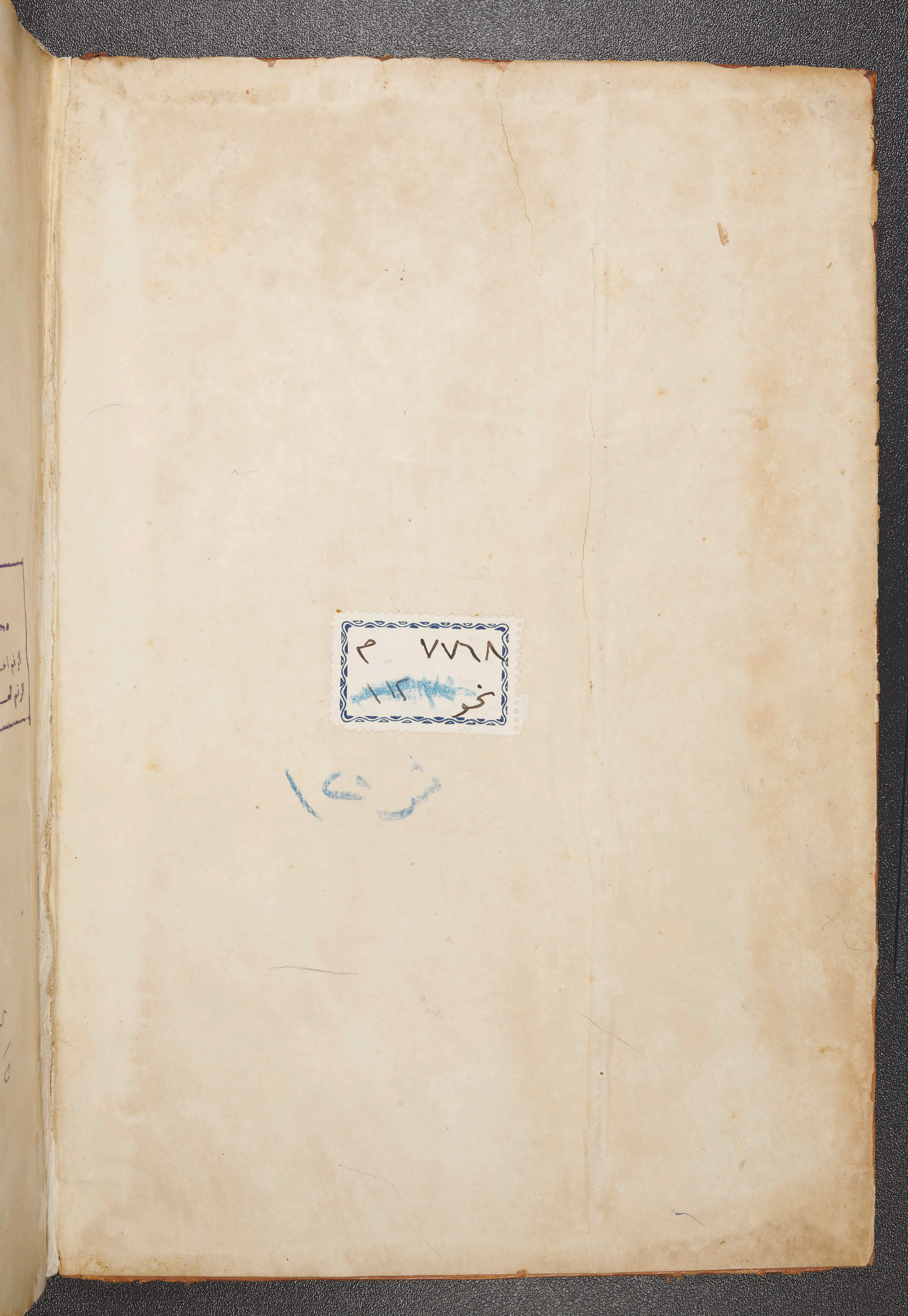




نحو

٧٧٦٨

شرح ألفية ابن مالك

لبدر الدين المرادى

استدل بالحديث في افعل التفضيل

نقل إلى المخطوطات

هذه ابيات البوصيري ∴ الحمد لله منتخبا من الشكر مختصرا ومثله من الاجلال العزوب ∴
ومثلها معا من الشكر وبسمو الجميع ويجعل الشمس ∴
سبعا حين على الناس حتى يمتزج بنحو ثلاث غدوات ∴
وذو كل هذه الجوزة على الكرسي صباحا ∴ ومثلها وقل ∴
ذلك عند النوم والتجرد من الاكل والشرب ما يقسم به ∴
العمل كذلك البارد ونحوه والسلام ∴

العلل وهو الابرار

الحمد لله ومن زار قبر ولي ونوى بهذا الدعاء فانه يستجاب له دعاؤه
وهو اللهم اني اسالك بجاه نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وانبيائك
واصفيائك ومصعب وعمار بن يسار وعمران بن حصين في قبور
بن عيسى بن عيسى وعبد الله بن المبارك وبحق ولي هذا الضريح وتشفع
بما شاء من الدعاء ووراء ذلك فان الاجابة ترجى ان شاء الله تعالى انتهى مختصرا
من قوت القلوب للمكي انتهى

الحمد لله نفع لرب القلوب معالجته في الوسواس اذكر ما شككت فيه هل وعلته
او حركته فاعمل على انك فعلته فانك بذلك اذا وبذلك عصمة له منه ونجاة
وقربا ان شاء الله تعالى انتهى

الحمد لله

واعلم ان من كان في قلبه ثلاث مسائل ثم يدعو الى الله بالتوبة فهو زنديق ∴
الا فلتعاز بالعلم ومسوة الخلق وسوء الظن بالخلق ∴

انتهى من اجوبة سيدي ابن ناصر رضي الله عنه ونفعنا به

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

اللهم صل وسلم وبارك على عبدك المصطفى ورسولك المرتضى
وشفيعك المشفع وحبيبك المستغنى منتهى اهل الارض والسماء
سيدنا ومولانا محمد ملك البشر ومنتهى العلم ومبلغ الرضى
والعرش انتهى بحمد الله

حبوس

وهي واحدة بمائة الف والسلام

الحمد لله حبس عمر بن عبد السلام غيلان الحسني الجريفي المهدي
جميع هذا الكتاب المشتمل على شرح الالفية فتحه
ابتغاء وجه الله العظيم وثواب الجسيم والدار الاخرة
والله لا يضيع اجر من احسن عملا ولا يخيب لراجيه وقاصده املا
وقد فارق ذلك به عقبه نجاة لذا الاشهاد وعرفه في
الثاني والعشرين من شهر الله شعبان عام خمسين ومائتين
والف عمر بن عبد السلام

الحمد لله هذا المجلد المكتوب اوله واوراقه مقدمة شرح المكي المرادي على الالفية ابن مالك ابن حبوس الشريف
بيد عمر عيلان المذكور بيده ... على قراءته ... الامير ... قبل تاريخه ... شهادة
... وعن النفراوية يوم تاريخه في ... عشر رمضان المعظم عام ... اعبر ...

... القاسم ...

بسم الله الرحمن الرحيم — وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

قال الشيخ العلامة بدر الدين أبو علي حسن بن الشيخ الصالح الزاهد قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المالكي تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنته

الحمد لله والشكر له وصلواته على أشرف نبي أرسله **وبعد** فهذا مختصر توضيح لمقاصد الألفية لابن مالك رحمه الله
تعالى يجلو معانيها على طلابها ويجلو محاسنها لخطابها بما سنح لي من بعض مباحث المعتنين باستنباط جواهرها من معادنها
والله المسؤول أن يجعل ذلك رغبة في الثواب ونفعا لطالب علم الطلاب وبالله أستعين وهو المولى المعين **ص** قال محمد هو ابن مالك أحمد
ربي الله خير مالك **ش** قال فعل ماض ومحمد فاعله وهو ابن مالك وأحمد ربي الله جملة محكية بقول في موضع مفعوله والمحكي
به في البيتين أحمد ربي الله إلى آخره وقوله هو ابن مالك جملة معترضة بين القول ومحكيه **فإن قلت** هل الأفصح يقول محمد
كما قال ابن معطي في ألفيته لأن الحكاية لم تقع بعد **قلت** في الجواب عنه ثلاثة أوجه أحدها أنه يجوز أن يكون قدم نظم قال عن
المحكي فيكون على ظاهره والثاني أن يكون أوقع الماضي موقع المستقبل لتحقيقه وتنزيلا منزلة الواقع والثالث أن يكون
وضع كلمة قال أول الخطبة ليحكي بها عند الحاجة والفراغ من المحكي وذلك مثل ما أجاز السيرافي في قول سيبويه رحمه الله هذا باب علم ما
الكلم من العربية أن يكون وضع كلمة الإشارة غير مشار بها إلى شيء ليشير بها عند الحاجة والفراغ من المشار إليه وحذف ألف
مالك إلا وخطا لأنه علم له مشتهر كثير الاستعمال ويجوز إثبات الألف أيضا قال بعضهم وإثباتها جيد وما مالك في آخر البيت بمعنى
العبد لأنه صفة **ص** مصليا على النبي المصطفى وآله المستكملين الشرفا **ش** مصليا حال من فاعل أحمد والمصطفى المختار
والاصطفاء افتعال من الصفو وهو الخالص من الكدر والشوائب أبدل من تائه طاء لمجاورة الصاد وكان ثلاثيه لازما تقول صفى
الشيء يصفو صفاء وجاء الافتعال منه متعديا ولا في معنى الواو على ما هو مشهور وليس هذا موضع ذكره واختلف في جواز إضافته
إلى المضمر فمنعه الكسائي والنحاس وأجازه غيرهما وزعم أبو بكر الزبيدي أن إضافته إلى المضمر من لحن العامة والصحيح أنه من كلام
العرب **ص** وأستعين الله في ألفيه مقاصد النحو بها محويه **ش** النحو في اللغة أربعة معان القصد وأن يكون مصدرا تقول نحوت
كذا نحوا أي قصدته قصدا والثاني أن يكون ظرفا كما أنشد أبو الحسن يحدو بها كل فتى هيات وهن نحو البيت عامدات قال أبو
الفتح وأصله المصدر والثالث أن يكون بمعنى مثل يقال هذا نحو هذا أي مثله والرابع أن يكون بمعنى القسم يقال هذا على أربعة أنحاء أي
أقسام وإطلاقه في الاصطلاح على هذا العلم من إطلاق المصدر على المفعول به كإطلاق النحو بمعنى المنحو أي المقصود كالنسج بمعنى المنسوج وخص
به هذا العلم وإن كان كل علم منحوا كما خص الفقه بعلم الأحكام الشرعية والفقه لغة الفهم في كلامهم **وسبب** تسمية
هذا العلم نحوا أن عليا رضي الله عنه لما أشار إلى أبي الأسود الدؤلي أن يضعه وعلمه الاسم والفعل والحرف وشيئا من الإعراب
قال انح هذا النحو يا أبا الأسود وقد حد النحو بحدود كثيرة ومن أقربها قول بعضهم النحو علم تعرف به أحكام الكلم العربية إفرادا
وتركيبا ومن أشهرها قول صاحب المقرب النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام
أجزائه التي ائتلف منها وقد بسطت الكلام على ذلك في غير هذا الكتاب **ص** تقرب الأقصى بلفظ موجز وتبسط البذل بوعد
منجز **ش** قال الشارح يقول هذه الألفية مع أنها حاوية للمقصود الأعظم من النحو فيها من المزية على غيرها أنها تقرب الأبعد
من المعاني البعيدة بسبب إيجاز اللفظ وتنقيح العبارة وتبسط البذل أي توسع العطاء بما تنجز لقارئها من الفوائد بوعد
منجز ما يعد وناجز بوفاء بها **ص** وتقتضي رضا بغير سخط فائقة ألفية ابن معطي **ش** الإمام أبو زكريا يحيى بن معط بن عبد
النور الزواوي الحنفي الملقب زين الدين سكن دمشق طويلا واشتغل عليه خلق كثير ثم سافر إلى مصر وتصدر بالجامع العتيق بها
لإقراء الأدب إلى أن توفي بالقاهرة في سلخ ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وستمائة ودفن بالقرافة على شفير الخندق بقرب تربة الإمام
الشافعي **ومولده** سنة أربع وستين وخمسمائة **ص** وهو بسبق حائز تفضيلا مستوجب ثنائي الجميلا والله
يقضي بهبات وافره لي وله في درجات الآخره **ش** يشير بذلك إلى فضل المتقدم على المتأخر وما يستحقه السلف من ثناء الخلف
ودعا بعد ذلك والدرجات قال في الصحاح هي الطبقات من المراتب وقال أبو عبيدة الدرج إلى أعلى والدرك إلى أسفل **ص** الكلام
وما يتألف منه **ش** إنما بدأ بالكلام لأنه هو المقصود في الحقيقة إذ به يقع التفاهم وإنما قال وما يتألف منه ولم يقل وما
يتركب منه لأن التأليف كما قيل أخص إذ هو تركيب وزيادة وهو وقوع الألفة بين الجزئين والضمير المجرور في يتألف عائد على الكلام
والمجرور بمن عائد على ما والمعنى هذا باب شرح الكلام وشرح الشيء الذي يتألف منه الكلام وهو الكلم وكأنه حذف الباب والشرح
وأقام المضاف إليه مقام المحذوف اختصارا **ص** كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل ثم حرف الكلم **ش** هذا تعريف الكلام
في اصطلاح النحويين فلذلك قيده بإضافته إلى المتكلمين وقوله لفظ جنس وهو الصوت المعتمد على مقطع وخرج به
ما يطلق عليه الكلام في اللغة وليس بلفظ وهو خمسة أشياء الخط والإشارة وما يفهم من حال الشيء وحديث النفس والتكليم
وقوله مفيد خرج به ما يطلق عليه لفظ وليس بكلام لكونه غير مفيد وذلك خمسة أشياء الكلمة نحو زيد والمركب تركيب
تقييد نحو غلام زيد والمركب إسنادا المجهول كالنار حارة أو لم يقصد ككلام النائم أو قصد لغيره كالجملة الموصول بها فلا يسمى

شيء ومن ذلك كلاما في الاصطلاح لكونه غير مفيد الافادة الاصطلاحية ○ معنى يحسن السكوت عليه وقوله كاستقم تمثيل
للكلام الاصطلاحي بعد تمام حده لا تتميم للحد فلا يرد على الشارح وقد نص في شرح الكافية على ان في الاقتصار على مفيد كفاية **فان قلت**
اذا كان في الاقتصار على مفيد كفاية لكونه مغنيا عن بقية القيود فما باله ذكرها في التسهيل حيث قال والكلام ما تضمن من الكلم
اسنادا مفيدا مقصودا لذاته **قلت** كانه اخر التعبير في هذا النص هنا المعنى الا عما بالمعنى الاصطلاحي مع ان ذلك احتاج
الى ذكرها او اراد ان ينبه على ما يتم مفيد الافادة بهذه الالفاظ **فان قلت** لم عبر المصنف بالقول ولم يعبر باللفظ كما ذكر هنا
او بالقول كما فعل في الكافية **قلت** تصريحا بالقول اولى لانه اخص اذ لا يقع على المهمل بخلاف اللفظ فانه يقع على المهمل
والمستعمل وقد صرح بذلك في شرح التسهيل وذهب بعضهم الى ان اللفظ اولى من القول لان القول يطلق على الراي والاعتقاد
اطلاقا متعارفا حتى صار كانه حقيقة عرفية واللفظ ليس كذلك واورد وان اللفظ جمع لفظة فلا يصلح جعله جنسا واجيب
بان اللفظ مصدر يقع على القليل والكثير والتاء في لفظة للتصغير على الواحدة وليس اللفظ جمع وانما يقال ذلك فيما ليس بمصدر
كالكلم والنبق واعترض بانه لا يصح كون اللفظ هنا مصدرا لان المصدر هو فعل الشخص وفعل الشخص ليس هو الكلام بل
الكلام متعلقه من زيد قام مثلا هو الكلام ولفظك اذا عنينا به المصدر يتعلق بهذه الجملة **والجواب** بان اللفظ هنا
مصدر اطلق على المفعول به **تنبيهات الاول** يشترط كثير من النحويين في الكلام سوى التركيب الاسنادي قصد
المتكلم الاسناد فان كان كلاما او لم يشترط هو الافادة ولا القصد في الكلام عندهم ما تضمن كلمتين بالاسناد قال في شرح التسهيل
وقد صرح سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه بما يدل على ان الكلام لا يطلق حقيقة الا على الجمل المفيدة **الثاني** يشترط ابن
طلحة في الكلام التركيب فزعم ان الكلمة الواحدة وجودا او تقديرا قد تكون كلاما اذا قامت مقام الكلام كنعم وبلى في
الجواب والصحيح ان الكلام هو الجملة المفردة بغيرهما او واحد منهما **الثالث** قال في شرح التسهيل وزاد بعض
العلماء في حد الكلام ان يكون من ناطق واحد احترازا من ان يصطلح رجلان على ان يذكر احدهما فعلا او مبتدا ويذكر الاخر فاعل
ذلك الفعل او خبر ذلك المبتدا لان الكلام عمل واحد فلا يكون عامله الا واحدا قال والمستغني عن هذه الزيادة هو ابان احدهما
ان يقول لا نسلم ان مجموع النطقين ليس بكلام بل هو كلام وليس اتحاد الناطق معتبرا كما لا يكون اتحاد الكاتب معتبرا في
كون الخط خطا والثاني ان يقال كل واحد من المصطلحين انما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا منه على نطق الاخر بالاخرى فمعناها
مستحضر في ذهنه فكل واحد من المصطلحين متكلم بكلام كما يقول القائل القوم راؤا شيئا زيد اي المرئي زيد هو مختصرا **والقول**
ان مجموع الكلام من ناطقين غير متصور لان الكلام مشتمل على الاسناد والاسناد لا يتصور الا من واحد فكل واحد من المصطلحين
متكلم بكلام كما اجاب به ثانيا وقوله اسم وفعل ثم حرف الكلم بيان لما يتالف منه الكلام اي الكلم الذي يتالف منه الكلام
اسم وفعل وحرف لا رابع لها ودليل الحصر ان الكلمة اذا لم تكن ركنا للاسناد فهي الحرف وان كانت ركنا له فان قبلته في فيها فهي
الاسم والا فهي الفعل واول من قسم الكلم الى هذه القسمة وسماها بهذه الاسماء امير المومنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه والنحويون
مجمعون على ان اقسام الكلام ثلاثة ولا يعتد بخلاف من خالف **واعلم** ان الكلم اسم جنس جمعي واقل ما يتناوله ثلاث كلمات وبينه وبين
الكلام عموم وخصوص من وجه فالكلام اعم من جهة انه يتناول المركب من كلمتين فصاعدا واخص من جهة انه لا يتناول غير
المفيد والكلم اعم من جهة انه يتناول المفيد وغير المفيد واخص من جهة انه لا يتناول المركب من كلمتين كما سبق **فان قلت**
مقتضى كلامه اسم وفعل ثم حرف الكلم ان الكلم مخصوص بما تركب من اسم وفعل وحرف وليس كذلك بل يطلق على ثلاث كلمات فصاعدا
من ثلاثة اجناس نحو ان زيدا ذاهب او جنسين نحو ان زيدا ذاهب او جنس واحد نحو غلام زيد ذاهب **قلت** المعنى ان الكلم
الاجناس الثلاثة اعني الكلمة التي يراد بها جنس الاسماء والكلمة التي يراد بها جنس الافعال والكلمة التي يراد بها جنس
الحروف فالكلم من هذا الاعتبار لا يقع الا على الثلاثة المذكورة ولا يتصور فيه غير ذلك **واما** اطلاق الكلم على ما ذكرتم من المثل ونحوها
فصحيح باعتبار الاحاد لان الكلمة كما تطلق ويقصد بها جنس الاسم والفعل والحرف تطلق ويراد بها احد الاسماء والافعال
والحروف فاذا قيل في نحو ان زيدا ذاهب هذا كلم فواحد الكلم هنا كلمة يراد بها الشخص لا الجنس فتامله واورد على الناظم
انه قسم الكلم الى غير اقسامه لان الاسم والفعل والحرف اقسام الكلمة لا اقسام الكلم واقسام الكلم اسماء وافعال وحروف
لان علامة صحة القسمة جواز اطلاق اسم المقسوم على كل واحد من الاقسام **والجواب** ان هذا من تقسيم الكل الى اجزائه
لا من تقسيم الكلي الى جزئياته وانما يلزم صدق اسم المقسوم على كل واحد من الاقسام في تقسيم الكلي الى جزئياته والناظم
لم يقصد ذلك واورد عليه ايضا ان اداة قال ثم في قوله ثم حرف ليس بجيد لان ثم للترتيب واذا قسمنا شيئا
الى اقسام كان نسبة كل واحد من الاقسام الى الشيء المقسوم نسبة واحدة **والجواب** ان ثم في قوله ثم حرف يجوز ان يكون استعملها بمعنى الواو ويجوز
ان يكون استعملها على بابها للتنبيه على تاخر مرتبة الحرف عن رتبة الاسم والفعل لانه فضلة وكل منهما يكون عمدة **ص**
واحده كلمة والقول عم، وكلمة بها كلام قد يؤم **ش** الضمير في قوله واحده للكلم اي واحد الكلم كلمة فكل من الاسم والفعل والحرف
كلمة وحدها لفظ بالقوة او بالفعل دال بالوضع على معنى مفرد ويطلق في الاصطلاح مجازا على احد جزئي العلم المضاف نحو
امرؤ القيس فمجموعهما كلمة حقيقة وكل منهما كلمة مجازا والكلم فيه لغتان التذكير والتانيث فقال واحده على التذكير وقال
ابن معط في الفيته واحدها على التانيث والكلمة فيها ثلاث لغات كما في نحو كبد وقوله والقول عم معناه عم الكلمة والكلام و

حبوس

والكلم فيطلق على كل واحد من الثلاثة قولا حقيقة ويطلق مجازا على الحركة والاشارة وما يفهم من حال الشيء، وهو اخص من اللفظ لانه لا يطلق على المهمل وقد
شذوذا خلافا لمن جعله مثل ادبير وخنوله وكلمة بها كلام قد يؤم : يعني ان الكلمة قد يقصد بها في اللغة ما يقصد بالكلام فيطلق على اللفظ
المفيد كقولهم كلمة الشهادة وهو مجاز مهمل في عرف النحويين وقيل هو من باب تسمية الكل باسم بعضه وقيل انما اجزاء الكلام لما ارتبط بعضها
ببعض حصلت له بذلك وحدة فشابه بذلك الكلمة فاطلق عليه كلمة و لما ذكر ان الكلمات انواع شرع في بيان ما يتميز كل واحد منها عن اخويه
فقال ص بالجر والتنوين والندا وال ومسند للاسم تمييز حصل ش ذكر للاسم خمس علامات الاولى الجر وهو يشمل الجر بالحرف نحو بزيد والمضاف
نحو غلام زيد والجر بالتبعية خلافا لمن زاد التبعية وقد ظهر ان ذكر الجر اولى من ذكر الحرف الثانية التنوين وهو مصدر نونت الكلمة تنوينا
ثم غلب حتى صار اسما للنون الساكنة التي تلحق الاخر لفظا وتسقط خطا وهو عند سيبويه والجمهور خمسة اقسام، تمكين، وتنكير، وعوض
ومقابلة، وترنم، وزاد الاخفش سادسا وهو الغالي وانكره الزجاج والسيرافي وقيل هو قسم من الترنم فتنوين التمكين هو نحو زيد ورجل
وهو اللاحق الاسم المعرب المنصرف اشعارا بخفته على اصالته و تنوين التنكير نحو صه اذا اردت سكوتا ونحو سيبويه لغير معين وهو
اللاحق لبعض المبنيات فرقا بين معرفتها ونكرتها وذلك في صه واخ وايه و تنوين العوض وهو ضربان عوض من حرف نحو جوار وبعيل نحو
يعل بالتنوين فيه عوض عن الياء المحذوفة على الاصح وعوض من المضاف اليه اما جملة نحو يومئذ واما مفرد نحو كل وبعض على راي و تنوين المقابلة
نحو مسلمات وهو اللاحق لما جمع بالف وتاء مزيدتين وسمي بذلك لانه مقابل النون في جمع المذكر السالم وليس بتنوين الصرف خلافا للربعي
بدليل ثبوته بعد التسمية كما تثبت النون في نحو عرفات ثم ان هذه الاربعة من خواص الاسم لانها معان لا تليق بغيره و تنوين الترنم وهو اللاحق
للروي المطلق عوضا من مدة الاطلاق في لغة تميم وقيس وقولهم تنوين الترنم قال المص هو على حذف مضاف اي تنوين ترك الترنم وانما هو
عوض من الترنم لان الترنم هو مد الصوت بمدة تناسب حركة الروي وهذا القسم يشترك فيه الاسم والفعل والحرف فمثاله في الاسم قول
العجاج يا صاح ما هاج الدموع الذرفن وفي الفعل قوله من طلل كالاتحمي انهجن وفي الحرف قول النابغة
ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قدن والغالي هو اللاحق للروي المقيد وهو كتنوين الترنم في عدم الاختصاص
بالاسم فمثاله في الاسم نحو قوله وقاتم الاعماق خاوي المخترقن اصله المخترق فزاد التنوين وكسر الحرف الذي قبله لالتقاء
الساكنين وفي الفعل قوله ويعدو على المرء ما ياتمرن اي ما يأتمر وفي الحرف قوله قالت بنات العم يا سلمى وان
كان فقيرا معدما قالت وانن اي وان وزاد بعضهم في اقسام التنوين قسما سابعا وهو تنوين الاضطرار كقول الشاعر ايضا
سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام ولم يعبر الناظم الا بالاربعة المتقدمة فان قلت فقد اطلق
في موضع التقييد قلت قد اجيب بان ال في قوله التنوين للعهد فلم يشمل غير المختص بالاسم وفيه نظر اذ لا معهود يرجع اليه
النحو عند من يذكر علامة الاسماء وان جعلت ال جنسية فقد يقال لم يعتبر الترنم والغالي لقلتهما واختصاصهما بالشعر وقد قيل ان
تسمية ما يلحق الروي تنوينا مجازا وانما هو نون بدليل انه يثبت وقفا والتنوين على هذا من خواص الاسم في جميع وجوهه وقال ابو
الحجاج يوسف بن معزوز ظاهر كلام سيبويه في الذي يسمونه تنوين الترنم انه لا يسميه بتنوين وانما هو نون تتبع الذي عوضا من
المدة الثالث الندا وهو الدعاء بيا او احدى اخواتها وهو من خواص الاسم لان المنادى مفعول به والمفعول به لا يكون الا
اسما لانه مخبر عنه في المعنى وقال في شرح التسهيل وانما اختص الاسم بالنداء لانه مفعول به في المعنى والمفعولية لا
تليق بغير الاسم و اعترض قوله في المعنى لان ظاهره انه ليس مفعولا به من جهة اللفظ وقد سبقه ابو موسى الجزولي الى هذه
العبارة وهي مسالة خلاف ومذهب سيبويه وجمهور البصريين ان المنادى مفعول من جهة اللفظ والمعنى الرابعة
ال ويعني بها حرف التعريف وهي من خواص الاسم اذ لا معنى للتعريف في غيره واما ال الموصولة فانها قد تدخل على الفعل عند
المصنف وبعض الكوفيين اختيارا وعند الجمهور اضطرارا كقوله ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل
ولا ذي الراي والجدل فكان ينبغي ان يقيدها فان قلت هلا قال الاولى ان يعبر عن حرف التعريف بال او بالالف
واللام قلت للنحويين في حرف التعريف ثلاثة مذاهب احدها انه ثنائي وهمزته همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال ولا
يحسن على هذا المذهب الا التعبير بال وهو مذهب الخليل واختيار الناظم قال ابن جني وقد حكي عن الخليل انه كان يسميها
ال ولم يكن يسميها الالف واللام والثاني انه ثنائي وهمزته همزة وصل زائدة معتد بها في الوضع عند ادخالهم اسمع
ونحوه حيث لا يعتد بالعارض وهو مذهب سيبويه فيما نقله في التسهيل وشرحه وعلى هذا المذهب يجوز ان يعبر بال نظرا
الى الهمزة المعتد بها في الوضع وهو اقيس وان يعبر عنها بالالف واللام نظرا الى ان الهمزة زائدة وقد استعمل سيبويه
هذه في كتابه العبارتين والثالث ان اللام وحدها هي حرف التعريف واليه ذهب اكثر المتاخرين ونسبه بعضهم
الى سيبويه ولا يحسن على هذا المذهب الا التعبير بالالف واللام وللكلام على هذه المذاهب مواضع غير هذا الخامسة
المسند وهو مفعل من اسند فهو لفظ صالح لان يكون مفعولا به ومصدرا او اسم زمان واسم مكان ولا جائز ان يراد به هنا
الزمان ولا المكان اذ لا وجه لارادتهما فيحتمل ان يريد به المفعول وهو ظاهر عبارته وهو صحيح لان المسند من خواص الاسماء
وذلك ان المسند في الاصطلاح المشهور هو المحكوم به والمسند اليه هو المحكوم عليه فكانه قال وتمييز الاسم حاصل بمسند
اي بمحكوم به نحو قام زيد وزيد قائم فزيد في المثالين مسند اليه محكوم عليه وهو الفعل في المثال الاول والخبر في المثال الثاني وذلك
من علامات الاسمية ويحتمل ان يريد به المصدر اعني الاسناد وهو نسبة شيء الى شيء على جهة الاستقلال وبه جزم الشارح

ولكن

ولكن يصح على الحذف لان الفعل يشارك الاسم في الاسناد لان كلا منهما يسند وانما يختص الاسم بالاسناد اليه فان اجيب بما ذكر الشارح
من انه اراد والاسناد اليه فحذف صلته اعتمادا على التوقيف فيعيد نظرا لان الاعتماد على التوقيف لا يحسن في مقام التعريف وان اجيب بان
اللام في قوله للاسم متعلقة بمسند وهو بمعنى الذي كما وقع في بعض نسخ الشارح فهو خلاف الظاهر البعيد ورد على الناظم انه اطلق الاسناد
وهو قسمان لفظي ومعنوي فالمعنوي هو الخاص بالاسماء واللفظي مشترك يوجد في الاسم والفعل والحرف نحو زيد ثلاثي وضرب فعل
ماض ومن حرف جر **قلت** والتحقيق ان التقسيم كليه من خواص الاسماء لا يسند الى الفعل والحرف الا محكوما بتسميتهما فاذا قلت
ضرب فعل ماض فضرب في هذا التركيب اسم مسماه لفظ ضرب الدال على الحدث والزمان وكيف يتصور ان يحكم عليه في المثال المذكور ونحوه
بانه فعل ومعناه وهو لا يشعر بحدث ولا زمان ولا يقتضي فاعلا ويحكم على موضعه بالرفع على الابتداء **فان قلت** قد ذكر في شرح
التسهيل ان الاسناد اللفظي صالح للاسم والفعل والحرف والجملة ولذلك قال في حد الاسم كلمة يسند ما لمعناها الى نفسها
او نظيرها فقيد الاسناد بالمعنى لانه هو المختص بالاسماء بخلاف الاسناد باعتبار مجرد اللفظ فانه عام واذا كان فلا يلزم ذلك
لزمه الايراد المذكور **قلت** لا اشكال في ان الاسناد باعتبار اللفظ صالح للفظ الاسم ولفظ الفعل ولفظ الحرف وللفظ
الجملة وهذا ينافي اختصاصه بالاسماء الا بالحكم على الالفاظ المسند اليها بكونها اسماء وان كانت لفظ فعل او حرف فقوله
ان الاسناد اللفظي صالح للاسم والفعل والحرف والجملة صحيح بهذا الاعتبار وقد صرح في الكافية بما اشير عن لفظه حيث قال
وان نسبت لاداة حكما فابن او اعرب واجعلنها اسما **فان قلت** اذا كان الاسناد مطلقا من خواص الاسماء
فلم قيد الاسناد في حد الاسم باعتبار المعنى **قلت** لانه مدار اللفظي لا يتميز به لفظ الاسم من غيره اقتصر على المعنى لانه هو
الذي يحصل به التمييز الا ترى انك اذا قلت زيد ثلاثي دل هذا الاسناد على اسمية زيد المراد به لفظ زيد الدال على ثلاثة احرف ولم يدل
على اسمية زيد الدال على الشخص كما انك اذا قلت ضرب مبني على الفتح دل هذا الاسناد على اسمية ضرب اسمية ضرب الدال المبني
على الفتح ولم يدل على الحدث والزمان فتامله ولما ذكر ما يتميز به الاسم اخذ يذكر ما يتميز به الفعل فقال **ص** **بتا فعلت واتت**
ويا افعلي ونون اقبلن فعل ينجلي **ش** ذكر للفعل اربع علامات الاولى تاء فعلت وهو تاء ضمير المخاطب نحو تباركت يا رحمان
وفي حكمها تاء ضمير المتكلم او المخاطبة لان التاء في جميع احوالها مختصة بالفعل الموضوع للمضي ولو كان مستقبل المعنى نحو
ان قمت قمت **الثانية** تاء اتت ويعني بها تاء التانيث الساكنة وهو مثل تاء الفاعل في الاختصاص بالفعل الموضوع
للمضي وتلحقه متصرفا وغير متصرف نحو اتت ونعمت قال في شرح التسهيل ما لم يكن افعل في التعجب ولو قال ما لم يلزم تذكير
فاعله لكان اولى ليشمل افعل في التعجب وغيره نحو ما عدا وما خلا وما حاشى وليس في الاستثناء فان تحركت التاء بحركة اعراب
فهي من خواص الاسماء نحو رحمة وان تحركت بحركة بناء فتكون في الحرف نحو لات وفي الاسم نحو لا قوة ولا اعتداد بحركة النقل ولا
بحركة التقاء الساكنين لعروضها **تنبيه** قال في شرح الكافية وقد انفردت بعض تاء التانيث الساكنة بلحاقها
نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك **الثالثة** ياء افعلي وهي ياء المخاطبة وهي اسم مضمر عند سيبويه والجمهور
وحرف عند الاخفش والمازني ويشترك فيها في لحاقها المضارع والامر نحو انت تفعلين وافعلي **الرابعة** نون اقبلن وهي نون التوكيد
الشديدة وهي مختصة بالفعل وكذا الخفيفة نحو ليسجنن وليكونا وتلحق الامر بلا شرط والمضارع بشروط مذكورة في بابه
وقد تلحق الماضي وضعا المستقبل معنى كقوله صلى الله عليه وسلم فاما ادركن واحد منكم الدجال وقول الشاعر
دامن سعدك لو رحمت متيما لولاك لم يك للصبابة جانحا وشذ لحاقها اسم الفاعل في قوله **ارايت**
ان جئت به املود امرجلا ويلبس البرود اقائلن احضروا الشهودا وفي قوله يا ليت شعري منكم
حنيفا اشاهرن بعدنا السيوفا وانشد هذا ابن جني **فان قلت** وليست نون التوكيد اذا من خواص الافعال لدخولها
على اسم الفاعل **قلت** دخولها على اسم الفاعل مما لا يلتفت اليه لشذوذه ولما ذكر ما يتميز به الاسم والفعل اخذ يذكر الحرف
فقال **ص** **سواهما الحرف كهل وفي ولم فعل مضارع يلي لم كيشم** **ش** ذكر انه لا يقبل شيئا من علامات الاسم والفعل
فيعرف بانتفاء العلامة علامة له ثم مثله بثلاثة احرف منبها على ان الحرف ثلاثة انواع مشترك بين الاسم والفعل
نحو هل ومختص بالاسم نحو في ومختص بالفعل نحو لم ولما كان الفعل ينقسم باعتبار صيغته ثلاثة اقسام ماض ومضارع وامر اخذ
يذكر ما يتميز به كل واحد منها عن الاخر فقال **ص** **فعل مضارع يلي لم كيشم** **ش** اي علامة الفعل المضارع قبوله لان يلي لم اذ ينفيه
بها كقوله في يشم لم يشم وهو مضارع شممت الطيب وفي اشمه بكسر العين في الماضي وفتحها في المستقبل والعامة يفتحون عين
الماضي ويضمون عين المستقبل قال ابن درستويه وهو خطا وليس كما قال بل هو لغة حكاها الفراء وابن الاعرابي ويعقوب وغيرهم ثم ذكر
علامة الماضي فقال **ص** **وماضي الافعال بالتا مز وسم** **ش** اي ميز الفعل الماضي بالتاء المتقدم ذكرها وهي تاء التانيث الساكنة
ويحتمل ان يريد مجموع التاءين تاء فعلت وتاء اتت لان كلتيهما مختصة بالفعل الماضي ومز فعل امر من ماز يميز ميزا بمعنى تمييز
ثم ذكر علامة الامر فقال **ص** **وسم بالنون فعل الامر ان امر فهم** **ش** اي وعلم فعل الامر بالنون المتقدمة وهي نون التوكيد لا مطلقا بل
بشرط ان يفهم من اللفظ معنى الامر فعلامة الامر اذا مجموع شيئين قبول النون وافهام معنى الامر نحو اقبل فانه يقبل النون ويفهم
الامر فهو فعل امر فان قبل النون ولم يفهم الامر فهو مضارع نحو هل يفعلن او فعل تعجب نحو احسنن بزيد ان قيل لفظ اللام وليس
بامر في المعنى في الاصح وتوكيد فعل التعجب بنون التوكيد نادر وان دل اللفظ على معنى الامر ولم يقبل نون التوكيد فهو اسم اما مصدر نحو

فيما ينبغي عند الزوار واما اسم فعل والى هذا اشار بقوله ص والامر ان لم يك للنون محل فيه هو اسم نحو صه وحيهل ش يعني صه بمعنى اسكت
وكلاهما يفهم منه الامر ولكن اسكت يقبل النون فهو فعل امر وصه لا يقبل النون فهو اسم فعل. وحيهل بمعنى اقبل او قدم او عجل تقول حيهل على
زيد اي اقبل على زيد وحيهل زيدا اي قدم زيدا وحيهل بزيد اي عجل بزيد ومنه قوله اذا ذكر الصالحون فحيهل بعمر
فيها اقبل وقدم وعجل في اشعار بفعل الامر ولكن هذه الثلاثة لا تقبل النون فهي اسماء افعال وحيهل لا تقبلها فهي اسم فعل وانما علم ان علامة المضارع
دخول لم فارقة بينه وبين اسم الفعل الذي بمعناه نحو اف واوه فانهما بمعنى المضارع ولكن لا تقبل لم والمضارع يقبلها وكذلك علامة الماضي
وهي التاء المتحركة فارقة بينه وبين اسم الفعل الذي بمعناه نحو هيهات وشتان فانهما بمعنى الماضي لكن هيهات لا تقبل تاء التانيث
وبعد يقبلها وهذا اوضح ص المعرب والمبني ش المعرب مشتق من الاعراب والمبني مشتق من البناء فوجه
لذلك ان يقدم بيان الاعراب والبناء فالاعراب في اللغة مصدر اعرب اذا ابان او اجال او حسن او غير او ازال عرب الشيء وهو فساده او تكلم
بالعربية فهي ست معان واما في الاصطلاح ففيه مذهبان احدهما انه لفظي وهو اختيار المص ونسبه الى المحققين وحده في التسهيل
بقوله الاعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة او حرف او سكون او حذف والثاني انه معنوي والحركات انما هي دلائل عليه وهو
ظاهر قول سيبويه واختيار الاعلم وكثير من المتاخرين وحدوه بقولهم الاعراب تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا
والمذهب الاول اقرب الى الصواب والبناء في اللغة وضع شيء على شيء يراد به الثبوت واما في الاصطلاح فعرفه في التسهيل بقوله وما
جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية او اتباعا او نقلا او تخلصا من سكونين فهو بناء فعلى هذا هو لفظي وقيل هو
لزوم اخر الكلمة حركة او سكونا لغير عامل ولا اعتلال فعلى هذا معنوي ص والاسم منه معرب ومبني لشبه من الحروف مدني ش
يعني ان الاسم قسمان قسم معرب وقسم مبني ولا واسطة بينهما وذهب قوم الى ان الاسماء قبل التركيب موقوفة لا معربة ولا مبنية واختاره ابن
عصفور ومذهب الناظم انها مبنية وسياتي سبب بنائها فان قلت قوله منه معرب ومبني لا يفهم الحصر قلت لما ذكر
ان المبني هو ما اشبه الحرف وان المعرب هو ما لم يشبه الحرف علم ان لا واسطة بينهما تنبيهات الاول بدا الناظم
بالمعرب لان الاصل في الاسم الاعراب وما بني فلشبه اخرجه عن اصله الثاني مذهب الجمهور ان الاعراب انما جيء به في الاسم
ليدل على المعاني الداخلة المعتورة عليه كقولهم ما احسن زيد بالرفع في النفي والنصب في التعجب والجر في الاستفهام فلولا
الاعراب لالتبست هذه المعاني وليس كذلك الفعل لان صيغ الفعل تختلف باختلاف معانيه فلذلك كان الاعراب في الاسم اصلا وفي
الفعل فرعا كما سياتي بيانه وذهب قطرب الى ان الاعراب لم يدخل ليفرق بين المعاني وانما دخل ليفرق بين الوصل والوقف الثالث لما كان
الاعراب في الاسم اصلا لم يحتج الى بيان سببه ولما كان البناء في الاسم على خلاف الاصل احتاج الى بيان سببه فقال لشبه من الحروف مدني
يعني ان سبب بناء الاسم انما هو شبهه بالحرف واما شبه الفعل فليس سببا في البناء عندهم بل هو سبب منع الصرف وكون سبب البناء
هو شبه الحرف وحده هو ظاهر مذهب سيبويه ثم ان شبه الحرف انما يقتضي بناء الاسم اذا لم يعارضه معارض يقتضي اعرابه فان عارضه مقتضي
للاعراب الغي شبه الحرف واعرب الاسم ترجيحا لمقتضى الاعراب فانه داعية الى الاصل والى ذلك اشار بقوله مدني اي مقرب بان الشبه
لا يكون مقربا للاسم من الحرف الا اذا لم يعارضه معارض فان عارضه ما يمنع البناء لم يكن مقربا مثال ذلك اي فانها تكون موصولة
وشرطية واستفهامية وهي في هذه الاحوال مشابهة للحرف كاخواتها ولكن عارض شبهها بالحرف لزومها للاضافة وكونها
بمعنى كل مع النكرة وبمعنى بعض مع المعرفة فاعربت ثم اعلم ان شبه الحرف خمسة انواع وضعي ومعنوي واستعمالي وافتقاري واهمالي
وقد نبه على الوضعي بقوله ص كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا ش المراد بالشبه الوضعي كون الاسم على حرف واحد او حرفين في
الوضع كاسمي جئتنا وهما التاء ونا فانهما اسمان بدليل صحة الاسناد اليهما وهما مبنيان لان التاء على حرف واحد في الوضع ونا
على حرفين في الوضع فشابها بذلك الحرف لان اصل الحرف ان يوضع على حرف واحد او حرفين واصل الاسم ان يوضع على ثلاثة فصاعدا فما
وضع من الاسماء على اقل من ثلاثة فقد شابه وضعه وضع الحرف فاستحق البناء واما ما وضع على اكثر من حرفين ثم دخله حذف نحو
يد ودم فهو معرب فالمثال له ثالث في الوضع ونبه على المعنوي بقوله ص والمعنوي في متى وفي هنا ش المراد بالشبه المعنوي ان يتضمن الاسم
معنى من معاني الحروف فيصير موجودا بالمعنى الحرفي وذلك ضربان احدهما ان يتضمن معنى حرف مستعمل نحو متى فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام
اذا وقع استفهاما ومعنى الشرط اذا وقع شرطا وكل من الاستفهام والشرط له حرف مستعمل فحرف الاستفهام الهمزة وحرف الشرط
ان والثاني ان يتضمن معنى من معاني الحروف التي لا تليق بغيرها وان لم يكن لذلك المعنى حرف مستعمل نحو هنا فانه اسم اشارة الى المكان فهو مبني
لتضمنه معنى الاشارة لانه كالتنبيه والتشبيه والخطاب وغير ذلك من معاني الحروف ولم يوضع للاشارة حرف عليها والى هذا
الوضعي اشار بقوله ص وكنيابة عن الفعل بلا تاثر ش وحقيقته ان يكون الاسم نائبا عن الفعل عاملا عمله ولا يكون مع ذلك
غير متاثر بالعوامل لفظا ولا محلا والمراد بذلك اسماء الافعال نحو دراك [illegible] فانها نائبة عن افعالها فتعمل عملها ولا
تتاثر بالعوامل فبنيت لشبهها بالحروف العاملة عمل الفعل نحو ان واخواتها فانها تعمل عمل الفعل ولا تتاثر بالعوامل فلما
استعملت اسماء الافعال استعمال الحروف بنيت تنبيه ما ذكر من ان اسماء الافعال لا تتاثر بالعوامل لفظا ولا محلا هو مذهب
الاخفش ومن وافقه وعليه بنى المص ونسبه في الاصلاح الى الجمهور وياتي بيان ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى واحترز بقوله
بلا تاثر من المصدر الواقع بدلا من فعله كقوله ضربا زيدا فانه ينوب عن الفعل لكنه يتاثر بالعوامل فاعرب لعدم مشابهته الحرف
وكذلك اسم الفاعل فانه يعمل عمل الفعل ويتاثر ونبه على الافتقاري بقوله ص وكافتقار اصلا ش وحقيقته ان يكون الاسم مفتقرا

الى الجملة على سبيل اللزوم كافتقار الذي ونحوها من الموصولات الى الجملة فان من يكن الافتقار لازما كافتقار النكرة الموصوفة بجملة الى صفتها لم يكن سببا
الى البناء لانه ليس بلازم والى هذا اشار بقوله اصلا واما الشبه الاهمالي فيعني به ان يكون الاسم غير عامل ولا معمول كالحروف المهملة ومثال ذلك اسماء
قبل التركيب كعوامل الهجاء فانها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في انها لا عاملة ولا معمولة هذا مذهب الناظم خلافا لمن قال انها موقوفة
لا مبنية ولا معربة هكذا **فان قلت** قد اخل بهذا النوع الخامس فلم يذكره **قلت** قد اشار اليه بكاف التشبيه في قوله كالشبه
الوضعي فانها تقتضي عدم الحصر **ص** ومعرب الاسماء ما قد سلما من شبه الحرف كارض وسما **ش** يعني ان المعرب من الاسماء هو ما سلم
من شبه الحرف المدني ومن هنا علم انحصار الاسم في القسمين ثم مثل المعرب بمثالين صحيح وهو ارض ومعتل وهو سما وهو احد لغات الاسم الستة ونبه
بذلك على ان من المعرب ما يظهر اعرابه نحو ارض وما يقدر اعرابه نحو سما ثم انتقل الى الفعل فقال **ص** وفعل امر ومضي بنيا واعربوا مضارعا ان
عريا **ش** يعني ان الفعل ايضا على قسمين مبني ومعرب واصله البناء فجاء الامر والماضي على الاصل واما المضارع فانه معرب لشبهه بالاسم
في الابهام والتخصيص ودخول لام الابتداء وقيل لمشابهته في الاول فقط واما لام الابتداء فانها دخلت بعد استحقاقه الاعراب لتخصيص
المضارع بالحال كما تخصه السين ونحوها بالاستقبال وزاد بعضهم في وجوه الشبه جريانه على حركة اسم الفاعل وسكناته والذي اختاره المص
ان المضارع انما اعرب لمشابهته للاسم في ان كلا منهما يعرض له بعد التركيب معان تتعاقب على صيغة واحدة كقوله لا تاكل السمك وتشرب
اللبن بجزم تشرب اذا اريد النهي عن كل واحد منهما وبنصبه اذا اريد النهي عن الجمع بينهما وبرفعه اذا اريد النهي عن الاول واباحة الثاني ويكون الثاني
مستانفا فلما كان الاسم والفعل شريكين في قبول المعاني بصيغة واحدة اشتركا في الاعراب لكن الاسم ليس له ما يغنيه عن الاعراب لان معانيه
مقصورة عليه والمضارع قد يغنيه عن الاعراب تقدير اسم مكانه فلهذا جعل الاسم اصلا والفعل المضارع فرعا هذا معنى ما ذكره في شرح
التسهيل قال والجمع بينهما بما ذكر اولى من الجمع بينهما بالابهام والتخصيص ودخول لام الابتداء وجريانه على اسم الفاعل في الحركة والسكون
لان المشابهة بهذه الامور بمعزل عما جيء بالاعراب لاجله بخلاف المشابهة التي اعتبرتها **تنبيهات الاول** ذهب
الكوفيون الى ان الاعراب اصل في الافعال كما انه اصل في الاسماء واستدلوا على ذلك بان اللبس الذي اوجب الاعراب في الاسماء موجود في
الافعال في بعض المواضع نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن كما تقدم واجاب البصريون بان النصب في وتشرب بان مضمرة والجزم على ارادة لا
والرفع على القطع فلو اظهرت العوامل المضمرة لكانت هي الدالة على المعاني ولم يحتج الى الاعراب وليس كذلك ما احتج به لان الرافع والناصب
والجار هو الاسم وقد تقدم ما ذكره الناظم ان المضارع قد يغنيه عن الاعراب تقدير اسم مكانه كقوله **لا تعن بالجفاء وتمدح عمرا**
فانه محتمل للمعاني الثلاثة المتقدمة في لا تاكل السمك وتشرب اللبن ويغني عن الاعراب في ذلك وضع اسم مكان كل واحد من المجزوم والمنصوب
والمنصوب والمرفوع مثال ان تقول لا تعن بالجفاء وتمدح عمرا ولا تعن بالجفاء مادحا عمرا ولا تعن بالجفاء ولك مدح عمرو وقد صرح بعض
المتاخرين ان الفعل احق بالاعراب من الاسم لانه وجد فيه بغير سبب فهو بذاته فيه وفي الاسم فهو له لا بذاته بخلاف الاسم فهو فيه فرع وهذا قول ضعيف **الثاني**
قد اشار الى علة اعراب الفعل المضارع بتسميته بمضارع اي المشابه وقال بعضهم المضارعة من لفظ الضرع فكانه وضع مع
الاسم في ضرع واحد وزعم ابن جعفر ان المضارعة مقلوبة من المراضعة ولا ضرورة تدعو الى ادعاء القلب لان البناء كامل التصريف **الثالث**
لم يتعرض الناظم لما يبنى عليه الامر والماضي اما الامر فانه يبنى على ما يجزم به لو كان مضارعا فان كان صحيح الاخر بني على السكون وان كان
معتل الاخر او مما يرفع بالنون حذف اخره واما الماضي فانه يبنى على الفتح ما لم يتصل به ضمير مرفوع لمتكلم او مخاطب او جمع مؤنث نون الاناث
فيسكن اخره وان اتصل به واو جمع فيضم اخره وانما بني على حركة لشبهه بالمعرب اعني المضارع في وقوعه صلة وصفة وشرطا وخبرا ونحو ذلك
وكان له بذلك مزية على الامر وانما خص بالفتح طلبا للخفة وسكن اخره عند اتصال الضمير المرفوع كراهة لتوالي اربع حركات في شيئين هما
كشيء واحد لان الفاعل كجزء من فعله وقال في شرح التسهيل انما سببه تمييز الفاعل من المفعول في نحو اكرمنا واكرمنا ثم حمل على ذلك المتصل
بالتاء والنون هذا التسهيل لمساواتهما لنا في الرفع والاتصال وعدم الاعتلال وضعف قول الجمهور بما يوقف عليه في كلامه **الرابع**
اجمعوا على ان الماضي مبني واما الامر فمذهب البصريين انه مبني ايضا كما تقدم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام الامر المقدرة وهو
عندهم مقتطع من المضارع ثم اشار الى ان اعراب المضارع مشروط بان لا يتصل به نون توكيد ولا اناث بقوله **ص** ان عريا من نون توكيد
مباشر ومن نون اناث كيرعن من فتن **ش** المراد بالمباشر المتصل بالفعل من غير حاجز بينهما فاذا اتصل المضارع نون التوكيد المباشر بني على
على الفتح نحو هل تذهبن واحترز من غير المباشر وهو ما فصل بينه وبين الفعل الف اثنين او واو جمع او ياء مخاطبة لفظا او تقديرا نحو هل
تفعلان وهل تفعلن وهل تفعلن حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين وابقيت الضمة والكسرة دليلا على ما حذف فهذا ونحوه معرب
لان النون لم تباشره **والضابط** ان ما كان رفعه بالضمة اذا اكد بنون التوكيد بني لتركيبه معها وما كان رفعه بالنون
اذا اكد بنون التوكيد لم يبن لعدم التركيب لان العرب لا تركب ثلاثة اشياء **تنبيه** ما ذهب اليه الناظم من التفصيل في نون التوكيد
بين المباشرة وغيرها هو المشهور والمنصور وذهب الاخفش وطائفة الى البناء مطلقا وذهب قوم الى الاعراب واما نون الاناث فلا تكون
الا مباشرة فلذلك اطلق وعدم الحاجة الى التقييد والفعل معها مبني على السكون نحو عن من فتن الا يعن عرو والنون الجزم وفي سبب
بنائه مع نون الاناث خلاف ومذهب سيبويه انه بني حملا على الماضي المتصل بها وصححه في شرح التسهيل **تنبيه** قال في شرح
الكافية واما المتصل بنون الاناث فمبني بلا خلاف وليس كذلك بل ذهب قوم الى انه معرب لوجود سبب الاعراب فيه ومنهم ابن درستويه
وابن طلحة والسهيلي والاعراب عندهم مقدر منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي ثم انتقل الى الحرف فقال **ص** وكل حرف مستحق
للبنا **ش** هذا امر مجمع عليه اذ ليس فيه مقتضي الاعراب فالاولى ان الحرف لا تتعاقب عليه من المعاني ما يحتاج الى الاعراب

ص وَالأَصْلُ فِي المَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا وقوله واحترز بما يكون لمعان كثيرة نحو من واجيب بان الجمع لما جيء به في الاصل اليول على معنى واحد لبيسر نحو

شر يعني ان الاصل في كل مبني من الاسم والفعل والحرف ان يبنى على السكون لانه اخف فلا يعدل عنه الا لسبب وان الاصل عدم الحركة فوجب استصحابه

ما لم يمنع منه مانع فيعدل الى الحركة ثم قال **ص وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمّ** **شر** اي ومن المبني صاحب فتح وصاحب كسر وصاحب ضم فعلم بذلك ان

المبني اربعة اقسام وان انواع البناء اربعة ضم وكسر وفتح ووقف وهو السكون **تنبيهات الاول** قد تقرر ان الاصل

في المبني ان يسكن فما بني على حركة فلسبب اقتضى ترك الاصل لاجله. واسباب البناء على الحركة خمسة الاول التقاء الساكنين نحو امس والثاني كون الكلمة

على حرف واحد كبعض المضمرات والثالث كون الكلمة عرضة لان يبتدا بها كلام الابتداء والرابع كون الكلمة لها اصل في التمكن نحو اول والخامس

الشبه بالمعرب نحو ضرب لانه شابه المضارع فبني على الفتح كما سبق الثاني تخصيص المبني ببعض الحركات اسباب في اسباب الفتحة ستة

الاول مجرد طلب التخفيف نحو اين والثاني تشبيه ما هو في كيف ها. التانيث نحو علبك والثالث مجاورة الالف نحو ايان والرابع كونها

حركة الاصل نحو يا مضارع فيهم مضارع اسم مفعول والخامس الفرق بين معنيي اذا واذ نحو يا لزيد لعمرو والسادس من الاتباع واسباب

الكسرة سبعة الاول التقاء الساكنين نحو امس والثاني مجانسة العمل نحو باء الجر وباء والثالث الحمل على المقابل نحو لام الامر فانها

كسرت حملا على لام الجر لانهما في الافعال نظيرتها في الاسماء والرابع الاشعار بالتانيث نحو انت والخامس كونها حركة الاصل نحو

يا فعال في جمع مضارع اسم فاعل على لغة المنفرع والسادس من الفرق نحو لام الجر كسرت فرقا بينها وبين لام الابتداء نحو لموسى

عبد والسابع الاتباع واسباب الضمة ستة الاول والثاني تكون الكلمة كالواو في نحن نحو نحن والثاني شبه المبني ما هو

فيه كذلك نحو اخشوا القوم والثالث ان لا تكون للكلمة حال الاعراب نحو قبل وبعد والرابع شبه المبني ما لا تكون له الضمة حال الاعراب

نحو يا زيد والخامس كونها حركة الاصل نحو يا نحو ترخيم نحو منصور والسادس من الاتباع **واعلم الثالث** ان ما حكي انه يفتح

التقاء الساكنين فخفة الفتح وما يعدل عنه غالبا الا لسبب من الاسباب المذكورة وما خرج عن هذا فهو شاذ

فيهم مما سمع ان الاسم اذا بني على السكون فيه سواء واحد لم يبنى ولا يقال لم سكن لانه الاصل واذا بني على الحركة ففيه ثلاثة اسولة لم بني

ولم حرك ولم كانت الحركة كذا واما الفعل والحرف فان بنيا على السكون فلا سوال فيهما وان بنيا على حركة ففيهما سوالان لم حرك ولم

كانت الحركة كذا وقوله **ص كَأَيْنَ أَمْسِ حَيْثُ وَالسَّاكِنُ كَمْ** **شر** تمثيل لانواع المبني فاين مثال لما بني على الفتح وهو اسم لم يقول

حرف الجر عليه وبني لتضمنه معنى الهمزة في الاستفهام ومعنى ان الشرطية في الشرط وحرك لالتقاء الساكنين وبني على الفتح تخفيفا

لكثرة دوره وامس مثال لما بني على الكسر وهو اسم لم يقول حرف الجر عليه وحرف النعت عليه في نحو بالامس ولجهة الاسناد اليه

وبني عند اهل الحجاز لتضمنه معنى حرف التعريف لانه معرفة بغير اداة ظاهرة وحرك لالتقاء الساكنين وكسر على اصل التقاء الساكنين

الساكنين وقال السهيلي كسر امس في كلامهم لانه سمي بالفعل وفيه ضمير فحكي وهو لغة ولغة هذا عن الكسائي وحيث مثال لما

بني على الضم وهو اسم لم يقول من عليه في نحو من حيث خرجت وبني عند غير بني فقعس لافتقاره الى الجملة افتقارا لازما وضم على التشبيه

اللغة لتشبيهه بالغايات ووجه الشبه انها كانت مستحقة للاضافة الى المعرد كسائر اخواتها فمنعت ذلك كما منعتا قبل

وبعد الاضافة وذهب الزجاج الى انها حيث موصولة وليست مضافة فهي بمنزلة الذي وكم مثال لما بني على السكون وهو اسم

لم يقول حرف الجر عليه وبني لشبهها بالحرف في الوضع او لتضمنها الاستفهامية معنى الهمزة والخبرية معنى رب التي للتكثير

وقيل في سبب بناء الخبرية غير هذا مما يذكر في بابه **ح وتمم ذكر انواع البناء اخذ يذكر انواع الاعراب** وهو اربعة الرفع والنصب

والخفض والجزم وعبر الماتن ان الجزم ليس باعراب وهذه الانواع ثلاثة اقسام قسم يشترك فيه المعرب من الاسم المتمكن والفعل

المضارع وهو الرفع والنصب نحو ان زيدا يقوم وان زيد الى يقوم وقسم يختص بالاسم وهو الجر نحو مررت بزيد وقسم يختص به الفعل

وهو الجزم نحو لم يقم والى هذا اشار بقوله **ص وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إِعْرَابَا لِاسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ لَنْ أَهَابَا** **شر** وهو واضح

وانما اختص الجزم بالفعل ليكون فيه كالعوض من الجر في الاسم وقد يقال في مثل هذا مما جرى ذكره هنا وقد اشار بقوله كما قد خص

الى علة تخصيص الفعل بالجزم ثم قال **ص فَارْفَعْ بِضَمٍّ وَانْصِبَنْ فَتْحًا وَجُرّ كَسْرًا كَذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرّ وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ** **شر**

يعني ان اصل الاعراب ان يكون بالحركات والسكون فاصل الرفع ان يكون بالضمة واصل النصب ان يكون بالفتحة واصل الجر ان يكون

بالكسرة واصل الجزم ان يكون بالسكون اذ لا دلالة في الحركات فقال مثلا هذا ومثل الرفع والنصب والجر بقوله كذكر الله

عبده يسر ثم قال **ص وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ يَنُوبُ** **شر** فاشار الى الاعراب بغير ما ذكر من الحركات والسكون نائب عن المذكور فينوب عن

الضمة الواو والالف وعن الفتحة الالف والياء والكسرة وحذف النون وعن الكسرة الياء والفتحة وعن السكون

حذف الحرف فللرفع اربع علامات وللنصب خمس علامات وللجر ثلاث علامات وللجزم علامتان فهذه اربع عشرة علامة منها

اربعة اصول وعشرة تنوب عن تلك الاصول وسنذكر مواضع النيابة مفصلة ان شاء الله تعالى ثم مثل ما اعرب بغير ما ذكر على

طريق النيابة بقوله **ص جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ** **شر** فاخو مرفوع بالواو نيابة عن الضمة وبني مجرور بالياء نيابة عن الكسرة

واعلم ان النائب في الاسم اما حرف واما حركة وفي الفعل اما حرف واما حذف فنيابة الحرف عن الحركة في الاسم تكون

في ثلاثة مواضع الاسماء الستة والمثنى والمجموع على حده فبدا بالاسماء الستة لانه المقدم سابق للمثنى والمجموع فقال

ص وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَانْصِبَنَّ بِالأَلِفْ وَاجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الأَسْمَا أَصِفْ **شر** اي الذي ساصفه لك من الاسماء يعني الاسماء

الستة واعلم ان في اعراب هذه الاسماء عشرة مذاهب قد ذكرتها في غير هذا المختصر واقواها مذهبان انا اذكرهما الاول

مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين انها معربة بحركات مقدرة في الحروف واتبع فيها ما قبل الاخر للاخر فاذا قلت قام ابو زيد فاصله ابوُ زيد ثم
اتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار ابوُ زيد فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت واذا قلت رايت ابا زيد فاصله ابوَ زيد فقيل تحركت الواو وانفتح ما
قبلها فقلبت الفا وقيل ذهبت حركة الباء ثم حركت اتباعا لحركة الواو ثم انقلبت الواو الفا قيل وهذا اولى ليتوافق النصب مع الجر والرفع في الاتباع
واذا قلت مررت بابي زيد فاصله بابوِ زيد فاتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بابوِ زيد ثم استثقلت الكسرة على الواو فحذفت كما حذفت الضمة ثم
قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة كما قلبت في نحو ميزان هذا تقرير المذهب الاول وذكر في التسهيل انه الاصح والثاني مذهب قطرب والزيادي والزجاجي
من البصريين وهشام من الكوفيين في احد قوليه ومن وافقهم ان اعراب هذه الاسماء بالاحرف المذكورة قال في شرح التسهيل وهذا اسهل المذاهب وابعدها
عن التكلف **قلت** ولكنه مستلزم الخروج عن الاصل اذ الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات ولعدم النظير اذ ليس في المفردات ما يعرب بالحروف غير هذه الاسماء
ولبقاء فيك وذي مال على حرف واحد لكان الاعراب زائدا فلا يوجد ذلك في العربيات الا شذوذا بخلاف المذهب الاول **فان قلت** ظاهر كلامه
هنا موافقة قطرب ومن ذكر معه ان اعراب هذه الاسماء بالحروف بالاحرف **قلت** يحتمل ان يكون وافق الغالب بذلك هنا ويحتمل ان يكون تسامح في
جعله الاعراب بالاحرف لكون الحركات هنا لا تظهر والحروف مبينة لما تقدر من الحركات لو ظهرت واراد بذلك التقريب على المبتدي كما فعل كثير من المصنفين
مع اعتقادهم صحة مذهب سيبويه ويدل على حمله على التسامح نصه في التسهيل على ان اعرابها بالحركات هو الاصح وقوله **ص** من ذاك ذو ان صحبة ابانا
ش شرع في ذكر الاسماء الستة وبدا بذو لانها لا تفارق الاعراب بالحروف وقيدها بان تكون بمعنى الصحبة احترازا من ذو الموصولة في لغة طي فانها
مبنية على الاصح **ص** والفم حيث الميم منه بانا **ش** يعني ان الفم من الاسماء التي تعرب بالاحرف ان بانت منه الميم اي ان زالت فتقول هذا فوك
ورايت فاك ونظرت الى فيك وان كان بالميم ففيه عشر لغات نقصه ونصه وتضعيف كل منهما مع فتح الفاء او كسرها او ضمها فهذه تسعة
والعاشر اتباع فائه لميمه وافصحها فتح فائه منقوصا **ص** اب اخ حم كذاك وهن **ش** اي ترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء والحم هو ابو
الزوج ونحوه من اقاربه وقيل اقارب الزوجة وقوله **ص** وهن **ش** اي كذلك اخره لوقوع الخلاف فيه بان الفراء انكر اعرابه بالاحرف وهو
محجوج بنقل سيبويه وايضا فان اعرابه بالاحرف قليل والاحسن فيه التزام النقص وهو حذف لامه وجعل الاعراب على عينه كثير ومنه قوله صلى الله عليه
وسلم من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا والى هذا اشار بقوله **ص** والنقص في هذا الاخير احسن **ش** اي احسن من الاعراب
بالاحرف وجرت عادة كثير من النحويين ان يذكروا الهن مع هذه الاسماء [illegible] اعرابه بالاحرف [illegible] ذلك مساوية [illegible] قال في شرح
التسهيل [illegible] على قلته فليس بمعيب وان [illegible] والهن كناية عن اسم جنس قال في الصحاح كلمة كناية ومعناه شيء تقول هذا
هنك اي شيئك وقال ابن البرهان هو كناية عما يستقبح ذكره [illegible] الكناية عن الفرج ثم قال **ص** وفي اب وتالييه ينذر **ش** اي يندر النقص في اب
وتالييه وهما اخ وحم ومنه قول الراجز **بابه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه ابه فما ظلم** والوجه الراجح في هن هو
المرجوح في اب وتالييه وانكر بعضهم نقص حم وقد حكاه الفراء وحكى ابو زيد [illegible] ذلك لغة [illegible] في اب وتالييه فقال **ص** وقصرها من
نقصهن اشهر **ش** يعني ان القصر في اب وتالييه وهو التزام الالف مطلقا وجعل الاعراب بالحركات المقدرة في الالف اشهر من النقص فيهما اما
في اب فكثير ومنه قول الراجز **ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها** ومن قصر الاخ قوله في المثل
مكره اخاك لا بطل تنبيهات **الاول** [illegible] في هذا النظم [illegible] ان الاسماء الستة على ثلاثة اقسام
قسم ليس فيه الا لغة واحدة وهو الاعراب بالاحرف وذلك ذو بمعنى صاحب وفم بلا ميم وقسم فيه لغتان النقص ثم الاعراب بالاحرف وهو هن وقسم
فيه ثلاث لغات الاعراب بالاحرف ثم القصر ثم النقص وهو اب واخ وحم **الثاني** زاد في التسهيل في هن التشديد فيكون فيه ثلاث لغات
وفي اب التشديد فيكون فيه اربع لغات وفي اخ التشديد واخوا باسكان الخاء فيكون فيه خمس لغات وفي حم حموا وحما [illegible] وقرء وحمء كخبء
فيكون فيه ست **الثالث** مذهب سيبويه ان ذو بمعنى صاحب وزنها فعل بالتحريك ولامها ياء ومذهب الخليل ان وزنها فعْل بالاسكان
ولامها واو وهو من باب قوة وقال ابن كيسان يحتمل الوجهين جميعا وفوك وزنه عند الخليل وسيبويه فعل بفتح الفاء وسكون العين واصله فوه ولامه
هاء وذهب الفراء الى ان وزنه فعل بضم الفاء واب واخ وحم وهن وزنها عند البصريين فعل بالتحريك ولاماتها واو بدليل تثنيتها بالواو وذهب
بعضهم الى ان لام حم ياء من الحماة لان حم المراة احماؤها وهو مردود بقولهم في التثنية حموان وفي اخر لغاته حمو وذهب الفراء الى ان وزن اب واخ وحم
فعل بالاسكان ورد عليه بسماع قصرها وبجمعها على افعال [illegible] على ان اصله التحريك واستدل الشراح على ذلك
بقولهم هنة وهنوات وقد استدل به بعض شراح الجزولية واعترضه ابن [illegible] بان فتحة النون في هنة يحتمل ان تكون لمجاورة التانيث وفي هنوات
لكونه مثل جفنات فينبغي جمعه بالالف والتاء وان كانت العين ساكنة في الواحد وقد حكى بعضهم في جمعه اهنا فيه يستدل على ان وزنه فعل بالتحريك وهذا
موضع اقتصار ثم اشار الى شرط اعراب هذه الاسماء بالاحرف المذكورة فقال **ص** وشرط ذا الاعراب ان يضفن لا لليا كجا اخو ابيك ذا اعتلا
ش [illegible] ولا يجوز تجرد ذو فانه سقط للزومه الاضافة واذا [illegible] ذو عوض من واو وميم وقد
ثبتت الميم في الاضافة كقوله **يصبح ظمان وفي البحر فمه** [illegible] وقوله عليه السلام لخلوف فم الصائم
عند الله اطيب من ريح المسك واحترز مما اضيف منها الى ياء المتكلم فانه يعرب بحركات مقدرة نحو هذا ابي [illegible] الى الياء الا ذو وفا فانهما لا تضافان
الى مضمر وانما تضاف الى اسم جنس ظاهر غير صفة وما خالف ذلك فهو شاذ ويشترط في اعراب هذه الاسماء بالاحرف مع الشرط المذكور شرط اخر وهو
ان تكون مفردة فان ثنيت او جمعت اعربت اعراب المثنى والمجموع وان تكون مكبرة فان صغرت اعربت بالحركات **فان قلت** فقد اهمل هذين
الشرطين **قلت** قد علم الحكم على ما فعله [illegible] مكبرة [illegible] بقوله جا اخو ابيك ذا اعتلا
[illegible] ثم انتقل الى الموضع الثاني من مواضع نيابة الحرف عن الحركة فقال **ص** بالالف ارفع المثنى وكلا **ش** المثنى هو الاسم الدال على اثنين

زيادة في آخره صالحا للتجريد وعطف مثله عليه كقوله زيدان ورجلان فانه يصلح ذلك فيهما وذلك نحو زيد وزيد ورجل ورجل **وللتثنية** ثمانية شروط الاول
الافراد فلا يجوز تثنية المثنى والمجموع على حده ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد اتفاقا واما غيره من جموع التكسير فظاهر كلام المص جواز تثنيته وقال بعضهم
ان تثنية الجمع واسم الجمع واسم الجنس غير مقيسة **الثاني** الاعراب فلا يثنى المبني واما قولهم منان ومنين فليستا الزيادة فيهما للتثنية بل للحكاية
يدل على ذلك حذفها وصلا واما يا زيدان ولا رجلين فانهما ثنيا قبل البناء واما هذان واللذان ونحوهما فصيغ وضعت للمثنى وليستا من المثنى الحقيقي
عند المحققين **الثالث** عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيب اسناد اتفاقا وكذا ما ألحق به كاسم سمي به واختلفوا في تثنية المركب تركيب مزج نحو
بعلبك وسيبويه ومنع اكثرهم المنع لشبهه بالمحكي ولعدم السماع واما الاعلام المضافة نحو ابي بكر فيستغنى فيها بتثنية المضاف وجمعه على
تثنية المضاف اليه وجمعه واجاز الكوفيون تثنيتهما وجمعهما معا فيقولون ابوا البكرين وابو البكرين **الرابع** التنكير فلا يثنى العلم باقيا
على علميته بل اذا اريد تثنيته نكر ولذلك لا يثنى الكنايات عن الاعلام نحو فلان وفلانة لانها لا تقبل التنكير **الخامس** ان يكون فيه بالمعنى
التثنية فلا يثنى الاسماء الواقعة على ما لا ثاني له في الوجود كشمس وقمر اذا قصد الحقيقة **السادس** اتفاق اللفظ واما نحو القمرين
للشمس والقمر فمن باب التغليب **السابع** اتفاق المعنى فلا يجوز تثنية المشترك والحقيقة والمجاز هذا مذهب اكثر المتاخرين قال في شرح
التسهيل والاصح الجواز وممن صرح بجواز ذلك ابو بكر بن الانباري **الثامن** ان لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته نحو سواء فان اكثرهم لا يثنيه
استغناء بتثنية سي وقالوا هذا سيان ولم يقولوا سواءان الا ان ابا زيد قد حكاه عن بعض العرب واما ما اعرب اعراب المثنى وهو غير صالح لمعناه
فقصد التكثير نحو ثم ارجع البصر كرتين والاول نحو البحرين ومواضعه ولم يصلح للتجريد نحو اثنين واثنتين وصلح للتجريد وعطف مثله عليه لكن عطف مثله
نحو القمرين في الشمس والقمر والعمرين في ابي بكر وعمر فهو ملحق بالمثنى وقد اشار في النظم الى اربعة الفاظ الحقت بالمثنى واعربت اعرابه وليست من المثنى
حقيقة وهي كلا وكلتا واثنان واثنتان اما كلا وكلتا فهما اسمان مفردا اللفظ مثنيا المعنى بدليل الاخبار عنهما بالمفرد تارة مراعاة للفظ وبالتثنية
تارة مراعاة للمعنى وقد اجتمع الامران في قوله **كلاهما حين جد الجري بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما رابي** وبكونهما
مفردي اللفظ مثنيي المعنى اعربا اعراب المفرد في موضع واعراب المثنى في موضع آخر فاعربا مع الظاهر اعراب المفرد المقصور بحركات مقدرة ومع
المضمر اعراب المثنى بالالف رفعا وبالياء نصبا وجرا وانما كان الاعراب بالحروف فرعا عن الاعراب بالحركات والاضافة الى المضمر فرعا عن الاضافة
الى الظاهر فجعل الفرع مع الفرع والاصل مع الاصل والى ذلك اشار بقوله **ص** اذا بمضمر مضافا وصلا **ش** اي وصلا بمضمر حال كونه مضافا الى ذلك
مضافا احترازا من الضمير المستكن في وصلا وهو ضمير كلا وقوله **ص** كلتا كذاك **ش** يعني مثل كلا في ان اعرابها اعراب المثنى مشروط بالاضافة الى
الضمير **تنبيهات الاول** حكى الفراء في كلا وكلتا ثلاث لغات الاولى ان يعربا مع الظاهر اعراب المقصور ومع المضمر اعراب
المثنى كما تقدم **الثانية** ان يعربا باعراب المثنى مع الظاهر والمضمر ونسبها الى كنانة **الثالثة** ان يعربا باعراب المقصور مع النوعين
ايضا وجعل من ذلك قول بعضهم كلاهما بالالف الثاني ما تقدم من ان كلا وكلتا مفردا اللفظ مثنيا المعنى هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون
الى انهما من قبيل المثنى لفظا ومعنى ورد بما تقدم من ورود الاخبار عنهما بالمفرد في الكلام الفصيح كما تقدم وزعم البغداديون ان كلتا فرعي [illegible]
يوجد في قول الراجز **في كلت رجليها سلامى واحده** وليس بصحيح بل اراد في كلتا فحذف الالف للضرورة الثالث وزن كلا
عند البصريين فعل مثل معا والفه منقلبة عن واو بدليل ابدالها تاء في كلتا وقيل عن ياء لقول سيبويه انها لو سمي بها وثنيت لانقلبت ياء ووزن
كلتا فعلى كذكرى والالف للتانيث والتاء بدل من لام الكلمة وهي اما واو وهو اختيار ابن جني او ياء وهو اختيار ابي علي وذهب الجرمي
الى ان التاء زائدة للتانيث وهو ضعيف لان تاء التانيث لا تقع حشوا ولا بعد ساكن غير الالف الرابع المعروف من البصريين ان قلب الف كلا وكلتا
مع المضمر ياء ليس هو للعامل وانما هو بالحمل على لدى وعلى وذلك لانهما لازمان للاضافة فاشبهتا في النصب لدى واشبهتا في الجر على فجعلوا
بكلا وكلتا في النصب والجر ما فعلوا بلدى وعلى فقلبوا الفهما ياء اذا اضيفا الى مضمر ولم يقلبوهما اذا اضيفا الى الظاهر كما ان الف لدى وعلى لا تقلب
مع الظاهر واما في الرفع فتقلب الالف مع الظاهر والمضمر لانهما لم يشبههما في الرفع ما تقلب الفه قال الخليل ومما يقلب الفه لدى وعلى اذا اضيف
الى المضمر لا يقلب الف كلا وكلتا اذا اضيفا الى مضمر نحو رايت كلاهما ومررت بكلاهما فيجعلها مع المضمر على حالها مع الظاهر وضعف الناظم هذا المذهب
ومعنى اعربا بالحرف فيشارك المثنى واستغنى بلغة كنانة واما اثنان واثنتان فيعربان اعراب المثنى بلا شرط ولذلك شبههما بما هو مثنى حقيقة
ليبين انهما ليسا مثل كلا بالشرط الذي هو الاضافة الى المضمر فقال **ص** اثنان واثنتان كابنين وابنتين يجريان **ش** اي يجريان مجرى ابنين وابنتين
بلا شرط ثم قال **ص** وتخلف اليا في جميعها الالف جرا ونصبا **ش** يعني ان اليا تخلف الالف المتقدمة في جميع ما تقدم وهو المثنى والا
والالفاظ الملحقة به جرا ونصبا نحو مررت بالزيدين ورأيت الزيدين وحمل الجر على النصب حملوا عليه في الياء التي هي اخت الكسرة وانما حمل عليه
لاشتراكهما في ان كلا منهما فضلة ولم يحمل على الرفع لانه عمدة وقوله **ص** بعد فتح قد الف **ش** سبب فتح ما قبل هذه الياء الاشعار
بانها خلفت الالف والالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا تنبيه هذا الذي في المثنى وما الحق به لغة اكثر العرب ومن العرب من يلزمه الالف رفعا ونصبا
وجرا وهي لغة بني الحارث بن كعب وقبائل اخر وانكرها المبرد وهو محجوج بنقل الائمة وهو امثل ما خرج عليه قراءة ان هذان لساحران الثالث مذهب
الناظم ان اعراب المثنى والمجموع على حده بالحروف كما هو ظاهر كلامه في النظم وصرح بذلك في شرح التسهيل وهو مذهب قطرب وطائفة من
المتاخرين ونسب الى الزجاج قيل وهو مذهب الكوفيين وذهب سيبويه ومن وافقه الى ان الاعراب مقدر في الالف والياء فيقدر في الالف الضمة وفي
الياء الفتحة والكسرة فاعراب المثنى عندهم بالحركات وفي اعراب المثنى مذاهب اخر لا نطول بذكرها ثم انتقل الى الموضع الثالث من مواضع نيابة الحروف
وهو المجموع على حد المثنى فقال **ص** وارفع بواو وبيا اجرر وانصب سالم جمع عامر ومذنب **ش** لما كان الجمع قسمين جمع تكسير وهو
ما تغير فيه بناء واحده لفظا او تقديرا وجمع سلامة وهو خلافه احترز من جمع التكسير بقوله سالم جمع ثم السالم قسمان مذكر ومؤنث فاحترز من

تكميل

المونث باضافة الجمع الى مذكر احترازا عما مر او مرنيا فالذي يرفع بالواو ويجر وينصب هو جمع المذكر السالم وهو قسمان اسم وصفة فالاسم يجمع هذا الجمع
الا بأربعة شروط الذكورية والعلمية والعقل والخلو من تاء التانيث والمغايرة لما
علم والصفة لا تجمع هذا الجمع الا باربعة شروط
الذكورية والعقل والخلو من تاء التانيث ومن قبول تاء التانيث عند قصد معناه واحترزت بقيد الاخير من فعلان فعلى نحو سكران وافعل فعلاء نحو احمر
ومما استوى فيه المذكر والمونث نحو صبور وما لا يجمع شيء من ذلك بالواو والنون لعدم قبوله تاء التانيث فمثال الاسم الذي اجتمعت فيه الشروط
عامر تقول جاء العامرون ورايت العامرين ومررت بالعامرين ومثال الصفة التي اجتمعت فيها الشروط مذنب فتقول جاء المذنبون ورايت
المذنبين ومررت بالمذنبين وقد اكتفى الناظم بالمثالين عن ذكر صفة الشروط طلبا للاختصار واشار الى القياس عليهما بقوله **ص** وشبه ذين.

شرح وشبه عامر كل اسم مذكر علم عاقل خال من تاء التانيث وشبه مذنب كل صفة لمذكر عاقل خال من تاء التانيث قابل التاء التانيث **فان قلت**
قد زاد في التسهيل في شروط الاسم شرطين اخرين احدهما ان يكون غير مركب تركيب اسناد او مزج والاخر ان يكون غير معرب بحرفين فلم لم
ذكرهما **قلت** هذان شرطان لصحة مطلق الجمع ولا خصوصية لهما بهذا الجمع **تنبيهات الاول** يشترط الكوفيون
الخلو من تاء التانيث فاجازوا جمع طلحة بالواو والنون واقبول الصفة لتاء التانيث مستدلين بقول الشاعر **منا الذي هو ما ان طر**
شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب فجمع عانسا بالواو والنون وهو من الصفات المشتركة ولا حجة في البيت
لشذوذه **الثاني** ما جعل علما من الثلاثي المعوض من فائه تاء التانيث كعدة او من لامه كثبة فانه يجوز جمعه بالواو والنون وبالالف
والتاء ما لم يكسر قبل العلمية كشفة فيلتزم تكسيره او يعتل ثانيه كدية فيلتزم جمعه بالالف والتاء والى هذا اشار في التسهيل بتغيير النا
المغايرة لما في عزة علم **الثالث** اعلم ان التصغير قائم مقام الوصف فلذلك لو صغر نحو رجل وغلام جمع بالواو والنون مع
انه ليس بعلم ولا صفة وذلك لكون التصغير وصفا في المعنى ثم اشار الى ما الحق بهذا الجمع في اعرابه وهو اربعة اقسام اسم جمع وجمع
تكسير وجمع تصحيح لم يستوف الشروط ومفرد هو جمع في الاصل فالاول عشرون وبابه ويعني ببابه سائر العقود الى التسعين واولوا
وعالمون فهذه كلها اسماء جموع الحقت بجمع المذكر السالم في اعرابه لان هذه لا واحد لها من لفظها وليس العالمون بجمع عالم لان العالم عام
والعالمون خاص بمن يعقل وانما هو اسم جمع قاله المص والثاني ارضون وسنون وبابه فهذه جموع تكسير لتغير واحدها فاعربت اعراب جمع المذكر
السالم والثالث اهلون فانه جمع اهل وابل غير مستوف الشروط اذ ليس علما ولا صفة فاهلون جمع تصحيح لم يستوف الشروط وجعل بعضهم
الخير وسنين من هذا النوع والرابع عليون وهو اسم لاعلى الجنة كانه في الاصل فعيل من العلو فجمع جمع من يعقل وسمي به في تمثيله بهذه
الالفاظ تنبيه على نظائرها وباب سنين الذي اشار اليه بقوله وبابه هو ما عوض من لامه هاء التانيث ولم يكسر فهذا النوع شاع فيه جمعه
بالواو والنون رفعا وبالياء والنون جرا ونصبا وهو ثلاثة انواع مفتوح الفاء نحو سنة ومكسور الفاء نحو مائة ومضموم الفاء نحو
ثبة وهي الجماعة فلام سنة واو او هاء على اللغتين ولام مائة ياء ولام ثبة واو وقيل ياء من ثبيت اذا جمعت واما الثبة التي هي وسط
الحوض فمحذوفة العين من ثاب يثوب اذا رجع وقيل بل محذوفة اللام ايضا من ثبيت فما كان مفتوح الفاء كسرت فاؤه نحو سنين وقد حكي سنينة
وما كان مكسور الفاء لم يغير نحو مئين وما كان مضموم الفاء ففيه وجهان الكسر والضم نحو ثبين وان كسر استغني بذلك عن الاستعمال نحو شفة
الا ما ندر **ص** ومثل حين قد يرد ذا الباب **شرح** يعني ان باب سنين قد يستعمل اشباه حين فيجعل اعرابه بالحركات على النون منونة ولا تسقط
للاضافة وتلزم الياء فتقول هذا سنين ورايت سنينا ومررت بسنين وفي الحديث في رواية اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف ومنه
قول الشاعر **دعاني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا** ومن احكام هذه اللغة من يسقط
التنوين وقوله **ص** وهو عند قوم يطرد **شرح** يعني ان اجراء سنين وبابه مجرى حين مطرد عند قوم من العرب وقد يستعمله غيرهم على وجه
الشذوذ كما في الحديث المذكور وانما اختص هذا النوع بهذه المعاملة لخلوه من شروط جمع التصحيح وشبهها بالتكسير في عدم سلامة
نظم واحده **ص** ونون مجموع **شرح** نحو الزيدون والمسلمين **ص** وما به التحق **شرح** نحو عشرين وما ذكر معه **ص** فافتح **شرح** ايها
بينه وبين نون التثنية **ص** وقل من بكسره نطق **شرح** يعني في الضرورة وليس بلغة ومنه قول الشاعر **عرين من عرينة ليس**
منا برئت الى عرينة من عرين عرفنا جعفرا وبني ابيه وانكرنا زعانف اخرين وقول الاخر
اكل الدهر حل وارتحال اما يبقي علي ولا يقيني وماذا يبتغي الشعراء مني وقد جاوزت
حد الاربعين قال في شرح التسهيل ويجوز ان يكون كسر نون الجمع وما الحق به لغة وقوله **ص** ونون ما ثني **شرح** نحو الزيدين **ص**
والملحق به **شرح** نحو اثنين **ص** بعكس ذاك استعملوه فانتبه **شرح** اي بعكس نون الجمع فيكسر لالتقاء الساكنين وقد تفتح
الا ان فتح نون المثنى لغة حكاها الكسائي والفراء لكنهم حكياها مع الياء لا مع الالف واجازها بعضهم مع الالف واستدل بقول الراجز
اعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين اشبها ظبيانا وحكى الشيباني ان ضم نون المثنى لغة يعني اذا كان بالالف
وحكي عن العرب هما خليلان ولما فرغ من نيابة الحرف عن الحركة انتقل الى نيابة الحركة عن الحركة الاخرى وذلك في موضعين الاول جمع المونث السالم
وكان ينبغي ان ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة فحمل نصبه على جره كما حمل نصب المذكر السالم على جره **وضابطه** ما جمع بالف وتاء زائدتين والبه
اشار بقوله **ص** وما بتا والف قد جمعا يكسر في الجر وفي النصب معا **شرح** فان **قلت** لم يقيد الالف والتاء بكونهما زائدتين
قلت تعليق بتاء بقوله قد جمع يغني عن التقييد اذ لم يدل على جمعيته بالالف والتاء **فان قلت** لم لم يذكر علامة رفعه **قلت**
لانها الضمة على الاصل ثم ذكر ما الحق بجمع المونث السالم فقال **ص** كذا اولات والذي اسما قد جعل كاذرعات فيه ذا ايضا قبل
شرح يعني ان اولات يكسر في الجر والنصب كالجمع المذكور وهو اسم جمع لانه لا واحد له من لفظه وهو في المونث نظير اولوا في المذكر وقوله والذي

اسما ثم جعل يعني ما كان مجموعا بالف وتاء ثم سمي به وجعل اسما مفردا فانه يجري بعد التسمية على اللغة الفصحى على ما كان يجري به قبلها فيكسر في الجر والنصب
وينون وذلك مثله باذرعات وهو اسم موضع فتقول هذه اذرعات ورايت اذرعات ومررت باذرعات فيه تنوين جر ونصبه ونحو عرفات ومن العرب من يمنع التنوين ويجري نصبه
بالكسرة كما سبق ومنهم من يمنعه الصرف فينصبه بالفتحة ولا ينون **فان قلت** لم نون اذرعات وعرفات ونحوهما على اللغة الفصحى وفيهما مانع
الصرف للتانيث والعلمية **قلت** ليس تنوينهما للصرف وانما هو تنوين المقابلة وقد تقدم بيانه **فان قلت** قد ذكر حكم المجموع بالالف
والتاء اذا سمي به فما حكم المثنى والمجموع على حده اذا سمي بلفظهما **قلت** اما المثنى ففيه لغتان الاولى ان يجري بعد التسمية بما كان يجري به
قبلها والثانية ان يجعل كعمران في التزام الالف واعرابه على النون اعراب ما لا ينصرف واما المجموع على حده ففيه اربعة اوجه الاول ان يجري بعد التسمية
بما كان يجري قبلها والثاني ان يجعل كغسلين في التزام الياء وجعل الاعراب في النون منصرفا ولم يذكر سيبويه غير هذين الوجهين والثالث ان يجعل
كهارون في التزام الواو وجعل الاعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه العجمة والرابع التزام الواو وفتح النون مطلقا ذكره السيرافي وزعم
ان ذلك صحيح من لسان العرب **تنبيهان الاول** جعل المثنى كعمران والمجموع كغسلين وهارون مشروط بان لا يتجاوزا سبعة
احرف فان تجاوز السبعة لم يجز بالحركات ونبه على ذلك في التسهيل الثاني ما تقدم من ان المثنى اذا جعل بعد التسمية كعمران يمنع الصرف
فيه اذا جنى بغيره انه وزن مسمى به فانه يصرف لان الالف هنالك تقع موقع الالف الزائدة وفي حواشي مبرمان منع صرفه لانه قال لان
في اخره زيادة تين والموضع الثاني من مواضع النيابة الجر بالفتحة عن الكسرة في الاسم الذي لا ينصرف وهو كل اسم شابه الفعل بكونه فرعا من وجهين كما في موضعه فهذا النوع
يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة حملا للجر على نصبه لانه لما شابه الفعل منع الجر بالكسرة والتنوين والى هذا اشار بقوله **ص** وجر بالفتحة ما لا ينصرف
ما لم يضف او يك بعد ال ردف **ش** وشمل ذلك المفرد والجمع المكسر نحو مررت باحمد وصليت في مساجد وسكت عن رفعه ونصبه لانه على الاصل **ص**
ش يعني انه يجر بالكسرة نحو مررت باحسن القوم وبالاحسن وشمل قوله ال المعرفة كما مثل والموصولة نحو **وما انت باليقظان**
ناظره اذا نسيت بما تهواه ذكر العواقب والزائدة نحو **رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء**
الخلافة كاهله وقال في التسهيل ما لم يصحب الالف واللام او بدلها يعني الالف والميم في لغة اهل اليمن كقول الشاعر
ابيت بليل ام رمد اعتاد اولقا وقوله ردف معناه تبع **فان قلت** اذا اضيف ما لا ينصرف او دخلته ال او بدلها جر بالكسرة
وهل يسمى منصرفا **قلت** فيه خلاف مشهور والتحقيق ان التنوين ان اخرى علميته لاضافة او ال فمنصرف نحو باحمدكم والا فغير منصرف
نحو بالمسلم وتبين ذلك موضعه في الضرب والمجموع وكلامه في التسهيل انه باق على منع صرفه ولما فرغ من مواضع النيابة في الاسماء
اخذ يذكر مواضع النيابة في الافعال وقد تقدم ان النائب في الفعل شيئان الحرف والحذف فالحرف هو النون ينوب عن الضمة والحذف حذف
النون وحذف حرف العلة فحذف النون ينوب عن الفتحة والسكون وحذف حرف العلة ينوب عن السكون وبدا برافع النون فقال **ص**
واجعل لنحو يفعلان النونا رفعا وتدعين وتسالونا **ش** يعني بنحو يفعلان كل فعل اتصلت به الف اثنين مخاطبين او غائبين نحو انتما تفعلان
وهما يفعلان وسواء كانت ضميرا كما مثل به او حرفا نحو يفعلان الزيدان في لغة طيء وازد شنوءة وقوله رفعا هو مفعول ثان لقوله واجعل
وفيه تصريح بان الرفع هنا بالنون كما هو مذهب الجمهور خلافا لمن زعم ان الاعراب في هذه الامثلة بحركات مقدرات على لام الفعل
وقوله وتدعين هو كل فعل اتصلت به ياء المخاطبة وقوله وتسالون اي ونحو تسالون وهو كل فعل اتصلت به واو جمع مخاطبين او غائبين نحو انتم تفعلون
وهم يفعلون وسواء كانت ضميرا كما مثل به او حرفا نحو يفعلون الزيدون في اللغة المشار اليها وقوله **ص** وحذفها للجزم والنصب سمه
ش اي وحذف النون علامة للجزم والنصب كقوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا وقد مثله بقوله **ص** كلم تكوني لترومي مظلمه **ش**
فتكوني مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون وترومي منصوب بان مضمرة بعد لام الجحود وعلامة نصبه حذف النون ايضا وبدا بالجزم
لان النصب محمول عليه لان الجزم في علامته وان الجزم احق بالحذف فحمل النصب عليه كما حمل على الجر في الاسماء وقوله مظلمه يجوز فيه فتح
اللام وكسرها والفتح هو القياس ولما انتهى القول في اعراب الصحيح من الاسماء والافعال شرع في اعراب المعتل من الاسماء والافعال فقال
ص وسم معتلا من الاسماء ما كالمصطفى والمرتقي مكارما **ش** اشار بالمثال الاول الى كل اسم معرب اخره الف لازمة
وبالمثال الثاني الى كل اسم معرب اخره ياء لازمة قبلها كسرة فكلا النوعين يسمى معتلا وليس في الاسماء ما اخره واو لازمة قبلها
ضمة ثم اشار الى هذين النوعين وان اشتركا في الاعتلال فان لكل منهما اسما خاصا وحكما يخصه فقال **ص** فالاول الاعراب فيه قدرا جميعه
ش يعني بالاول ما اخره الف لازمة كالمصطفى وانما قدر فيه الاعراب بجميعه اعني الرفع والجر والنصب لتعذر تحريك الالف فاذا قلت
جاء الفتى فعلامة رفعه ضمة مقدرة في الالف تعذرا واذا قلت رايت الفتى فعلامة نصبه فتحة مقدرة في الالف تعذرا واذا قلت مررت بالفتى
فعلامة جره كسرة مقدرة في الالف تعذرا وقوله **ص** وهو الذي قد قصرا **ش** اشار الى ان هذا النوع يسمى في الاصطلاح مقصورا لانه منع
المد ويقابله الممدود ولذلك لا يسمى نحو يسعى مقصورا اذ ليس في الفعل ممدود وقيل يسمى مقصورا لانه قصر عن ظهور الحركات والقصر المنع
ص والثان منقوص **ش** يعني بالثاني ما اخره ياء لازمة قبلها كسرة كالمرتقي وسمي منقوصا لانه يحذف لامه للتنوين نحو قاض ومررت بقاض
وقيل لانه نقص منه بعض الحركات وظهر بعضها **ص** ونصبه ظهر **ش** نحو قوله تعالى يا قومنا اجيبوا داعي الله وذلك لخفة الفتحة **ص**
ورفعه ينوى **ش** نحو قوله تعالى يوم يدع الداع فعلامة رفعه ضمة مقدرة في الياء استثقالا لا تعذرا لامكان النطق بها وقد تظهر
في الضرورة كقول الشاعر **وعرق الفرزدق شر العروق خبيث الثرى كابي الازند** وقوله **ص** كذا ايضا يجر **ش**
اي يجر بكسرة منوية لثقل الضمة والكسرة على الياء كقوله تعالى اجيب دعوة الداع اذا دعان فعلامة جره كسرة مقدرة استثقالا لا تعذرا لامكان النطق
بها كقول جرير **فيوما يوافين الهوى غير ماضي ويوما ترى منهن غولا تغول** ثم انتقل الى المعتل من الافعال فقال

ص وأي فعل آخر منه ألف أو واو أو ياء فمعتلا عرف ش أي هنا شرطية وفعل مضاف إليه وجملة آخر منه ألف من مبتدأ وخبر والجملة في محل خفض نعتا لفعل والفاء في فمعتلا في جواب الشرط ويحتمل أن تكون كأن المقدرة نافية وآخر اسمها وألف خبرها ووقف عليها بحذف التنوين على لغة ربيعة ويجوز أن تكون أي موصولة على مذهب من أجاز إضافتها إلى النكرة وهذا على البيت أن كل فعل آخره ألف نحو يخشى أو واو نحو يدعو أو ياء نحو يرمي فهو معتل فرعي في هذا الاسم ولا يقال مقصور ولا منقوص في غير الأسماء. وقوله ص فالألف انو فيه غير الجزم ش يعني غير الجزم أي الرفع والنصب نحو زيد يسعى ولن يسعى فعلامة رفعه ضمة مقدرة وعلامة نصبه فتحة مقدرة وكلاهما قدر في الألف لتعذر ظهورهما وإنما استثنى الجزم لأنه يظهر بحذف الألف كما سيأتي. وقوله ص وأبد نصب ما كيدعو يرمي ش أي وأظهر نصب المعتل بالواو كيدعو والمعتل بالياء كيرمي فتقول لن يدعو ولن يرمي وذلك لخفة الفتحة. وقوله ص والرفع فيهما انو ش يعني في المعتل بالواو والياء نحو زيد يدعو ويرمي فعلامة رفعهما ضمة مقدرة في الواو والياء استثقالا كما سبق في المنقوص. وقوله ص واحذف جازما ثلاثهن ش يعني أن الألف والواو والياء تحذف الثلاثة للجازم نحو لم يخش ولم يدع ولم يرم بغي والتخفيف أن الحذف عند الجازم لا بد فرع إذا كان حرف العلة بدلا من همزة نحو يقرأ فإن قدر دخول الجازم قبل الإبدال وجب إقرارها وإن قدر دخوله بعد الإبدال فقد ذكر ابن عصفور فيه وجهين الإثبات والحذف ومنع بعضهم الحذف. وقوله ص تقض حكما لازما ش يعني في غير ضرورة الشعر وأما في الضرورة فقد تثبت هذه الأحرف مع الجزم كقول الشاعر

ألم يأتيك والأنباء تنمي ... بما لاقت لبون بني زياد

وكقول الآخر

هجوت زبان ثم جئت معتذرا ... من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

وكقول الآخر

ولا ترضاها ولا تملق

ومنع بعضهم إثبات الألف وهو اختيار ابن عصفور وسبب هذا الخلاف اختلافهم في هذه الجازم فقيل الضمة المنوية فعلى هذا لا يحذف إلا الألف واختصار وقيل الضمة الظاهرة لغة ثم حذفت فعلى هذا لا يحذف الألف إذ لا تكون فيها ذلك وقد ذهب قوم إلى أن هذه الحروف الثلاثة نشأت إشباعا وقد حذفت الحروف الأصلية للجازم وقد ورد في الضرورة أيضا تقدير نصب الياء والواو ومثال الياء قوله

ما أقدر الله أن يدني على شحط ... من داره الحزن ممن داره صول

ومثال الواو قوله

أبى الله أن أسمو بأم ولا أب

فما سودتني عامر عن وراثة ... وقد ورد أيضا في الضرورة إظهار رفعهما ومثال الياء قوله

تساور عني غير خمس دراهم

ومثال الواو قوله

إذا قلت علّ القلب يسلو قيضت ... هواجس لا تنفك تغريه

بالوجد وربما قدروا نصب الياء في السعة كقراءة بعضهم من أوسط ما تطعمون أهاليكم وحكى من كلام أنه قبل أنه من يتقي ويصبر بالواو كقراءة بعضهم إلا أن يعفون أو يعفو الذي وبسط الكلام على ذلك لا يليق بهذا المختصر والله أعلم وبه التوفيق للصواب.

النكرة والمعرفة

إنما قدم الناظم هذا الباب في هذا الموضع لتوقف كثير من الأحكام العربية عليه وبدأ بالنكرة لأنها الأصل فقال ص نكرة قابل أل مؤثرا أو واقع موقع ما قد ذكرا ش يعني أن النكرة قسمان أحدهما ما يقبل أل المؤثرة للتعريف فتحرز من نحو الرجل والفرس والثاني ما لا يقبل المؤثرة بنفسه ولكنه واقع موقع شيء يقبلها نحو ذو بمعنى صاحب فإنه لا يقبل أل ولكنه واقع موقع صاحب وصاحب يقبلها واحترز بقوله مؤثرا من نحو الحارث ونحوه مما يقبل أل ولا يؤثر فيه التعريف لأنه علم والعلم دال بذاته على تعيين مسماه فلا يحتاج إلى أل ولذلك أجازوا دخولها على نحو العباس والحارث. فإن قلت الحارث ونحوه مؤثرا للمح الصفة فهو وارد على إطلاقه. قلت التي للمح الصفة لم تؤثر في الاسم الذي دخلت عليه إثر تعريف ولا غيره وإنما نبهت على أصله وأنه كان صفة. فإن قلت هل النكرة في القسمين صحيح لوجود ثالث لا يقبل أل ولا يقع موقع شيء يقبلها وهو نكرة وذلك من وما في الشرط والاستفهام غلامه لا يقبل أل ولا يقع موقع ما فاسد الاسم ما مبني فإنه عندي مع فيقال. قلت الحصر في القسمين صحيح وما ومن المذكوران واقعان موقع شيء وشيء يقبل أل ويشترط أن يكون لفظه في تلك معنى الشرط والاستفهام أمر ولم يوضع في الأصل لذلك وتلك معنى الشرط والاستفهام طارئ عن معناهما الأصلي وقلنا ولما فرغ من تعريف النكرة انتقل إلى المعرفة فقال ص وغيره معرفة ش أي وغير النكرة معرفة إذ لا واسطة بينهما واستغنى بذلك عن حد المعرفة قال في شرح التسهيل من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه لأن من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظا وهو في استعماله بالوجهين ثم أشار إلى أنواع المعارف بالأمثلة وهو ستة أنواع مضمر وعلم واسم إشارة وموصول وذو أداة ومضاف إلى واحد من هذه إضافة تخصيص فهم مثال للمضمر وذي مثال لاسم الإشارة وهند مثال للعلم وابني مثال للمضاف والغلام مثال لذي الأداة والذي مثال للموصول وأعرفها المضمر على الأصح ثم العلم ثم اسم الإشارة ثم الموصول ثم ذو الأداة وقيل هما في رتبة واحدة وقيل ذو الأداة أعرف من الموصول والمضاف إلى واحد منها في مرتبته مطلقا على رأي المصنف إلا المضاف إلى المضمر فإنه في مرتبة العلم على رأي الأكثر وقال في التسهيل أعرف هذه ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الأداة والمضاف بحسب المضاف إليه ومثلها في النظم غير مرتبة ورتب أبوابها. فإن قلت بقي من المعارف قسم سابع وهو النكرة المقصودة في النداء نحو يا رجل فلم تركه وما مرتبته. قلت لم يرد الحصر بل إنه يكره التشبيه المشعر بعدم الحصر وأيضا فقد ذهب قوم إلى أن نحو يا رجل إنما تعرف بأل المقدرة وأما مرتبته عندي فعلى تعرفه بالمواجهة والقصد فمرتبته اسم الإشارة ثم شرع في الكلام على أعرف المعارف وهو المضمر فقال ص فما لذي غيبة أو حضور كأنت وهو سم بالضمير ش الضمير هو الاسم الموضوع لتعيين مسماه مشعرا بتكلمه أو خطابه أو غيبته وهذا هو المراد بقوله فما لذي غيبة أو حضور أي فما وضع لتعيين مسمى لذي غيبة أو حضور فيشمل التكلم والخطاب وكذا فيه إبهام لدخال اسم الإشارة وأجاب الشارح بأن المراد اسم الإشارة بالذكر يرفع الإبهام ومثال الحاضر بأنت والغائب بهو وقوله سم بالضمير هذا هو اصطلاح البصريين ويسمى عندهم بالضمير والمضمر والكوفيون يسمونه الكناية

والمستتر والضمير قسمان متصل ومنفصل والمتصل قسمان بارز ومستتر هذا تقسيم الجمهور واما المصنف فقسمه اولا الى بارز ومستتر فالبارز ماله صورة
في اللفظ والمستتر ضده والبارز قسمان متصل ومنفصل ولما كان المتصل هو الاصل لكونه اخصر قدمه على المنفصل فقال ص وذو اتصال منه ما لا يبتدا
ولا يلي الا اختيارا ابدا ش اي الضمير المتصل هو الذي لا يجيء في اول الكلام ولا بعد الا في الاختيار والمنفصل بخلافه اي يجيء في اول الكلام
وبعد الا في الاختيار واحترز بقوله اختيارا من وقوع المتصل بعد الا في ضرورة الشعر كقول الشاعر وما نبالي
اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الاك ديار وقال الآخر اعوذ برب العرش من فية بغت علي فما لي عوض
الاه ناصر ش تنبيه الاول منع المبرد وقوع المتصل بعد الا مطلقا وانشد سواك ديار وانكر رواية الاك
وجازه ابن الانباري مطلقا وكلام الناظم هنا موافق لمذهب الجمهور في كون وقوع المتصل بعد الا ضرورة وقال في التسهيل وشذ الاك فلا
يقاس عليه ثم مثل المتصل بقوله ص كالياء والكاف من ابني اكرمك والياء والهاء من سليه ما ملك ش الضمير المتصل ثلاثة
اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور وكل من الثلاثة اما لمتكلم او مخاطب او لغائب فالمرفوع للمتكلم فعلت فعلنا وللمخاطب فعلت فعلت فعلتما
فعلتم فعلتن وللغائب فعل فعلت فعلا فعلوا فعلن والمنصوب للمتكلم اكرمني اكرمنا وللمخاطب اكرمك اكرمك اكرمكما اكرمكم اكرمكن
وللغائب اكرمه اكرمها ... والمجرور للمتكلم مني منا وللمخاطب منك منك منكما منكم منكن وللغائب منه منها منهما منهم منهن
فهذه ستة وثلاثون ضميرا متصلا والسابع والثلاثون ياء المخاطبة نحو تفعلين بالمضارع على مذهب سيبويه ومن
اشار الناظم الى المتكلم بالياء من ابني والى المخاطب بالكاف من اكرمك والى الغيبة بالهاء من سليه واشار ايضا الى الرفع بالياء من سليه
والى النصب بالكاف من اكرمك والى الجر بالياء من ابني فقربه بعضها على الا قسام كلها ثم اشار الى حكم عام لجميع المضمرات فقال
ص وكل مضمر له البنا يجب ش المضمرات كلها مبنية باتفاق واختلف في سبب بنائها فقيل بنيت لشبهها بالحرف في المعنى لان كل
ضمير يتضمن معنى التكلم والخطاب او الغيبة وهي من معاني الحروف وقيل غير ذلك وقد ذكر في التسهيل لبنائها اسبابا اولها شبه الحرف
وضعا لان اكثرها على حرف واحد او حرفين وحمل الباقي على الاكثر وثانيها شبه الحرف افتقارا لان المضمر لا يتم دلالته على مسماه الا بضميمة من
مشاهدة او غيرها وثالثها شبه الحرف في الجمود والمراد بالجمود عدم التصرف في لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير وبان يوصف او يوصف
به كما في المبهمات ورابعها الاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعاني قال الشارح ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ في بناء المضمرات
ولذلك عقبه بتقسيمه بحسب الاعراب كانه قصد بذلك اظهار علة البناء فقال ص ولفظ ما جر كلفظ ما نصب ش اي الصالح للجر والصالح
المتصلة هو الصالح للنصب وقد تقدم ذكره ثم قال ص للرفع والنصب وجر نا صلح ش يعني ان هذا الضمير يعني لفظ نا صالح للرفع
والنصب والجر ومثل الثلاثة بقوله ص كاعرف بنا فاننا نلنا المنح ش فموضع نا جر بالباء ونصب بان ورفع بفعل وما
سوى ما ذكر من الصالح للنصب والجر والصالح للثلاثة مختص بالرفع في اقسام ثلاثة وذلك واضح ثم قال ص والف والواو والنون لما غاب
وغيره كقاما واعلما ش الضمير المتصل بالنسبة الى المعنى على ثلاثة اقسام مختص بالحاضر كالكاف ومختص بالغائب كالهاء وهذان
القسمان ظاهران وقسم يكون للغائب تارة وللمخاطب تارة وهو ثلاثة ضمائر الف الاثنين وواو الجمع ونون الاناث ومثال الالف بقاما
واعلما فالالف في قاما للغائبين وفي اعلما للمخاطبين ومثال الواو قاموا واعلموا والنون قمن واعلمن فان قلت قوله وغيره اعم
من المخاطب قلت لما كانت الالف والواو والنون لا تكون للمتكلم تعينت ارادة المخاطب وذلك بين ثم اشار الى المستتر فقال
ص ومن ضمير الرفع ما يستتر ش يعلم من تخصيصه بالرفع ان المستتر لا يكون ضمير نصب ولا جر والمستتر ضربان واجب الاستتار وهو
ما لا يخلفه الظاهر وجائز الاستتار وهو ما يخلفه الظاهر فالواجب الاستتار في سبعة مواضع فعل امر الواحد كافعل والمضارع المبدوء
بهمزة المتكلم كافعل والمبدوء بتاء المخاطب المفرد كتفعل والمبدوء بنون المتكلم المعظم نفسه او المشارك كنفعل واسم فعل الامر كنزال
واسم الفعل المضارع كأف والمصدر الواقع بدلا من فعله في الامر نحو ضربا زيدا فان قلت هذا قول الناظم يفهم الثلاثة الا واحدا
قلت لم يرد الحصر وانما مثل ليقاس على مثاله وايضا فقد اقتصر على الافعال لاصالتها في العمل واسم الفعل والمصدر نائبان عن الفعل
في ذلك والجائز الاستتار هو المرفوع بفعل الغائب والغائبة ماضيا ومضارعا وبالصفة وباسم الفعل الماضي ثم انتقل الى الضمير المنفصل
وهو نوعان مرفوع ومنصوب وبدا بالمرفوع فقال ص وذو ارتفاع وانفصال انا هو وانت والفروع لا تشتبه ش ضمير
الرفع المنفصل ثلاثة اقسام متكلم ومخاطب وغائب فلذلك مثل بثلاثة امثلة والمراد بالفروع ما دل على تانيث او مثنى او مجموع
فانا له فرع واحد وهو نحن وانت له اربعة فروع انت انتما انتم انتن وهو له اربعة فروع هي هما هم هن تنبيه مذهب
البصريين ان الضمير في انا ان وحده والالف زائدة والاسم هو الهمزة والنون واستدلوا بحذف الالف وصلا وانما زيدت وقفا لبيان الحركة ولذلك عاقبتها
هاء السكت في قولهم هكذا فصدي انه ومذهب الكوفيين ان الاسم مجموع الاحرف الثلاثة واختاره المصنف وفي انا لغات الفصحى
حذف الفه وصلا واثباتها وقفا والثانية اثباتها وصلا ووقفا وهي لغة تميم والثالثة ابدال همزته هاء والرابعة ان يبدل بعد الهمزة
قال المصنف من قال آن فانه قلب انا كما قال بعض العرب في راء رأى والخامسة ان هكذا هنا فعلت واما انت وفروعه فالضمير عند
البصريين ان حرف والتاء حرف خطاب ومذهب الفراء ان انت بجملته هو الضمير واما هو فمذهب البصريين انه هو بجملته هو الضمير وكذلك هي
واما هما وهم وهن فمذهب ابي علي الى انها بجملتها ضمائر وقيل غير ذلك مما لا يحتمل ذكره في هذا الموضع ثم ثنى بالمنصوب فقال
ص وذو انتصاب في انفصال جعلا اياي والتفريع ليس مشكلا ش ايا هو الضمير المنصوب المنفصل ولواحقه حروف تدل على
المراد به من تكلم او خطاب او غيبة هذا مذهب سيبويه وذهب الخليل الى ان ايا ضمير مضاف الى لواحقه وهي ضمائر واليه ذهب المصنف

وفيه مذاهب اخر انظرها في المطولات فللمتكلم اياي وايانا وللمخاطب اياك اياكِ اياكما اياكم اياكنّ وللغائب اياه اياها اياهما اياهم
اياهن وهذا معنى قوله والتفريع ليس مشكلا ص وفي اختيار لا يجيء المنفصل اذا تأتّى ان يجيء المتصل ش لما ذكر الضمير
مرفوع الضمير لا ... المتصل ... لم يستعمل المنفصل مع تأتي المتصل الا في الضرورة كقوله بالباعث
الوارث الاموات قد ضمنت اياهم الارض في دهر الدهارير وقد اشار بقوله وفي
اختيار ... الى المواضع التي يتعين فيها الانفصال ... وهي اثنا عشر موضعا الاول ان يتقدم على العامل
نحو اياك نعبد الثاني ان يحصر بانما كقول الفرزدق انا الذائد الحامي الذمار وانما يدافع
عن احسابهم انا او مثلي الثالث ان يرفع بمصدر مضاف الى المنصوب كقول الشاعر بنصركم نحن كنتم
ظافرين وقد اغرى العدا بكم استسلامكم فشلا الرابع ان يرفع بصفة جرت على غير صاحبها نحو زيد
عمرو ضاربه هو ... الخامس ان يحذف عامله نحو فان انت لم
ينفعك علمك فانتسب لعلك تهديك القرون الاوائل السادس ان يؤخر عامله نحو اياك
نعبد السابع ان يكون العامل حرف نفي نحو ما هن امهاتهم الثامن ان يفصله متبوع نحو يخرجون الرسول واياكم
التاسع ان يلي واو المصاحبة نحو ... فتكون واياها بها مثلا بعدي العاشر ان يلي اما نحو ... او في
استعار بليل اما انا او انت ... الحادي عشر ان يلي اللام الفارقة نحو ان وجدت
الصديق حقا لاياك فمرني فلن ازال مطيعا الثاني عشر ان ينصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع
... ذلك في التسهيل ثم شرع الناظم يذكر مواضع يجوز فيها الاتصال
والانفصال فقال ص وصل او افصل هاء سلنيه وما اشبهه ش المراد بهاء سلنيه ما وقع ثاني ضميرين منصوبين
بفعل غير ناسخ ... فيجوز فيه الاتصال والانفصال فتقول سلنيه وسلني اياه والاتصال ارجح ولذلك بدأ به ولم
يأت في القرآن الا متصلا كقوله ... فسيكفيكهم الله ... ومن الانفصال قوله عليه الصلاة
والسلام ان الله ملككم اياهم ولو شاء لملكهم اياكم ثم قال ص في كنته الخلف انتمى ش المراد بهاء كنته والمراد به ما
وقع خبرا لكان او احد اخواتها والخلف في الاختيار كما بينه في البيت الاتي قوله ص كذاك خلتنيه ش يعني ان هاء
خلتنيه كهاء كنته في الاختلاف المشار اليه والمراد بهاء خلتنيه ما وقع ثاني ضميرين منصوبين بفعل ناسخ ثم ذكر اختيار
ه فقال ص واتصالا اختار غيري اختار الانفصالا ش وهم الاكثرون منهم سيبويه ووجهه ان الضمير في البابين في الاصل الخبر
الانفصال وكلاهما مسموع وما اختاره هو مختار الرماني وابن الطراوة تنبيهان الاول وافق في
التسهيل سيبويه على اختيار الانفصال في ثاني خلتنيه قال في شرحه لانه خبر مبتدأ في الاصل وقد حجز عن الفعل بمنصوب
اخر بخلاف هاء كنته فانه خبر مبتدأ في الاصل ولكنه شبيه بهاء ضربته في انه لم يحجزه الا ضمير مرفوع والمرفوع كجزء من
الفعل ... الثاني ... يجوز الاتصال والانفصال ايضا في ما وقع ... الضمير
منصوبا بمصدر مضاف الى الضمير قبله وهو فاعل نحو تعزيت عنها كارها فتركتها وكان فراقيها
امر من الصبر او مفعولا او نحو فلا تطمع ابيت اللعن فيها ومنعكها بشيء يستطاع
او باسم فاعل مضاف الى الضمير وهو مفعول اول كقول الشاعر لا ترج او تخش غير الله ان اذى واقيكه
الله لا ينفك مأمونا والمختار في هذه الثلاثة الانفصال واعترض ... في هذه الابيات لان الوزن لم
... ويجوز الوجهان ايضا في المفعول الثاني نحو اعطيتك زيدا درهما في باب ... فتقول الذي اعطيتك زيد اياه
درهم او الذي اعطيتكه زيد درهم والمختار فيه عند المازني والمصنف الاتصال لانه الاصل وعند غيرهما الانفصال ... الترتيب
الاصلي ثم قال ص وقدم الاخص في اتصال ش ... المتكلم على المخاطب والمخاطب على الغائب لان المتكلم اخص والمخاطب
اخص من الغائب ... ان شرط جواز الاتصال في هاء سلنيه وخلتنيه ونحوهما ان يكون الاول
اخص ... غير الاخص ... مع الاتصال ... والحاصل ان المبيح لجواز الاتصال
والانفصال هو كون الضمير ثاني ضميرين اولهما اخص ... ثم اذا كان المقدم من الضميرين غير
الاخص ... كقول
عثمان رضي الله عنه ارأهمني الباطل شيطانا واجاز المبرد ... تقديم غير الاخص مع الاتصال
نحو اعطيتهوك ... وقوله ص وقدم ما شئت في انفصال
ش يعني انه يجوز في الانفصال تقديم الاخص ... اعطيته اياك بتقديم غير
الاخص ومنه الحديث ان الله ملككم اياهم ولو شاء لملكهم اياكم وقوله ص وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا ش
اي اذا اتحدت رتبة الضميرين بان يكونا لمتكلم او مخاطب او لغائب لزم انفصال الثاني فتقول ظننتني اياي وعلمتك
اياك ... ثم نبه على انه قد يباح الاتصال ... بقوله ص وقد يبيح الغيب فيه وصلا ش مثال ذلك ما
رواه الكسائي من قول العرب هم احسن الناس وجوها ... وقول الشاعر لوجهك في الاحسان

ص واتصالا اختار ش يعني في باب كنته وخلتنيه ووجهه ان الاصل الاتصال ثم قال

بسعد ربه حيث انا الهاء فبواكيم والتي **تنبيهات الاول** شرط الناظم في هذا النظم في جواز الاتصال الغا يبين ان يختلف لفظهما كالمثالين ولم يذكر ذلك هنا واعتذر عنه الشارح بان قوله وصلا بلفظ التكلم على معنى نوع من الوصل غير بانه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد في الغيبة مطلقا بل بغير وهو الاختلاف في اللفظ الثاني اجاز بعضهم الاتصال مع اتحاد الضمير في التكلم او الخطاب او الغيبة مطلقا وهو ضعيف ثم استطرد نون الوقاية لعروضها بعض الضمائر فقال **ص وقبل يا النفس مع الفعل التزم نون وقاية وليسي قد نظم** **ش** مذهب الجمهور ان هذه النون سميت نون وقاية لانها تقي الفعل من الكسر وقال المصنف بل لانها تقي اللبس في نحو اكرمني في الامر فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة وامر المذكر بامر المؤنث وفعل الامر احوج منه من غيره ثم حمل الماضي والمضارع على الامر ومعنى البيت ان نون الوقاية تلزم قبل ياء المتكلم جميع الافعال نحو اكرمني يكرمني واكرمني الا فعلا واحدا وهو ليس فانه قد ندر حذف نون الوقاية معه في النظم لضرورة كقوله **عددت قومي كعديد الطيس اذ ذهب القوم الكرام ليسي** والوجه ليسني وهو الفصيح كقول العرب عليه رجلا ليسني حكاه سيبويه وقد اجاز بعضهم ليسي في الاختيار **فان قلت** قد جاء في نحو تامروني مما اجتمع فيه نون الرفع ونون الوقاية ثلاثة اوجه الفك والادغام والحذف **قلت** المحذوف عند المصنف نون الرفع لا نون الوقاية في ذلك خلافا لمذهب سيبويه فان قلت فقد حذف نون الوقاية ايضا في قول الشاعر **تراه كالثغام يعل مسكا يسوء الفاليات اذا فليني** والاصل فلينني فحذف نون الثانية وهي نون الوقاية قال في البسيط لا خلاف ان المحذوف نون الوقاية لان الاول ضمير **قلت** مذهب سيبويه ان المحذوف نون الاناث لا نون الوقاية وهو مذهب المصنف فلذلك لم ينبه هنا على ندوره وليس نقل الاتفاق في ذلك بصحيح **تنبيه** اجاز الكوفيون حذف نون الوقاية في افعل في التعجب لانهم يقولون باسمية افعل المذكور ومذهب البصريين ان نون الوقاية تلزم معه لانهم يقولون بفعليته وهو الصحيح واعلم ان نون الوقاية تلحق قبل ياء المتكلم مع بعض الحروف وبعض الاسماء وقد شرع في بيان ذلك بقوله **ص وليتني فشا** **ش** اي كثر لحاق النون مع ليت ولم يات في القرءان الا كذلك **ص وليتي ندرا** **ش** اي ندر مع ليت كقول الشاعر **كمنية جابر اذ قال ليتي اصادفه وافقد بعض مالي** وهو ضرورة وقال الفراء يجوز ليتني وليتي وظاهر هذا جوازه في الاختيار **ص ومع لعل اعكس** **ش** يعني ان الحذف معها هو الكثير ولم يات في القرءان الا كذلك واثبات النون معها نادر كقول الشاعر **فقلت اعيروني القدوم لعلني اخط بها قبرا لابيض ماجد** وهو ضرورة عند بعضهم **تنبيه** اثبات النون مع لعل اكثر وحذف النون مع ليت وان اشتركا في القلة بنه عن ذلك في الكافية حيث قال ومن لعلي ليتي اقل وقوله **ص وكن مخيرا في الباقيات** **ش** يعني من اخوات ليت ولعل وهي اربعة ان وان وكان ولكن فيجوز فيها اثبات نون الوقاية وحذفها لان اجتماع الامثال **فان قلت** لم لحقت هذه النون مع هذه الاحرف قلت لشبهها بالافعال المتعدية في عمل الرفع والنصب وفي مواضع مذكورة في موضعها واستثني ليت على مقتضى هذا التشبيه في الشعر وضعف لعل من اجل انها تعلق في الغالب ما قبلها بما بعدها من اجل انها تجري على الغنة وكان وهي ان وان وكان ولكن مسا وانها للبين لوجود الشبه المذكور ولكن استثقل لحاق النون معها لتوالي الامثال كما تقدم **تنبيه** ما ذهب اليه الناظم من ان المحذوفة من انه وكانه ولكنه هو نون الوقاية هو مذهب كثير من البصريين والكوفيين وذهب بعضهم الى ان الساقطة هو النون الثانية وذهب بعضهم الى ان المحذوفة هو النون الاولى والصحيح الاول لانها طرف وبها ليل العطف وهو مذهب سيبويه واما نحو اننا فقد حكي بعض النحويين فيه المذاهب الثلاثة الا ان الصحيح هنا هو حذف الثانية لان الثالثة هنا هي الضمير ولثبوت حذفها في انا اذا خففت وقوله **ص واضطرارا خففا مني وعني بعض من قد سلفا** **ش** اشار به الى قول الشاعر **ايها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني** وهذا في غاية الندور وقوله **ص وفي لدني لدني قل** **ش** يعني ان الاكثر في لدن لحاق النون وحذفها قليل وبالحذف قرا نافع من لدني عذرا قال في شرح التسهيل وزعم سيبويه ان عدم لحاقها للنون من الضرورات وليس كذلك بل هو جائز في الكلام الفصيح ودل على ذلك قراءة من قرا قد بلغت من لدني عذرا بتخفيف النون وضم الدال لا يجوز ان تكون نون لدن نون الوقاية لان لدن متحرك الاخر والنون في لدن واخواتها انما جيء بها لتصون اواخرها من زوال السكون فلا حظ فيه لما اخره متحرك والمنافاة في لدن مقاربة الى الياء اذ قد نص على ذلك سيبويه واعتذر بان سيبويه لم ينص على عدم لحاق النون من الضرورات وقد مثل لدن بالاثبات النون فيها وهو الاكثر ولذلك قال الحذف بقوله قد يفي وليسا بعكسه لدن خلافا للشارح وقد جمع الراجز بين الامرين في قوله **قدني من نصر الخبيبين قدي** في الحديث قط قط بعزتك وكرمك يروى بسكون الطاء وكسرها مع ياء ودونها ويروى قطني وقطني بنون الوقاية وقد وقط بالتشديد وبالنون اشهر قال الراجز امتلا الحوض وقال قطني مهلا رويدا قد ملات بطني وقد وقط لا يجوز الاجماع الا في الضرورة والصحيح جوازه في الاختيار الثاني اعلم ان قد تكون اسما وحرفا فالحرفية ليست هي المذكورة هنا لانها من خواص الافعال فلا تتصل بها ياء المتكلم والاسمية لها معنيان الاول ان تكون بمعنى حسب فتكون الياء المتصلة بها مجرورة بالاضافة وتلحقها نون الوقاية ويجوز حذفها والثاني ان تكون اسم فعل بمعنى اكتفي فتكون الياء المتصلة بها منصوبة وتلزمها نون الوقاية ولم يتعرض الناظم لذكر هذا القسم هنا وقد ذكر في التسهيل في باب اسماء الافعال واما قط فعلى ثلاثة اقسام تكون اسما بمعنى حسبا وهي المذكورة في النظم وتكون اسم فعل فتلزمها نون الوقاية كما تقدم في قد وتكون ظرفا بمعنى فيما مضى فلا تتصل بها ياء المتكلم الثالث مذهب الكوفيين ان من قد وقط بمعنى حسب قال قدي وقطي بغير نون كما يقال من حسبي

ومعلية اسم وفعل فاما قد وقط فيجب بالنون كما يجب في غيرهما من اسماء الافعال فتكون الياء في الوجه الاول مجرورة وفي الوجه الثاني
منصوبة ومذهب الخليل وسيبويه ان قد وقط بمعنى حسب والياء مجرورة بالاضافة عندهما والحق النون وعندهم لم يلحقا الى ابح تلزم نون
الوقاية ايضا مع ياء المتكلم ان اتصلت باسم فعل نحو عليكني وحكى ايضا عليكي بالياء وسمع البراء من بعض بني سليم مكانكني ير
اتنحى نحو مكانك ولم يذكر الناظم هذا في النظم وذكر في التسهيل الخامس قد تلحق نون الوقاية مع اجل والخزن معناها اسم كقول
لمرقد الا انني شربت اسود حالكا الا بجلي من الشراب الا بجل وكذا لم يذكر هذا ان السادس من الخ التسهيل وقد تلحق مع اسم
الفاعل وافعل التفضيل مثال الاول قوله وما ادري وظني كل ظن امسلمني الى قومي شراحي وقيل ان النون في هذا ونحوه هو
التنوين ثبت شذوذا وورد بثبوتها مع ال في قوله وليس الموافيني ليرفد خائبا فان له اضعاف ما كان املا ومثال
الثاني قول النبي صلى الله عليه وسلم غير الدجال اخوفني عليكم واعلم ان لحاقها في هذا مع غاية القلة واللغة فلا يقاس عليه والله اعلم **العلم**

ص **اسم يعين المسمى مطلقا علمه** ش قوله اسم جنس ويعين المسمى مخرج للنكرة ومطلقا مخرج لما سوى العلم من المعارف فان العلم يعين مسماه
بمجرد الوضع او بالغلبة لا بقرينة بخلاف غيره من المعارف فانه لا يعينه الا بقرينة اما لفظية كال او معنوية كالحضور والغيبة في المضمر
والحضور في اسم الاشارة بخلاف العلم فانه يعينه في جميع احواله من غيبة او خطاب او تكلم فان قلت العلم ضربان شخصي وجنسي
اما الشخصي فلا اشكال في صدق هذا النعت عليه واما الجنسي فلا يصدق هذا النعت عليه لانه لم يعين مسماه لانه في المعنى شائع
كاسم الجنس النكرة ولكن جرى مجرى العلم الشخصي في الاحكام اللفظية قلت ان العلم الجنسي ليس كاسم الجنس في المعنى بل هو معين
لمسماه والنعت يصدق عليه وسيأتي بيان هذا واعلم ان العلم الشخصي لا يختص باولي العلم بل يوضع لما يحتاج الى تعيينه من المالوفات
فلذلك نوع امثلته فجعفر علم رجل وخرنق علم امراة وقرن علم قبيلة اليها ينسب اويس القرني وعدن علم بلد ولاحق علم فرس وشذقم علم جمل وهيلة
علم شاة وواشق علم كلب ص **واسما اتى وكنية ولقبا** ش العلم ثلاثة اقسام اسم وكنية ولقب لانه ان صدر باب او ام فهو كنية كابي بكر وام
كلثوم والا فان اشعر بمدح المسمى او ضعته فهو لقب كالرشيد والعابد في الاول وكبطة وانف الناقة في الثاني وان لم يكن كذلك فهو اسم ونحوه

ص **واخرن ذا ان سواه صحبا** ش ذا اشارة الى اللقب اي اذا اجتمع مع اللقب غيره اخر اللقب وقدم الاسم والكنية نحو قال ابو بكر الصديق
وعمر الفاروق لان اللقب في الغالب منقول من اسم غيره فلو قدم لتوهم السامع ان المراد مسماه الاصلي وذلك مأمون بتأخيره وندر تقديم
اللقب على الاسم في الشعر كقول الشاعر **ابلغ هذيلا وابلغ من يبلغها عني حديثا وبعض القول تكذيب بان ذا الكلب
عمرا خيرهم حسبا ببطن شريان يعوي حوله الذيب** وفي بعض نسخ الالفية **وذا اجعل اخرا اذا اسما صحبا** وما سبق
اولى لان قوله صحبة لا يفهم منه حكم اللقب مع الكنية ثم قال ص **وان يكونا مفردين فاضف** ش اذا كان اللقب والمصاحب له مفردين
اضيف الاسم للقب نحو هذا سعيد كرز ويتأول الاول بالمسمى لانه المعرض للاسناد اليه والثاني بالاسم والمعنى هذا مسمى هذا اللقب وقوله حتما
هو مذهب جمهور البصريين انهم لا يجيزون في المفردين الا الاضافة واجاز الكوفيون وبعض البصريين الاتباع ايضا بدلا او عطف بيان والقطع
الى النصب باضمار فعل والى الرفع باضمار مبتدا والى هذا ذهب في التسهيل وذكر في شرحه ان مذهب سيبويه فيهما الا الاضافة لانه على خلاف
الاصل فيرد استعمال العرب لها اذ لا مستند لها الا السماع بخلاف الاتباع والقطع فانهما على الاصل **تنبيه** جواز الاضافة مقيد
بعدم المانع فان كان في الاسم مانع منها لم تضف ولو كانا مفردين نحو الحارث كرز فان ال تمنع من الاضافة وقوله ص **والا اتبع** ش اي وان
لم يكونا مفردين فيشمل ذلك المركبين نحو عبد الله انف الناقة والاسم المفرد مع اللقب المركب نحو زيد عائد الكلب وعكسه نحو عبد الله بطة فالحكم
في هذه الصور الثلاثة امتناع الاضافة وجواز الاتباع او القطع من وجهيه ولم يذكر القطع هنا وكذلك لم يذكره الشارح بل قال وابن مالك القطع
وقد ذكره في التسهيل ص **ومنه منقول كفضل واسد وذو ارتجال كسعاد وادد** ش العلم قسمان منقول ومرتجل والمنقول هو ما استعمل
قبل العلمية في غيرها كفضل فانه منقول من المصدر واسد فانه منقول من اسم عين والمرتجل بخلافه كسعاد وهو علم امراة وادد وهو علم رجل

تنبيهات الاول ذهب بعضهم الى ان الاعلام كلها منقولة وبعضهم الى انها كلها مرتجلة والمشهور الاول الثاني
قال بعضهم تقسيم العلم الى منقول ومرتجل انما هو بالنسبة الى العلم بالاصالة والعلم بالغلبة لا منقول ولا مرتجل الثالث المنقول اما من مصدر
كفضل او اسم عين كاسد او اسم فاعل كحارث او اسم مفعول كمسعود او صفة مشبهة كسعيد او فعل ماض كشمر علم فرس او مضارع كيزيد او جملة
من فعل وفاعل ظاهر كبرق نحره او مضمر كاذرك كما في قول الشاعر **على اطرقا باليات الخيام الا الثمام والا العصي**
او مبتدأ وخبر كقول الراجز **نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد** كذا انشده الزمخشري بالياء المثناة من تحت
قال ابن يعيش صوابه بالتاء المثناة من فوق وهو اسم رجل واليه تنسب الثياب التزيدية قال في شرح الكافية ولم يذكر عن العرب علم منقول من مبتدا
وخبر او من فعل امر دون اسناد الا اصمت اسما للفلاة الخالية فان من العلماء من زعم انه منقول من الامر بالصمت وذلك عندي غير صحيح لوجهين احدهما
انه مشتهر كان من اصمت فلا بد فيه مفتوح الميم وان كان من صمت فلا بد فيه مضموم الميم واصمت بخلاف ذلك والمنقول لا يغير والثاني ان قيل اصمتة بتاء
التأنيث وكان فعل امر لم تلحقه تاء التأنيث واذا انتفى كونه منقولا من فعل امر ولم يثبت له استعمال قبل العلمية تعين كونه مرتجلا واعترض بانه اذ روي اصمت
يصمت بكسر الميم والجواب عن لحاق التاء انهم ارادوا ان يعلموا بذلك كونه فارق موضعه من الفعلية وزاد بعضهم في المنقول منقولا من صوت وعليه ببة
وهو لقب عبد الله بن الحارث بن نوفل وهو في الاصل الصوت الذي كانت امه ترقصه به وهو صغير وذلك قولها **لانكحن ببة جارية
خدبة مكرمة محبة تجب اهل الكعبة** قال ابن مالك الصحيح ان ببة منقول من اسم للغلام السمين حكى ابن خالويه ان ببة
هو الغلام السمين فيكون منقولا من الصفة وقال في الصحاح يقال للاحمق الثقيل وهو ايضا لقب عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب

ولا البيع قال الفرزدق **وبايعت أقواما وفيت بعهدهم وببة قد بايعته غير نادم** وهو ايضا اسم جارية وقال لانكحن ببة جارية خدبة مكرمة محبة تجب اهل الكعبة انتهى وقوله في استشهاده في الرجز على انه اسم جارية لان بيه في الرجز هو اللقب لعبد الله بن الحارث كما تقدم وانشده بفتح الهمزة في قوله لانكحن والفواء حمقه والتشريب بفتح التاء وكسر الجيم اي تغلبهم حسنا يقال جب القوم اذا غلبهم حسنا والله اعلم

ص وجملة وما بمزج ركبا ذا ان بغير ويه تم اعربا **ش** العلم قسمان مفرد نحو زيد ومركب وتحت الثلاثة اقسام تركيب اسناد وهو ما كان جملة في الاصل نحو برق نحره وتفرد انهم يسمع الفعل والجملة للاسمية ولم يسم بها جاز تركيب مزج وهو كل اسمين جعلا اسما واحدا منزلة ثانيهما منزلة هاء التانيث نحو بعلبك وتركيب اضافة كامرئ القيس ولا اسنادي يحكى ولا يعرب مطلقا قال في التسهيل بما فيه صورتي الاسنادي والمزجي ان كان ظاهرا فيقول على هذا جاء في بعلبك بالاضافة قال بعضهم وهذا الايقاس عليه والمزج ان ختم بويه بني على الكسر على الاشهر وقد يعرب غير منصرف وان لم يختم بويه اعرب غير منصرف على الاشهر وقد يبنى تشبيها بخمسة عشر وقد يضاف صورة المتجر وقد فهم حكم المزج من قوله ذا ان بغير ويه تم اعربا وبالاشارة الى المزج **فان قلت** في قوله اعرب ايهام اذ لم يبين انه غير منصرف **قلت** قد بينه في موضعه من باب ما لا ينصرف واما الاضافي فقد ذكره في قوله **ص** وشاع في الاعلام ذو الاضافة كعبد شمس وابي قحافة **ش** الاضافي على ان كنية كابي قحافة وغير كنية كعبد شمس وقد نبه على التوعيد بالمثالين واشار بقوله شاع الى ان المقال اكثر اقسام المركب **فان قيل** فيه الكنية والعلم كثير بها **فان قلت** مفعلا ما ذكر انحصار المركب في الانواع الثلاثة وان ما عداها معرب وقد صرح بذلك في التسهيل حيث قال وما عدم الاضافة والاسناد والمزج معرب وما لم يجئ مركب ولبيس الامر كما قال لانه يرد عليه اسماء كثيرة من المركب نحو ما ركب من حرفين كانما او حرف واسم نحو بازيد او حرف وفعل نحو قد قام **قلت** عن هذا اجوبة انه انما تعرض لذكر ما ورد من العرب من المركب واما تركيب الحرفين ونحو ذلك مما ذكر معه فلم يرد عن العرب التسمية به والثاني انه تركيب الحرفين وما ذكر معه مشبه بتركيب الاسناد لان حكمه ان يحكى ولا يعرب حتى كتركيب الاسناد فاكتفى بذكر تركيب الاسناد لان هذا يجرى به **ص** ووضعوا لبعض الاجناس علم كعلم الاشخاص لفظا وهو عم **ش** هذا هو النوع الثاني من نوعي العلم وهو العلم الجنسي وانما قال لبعض الاجناس لانهم لم يضعوا لجميعها وانما وضعوا العلم الجنسي لبعض الاجناس التي لا تولف غالبا كالسباع والوحوش وربما جاء في بعض المالوفات كابي المضاء للجنس الفرس وقوله كعلم الاشخاص لفظا يعني ان العلم الجنسي يساوي العلم الشخصي في احكامه اللفظية فانه لا يضاف ولا يدخل عليه حرف التعريف ولا ينعت بالنكرة ولا يقع تمييزه مبتدأ ولا انتصاب النكرة بعده على الحال ولا يصرف منه ما فيه سبب زايد على العلمية كاسامة فيساوي في ذلك كله العلم الشخصي وقوله وهو عم يعني انه فارق العلم الشخصي من جهة المعنى لعمومه اذ ليس بعض الاشخاص اولى به من بعض فان اسامة صالح لكل اسد بخلاف العلم الشخصي **فان قلت** ما الفرق بينه وبين اسم الجنس النكرة من جهة المعنى **قلت** ذهب بعضهم الى ان اسامة لا يفيد الا ما يفيده دلالة اسد وانما افترقا في احكام لفظية وانما اطلق عليه انه معرفة مجازا وهذا معنى ما ذكره ابن مالك في باب النكرة والمعرفة من شرح التسهيل فانه ذكر فيه ان اسامة ونحوه نكرة في المعنى من جهة لفظا وانه في الشياع كاسد وافرد تبعيفه الواضع بين اسامة واسد في الاحكام اللفظية تؤذن بفرق من جهة المعنى ولما قيل في ذلك ان اسد وضع ليدل على شخص معين وذلك الشخص لا يمتنع ان يوجد منه امثال فوضع على الشياع في جملتها ووضع اسامة لا بالنظر الى شخص بل الى معنى الاسدية المعقولة التي لا يمكن ان توجد خارج الذهن ولا يمكن ان يوجد منها اثنان اطلاقا في الذهن ثم صار اسامة يقع على الاشخاص لوجود ما هو له ذلك المعنى الكلي في الاشخاص والتحقيق في ذلك ان يقول اسم الجنس هو الموضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي فاسم موضوع للحقيقة من غير اعتبار قيد معها اصلا وعلم الجنس كاسامة موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تشخص مع قطع النظر عن افرادها ونظيره المعرف باللام واللام التي للحقيقة والماهية وبيان ذلك ان الحقيقة الحاضرة في الذهن وان كانت عامة بالنسبة الى افرادها فهي باعتبار حضورها فيه اخص من مطلق الحقيقة فاذا استحضر الواضع صورة الاسد ليضع لها فتلك الصورة الكائنة في ذهنه جزئية بالنسبة الى الكلية فان حضور الصورة واقعة بهذا التشخص في زمان ومثلها يقع في زمان اخر والجمع [illegible] في محله بصورة الاسد فان وضع لها من حيث خصوصيتها فهو علم الجنس او من حيث عمومها فهو اسم الجنس وفي كلام سيبويه ايماء الى هذا الفرق فانه قال في ترجمته هذا باب المعرفة يكون الاسم الخاص فيه شايعا في امته ليس واحد منها باولى من الاخر ما نصه اذا قلت هذا ابو الحارث انما تريد هذا الاسد اي هذا الذي سمعت باسمه او عرفت اشباهه ولا تريد ان تشير الى شيء قد عرفته بعينه كمعرفة زيد ولكنه اراد هذا الذي كل واحد من امته له هذا الاسم انتهى فجعله بمنزلة المعرف بالالف واللام التي للحقيقة وقال الامام ما لك بعد ذكر كلام سيبويه هذا جعله خاصا شايعا في حال واحدة فخصوصه باعتبار تعيينه الحقيقة في الذهن وشياعه باعتبار ان لكل شخص من اشخاص نوعه قسطا من تلك الحقيقة في الخارج ثم شرع في تمثيله فقال

ص من ذاك ام عريط للعقرب وهكذا ثعالة للثعلب **ش** علم الجنس ضربان عيني ومعنوي فالعيني يكون اسما نحو شبوة للعقرب وثعالة للثعلب ويكون كنية نحو ام عريط للعقرب وابو الحصين للثعلب والمعنوي مثل برة وفجار في قوله علم للمبرة وفجار علم للفجرة فقال النابغة **انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار** والى هذا اشار بقوله **ص** ومثله برة للمبرة كذا فجار علم للفجرة **ش** فجار علم مؤنث مبني على الكسر مثل حذام **تنبيه** لما كان لعلم الجنس خصوص من وجه وشياع من وجه جاء في بعضه عن العرب وجهان اعطاؤه حكم المعارف واعطاؤه حكم النكرات وطريق ذلك السماع ومن المسموع فيه الوجهان عنوة ولكنة وعشية

اسم الاشارة لم يحد اسم الاشارة لانه كما قيل محصور بالعد فلا يحتاج الى الحد وحده في التسهيل بقوله ما وضع لمسمى واشارة اليه والمشار اليه اما مذكر او مؤنث وكل منهما اما مفرد او مثنى او مجموع فهذه ستة اقسام فبدا بما يشار به الى الواحد المذكر فقال

ص بذا لمفرد مذكر اشر **ش** للمفرد المذكر لفظ واحد وهو ذا **تنبيه** مذهب البصريين ان ذا ثلاثي ووضعا ثلاثي ووضع العوليم في التصغير ذيا وسياتي تقريره في باب التصغير فعلى المختار عينه ولامه فوان الاصح انها الثلاثي وهل وزنه

بعد الياء إسكان أو مع الباء التحريك فالأولى ... التاء وذهب الكوفيون والسهيلي إلى أنه على حرف واحد وهو الذال وأن الهاء والياء زائدتان واستدلوا بسقوطهما في قولهم
ذان وأجيب بأنها حذفت لالتقاء الساكنين وبأنها صيغة وضعت للتثنية حقيقة واستدلوا أيضا بقولهم ذا في التصغير ... وأجيب باحتمال أن تكون الهمزة
بدلا من الياء قلت الظاهر أن يقال إن ذا صيغة وضعت للمؤنث وذهب قوم منهم السيرافي إلى أنه ثنائي الوضع وأن الألف عن هذا أصل كألف ما ليست
منقلبة عن شيء ثم انتقل إلى الواحدة المؤنثة فقال ص بذي وذه تي تا على الأنثى اقتصر ش أي اقتصر بهذه الألفاظ الأربعة على المؤنث ولا تثنى بها
إلى غيره ولعل مراده هو ما يشار به إلى المؤنث في الأربعة وقد حكى في التسهيل للمؤنث عشر ألفاظ ذي وذه وتي وته بإسكان الهاء وذه وته
بكسر الهاء وذهي وتهي بالإشباع وتا وذات مبنية على الضم قلت وحكى ابن الربيع في شرح الإيضاح أن من العرب من يقول ذه في الوصل
وذي في الوقف بسكون الهاء لشبهها بالمضمر ومنهم من يقول ذي في الوصل وإذا وقف أبدل من الياء هاء فقال ذه ثم انتقل إلى المثنى فقال
ص وذان تان للمثنى المرتفع وفي سواه ذين تين اذكر تطع ش يعني يقول في تثنية المذكر ذان في الرفع وذين في الجر والنصب وفي تثنية المؤنث تان
في الرفع وتين في الجر والنصب فعلم منه أن إعراب المثنى لأن التثنية عارضت شبه الحرف لكونها من خواص الأسماء فلم يؤثر شبه الحرف ولم يبن من أسماء
الإشارة غير هذا ذا وتا ومذهب المحققين كالفارسي أن ذين وتين ليستا بتثنية حقيقة بل هي ألفاظ وضعت للمثنى واستدل الفارسي على ذلك في التذكرة
بأن التثنية تستلزم تقدير التنكير ألا ترى أن العلم إذا ثني قدر تنكيره واسم الإشارة لازم للتعريف لا يقبل التنكير ثم انتقل إلى الجمع فقال ص
وبأولى أشر لجمع مطلقا ش أي مذكرا كان أو مؤنثا عاقلا أو غيره وأولى يجمع ويشار به إلى العاقل وغيره قال الشراح والأكثر ما يستعمل
فيمن يعقل وقد يجيء لغيره وفيه لغتان القصر وهو لغة بني تميم والمد وهو لغة أهل الحجاز وهي الفصحى وبها جاء القرآن ولهذا قال والمد أولى
وقد حكى فيه لغات أخر وهي هلا بإبدال الهمزة هاء وأولاء بضم الهمزة بين واو ولاء بالتنوين حكاه قطرب قال في شرح التسهيل وتسميته
هذا تنوينا مجاز والجيد أن يقال إن صاحب هذه اللغة زاد ... أولاء نونا وأولى بإشباع الضمة قبل اللام حكاه الشلوبين عن بعض
العرب وألى بالقصر والتشديد حكاها بعض أهل اللغة **تنبيه** في همزة أولاء ثلاثة مذاهب أحدها أنها غريبة وهو مذهب
المبرد والثاني أن أصلها ألف وهو مذهب الزجاج والثالث أنها أصلية بني منه لتشبه بما جاء همزة ولامه همزة نحو أجاء ووداء وهو
مذهب الفارسي ثم قال ص ولدى البعد انطقا بالكاف حرفا دون لام أو معه ش ما سلف ذكره إنما هو لاسم الإشارة من قريبة وقرينة وبعيدة
فما في ذكر إن كان المخاطب بعيدا لغريب وقد مثلنا به وما لحقته الكاف فقط ... ومع اللام فهو للبعيد فتقول للمذكر ذاك وذلك وقالوا في معنى
ذلك وفي المؤنث تك وتلك وتالك وفي المثنى ذانك وتانك ولا تلحقه اللام وفي الجمع أولئك وأولاك وأولالك ولا تلحق اللام أولئك على لغة المد
تنبيهات الأول لا تلحق الكاف من أسماء الإشارة إلى المؤنثة اللفظي وتاذي فالوا تيك وتلك وتلك بكسر التاء في الثلاثة
وتيلك وتلك بفتح التاء فيهما وتالك وذيك بإسكان الياء ولا يقال ديك وقد حكاه غيره فهي سبعة ألفاظ للمؤنث في البعد الثاني
للنحويين في أسماء الإشارة مذهبان أحدهما أن لها مرتبتين قريبة وبعيدة والآخر أن لها ثلاث مراتب قريبة وبعيدة ومتوسطة وهذا
هو المشهور وزعموا أن المقرون بالكاف وحدها للمتوسط والمقرون بالكاف مع اللام للبعيد وجعلوا تشديد النون للمثنى قائما
مقام اللام في الدلالة على البعد واختلفوا في أولئك فقيل هو للمتوسط لعدم اللام وقيل هو للبعد قال ... والمذهب الأول هو الصحيح وهو
الظاهر كلام المتقدمين يعني الغزالي بأن لها تنتين فقط قلت ونسبه الصفار إلى سيبويه وقد استدل له في شرح التسهيل بأوجه
أولها وهو أقواها أن الفراء روى أن الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام وأن التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام
وأن التميميين يقولون ذاك وتيك حيث يقول الحجازيون ذلك وتلك فلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس هو إلا من تينين ... فيهما
أن القرآن العزيز ليس فيه إشارة إلا بمجرد عن اللام والكاف معا أو بمصاحب لهما معا أعني غير المثنى والمجموع فلو كانت الإشارة إلى المتوسط
بكاف لا لام معها لكان القرآن غير جامع لوجوه الإشارة وهذا مردود بقوله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء وثالثها أن التعبير بذلك عن مظهور
كلام على إثر انقضائه شائع في القرآن وغيره ولا واسطة بين النطق بالكلام والعهد به لو كانت للإشارة ثلاث مراتب لم تكتف في التثنية
والجمع بلفظ ... في ذلك رجوعا عن سبيل الإلحاق ولا ... التقلت الرتب وقد قال أن تشديد النون دليل على البعد لأن التشديد عوض عما حذف
من الواحد لأنه يستعمل مع المجرد عن الكاف وفيه اقتصار ولاعتبار ما في الوجه الثاني من الضعف وقوله حرفا يعني أن الكاف في ذلك حرف فهو
يبين أحوال المخاطب فيقال ذلك وذلك وذلكما وذلكم وذلكن كما يفعل بالكاف الاسمية هذا أفصح اللغات والثانية أن تكون مفتوحة في التذكير
مكسورة في التأنيث ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع والثالثة أن تكون مفتوحة في ذلك مرادا بها الأحوال ولا خلاف في حرفية الكاف هنا
وقوله دون لام أو معه تقدم أن اللام لغة الحجازيين وتركها لغة بني تميم وذكر بعضهم في هذه اللام ثلاثة أقوال أحدها أنها دليل البعد
والثاني أنها عماد والثالث أنها عوض من هاء التنبيه لأنها لا تجامعها **تنبيه** قوله أو معه لا يلحق في أسماء الإشارة كلها
وإنما ذكر في المجرد وأولى المقصور وقد تقدم أن المثنى وأولاء الممدود لا تلحقه اللام وقوله ص واللام إن قدمت ها ممتنعه ش يعني أنك إن
قدمت قبل اسم الإشارة لفظ ها التي للتنبيه امتنع الإتيان باللام فلا يقال هذا لك قال في شرح التسهيل لأن في ذلك كثرة الزوائد وقد فهم من
كلامه أنها تدخل على المجرد وتدخل هذا وعلى المصاحب للكاف إلا أن دخولها على المصاحب للكاف قليل ومنه قول طرفة **رأيت
بني غبراء لا ينكرونني ولا أهل هذاك الطراف الممدد** تنبيه مقتضى ما ذكره الناظم جوازها ذانك وهو لا يجوز
وقال في شرح التسهيل أن المقرون بالكاف في التثنية والجمع لا يصحبه هاء التنبيه فلا يقال هذانك ولا هؤلائك لأن واحدهما ذاك
وذلك جمعا على ذلك مثناه وجمعه لأنهما فعال وحماء ... مثنى ذاك وجمعه لتساويهما لفظا ومعنى انتهى والسماع في الجمع يرد عليه قال
في التنازع من هؤليائكن من الضال والسمر وقد أنشد هذا البيت في الشرح وقوله ص وبهنا أو ههنا أشر إلى داني المكان

يعني ان هنا من اسماء الاشارة المخصوصة بالمكان وقد تلحقه هاء التنبيه فيقال ههنا وكلاهما للقريب اعني المجرد والمقرون بهاء التنبيه وهو معنى قوله
دان المكان: والداني هو القريب فاذا اريد به البعيد جي بالكاف فيقال هناك وههناك ولهذا قال **ص وبه الكاف صلا في البعد** **ش** يعني
مجردا ومع هاء التنبيه ويقال ايضا في البعد هنالك بالكاف مع اللام كما يقال في ذلك ولا توصل بها. مع هنالك فلا يقال ههنالك كما لا يقال هاذلك
وقرنيه عن هناك بقوله **ص او بثم فه او هنا** **ش** ظاهر كلامه اختصاص هنا بالمكان وصرح به في الكافية فقال وبالمكان
اختصص هنا. وذكر في التسهيل وقد يراد بهنالك وبهناك الزمان ومثل هناك في شرحه بقول الشاعر **واذا الامور تشابهت**
وتفاضلت فهناك يعترفون اين المفزع ومثل هنالك بقوله تعالى هنالك ابتلي المومنون. ولا حجة فيهما لاحتمالهما ان تكون
الاشارة الى المكان وقوله **ص او بثم فه او هنا** بفتح الهاء وتشديد النون يعني انه يشار ايضا للمكان بثم وهنا بفتح الهاء وكسرها وقد يقال هنت موضع هنا
وقد يقال هناك وهناك بكاف الخطاب وقد يراد بهنا الزمان كما ذكر في التسهيل ومنه قول الشاعر **حنت نوار ولات هنا حنت وبدا**
الذي كانت نوار اجنت **ص الموصول** وهو مبهم يفتقر ابدا الى صلة وعائد يستغني بذلك عن المد كما فعل في اسم الاشارة وهو قسمان
اسمي وحرفي والاسم هو المذكور هنا وقد حده في التسهيل بقوله ما افتقر ابدا الى عائد او خلفه او جملة صريحة او مؤولة فلا حتى زيقوله
ابدا ما النكرة الموصوفة بجملة فانها حال وصفها بها تفتقر اليها والى عائد لكن لا يكون ابدا لانها مفتقرة اليها ابدا واحتز بقوله الى عائد من حيث
واذ واذا فانها تفتقر ابدا الى جملة لكن لا تفتقر الى عائد واشار بقوله او خلفه الى ما ورد من الربط بالظاهر الذي هو الموصول في المعنى نحو قولهم
ابو سعيد الذي رويت عن الخدري ادعنه قال ابو علي في التذكرة ومن الناس لا يجيز هذا واراد **الظرف والجار والمجرور والصفة الصريحة**
في نحو القارئ وسياتي بيان ذلك وهو ان اتما هيا بقوله مالم يتم جزءا الابطلة وعائد قال في التحفة الفرات والفتان وايم هو اشر
مع جزء قبل مجيء الصلة والاعراب دليل تماما معها وانما ولم يتم بها يتم فائدة الى الاخر واما الحرفي فحده في التسهيل ما اول مع ما يليه بمصدر ولم يحتج الى
عائد واحترز بقوله ولم يحتج الى عائد من الذي الموصوف به مصدر محذوف نحو وخضتم كالذي خاضوا اي كالخوض الذي خاضوه فانه يؤول مع ما يليه بمصدر لكنه
يحتاج الى العائد ولكل من الاسمي والحرفي معنى الى الصلة والعرق بينهما ان الاسماء يحتاج الى عائد والحرفي لا يفتقر اليه ولم يذكر الناظم هنا الحرفي
لتقدمه وهو خمسة احرف ان وتوصل بفعل متصرف مطلقا خلافا لمن منع وصلها بالامر وكي وتوصل بفعل مضارع مقرونة بلام التعليل لفظا
او تقديرا وما وتوصل بفعل متصرف غير امر وقد توصل بجملة اسمية خلافا لقوم ونذر وصلها بليس في قوله **بما لستما اهل الخيانة**
والغدر وتشهد بنيابتها عن ظرف الزمان كقولك جئت ما دمت واجبا وزعم الزمخشري ان ان تشاركها في ذلك وجعل منه قوله تعالى الم تر الى
الذي حاج ابراهيم في ربه ان اتيه الله الملك وهو مردود لان ان في الاية صالحة للتعليل وهو المعنى المجمع عليه فلا يعدل عنه وذهب الاخفش
وابن السراج الى ان ما المصدرية اسم فتحتاج الى عائد والصحيح انها حرف فلا تحتاج الى عائد وهو مذهب سيبويه **قلت** وقد ذكر ابو البقاء
انه على قول الاخفش يعود عليها من صلتها شيء وهو خلاف ما نقله غيره وان وتوصل باسمها وخبرها ولو خففت فلم تذكر هنا وعدها منها ان
يصلح موضعها ان والكثير وقوعها بعد ما يدل على تمن كقوله تعالى يود احدهم لو يعمر الف سنة قال المصنف واكثر النحويين لا يذكر لو في الحروف
المصدرية وممن ذكرها من المتقدمين الفراء وابو علي ومن المتاخرين التبريزي وابو البقاء وتوصل بفعل متصرف غير امر كما وأما الاسمي فقد نبه عليه
بقوله **ص موصول الاسماء الذي الانثى التي** **ش** الموصول الاسمي يكون مذكرا ومؤنثا وكل منهما مفرد او مثنى او مجموع فالمفرد المذكر
الذي وللمؤنثة التي وفيه ست لغات اثبات الياء وحذفها مع ابقاء الكسرة وحذفها مع اسكان الذال وتشديدها مكسورة
ومضمومة والسادسة حذف الالف واللام وتخفيف الياء ساكنة ثم قال **ص والياء اذا ما ثنيا لا تثبت بل ما تليه اوله العلامه**
ش يعني انك تقول في تثنية الذي اللذان فتحذف الياء وتولي الحرف الذي تليه الياء وهو الذال علامة التثنية وهو الالف رفعا والياء
جرا ونصبا تليها نون مكسورة وتقول في تثنية التي اللتان فتحذف الياء ايضا وتولي علامة التثنية ما قبلها وهي التاء كما في المذكر
وكان القياس فيهما اثبات الياء فيقال اللذيان واللتيان كما يقال في تثنية الشجي ونحوه من المنقوص الشجيان باثبات الياء لان الذي
والتي لما كانا مبنيين لم يكن لهما حظ في التثنية فلذلك لم يفتح ما قبل علامة التثنية بل بقيت ساكنة فحذفت لالتقاء الساكنين
وقوله **ص والنون ان تشدد فلا ملامه** **ش** اشارة الى جواز تشديد النون في تثنية الذي والتي فيقول اللذان واللتان وهو
مع الالف متفق على جوازه واما مع الياء فمنعه البصريون واجازه الكوفيون وهو الصحيح كقراءة ابن كثير قوله تعالى ربنا ارنا اللذين
اضلانا بالتشديد **تنبيه** في تثنية الذي والتي لغة ثالثة وهي حذف النون كقول الفرزدق **ابني كليب ان**
عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا وقول الاخطل **هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم**
وذكر في شرح التسهيل ان حذف النون من قوله هما اللتا لضرورة الشعر وهو مخالف لما في التسهيل فانه قال بجواز اثبات نونهما
وحذفها وقد ذكر فيه قبل ذلك من اسباب حذف نون التثنية تقصير الصلة ومثله في الشرح بقوله ابني كليب ان عمي اللذا وذكر
غيره ان حذف هذه النون لغة بني الحارث بن كعب وبعض ربيعة وقد ذكر في التسهيل لغة رابعة وهي اللذا بحذف الالف واللام
وقوله **ص والنون من ذين وتين شددا ايضا** **ش** يعني ان النون في تثنية اسم الاشارة قد تشدد ايضا مع الالف باتفاق
ومنه قراءة ابن كثير وابي عمرو **ص وتعويض بذاك قصدا** **ش** يعني ان تشديد النون في الذي والتي قصد به التعويض عن الياء المحذوفة
على غير قياس كما تقدم والتشديد في ذين وتين عوض من الالف المحذوفة وذلك انه حقهما ان تثبت كما تثبت الف المقصورة هذا ما
ذهب اليه المصنف وتقدمه مذهبه وجعل تشديد النون في ذلك دليلا على ما قال في شرح التسهيل وبهذا القول جوز التشديد في
ذين وتين واجيب بانه انما جوز التشديد في ذين وتين في حالة الفتح على عدم جعله على سبيل اللزوم دليلا على حالة الحذف بل قد يلتقي مع الشيء

بالتعليل شبه به حال ولو كان جائزا في حال الاختيار وذكر في البسيط في علة تشديد النون اقوالا لا يقوم على صحتها دليل ثم انتقل الى الجمع فقال ص جمع الذي
الالى الذين مطلقا ش يعني ان الذي له جمعان احدهما الالى وتسميته جمعا تجوز وانما هو اسم جمع وقد يرد الالى للمؤنث وهو قليل وقد اجتمع
الامران في قوله فتلك خطوب قد تملت شبابنا قديما فتبلينا المنون وما نبلي وتبلي الالى يستلئمون على
الالى تراهن يوم الروع كالحدإ القبل وقد يقال الالاء بالمد ومنه قول كثير ابى الله للشم الالاء كانهم سيوف
اجاد القين يوما صقالها والثاني الذين مطلقا اي رفعا ونصبا وجرا لانه مبني لا يتغير واطلاق الجمع على الذين فيه ايضا تجوز
لانه مخصوص باولي العلم والذي عام فيهم كالعالمين وقد تقدم فان قلت قد تقدم ان تثنية اسم الاشارة وتثنية الذي والتي اعربت لان
التثنية من خواص الاسماء فعارضت شبه الحرف فاعربت فهلا اعرب الذين لان الجمع من خواص الاسماء كالتثنية قلت لما لم يجر على سنن الجموع
لكونه اخص من واحده كما تقدم لم تقو فيه معنى الجمعية فبقي على بنائه قال في شرح التسهيل وعلى كلا حالي الذي والذين شبيه بالشجي والشجين
في اللفظ وبعض المعنى فلذلك لم تجمع العرب … اعراب الذين بالاعراب في لغة هذيل مشهور فيقولون نحن الذون … منوا على الذين كفروا
والى هذا اشار بقوله ص وبعضهم بالواو رفعا نطقا ش قلت ونقله بعضهم عن تميم تنبيه في الذي اربع لغات المشهورة
ولغة هذيل وحذف نونه لطول الاسم بالصلة مطلقا هكذا ذكر المغاربة وانشدوا قول الشاعر وان الذي حانت بفلج دماؤهم
هم القوم كل القوم يا ام خالد وجعل المصنف مقال ويغني عنه الذي في غير تخصيص كثيرا وفيه للضرورة قليلا وانشدوا
البيت على … وهو … في اول التسهيل وانه ذكر لحذف النون اسبابا … تخفيفا للاضافة او للضرورة
او لتقصير صلة قلت هو مخالف له في قوله ويغني عنه الذي معناه ان الذي مع … قد يعبر به عن جمع لا انه جمع حذفت نونه
الا ترى قوله في الشرح واذا لم يقصد به التخصيص جاز ان يعبر به عن جمع حملا على من وما وان الذي حانت محتمل لان يكون مما عبر به عن الجمع
وان يكون جمعا حذفت نونه واللغة الرابعة حذف الالف واللام فيقال لذين قال ابو عمر سمعت اعرابيا يقرأ صراط لذين بتخفيف اللام ثم
انتقل الى جمع المؤنث فقال ص باللات واللاء التي قد جمعا ش يعني ان التي لها جمعان احدهما اللات وفيه لغتان اثبات الياء وحذفها
والاخر اللاء وفيه لغتان ايضا اثبات الياء وحذفها وللتي جموع اخر منها اللواتي باثبات الياء وحذفها ومنها اللواء بالمد واللوا
بالقصر واللاء بالمد واللا بالقصر واللات مبنيا على الكسر او معربا اعراب اولات وليست هذه بجموع حقيقية وانما هي اسماء جموع وفي
شرح التسهيل في هذا المجموع قال الصحيح ان الذين جمع الذي مرادا به من يعقل وان اللاتي جمع اللائي … وان اللاءات جمع اللاء
مرادف للات وكذلك اللواتي واللواء في جمعان للاتي واللاء … في الهداية وهو … واما اللائي فيحتمل ان يكون
اسما للجمع لانه ليس على بناء من ابنية الجمع ويحتمل ان يكون جمعا لانه على حروف التي ويقتضي كونه مخالفا لابنية الجموع كما اقتضي في …
كونه مخالفا لابنية التصغير واما اللات واللاء وغيرها من الموصولات الدالة على جمع فاسماء جموع وذكر ان اللائي واللواتي على التي
واللواتي يجوز فيه التاء والياء قال والاظهر عندي ان الاصل في اللاء واللوا اللاء واللواء ثم قال وقوله ص واللاء كالذين نزرا وقعا ش
يشير الى نحو قوله فما اباؤنا بامن منه علينا اللاء قد مهدوا الحجورا فاستعملوا اللاء بمعنى الذين والاصل فيه
ان يكون للمؤنث كما تقدم تنبيه وجموع الذي ايضا اللائي مطلقا وهذيل … كما اعربت الذي وذكر في شرح التسهيل اللاي
جمع اللاء … ثم اشار الى الفاظ اخر من الموصولات بقوله ص ومن وما وال تساوي ما ذكر ش يعني ان هذه الاشياء
تستعمل بمعنى الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما فمن لمن يعقل نحو ومنهم من يستمع اليك او منزل منزلته كقوله تعالى ومن اضل ممن يدعوا من دونه
من لا يستجيب له فعبر عن الاصنام بمن لتنزيلها منزلة العاقل او مختلطا به نحو الم تر ان الله يسجد له من في السموات ومن في الارض والمقترن به نحو فمنهم
من يمشي على اربع فاوقع من على ما لا يعقل لاقترانه بمن يعقل … قال في شرح التسهيل ومنه قوله تعالى افمن يخلق كمن لا يخلق واجاز قطرب وقوع
من على ما لا يعقل بلا شرط واستدل بما لا حجة فيه وما لما لا يعقل نحو والله خلقكم وما تعملون او لصفة من يعقل نحو والسماء وما بناها او فانكحوا
ما طاب لكم من النساء او المبهم امره نحو وقد ترى شبحا فتقول … انسانيته فتقول … ما هناك وقال في شرح التسهيل
وكذا لو علمت انسانيته ولم تدر اذكر هو ام انثى ومنه قوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني قلت وقال غيره … الحمل غير
متصف بالعقل او مختلطا بما لا يعقل نحو لله يسجد ما في السموات وما في الارض قاله في الكافية وعن الاختلاط … في ان يجيء
منهما ما للعقلاء واجاز ابو عبيدة وابن درستويه وابن خروف ومن وافقهم وقوع ما على احاد من يعقل ونسبه ابن خروف الى سيبويه واستدلوا
بظواهر تاولها المخالف ووافقهم المصنف مسألة من لها اربعة اقسام موصولة وقد ذكرت وشرطية نحو ومن يعمل سوءا يجز به
… ومن ذا الذي يشفع عنده الا باذنه ونكرة موصوفة ولا تقع الا في موضع يختص بالنكرة كوقوعها بعد رب في قوله
الا رب من تغتشه لك ناصح ومؤتمن بالغيب غير امين … بعضهم قول الشاعر وكفى بنا
فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا واجيب بان الكسائي … انها في هذا البيت زائدة لانه اجاز زيادة من
ومذهب البصريين والفراء انها لا تزاد وزاد ابو علي اقساما فان تكون نكرة غير موصوفة وما لها سبعة اقسام موصولة نحو
ولله ما في السموات وشرطية نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله واستفهامية نحو وما تلك بيمينك يا موسى ونكرة موصوفة نحو مررت
بما معجب لك … ونكرة غير موصوفة نحو ما احسن زيدا في التعجب على مذهب سيبويه وصفة نحو لامر
ما جدع قصير انفه وقال المصنف والمشهور ان ما في هذا المثال ونحوه زائدة منبهة على وصف لائق بالمحل … وذلك في باب
نعم نحو غسلته غسلا نعما … وهذا خلاف يأتي في باب نعم وبقي اقسام ما الاسمية واما الحرفية فتكون نافية

وزائدة ومصدرية وليس هذا موضع بسط الكلام على الأقسام والثاني بمعنى العاقل وغيره وهو اسم موصول عند الجمهور وذهب المازني إلى أنه
حرف موصول وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف والصحيح أنها اسم لأوجه أحدها عود الضمير عليها في أفلح المتقي ربه .. وأجاب المازني بأن الضمير
يعود على موصوف محذوف ورد بأن حذف الموصوف له مواضع لا يجوز في غيرها إلا ضرورة وليس هذا منها الثاني استحسان خلو الصفة معها عن
الموصوف نحو جاء الكريم فلولا أنها اسم موصول لما قبح تقديم الصفة عليه كما تقدم على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف الثالث إعمال اسم الفاعل
بمعنى الماضي فلولا أنها موصولة واسم الفاعل معها في تأويل الفعل … في إعمال اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال قلت وقد أتى في ذلك
الأخفش فذهب إلى أن اسم الفاعل لا إعماله مع أل وسيأتي بيانه في بابه الرابع دخولها على الفعل في نحو … حكومته والمعرفة مختصة بالاسم
واستدل المازني ومن وافقه على حرفيتها بأن العامل يتخطاها نحو مررت بالقائم فالمجرور … ولا موضع لأل ولو كانت اسما لكان لها موضع
والإعراب قال الشلوبين الدليل على أن الألف واللام حرف قولك جاء القائم ولو كانت اسما لكانت فاعلا واستحق قائم البناء لأنه على هذا التقدير
مهمل لأنه صلة والصلة لا يتسلط عليها عامل الموصول وأجاب في شرح التسهيل بأن مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصلة لأن
نسبته منه نسبة أجزاء المركبات منه لكن منع من ذلك كون الصلة جملة والجملة لا تتأثر بالعوامل ولما كانت صلة الألف واللام غير جملة جيء
بها على مقتضى الدليل لعدم المانع وقوله **ص** وهكذا ذو عند طيء شهر **ش** يعني أن ذو عند طيء اسم موصول يستعمل بمعنى الذي وغيره
بلفظ واحد فيقال جاءني ذو فعل وذو فعلت وذو فعلا وذو فعلنا وذو فعلوا وذو فعلن وتختص معا بنيته بالعاقل كما مثل وبما هو له كقول الشاعر
فإن الماء ماء أبي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت أي التي حفرت والتي طويت لأن البئر مؤنثة **تنبيهان**
الأول تسمى هذه ذو الطائية لأنها لا يستعملها موصولة إلا طيء أو من تشبه بهم من المولدين كابن فراس وغيره الثاني المشهور في ذو الطائية
أنها مبنية وبعضهم يعربها إعراب ذو بمعنى صاحب ويروى بالوجهين قول الشاعر **فإما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذو عندهم
ما كفانيا** **ص** وكالتي أيضا لديهم ذات وموضع اللاتي أتى ذوات **ش** يعني أن بعض طيء يقول ذات إذا أراد معنى التي
وذوات إذا أراد معنى اللاتي بالبناء على الضم فيهما وظاهر هذا أنه إذا أراد غير التي واللاتي يقول ذو على الأصل وأطلق ابن عصفور القول في
تثنية ذو وذات وجمعهما كما المصنف وأهل الجامع له على ذلك فوسم ذات وذوات بمعنى التي واللاتي جاء في شعر … لذلك انتفى ونقل الهروي
وابن السراج عن العرب ما نقله ابن عصفور **ص** ومثل ماذا بعد ما استفهام أو من إذا لم تلغ في الكلام **ش** يعني أن من الموصولات التي تستعمل
بمعنى الذي وفروعه بلفظ واحد ماذا بشرطين الأول أن تقع بعد من أو ما الاستفهاميتين فإن لم تتقدمها … الثاني أن لا تكون ذا ملغاة
والمراد بالإلغاء أن تركب ذا مع ما ومن فيكونا اسما واحدا ولها حالة الإلغاء معنيان أحدهما وهو الأشهر أن يكون المجموع اسم استفهام
كما يعلم بيعمل فيقدم والآخر أن يكون اسما موصولا أو نكرة موصوفة وعليه بيت الكتاب .: دعي ماذا علمت سأتقيه ولكن بالمغيب
نبئيني .: أي دعي الذي علمت أو شيئا علمته ولذلك عمم فيها قبلها ولها شرط ثالث أهمله لوضوحه وهو أن لا يكون إشارية نحو من ذا أو ماذا أو قد
انتفع بماذا كي أن ماذا لها أربعة استعمالات ويجوز في نحو ماذا صنعت وجهان أحدهما أن تكون ذا موصولة فتكون ما مبتدأ وذا وصلته
في المبتدأ والعائد محذوف والآخر أن تكون ملغاة تارة مركبة مع ما فيجعلا اسما واحدا من أسماء الاستفهام فيكون ماذا مفعولا مقدما
لصنعت ويظهر أثر الاحتمالين في المبدل من اسم الاستفهام وفي الجواب فبدل الأول مرفوع وكذلك جوابه على الاختيار وبدل الثاني منصوب
وكذلك جوابه على المختار لأن من الجواب أن يطابق السؤال وقد قرئ بالوجهين في قوله تعالى ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو فأبو
عمرو رفع العفو والباقون نصبه فتكون ذا في قراءته موصولة وفي قراءتهم ملغاة ثم … من الموصولات يعني أي شرع في بيان صلتها وعائدها
فقال **ص** وكلها يلزم بعده صلة على ضمير لائق مشتمله **ش** يعني أن كل واحد من هذه الموصولات لا بد له من صلة لأنه اسم ناقص
لا يتم معناه إلا بصلته **فإن قلت** مقتضى قوله يلزم أنها لا تحذف وقد جاء حذفها إذا دل عليها دليل أو قصد الإبهام ولم تكن صلة أل كقول
الشاعر **نحن الأولى فاجمع جموعك ثم وجههم إلينا** أي نحن الأولى عرفوا بالشجاعة ونحو ذلك **قلت** المراد أنها
تلزم لفظا أو تقديرا فهي لازمة نية وإن حذفت لفظا **تنبيه** فهم من قوله بعده أنه لا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول
وأما نحو وكانوا فيه من الزاهدين وقوله على ضمير أي هذا الضمير هو العائد على الموصول وقوله لائق أي وهو المطابق للموصول في الإفراد والتذكير
وغيرها **تنبيه** الموصول إن طابق لفظه معناه فلا إشكال في العائد وإن خالف لفظه معناه بأن يكون مفرد اللفظ مذكرا وأريد به غير
ذلك نحو من وما فلك في العائد وجهان مراعاة اللفظ وهو الأكثر كقوله تعالى ومنهم من يستمع إليك ومراعاة المعنى وهو دونه كقوله تعالى
ومنهم من يستمعون إليك ما لم يلزم من مراعاة اللفظ لبس نحو أعط من سألك لا من سألتك أو قبح نحو من هي حمراء أمتك فيجب مراعاة المعنى أو يقصد
المعنى بسابق فيختار مراعاته نحو قول الشاعر **وإن من النسوان من هي روضة تهيج الرياض قبلها وتصوح**
فإن قلت يفهم من قوله على ضمير أنه لا يربط الصلة بالموصول غيره وقد ورد الربط بالاسم الظاهر الواقع موقع الضمير كقول أبي
سعيد الخدري عن الخدري … والحجاج الذي رأيتا … وقول الشاعر **وأنت الذي في رحمة الله أطمع** أي في رحمتك **قلت**
هذا من القلة بحيث لا يقاس عليه فلذلك لم يذكره في هذا المختصر **ص** وجملة أو شبهها الذي وصل به كمن عندي الذي ابنه كفل **ش** يعني أن الذي
يوصل به الموصول غير أل شيئان جملة وشبه جملة أما الجملة فشرطها أن تكون اسمية نحو الذي جاء أبوه فاضل أو فعلية نحو جاء الذي قام أبوه
وأما شبه الجملة فهو الظرف نحو جاء الذي عندك والجار والمجرور نحو الذي في الدار والمراد بالظرف والجار والمجرور شبه الجملة لأنهما يجب
هنا تعلقهما بفعل محذوف مستتر فيه ضمير الموصول والتقدير الذي استقر عندك أو في الدار وقد مثل شبه الجملة بقوله من عندي من موصولة وعندي
ظرف ومثل الجملة بقوله الذي ابنه كفل فالذي موصول وابنه كفل جملة اسمية هي الصلة **تنبيه** شرط الجملة الموصول بها أن تكون خبرية

مستعمل

خلافا للكسائي في جواز الأمر والنهي وأجاز المازني أن تكون دعاء بلفظ الخبر نحو جاء الذي رحمه الله ويليه الكسائي موافقته فإن قلت
من أين يعلم هذا الشرط من كلام م قلت من مثاله فإنما مثل بما يقاس عليه والمشهور اشتراط كون الجملة الموصول بها معهودة
قال المصنف وليس ذلك بلازم لأن الموصول قد يراد به الجنس فتوافقه صلته كقوله تعالى فأوحى إلى عبده ما أوحى وشرط أيضا ألا
تكون تعجبية فلا يجوز مررت بالذي ما أحسنه وإن كانت عندهم خبرية ومن النحاة من أجاز ذلك وهو مذهب ابن خروف كما أجاز النعت
بها وزاد المغاربة في شروط الصلة ألا تستدعي كلاما قبلها فلا يجوز جاء الذي لكنه أبوه قائم ثم ذكر صلة أل فقال ص وصفة صريحة
صلة أل وكونها بمعرب الأفعال قل ش أي إذا دخلنا بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فلا تقع صلة
بالصفة المشبهة والمراد بالصريحة الخالصة من الوصفية حتى أن اسما بوصفا به [illegible] ومن الصفة التي تغلب
عليها الاسمية نحو أبطح وأجرع وصاحب فأل في ذلك حرف تعريف لا موصولة وقوله وكونها بمعرب الأفعال قل يعني أن أل قد وردت
موصولة بمعرب الأفعال وهو المضارع لكونه مشابها لاسم الفاعل وذلك قليل ومنه قول الشاعر: ما أنت بالحكم الترضى حكومته
وقد سمع منه أبيات ومذهب الناظم جوازه اختيارا وفاقا لبعض الكوفيين وخصه الجمهور بالضرورة **تنبيه** شذ
وصل أل بالجملة الاسمية في قول الشاعر **من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معد** وبالظرف في قوله
من لا يزال شاكرا على المعه فهو حر بعيشة ذات سعه ولا يقاس عليها خلافا لابن [illegible] وقد قيل إن أل في البيتين أل
زائدة وفي الثاني بقية الذي وقوله ص أي كما وأعربت ما لم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف ش قوله أي كما يعني أنها
تستعمل موصولة بمعنى الذي والتي وفروعهما خلافا لأحمد بن يحيى في قوله إنها لا تستعمل إلا جزاء أو استفهاما وقد تؤنث
بالتاء إذا أريد بها المؤنث أعني التاء في الأشهر وقد حكى ابن كيسان أن أهل هذه اللغة يثنونها ويجمعونها وقوله
وأعربت يعني دون أخواتها ولذلك أفردها بالذكر وقد تقدم سبب إعرابها أو الكتب مع أن فيها ما في أخواتها من شبه
الحرف أو الكتب وقوله ما لم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف يعني أنها أعربت ما لم يجتمع فيها هذان الأمران الإضافة وحذف
الصدر ولها أربع صور الأولى نحو جاء أي هو فاضل فتعرب لعدم الأمرين والثانية جاء أي فاضل فتعرب لعدم الإضافة وصدر الصلة
الثالثة أن تضاف ويثبت الصدر نحو أيهم هو فاضل فتعرب أيضا لعدم الثاني وهو حذف الصدر الرابعة أن تضاف ويحذف الصدر
كقوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد فهو هنا تبنى لاجتماع الأمرين هذا هو مذهب سيبويه خلافا للخليل ويونس
وأنهما لا يريان البناء بل هو عندهما معرب في الأحوال كلها وتلا والآية أما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر
والتقدير لننزعن من كل شيعة الذي يقال فيهم أيهم أشد وأما يونس فجعلها استفهامية أيضا وحكم بتعليق الفعل لأن التعليق
عنده غير مخصوص بأفعال القلوب والحجة عليهما قول الشاعر **إذا ما أتيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل** لأن
حروف الجر لا تعلق ولا تضمر ولا يحكى بينها وبين معمولها وبهذا يبطل قول من زعم أن شرط بنائها أن تكون مجرورة بل مرفوعة
ومنصوبة ذكر هذا الشرط ابن إياز وقال نص عليه النحاة في الأمالي وفي البيتين والأخرى قال الأخفش زائدة وكل مفعول
وأيهم أشد جملة مستأنفة وذهب الكوفيون إلى أن أيهم علق عنه شيعة لما فيه من معنى الفعل كأنه قال لننزعن من كل من تشيع
أيهم أشد وكل [illegible] وكأنهم رأوا أن لننزعن [illegible] وقال ابن الطراوة غلطوا ولم تبن إلا لقطعها
عن الإضافة وهم مبتدأ وأشد خبره وليس بشيء لأنها لا تبنى إلا إذا أضيفت ولأنها [illegible] في رسم المصحف إلا موصولة بالضمير ولو
كان مبتدأ لفصلت فقال ص وبعضهم أعرب مطلقا ش أي وبعض العرب أعرب أيا مطلقا يعني في الصور الأربع وقد قرئ شذوذا
أيهم بالنصب على هذه اللغة ويحتمل أن يريد بقوله بعضهم بعض النحويين فيكون إشارة إلى مذهب الخليل ويونس ومن وافقهما
وقوله ص وفي ذا الحذف أيا غير أي يقتفي ش يعني أن غير أي من الموصولات يقتفي أيا يتبعها في جواز الحذف يعني حذف
العائد إذا كان مبتدأ لكن بشرط وهو أن يكون في الصلة طول كقولهم ما أنا بالذي قائل لك سوءا أي هو قائل لك ومنه
قوله تعالى وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله أي هو في السماء إله ثم قال ص إن يستطل وصل وإن لم يستطل فالحذف نزر ش يعني أن الصلة
إذا لم يكن فيها طول كان حذف العائد الذي هو المبتدأ نزرا أي قليلا ضعيفا وليس بممتنع ومنه قراءة بعض السلف تماما على
الذي أحسن أي هو أحسن وقراءة بعضهم مثلا ما بعوضة أي هو بعوضة ومذهب البصريين أن ذلك لا يقاس عليه ولم يشترط
الكوفيون طول الصلة بل أجازوا الحذف مطلقا واتفقوا على عدم اشتراطه في أي ثم قال ص وأبوا أن يختزل إن صلح الباقي
لوصل مكمل ش يعني أنه يشترط في حذف العائد إذا كان مبتدأ ألا يكون ما يبقى بعد حذفه صالحا لأن يكون صلة كاملة
وهذا الشرط يعتبر في أي وغيرها وضابط ذلك أن خبره إن كان مفردا جاز حذفه نحو أيهم فاضل أي هو فاضل لأن
المفرد لا يصلح لأن يكون صلة كاملة بل جزء الصلة فيعلم أن هنا جزءا محذوفا وإن كان الخبر جملة أو ظرفا أو جارا أو
مجرورا لم يجز حذفه لأنه لو حذف والحالة هذه لم يبق عليه دليل لأن الجملة والظرف والجار والمجرور يصلح أن يكون صلة كاملة
فإذا قلت جاء الذي هو يفعل أو هو عندك أو هو في الدار لم يجز حذفه لما ذكر وقد اتضح بما ذكر أن العائد إذا كان مرفوعا فإما
أن يكون مبتدأ أو غير مبتدأ فإن كان غير مبتدأ لم يجز حذفه وذلك مفهوم من سكوته عنه وإن كان مبتدأ جاز حذفه من صلة
أي بشرط واحد وهو أن يكون خبره مفردا ومن صلة غير أي بشرطين عند البصريين أن يكون الخبر مفردا وأن تطول الصلة
تنبيه ذكر غير الناظم لحذف العائد الذي هو مبتدأ شروطا أخر أحدها ألا يكون معطوفا نحو جاء الذي زيد

٢٠

وهو واضلاه والثاني ان لا يكون معطوفا عليه نحو جاء الذي هو زيد فاضلان واجاز الفراء حذفه في هذا المثال ونحوه واجازه ايضا ابن السراج قال بعضهم
وهو غير مسموع ونقل الشيخ ابو حيان هذا الشرط عن البصريين والثالث ان لا يكون بعد لولا نحو جاء الذي لولا هو لاكرمتك فتمتنع انتقل الى العائد المنصوب
فقال **ص** والحذف عندهم كثير منجلي في عائد متصل ان انتصب بفعل او وصف كمن نرجو يهب **ش** اعلم ان العائد المنصوب اما ان يكون
متصلا او منفصلا فان كان منفصلا لم يجز حذفه لئلا يفوت الغرض من الفصل نحو جاء الذي اياه اكرمت ولذلك قال في عائد متصل فان كان متصلا
فاما ان ينتصب بفعل او بوصف او بحرف فان انتصب بفعل او وصف جاز حذفه وهو مثل المصنف المنتصب بالفعل بقوله من نرجو يهب اي من نرجوه
ومنه قوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه الله رسولا ومثال المنتصب بالوصف قول الشاعر **ما الله موليك فضل فاحمدنه**
به فما لدى غيره نفع ولا ضرر اي الذي الله موليكه فضل وان كان منتصبا بحرف لم يجز حذفه نحو جاء الذي انه فاضل او كانه اسد وهو المفهوم
من اقتصاره على الوصف والفعل **تنبيهات الاول** حذف العائد المنصوب بالفعل كثير وحذف المنصوب بالوصف وان اشترك
في الجواز الثاني ان محل حذف المنصوب بوصف او فعل ان يكون في صلة الموصول او صلة غيرها وان كان في صلة غيرها جاز حذفه كما تقدم وان كان في صفة فمذهب
الجمهور انه لا يجوز حذفه واجاز بعضهم نحو الفارس زيد هو ضربت ابن الفارس واختلف فيه عن الكسائي وقال في التسهيل وقد يحذف منصوب صلة
الالف واللام ومثال ذلك قول الشاعر **ما المستفز الهوى محمود عاقبة ولو اتيح له صفو بلا كدر** وقول الاخر
في المعقب البغي اهل البغي ما ينهى امرا حازما ان يسأما اي في الذي اعقبه البغي على خلاف في هذا الحكم اما المنصوب
هو او مجرور وعلى كل حال فحذفه نادر ومقتضى عبارة الناظم ان حذف المنصوب بالوصف كثير وليس كذلك الثالث شرط ما ذكر في
جواز حذف المنصوب ان يكون متعينا للربط فان لم يتعين لم يجز حذفه نحو جاء الذي ضربته في داره وشرط قوم ان يكون الفعل الناصب له تاما فلو
كان ناقصا لم يجز حذفه نحو جاء الذي ليسه زيد الرابع اذا حذف العائد المنصوب بشرطه ففي توكيده والنسق عليه خلاف اجازه الاخفش والكسائي
ومنعه ابن السراج واكثر المغاربة واختلفوا عن الفراء الخامس اتفقوا على مجيء الحال منه اذا كانت مؤخرة نحو هذا الذي ضربت مجردة اختلفوا
نقلتها مجردة فان كانت الحال متقدمة نحو هذا الذي مجردا ضربت فاجازه ثعلب ومنعه هشام ثم انتقل الى المجرور فقال **ص** كذاك حذف
ما بوصف خفضا كانت قاض بعد امر من قضى **ش** العائد المجرور اما ان ينجر باضافة او بحرف فان انجر باضافة والمضاف وصف عامل جاز حذفه
كقوله تعالى فاقض ما انت قاض اي الذي انت قاضيه والى هذه الاية اشار بقوله كانت قاض بعد امر من قضى بعد فعل امر من قضى وهو قوله فاقض وليس
حذفه بضعيف قال في الدر على عجزه بل هو فصيح لوروده في القران وانه منصوب في المعنى على ان من النحويين من يزعم انه منصوب وان كان المضاف
غير وصف نحو جاء الذي وجهه حسن او وصفا غير عامل نحو جاء الذي انا ضاربه امس لم يجز حذفه **فان قلت** اطلق الناظم الوصف ولم يقيده
بالعامل **قلت** انه اكتفى بالمثال عن التقييد لانه قد فهم من استقبال هذا النظم انه قد يتم الحكم بالتمثيل واما المجرور بحرف فذكره في قوله
ص كذا الذي جر بما الموصول جر كمر بالذي مررت فهو بر **ش** يعني انه يجوز حذف العائد المجرور بالحرف بشروط الاول ان ينجر الموصول بحرف مثل
الحرف الجار للعائد لفظا ومعنى فلو اختلف لفظا لم يجز الحذف نحو حللت في الذي حللت به الثاني ان يتحد الحرف معنى فان لم يتحد لم يجز الحذف نحو مررت بالذي
مررت به على زيد باحد البائين السببية الثالث ان يتحد تعلقهما لفظا ومعنى فلو اختلف المتعلق لم يجز الحذف نحو سررت بالذي مررت به وقد مثل
ما يجوز حذفه باجتماع الشروط فيه بقوله مر بالذي مررت اي به فحذف العائد لانه قد جر ما جر الموصول مثله لفظا ومعنى ومتعلقا ولو جر
الموصول بالحرف الثاني ابيا ذكر جاز الحذف ايضا وان كان الموصول لم يجز نحو مررت بالرجل الذي مررت به **فان قلت** لا يؤخذ من كلامه الا الشرط
واحد وهو اتفاق الحرفين **قلت** اخذ الشرط الثاني من كلامه فقال وانه شرط ان يجر العائد بالذي جر الموصول فتمنع اختلاف الحرفين فان معنى
كان الجار للعائد غير الجار للموصول فان باء السببية غير باء التعدية واما اخذ الشرط الثالث فمن تمثيله **فان قلت** كان ينبغي ان يقول
بما جر الموصول او الموصوف به ليشمل الصورتين **قلت** الموصوف والصفة كالشيء الواحد فجر الحرف على الموصوف كجره على الصفة
ولم يذكر هنا التفصيل اختصارا **تنبيه** يشترط في حذف العائد المجرور بالحرف ثلاثة شروط اخر كما ذكرها غير الناظم
الاول ان لا يكون ثم ضمير اخر يصلح للعود نحو مررت بالذي مررت به في داره الثاني ان لا يكون نائبا عن الفاعل نحو مررت بالذي مر به الثالث الا يكون
محصورا نحو مررت بالذي ما مررت الا به **فان قلت** قد اخل الناظم ببعض الشروط **قلت** انما لم يذكر هنا الشروط ما هو
خاص بالباب لا يوخذ من غيره وقد علم بذلك ان كل ما كان حذفه يوقع في اللبس امتنع حذفه في هذا الباب وفي غيره وان النائب عن الفاعل كالفاعل
في جميع احكامه ومنها امتناع حذفه وان الفضلة اذا حصرت لم يجز حذفها وقد جاء حذف العائد المجرور وان لم تكمل شروطه كقول حاتم
ومن حسد يجور علي قومي واي الدهر ذو لم يحسدوني اي فيه وهو نادر **المعرف باداة التعريف**
ص ال حرف تعريف او اللام فقط فنمط عرفت قل فيه النمط **ش** مذهب الخليل ان حرف التعريف ال وان الهمزة اصلية وهي همزة
قطع وصلت لكثرة الاستعمال وكان يعبر عنها بال ولا يقول الالف واللام وهو اختيار الناظم ومذهب سيبويه ان حرف التعريف ال
ايضا وان الهمزة عنده زائدة معتد بها في الوضع كهمزة التعريف عنده ثنائي هذا نقله في التسهيل وشرحه وهو ظاهر كلام سيبويه
ونقل في شرح الكافية عن سيبويه انه اللام وحدها وتبعه الشارح وهو اختيار المتاخرين وقوله ال حرف تعريف يحتمل مذهب الخليل ومذهب
سيبويه وقوله او اللام فقط هو المذهب الثالث وبلغ البيت واغ **تنبيهات الاول** قال في شرح التسهيل
الصحيح عندي قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للاصل موجبة لعدم النظائر احدها تصدير زيادة فيما لا اهلية له فيه للزيادة
وهو الحرف الثاني وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن ولا نظير لذلك الثالث افتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لذلك
الرابع لزوم فتح همزة وصل بلا سبب ولا نظير لذلك قال واحترزت بالزوم من نحو النساء من همزة ايمن في القسم فانها تفتح وتكسر وكسرها

هو الاصل وفتحت ليا ينتقل من كسر الى ضم دون حاجز حصل التخفيف بان المعهود الاستغناء عن همزة وصل بالحركة المنقولة الى الساكن ولم يعتد الى
بلام التعريف الا على شذوذ بل سيرا بالهمزة لقصده ورعيا له ورتبته السادس انها لو كانت همزة وصل لم تقطع في يا الله وفي الله لا فعلن وفي افو بعضهم
ايا الله لافعلن **قلت** ووجه سابع وهو انها لو كانت همزة وصل للزم بقاء همزة وصل في غير الابتداء مسهلة او مبدلة في آلذكرين وقد اشار
اليه في شرح التسهيل واستدل بعضهم للخليل بالوقف عليها واعادتها في قول الراجز **دع ذا وقدم ذا والحقنا بذا ال / شحم انا**
قد وبالوقف عليها في قوله **يا خليلي اربعا واستخبرا ال / منزل الدارس عن حي حلال / مثل سحق البرد**
عفا بعدك القطر مغناه وتأويب الشمال وهو ايضا كثير اطرد فيها ذلك وقد اجاب المتنصر لسيبويه عن كل هذه الاوجه
وقد كتبت ذلك في غير هذا الكتاب فان هذا الكتاب مبني على الاقتصار الثاني اعلم ان اداة التعريف قسمان عهدية وجنسية لان
مصحوبها ان عهد فيعرفه وذكرى نحو جاء رجل فاكرمت الرجل او بحضور مدلوله نحو ما تقول الفرطاس لمن سدد سهما او علما كقوله تعالى
اذهما في الغار فهي عهدية والا فهي جنسية والجنسية ان خلفها كل دون تجوز فهي لشمول الافراد نحو ان الانسان لفي خسر وان خلفها فتجوز
فهي لشمول الخصائص مبالغة نحو انت الرجل علما وان لم يخلفها فهي لبيان الحقيقة نحو وجعلنا من الماء كل شيء حي وهو الذي يسميه المتكلمون
تعريف الماهية وكلامه في شرح الكافية يقتضي انها هي العهدية وقد جعلها بعضهم قسما برأسه **قال قلت** فما الفرق بين
المعرف بهذه التي للحقيقة نحو اشتر اللحم وبين اسم الجنس النكرة نحو اشتر لحما **قلت** الفرق بينهما كالفرق بين علم الجنس واسم الجنس
وقد تقدم ولما ذكر ان اداة التعريف قد تزاد بين غير معرف نبه على ذلك بقوله **وقد تزاد** ثم ان زيادتها على ضربين لازمة وغير لازمة فاللازمة
في الفاظ محفوظة منها اللات علم صنم والآن اسم للزمان الحاضر وهو مبني لتضمنه معنى حرف التعريف ولذلك بني ومنها بعض الموصولات كالذي
والتي وانما حكم على الف هذه الكلمات بالزيادة لانها تعرفت بغيرها اما اللات فبالعلمية واما الآن فبتضمنه معنى التعريف واما الموصولات
فلانها تعرفت بالصلات وانما حكم عليها بانها لازمة لانه لم يعهد حذفها **قال قلت** فقد ورد في شرح التسهيل قول من جعل سبب بناء الآن
تضمن معنى حرف التعريف بعد القول بزيادة الالف مبني على ذلك **قلت** القول بزيادتها فيه ينبني على ان يكون تعريفه بغيرها ولا يلزم ان يكون
بتضمن معنى حرف التعريف بل يلزم ان يكون بوجه اخر من وجوه التعريف وقد قال في التسهيل ان الآن بني لتضمن معنى الاشارة وهو قول
الزجاج فمجموع هذا معرف بما تعرف به اسماء الاشارة واذا كان تعريفه بذلك فال فيه زائدة وذهب بعضهم الى ان ال في الآن للحضور وانها
ذهب قوم الى ان ال في الموصولات للتعريف والصحيح الاول **قال قلت** قد حكى في التسهيل حرف ال من الذي والتي وذكر في شرحه ان ذلك
لغة فال ابو عمرو سمعت اعرابيا يقول اصر ط لذي تنحيه الله وكيف جعلها لازمة **قلت** كانه اراد انها لازمة عند اكثر العرب وهو نحو
من هنا بافصح اللغتين انتقل الى غير اللازمة فقال **ص ولاضطرار كبنات الاوبر** **شر** اي وغير اللازمة قسمان قسم يزاد لمعنى
وقسم يزاد للضرورة فالاول هي التي للمح الصفة والثاني نحو بنات الاوبر اذ ادمج مع فتة وضرب ادمج ذلك لان تعريف التعريف وقد اشار الى
الضرورة بقوله ولاضطرار وكقول الشاعر **ولقد جنيتك اكمؤا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الاوبر** يعني بنات اوبر وهو علم
على ضرب من الكمأة ردي والثاني كقول الشاعر **رأيتك لما ان عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن**
عمرو اراد وطبت نفسا لانه تمييز والتمييز واجب التنكير خلافا للكوفيين **قال قلت** نص سيبويه على انه علم جنس وافاد تمثيله به انه
موافق لسيبويه ثم انتقل الى القسم الاول وهو الذي يزاد لمعنى فقال **ص وبعض الاعلام عليه دخلا للمح ما قد كان عنه نقلا**
شر انما قال بعض الاعلام لان منها ما لا يدخل عليه للمح كالمنقول من فعل نحو يزيد الا في الضرورة وظاهر قوله للمح ما قد كان عنه نقلا انه
تدخل للمح الاصل للمح الوصف وهو ظاهر كلامه في التسهيل وشرحه ويرد انه مثل بالمنقول من صفة كحارث ومن مصدر كفضل ومن اسم
عين كنعمان وهو من اسماء الدم فقال **ص كالفضل والحارث والنعمان** **شر** وهذا الشارح وقد يكون من المنقول من مصدر او اسم عين لان المصادر
واسماء الاعيان قد تجري مجرى الصفات في الوصف بها على التأويل يقتضي ان اللمح للوصف وهذا هو المشهور في عبارتهم **تنبيه**
اعلم ان تمثيله بالنعمان فيه نظر لانه مثل به في شرح التسهيل لما قارنت الاداة نقله وعلى هذا فالاداة فيه لازمة واذا كانت للمح لم تكن
لازمة وقوله **ص فذكر ذا وحذفه سيان** **شر** يعني ان ال في ذلك ليست للتعريف فجاز ذكرها وحذفها فذكرها وحذفها في ذلك سيان
قال قلت كيف قال سيان والوجه ان ينبني على مقصود ان قصد اللمح جيء بال وان لم يقصد استغني عنها **قلت** انما هو تنبيه
من نبه على مقصد صحيح وهو مفهوم من قوله دخلا للمح ما قد كان عنه نقلا وقوله سيان يعني من جهة التعريف كما قررته **ص وقد يصير**
علما بالغلبة مضاف او مصحوب ال كالعقبة **شر** يعني ان المعرفة بالاضافة او بالاداة قد يغلب على بعض ما له معناه فيصير علما بالغلبة
بالغلبة خلافا لمن ذهب الى انه ليس بعلم بل اجري مجراه ومثال المضاف ابن عمر وابن الزبير وابن عباس في العبادلة رضي الله عنهم ومثال
مصحوب ال العقبة والبيت والمدينة والكتاب في عقبة ايلة والبيت الحرام وطيبة ومصنف سيبويه ثم قال **ص وحذف ال ذي ان تناد**
او تضف اوجب **شر** ذي اشارة الى التي كانت ما كان علما بالغلبة ومثال حذفها في النداء قولهم في الصعق يا صعق ومثال حذفها
في الاضافة قولهم في الاعشى اعشى قيس ولا تحذف في غير النداء او الاضافة الا قليلا كقولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه ومجيء الحال
بعدها فيما حكاه المبرد في جعله الف الاثنين وسائر الايام في التعريف فاذا زالت صارت نكرات وال فيها في غير ذلك اشار بقوله
وفي غيرهما قد تنحذف **الابتداء** **ص مبتدأ زيد وعاذر خبر ان قلت زيد عاذر من اعتذر** **شر** المبتدأ هو الاسم
المجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرا عنه او وصفا رافعا ما يستغنى به فالاسم جنس يشمل الصريح والمؤول والمجرد عن العوامل
اللفظية مخرج للاسم كان ونحوه وغير الزائدة مدخل لنحو بحسبك درهم وما لكم من اله غيره ومخبرا عنه او وصفا مخرج لاسماء الافعال

والفاعل ما يستغنى به يشمل الفاعل نحو أقائم الزيدان ونائبه نحو أمضروب العمران ويخرج به نحو أقائم من قومك أقائم أبوه زيد فإن من قومك غير مستغنى به وقد
انتفى بذلك أن المبتدأ قسمان أحدهما ذو خبر والثاني مستغن بمرفوعه يغني عن الخبر وقد أشار إلى الأول بقوله مبتدأ زيد البيت وإلى الثاني بقوله ص وأول
مبتدأ والثان فاعل اغنى في أسار ذان ش يريد أن المثال الأول اسم مجرد من العوامل اللفظية مخبر عنه بعاذر رواية والثاني اسم مجرد
من العوامل اللفظية وهو وصف رافع لما يستغنى به فقدم من المثالين هو المبتدأ ثم قال ص وقس ش أي فقس على هذين المثالين ونحوهما
زيد عاذر وأسار ذان أو فقس على الثاني في كونه بغير الاستفهام ثم قال ص وكاستفهام النفي ش يعني أن النفي مسموع لاستعمال
الوصف المذكور كالاستفهام نحو ما قائم الزيدان وأطلق الاستفهام ليتناول الحرف والاسم وجميع أدواته كهل وما ومن وأطلق النفي ليتناول ما كان بالحرف
مباشرة أو بالأسماء حرفا وهو ما وإن وإن واسما نحو غير قائم الزيدان فغير مبتدأ مضاف إلى الوصف والزيدان فاعل يغني عن خبره وبالفعل نحو ليس
قائما الزيدان إلا أن الوصف بعد ليس ينتصب على أنه اسمها والفاعل يغني عن خبرها وكذلك ما الحجازية وقوله ص وقد يجوز نحو فائز أولو
الرشد ش أشار إلى جواز الابتداء بالوصف المذكور من دون النفي والاستفهام وهو قليل ونقل المصنف عن سيبويه جوازه على قبح وعن
الأخفش أنه يرى ذلك حسنا وتفريعه أن مذهب البصريين غير الأخفش المنع واعلم أن الوصف المذكور إنما يتعين جعله مبتدأ وما بعده فاعلا سد
مسد الخبر إذا كان ما بعده مفردا أو ما بعده مثنى أو مجموعا أما إذا طابق ما بعده فله ثلاثة أحوال أشار إليها بقوله ص والثاني مبتدا وذا الوصف
خبر إن في سوى الإفراد طبقا استقر ش أحد الأحوال أن يتطابقا في التثنية نحو أقائمان الزيدان والثاني أن يتطابقا في الجمع نحو أقائمون
الزيدون وفي هاتين الصورتين واحد وهو أن الوصف خبر مقدم والثاني مبتدأ مؤخر ولا يجوز أن يكون الوصف فيهما مبتدأ وما بعده فاعلا
لتحمله للضمير إلا على لغة أكلوني البراغيث والثالث أن يتطابقا في الإفراد نحو أقائم زيد فيجوز فيه الوجهان فإن جعل الوصف مبتدأ وما
بعده فاعلا لم يكن فيه ضمير وإن جعل خبرا مقدما وما بعده مبتدأ كان فيه ضمير ثم أشار إلى رافع المبتدأ بقوله ص ورفعوا مبتدأ بالابتدا
كذاك رفع خبر بالمبتدا ش ما ذكره هو الصحيح وهو مذهب سيبويه والابتداء هو كون الاسم مجردا من العوامل اللفظية مخبرا عنه أو مسندا
هو إلى ما يغني به عن الخبر ثم شرع في تعريف الخبر فقال ص والخبر الجزء المتم الفائدة ش فالجزء يشمل المبتدأ والخبر والمتم الفائدة أخرج
المبتدأ فإن قلت هذا التعريف غير صحيح لأنه صادق على الفعل وعلى الفاعل وعلى الحرف أيضا قلت ليس مراده بالجزء جزء الكلام مطلقا بل
ما ذكره وإنما المراد جزء الجملة الاسمية ويدل على ذلك أمران أحدهما أن الباب موضوع لها والثاني تمثيله بقوله الله بر والأيادي شاهدة فلم
يرد عليه كلامه الفعل والفاعل والحرف أيضا لأنه لا يكون أحد جزئي الجملة يعني الجملة الاسمية فإن قلت إخراج المبتدأ بقوله المتم الفائدة
غير واضح لأن المبتدأ أيضا يتم الفائدة وإن الفائدة بهما حصلت قلت الخبر هو الجزء الذي لا يستقل في إفادة بنفسه هو الذي يتم به الفائدة
وأيضا فإن الخبر هو المستفاد والجملة ولذلك كان أصله أن يكون نكرة ولذلك قال أبو موسى المبتدأ معتمد البيان والخبر معتمد الفائدة ثم قال
ص ومفردا يأتي ويأتي جملة ش ينقسم الخبر إلى قسمين مفرد وجملة وزاد ابن السراج في أقسامه ثالثا لا مفرد ولا جملة وهو الظرف و
الجار والمجرور ثم ذكر حكم الجملة فقال ص حاوية معنى الذي سيقت له ش الذي سيقت له هو المبتدأ وكأنه قال حاوية معنى المبتدأ ولم
يعبر بالضمير ليشمل أربعة أشياء الضمير نحو زيد أبوه قائم وقد يحذف نحو السمن منوان بدرهم أي منه واسم الإشارة نحو ولباس التقوى ذلك
خير وتكرار لفظ المبتدأ نحو الحاقة ما الحاقة والعموم نحو زيد نعم الرجل وهذه الأربعة متفق عليها فإن قلت قد ذكر ابن
عصفور من الروابط المتفق عليها عطف جملة فيها ضمير بالفاء خاصة نحو وإنسان عينه يحسر الماء تارة فيبدو وعبارة
المصنف لا تشمله قلت التحقيق أن الجملتين إذا عطفت إحداهما على الأخرى بالفاء التي للسببية تنزلتا منزلة الشرط والجزاء
وإذا قلت زيد جاء عمرو فأكرمه فالرابط واقع بالضمير الذي في الثانية نص على ذلك ابن الربيع قال لأنهما تنزلتا منزلة زيد إذا جاء
عمرو أكرمه فلا اعتبار إذا إنما هو مجموعهما والرابط إنما هو الضمير ثم قال ص وإن تكن إياه معنى اكتفى بها ش أي إذا كانت الجملة هي
نفس المبتدأ في المعنى اكتفي بها فلم يحتج إلى رابط ثم مثل بقوله ص كنطقي الله حسبي وكفى ش فنطقي مبتدأ والله حسبي جملة
أخبر بها عنه ولا رابط فيها لأنها هي نفس المبتدأ في المعنى ومن ذلك قولهم هجيري أبي بكر لا إله إلا الله وأفضل الذكر والله أعلم ف
هذا ونحوه أنه ليس من الإخبار بالجملة وإنما هو من الإخبار بالمفرد لأن الجملة في نحو ذلك إنما قصد لفظها كما قصد حيث أخبر عنها في نحو
لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة ولبيان ما تقدم انتقل إلى حكم المفرد فقال ص والمفرد الجامد فارغ ش الخبر المفرد قسمان
جامد ومشتق فالجامد فارغ أي من الضمير فلا يتحمل ضميرا خلافا للكسائي ص وإن يشتق فهو ذو ضمير مستكن ش أي يتحمل ضميرا يعود
على المبتدأ فإن قلت هذا البيت غير محرر وذلك من خمسة أوجه الأول أن الجامد ليس فارغا من الضمير مطلقا بل إذا لم يؤول بمشتق فإن أول
بمشتق تحمل الضمير الثاني أن قوله فارغ ليس مبينا مراده إذ لا يدرى مم هو فارغ الثالث أن قوله وإن يشتق ظاهره أن فاعل يشتق ضمير
المفرد الموصوف بالجمود وذلك غير مستقيم الرابع أنه أطلق أيضا في المشتق ومنه ما لا يتحمل الضمير كأسماء الآلة والزمان والمكان الخامس أنه
أطلق في قوله فهو ذو ضمير مستكن وهو مقيد بأن لا يرفع ظاهرا فإن رفع ظاهرا لم يتحمل ضميرا نحو زيد قائم أبوه قلت الجواب
عن الأول أن المؤول بالمشتق نزل منزلته فأعطي حكمه فذكر حكم المشتق يغني عن ذكره في مقام الاختصار وعن الثاني أن قوله في المشتق فهو
ذو ضمير مستكن علم منه أن المراد فارغ من الضمير لأنه مقابله وعن الثالث أن الضمير عائد على الموصوف لا بقيد صفته ولذلك نظائر وعن الرابع
أن المراد بالمشتق هنا ما ذكره في شرح التسهيل قال والمراد بالمشتق هنا ما دل على متصف مصوغ من مصدر مستعملا أو مقدرا واسم
الآلة والمكان والآلة ليس من هذا المشتق وهذا اصطلاح وعن الخامس أن البيت الآتي يقيده كما سيأتي ص وأبرزنه مطلقا حيث
تلا ما ليس معناه له محصلا ش أمر بإبراز الضمير إذا جرى على غير من هو له مطلقا أي سواء خيف اللبس أو أمن مثال ما يخاف فيه اللبس

وتارة يجم فيغرق

زيد عمر ضاربه هو ومثال اما البصرية فيه زيد هند ضاربها هو واجاز الكوفيون استتاره ان امن اللبس كالمثال الاخير ووافقهم الناظم في غير هذا
الكتاب وهو رجح بانه على غير ما هو له ان يرفع ظاهرا نحو زيد قائم ابوه فقائم خبر عن زيد وهو للاب فيجب في هذه الاوجه ايضا ابراز الضمير لانه لم يرفع
شيئا ظاهرا او مضمرا ابرازه في قولك ابوه هو الضمير الذي كان مستترا وهذا هو الجواب عن ايضا مسر ص واخبروا بظرف او بحرف جر شر
مثال الظرف زيد عندك ومثال حرف الجر زيد في الدار واقتصر على ذكر الحرف لا يستلزم اسم المجرور ثم ان الظرف والجار والمجرور ليسا خبرين في الحقيقة
وانما الخبر هو العامل فيهما والعلو عليهما الخبر لنيابتهما عنه ولهذا قال ص ناوين معنى كائن او استقر شر يعني فقد ركانا متعلقا بفعل
الخبر بالمبر دو فقدرا استقر فعلنا في قبيل الجملة والاول اختيار المصنف ومن حجة ان اصل الخبر الافراد والثاني قول الجمهور ومن حجة ان
الاصل في العمل انما هو للفعل وقد نسبا كل منهما الى سيبويه فان قلت ما فائدة قوله معنى كائن او استقر قلت لا يتعين لفظ مستقر
وثابت وحاصل ونحوها ككائن وكان وثبت وحصل ونحوها كاستقر وخالف ذلك الكون المطلق ص ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة
وان يفد فاخبرا شر اسم المكان يخبر به عن الجثة نحو زيد امامك وعن المعنى نحو العلم امامك واسم الزمان يخبر به عن المعنى نحو الرحيل غدا
ولا يخبر به عن الجثة لعدم الافادة فلم يفد اضافة معنى اليه فيجوز لان الاخبار حينئذ انما هو في الحقيقة عن المعنى المقدر كقولهم الهلال
الليلة اي طلوع الهلال الليلة واليه اشار بقوله وان يفد فاخبرا وقوله ص ولا يجوز الابتدا بالنكرة ما لم تفد شر يعني ان الاصل
في المبتدا ان يكون معرفة لان الاخبار عن النكرة لا يفيد غالبا فان افادة الاخبار عن النكرة جاز الابتداء بها ولم يشترط سيبويه في الاخبار
عن النكرة الا حصول الفائدة وتتبع النحويون مواضع حصول الفائدة فقالوا الابتداء بها لا يجوز الا بمسوغ والمسوغات كثيرة وهي راجعة
الى شيئين التخصيص والتعميم وقد اشار بالمثال الى ستة منها الاول تقدم الخبر وهو ظرف او مجرور نحو عند زيد نمرة وفي الدار رجل
او جملة مشتملة على عائد نحو قصدك غلامه رجل ذكره في شرح التسهيل والثاني تقدم استفهام نحو هل فتى فيكم والثالث النفي
نحو ما خل لنا والرابع الوصف نحو رجل من الكرام عندنا والخامس العمل نحو رغبة في الخير خير والسادس الاضافة نحو عمل بر يزين وهي الاستغنا
بالعمل عن الاضافة لان المضاف عامل ولم يذكر جميع المسوغات قال ص وليقس ما لم يقل شر والغالب حصول الفائدة ثم قال
ص والاصل في الاخبار ان تؤخرا شر ان الخبر وصف في المعنى فحقه ان يتاخر ص وجوزوا التقديم اذ لا ضررا شر مثاله قولهم
تميمي انا ومشنوء من يشنؤك ومنع الكوفيون تقديم الخبر الا في نحو في داره زيد وهم محجوجون بالسماع ص فامنعه حين يستوي
الجزآن عرفا ونكرا عادمي بيان شر يعني ان الخبر يمنع من تقديمه اسباب وهي خمسة الاول ان يستوي الجزآن اعني المبتدا والخبر في
التعريف مثاله زيد صديقي والعالم زيد او في التنكير مثل افضل منك افضل مني ولا قرينة فلو علم المخبر به بقرينة جاز التقديم كقوله ابو حنيفة
ابو يوسف فابو حنيفة خبر لان مقصود المراد تشبيه ابي يوسف بابي حنيفة اذ لا يكون الخبر وعلله بتوهم تقديمه فاعلية المبتدا نحو زيد قام فان لم
يوهم نحو الزيدان قاما او زيد قام ابوه جاز التقديم فتقول قاما الزيدان وقام ابوه زيد لان اسناد الفعل الى الضمير او السببي يعلم منه
ابتدائية المتاخر فان قلت تقديم الخبر في نحو قاما اخواك وقاموا اخوتك يوهم فاعلية المبتدا على لغة اكلوني البراغيث
قلت قال في شرح التسهيل لا يمنع ذلك لان تقديم الخبر اكثر من تلك اللغة والحمل على الاكثر راجح فان قلت اطلق في قوله
اذا ما الفعل كان الخبر وهو مقيد بان لا يوهم تقديمه الفاعلية كما سبق قلت كانه استغنى بتقييد ذلك بغيرهم والثالث ان يقصر
استعمال ما للمبتدا مخصص الخبر بالا نحو ما زيد الا كاتب او بانما نحو انما زيد كاتب وقد يقدم الخبر المقرون بالا معها في الضرورة كقوله
فيارب هل الا بك النصر يرتجى عليهم وهل الا عليك المعول والرابع ان يكون الخبر مسندا للمبتدا مع دخول لام
الابتداء عليه فالمصدر نحو لزيد قائم واما قوله خالي لانت ومن جرير خاله ينل العلاء ويكرم الاخوالا
فخرج على زيادة اللام او حذف مبتدا اي لهو انت والخامس ان يكون لازما للصدر كاسم الاستفهام واسم الشرط والمضاف الى احدهما
وكمي الشان وكم الخبرية ومثل الاستفهام بقوله ولي وامثلة البواقي ظاهرة ثم قال ص ونحو عندي درهم ولي وطر ملتزم فيه تقدم الخبر
شر يعني ان الخبر قد يجب تقديمه لاسباب الاول ان يكون تقديمه مسوغا للابتداء بالنكرة نحو عندي درهم ولي وطر ومثل بالظرف والجار
والمجرور وزاد في شرح التسهيل الجملة نحو قصدك غلامه رجل والثاني ان يعود على الخبر ضمير من المبتدا نحو في الدار صاحبها اذ لو تاخر
لعاد الضمير على متاخر لفظا ورتبة وتقرير كلامه يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه يعني على الخبر ضمير من الشيء الذي يخبر به عنه يعني
عن المبتدا وعلة الوهن في العبارة المشتملة على هذا التعقيب هو النظم فان قلت الضمير في قولك في الدار صاحبها ليس
عائدا على الخبر لان الخبر هو المجرور وحده فكان ينبغي ان يقول كما اذا اتصل بالمبتدا ضمير يعود على ما التبس بالخبر او على شيء
في الخبر ونحو ذلك قلت ما التبس بالخبر بينه منزلة جزئه ولذلك اكتفى بذكر الخبر والثالث ان يكون مستوجبا للتصدر
نحو اين من علمته وكيف زيد لان الاستفهام له صدر الكلام والرابع ان يكون المبتدا محصورا بالا نحو ما لنا الا اتباع احمد صلى الله
عليه وسلم او بانما نحو انما زيد قائم وقوله ص وحذف ما يعلم جائز شر يعني انه يجوز حذف كل من المبتدا والخبر اذا علم ومثال حذف
الخبر زيد في جواب من عندكما والتعقيب زيد عندنا ولو كان المجاب به نكرة نحو درهم ففي شرح التسهيل ان الخبر يقدر بعده فلا يجوز
ان يكون التقدير عندي درهم العامل ضعفا ومثال حذف المبتدا دنف في جواب كيف زيد اي هو دنف فحذف المبتدا للعلم به فان قلت
ظاهر قوله فزيد استغني عنه ان المعنى هو الاسم الظاهر ضمير وقد التزم به عادة النحويين في ذلك ان يقدروا الضمير قلت
تقديره بالظاهر هو الاصل وانما قدر النحاة بالضمير لئلا يتوهم المغايرة وقوله ص وبعد لولا غالبا حذف الخبر حتم شر يعني ان
الخبر يجب حذفه في اربعة مواضع الاول بعد لولا وهو الغالب نحو لولا زيد لاكرمتك اي لولا زيد كائن او موجود

بان كان غا طويا دليل عليه وجب اثباته فالحذف كقوله عليه السلام لولا قومك حديث عهدهم بالجاهلية لانقضت البيت وان كان بخلاف ذلك

دليل جاز اثباته وحذفه نحو لولا انصار زيد حموه لم ينج ومنه قول المعري **يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا**

والى هذا التفصيل اشار بقوله غالبا وهو مذهب الرماني والشجري والشلوبين ومذهب الجمهور ان الخبر بعد لولا واجب الحذف مطلقا

بناء على انه لا يكون الا كونا مطلقا واذا اريد الكون الخاص جعل مبتدا فيقال لولا قيام زيد لاتيتك فيجعل مبتدا ولذلك لحنوا المعري في قوله فلولا الغمد

يمسكه لسالا وما احتج به من الاخبار بالخاص بعد لولا وتاولوا الحديث قوله عليه السلام لولا قومك حديث عهدهم بالكفر

لانقضت البيت على ان حديث عهدهم مبتدا وخبر وهي جملة معترضة بين لولا وجوابها والتقدير لولا قومك لانقضت البيت على قواعد ابراهيم ثم قال عهدهم

بالكفر حديث على ان هذه الرواية لم ارها مروية في صحيح والرواية المشهورة في ذلك لولا حداثة قومك ولولا ان قومك

حديثو عهد بالجاهلية ونحو ذلك الثاني هو مبتدا معروف في القسم نحو لعمرك لافعلن او لعمرك قسمي وسد الجواب مسده والثالث

بعد واو مع مع ... على المعية نحو كل صانع وما صنع الا مقرونان فالخبر يقدر في نحو هذا في الرابع قبل حال لا يصلح جعلها خبرا على

المبتدا المذكور وشرط ذلك ان يكون المبتدا مصدرا عاملا في مفسر صاحب الحال العوض من الخبر مسندا ضميرا او الضمير المستتر

في الخبر المحذوف وذلك الضمير يعود على العبد وهو معمول المصدر والتقدير عند سيبويه اذا كان مسيئا ان كان المصدر زمانا في العبد

وهو مفسر صاحبه او يكون المبتدا مضافا الى المصدر اضافة كل يجمع او بعض نحو اكثر شربي السويق ملتوتا او اكثر ضربي زيدا قائما

واقل شربي السويق ملتوتا وبعض ضربي زيدا قائما واقل شربي السويق ملتوتا وبعض ضربي زيدا قائما والغرض ان يكون المضاف

مصدرا في المعنى والى ذلك يا فعل التفضيل والى هذا اشار بقوله ص واتم تبييني الحق منوطا بالحكم شرح والتقدير اذا

كان منوطا وان اردت الماضي قدرت اذ كان هذا مذهب سيبويه وكان المقدرة تامة **فان قلت** فهل لا كانت ناقصة والمنصوب

خبرها حذف الناقصة اكثر **قلت** منع من ذلك امران التزام تنكيره ووقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كقوله

خير اقترابي من المولى حليف رضى وشر بعدي عنه وهو غضبان وذهب الاخفش الى ان الخبر المحذوف مصدر

مضاف الى ضمير صاحبها والتقدير ضربي زيدا ضربه قائما واختاره في التسهيل ولم يتبع ضبطه المواضع وجوب حذف المبتدا

وذكر في غير هذا الكتاب اربعة مواضع الاول ما اخبر عنه بنعت مقطوع والثاني ما اخبر عنه بمخصوص نعم والثالث ما اخبر عنه

بمصدر بدل من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة والرابع ما اخبر عنه بصريح في القسم كقولهم في ذمتي لافعلن وقد ذكر

الاول في الالفية في موضعه وقوله ص واخبروا باثنين او باكثرا عن واحد كهم سراة شعرا شرح يعني عن غير متعدد

وذلك شامل لصورتين احداهما متفق على جوازها وهو ان يتعدد الخبر لفظا ويتحد معنى نحو الرمان حلو حامض ولا يجوز

فيه العطف خلافا لابي علي والاخرى مختلف فيها وهو ان يتعدد لفظا ومعنى نحو هم سراة شعرا والصحيح جوازها

بعطف وبغير عطف خلافا لمن منعها بغير عطف واما اذا تعدد الخبر لتعدد ما هو له حقيقة وحكما فلا بد من العطف

نحو بنوك فقيه وكاتب وشاعر **كان واخواتها** لما فرغ من احكام المبتدا والخبر اخذ يبين نواسخه

وهي ثلاثة اقسام قسم يرفع المبتدا وينصب الخبر وهو كان واخواتها وما الحجازية وافعال المقاربة وقسم ينصب

المبتدا ويرفع الخبر وهي ان واخواتها ولا النافية للجنس وقسم ينصبهما معا وهو ظننت واخواتها واعلم واخواتها

وقد ذكر هذه النواسخ في سبعة ابواب وبدا بكان واخواتها فقال ص ترفع كان المبتدا اسما والخبر تنصبه ككان

سيدا عمر شرح لا خلاف انها تنصب الخبر ومذهب البصريين انها رفعت الاسم ايضا خلافا للكوفيين ثم ذكر

اخواتها فقال ص ككان ظل بات شرح الى اخرها وما ذكر تعدها مثل كان في رفع الاسم ونصب الخبر وهذه الافعال ثلاثة

اقسام قسم يعمل العمل المذكور بلا شرط وهي ثمانية اولها كان واخرها ليس وقسم يعمل بشرط تقدم النفي او شبهه

وهي الاربعة التي بعد ليس وقسم يعمل بشرط ان يقع صلة لما الظرفية وهو ما دام وفهم هذا من كلامه واشمل

قوله بعد نفي كان نافية وشبه النفي هو النهي نحو قوله صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين

والدعاء نحو **الا يا اسلمي يا دار مي على البلى ولا زال منهلا بجرعائك القطر** فان قلت اطلق في قوله ومثل

كان دام مسبوقا بما فينبغي ان يقيد بقوله المصدرية الظرفية **قلت** احال على المثال فانه انما مثل للتقييد

وقوله ص وغير ماض مثله قد عملا شرح يعني ان ما تصرف منها كالمضارع والامر يعمل عمل الماضي ثم اشار الى ان منها

ما لا يتصرف بقوله ان كان غير الماضي منه استعملا وكلها تتصرف الا ليس باتفاق ودام على الصحيح وقوله ص وفي

جميعها توسط الخبر اجز شرح يعني ان خبر هذه الافعال اهله التاخير ويجوز توسطه بينها وبين الاسم في جميعها

حتى في ليس وما دام كقوله **سلي ان جهلت الناس عنا وعنهم فليس سواء عالم وجهول** وكقول الاخر

لا طيب للعيش ما دامت منغصة لذاته بادكار الموت والهرم وحكى المصنف الاجماع على جواز

توسط خبر ليس ونقل للفارسي وغيره خلافا ومنع ابن معط توسط خبر ما دام ونسب الى الوهم اذ لم ينقل به غيره وقوله

ص وكل سبقه دام حظر شرح ادعى النحاة او العرب منع ان يتقدم الخبر على دام وحظر بمعنى منع ولذلك صورتان احداهما

ان يتقدم على ما والاخرى في منعها والاخرى ان يتقدم على دام بعد ما وظاهر كلامه انه مجمع على منعها وفيه نظر لان

منع ... يعتبر احديهما عروضي فيها والاخرى ان ما موصول حرفي لا يفصل بينه وبين صلته وهذا ايضا مختلف فيه ...

اجاز

اجازتهم الفصل بين الموصول المجرور وبين صلته اذا كان غير عامل كما تقدم قال ص ككان سبوحٍ ما الناقصة فيه بها متلوة لا تاليه
ش يعني انه يمتنع تقديم خبر المقرون بما النافية عليها لان ما لها صدر الكلام فلا يجوز ان يقال قائما ما كان زيد ولا جاهلا
ما زال عمرو وقال في شرح الكافية وكلاهما جائز عند الكوفيين لان ما عندهم لا يلزم تصديرها ووافقهم ابن كيسان البصري في
كان ونحوه وخالفهم فيما زال ونحوه لان نفيها ايجاب فان قلت قوله كذا يوهم انه مجمع لتشبيهه بالمجمع عليه قلت
انما اراد ان هذا مثل ذلك في المنع لا في كونه مجمعا عليه. اما الخلاف فيما زال واخواتها فشهير واما فيما كان ونحوها فحكى
في التسهيل الاتفاق على منع تقديم اخبارها على ما وقد تقدم نقل الخلاف في ذلك وفهم من كلامه مسئلتان الاولى انه يجوز
توسط الخبر بين ما والمنفي بها نحو ما قائما كان زيد ومنعه بعضهم والصحيح الجواز الثانية ان النافي ان كان غير ما جاز التقديم
قال في شرح الكافية عند الجميع وحكى الخلاف عن الفراء في التسهيل فان قلت ما فائدة قوله فيه بها متلوة لا تاليه
قلت نفي الحكم وتوكيد والتشبيه على علة منع التقديم وهو ان ما لها صدر الكلام فيكون متبوعة لا تابعة ثم قال
ص ومنع سبق خبر ليس اصطفي ش يعني ان المختار منع تقديم خبر ليس عليها ووافق للكوفيين والمبرد وابن السراج والسيرافي
والسهيلي وابن اخي والزجاج والجرجاني في الحلبيات والجمل واكثر المتاخرين وذلك لضعفها بعدم التصرف وشبهها بما النافية
وينبغي ان يكون الخلاف في غير ليس المستثنى بها بل ينبغي ان يمتنع التقديم قولا واحدا واقتضى سكوته عن سائر افعال
الباب انه يجوز تقديم خبرها عليها ثم ان افعال هذا الباب قسمان احدهما يستعمل تاما وناقصا والاخر لا يستعمل الا ناقصا
واشار الى ذلك بقوله ص وذو تمام ما برفع يكتفي ش اي التام من هذه الافعال ما يكتفي بالمرفوع ولم يفتقر الى المنصوب نحو
وان كان ذو عسرة ص وما سواه ناقص ش وهو الذي لا يكتفي بالمرفوع ولهذا سميت هذه الافعال الناقصة لا لانها تسلب
الدلالة على المصدر خلافا للجمهور البصريين لورود مصدرها عاملا عملها في قوله ببذل وحلم ساد في قومه الفتى
وكونك اياه عليك يسير ثم قال ص والنقص في فتئ ليس زال دائما قفي ش يعني ان هذه الافعال الثلاثة اعني
ليس وزال وفتئ تلزم النقص ولا تستعمل تامة واجاز الفارسي في الحلبيات وقوع زال تامة قيل ولا استعمال ص ولا
يلي العامل معمول الخبر الا اذا ظرفا اتى او حرف جر ش وهذا مذهب البصريين والعامل هنا هو كان واخواتها فلا يجوز
كان طعامك زيد اكلا لانه ليس بظرف ولا مجرور فان كان ظرفا او مجرورا نحو كان عندك او في الدار زيد قائما جاز التوسيع
في الظرف والمجرور واجاز الكوفيون كان طعامك زيد اكلا ونحوه واحتجوا بقوله فاصبحوا والنوى عالي معرسهم وليس كل النوى يلقي المساكين
كانوا ابلهم عطية عودا اما ولي كان ابلهم وهو معمول الخبر وهذا ونحوه متأول عند البصريين وقد اشار الى تأويله بقوله
ص ومضمر الشان اسما انو ان وقع موهم ما استبان انه امتنع ش يعني انه اذا وقع شيء يوهم جواز ما منعناه كالبيت
المتقدم فانو في العامل ضمير الشان يجعل بينه وبين المعمول والجملة بعده خبر فيكون اسم كان في البيت ضمير شان منويا وعطية
مبتدا وعودا خبره وابلهم معمول عود والجملة خبر كان ص وقد تزاد كان في حشو كما كان اصح علم من تقدما ش كما مبتدا
واصح خبره وكان زائدة بين جزء من الجملة وفهم من قوله تزاد كان انها انما تزاد بلفظ الماضي وقد تزاد بلفظ المضارع في
قول ام عقيل انت تكون ماجد نبيل اذا تهب شمال بليل وفهم من قوله في حشو انها لا تزاد في غيرها
المعرفة في اجازة زيادتها اخرا وفهم وتخصيص الحكم بها ان غيرها لا يزاد وقد تشذ زيادة اصبح وامسى واجاز بعضهم
زيادة اضحى وسائر افعال هذا الباب اذا لم ينقض المعنى ص ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد ان ولو كثيرا ذا اشتهر
ش كثيرا في كلامهم حذف كان مع اسمها وابقاء خبرها بعد ان الشرطية كقوله المرء مجزي بعمله ان خيرا فخير وان شرا
فشر اي ان كان عمله خيرا او جزاؤه خيرا وفي هذا ونحوه اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو ارجحها وعكسه وهو اضعفها
ورفعهما ونصبهما والمسئلة مشهورة وبعد لو كقوله لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق عنها
السهل والجبل اي ولو كان الباغي ملكا وقد حذفت مع غير ان ولو ومنه قوله من لد شولا فالى اتلائها
اي من لدن ان كانت شولا ص وبعد ان تعويض ما عنها ارتكب كمثل اما انت برا فاقترب ش يعني ان كان حذفت ايضا بعد ان
المصدرية وابقي اسمها وخبرها وعوض عنها ما فيصير حذفها واجبا اذ لا يجمع بين العوض والمعوض منه خلافا للمبرد في اجازته
ما كنت منطلقا انطلقت وتجعل ما زائدة والاصل في قوله اما انت برا فاقترب لان كنت برا فحذفت لام التعليل ثم حذفت مع
ان ثم حذفت كان فانفصل الضمير المتصل بها لحذف عامله ثم عوض عنها ما فانت اسمها وبرا خبرها ص ومن مضارع لكان
منجزم تحذف نون وهو حذف ما التزم ش مضارع كان يكون فاذا دخل عليه الجازم سكنت نونه ثم حذفت الواو لالتقاء
الساكنين نحو لم يكن ثم بعد ذلك يجوز حذف نونه تخفيفا لكثرة الاستعمال مطلقا عند يونس ويشترط ان يكون بعدها
متحرك عند سيبويه ويشهد لسيبويه قوله فان لم تك المرآة ابدت وسامة فقد ابدت المرآة
جبهة ضيغم ما المصنف ويقوله اقوال اذ للضرورة في البيت لامكان ان يقال فان تكن المرآة ابدت وسامة الا
ان الاثبات قبل الساكن اكثر وبه ورد القرآن فان قلت فهل حذف النون مخصوص بالناقصة قلت لا بل
هو في التامة كثير وغيرها ورود في التامة قوله تعالى وان تك حسنة يضاعفها فصل في ما ولا ولات وان المشبهات
بليس هذه الاحرف قريبة من كان وانما فصلتها عنها لانها حروف وتلك افعال ص اعمال ليس اعملت ما دون ان مع بقا

النفي وتبيـن ذكره **شرح** ما حرف مهمل عند بني تميم وهو القياس لعدم اختصاصه والحقه اهل الحجاز بليس لانه لنفي الحال غالبا فاعملوه عملها وبه ورد القرآن قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم وانما يعملونه بشروط فيه اعمالها شروطها الا والاول ان لا يزيد بعدها ان فلو جيء بها بطل العمل نحو ما ان زيد قائم قال في شرح التسهيل دون خلاف وحكي عن الكوفيين اجازة النصب والثاني بقاء النفي فلو انتقض النفي بالا بطل العمل نحو ما زيد الا قائم الثالث الترتيب وهو تقدم الاسم على الخبر فلو تقدم الخبر عليه بطل العمل نحو ما قائم زيد وفي هذا خير الشروط خلاف فان التسهيل وقد تعمل متوسطا خبرها وموجبا بالا ووافقه سيبويه في الاول ويونس في الثاني الرابع الا يتقدم معمول خبرها على اسمها ما لم يكن ظرفا او مجرورا فان تقدم وليس ظرفا ولا مجرورا بطل العمل نحو ما طعامك زيد آكل واجاز ابن كيسان نصب آكل ونحوه مع تقديم المعمول **فان قلت** وينبغي لمن اجاز تقديم الخبر ان يجيز تقديم معموله **قلت** يلزم من تقديم المعمول الايلاء العامل معمول غيره ولا يلزم في ذلك مع تقديم الخبر فان كان ظرفا او مجرورا اجاز تقديمه على الاسم مع بقاء العمل نحو ما عندك زيد قائما وما بي انت معنيا **فان قلت** من اين يؤخذ هذا الشرط الرابع من كلامه **قلت** من قوله وسبق حرف جر البيت فان مفهومه ان معمول الخبر ان لم يكن ظرفا او مجرورا فانه لا يجوز تقديمه مع بقاء العمل **ص** ورفع معطوف بلكن او ببل من بعد منصوب بما الزم حيث حل **شر** اذا عطف على منصوب ما وهو خبرها ببل او لكن وجب رفع المعطوف وجعله خبر مبتدا محذوف لان المعطوف بهما موجب وما لا تعمل في الموجب فان عطف بغير الموجب كالواو والفاء نصب المعطوف واعلم انه تجوز في تسمية ما بعد بل ولكن معطوفا وليس بمعطوف بل هو خبر مبتدا او بل ولكن حرفا ابتداء **ص** وبعد ما وليس جر البا الخبر وبعد لا ونفي كان قد يجر **شر** مثاله بعد ما وما ربك بظلام للعبيد وبعد ليس اليس الله بكاف عبده وبعد لا كقول سواد بن قارب

وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

وبعد نفي كان قوله وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل وهو كثير بعد ما وليس وقليل بعد لا وكان المنفية **ص** في النكرات اعملت كليس لا **شر** يعني ان لا تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر بشرط ان يكون اسمها نكرة كقوله تعز فلا شيء على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا وقيل لا خلافا للبصريين ورد في منعهم اعمالها اعمال ليس ذا ما قول النابغة الجعدي بدت فعل ذي ود فلما تبعتها تولت وبقت حاجتي في فؤاديا وحلت سواد القلب لا انا باغيا سواها ولا في حبها متراخيا فظاهره انه اعملها في المعرفة واجاز في شرح التسهيل القياس عليه واجاز ابن جني وتاوله المانعون **ص** وقد تلي لات وان ذا العملا **شر** يعني ان لات وان قد يعملان عمل ليس فترفعان الاسم وتنصبان الخبر اما لات فاثبته سيبويه والجمهور عملها ونقل منعه عن الاخفش ونقل عنه ذلك عن سيبويه وان النافية والتاء وا ما ان فاجازا عمالها عمل ليس الكسائي واكثر الكوفيين وطائفة من البصريين ومنعه جمهور البصريين واختلف عن سيبويه والمبرد والصحيح الاعمال وقد سمع في النثر والنظم عن النثر قولهم ان ذلك نافعك ولا ضارك وان احد خيرا من احد الا بالعافية وقال اعرابي ان قائما يريد ان انا قائما وجعل ابن جني من ذلك قراءة سعيد بن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم والنظم قوله ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين وقول الاخر ان المرء ميتا بانقضاء حياته ولكن بان يبغى عليه فيخذلا وبعضا يشير بخلاف قول من قال انه لم يات منه الا ان هو مستوليا وتخصيصه ذلك بالضرورة ونبه المصنف على ان عمل لا اكثر من عمل ان والعكس اقرب الى القواعد **ص** وما للات في سوى حين عمل **شر** يعني ان لات تختص باسماء الاحيان فلا تعمل في غيرها ثم اشار الى ان حذف اسمها وابقاء خبرها كثير وان عكسه قليل فقال **ص** وحذف ذي الرفع فشا والعكس قل **شر** من حذف مرفوعها قوله تعالى ولات حين مناص ومن حذف خبرها في قراءة من قرا ولات حين مناص بالرفع ولم يثبتوا بعدها الاسم والخبر جميعا

افعال المقاربة

سميت افعال المقاربة وان كان منها ما ليس للمقاربة تغليبا وهي ثلاثة اقسام قسم للرجاء الفعل وهو عسى واخلولق وحرى ذكره الثلاثة للاصطلاح بالمقاربة على سبيل الرجاء وقسم لمقاربة الفعل وهو كاد وكرب واوشك وقسم للشروع وهو انشا واخذ وطفق وجعل وعلق وهذه الافعال من باب كان لا تنها ترفع الاسم وتنصب الخبر الا ان خبرها لا يكون في الغالب الا فعلا مضارعا وقد اشار الى ذلك بقوله **ص** ككان كاد وعسى **شر** يعني انهما مثل كان في رفع الاسم ونصب الخبر ثم قال **ص** لكن ندر غير مضارع لهذين خبر **شر** اشار الى الفرق بينهما وبين كان وقد ورد غير مضارع قوله اكثرت في العذل ملحا دائما لا تكثرن اني عسيت صائما وقول الاخر فابت الى فهم وما كدت آيبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر وذلك منه على الاصل ثم قال **ص** وكونه بدون ان بعد عسى نزر **شر** يعني ان الاكثر في المضارع الواقع خبر عسى اقترانه بان وكونه مجردا من ان قليل ومنه قوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب وجمهور البصريين على ان حذف ان بعد عسى ضرورة وظاهر كلام سيبويه ان حذف ان لا يختص بالشعر ثم قال **ص** وكاد الامر فيه عكسا **شر** يعني ان اقتران المضارع بعدها بان قليل ومنه قوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا فظاهر كلام المصنف جواز ذلك ومنعه المغاربة بالضرورة ثم قال **ص** وكعسى حرى **شر** الذي في المعنى لا تها في الرجاء كعسى لما سبق **ص** ولكن جعلا خبرها حتما بان متصلا **شر** يقال حرى زيد ان يفعل ولا يجوز حرى زيد يفعل وقد من ذكر هرا ثم قال **ص** والزموا اخلولق ان مثل حرى **شر** يقال اخلولق زيد ان يفعل ولا يجوز اخلولق زيد يفعل ثم قال **ص** وبعد اوشك انتفا ان نزرا **شر** يعني مثل عسى في ذلك ومن التجرد من ان بعدها قوله يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها ثم قال **ص** ومثل كاد في الاصح كربا **شر** يعني ان اثبات ان بعدها قليل ومنه قوله سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما وقد كربت اعناقها ان تقطعا ولم يذكر

سيبويه

سيبويه في حكي ... التي يرد اليه اشار بقوله في الاصح والمشهور في كرب فتح الراء وقد حكي كسرها ثم قال ص وترك ان مع ذي الشروع وجبا
ش وذلك ان الفعل معها حال وان للاستقبال ثم ذكر افعال الشروع بقوله ص كانشأ السائق يحدو وطفق ش ويقال طفق بكسر الفاء
وفتحها وطبق بالباء ايضا فان قلت قد ذكر في التسهيل من افعال الشروع هب وقام قلت ... هما غير بينين وايضا لم يرد الحصر بقوله
كانشأ ص واستعملوا مضارعا لأوشكا وكاد لا غير وزادوا موشكا ش جميع افعال المقاربة لا تتصرف الا كاد واوشك
فان لهما مضارعا وهو يكاد ويوشك واسم الفاعل وهو موشك وكاد ... ذكر هنا اسم فاعل كاد وقال في الكبرى واهملوا كابدا ومن اوشكا
وذكر الجوهري مضارع طفق فالمصنف ولم ير الفعل والظاهر انه قاله رأيا وقد حكي مضارع جعل ص بعد عسى اخلولق اوشك
قد يرد غنى بأن يفعل عن ثان فقد ش يجوز اسناد هذه الثلاثة الى ان يفعل فيستغنى به عن الخبر نحو عسى ان يقوم زيد فان وصلتها
في موضع رفع بعسى وسدت مسد الخبر فان قلت اذا اسندت هذه الثلاثة الى ان يفعل فهل هي تامة او ناقصة
قلت فيه خلاف ذهب قوم الى انها تامة والمرفوع فاعلها وقال في شرح التسهيل الوجه عندي ان تجعل عسى ناقصة ابدا واذا
اسندت الى ان والفعل وجه بما يوجه وقوع حسبت عليه في نحو احسب الناس ان يتركوا ص وجردن عسى او ارفع مضمرا بها
اذا اسم قبلها قد ذكرا ش اذا تقدمت هذه الثلاثة على اسم قبلها جاز اسنادها الى ضميره وجاز ان يفعل خبرا وجاز اسنادها الى
ان يفعل مستغنى به وتكون مجردة من الضمير ويظهر اثر ذلك في التأنيث والتثنية والجمع فتقول في الاول هند عسيت ان تفعل والزيدان عسيا
ان يفعلا والزيدون عسوا ان يفعلوا وتقول في الثاني عسى بالتجريد في الاحوال كلها ص والفتح والكسر اجز في السين من نحو
عسيت وانتقا الفتح زكن ش يجوز كسر السين من عسى وفتحها اذا اتصل بها ضمير مرفوع لمتكلم او مخاطب او غائبات والفتح اكثر ولذلك
قال وانتقا الفتح زكن اي واختيار الفتح علم وبالكسر قرأ نافع ثم انتقل الى القسم الثالث من نواسخ الابتداء فقال

ان واخواتها

ص لإن أن ليت لكن لعل كأن عكس ما لكان من عمل ش يعني ان كان ترفع الاسم وتنصب الخبر وهذه الاحرف تنصب الاسم وترفع
الخبر خلافا للكوفيين في قولهم ان الخبر باق على رفعه وبعض العرب ينصب بهذه الاحرف الجزأين معا وحكى قوم منهم ابن السيد ان ذلك لغة
واما معاني هذه الاحرف فان وأن للتوكيد ولكن للاستدراك وليت للتمني وتكون في الممكن والمستحيل ولا تكون
في الواجب ولعل للترجي في المحبوب والاشفاق في المكروه ولا يكون الا في الممكن ولا تكون للتعليل ولا للاستفهام ولا للشك عند البصريين
خلافا لمن قال بذلك وكأن مركبة من كاف التشبيه وان فيل بل هو خلاف ... ثم مثل بقوله ص كأن زيدا عالم بأني
كفو ولكن ابنه ذو ضغن ش وتمثيل الباقي سهل ص وراع ذا الترتيب الا في الذي كليت فيها او هنا غير البذي ش الاشارة
الى تقديم الاسم وتأخير الخبر يعني انه لا يجوز تقديم خبرها على اسمها لضعفها الا اذا كان ظرفا نحو ليت هنا غير البذي او مجرورا نحو
ليت فيها غير البذي وانما جاز تقديم الظرف والمجرور للتوسع فيهما ولانه في الحقيقة ليس خبرا بل معمول له قال في العمدة ويجب ان
يقدر العامل في الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف ص وهمز ان افتح لسد مصدر مسدها وفي سوى ذاك اكسر ش
ان المكسورة اصل والمفتوحة فرعها على الاصح الاقوال ولذلك يستدام كسرها ما لم تؤول هي ومعمولاها بمصدر فتفتح وجوبا ان لزم
التاويل نحو بلغني انك فاضل اي فضلك وجوازا ان لم يلزم وذلك في مواضع وسيأتي وقد نبه على الكسر فقال ص فاكسر في الابتدا
ش يعني في ابتداء الكلام حقيقة نحو انا فتحنا لك فتحا مبينا او حكما نحو الا ان اولياء الله لا خوف عليهم ص وفي بدء صلة
ش يعني اول صلة موصول كقوله تعالى وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء واحترز بالبدء من نحو جاء الذي في ظني انه فاضل
ص وحيث ان ليمين مكملة ش يعني اذا وقعت جواب قسم مطلقا مع اللام ودونها نحو والعصر ان الانسان لفي خسر ونحو حم والكتاب
المبين انا انزلناه فان قلت قد ذكر بعد هذا جواز الفتح والكسر بعد القسم اذا لم يذكر اللام فيكون ذلك هنا مقيدا
بما بعد كما قال بعضهم قلت الصحيح وجوب كسرها اذا وقعت جوابا للقسم مطلقا وبه قال ابن عصفور ولا يعارضه اجازته
للوجهين بعد لان من فتح لم يجعلها جوابا وسيأتي بيانه ص او حكيت بالقول ش مثاله قال الله اني معكم فان سيقت بعد
القول للتعليل فتحت لانها غير محكية نحو اخصك بالقول انك ذكي اي لانك وعنه احترز بقوله حكيت واحترز ايضا بالقول
المضمن معنى الظن فانه يجوز بعده الفتح والكسر كقوله اتقول انك بالحياة ممتع فمن فتح جعل القول عاملا وان غير محكية ومن
كسر حكى ... بان الحكاية بالقول مع استيفاء شروطها اجراها مجرى الظن ص او حلت محل حال ش يعني مع الواو كقوله
زرته واني ذو امل او دون واو كقوله تعالى الا انهم ليأكلون الطعام ص وكسروا من بعد فعل علقا باللام كاعلم انه لذو تقى
ش حق ان بعد افعال القلوب ان تفتح ما لم يعلق الفعل باللام فيجب كسرها نحو والله يعلم انك لرسوله وكقوله اعلم انه لذو
تقى ولولا اللام لفتحت فهذه ستة مواضع يجب كسرها وزاد المصنف في غير هذا الكتاب سابعا وهو ان تقع خبر اسم عين نحو
زيد انه فاضل وزاد غيره ثامنا وهو بعد حيث قال وقد اولع عوام الفقهاء بالفتح بعد حيث قلت ويتخرج على مذهب
الكسائي ثم انتقل الى موضع الوجهين فقال ص بعد اذا فجاءة او قسم لا لام بعده بوجهين نمي ش مثال ذلك بعد اذا قول
الشاعر وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم يروى بالكسر على عدم التاويل وبالفتح
على تاويلها ومعموليها بمصدر مرفوع بالابتداء والخبر محذوف قال المصنف والكسر اولى لانه لا يحوج الى تقدير قلت وذهب
قوم الى ان اذا هي الخبر وعلى هذا فلا تقدير في الفتح ايضا فيستوي الوجهان ومثال ذلك بعد القسم قول الشاعر لتقعدن مقعد
القصي مني ذي القاذورة المقلي او تحلفي بربك العلي اني ابو ذيالك الصبي يروى بالكسر على جعلها جوابا

القسم وبالفتح على تاويل ان بمصدر معمول الفعل القسم باسقاط الخافض اي على انى وقد انفع بهذا انه من فتح لم يجعلها جوابا وذلك لان الفتح متوقف
على كون المحل مغنيا فيه المصدر عن ان وصلتها وجواب القسم ليس كذلك فانه لا يكون الا جملة قال في شرح التسهيل وان ورد الفتح في جواب
قسم حكم بشذوذه وحمل على ارادة على **فان قلت** فهل يجوز الفتح في نحو والله ان زيدا قائم **قلت** فقد حكي عن الكوفيين تفضيله على
الكسر في هذا المثال وعن بعضهم تفضيل الكسر عليه ومذهب البصريين ان الكسر لازم وهو الصحيح قال ابن عصفور ولم يسمع فتحها بعد اليمين
وما وجه له ونحو كما قال وشبهته من اجاز الفتح في المثال المذكور ونحوه سماع الفتح في نحو حلفت ان زيدا قائم فكما جاز الفتح في التصريح
بالفعل كذلك يجوز مع تقديره لان الفعل مقدر في المثال المذكور ونحوه قيل وذلك غلط لان من فتح بعد حلفت لم يجعله قسما بل اخبارا عن
قسم ولا يتصور ذلك في حلفت المضمرة لان العرب لا تلفظ بها حلفت ونحوه الا مع غير القسم ثم كمل مواضع الوجهين فقال **ص** مع تلو فا الجزا
شر مثال ذلك قوله تعالى فانه غفور رحيم القراءة جواب قوله من عمل وقد قرئ بالوجهين بالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة
والفتح على تقديرها بمصدر مفرد هو مبتدا محذوف الخبر اي فالغفران او مبتدا وخبره محذوف والكسر احسن في القياس فقال
المصنف ولذلك لم يجئ الفتح في القران الا مسبوقا بان المفتوحة **ص** وذا يطرد في نحو خير القول اني احمد **شر** بالكسر على تقدير
او قولي اني احمد الله بهذا الكلام والفتح على تقدير او قولي حمد الله بعبارة الفتح تصدق على كل لفظ تضمن حمدا وعبارة الكسر لا تكون
على حمد يغني هذا اللفظ الذي هو اوله اني وقد قيل في وجه الكسر غير هذا وما ذكر ته هو التحقيق **وضابطه** ما يجوز فيه الوجهان
من هذا النوع ان تقع ان خبر قول ويكون خبرها قولا فلو كان غير قول تعين الكسر نحو اقولي انك ذاهب **ص** وبعد ذات الكسر
تصحب الخبر لام ابتداء نحو اني لوزر **شر** دخول هذه اللام بعد ان المكسورة الهمزة متفق عليه واجاز بعضهم دخولها بعد المفتوحة
وحكي عن المبرد وهو خلاف شاذ وما سمع منه يحمل على الزيادة واجاز الكوفيون دخولها بعد لكن وما احتجوا به متاول وقوله لام
ابتداء يعني ان هذه اللام هي لام الابتداء وانما اخرت الى الخبر كراهة الجمع بين حرفين لمعنى واحد هذا قول الاكثر فاحترز بذلك وقوله
يصحب الخبر لام ابتداء مقيد بقوله **ص** ولا يلي ذي اللام ما قد نفيا ولا من الافعال ما كرضيا **شر** الخبر ضربان مثبت ومنفي
فالمنفي لا تدخل عليه اللام لا تقول ان زيدا لما يقوم كقوله **واعلم ان تسليما وتركا للا متشابهان ولا سواء** والمثبت اما
ان يكون ماضيا متصرفا غير مقرون بقد فلا يجوز دخولها عليه اللام وان كان ماضيا متصرفا عاريا من قد لم تدخل عليه اللام وقد مثل ان زيدا لقام الا
على القسم ولذلك لو تقدم على ان ما يقتضي تقديرها فيجب مع هذه اللام نحو علمت ان زيدا لقام وان كان غير ذلك دخلت عليه اللام فيدخل
على الخبر المفرد نحو ان زيدا لقائم والفعل المضارع نحو ان ربك ليحكم بينهم والجملة الاسمية نحو ان زيدا لابوه فاضل والماضي غير المتصرف
نحو ان زيدا لنعم الفتى والمقرون بقد نحو ان زيدا لقد قام والى هذا اشار بقوله **ص** وقد يليها مع قد كان ذا لقد
سما على العدا مستحوذا **شر** وانما جاز دخولها عليه مع قد لان قد تقربه من الحال فاشبه المضارع وفي شرح المصنف
وقد جاء مثال ان زيدا لقد قام نعم بقي لام القسم ثم اشار الى بقية مواضع اللام بقوله **ص** وتصحب الواسط معمول الخبر والفصل
واسما حل قبله الخبر **شر** يعني ان هذه اللام يجوز دخولها على معمول الخبر المتوسط بينه وبين الاسم نحو ان زيدا لطعامك اكل
وشرطه ان يكون الخبر صالحا لها فلو كان ماضيا متصرفا عاريا من قد لم تدخل عليه نحو ان زيدا عمرا ضرب لان دخولها على المعمول فرع
دخولها على الخبر خلافا للاخفش وقد تدخل ايضا على الضمير المسمى بالفصل كقوله تعالى ان هذا لهو القصص الحق وعلى الاسم اذا تاخر عن
الخبر نحو ان في الدار لزيدا وانما يجوز ذلك اذا كان الخبر ظرفا او مجرورا لانه لا يتقدم ان كان غيرهما وانما اشترط في دخولها على الاسم
تقديم الخبر لئلا يجتمع حرفان بمعنى واحد **فان قلت** دخولها على الخبر مشروط ايضا بان يتاخر ولم ينبه عليه **قلت**
اشتراط ذلك في الاسم منبه على اشتراطه في الخبر اذ العلة واحدة **ص** ووصل ما بذي الحروف مبطل اعمالها وقد يبقى العمل **شر**
اذا اتصلت ما الزائدة بهذه الاحرف بطل عملها وهيأتها لان تكون كافة فيبطل عملها نحو انما الله اله واحد والتاذان يجعل ملغاة لا
يبقى العمل لعدم الاعتداد بها وهذا مسموع في ليت وقد حكي في انما واجاز ابن السراج والزجاجي قياسا في سائرها ووافقه
المصنف وبذلك اطلق في قوله وقد يبقى العمل ومذهب سيبويه جواز الوجهين في ليت خاصة ومنع الثاني في سائرها
اخواتها لان ما قد ازال اختصاصها بالاسماء بخلاف ليت فانها باقية على اختصاصها ولذلك ذهب بعض النحويين الى وجوب الاعمال
في ليتما وهذا بيطل قوله في شرح التسهيل يجوز اعمالها واهمالها باجماع **ص** وجائز رفعك معطوفا على منصوب
ان بعد ان تستكملا **شر** يعني انه يجوز رفع المعطوف على اسم ان المكسورة الهمزة بشرط ان تستكمل خبرها ويكون
المعطوف بعد الخبر نحو ان زيدا ذاهب وعمرو والنصب هو الوجه الظاهر ولذلك قال وجائز رفعك فجعل النصب هو الاصل
بل عطفت قبل الخبر تعين النصب خلافا للكسائي في اجازته الرفع قبل الخبر مطلقا وللفراء في اجازته ذلك بشرط خفاء اعراب
الاسم **ص** والحقت بان لكن وان من دون ليت ولعل وكان **شر** ان الحقت لكن وان المفتوحة بان المكسورة في جواز
رفع المعطوف على اسمها بعد الخبر نحو لكن زيدا قائم وعمرو واما الحاق لكن بها فمتفق عليه واما الحاق ان المفتوحة فمنعه بعض
واجازه بعض قال في التسهيل وان في ذلك كان على الاصح وكذلك البواقي عند الفراء فاطلق كما اطلق هنا وقيد ذلك في شرحه
بان يتقدمها علم كقوله **والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق** او معناه كقوله تعالى
واذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله بريء من المشركين ورسوله وهذا هو الصحيح لان ان ههنا وما عملت
فيه بتاويل الجملة فصح ان يعطف على محلها كالمكسورة وقوله من دون ليت ولعل وكان يعني انه لا يجوز في المعطوف

على اسم هذه الثلاثة الا النصب ولا يجوز الرفع لا قبل الخبر ولا بعده لان معنى الابتداء قد تغير بدخولها بخلاف ان وان ولكن فانها لا تغير
معناه واجاز الفراء الرفع بعد الخبر في الستة مطلقا وقبله بشرط خفاء اعراب الاسم كما يفهم ونلخص هذه المسألة
ان نصب المعطوف بعد الخبر وقبله جائز في الجميع واما رفعه فمجوز بعد الخبر لا قبله في ان ولكن بالاتفاق وفي ان بعد العلم او ما في
معناه على المختار فان قلت قد ورد الرفع في قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون الاية المائدة قلت حمل
سيبويه هذه الاية وما اوهم العطف قبل التمام على التقديم والتاخير قال المصنف واسهل منه تقدير خبر قبل العاطف مدلول عليه
بخبر ما بعده فان قلت ما وجه رفع المعطوف على اسم ان وما العوامل قلت مذهب المحققين انه مبتدأ محذوف الخبر لدلالة خبر
ان عليه وهو من عطف الجمل لا من عطف المفردات وقد اوضح ذلك في شرح التسهيل فان قلت ظاهر قوله وجاز رفعك معطوفا
على منصوب ان يخالف ما ذكرته قلت تجوز في تسميته معطوفا على الاسم لان صورته صورة المعطوف عليه ص وخففت ان فقل
العمل ش اهملها اذا خففت هو القياس لزوال اختصاصها واعمالها ثابت بنقل سيبويه ومنه وان كلا لما ليوفينهم ربك ص
وتلزم اللام اذا ما تهمل ش علة لزومها الفرق بين ان المخففة وان النافية وتسمى هذه اللام الفارقة فان قلت هل هي
لام الابتداء او غيرها قلت مذهب سيبويه انها لام الابتداء لزمت للفرق وهو اختيار المصنف وهو مفهوم من قوله هنا وتلزم اللام
المتقدم ذكرها بعد ان المشددة وذهب الفارسي الى انها غيرها ص وربما استغني عنها ان بدا ما ناطق اراده معتمدا
ش مثال ذلك قول الشاعر

انا ابن اباة الضيم من آل مالك … وان مالك كانت كرام المعادن

ص والفعل ان لم يك ناسخا فلا تلفيه غالبا بان ذي موصلا ش اذا خففت ان فالغالب ان يليها فعل ناسخ للابتداء نحو
وان كانت لكبيرة وان كادوا ليفتنونك وان وجدنا اكثرهم لفاسقين قال في شرح التسهيل ولا يكون غالبا الا بلفظ الماضي واشار
بقوله غالبا الى انها قد يليها فعل غير ناسخ كقوله

شلت يمينك ان قتلت لمسلما … حلت عليك عقوبة المتعمد

وهو قليل واقل منه ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه ص وان تخفف ان فاسمها استكن
والخبر اجعل جملة من بعد ان ش اذا خففت ان المفتوحة لم تلغ كما تلغى المكسورة ولكن يكون اسمها لا يلفظ به الا في الشعر
كقوله

فلو انك في يوم الرخاء سالتني … طلاقك لم ابخل وانت صديق

ولكن عملها لا يظهر غالبا ويجوز بعضهم
فقال الغيبة ومراده ما ذكرنا ويجوز المصنف في قوله استكن لان الضمير المنصوب لا يستتر والحرف ايضا لا يستتر فيه ضمير وانما
هو محذوف لا مستتر وقوله والخبر اجعل جملة يشمل الاسمية والفعلية اما الاسمية فلا تحتاج الى فاصل بينها وبين ان كقوله

في فتية كسيوف الهند قد علموا … ان هالك كل من يحفى وينتعل

واما الفعلية ففيها تفصيل فان كانت مصدرة
بفعل دعاء او بفعل غير متصرف لم يحتج الى فاصل مثال الدعاء قوله تعالى والخامسة ان غضب الله عليها ومثال غير المتصرف
وان ليس للانسان الا ما سعى وان [illegible] وان كان متصرفا غير دعاء فصل غالبا بقد نحو ونعلم ان قد صدقتنا او حرف تنفيس نحو علم ان سيكون
او حرف نفي نحو علم ان لن تحصوه او لو نحو تبينت الجن ان لو كانوا يعلمون والى هذا اشار بقوله ص وان يكن فعلا ولم يكن دعا
ولم يكن تصريفه ممتنعا فالاحسن الفصل بقد او نفي او تنفيس او لو وقليل ذكر لو ش واشار بقوله فالاحسن
الفصل الى انه قد جاء غير مفصول ومنه

علموا ان يؤملون فجادوا … قبل ان يسالوا باعظم سؤل

وخصه بعضهم
بالضرورة واشار بقوله وقليل ذكر لو الى قلة ذكر النحويين لها في كتب النحو الى قلة استعمالها فاصلة في كلام العرب ص وخففت
كان ايضا فنوي منصوبها وثابتا ايضا روي ش تخفف كان ولا تلغى فهي مثل المفتوحة وقد اطلق بعضهم الالغاء عليها
واسمها في الغالب منوي كاسم ان ولا يلزم في خبرها ان يكون جملة بل يكون جملة ومفردا فمثال كونه جملة قوله

ووجه مشرق النحر … كان ثدياه حقان

ومثال كونه مفردا كقوله

ويوما توافينا بوجه مقسم … كان ظبية تعطو الى وارق السلم

على رواية الرفع واشار بقوله وثابتا ايضا روي الى نحو كان ظبية في رواية النصب
وكلام المصنف في التسهيل يشعر باختصاص ذلك بالشعر قال فيه وقد يبرز اسمها في الشعر فان قلت قد ذكر المصنف تخفيف
ان وان وكان وسكت عن لعل ولكن فما حكمها قلت اما لعل فلا تخفف واما لكن اذا خففت فلا تعمل وستاتي في حروف
العطف واجاز يونس والاخفش اعمالها مخففة قياسا وقد حكى عن يونس انه حكاه عن العرب

لا التي لنفي الجنس

ص عمل ان اجعل للا في نكره ش اعلم ان لا لها مشتبه باصلها الا تعمل وقد اعملت عمل ليس تارة وعمل ان اخرى وانما
تعمل عمل ان بشروط اولها ان يكون اسمها نكرة فلا تعمل في المعارف واما نحو لا هيثم الليلة للمطي فمؤول الثاني ان
يتصل بها فلو فصل بطل عملها قال في التسهيل باجماع وفيه خلاف ضعيف الثالث ان يقصد بها نفي الجنس على سبيل
الاستغراق فان استكملت هذه الشروط عملت عمل ان مفردة نحو لا رجل في الدار ومكررة نحو لا حول ولا قوة الا بالله هذا عند اعتبار التركيب العمل
ان اردت ص فانصب بها مضافا او مضارعه ش اسم لا هذه على ثلاثة اقسام مضاف ومضارع للمضاف اي مشابه له
ويسمى المطول وهو ما كان عاملا فيما بعده عمل الفعل او مركبا من معطوف ومعطوف عليه ومفرد فالمضاف ومضارعه منصوبان
بها نحو لا طالب علم ممقوت ولا طالعا جبلا حاضر والمفرد ياتي حكمه ثم قال ص وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه ش اذا ذكر الخبر
بعد نصب الاسم رفعته بلا لانها تعمل عمل ان قال الشلوبين لا خلاف في ان لا يرتفع الخبر بها عند عدم تركيبها فان ركبت مع
الاسم ففيه خلاف ومذهب الاخفش انها ايضا رافعة له وذكر في التسهيل انه الاصح ومذهب سيبويه انه مرفوع بما كان مرفوعا

بمنزلة فعولها وانها لا تعمل الا في الاسم وفيهم من قوله وبعد ذلك الخبر اذا كان معرفا ان هي هاهنا لا يتقدم على اسمها وهو واضح ثم انتقل الى المعرب فقال
ص وركب المفرد فاتحا ش يعني بناءه عند سيبويه والجماعة تركيبه مع لا كخمسة عشر والمفرد في هذا الباب ما ليس مضافا ولا شبيهه
به ويشمل المثنى والمجموع ويبنى على ما ينصب به فان كان ينصب بالفتحة بني عليها نحو لا رجل او بالياء نحو لا غلامين ولا مسلمين او بالكسرة كان
ينصب بالكسرة جاز فيه وجهان استعمال الكسر والفتح فالاول على الاصل في البناء والفتح قال المصنف والفتح اولى وبالوجهين روي قوله
ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب وقال المبرد في نحو لا غلامين ولا مسلمين معربان
وفي عبارته هنا قصور حيث قال فاتحا بل الصواب على ما ينصب به ليشمل ما فصلناه ولو قال وركب المفرد ذا النصب لاجاد ثم مثل فقال
ص كلا حول ولا قوة ش يعني ما يجوز في هذا المثال ونحوه فقال ص والثاني اجعلا مرفوعا او منصوبا او مركبا ش يعني مع فتح
الاول فان رفع الاول امتنع نصب الثاني الا اوجه وجاز رفعه وتركيبه ولهذا قال ص وان رفعت اولا لا تنصبا ش في الحاصل
خمسة اوجه الاول لا حول ولا قوة بفتحهما على التركيب الثاني لا حول ولا قوة بفتح الاول على التركيب ونصب الثاني عطفا على موضع اسم لا
باعتبار عملها وزيادة لا الثانية والكلام جملة واحدة الثالث لا حول ولا قوة بفتح الاول على التركيب ايضا ورفع الثاني عطفا على موضع
لا واسمها فانهما في موضع رفع بالابتداء ولا الثانية على هذا زائدة والكلام جملة واحدة ويجوز جعل لا الثانية عاملة عمل ليس فيكون
الكلام جملتين الرابع لا حول ولا قوة برفع الاول والثاني في رفع الاول على الابتداء ولا ملغاة او على اعمالها عمل ليس ورفع الثاني على وجهين
اعمال لا عمل ليس او عطفه على الاول الخامس لا حول ولا قوة برفع الاول على الوجهين وفتح الثاني على التركيب ص ومفردا نعتا لمبني يلي
فافتح او انصبن او ارفع تعدل ش يجوز في نعت اسم لا المبني ثلاثة اوجه فتحه ونصبه ورفعه بشرط كونه مفردا الثاني ان يكون معه ... والثالث
ان يتصل بالاسم ولهذا قال يلي اي يلي المنعوت فتقول لا رجل ظريف بالفتح على تركيب الصفة مع الموصوف وبالنصب باعتبار العمل لا
وبالرفع باعتبار العمل لا الابتداء فلو انفصل عن المنعوت نحو لا رجل في الدار ظريفا او كان غير مفرد كالمضاف او شبيهه نحو لا رجل
طالعا جبلا امتنع البناء على الفتح وجاز الرفع والنصب وهذا معنى قوله ص وغير ما يلي وغير المفرد لا تبن وانصبه او الرفع
اقصد ش فان قلت فيه وجهان الرفع والنصب مطلقا وهو مفهوم منع الرفع هذا نعت المبني فما حكم نعت المعرب قلت
ثم كمل حكم المعطوف فقال ص والعطف ان لم تتكرر لا احكما له بما للنعت ذي الفصل انتمى ش يعني ان المعطوف عطف
نسق ان لم تتكرر معه لا جاز رفعه ونصبه كالنعت المفصول كقوله لا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى
وتأزرا وحكى الاخفش فتحه ايضا على نية لا وهو قليل وان تكررت لا فقد تقدم حكمه فان قلت فهل يفهم من كلامه حكم النعت وحكم
النسق فما حكم باقي التوابع قلت اما البدل الصالح لعمل لا وعطف البيان عند من اجازه في النكرات فحكمه حكم النعت المفصول يجوز
فيه الرفع والنصب فان كان البدل معرفة تعين رفعه اذ المعرفة لا تصلح لعمل لا واما التوكيد فقليل لا يدخل في هذا الباب لان النكرة
لا تؤكد قلت انما يمتنع توكيد النكرة عند البصريين في التوكيد المعنوي واما اللفظي فلا يمتنع ص واعط لا مع همزة
استفهام ما تستحق دون الاستفهام ش اذا دخلت الهمزة على لا جاز فيها اربعة معان احدها وهو الاكثر ان تكون للتوبيخ
والانكار كقوله الا طعان الا فرسان عادية الا تجشؤكم حول التنانير الثاني ان تكون لمجرد الاستفهام
عن النفي كقوله الا اصطبار لسلمى ام لها جلد اذا الاقي الذي لاقاه امثالي ولا مانع من الهمزة في هذين
المعنيين من تركيب وعمل والغاء ما كان لها من دون الهمزة الثالث ان تكون للتمني كقوله الا عمر ولى مستطاع رجوعه
فيرأب ما اثأت يد الغفلات ولها عند المبرد والمازني في التمني ما لها من دون الهمزة من جميع الاحكام السابقة وذهب
الخليل وسيبويه والجمهور ومن تبعهم الى انها انما تعمل في الاسم خاصة ولا خبر لها ولا يتبع اسمها الا على اللفظ ولا تلغى ولا تعمل
ليس الرابع ان تكون للعرض والتحضيض فلا يليها حينئذ الا فعل ظاهر او مقدر او معمول فعل مضمر ولا تعمل في الاسماء ولا عمل ليس
لانها مختصة بالفعل وما ذكر ابن الحاجب من ان التي للعرض تعمل عمل ان لم يصح وذهب بعضهم الى ان التي للعرض ليست مركبة من الهمزة
ولا النافية بل هي حرف بسيط واما التي للاستفتاح فغير مركبة على الاصح خلافا لمن قال انها مركبة فلذا لم يعد هذا في اقسام الا
المركبة منا فتنبه ... اقسامها انه اعلم فيبقى التي للعرض فان قلت فلعله يقول انها غير مركبة من الهمزة ولا فلم يشملها
الاطلاق قلت قد استثنى في الكافية والتسهيل قول من قال انها غير مركبة والاظهر انه يقتضي كلامه هنا
موافقة المازني والمبرد في تسويته التي للتمني بالتي للتوبيخ والانكار والتي لمجرد الاستفهام وهو خلاف ما ذهب اليه في اكثر
كتبه ص وشاع في ذا الباب اسقاط الخبر اذا المراد مع سقوطه ظهر ش اذا علم خبر لا كثر حذفه عند الحجازيين
ووجب عند التميميين والطائيين ومن حذفه قوله تعالى قالوا لا ضير وان لم يعلم وجب ذكره عند جميع العرب ولهذا قال اذا المراد مع
سقوطه ظهر ولا فرق بين الظرف وغيره خلافا لمن قال ... ثم انتقل الى القسم الثالث من نواسخ الابتداء فقال

ظن واخواتها ص انصب بفعل القلب جزأي ابتدا ش افعال هذا الباب قسمان قلبية وهو ما دل على يقين
او ظن او عليهما وغير قلبية وهو ما دل على تصيير وجميعها يدخل على المبتدأ والخبر فينصبهما مفعولين وليس كل فعل قلبي يعمل
العمل المذكور ولذلك قال ص اعني رأى ش وهو بمعنى علم وقد يكون للظن وقد اجتمعا في قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا
اي يظنونه ونعلمه وان كانت بصرية او من الرأي او بمعنى اصاب رئته تعدت الى واحد وان كانت حلمية فستأتي ص خال ش
بمعنى ظن وقد تكون لليقين وان كانت بمعنى تكبر او ظلع يقال ظلع البعير اذا غمز في مشيه فهي لازمة ص علمت ش لليقين

فان

بل كانت بمعنى عرف تعدت الى واحد وسنذكره وان كانت بمعنى صار او علم فبعض الازمنة ص وجد شر بمعنى علم وان كانت بمعنى اصاب تعدت
الى واحد وان كانت بمعنى استغنى او حزن او حقد فهي لازمة ص الفى شر لغير التغيير وقد تكون بمعنى علم وهو قليل وان كانت من
الحسبة وهي لون فهي لازمة ص عد شر للظن كقوله فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ولكنما المولى
شريكك في العدم وان كانت بمعنى حسبان من الحساب تعدت الى واحد ص زعم شر لغير المتيقن ومصدرها زعم وزعم
وزعم قال السهيلي اكثر الزعم بحسبه اعتقاد … وان كانت بمعنى كفل او رأس تعدت الى واحد تارة بنفسها وتارة
بحرف الجر وان كانت بمعنى سمن او هزل فهي لازمة ص حجا شر للظن وهي غريبة ومضارعها يحجو فان كانت بمعنى غلب في
المحاجات او قصد او رد او ساق او كتم تعدت الى واحد وان كانت بمعنى اقام او بخل فهي لازمة ص درى شر بمعنى علم والاكثر ما
تستعمل معداة بالباء كقوله … دريت به فاذا دخلت عليه همزة النقل تعدت الى واحد بنفسها والى ثان بالباء كقوله تعالى
ولا ادراكم به وان كانت بمعنى ختل تعدت الى واحد فقط … الذيب الصيد اذا استخفى له ليصيده ص وجعل اللذ كاعتقد
شر الاعتقادية كقوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا فان كانت بمعنى صير فستاتي وان كانت بمعنى اوجد
كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور او بمعنى اوجب كقولهم جعلت للعامل كذا او بمعنى القى كقولهم جعلت بعض المتاع على بعض
تعدت الى واحد وان كانت للشروع في العمل فقد تقدمت في افعال المقاربة ص هب شر بمعنى ظن ولا تستعمل الا بصيغة
الامر كقوله فقلت اجرني ابا خالد والا فهبني امرأ هالكا ص تعلم شر بمعنى اعلم ولا تستعمل
الا بصيغة الامر مثل هب فان كانت امرا من تعلمت الحساب ونحوه تعدت الى واحد وتم … ثم انتقل الى القسم الثاني وهي
ما دل على تصيير فقال ص والتي كصيرا ايضا بها انصب مبتدا وخبرا شر اي والافعال التي بمعنى صير وهو ما دل على تحويل كصير
واصار وجعل وورد وتخذ واتخذ وهب … وهبني الله فداك اي جعلني ولا تستعمل الا بصيغة الماضي ثم قال ص وخص بالتعليق
والالغاء ما من قبل هب والامر هب قد الزما شر تختص القلبية المتصرفة بالالغاء والتعليق واحترز بهب وتعلم في ذلك لعدم
تصرفهما ولا افعال التصيير اذ ليست قلبية لذلك وقد الزم قبل هب وهو احد عشر فعلا والالغاء هو ترك العمل لفظا ومعنى
لغير مانع والتعليق ترك العمل لفظا لا معنى لمانع فالالغاء جائز والتعليق لازم والمعلق عامل في المحل بخلاف الملغى تنبيه
اما اختصاص هذه الافعال القلبية بالالغاء فلا اشكال فيه واما التعليق فيشاركها فيه مع الاستفهام غيرها من افعال القلوب
نحو عرف ونظر وتفكر وكذلك سال وابصر وما بمعناهما وقوله ص والامر هب قد الزما كذا تعلم شر يعني انه لزم صيغة الامر ولا
يستعمل له ماض ولا مضارع لعدم تصرفهما وقوله ص ولغير الماض من سواهما اجعل كل ما له زكن شر يعني ان غير الماضي
كالمضارع والامر سوى هب وتعلم يعمل عمل الماضي فينصب المفعولين ويجوز فيه الالغاء والتعليق والالغاء ليس بواجب
بل هو جائز وما كان جوازه مشروطا بتوسط الفعل وتاخره فقال ص وجوز الالغاء لا في الابتدا شر فيشمل ثلاث صور
الاولى ان يتاخر عن المفعولين نحو زيد قائم ظننت فهذه يجوز فيها الالغاء والاعمال والالغاء ارجح الثانية ان يتوسط بين المفعولين
نحو زيد ظننت قائم فهذه يجوز فيها الامران على السواء وقيل الاعمال ارجح الثالثة ان يتقدم على المفعولين ولم يتقدم بل تقدم
عليه شيء نحو متى ظننت زيد قائم وقع في رتبته الالغاء في نحو زيدا اظن ابوه قائم وقوله ص وانو ضمير الشان او لام ابتدا
في موهم الغاء ما تقدما شر يعني اذا ورد ما يوهم الغاء المتقدم نحو ظننت زيد قائم وجب عند من منع الغاء التاويل على
احد الوجهين الاول نية ضمير الشان فيكون هو المفعول الاول والجملة بعده هي المفعول الثاني وعلى هذا لا يكون الفعل ملغى بل
عمله والثاني نية لام الابتداء المعلقة ويكون التقدير ظننت لزيد قائم والفعل على هذا معلق وعلى هذا حمل سيبويه قوله وما خال
لدى امر مستتبع بالكسر على تقدير اذ للام … واجاز الغاء المتقدم لم يحتج الى تاويل وبذلك قال في التسهيل وتقدير ضمير
الشان او اللام المعلقة في نحو ظننت زيد قائم اولى من الالغاء وحمل ما اوهم ذلك على احد التاويلين كقوله كذاك ادبت
حتى صار من خلقي اني رايت ملاك الشيمة الادب ثم انتقل الى التعليق فقال ص والتزم التعليق قبل نفي ما وان
ولا لام ابتداء او قسم كذا والاستفهام ذا له انحتم شر يعني ان التعليق لازم بخلاف الالغاء ثم ذكر المعلقات
وهي ستة ما النافية كقوله تعالى لقد علمت ما هؤلاء ينطقون وان … كقوله تعالى وتظنون ان لبثتم الا قليلا ولا النافية ذكرها
النحاس و… ابن السراج … لا يقوم زيد ولا يعرفها المغاربة في المعلقات ولام الابتداء نحو ولقد علموا لمن اشتراه على
الصحيح الاول ولام القسم نحو ولقد علمت لتاتين منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها ولم يعد بعضهم
لام القسم والاستفهام يكون بالحرف نحو وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون وبالاسم نحو لنعلم اي الحزبين والمضاف
الى اسم الاستفهام مثله في ذلك نحو علمت غلام ايهم عندك واعلم ان الجملة بعد المعلق في موضع نصب لانه عامل في المعنى
فان قلت ما معنى تعلق العلم بالاستفهام في نحو علمت ازيد عندك ام عمرو قلت هذا الكلام صورته صورة
الاستفهام وليس المراد به الاستفهام لانه يستحيل الاستفهام عما علم انه يعلمه وانما المعنى علمت الذي هو عندك من
هذين الرجلين قال سيبويه … كما انك اذا قلت قد علمت ازيد ثم ام عمرو واردت ان تخبر انك علمت ايهما ثم وحكى الشلوبين
عن بعض المتاخرين … على هذه مقالة وان المراد علمت جواب هذا الكلام … ثم يعقد رايه واعلم ان
كلام العرب ثلاثة اقسام … والثاني … والثالث … اجمعوا على جواز

ومنع الذكي الضرفيامك والمعنى واحد لاشتماله بقوم على المسند والمسند اليه بخلاف فيامك والثالث غلبت المعنى للفظ نحو مسلمتنا غلبت فيه جانب المعنى وان كان اللفظ استعمالا اما وقوله ص **لعلم عرفان وظن تهمة تعدية لواحد ملتزمه**
شر اما في العلم تعلقها بالنسب الخبرية وهي المتعدية الى مفعولين وقد تكون بمعنى العرفان متعلقة بالمفرد فتتعدى الى واحد كقوله تعالى والله اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا واما ظن فان كانت للترجيح ووقوع الخبر فهي المتعدية الى اثنين وكذلك ان استعملت بمعنى العلم وان كانت للتهمة تعدت الى واحد كقولك ظننت زيدا على المال اي اتهمته ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين فان قلت فهل يحمل علم اللازمة اذا كانت من العلمة ولم ينبه على ذلك قلت فقد اخرجه بقوله اول الباب انصب بفعل القلب وقوله هنا العلم عرفان مصدر يخرج علمة لا علم فان قلت كان ينبغي ان يقيد ساير افعال الباب كما قيد علم وظن فان غيرهما يعملهما قد يكون بمعناها قلت اكتفى بتقييدهما وايضا فقد خرج من قوله انصب بفعل القلب نحو رأى بمعنى ابصر واصاب الرية وحسب بمعنى صار كالاحسب وغير ذلك مما يدل على معنى غير قلبي وقوله ص **ولرأى الرؤيا انم ما لعلما طالب مفعولين من قبل انتمى**
شر الرؤيا مصدر رأى الحلمية وغير الفعل بالاضافة الى مصدره يعني ان رأى الحلمية تتعدى الى مفعولين كعلم لكونه في ادراك بالحس الباطن مثلها ومنه قوله تعالى اني اراني اعصر خمرا فالياء المفعول الاول وجملة اعصر المفعول الثاني ووقوعه مع قيده وقوله **ابو حنش يؤرقنا وطلق وعمار واونة اثالا اراهم رفقتي حتى اذا ما تجافى الليل وانخزل انخزالا اذا انا كالذي اجرى لورد الى آل فلم يدرك بلالا** وانما قيد علم بقوله طالب مفعولين ليلا يعتقد انه اراد علم العرفانية ويقال نصبت الرجل اذا بينه نصبا نسبته وانما هو انتسب قيل وليس فيه رد الى بل ينبغي على المراد لان الرؤيا تستعمل مصدرا لرأى مطلقا حلمية كانت او بصرية ولكن المشهور استعمالها مصدرا للحلمية ص **ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين او مفعول**
شر الحذف في هذا الباب اما اقتصار او اختصار فالاختصار حذف لدليل والاقتصار حذف لغير دليل اما حذف مفعولي هذا الباب او حذف احدهما اختصارا فجائز نحو هل ظننت زيدا قائما فتقول ظننت ونحو قوله في الكتابة **باي كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب** ومن حذف الاول اختصارا قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم ومن حذف الثاني اختصارا قول عنترة **ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم** اي فلا تظني غيره واقعا مني ومنع ابن ملكون حذف احدهما اختصارا وليس بصحيح واما حذف احدهما اقتصارا فلا يجوز لان اصلهما مبتدا وخبر واختلف في حذفهما اقتصارا على مذاهب المنع والجواز وبه قال الاكثر والجواز في ظننت وما في معناها والمنع في علم وما في معناها وهو مذهب الاعلم والجواز وبه قال الاكثر ان وجد قرينة كقولهم من يسمع يخل اي يقع منه خيلة فلولم تقارن الحذف قرينة تحصل بسببها فائدة لم يجز الاقتصار على الحذف لانه لا يخلو الانسان من ظن ما او علم ما وهذا اختيار المصنف في غير هذا الكتاب ونسبه الى سيبويه والمحققين مما يرى كلامه كابن خروف وابن طاهر والشلوبين وظاهر كلامه هنا القول بالمنع ص **وكتظن اجعل تقول ان ولي مستفهما به ولم ينفصل** شر اعلم ان القول وفروعه مما يتعدى الى مفعول واحد ومفعوله اما مفرد وهو ما كان مؤدى معنى جملة نحو قلت شعرا او مراد به مجرد اللفظ نحو يقال له ابراهيم اي يطلق عليه هذا الاسم ولو كان يقال مبنيا للفاعل لنصب ابراهيم خلافا لمن منع هذا النوع مفردا واجازه الزجاج وصاحب الكشاف واما جملة فتحكى به وتكون في موضع مفعوله وقد يجري مجرى الظن فينصب المبتدا والخبر مفعولين بشروط اربعة عند اكثر العرب الاول ان يكون بلفظ المضارع والثاني ان يكون مصدرا بتاء الخطاب والثالث ان يكون بعد استفهام والرابع الا يفصل بينه وبين الاستفهام بغير ثلاثة اشياء ينبه عليها قوله ص **بغير ظرف او كظرف او عمل** شر فالظرف نحو اعندك تقول زيدا مقيما وشبه الظرف هو المجرور نحو افي الدار تقول عمرا جالسا والعمل هو المفعول به وتعني به احد المفعولين كقوله **اجهالا تقول بني لؤي لعمر ابيك ام متجاهلينا** والفصل بغير الثلاثة ممتنع ولغير فاقد ص **وان ببعض ذي فصلت يحتمل** شر فلو فقد شرط من هذه الشروط تعينت الحكاية فان قلت لم ينبه على الشرط الاول قلت نبه عليه بالمثال وزاد التسهيل شرطا اخر وهو الا يتعدى باللام نحو اتقول لزيد عمرو منطلق فتتعين الحكاية وزاد في التسهيل ان يكون حاضرا ونبه على ان يكون مقصودا به الحال ولم يشترط ذلك غيره وفيه نظر فان قلت اعمال القول عمل الظن بالشروط المذكورة واجب ام جائز قلت بل جائز والحكاية جائزة فان قلت اذا عمل القول عمل الظن فهل يعمل وهو باق على معناه او صار بمعنى الظن قلت فيه خلاف والظاهر انه مضمن معنى الظن ثم قال ص **واجري القول كظن مطلقا عند سليم نحو قل ذا مشفقا** شر لغة سليم اجراء القول مجرى الظن في العمل مطلقا اي بلا شرط من الشروط المذكورة حكاه سيبويه عنهم تقول قلت زيدا منطلقا وقل ذا مشفقا ص **اعلم وارى الى ثلاثة راى وعلما عدوا اذا صارا ارى واعلما** شر اذا دخلت همزة التعدية على علم ورأى المتعديين الى مفعولين صارا بالهمزة متعديين الى ثلاثة اولها الذي كان فاعلا قبل النقل والثاني والثالث هما اللذان كانا قبل دخول الهمزة فتقول علمت زيدا عمرا فاضلا ورأيت وأريت عمرا فاضلا ص **وما لمفعولي علمت مطلقا للثان والثالث ايضا حققا** شر يعني ان للمفعول الثاني والثالث ما لمفعولي علمت من جواز حذفهما او حذف احدهما اختصارا او حذفهما اقتصارا وغير ذلك من الالغاء والتعليق خلافا لمن منع الالغاء والتعليق ولم اجاز هما ان بني الفعل للمفعول الذي بني للفاعل والدليل على الجواز قول من يوثق بعربيته البركة اعلمنا الله مع الاكابر وقوله تعالى ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد فعلق وهو بمعنى العلم واما المفعول الاول فلا يجوز تعليق الفعل عنه ولا الغاؤه ويجوز حذفه اختصارا او اقتصارا ومنع ابن خروف حذفه ولا اقتصارا عليه والصحيح الجواز ص **وان تعديا لواحد بلا همز فلاثنين به توصلا** شر قد تقدم في اول الباب ان علم بمعنى عرف ورأى بمعنى ابصر

وعلى الغيب المتهم

فتعديه الى واحد فاذا دخلت عليها همزة التعدية تعدى بها الى اثنين نحو اعلمت زيدا عمرا اى اريته. زيد الهلال. وذكر بعض النحويين انه يجوز
نقل علم العرفانية الا بالتضعيف نحو وعلم ادم الاسماء كلها كما انه يجوز نقل علم المتعدية الى اثنين الا بالهمزة وكلام المصنف نص على جواز
نقل علم العرفانية بالهمزة فان لم يثبت سماعه فهو جار على القياس فان قلت ظاهر مذهب سيبويه ان التعدي بالهمزة قياس في اللازم
سماع في المتعدي وهو الصحيح قلت ظاهر كلام المصنف في شرح التسهيل ان ذلك قياس في المتعدي الى واحد ايضا ومنه في باب تعدي الفعل
ولزومه اضربت زيدا عمرا وهذا مذهب طائفة من النحويين وذهب الاخفش الى ان التعدي بهمزة قياس مطلقا في اللازم والمتعدي الى واحد
والمتعدي الى اثنين من غير باب اعطى وذهب قوم الى انه سماع مطلقا فتحصل اربعة مذاهب وذكر ابن بري وابن معط تعدي علم الى ثلاثة بالتضعيف
فعدوا من افعال هذا الباب علم والصحيح ان التعدي بالتضعيف سماع في اللازم والمتعدي وهو ظاهر مذهب سيبويه ص والثان منهما
كثان اثنى كسا فهو به بكل حكم ذو ائتسا ش يعني ان الثاني من مفعولي ارى واعلم المتعديين الى اثنين بهمزة النقل مثل ثاني مفعولي
كسا وبابه وهو كل فعل متعد الى مفعولين ليس اصلهما المبتدا والخبر يجوز الاقتصار عليه وعلى الاول ويمتنع الالغاء كما في باب كسا واعلم
انه ليس ثانيه كثاني مفعولي كسا في كل حكم بل يستثنى من ذلك التعليق فان تعليق اعلم وارى المذكورين عن الثاني جائز لان اعلم قلبية وارى
من رؤية وهي ملحقة بالقلبية وذلك دون تعليق ارى عن الثاني قوله تعالى ارني كيف تحيي الموتى ص وكارى السابق نبا اخبرا حدث انبا كذاك خبرا
ش جملة ما ذكر من الافعال المتعدية الى ثلاثة سبعة اعلم وارى ونبا وانبا وخبر واخبر وحدث فاما اعلم وارى الى ثلاثة فمجمع عليه والحق
سيبويه بهما نبا وزاد الاخفش اظن واحسب وازعم واوجد واخال ومستنده القياس والحق بعضهم ارى الحلمية سماعا كقوله اذ يريكهم الله
في منامك قليلا ومنع تعديه بنقل الهمزة الى اثنين فعل الثالث حكاه والعو الجزولي وابن معط علم وقد تقدم ومما اغفل ذكره مع افعال هذا الباب
وهو مفعال اري مبنيا للمفعول وهو مضارع اريت بمعنى اظننت ولم يستعمل اظننت وذكره في شرح التسهيل ان ارى بمعنى لا ما قضي له وقد ذكره غير

الفاعل

الفاعل هو الاسم المسند اليه فعل تام مقدم غير مصوغ للمفعول او جار مجراه. فالاسم جنس يشمل الصريح والمؤول
والمسند اليه فعل مخرج لما لم يسند اليه كالمفعول والمسند اليه غير الفعل نحو زيد اخوك. وتام مخرج للفعل الناقص نحو كان واخواتها فلا
يسمى مرفوعها فاعلا على الحقيقة وقد سماه سيبويه فاعلا والخبر مفعولا على سبيل التوسع ومقدم يخرج نحو زيد قام فيلا وهو حكم
مختلف فيه فما ينبغي ان يذكر في الحد وغير مصوغ للمفعول يخرج نحو ضرب ويدخل في ما هو على صيغة فعل ويفعل فان مرفوعها نائب عن الفاعل
وليس فاعلا قال المصنف وقد اوضح الزمخشري الى تسميته مفعولا لا يعبر ان جعله فاعلا والجاري مجرى الفعل هو الصفات والمصادر
والظروف والمجرورات بشروطها وقد اشار الى تعريف الفاعل بمثال ليس التمثيل بقوله ص الفاعل الذي كمرفوعي اتى زيد منيرا وجهه
نعم الفتى ش وكانه قال الفاعل ما كان كزيد من قولك اتى زيد في كونه اسما اسند اليه فعل تام مقدم غير مصوغ للمفعول او ما كان كوجهه
من قولك منيرا وجهه في كونه اسما اسند اليه مفرغ جار مجرى الفعل المذكور. واما قوله نعم الفتى فانه مثال ثالث كمل به البيت والاولى نعته
عنه ص وبعد فعل فاعل فان ظهر فهو والا فضمير استتر ش مرتبة الفاعل ان يكون بعد فعله لكونه كالجزء منه فان ظهر المسند اليه بعد
الفعل فهو الفاعل نحو قام زيد وقمت وان لم يظهر بعده بل قبله نحو زيد قام او لم يظهر قبله ولا بعده نحو قم فهو ضمير مستتر لان الفعل لا يخلوا
من الفاعل ولا يتاخر عنه فان قلت ليس قوله بعد فعل فاعل على اطلاقه فان بعض الافعال الذي مع فاعلها فليس بعده فاعل وذلك
الفعل الزائد نحو كان الزائدة خلافا لمن قال فيها ضمير المصدر والمستعمل استعمال الحرف نحو قلما المراد به النفي في الا تشهد والموكد نحو
قام قام زيد في احد الوجهين والمبني للمفعول نحو ضرب زيد قلت المراد بقوله بعد فعل فاعل ان الفاعل يكون بعد الفعل لا قبله ولا يلزم ما ذكرت
فان قلت المراد بقوله بعد فعل فاعل ان الفاعل يكون بعد الفعل لا قبله ولا يلزم مما ذكرت لا بد في الشروط والجزاء من مغايرة ولم يجد
الجزاء في البيت الا ما افاد الشرط لان التقدير فان ظهر الفاعل فهو الفاعل قلت المراد بقوله ظهر الفاعل في المعنى وهو هو الفاعل
في الاصطلاح فتغايرا او المعنى فان ظهر بعد الفعل ما يقوله في المعنى فهو الفاعل في الاصطلاح فان قلت قوله والا فضمير استتر
ليس بجيد لان الفاعل قد يكون ضميرا بارزا نحو فعلت قلت الضمير البارز يشمله قوله فان ظهر فان المراد بالظاهر هنا الملفوظ به
لا مقابل الضمير فان قلت مقتضى قوله والا فضمير استتر ان الفاعل اما ظاهر واما ضمير مستتر وبقيت عليه حالة اخرى وهو ان يكون
محذوفا في باب النيابة وباب المصدر وباب التعجب قلت قد ذكر ذلك في باب النيابة وباب التعجب واما المصدر فلم يذكره لانه انما تكلم
على فاعل الفعل فان في التعجب والمصدر خلاف وقد ذهب الكسائي الى جواز حذف الفاعل مطلقا ص وجرد الفعل اذا ما اسندا لاثنين او
جمع كفاز الشهدا ش اذا اسند الفعل الى فاعل ظاهر مثنى او مجموع فاجرده في اللغة المشهورة من علامة التثنية والجمع فتقول فاز
الشاهدان وفاز الشهداء فان قلت اطلق في قوله لاثنين او جمع وانما يعني الظاهر قلت فهم ذلك من مثاله وايضا بقوله في البيت
الذي يليه والفعل للظاهر بعد مسند بقيد لان المسألة واحدة فان قلت لا فائدة في تخصيصه ذلك بالاثنين والجمع لان المسند الى المفرد
ايضا قلت لم يختلف العرب في فعل المفرد وانما اختلفوا في الاثنين والجمع فنبه على موضع الخلاف ثم اشار الى اللغة الاخرى بقوله ص وقد يقال
سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسند ش هذه اللغة ينسبها النحويون الى اكلوني البراغيث وحمل المصنف عليها قوله
عليه السلام يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار واخرجه مالك في الموطأ قال الكناني فقول الجمهور ان الواو فيه علامة
اضمار لانه حديث مختصر رواه البزار مطولا مجردا فقال فيه ان لله ملائكة يتعاقبون فيكم اشتهر وحكى بعض النحويين انها لغة طيئ
وحكى بعضهم انها من لغة ازد شنوءة ولا ينبغي قول من انكرها ص ويرفع الفاعل فعل اضمرا كمثل زيد في جواب من قرا ش يعني
ان الفاعل قد يحذف رافعه وهو على قسمين جائز نحو زيد في جواب من قرا وهذا المثال يحتمل ان يكون زيد فيه مبتدا محذوف الخبر اى زيد

الغاية وهو اظهر لان الاولى مطابقة السوال للجواب ولا احسن ان يقال كتب زيد في جواب من قال اهو واجب نحو وان احد من المشركين استجارك لانه
استجارك ويجوز المصنف بعني عن الحذف بالاضمار ويعلم من كلامه ان الرافع للفاعل هو المسند اعني الفعل وما جرى مجراه وهو اخر الاقوال ص وتاء
تانيث تلي الماضي اذا كان لانثى كابت هند الاذى ش اذا اسند الفعل الماضي الى مونث بتا او بلا او لحقته تا ساكنة تدل على تانيث فاعله
وكافية على ضمير جائز وواجب وقد بين ذلك بقوله ص وانما تلزم فعل مضمر متصل او مفهم ذات حر ش يعني ان هذه التاء لا تلزم الفعل الا في
حالين الاول ان يسند الى ضمير متصل سواء كان حقيقي التانيث نحو هند قامت ام مجازيا نحو الشمس طلعت وان كان منفصلا نحو ما قام الا
انت هي ثبتت التاء الثاني ان يسند الى ظاهر حقيقي التانيث متصلا به غير جمع ولا جنس نحو قامت هند وقامت المراة فان كان مجازي
التانيث نحو طلعت الشمس او منفصلا نحو قامت اليوم هند او جنسيا نحو نعمت المراة هند او جمعا نحو قامت الهنود لم تلزم التاء على
ما سيبين وقد يعلم القيد الاول وهو ان يكون حقيقي التانيث من قوله او مفهم ذات حر والحر فرج المراة ونبه على القيد الثاني اعني الاتصال بقوله
ص وقد يبيح الفصل ترك التاء في نحو اتى القاضي بنت الواقف ش والاكثر اختيار اثبات التاء في المفصول بغير الا كقولك اتت القاضي
بنت الواقف احسن من اتى فان كان الفصل بالا فالعكس وقد نبه عليه بقوله ص والحذف مع فصل بالا فضلا كما زكا الا فتاة ابن العلا
ش فما زكا الا فتاة احسن من ما زكت وبعضهم لا يجيز ثبوتها مع الفصل بالا الا في الضرورة والصحيح جوازه في النثر على قلة ومنه قراءة ان كانت الا
صيحة واحدة والجمهور فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم ذكره ابن الفتح ثم نبه على انه قد يرد الحذف مع الحقيقي المتصل ومع ضمير المجاز
بقوله ص والحذف قد ياتي بلا فصل ومع ضمير ذي المجاز في شعر وقع ش اما الحذف مع الحقيقي المتصل فحكى سيبويه وحكى قال فلانة
وذكر المصنف انها لغة وقال بعضهم هو شاذ لا يجوز الا حيث سمع واما الحذف مع ضمير المجاز فمقصور على الشعر كقوله فلا مزنة ودقت
ودقها ولا ارض ابقل ابقالها وكقوله ان السماحة والمروة ضمنا قبرا بمرو على الطريق الواضح وقوله فاما
تريني ولي لمة فان الحوادث اودى بها وهو مرض ابن الشيخ حلالا يقيسها في الغائب عليه ثم اشار الى القيد الثالث
اعني كونه غير جمع سالم بقوله ص والتاء مع جمع سوى السالم من مذكر كالتاء مع احدى اللبن ش يعني ان حكم التاء مع المسند
الى جمع غير المذكر السالم كحكمها مع المجازي التانيث كاحدى اللبن وهي لبنة فيجوز اثباتها وحذفها فتقول على هذا قام الرجال وقامت
الرجال وقام الهندات وقامت الهندات لان قوله سوى السالم من مذكر يشمل الجمع السالم من المونث والمكسر مطلقا فالتذكير على تاويل
جمع والتانيث على تاويل جماعة وما ذكره في جمع التكسير متفق عليه واما المونث السالم فاما ان يكون واحده مذكرا كالطلحات
او مغيرا وهو بنات فحكمه ايضا في جواز الامرين حكم التكسير واما ان يكون غير ذلك كالهندات فحكمه حكم واحده فلا يقال قام الهندات
الا من يقول قال فلانة هذا هو الصحيح واليه ذهب في التسهيل واجاز الكوفيون قام الهندات كجمع التكسير واختاره ابو علي واستدلوا
بقوله تعالى اذا جاءكم المومنات واجيب بان حذفها في الاية للفصل وكلامه هنا موافق لمذهب الكوفيين وردو افهم من البيت واما جمع المذكر
السالم فلا يجوز الحاق التاء معه اذ لم يسمع ولذلك استثناه خلافا للكوفيين فانهم اجازوا الوجهين في الجموع الثلاثة ويستثنى من ذلك
البنون فحكمه حكم التكسير لتغير واحده واعلم ان اسم الجمع كالجمع المكسر ثم نبه على القيد الرابع اعني كونه غير مقصود به الجنس بقوله
ص والحذف في نعم الفتاة استحسنوا لان قصد الجنس فيه بين ش يعني انهم استحسنوا الحذف في نعم وبيس فيقولون نعم الفتاة
ولا يقولون فلانة لان المقصود به جنس الفتيات والجنس بتاويل جنسية فلا بالمرء يعم انها مجهولة ولا يخفى ان الحذف احسن من الاثبات بل
هو حسن والاثبات احسن منه ص والاصل في الفاعل ان يتصلا والاصل في المفعول ان ينفصلا ش يعني ان الاصل في الفاعل ان يتصل
بفعله لانه كالجزء منه والاصل في المفعول ان ينفصل عنه بالفاعل نحو ضرب زيد عمرا ص وقد يجاء بخلاف الاصل ش فيقدم المفعول على الفاعل
نحو ضرب عمرا زيد وتقديمه على الفاعل على ثلاثة اقسام جائز كما مثل وواجب وممتنع وقد نبه عليهما بقوله ص وقد يجي المفعول قبل الفعل
ش وهو على ثلاثة اقسام جائز نحو قوله فريقا هدى وواجب نحو من اكرمت لان له اسم الاستفهام له الصدر وممتنع وهو ما اوجب تاخيره
وقد سبقه ص واخر المفعول ان لبس حذر او اضمر الفاعل غير منحصر ش يجب تاخير المفعول في ثلاثة مسائل الاولى اذا خيف التباسه
بالفاعل لخفاء الاعراب فيهما ولا قرينة نحو ضرب موسى عيسى فيتعين كون الاول فاعلا كذا قال ابن السراج وتضافرت على ذلك نصوص
المتاخرين ونازعهم في ذلك ابن الحاج في نقله على ابن عصفور وقال لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه الاغراض الواهية ولا يبعد ان
يقصد قاصد ضرب احدهما من غير تبيين فيلتبس بالاخر المحتمل ولا يمتنع ان يتكلم به لغة ويتاخر البيان الى وقت الحاجة نعم يمكن ان يقال اذا
اجمله فينبغي ان يجيبا مع الخفا بعدم تقديم الفاعل لكن ليس بقوي قطعا عن منعه قال الزجاج في معانيه في قوله فما زالت تلك
دعواهم يجوز ان تكون تلك في موضع رفع على اسم زالت وفي موضع نصب على خبر زالت ولا خلاف بين النحويين في جواز الوجهين انتهى
مختصرا وبعضه بالمعنى ولا يلزم من اجازة الزجاج الوجهين في الاية جواز مثل ذلك في نحو ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول
ليس كالتباس اسم زال بخبرها وذلك واضح فلو زال الالتباس بقرينة معنوية نحو ولدت هذه هذه اشبه بالاولى الى الضحى او لفظية
لفظية نحو ضربت موسى سلمى جاز التقديم الثانية ان يكون الفاعل ضميرا غير محصور نحو اكرمتك زيدا فلو كان محصورا وجب تاخيره
نحو ما ضرب زيدا الا انا الثالثة ان يحصر بالا او بانما نحو ما ضرب زيد الا عمرا وانما ضرب زيد عمرا ويجب تقديم المفعول على الفاعل في ثلاثة اشياء
الا وان يحصر بالا او بانما نحو ما ضرب زيدا الا عمرو وانما ضرب زيدا عمرو الثاني ان يكون ضميرا متصلا والفاعل ظاهرا نحو اكرمك زيد الثالث
ان يعود عليه ضمير متصل بالفاعل نحو ضرب زيدا غلامه وقد نبه المصنف على وجوب تاخير ما حصر فاعلا كان او مفعولا بقوله
ص وما بالا او بانما انحصر اخر ش اما المحصور بانما فلا خلاف في وجوب تاخيره واما المحصور بالا فنقل المصنف انه يجب تاخيره

خلافا

خلافا للكسائي فإنه أجاز تقديمه فاعلا كان أو مفعولا وقد وافقه ابن الأنباري على جواز تقديم المفعول بخلاف الفاعل والحاصل ثلاثة مذاهب الجواز مطلقا
وهو مذهب الكسائي والمنع مطلقا وهو مذهب الجمهور والتفصيل وهو مذهب ابن الأنباري ونقل بعضهم أن مذهب البصريين والفراء والكسائي
إجازة تقديم المفعول إذا أمن اللبس وظاهر كلام المصنف هنا يقتضي موافقة الكسائي لقوله وقد يسبق إن قصد ظهر المحصور بإنما وإنه
لا يلزمهم ذكر الحصر معها إلا بالتأخير ولم ينبه على تلك في أسباب تقديم المفعول وهو مستفاد من قوله أو اضمر الفاعل فحتم أن العلة
واحدة وهي أن الانفصال لا يجوز مع إمكان الاتصال في غير المواضع المستثنيات ثم قال ص **وشاع نحو خاف ربه عمر** ش أي كثر تقديم
المفعول الملتبس بضمير الفاعل عليه لأن الفاعل في نية التقديم نحو خاف ربه عمر ثم قال ص **وشذ نحو زان نوره الشجر** ش أي شذ تقديم الفاعل
الملتبس بضمير المفعول عليه بما يلزم من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة قال المصنف والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع مثل هذا
والصحيح جوازه واستدل على ذلك بالسماع وأنشد ستة أبيات وأنشد غيره أبياتا أخر وذكر لجوازه وجها من القياس وقد أجازه
قبله وقبل أبي الفتح الأخفش من البصريين والطوال من الكوفيين وتأول المانعون بعض الأبيات بما هو ظاهر فلا طائل في ذكره وقد أجاز بعضهم ذلك
في الشعر دون النثر وهو الإنصاف لأن ذلك إنما ورد في الشعر والله أعلم

النائب عن الفاعل

ص **ينوب مفعول به عن فاعل فيما له كنيل خير نائل** ش قد يحذف الفاعل لغرض لفظي كما للإيجاز والتصحيح والتوافق في القوافي أو معنوي كالعلم به والجهل والإبهام
والتعظيم والتحقير والخوف منه أو عليه وينوب عنه حينئذ أحد خمسة أشياء مفعول به ومصدر وظرف زمان أو مكان ومجرور
هذا ما لم يمنع إقامة المجرور ولا ينوب عن الفاعل خبر كان ولا التمييز ولا المشبه بالمفعول خلافا للكسائي في إجازة ذلك وما أقيم مقام الفاعل أعطي حكمه في
جميع أحكامه كالرفع ووجوب التأخير وامتناع الحذف وتنزله منزلة الجزء والاستغناء عن الخبر في نحو أمضروب العبدان والاتصال
تاء التأنيث بفعله إذا كان مؤنثا إلا أن نيابة ما ذكر عن الفاعل مشروطة بتغيير الفعل عن صيغته الأصلية إلى صيغة تنبه على ذلك
وقد أشار إلى كيفية التغيير بقوله ص **فأول الفعل اضمم** ش يعني ماضيا أو مضارعا فإن قلت منه ما لا يضم أوله نحو قيل في
القصاء ورد في لغة قلت لم يضم إلا بعد تغيير يأتي كما سيأتي والأصل قول ورد ص **والمتصل بالآخر اكسر في مضي كوصل**
ش المتصل بالآخر هو الحرف الذي قبله كالصاد من وصل فإن قلت نحو قيل ورد لا يكسر ما قبل آخره قلت قد كسر تقديرا كما
سبق في ضم أوله ص **واجعله من مضارع منفتحا** ش لفظا أو تقديرا ثم مثله فقال ص **كينتحي المقول فيه ينتحى** ش المقول
صفة للفعل ينتحي أي كينتحي الذي يقال فيه إذا بني للمفعول ينتحى بضم أوله وبفتح ما قبل آخره فهذان العملان أعني ضم أول الفعل وكسر ما
قبل آخره في الماضي أو فتحه في المضارع مطردان في كل فعل مبني لما لم يسم فاعله وقد يلحق البناء في بعض الأفعال عمل آخر وقد نبه على ذلك
بقوله ص **والثاني التالي تا المطاوعة كالأول اجعله بلا منازعة** ش أي اجعل الحرف الثاني الذي يتلو تاء المطاوعة كالأول
في ضمه كما تضم الأول نحو تعلم مسألة فيه تُعُلِّم بضم أوله وثانيه وكذلك كل فعل أوله تاء مزيدة معتادة وإن كانت لغير مطاوعة نحو تجبر
وتكبر وتوانى وتغافل فإن قلت فتقييد المصنف التاء بالمطاوعة ليس بجيد قلت هو كذلك والعذر له أن التاء فيما ذكر لما كان من
الأفعال شبيهة بتاء المطاوعة اكتفى بذكرها فإن قلت قوله في التسهيل ويضم ثانيه إن كان ماضيا مبدوا أوله بتاء أحسن
لشموله قلت نعم لكنه شملت غير المقصود أيضا كالتاء في قولهم ترمس الشيء بمعنى رمسه [illegible] وهو لا يضم ثانيه
لكونها تاء زائدة غير معتادة ولو قال بدل مبدوا أوله تاء معتادة ص **وثالث الذي بهمز الوصل كالأول اجعلنه كاستحلي** ش
أي إذا كان أول الماضي همزة وصل ضم أوله وثالثه فتقول في استحلى استحلي وذلك واضح فإن قلت ليس ذلك على إطلاقه لأنه يقال في
اختار وانقاد أختير وانقيد بالكسر [illegible] قلت والجواب عنه كالجواب عن كسر قيل وقد تقدم ص **واكسر أو اشمم فا ثلاثي
أعل عينا وضم جا كبوع فاحتمل** ش إذا كان الماضي ثلاثيا معتل العين معلها نحو قال وباع وقصد بناؤه للمفعول فله فيه تقدير
ما يقتضيه القياس فيضم أوله ويكسر ما قبل آخره فيقال قول وبيع إلا أن العرب قصدوا تخفيفه لثقل الكسرة على حرف العلة فمنهم من
حذف ضمة الفاء ونقل كسرة العين إلى مكانها فسلمت الياء من بيع وقلبت الواو من قول ياء لسكونها بعد كسرة فصار اللفظ قيل وبيع
بعد دوات الياء عملان وفي دوات الواو ثلاثة أعمال وهذه أفصح اللغات ومنهم من فعل ما تقدم من حذف الضمة ونقل الكسرة إلا أنه يشم الفاء
الضم ومعنى الإشمام هنا شوب الكسرة شيئا من صوت الضمة ولهذا قيل ينبغي أن يسمى روما قلت وقد عبر عنه بعض القراء بالروم
فإن قلت ما كيفية اللفظ بهذا الإشمام قلت ظاهر كلام كثير من النحويين والقراء أنه يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة
ممتزجة من حركتين ضمة وكسرة على سبيل الشيوع والأقرب ما حرره بعض المتأخرين في كيفية اللفظ به أن تلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة
مركبة من حركتين إفرازا لا شيوعا جزء الضمة مقدم وهو الأقل يليه جزء الكسرة وهو الأكثر ومن ثم تمحضت الياء وهذه اللغة أعني لغة الإشمام
فصيحة تلي لغة الكسر في الفصاحة ومنهم من يحذف كسرة العين استثقالا ويبقي الفاء على ضمها فتسلم الواو في قول وتقلب الياء
واوا في بيع لانضمام ما قبلها وهذه أضعف اللغات وعليها قول الراجز

ليت وهل ينفع شيئا ليت ... ليت شبابا بوع فاشتريت

تنبيه إنما قال أعل دون اعتل ليخرج ما عينه حرف علة ولم تعل نحو عور في المكان وصيد فيه فإن حكمه
حكم الصحيح ص **وإن بشكل خيف لبس يجتنب** ش إذا خيف التباس فعل المفعول بفعل الفاعل بسبب شكل وهو ضم الفاء أو كسرها
وجب حينئذ اجتناب ذلك الشكل الذي بسببه وقع اللبس فتقول في بيع العبد بعت يا عبد بإخلاص الضمة أو بالإشمام وفي عبد عقت
بإخلاص الكسرة أو بالإشمام إذ لو أخلص الكسرة في بعت والضم في عقت لالتبس فعل المفعول بفعل الفاعل وما ذكر من اجتناب
الشكل الملبس لم يتبع فيه سيبويه بل ظاهر كلامه جواز الأوجه الثلاثة مطلقا ويرى ما حكاه [illegible]

ما شينا لانه يقال غيض القوم **ص** وما لباع قد يرى لنحو حب **ش** يعني ان الثلاثي المضعف المدغم يجوز في فائه ما جاز في فاء باع من اخلاص الكسر والضم والاشمام نحو حُب ورُد وقد يقوى بقلة اعتبار دون البناء ولكن الا فصح في المضاعف الضم وقال بعضهم لا يجوز غير والصحيح الجواز **فان قلت** هل يعرض في المدغم من الالتباس ما عرض في نحو قيل وبيع **قلت** لا لان المضعف اذا بني للفاعل فتحت فاؤه الا فيما كان على فعِل اذا نقلت كسرة عينه الى الفاء نحو حب فيعرض اللبس باخلاص الضم فيقال سمع من اعاد ازالة اللبس ان يقول قد حب بالكسر او بالاشمام **ص** وما لفا باع لما العين تلي في اختار وانقاد وشبه ينجلي **ش** يعني انما اعلت عينه من الفعل الماضي الموزون بافتعل نحو اختار او انفعل نحو انقاد يفعل بثالثه وهو الذي تليه العين ما فعل بفاء باع من الكسر والضم والاشمام فيقال اختير واختور وبالاشمام ومن كسر الثالث كسر العلة ومن ضم الثالث ضم العين ومن اشمه اشمها واعلم ان ما لم تعتل عينه من هذا النوع فحكمه حكم الصحيح كما سبق في الثلاثي نحو اعتور ولما فرغ من ذكر الكيفية شرع في ذكر بقية الاشياء التي تنوب عن الفاعل فقال **ص** وقابل من ظرف او من مصدر او حرف جر بنيابة حري **ش** اشار بقوله وقابل الى ان من الظرف والمصدر ما لا يقبل النيابة اما الظرف فلا يقبلها الا بشروط اولا ان يكون متصرفا فلا يجوز سير وقت ولا جلس مكان والثاني ان يكون مختصا فلا يجوز جلس عندك فلا خلاف الا الاخفش والثالث ان يكون ملفوظا به خلافا للكسائي السراج في اجازته نيابة الظرف المنوي واما المصدر فلا يقبلها الا بشروط اولا ان يكون متصرفا فلا يجوز نيابة سبحان ونحوه والثاني ان يكون لغير مجرد التوكيد فلا يجوز ضُرب ضرب لعدم الفائدة والثالث ان يكون ملفوظا به او مدلولا عليه بغير العامل نحو بلى سير لمن قال ما سير شيء سير بل بدليل عليه بالعامل لم يجز خلافا لبعضهم واما المجرور فلا يقبلها الا بشرطين اولا ان لا يلزم الحرف الجار له وجها واحدا من الا ستعمال كمذ ورب والكاف وما خص بقسم واستثناء فلا ينوب شيء من ذلك كما لا ينوب الظرف غير المتصرف والثاني الا يكون للتعليل كاللام والباء ومن اذا دلت على التعليل ذكر ذلك بعض النحويين وقد اجاز ذلك في قوله **يغضي حياء ويغضى من مهابته فما يكلم الا حين يبتسم** وذكر ابن ايان ان الباء الحالية في نحو خرج زيد بثيابه لا يقوم مقام الفاعل كما ان الاصل الذي ينوب عنه كذلك وكذلك التمييز اذا كان معه من نحو لك طبت من نفس فانه لا يقوم مقام الفاعل ايضا **قلت** دخول من في هذا المثال غير جائز وسيأتيه في بابه **فان قلت** قوله او حرف جر يقتضي ان النائب هو حرف الجر فيكون في محل رفع كما نقل عن الفراء **قلت** مذهب البصريين ان النائب انما هو المجرور لا الحرف ولا المجموع ولما كان الحرف لازما للمجرور اكتفى بذكره وكذا في كلامه في الكافية والتسهيل لان النائب هو الجار والمجرور معا **ص** ولا ينوب بعض هذي ان وجد في اللفظ مفعول به وقد يرد **ش** الاشارة بهذا الى الظرف والمصدر والجار والمجرور ومذهب جمهور البصريين انه لا يجوز نيابة شيء منها مع وجود المفعول به ومذهب الكوفيين جواز ذلك مطلقا ونقله المصنف عن الاخفش ونقل بعضهم عنه انه انما يجيز نيابة غير المفعول به اذا تقدم على المفعول به فالمذاهب على هذا ثلاثة قال المصنف وبقول الكوفيين اقول اذ لا مانع من ذلك مع انه وارد عن العرب ومنه قراءة ابي جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون والى هذا نحو الاشارة بقوله وقد يرد واذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الاشياء فلا اولوية لشيء منها وقيل المصدر اولى وقيل المجرور وقال الشيخ ابو حيان ظرف المكان **ص** وباتفاق قد ينوب الثان من باب كسا فيما التباسه امن **ش** المتعدي الى مفعولين ثلاثة انواع باب كسا وباب ظن وباب اختار فباب كسا كل فعل متعد بنفسه الى مفعولين ليس اصلهما المبتدا والخبر وباب اختار كل متعد الى واحد بنفسه والى الاخر باسقاط حرف الجر ولا خلاف في جواز نيابة المفعول الاول في الابواب الثلاثة واما الثاني فنقل المصنف الاتفاق على جواز نيابته في باب كسا بشرط امن اللبس فتقول اعطي زيدا درهم ولا يجوز في اعطي زيد عمرا الا نيابة الاول لانه يلتبس وحكي عن الفارسي منع اقامة الثاني اذا كان نكرة والاول معرفة وهذا نقل غريب وسيأتي الخلاف في باب ظن واما باب اختار فلم يتعرض له هنا وقال في التسهيل ولا يمنع نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل وفيه مذهب الفراء ومذهب الجمهور يتعين رفع المنصوب بنفس الفعل **ص** في باب ظن وارى المنع اشتهر ولا ارى منعا اذا القصد ظهر **ش** تقدم بيان باب كسا واما باب اعلم فهو كل متعد الى ثلاثة قال المصنف منع الاكثرون نيابة ثاني المفعولين من باب ظن واعلم والصحيح عندي جواز ذلك ان امن اللبس ولم يكن ثاني المفعولين جملة ولا شبيها ولا جارا او مجرورا انتهى واما الثالث من باب اعلم فلم يتعرض له الا ان قوله في التسهيل ولا تمنع نيابة غير الاول من المفعولات مطلقا يقتضي جوازه وقد نقل جوازه عن بعضهم فاجاز اعلم زيدا فرسك مسرج ونقل ابن هشام الخضراوي وابن ابي الربيع وابن عصفور منع نيابته باتفاق **ص** وما سوى النائب مما علقا بالرافع النصب له محققا **ش** يعني ان ما تعلق بالفعل ولم يكن نائبا عن الفاعل فهو منصوب لفظا كالمصدر والظرف والمفعول به اوله او معه والتمييز والحال والمستثنا بشروطها او محلا كالمجرور في نحو مر بزيد **فان قلت** ينبغي ان يقول وما سوى الفاعل والمشبه به والنائب عنه كما ذكر في التسهيل ان هذه الثلاثة مرفوعة **قلت** عنى بالرافع رافع النائب الفعل مطلقا فلم يحتج الى ذكر الفاعل لا التشبيه به والله اعلم

اشتغال العامل عن المعمول

المراد بالعامل هنا ما يجوز عمله فيما قبله فيشمل الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف لانه لا يفسر في هذا الباب الا ما يصلح للعمل فيما قبله **ص** ان مضمر اسم سابق فعلا شغل عنه بنصب لفظه او المحل **ش** تقدير البيت ان شغل مضمر اسم سابق فعلا فقوله مضمر اسم فاعل بفعل مضمر يفسره الظاهر وقوله سابق صفة للاسم وفعلا مفعول بشغل وقوله عنه اي عن الاسم السابق وقوله بنصب لفظه او المحل يتعلق بشغل وضميرا عدهما ان يكون المراد بنصب لفظ الضمير او محله فنصب لفظه نحو زيدا ضربته ونصب محله نحو زيدا مررت به والثلاث

ان يكون المراد بنصبه لفظا الاسم السابق او محله وعلى هذا فالباء بمعنى مع وهو بدل اشتمال والهاء في عنه باعادة العامل والله

والتقدير ان شغل مضمر اسم سابق فعلا عن نصب لفظ ذلك الاسم نحو زيدا اضربه فان الفعل لو لم يشتغل بالضمير لنصب زيدا او نصب

محله نحو زيد امررت به فان الفعل لو لم يشتغل بالضمير لنصب محل زيد فتقول بزيد مررت فيكون محل المجرور نصبا **فان قلت** ان هذا

الاحتمال البدل ارجح **قلت** الا وهو ظاهر لفظه وبه يبرئ قوله في التسهيل اذ انتصب لفظا او محلا ضمير اسم سابق الا انه يلزم

منه تجوز في موضعين احدهما قوله عنه فانك اذا قلت زيدا مررت به لم يشغله الضمير عن زيد لانه فعل لازم لو سلط عليه لم ينصبه

ولكن قد يقال شغله الضمير عن زيد فيتجوز بمعنى شغله عن العمل في محله والاخر بنصب لفظه والضمير لا ينصب لفظه لانه مبني ويلزم

منه ايضا تكرار فانه قال بفعل وقد قال مشغول بعد فلو كان فاعل او بدلا تكلف فكان يجب ان يذكر في الجر على هذا التقدير تكرار الا انه قد علم من قوله

او محله واما الاحتمال الثالث فلا يلزم منه شيء من ذلك فتأمله وبه يبرئ قوله في شرح الكافية اذا فرغ اسم على فعل صالح لنصبه

لفظا او محلا فلم يجعل التقسيم في الضمير بل في الاسم السابق وهذا وجه ظاهر لولا ما فيه من استعمال الباء بمعنى عن في قوله بنصبه

على ان استعمال الباء بمعنى عن كثير **فان قلت** يرد على كلامه كما قيل نحو زيد ما احسنه فانه فعل اشتغل بضمير اسم سابق ولم يمتنع

من الباب باجماع **قلت** لا يرد لان الضمير لم يشغله عن الاسم السابق لان فعل التعجب لا يعمل فيما قبله فخرج بقوله عنه **ص**

فالسابق انصبه بفعل اضمرا حتما **ش** يعني ان الاسم السابق اذا انتصب فالناصب له عند الجمهور فعل مضمر لا يجوز اظهاره ولهذا

قال حتما اذ الاضمار حتما لانه كالعوض منه فلا يجمع بينهما **فان قلت** مقتضى عبارته ايجاب نصبه وليس نصبه بواجب في كل

صورة كما سيذكر **قلت** المراد نصبه بالمضمر حتما حيث يقع النصب وليس المراد نصبا حتما وذلك واضح قوله **ص** موافق لما قد

اظهرا **ش** يعني موافقا له في المعنى واللفظ ان امكن نحو زيدا اضربه فالتقدير اضرب زيدا او في المعنى دون اللفظ ان تعذر نحو زيدا

مررت به واعلم ان الاسم الواقع بعد فعل ناصب لضميره على خمسة اقسام واجب النصب وواجب الرفع وراجح النصب ومستو فيه

الامران وراجح الرفع وقد اشار الى الاول بقوله **ص** والنصب حتم ان تلا السابق ما يختص بالفعل كان وحيثما **ش** يعني ان النصب

واجب اذا ولي الاسم السابق شيئا يختص بالفعل كادوات الشرط وادوات التحضيض وادوات الاستفهام الا الهمزة فان النصب

بعدها راجح لا واجب وقد مثل بان نحو ان زيدا لقيته وحيثما نحو حيثما زيدا القيته ثم اشار الى الثاني بقوله **ص** وان تلا السابق

ما بالابتدا يختص فالرفع التزمه ابدا كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد **ش** يعني ان الرفع يجب

لسببين احدهما ان يقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء وقد مثل لذلك باذا الفجائية وليتما نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وليتما

بشر كلمته اما اذا فبعد اسم الاشتغال بعدها مذاهب جواز نصبه وهو ظاهر كلام سيبويه ووجوب رفعه لانه لا يليها

فعل ولا معمول فعل وانما يليها مبتدا وخبر وان المفتوحة مؤولة بمبتدا والمكسورة لان الكلام معها بني لتقدير مبتدا وخبر فهي

او لا هاهنا ذلك وقد خالف كلام العرب قال في شرح التسهيل ولا يلتفت اليه وان كان سيبويه رحمه الله تعالى عليه والتفصيل

فان كان الفعل مقرونا بقد جاز النصب وان لم يكن مقرونا بها وجب الرفع لان الاخفش قد حكى عن العرب ايلاءها الفعل المقرون

بقد قيل وهو الصحيح واما ليتما فمذهب الجمهور انه لا يليها فعل ولا معمول فعل وقد اجاز بعضهم وقوع الجملة الفعلية بعدها

وعلى هذا لا يمتنع النصب وذكر بعضهم مما يختص بالابتداء ايضا واو الحال نحو خرجت وزيد يضربه عمرو ولا يجوز وزيدا يضربه

عمرو والثاني ان يكون بين الاسم والفعل شيء لا يعمل ما بعده فيما قبله كادوات الاستفهام والشروط والتحضيض والموصول

والموصوف وادوات الاستثناء والحروف الناسخة وكم الخبرية ولام الابتداء او ما النافية ولا في بعض المذاهب فتعذر معمول

ما بعد هذه ثم مثل لذلك زيد هل لقيته فان رفع في هذا المثال ونحوه واجب لان هل لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها من ادوات

الصدر ويشمل ما بعدها سهل وقد نحوه به وتقدير البيت كذا اذا الفعل تلا شيئا لم يرد ما قبله معمولا لما وجد بعده ثم

اشار الى الثالث بقوله **ص** واختير نصب قبل فعل ذي طلب وبعد ما ايلاؤه الفعل غلب وبعد عاطف بلا فصل على معمول

فعل مستقر اولا **ش** يعني ان النصب يترجح على الرفع لثلاثة اسباب الاول ان يقع اسم الاشتغال قبل فعل ذي طلب وهو

الامر والنهي والدعاء نحو زيدا اضربه وعمرا لا تهنه واللهم عبدك ارحمه والثاني ان يكون الاسم بعد شيء غلب ايلاؤه الفعل

كهمزة الاستفهام بالنفي وحيث وما ولا وان نحو ازيدا ضربته وحيث زيدا تلقاه اكرمه وما زيدا لقيته والثالث ان يكون

الاسم بعد عاطف على جملة فعلية وهو المراد بقوله على معمول فعل مستقر اولا واحترز بقوله مستقر اولا من ان وحتى ونحوها

مثال ذلك لقيت زيدا وعمرا كلمته وانما رجح النصب للمشاكلة فعطف فعلية على مثلها واحترز بقوله بلا فصل من نحو

قام زيد واما عمرو فاكرمته فان اثر العاطف مع الفصل باما انقطاع ادوات الصدور والكلام بعدها منقطع عما قبلها

فالرفع بعدها ارجح ما لم يوجد مرجح النصب نحو واما زيدا فاكرمه **تنبيهان الاول** تجوز المصنف في قوله

على معمول فعل وليس كذلك وانما العطف على الجملة الفعلية **الثاني** بقي من اسباب النصب امور لم يذكرها هنا احدها

ان يقع اسم الاشتغال بعد شبيه بالعاطف على جملة فعلية نحو اتيت القوم حتى زيدا مررت به فحتى هنا حرف ابتداء ولكن

لما وليها في اللفظ بعض ما قبلها شابهت العاطفة فلو قلت ضربت القوم حتى زيد ضربته تعين رفع زيد لزوال شبهه فهي

الابتدائية بالعاطفة اذ لا تقع العاطفة الا بين كل وبعض ذكره في شرح التسهيل والثاني ان يجاب به استفهام بمفعول ما

يليه او بمضاف اليه مفعول ما يليه مثال الاول قولك في جواب ايهم ضربت زيدا ضربته ومثال الثاني قولك في جواب غلام

ابيهم ثبت على زيد ضربته والثالث ان يكون رفعه يوهم وصفا مخلا كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فالنصب فيه راجح لان الرفع يوهم ان يكون
خلقناه صفة مخصصة والنصب يرفع ذلك التوهم اذ الصفة لا تفسر ناصبا لما قبلها واذا لم يكن صفة فهو خبر فيلزم عموم خلق الاشياء بقدر
وهو مذهب اهل السنة وقدر فيه بالرفع ثم اشار الى الرابع بقوله **ص** وان تلا المعطوف فعلا مخبرا به عن اسم فاعطفن مخيرا **ش** يعني انه
اذا وقع اسم الاشتغال بعد عاطف على جملة ذات وجهين وهي الابتدائية التي خبرها فعل نحو زيد قام وعمرو اكرمته فيجوز الرفع مراعاة
لصدرها والنصب مراعاة لعجزها ولا ترجيح لاحدهما على الاخر لان في كل منهما مشاكلة **فان قلت** ينبغي ترجيح النصب لترتبه
على الاقرب المتشاكل **قلت** رجح بعضهم على الرفع لذلك ولا ينهض لان الرفع مرجح بعدم الاضمار فالكل متصف فرجح فتساويا ومذهب
الفارسي ترجيح الرفع **فان قلت** كان ينبغي ان يقول اذا وقع كما قال في البيت السابق حتى ازاد نحو زيد قام واما عمرو فاكرمته فالرفع
فيه راجح ولا اثر للعطف **قلت** استغنى بتقدم الاخبار عنه **فان قلت** ما المراد بقوله المعطوف **قلت** اما ان اراد اسم الاشتغال
فتسامح في العبارة وان اراد جملة الاشتغال فهو صحيح **تنبيه** حكم شبه العاطف في هذه المسالة حكم العاطف نحو زيد لقيني
القوم حتى عمرا مررت به ونص سيبويه على ذلك وحكم شبه الفعل اذا وقع في هذه المسالة حكم الفعل نحو هذا ضارب عبد الله وعمرو يكرمه ثم
اشار الى الخامس بقوله **ص** والرفع في غير الذي مر رجح **ش** مثاله زيد ضربته لانه خلا من موجب النصب ومرجحه ومساويه والاصل فيه
رجح وعدمه لانه لا اضمار فيه **ص** وفصل مشغول بحرف جر او باضافة كوصل يجري **ش** يعني ان الاقسام الخمسة المتقدمة مع الفعل المباشر
للضمير جارية مع ما منع من مباشرته حرف جر او اضافة فمثال زيدا انت فيه في وجوب النصب ان زيدا مررت به او رايت اخاه في وجوب النصب وقس
على بقية المسائل **فان قلت** كيف يصح ذلك في جميع المسائل وقد ذكر ان النصب في نحو زيدا ضربته احسن منه في زيدا ضربت اخاه
والنصب في زيدا ضربت اخاه احسن منه في زيدا مررت به لوصول الفعل بنفسه وعكس ابن كيسان والنصب في زيدا مررت به احسن منه
في زيدا مررت باخيه **قلت** كل هذه المسائل متساوية في ترجيح الرفع على النصب وتفاوت مراتب النصب فيها لا ينافي ذلك **ص** وسو
في ذا الباب وصفا ذا عمل بالفعل ان لم يك مانع حصل **ش** يعني ان حكم الوصف العامل في تفسير ناصب الاسم السابق حكم الفعل والذي يسوى
بالفعل في هذا الباب من الاوصاف اسم الفاعل واسم المفعول واحترز بالوصف مما يعمل عمل الفعل وليس بوصف كالمصدر المقدر بالفعل وحرف
مصدر واسم الفعل واما المصدر النائب عن فعله ففيه الخلاف في جواز تقديم معموله وبقوله ذا عمل من اسم الفاعل بمعنى الماضي فانه لا عمل له
وبقوله ان لم يك مانع من اسم الفاعل الواقع صلة للالف فانه لا يعمل فيما قبل الالف لانها موصولة وما لا يعمل لا يفسر عاملا في هذا الباب **فان**
قلت زيد عليه الصفة المشبهة فانها لا تقع في باب الاشتغال **قلت** دخل اسم الفاعل الواقع صلة لال لانها لا يتقدم معمولها
عليها فالعلة واحدة **ص** وعلقة حاصلة بتابع كعلقة بنفس الاسم الواقع **ش** يعني ان الشاغل اذا كان اجنبيا وله تابع سببي
فالحكم معه كالحكم مع السببي المحض في البيان نحو زيدا ضربت عمرا اخاه فلو جعلته بدلا لم يصح وعطف النسق بالواو خاصة نحو زيدا ضربت
عمرا واخاه لانها بمعنى الجمع فلو كان العطف بغيرها امتنع

تعدي الفعل ولزومه

ص علامة الفعل المعدي
ان تصل ها غير مصدر به نحو عمل **ش** الفعل قسمان متعد ولازم فعلامة المتعدي صلاحيته لان يتصل به ضمير يعود على غير مصدر نحو عمل تقول
الخير عمله زيد وانما احترز بها المصدر لانها تتصل بالمتعدي واللازم فليست علامة لواحد منهما **فان قلت** كان ينبغي ان يستثني
ظرفي الزمان والمكان فانه يتصل بالفعل اللازم كضمير المصدر نحو يوم الخميس صمته والمكان سرته **قلت** لا يتصل باللازم ضمير الزمان ولا المكان
حتى يتوسع فيه وينصب ذلك الضمير نصب المفعول به **فان قلت** يرد عليه نحو كنته فان الضمير في كان وهو ضمير غير المصدر ولا يطلق على
كان واخواتها انها افعال متعدية **قلت** انما لم ينبه على هذا لوضوحه وايضا فكان واخواتها مشبهة بالمتعدي وربما اطلق على خبرها
مفعول قوله **ص** فانصب به مفعوله ان لم ينب عن فاعل نحو تدبرت الكتب **ش** قوله فانصب به تصريح بان ناصب المفعول به هو الفعل وهذا
هو الصحيح وشرطه في نصبه الا ينوب عن فاعل نحو تدبرت الكتب فلو ناب عن الفاعل رفع كما تقدم في بابه ثم قال **ص** ولازم غير المعدي **ش** يعني
ان ما سوى المتعدي هو اللازم **فان قلت** هو غير خارج عن القسمين ثم قسم ثالث صالح للمتعدي واللازم كما ذكر في التسهيل **قلت**
ثم اشار الى ان من اللزوم ما يستدل على لزومه بمعناه ومنه ما يستدل على لزومه بوزنه فقال **ص** وحتم لزوم افعال السجايا كنهم **ش**
افعال السجايا ما دل على معنى قائم بالفاعل لازم له كنحو حمق وحسن وقبح ونعم الرجل اذا كثر اكله **ص** كذا افعلل **ش** نحو اقشعر واشماز
واطمان **ص** والمضاهي اقعنسسا **ش** يعني به ما كان على وزن افعنلل كاحرنجم الابل اذا اجتمعت وكذا ما الحق بافعنلل كاقعنسس
البعير اذا امتنع من انقياد واخر نبل الديك انتفش والمضاهي بمعنى المشابه فيل وينبغي ان يكون اقعنسس فاعلا بالمضاهي والمفعول
محذوف اي وكذا الفعل الذي ضاهاه اقعنسس نحو احرنجم لان اقعنسس ملحق باحرنجم **ص** وما اقتضى نظافة او دنسا **ش** نحو نظف
ووضو وطهر ونحو رجس ونجس وقذر **ص** او عرضا **ش** وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل غير ثابت كمرض وكسل ونشط وحزن
وفرح فقوله **ص** او طاوع المعدي لواحد **ش** المراد بالمطاوع ما دل على قبول الاثر نحو مددت الثوب فامتد ودحرجت الشيء فتدحرج
واحترز بقوله لواحد من مطاوع المتعدي الى اثنين فانه متعد الى واحد **ص** وعد لازما بحرف جر **ش** يعني انه اذا علق اللازم بمفعول به معنى
عدي بحرف الجر نحو ذهبت بزيد بمعنى اذهبته ونحو عجبت في الحي واعرضت عن الشر وفرحت تعدي المتعدي الى واحد بالباء الى ثان كقوله تعالى
ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض **ص** وان حذف فالنصب للمنجر **ش** يعني ان حرف الجر اذا حذف نصب المجرور وقد يحذف ويبقى عمله وهو
خاص بان شاذ كقوله **اذا قيل اي الناس شر قبيلة اشارت كليب بالاكف الاصابع** ومنه نحو **وليل كموج البحر**
ارخى سدوله علي بانواع الهموم ليبتلي اي ورب ليل وسياتي بيانه في باب حروف الجر واما حذفه ونصب المجرور فهو نوعان

مقيس

مقصور على السماع ومطرد والمقصور على السماع مخصوص بالضرورة ووارد في السعة فالمخصوص بالضرورة كقوله تحن فتبدي ما بها من صبابة
واخفي الذي لولا الاسى لقضاني أي لقضى علي والوارد في السعة شكرته ونصحته في أحد الأقوال كقولهم دخلت الشام أي إلى الشام
والمطرد حذفه مع أن وأنّ بشرط أمن اللبس نحو عجبت أنك ذاهب أي من أنك وعجبت أن يدوا أي يغرموا الدية وهذا معنى قوله ص نقلا وفي أن
وأن يطرد مع أمن لبس كعجبت أن يدوا ش واحترز بأمن اللبس من نحو رغبت في أن تفعل فلا يجوز حذفه لئلا يتوهم أن المراد عن أن تفعل فإن قلت
فقد حذف في قوله تعالى وترغبون أن تنكحوهن قلت عنه جوابان أحدهما أن يكون حذفا اعتمادا على القرينة الرافعة للبس وقد أشار إلى هذا
في منهاج السالك والآخر أن يكون حذف للإجمال ليدخل بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن وقد أجاز
بعض المفسرين التقديرين والله أعلم ص والأصل سبق فاعل معنى كمن من ألبسن من زاركم نسج اليمن ش الكلام هنا على المتعدي وعني بالبعض
واعلم وهو ضربان متعد إلى واحد نحو ضربت زيدا ومتعد إلى اثنين نحو أعطيت زيدا درهما فأشار إلى الأصل في باب أعطى تقديم ما هو فاعل
في المعنى من مفعوليه كزيد من أعطيت زيدا درهما ومن في قوله ألبسن من زاركم نسج اليمن ص ويلزم الأصل لموجب عرا ش يعني أن الأصل المذكور
وهو تقديم ما هو فاعل في المعنى قد يكون واجبا وذلك لأسباب منها خوف اللبس نحو أعطيت زيدا عمرا ومنها الحصر نحو ما أعطيت زيدا
إلا درهما ويكون الأول ضميرا متصلا والثاني ظاهرا نحو أعطيتك درهما وقوله عرا أي وجد ص وترك ذاك الأصل حتما قد يرى ش يعني أنه قد يجب
تأخير ما هو فاعل في المعنى على خلاف الأصل وذلك لأسباب منها حصر الأول نحو ما أعطيت درهما إلا زيدا ويكون الثاني ضميرا متصلا والأول ظاهرا نحو
الدرهم أعطيته زيدا واتصال ضمير بالأول يعود على الثاني نحو أعطيت الدابة راكبها وما خلا من الموجب والمانع جاز فيه الوجهان على الأصل وجاز
حذف غير الأصل كما ذكر في الفاعل قوله ص وحذف فضلة أجز إن لم يضر كحذف ما سيق جوابا أو حصر ش المفعول من غير باب ظن فضلة يجوز
حذفه اقتصارا كما جاز ذلك في مفعولي ظن ويجوز حذفه اقتصارا على الخلاف في باب ظن فتقول ضربت فتحذف المفعول لغير دليل وكذلك أعطيت يجوز
حذف مفعوليه معا اقتصارا وحذف أحدهما اقتصارا وإن كان ذلك ممتنعا في باب ظن ثم نبه على أن حذف الفضلة مشروط بأن لا يضر فإن
كان حذفه يضر امتنع ومثله بالمجاب به كقولك زيدا في جواب من ضربت وبالمحصور كقولك ما ضربت إلا زيدا ومما يمتنع حذفه ما حذف عامله نحو
إياك والأسد قوله ص ويحذف الناصبها إن علما ش يعني أنه يجوز حذف الفعل الناصب للفضلة بشرط أن يعلم جوازا في نحو [illegible]
ووجوبا في باب الاشتغال والنداء والتحذير والإغراء بشرطه وما كان مثلا أو كالمثل وإلى هذا أشار بقوله ص وقد يكون حذفه ملتزما ش
واحترز بقوله إن علم مما لا دليل عليه فلا يجوز حذفه والله أعلم التنازع في العمل ص إن عاملان اقتضيا في اسم عمل قبل فللواحد
منهما العمل ش قوله إن عاملان يعني من الفعل وشبهه كاسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل ولا مدخل للحرف في هذا الباب وشمل قوله
عاملان الفعلين نحو قوله تعالى آتوني أفرغ عليه قطرا والاسمين نحو عهدت مغيثا مغنيا من أجرته فلم أتخذ إلا فناءك
موئلا والاسم مع فعل نحو هاؤم اقرءوا كتابيه وعكسه نحو لقد علمت أولى المغيرة أنني لقيت فلم أنكل عن الضرب
مسمعا وقال في التسهيل فصاعدا فشمل تنازع أكثر من اثنين ولم يرد أكثر من ثلاثة كقوله أتاك فلم أسرر به حين
جاء فكنت بأعلى النشر مجيب فإن قلت هل يشترط هنا كون الفعل متصرفا قلت شرطه ابن عصفور ولم يشترطه المصنف
وأجاز في التسهيل تنازع فعلي التعجب لكن بشرط إعمال الثاني حتى لا يفصل بين الأول ومعموله وأجاز المبرد إعمال الأول منهما وقوله
اقتضيا يخرج نحو قول امرئ القيس فلو أنما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال على جعل الواو عاطفة
فإن الثاني لم يطلب قليلا والمراد كفاني قليل ولم أطلب الملك فليس من التنازع ويخرج به أيضا العاملان المؤكد أحدهما بالآخر نحو فأين
إلى أين النجاة ببغلتي أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس فإن الثاني منهما لا اقتضاء له إلا التوكيد فلا عمل له
وإنما العمل للأول واختار المصنف مع هذا الوجه أن ينسب العمل لهما لكونهما شيئا واحدا وعلى التقديرين ليس من التنازع إذ لو كان
منه لقيل أتوك أتاك أو أتاك أتوك وأجاز بعضهم أن يكون منه ويكون قد أضمر في أحد الفعلين مفردا كما حكى سيبويه ضربني وضربت
قومك وقوله في اسم يخرج به ضربت زيدا وأكرمت عمرا فإن كلا منهما متوجه إلى غير ما توجه إليه الآخر فلم يقتضيا العمل في اسم واحد
فإن قلت ينبغي أن يقول في اسم فأكثر ليشمل تنازع المتعدي إلى اثنين وإلى ثلاثة قلت قد منع بعض النحويين التنازع في المتعدي
إلى اثنين وإلى ثلاثة والمختار جوازه سماعا في المتعدي إلى اثنين والقياس في المتعدي إلى ثلاثة وعبارة المصنف لا تأبى ذلك لأن المراد
بقوله اقتضيا في اسم أن يتوجه كل من العاملين إلى الاسم الذي توجه إليه الآخر ولا يمتنع أن يتوجها معا إلى اسم آخر فيتنازعا الاسمين معا
فإن قلت قد شرط في التسهيل في الاسم المتنازع فيه أن يكون غير سببي مرفوع نحو قوله قضى كل ذي دين فوفى غريمه
وعزة ممطول معنى غريمها لأنك لو قصدت فيه التنازع لأسندت أحدهما إلى السببي والآخر إلى ضميره فيلزم عدم ارتباط
رافع الضمير بالمبتدأ وإنما جاز ذلك على أن المتأخر مبتدأ مخبر عنه بالعاملين قبله قلت لم يذكر الكتب هذا الشرط فلذلك لم يذكره هنا
وأجاز بعض النحويين في البيت التنازع وقوله عمل يشمل الرفع والنصب فقد يطلبان رفعا نحو قام وقعد زيد وقد يطلبان نصبا نحو رأيت
وأكرمت زيدا وقد يطلب الأول رفعا والثاني نصبا نحو قام ورأيت زيدا وقد يكون بالعكس نحو أكرمني وأكرمت زيدا فالصور أربعة
وقوله قبل تنبيه على أن معمول المتنازع فيه لا يكون إلا متأخرا عنهما فلو تقدم عليهما نحو زيد قام وقعد فلا تنازع لأن كلا أخذ مطلوبه
أعني ضمير الاسم السابق هذا معنى ما علل به المصنف وغيره وهي علة قاصرة ومقتضى ذلك أن لا يمتنع تقديم مطلوبهما إذا طلبا نصبا
وقد أجاز الفارسي التنازع مع توسط المعمول وأجازه بعضهم مع التقدم وقوله فللواحد منهما العمل يعني في لفظ المتنازع فيه لأن الآخر
له العمل أيضا ولكن في ضميره وذهب الفراء في نحو قام وقعد زيد إلى أن العمل لكليهما فزيد مرفوع بالفعلين معا والصحيح أنه لأحدهما فقوله

ص والثاني أولى عند أهل البصرة واختار عكسا غيرهم ذا أسره ش علما أن كلا منهما مسموع والخلاف في الترجيح فقال البصريون إعمال
الثاني أرجح لقربه وقال الكوفيون إعمال الأول أرجح لسبقه وقال بعض النحويين يتساويان وفصل أبو بكر الخشني فقال إن كان إعمال الثاني يؤدي
إلى الإضمار في الأول فيختار إعمال الأول وإلا فيختار إعمال الثاني والصحيح مذهب البصريين لأن إعمال الثاني هو الأكثر وإعمال الأول قليل نقل
ذلك سيبويه عن العرب. قوله ص وأعمل المهمل في ضمير ما تنازعاه والتزم ما التزما ش المهمل هو الذي لم يسلط على الاسم الظاهر
معمول في ضمير معاقباله ثم إن كان الثاني أضمر فيه المرفوع وجوبا والمنصوب على المختار ومن حذفه قول الشاعر بعكاظ يعشي
الناظرين إذا هم لمحوا شعاعه. أي لمحوه وقيل إن حذفه مخصوص بالضرورة والصحيح جوازه في الاختيار وإن كان الأول ففيه
تفصيل سيأتي فإن قلت ما معنى قوله والتزم ما التزما قلت يحتمل ثلاثة أوجه أحدها أن يكون المراد والتزم ما التزما
مطابقة الضمير للظاهر وهو رأي الشراح والثاني أن يكون المراد والتزم ما التزم ما سنذكره من وجوب حذفه من الأول في بعض الأحوال
وتأخيره في بعضها والثالث أن يكون المراد والتزم ما التزم ما وهو العمدة ولا تحذفه بخلاف الفضلة فيجوز حذفه
المعمول معمول للثاني وهو صحيح ولكن ليس هذا الكلام كما قيل حشوا قوله ص كيحسنان ويسيء ابناكا ش هذا مثال لإعمال الثاني ولذلك
أضمر في الأول وقال يحسنان قوله ص وقد بغى واعتديا عبداكا ش هذا مثال لإعمال الأول ولذلك أضمر في الثاني فقال واعتديا وهذا المثال
متفق على جوازه ومنع الكوفيون المثال الأول لأن مذهبهم منع الإضمار قبل الذكر في هذا الباب وما ظاهر مذهبهم أن الأول إذا طلب
مرفوعا لم يجز إعمال الثاني والإضمار في الأول سواء طلب الثاني مرفوعا نحو يحسنان ويسيء ابناكا أو منصوبا نحو ضربني وضربت الزيدين
فإن قلت قد تقرر أن كلام العرب يقتضي جواز إعمال الأول وإعمال الثاني وإنما اختلفوا في الترجيح وقد ذكرت أن الكوفيين منعوا إعمال
الثاني إذا طلب الأول مرفوعا فكيف يكون الاختلاف في الترجيح إلا مع طلب الأول منصوبا قلت إنما منعوه إذا أضمر المرفوع في الأول
وقد أجاز الكسائي إعمال الثاني بشرط حذف فاعل الأول وأجاز الفراء إعماله بشرط تأخير فاعل الأول فيقول على مذهب الكسائي
يحسن ويسيء ابناكا وضربني وضربت الزيدين وعلى مذهب الفراء يحسن ويسيء ابناكا هما وضربني وضربت الزيدين هما وقد أجاز
الفراء أيضا أن يرفع الاسم بالعاملين في نحو يحسن ويسيء ابناكا وتقدم ذكر مذهبه أول الباب والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من جواز الإضمار
قبل الذكر في هذا الباب لسماعه حكى سيبويه ضربوني وضربت قومك فإن قلت قد قيل إنه لم ينقله عن العرب بل هو مثال خرج
على مذهبه قلت هو خلاف الظاهر وأيضا فقد سمع نظيره في الكلام الفصيح كقوله جفوني ولم أجف الأخلاء إنني
لغير جميل من خليلي مهمل وليس هذا البيت ونحوه مما يمكن أن يقال فيه إنه من إعمال الأول لأن الأخلاء فيعمل الأول ويحذف معمول الثاني لأنه
فضلة قوله ص ولا تجئ مع أول قد أهملا بمضمر لغير رفع أوهلا بل حذفه الزم إن يكن غير خبر وأخرنه إن يكن هو الخبر ش إذا
أهمل الأول فإما أن يطلب مرفوعا أو منصوبا فإن طلب مرفوعا أضمر فيه خلافا للكوفيين كما سبق وإن طلب منصوبا فإما أن يكون فضلة
أو غير فضلة فإن كان فضلة وجب حذفه عند الجمهور لأنه مستغنى عنه فلا حاجة للإضمار قبل الذكر ولم يوجب في التسهيل حذفه بل جعله
أولى ومن إثباته قول الشاعر إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارا فكن في الغيب أحفظ للود وألغ أحاديث
الوشاة فقلما يحاول واش غير إهجار ذي عهد. وإن كان غير فضلة كالمفعول من باب ظن
جيء به مؤخرا ليؤمن الإضمار قبل الذكر وحذف ما هو عمدة أما تقديمه فقال الشارح لا يجوز عند الجميع قلت ظاهر التسهيل جوازه
وقد حكى ابن عصفور ثلاثة مذاهب أحدها الإضمار مقدما كالمرفوع نحو ظنني وظننت زيدا قائما إياه والثاني الإضمار مؤخرا كما
جيء به المصنف هنا والثالث حذفه لدلالة المفسر عليه قال وهذا أحسن المذاهب لسلامته من الإضمار قبل الذكر والفصل تنبيهان
الأول قد وضح بما ذكر أن كلامه هنا يخالف التسهيل من وجهين أحدهما أنه جزم هنا بحذف الفضلة وهو المراد بقوله غير خبر والثاني
أنه جزم بتأخير الخبر ولم يجزم به في التسهيل بل أجاز التقديم. الثاني أن قوله غير خبر قد يوهم أن ضمير المتنازع فيه إذا كان مفعولا أول
في باب ظن يجب حذفه وليس كذلك بل لا فرق بين المفعولين في امتناع الحذف ولزوم التأخير ولذلك قال الشارح ولو قال بدله ص
واحذفه إن لم يك مفعول حسب وإن يكن ذاك فأخره تصب ش ذلك قوله مفعول حسب يوهم أن غير مفعول حسب يجب حذفه
وإن كان خبرا وليس كذلك لأن خبر كان لا يجوز حذفه أيضا بل تأخيره كمفعول حسب نحو زيد كان وكنت قائما إياه وهذا مندرج تحت قول المصنف
خبر. ولو قال بل حذفه إن كان فضلة حتم وغيرها تأخيره قد التزم لأجاد قوله ص وأظهر إن يكن ضمير خبرا لغير ما يطابق المفسرا
ش يعني أن الإضمار امتنع إذ لو أضمر لخالف صاحب الضمير أو مفسره كأن يكون الضمير خبر المثنى ومفسره مفرد نحو ظننت وظناني عالما الزيدين
عالمين على إعمال الأول وقد مثل ذلك بقوله ص نحو أظن ويظناني أخا زيدا وعمرا أخوين في الرخا ش زيدا وعمرا مفعولا الأول والأخوين
وأخوين مفعوله الثاني وهو في الأصل خبر فلو أضمر فإما أن يجعل مطابقا للمفسر أو لا فيقال إياه فيلزم الإخبار بمفرد عن مثنى وإن جعل
مطابقا لصاحبه قيل إياهما فيلزم عود ضمير مثنى على مفرد وكلاهما غير جائز فتعين الإظهار خلافا للكوفيين في إجازة الإضمار مطابقا
لصاحبه وإن خالف المفسر وفي إجازة حذفه نحو أظن ويظناني زيدا وعمرا أخوين وعلى الإظهار تخرج هذه المسألة من التنازع

المفعول المطلق

المفاعيل خمسة مفعول به وقد تقدم ومفعول مطلق ومفعول له وفيه ومعه. وهذا أوان الكلام على
هذه الأربعة وبدأ بالمطلق وسمي مطلقا لأنه لا يتقيد بأداة بخلاف غيره قوله ص المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل
كأمن من أمن ش مدلولا الفعل هما الحدث والزمان والمصدر هو اسم الحدث وهو معنى قوله اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل
فإن ما سوى الزمان من مدلوليه هو الحدث كأمن من أمن فإن أمن فعل يدل على حدث وزمان والأمن اسم لذلك الحدث فهو مصدر

فإن

فإن قلت هل المفعول المطلق والمصدر مترادفان قلت لا بل بينهما عموم من وجه وخصوص من وجه فقد يكون المفعول المطلق غير مصدر بل
هو اسم يلاقيه كاسم المصدر والآلة وغير ذلك مما سيذكر وقد يكون المصدر غير مفعول مطلق نحو يعجبني ذهابك ص بمثله أو فعل أو وصف نصب
ش مثال نصبه بمثله أي بمصدر قوله تعالى فإن جهنم جزاؤكم جزاء موفورا ومثال نصبه بفعل وكلم الله موسى تكليما ومثال نصبه بوصف والزاجرات
زجرا ويمتنع أن يحمل قوله بمثله على المثل في المعنى ليشمل نحو يعجبني إيمانك تصديقا ص وكونه أصلا لهذين انتخب ش أي وكون المصدر
أصلا للفعل والوصف هو المختار فالفعل والوصف مشتقان منه وهو مذهب البصريين وخالف بعضهم في الوصف فجعله مشتقا من الفعل
فهو فرع الفرع ومذهب الكوفيين أن الفعل هو الأصل والمصدر مشتق منه وزعم ابن طلحة أن الفعل والمصدر أصلان وليس أحدهما مشتقا
من الآخر والصحيح مذهب البصريين لأن الفرع لا بد فيه من معنى الأصل وزيادة والفعل يدل على الحدث والزمان قوله ص توكيدا أو نوعا يبين أو عدد
كسرت سيرتين سير ذي رشد ش المصدر يؤتى به مع ناصبه لثلاث فوائد الأولى توكيده نحو سرت سيرا ويسمى المبهم والثانية بيان
عدده نحو سرت سيرتين ويسمى المعدود والثالثة بيان نوعه ويسمى المختص واختصاصه إما بإضافة نحو سير ذي رشد وإما بنعت نحو
سيرا شديدا وإما بأل نحو سرت السير الذي تعرفه وكذا قسم بعضهم والظاهر أن المعدود مندرج تحت المختص كما فعل في التسهيل فالمصدر على
قسمين مبهم ومختص والمختص قسمان معدود وغير معدود قوله ص وقد ينوب عنه ما عليه دل كجد كل الجد وافرح الجذل ش المصدر
ضربان مؤكد ومبين كما سبق أما المؤكد فينوب عنه أحد ثلاثة أشياء الأول مرادفه نحو قعدت جلوسا وظاهر كلام المصنف أن نصبه
بالفعل المذكور وهو مذهب المازني ونقل عن الجمهور أن ناصبه فعل من لفظه مقدر الثاني ما لاقاه في الاشتقاق نحو والله أنبتكم من الأرض
نباتا ذكره الشارح فعلى هذا ناصبه المذكور وهو مذهب المازني أيضا ومذهب الجمهور أن ناصبه مقدر كما سبق وزعم ابن خروف أنه مذهب
سيبويه وفصل بعضهم بين المرادف نحو قعدت جلوسا فنصبه بالظاهر وبين الملاقي نحو أنبتكم من الأرض نباتا فنصبه بالمقدر وهو قوي
الثالث اسم مصدر غير علم نحو اغتسلت غسلا وأما المبين فينوب عنه أحد ثلاثة عشر شيئا الأول نوعه نحو رجعت القهقرى والثاني
وصفه نحو اذكر ربك كثيرا ومذهب سيبويه في هذا ونحوه أنه حال والثالث هيئته نحو يموت الكافر ميتة سوء والرابع آلته نحو
ضربته سوطا وهو مطرد في آلات الفعل دون غيرها فلا يجوز ضربته خشبة والخامس كل نحو فلا تميلوا كل الميل والسادس بعض نحو
ضربته بعض الضرب والسابع ضميره نحو لا أعذبه أحدا من العالمين والثامن اسم إشارة نحو ضربته ذلك الضرب قال في شرح التسهيل ولا يرى
بعد المصدر تابعا له وظاهر كلام سيبويه أنه لا يشترط والتاسع وقت كقوله **ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا**
أي اغتماض ليلة أرمد وهو عكس فعلته طلوع الشمس أي وقت طلوعها والعاشر ما الاستفهامية نحو ما تضرب زيدا والحادي عشر ما الشرطية
نحو ما شئت فاجلس ذكر هذه الأحد عشر في التسهيل الثاني عشر المرادف نحو أفرح الجذل والخلاف في ناصبه كما تقدم الثالث عشر العدد
نحو ضربته ثلاث ضربات وزاد بعض المتأخرين اسم المصدر العلم نحو برة في قوله فجرته فجار وفي شرح التسهيل أن اسم المصدر العلم لا
يستعمل مؤكدا ولا مبينا ص وما لتوكيد فوحد أبدا ش لأنه بمنزلة تكرار الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع ص وثن واجمع غيره وأفردا
ش غيره هو المختص معدودا كان أو غير معدود أما المعدود فبلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه نحو ما سواه من المختص ففي تثنيته
وجمعه خلاف منعه من قاسه لاختلاف أنواعه ومنعه من لم يقسه وهو ظاهر مذهب سيبويه ص وحذف عامل المؤكد امتنع ش
قال في شرح الكافية لأن المصدر يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه وحذفه مناف لذلك وقد نوزع في هذا ص وفي سواه
لدليل متسع ش لا خلاف في جواز حذف عامل المصدر المختص معدودا كان أو غير معدود إذا دل عليه دليل نحو بلى سيرا شديدا أو ضربتين
في جواب ما ضربت وقد يجب الحذف وذلك إذا كان المصدر بدلا من اللفظ بفعله وقد نبه على ذلك بقوله ص والحذف حتم مع آت بدلا
من فعله كندلا اللذ كاندلا ش أي وحذف العامل واجب مع مصدر آت بدلا من فعله كقول الشاعر **على حين ألهى الناس جل**
أمورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب فندلا نائب عن اندل وإنما وجب حذفه لئلا يجمع بين البدل والمبدل منه يقال
ندل الشيء إذا اختطفه ص وما لتفصيل كإما منا عامله يحذف حيث عنا ش إذا فصل بالمصدر عاقبة ما قبله
وجب حذف عامله كقوله تعالى فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء أي فإما تمنون وإما تفادون فداء ص كذا مكرر وذو حصر
ورد نائب فعل لاسم عين استند ش إذا ناب المصدر عن فعل مسند لاسم عين مكررا نحو زيد سيرا سيرا أو محصورا نحو إنما أنت سيرا وجب حذف
عامله وجعل التكرير عوضا عن الإظهار وأفهم الحصر مغن عن التكرير فلو لم يكن مكررا ولا محصورا جاز الإضمار والإظهار نحو زيد سيرا أي
يسير سيرا وأخرج باسم العين اسم المعنى نحو أمرك سير سير فإن المصدر يرفع ويجعل خبرا ص ومنه ما يدعونه مؤكدا
لنفسه أو غيره فالمبتدا ش أي ومن المصدر الواجب حذف عامله قسم يسميه النحويون مؤكدا وهو نوعان مؤكد لنفسه وهو الواقع بعد
جملة هي نص في معناه وسمي بذلك لأنه بمنزلة إعادة الجملة فكأنه نفسها ومؤكد لغيره وهو الواقع بعد جملة محتملة له ولغيره وسمي
بذلك لأنه أثر في الجملة فكأنه غيرها لأن المؤثر غير المؤثر فيه مثال المبتدأ به وهو المؤكد لنفسه بقوله ص نحو له علي ألف عرفا ش
لا ادعاء ومثال الثاني بقوله ص والثان كابني أنت حقا صرفا ش قوله ص كذاك ذو التشبيه بعد جملة كلي بكا
بكاء ذات عضلة ش من المصدر الملتزم إضمار ناصبه المصدر المشبه به بخمسة شروط الأول أن يكون بعد جملة الثاني أن تكون حاوية
معناه الثالث أن تكون حاوية فاعله الرابع أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل الخامس أن يكون المصدر مشعرا
بالحدوث مثال ذلك له صوت صوت حمار فهذا قد استوفى الشروط لأن له صوت جملة وقد اشتملت على معنى المصدر وهو صوت
وعلى فاعله وهو الهاء في له ولا صلاحية في المصدر الذي اشتملت عليه للعمل لأن شروط إعمال المصدر غير الواقع بدلا من فعله

ان يقدر بالفعل وحرف مصدري وقوله صوت حمار مشعر بالحروف فالناصب له فعل واجب الاضمار ومثله بقوله لي بكا بكاء ذات عضلة فلو كان بعوض د
لم يجز النصب نحو صوته صوت حمار ولو لم تشتمل الجملة على معنى المصدر لم يجز ولو لم تشتمل على فاعله فعلى النصب نحو في الدار صوت صوت حمار ولم يشع
لانك اذا قلت فيها صوت علم ان فيها مصوتا ولو كان ما اشتملت عليه ما لا العمل نحو هو صوت صوت حمار فانه ينتصب بصوت المجزوف
ولو لم يكن المصدر مشعرا بالحروف لم ينصب نحو له ذكاء ذكاء الحكماء لان صوتا ونحوه انما انتصب لكون ما قبله بمنزلة يفعل مسندا الى فاعل
فقولك له صوت بمنزلة يصوت وليس قولك له ذكاء بمنزلة هو يفعل الماضي بانه ذو ذكاء ثم ان ذلك بمنزلة قولك له بر بر اسد والله اعلم

المفعول له ص ينصب مفعولا له المصدر ان ابان تعليلا كجد شكرا ودن ش هو علة الفعل ويجوز نصبه بشروط الا وان يكون
مصدرا والثاني ان يتحد وقته ووقت عامله وهو الفعل والثالث ان يتحد فاعلهما ولو تعذر المثال لما استوفى الشروط ضربته تاديبا
ومن شكرا ودن القادر فاعلهما تقديرا قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا لان معنى يريكم يجعلكم ترون وفي بعض هذه الشروط خلاف ثم قال
ص وهو بما يعمل فيه متحد وقتا وفاعلا وان شرط فقد فاجرره باللام ش اذا افتقد شرط من الشروط الثلاثة وجب جر ما علل به بالحرف
الدال على التعليل وهو اللام او ما يقوم مقامها وهي من والى والباء فتقول جيئتك للماء لانه ليس بمصدر وجئتك امس لاكرامك غدا لاختلاف
الزمان واحسنت اليك لاحسانك لي لاختلاف الفاعل وقوله ص وليس يمتنع مع الشروط ش ليس اجتماعها موجبا للنصب بل هو
مسوغ له ثم هو بعد ذلك على ثلاثة مراتب راجح النصب وراجح الجر ومستو فيه الامران فاشار الى الاول بقوله ص وقل ان يصحبها المجرد
ش يعني ان المجرد من ال والاضافة ينتصب على الحرف بقولك ضربته تاديبا ارجح من قولك لتاديب ومنع الجزولي جر المجرد فيما لم يقل به
غيره والى الثاني بقوله ص والعكس في مصحوب ال ش يعني ان الارجح في مصحوب ال الجر باللام فقولك ضربته للتاديب ارجح من قولك ضربته
التاديب ثم ذكر شاهد نصب مصحوب ال من كلام العرب وسكت عن المضاف فلم يعين الراجح النصب ولا الراجح الجر فعلم انه يستوي فيه الامران
نحو جئتك ابتغاء الخير ولابتغاء الخير **تنبيه** اذا قلت الى المفعول له او ضيف الى معرفة تعرف بال او بالاضافة خلافا للرياشي
والجرمي والمبرد في قولهم انه لا يكون الا نكرة وان ال فيه زائدة واضافته غير محضة **فان قلت** هل يجوز تقديم المفعول له على عامله **قلت**
هو جائز سواء كان منصوبا او مجرورا او هو مستفاد من قوله كله يعوذ اتبع مثاله مقدما والله اعلم **المفعول فيه وهو**
المسمى ظرفا ص الظرف وقت او مكان ضمنا في باطراد كهنا امكث ازمنا ش وقت او مكان ضمن معنى في مخرج لوقت او
مكان لم يضمن معناها نحو يوم مبارك يوم ونحو في مكان حسن باطراد احترازا مما نصب بعد فعل من المكان المختص نحو دخلت الدار فهو
فهو منصوب نصب المفعول به بعد اسقاط الخافض توسعا لا نصب الظرف اذ لو كان ظرفا لم يختص بدخل لان المكان المختص لا يعمل فيه عامل
بل الظرف غير المشتق من اسم الحدث يتعدى اليه كل فعل قال الشارح واذا كان كذلك فاما جئت الى الا حترازعنه بقيد الاطراد لانه يخرج بقوله ضمن
معنى في **قلت** وفي نصب المختص من المكان بعد دخل ثلاثة مذاهب احدها انه منصوب نصب المفعول به بعد اسقاط الخافض توسعا
كما سبق وهو مذهب الفارسي والمصنف ونسبه الى سيبويه والثاني انه منصوب على الظرفية تشبيها له بالمبهم ونسبه الشلوبين الى
الجمهور والثالث انه مفعول به وان دخل يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر وهو مذهب الاخفش وقوله هنا مثال الظرف المكان وازمنا مثال
لظرف الزمان ص فانصبه بالواقع فيه مظهرا كان والا فانوه مقدرا ش يعني ان حكم الظرف النصب وان الناصب له هو الواقع فيه من
فعل او ما في معناه وان الناصب له قد يكون له ظاهرا نحو جلست امام المسجد وسرت يوم الخميس وقد يكون مقدرا اما جوازا نحو يوم
الجمعة لمن قال متى قدمت واما وجوبا كالواقع خبرا او صفة او حالا او صلة ص وكل وقت قابل ذاك ش يعني ان جميع اسماء الزمان قابلة
للظرفية مبهمها ومختصها ومعدودها واما المعدود فهو قسيم المختص خلافا لمن جعله قسما ثالثا فالمبهم ما دل على قدر من الزمان غير معين
والمختص المعدود ما له مقدار من الزمان معلوم نحو يومين والمختص غير المعدود كاعلام الايام وما اقترن بال او بالصفة او بالاضافة فقوله
ص وما يقبله المكان الا مبهما ش يعني ان اسماء المكان لا تقبل الظرفية الا اذا كانت مبهمة فان كانت مختصة لم تقبل الظرفية نحو الدار
والمسجد ثم قال ص نحو الجهات والمقادير وما صيغ من الفعل كمرمى من رمى ش فمثل المبهم بثلاثة انواع الجهات نحو خلف وامام والمقادير نحو
ميل وفرسخ وما صيغ من اسم الحدث نحو مرمى ومذهب وظاهره ان هذه الثلاثة انواع للمبهم اما الجهات فلا اشكال في انها مبهمة واما المقادير
فكلام الفارسي انها داخلة تحت المبهم وجعلها بعض النحويين وقال الشلوبين ليست داخلة تحته وجعل بعضهم ايضا شبيهة بالمبهم
لا مبهما واما ما صيغ من اسم الحدث فالظاهر انه من المختص لا المبهم كما نص عليه غيره وهو ظاهر كلامه في شرح الكافية قال فيه واما المكان
فلا يكون من اسمائه ظرف فاصلا فيما الا ما كان مبهما او مشتقا من اسم الحدث بجعله قسيمه **قلت** وقد قسم المصنف المصدر الى مبهم
ومختص وصرح بان المعدود من المختص وقياسه ان يجعل المعدود في الظرف من المختص ايضا **فان قلت** ما يعني بالفعل في قوله وما
صيغ من الفعل **قلت** ظاهر كلامه انه الفعل الصناعي لقوله كمرمى من رمى وليس ذلك بجيد لانه لم يصغ من الفعل وانما صيغ من المصدر وان
حمل على الفعل اللغوي وهو المصدر فهو يصح لولا ان قوله من رمى يبعده ص وشرط كون ذا مقيسا ان يقع ظرفا لما في اصله معه
اجتمع ش اشار الى ما اشتق من اسم الحدث يعني ان هذا النوع لا يكون ظرفا مقيسا الا اذا كان العامل فيه موافقا له في الاشتقاق
نحو رميت مرمى زيد وقعدت مقعده فلذا عدوا من الشواذ قولهم هو مني مقعد القابلة ونحوه وتقرير قوله لما في اصله معه اجتمع لعامل
اجتمع مع الظرف في اصله وهو اسم الحدث **فان قلت** يخرج من كلامه نحو سرت جلوسي مجلسك لان العامل فيه ما اصله ما اشتمه اجتمع
معه في اصله **قلت** هذا وان لم تشمله عبارته فقد تقدم ان المصدر يعمل عمل فعله فقوله ص وما يرى ظرفا وغير ظرف فذاك ذو تصرف
في العرف ش كل من ظروف الزمان وظروف المكان قسمان متصرف وغير متصرف فالمتصرف ما لا يلزم الظرفية بل يستعمل ظرفا تارة وغير

ظرف اخر نحو يوما وليلة من الزمان وميلا وشمالا من المكان وغير المتصرف ما لا يخرج عن الظرفية اصلا كقط وعوض او لا يخرج عنها الا الى شبهها

والمراد بشبه الظرفية الجر بمن وانما يثبت تصرف الظرف بالاخبار عنه والجر بغير من لان كثرة زيادتها جعلت دخولها كلا دخول حكم على قبل

وبعد وعند ولدن بعدم التصرف مع الجر بمن والى هذا اشار بقوله وغير ذي التصرف البيت ص وقد ينوب عن مكان مصدر وذاك

في ظرف الزمان يكثر ش نيابة المصدر عن الظرف مرادا حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وشرط ذلك تعيين

مكان او مقدار وذلك قليل في المكان كقولك جلست قرب زيد وقصدت اليه مكان قربه ومكان قصده وكثير في الزمان نحو كان ذلك

قدوم الحاج وطلوع الشمس يريد وقت قدوم الحاج ووقت طلوع الشمس وكثرته تقتضي القياس عليه **المفعول معه**

ص ينصب تالي الواو مفعولا معه في نحو سيري والطريق مسرعه ش المفعول معه هو الاسم المنصوب بعد واو بمعنى

مع نحو سيري والطريق وهذا الباب مقيس على الاصح وقد فهم ذلك من قوله ص بما من الفعل وشبهه سبق ذا النصب لا

بالواو في القول الاحق ش ناصب المفعول معه ما عمل نحو استوى الماء والخشبة واما اسم يشبهه نحو زيد سائر والطريق

ومذهب سيبويه انه لا يعمل فيه العامل المعنوي كاسم الاشارة وحرف التنبيه والظرف المخبر به واجاز ابو علي في قول الشاعر

هذا ردائي مطويا وسربالا انه يكون العامل فيه هذا وذهب

الجرجاني الى انه منصوب بالواو نفسها لا فتضاضها بالاسم ورد بانه لو كانت ناصبة لاتصل الضمير بها ولم يشترط تقدم

فعل او شبهه واليه اشار بقوله لا بالواو وبما من قوله سبق ان المفعول معه لا يتقدم على عامله وهذا متفق عليه واما تقديمه

على مصاحبه نحو استوى والخشبة الماء فمذهب الجمهور وهو الصحيح منعه واجازه ابن جني ص وبعد ما استفهام او كيف

نصب بفعل كون مضمر بعض العرب ش من كلامهم كيف انت وقصعة من ثريد وما انت وزيدا ينصب ما بعد الواو على انها عاطفة

وبعضهم ينصب على انها التي للمعية وما قبلها مرفوع بفعل مضمر هو الناصب لما بعدها تقديره كيف تكون وما تكون والصحيح

ان كان المقدرة ناقصة وكيف خبر مقدم وكذلك ما واعلم ان الصالح لكونه مفعولا معه على ثلاثة اقسام قسم يجوز فيه العطف

والنصب على المعية والعطف ارجح وقسم يجوز فيه الامران والنصب على المعية ارجح وقسم يمتنع فيه العطف فالاول ما

امكن فيه العطف بلا ضعف من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى نحو قمت انا وزيد وان شئت نصبت والثاني ما لم يكن فيه العطف

الا بضعف من جهة اللفظ نحو قمت وزيدا لان العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير توكيد او فصل ضعيف او من جهة المعنى

كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها والتقدير مع العطف لو تركت الناقة ترأم فصيلها وترك فصيلها لرضاعها

منها وهذا تكلف وتكثير عبارة فهو متضعف والوجه النصب على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها والثالث هو ما لم

يكن فيه العطف لمانع لفظي نحو ما لك وزيدا لان العطف على الضمير المجرور بغير اعادة الجار ممتنع عند الجمهور او معنوي

نحو سرت والنيل مما لا يصلح للمشاركة بعد او نحوه يجب فيه النصب على المعية ويمتنع العطف وقد اشار الى الاول بقوله ص

والعطف ان يمكن بلا ضعف احق ش والى الثاني بقوله ص والنصب مختار لدى ضعف النسق ش والى الثالث بقوله

ص والنصب ان لم يجز العطف يجب ش واما قوله ص او اعتقد اضمار عامل تصب ش فيحتمل وجهين احدهما ان يكون يعني ان ما فيه

امتنع عطفه يجب نصبه على المعية ويجوز اضمار عامل حيث يصح اضماره كقوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم فانه لا يصح جعله

معطوفا لان اجمع بمعنى اعزم لا ينصب الا الامر وما نحوه ولك ان تجعل شركاءكم مفعولا معه وان تجعله مفعولا به

بفعل مقدر تقديره واجمعوا امركم واجمعوا شركاءكم لان جمع بمعنى ضم المفترق فينصب الشركاء ونحوه وقد حكي ان اجمع بمعنى

جمع فعلى هذا يصح العطف والثاني ان يكون تنويعا والمعنى ان ما امتنع فيه العطف فيه نوعان نوع يجب فيه النصب

على المعية ونوع يضمر فيه عامل لان المعية فيه ايضا ممتنعة كقوله علفتها تبنا وماء باردا حتى شتت

همالة عيناها فماء منصوب بفعل مضمر تقديره وسقيتها ماء ولا يجوز عطفه لعدم المشاركة ولا نصبه على المعية لعدم

المصاحبة ويجوز ان يجعل قوله او اعتقد اضمار عامل شاملا للنصب كما مثلنا به وللجر كقولك ما لك وزيد فيجوز جر زيد لا بالعطف

بل باضمار الجار كما نص عليه في شرح الكافية وكلامه فيه يبعد هذا الاحتمال **الاستثناء** الاستثناء اخراج

بالا او احدى اخواتها تحقيقا او تقديرا لما اخرج فخرج بقيد الا او احدى اخواتها ما خرج للتخصيص ونحوه والمراد بالمخرج تحقيقا

المتصل وبالمخرج تقديرا المنقطع نحو ما لهم به من علم الا اتباع الظن فان الظن وان لم يدخل في العلم تحقيقا فهو في تقدير

الداخل فيه اذ هو مستحضر بذكره لقيامه مقامه في كثير من المواضع قال ابن السراج اذا كان الاستثناء منقطعا فلا بد ان

يكون الكلام الذي قبل الا قد دل على ما يستثنى فتامله فانه يدق وهو قوله ص ما استثنت الا مع تمام ينتصب ش يجوز ان

تكون ما موصولة فينتصب خبرها فهو مرفوع وان تكون شرطية وينتصب جوابها فهو مجزوم والمراد بالتمام ان يكون المخرج

منه مذكورا ويقابله التفريغ يعني ان المستثنى بالا في غير التفريغ ينتصب متصلا كان او منقطعا بعد موجب او غيره الا

انه على ثلاثة اقسام واجب وجائز مرجوح وجائز راجح فالواجب النصب هو المستثنى بعد ايجاب متصلا او منقطعا

مؤخرا ومقدما نحو قام القوم الا زيدا وخرج القوم الا بعيرا وقام الا زيدا القوم والمرجوح النصب هو المتصل بعد نفي او شبهه

نفي والمراد به النهي والاستفهام المؤول بالنفي فمثال النفي ما فعلوه الا قليل ومثال النهي لا يقم احد الا زيد ومثال الاستفهام

ومن يغفر الذنوب الا الله والكثير ما يكون ذلك في هذا ومن جميع هذا يترجح فيه اتباعه المستثنى منه في رفعه ونصبه وجره

بدلا عند البصريين وعطفا عند الكوفيين والى هذا اشار بقوله ص وبعد نفي او كنفي انتخب اتباع ما اتصل ش والا مع النصب هو
المتصل بعد نفي او كنفي فان مع امتناع عن المستثنى فان بني تميم يجيزون فيه النصب لا اتباع ويقرؤون الا اتباع [illegible] وذكر
بعض النحويين ان نصبه عندهم ارجح واما الحجازيون فالنصب عندهم واجب فان لم يمكن اغناؤه عن المستثنى منه تعين نصبه عند الجميع
وهو كالاستثناء منقطع لا يجوز فيه تفريغ ما قبل الا للاسم الواقع بعدها نحو ما زاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضر وجعل المطهر
منه لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم والى هذا القسم الثالث اشار بقوله ص وانصب ما انقطع وعن تميم فيه ابدال وقع
ش ولكنه [illegible] وقوله ص وغير نصب سابق في النفي قد يأتي ولكن نصبه اختر ان ورد ش
يعني ان المستثنى المقدم على المستثنى منه بعد نفي فيه وجهان احدهما وهو المختار نصبه على الاستثناء والثاني ان يفرغ العامل
له ويجعل المستثنى منه بدلا قال سيبويه حدثني يونس ان قوما يوثق بعربيتهم يقولون ما لي الا ابوك ناصر فيجعلون ناصرا بدلا انتهى
وهو قليل ولذلك قال قد يأتي واحترز بقوله في النفي من ان يكون المقدم في الايجاب فانه واجب النصب كما سبق ولما فرغ من بيان التام شرع في
المفرغ فقال ص وان يفرغ سابق الا لما بعد يكن كما لو الا عدما ش اي وان يفرغ ما يسبق الا لما بعدها فحكمه حكم ما لم يوجد الا معه
نحو ما قام الا زيد فقام مفرغ لما بعد الا اعني زيدا فهو فاعل كما لو عدمت الا [illegible] وقوله سابق [illegible] من قوله في التسهيل
العامل لان السابق قد يكون عاملا كما مثلنا به وقد يكون غير عامل نحو ما في الدار الا زيد فان قلت على ما يعود الضمير في يكن
قلت يحتمل ان يعود على السابق [illegible] كما لو عدم الا وان يعود على ما من قوله لما بعد [illegible] الا
في تسليط ما قبل الا عليه كما لو عدم الا تنبيهان الاول لا يكون التفريغ الا بعد نفي او شبهه الثاني
يصح التفريغ لجميع المعمولات الا المصدر التوكيدي واما قوله تعالى ان نظن الا ظنا فمؤول [illegible] فمن تكرر لتوكيد وغير توكيد
[illegible] بقوله ص والغ الا ذات توكيد ش وهي التي يصح طرحها ولا تستغني عنها لكون ما بعدها تابعا لما بعد الا الاولى مع
اغنائه [illegible] عطف بالواو [illegible] نحو ص لا تمرر بهم الا الفتى الا العلا ش فالعلا هو الفتى والثاني
[illegible] الا زيدا والا عمرا وقد اجتمعا في قوله مالك من شيخك الا عمله الا رسيمه والا رمله فان قلت
ما المراد بالغاية قلت جعله [illegible] ثم قال ص وان تكرر لا لتوكيد ش يعني [illegible]
لقصد استثناء [illegible]
اشار الى الاول بقوله ص فمع تفريغ التأثير بالعامل دع في واحد مما بالا استثني وليس عن نصب سواه مغني ش المراد
بالعامل الاول والتأثير النصب على الاستثناء فكانه قال دع النصب على الاستثناء بالا في واحد من المستثنيين او المستثنيات
وليس عن نصب سواه مغني اي سوى ذلك الواحد والحاصل ان الا اذا كررت لغير توكيد وما قبلها من العوامل مفرغ شغل بواحد
ونصب ما عداه على الاستثناء نحو ما قام الا زيد الا عمرا الا خالدا وقد فهم من عبارته [illegible] الناصب للاستثناء هو
الا لقوله بالا ونسبه في التسهيل الى سيبويه والمبرد وزاد في الشرح الجرجاني [illegible] في ذلك [illegible] الثانية ان الاسم
الذي يشغله العامل المفرغ لا يلزم كونه الاول بل يجوز ان يكون المتوسط او الاخير لقوله في واحد الا ان شغله بالاول اولى
والثالثة ان نصب ما سواه واجب لقوله وليس عن نصب سواه مغن [illegible] فان قلت
عبارته غير وافية بالمقصود من ثلاثة اوجه احدها انه امر بترك التأثير بالا في واحد فعلم انه لا ينصب على الاستثناء ولم يعلم ما
يفعل به والثاني ان الحكم المذكور انما يكون اذا لم يمكن استثناء كل واحد من متلوه وان امكن [illegible] نحو ما قام احد
الا [illegible] زيد والثالث ان قوله وليس عن نصب سواه مغن ليس كذلك بل اذا رفع الا واحدا [illegible] اذ [illegible]
قلت الجواب عن الاول انه قد علم ان العامل المفرغ يشتغل به من قوله فيما يكن كما لو الا عدما وعن الثاني ان كلام [illegible] تكرارا مع
اتحاد المستثنى منه وعن الثالث انه اذا [illegible] بدلا [illegible] الا للتوكيد فليس من هذا القسم بل هو مندرج في قوله والغ الا ذات
توكيد ثم اشار الى الثانية بقوله ص ودون تفريغ مع التقدم نصب الجميع احكم به والتزم ش مثال ذلك ما قام الا زيدا الا عمرا
الا خالدا القوم ثم قال ص وانصب لتأخير وجئ بواحد منها كما لو كان دون زائد ش يعني ان العامل اذا لم يكن مفرغا وتأخر
ما استثني عن المستثنى منه نصب الجميع الا واحدا منها فله معها ما له منفردا نحو ما قام احد الا زيد الا عمرا الا خالدا
ويجوز رفع واحد منها على البدل لانه بعد نفي وهو الراجح فان قلت فهل يجوز رفع الجميع على البدل قلت قد اجاز ذلك
[illegible] كلام المصنف انه لا يبدل منها الا واحد ثم مثل ذلك بقوله ص كلم يفوا الا امرؤ الا علي ش فيجوز رفع
امرئ على البدل ونصبه على الاستثناء [illegible] ونصب علي [illegible] على لغة ربيعة [illegible]
ص وحكمها في القصد حكم الاول ش يعني في المعنى [illegible] ان كان موجبا تنبيه اذا [illegible]
الا لغير توكيد فتارة يمتنع استثناء [illegible] ولم يتكلم المصنف على الثاني لوضوحه [illegible]
والتسهيل ولما فرغ من [illegible] الاستثناء بالا شرع [illegible] فقال ص واستثن مجرورا بغير معربا بما لمستثنى
بالا نسبا ش اصل غير ان تكون صفة دالة على مخالفة موصوفها لحقيقة ما اضيفت اليه وقد تضمن معنى الا فيستثنى منه
[illegible] باعراب المستثنى بالا من نصب واجب نحو قام القوم غير زيد [illegible] نحو
ما قام [illegible] فان قلت [illegible]

هو ناصب المستثنى عند المصنف فما ناصب غير **قلت** ناصبه العامل الذي قبلها على الحال وفيها معنى الاستثناء وهذا اختيار
المصنف قال في شرح التسهيل وهو الظاهر من قول سيبويه واليه ذهب الفارسي في التذكرة والمشهور ان انتصابه على حد
انتصاب ما بعد الا **فان قلت** ظاهر قوله معربا بما للمستثنى بالا انتصابا اتحاد جهة النصب فيكون خلاف ما ذكره في
شرح التسهيل **قلت** المفهوم من عبارته ان غير تعرب باعراب المنسوب للمستثنى بالا من نصب وغيره كما سوى وليس في
ذلك ما يدل على اتحاد جهة النصب **تنبيهان** الاول قد يحمل الا على غير فيوصف بها وبما بعدها كما حملت غير على الا في
الاستثناء بها وللموصوف بالا شرطان ان يكون جمعا او شبهه وان يكون نكرة او معرفا بال الجنسية فلا يوصف بها مع معرفة
ولا معرفة محضة وتفارق غير من وجهين احدهما ان موصوفها لا يحذف وتقام مقامه فلا يقال جاءني الا زيد بخلاف غير. والاخر انه
لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء متصلا او منقطعا فلا يجوز عندي درهم الا جيد لانه لا يصح فيه الاستثناء بخلاف غير.
قال في البسيط وهل يجوز فيه الحال كما جاز في غير فيه نظر واجازه ابن السيد الثاني يجوز في المعطوف على المستثنى بغير اعتبار
اللفظ واعتبار المعنى فتقول قام القوم غير زيد وعمرو بالجر على اللفظ وبالنصب على المعنى لان المعنى غير زيد الا زيدا وتقول
ما قام احد غير زيد وعمرو بالجر وبالرفع لانه على معنى الا زيد وظاهر كلام سيبويه انه من العطف على الموضع وذهب الشلوبين
الى انه من باب التوهم الثالث لا يجوز في المعطوف على المستثنى بالا في نحو قام القوم الا زيدا على معنى غير خلافا لبعضهم وما استدل
به متاول وقوله **ص** ولسوى سوى سواء **ش** هذه ثلاث لغات وزاد بعضهم اخرى وهي المد مع الكسر وظاهر كلامه انه
يستثنى بالثلاثة وهو ظاهر كلام الاخفش ولم يمثل سيبويه الا بالمكسورة قال ابن عصفور في شرح الجمل لم يثبت منها
بمعنى الا سوى المكسورة السين فان استثني بما عداها فبالقياس عليها وقوله **ص** اجعلا على الاصح ما لغير جعلا **ش**
اي اجعل لسوى واختيها ما جعل لغير من كونها تجر المستثنى وتعرب باعراب ما بعد الا على ما سبق في غير من التفصيل والتمثيل لانها
بمعنى غير واشار بقوله على الاصح الى مذهب سيبويه واكثر البصريين وهو انها ظرف لا ينصرف الا في الشعر وتفارق غير. قال
سيبويه بعد ان مثل بقوله ما اتاني القوم سواك :. زعم الخليل ان هذا كقولك اتاني القوم مكانك الا ان في سواك معنى
الاستثناء انتهى قال ابن عصفور ولما كانت الظرفية فيها مجازا لم يتصرف فيها واستدل من قال بظرفيتها بوصل الموصول بها
نحو جاء الذي سواك قال المصنف وانما اخترت خلاف ما ذهبوا اليه قال في شرح الكافية لامرين احدهما اجماع اهل اللغة على ان معنى
قول القائل قاموا سواك وقاموا غيرك واحد وانه لا احد منهم يقول ان سوى عبارة عن مكان او زمان والثاني ان من حكم بظرفيتها
حكم بلزوم ذلك وانها لا تتصرف والواقع في كلام العرب نثرا ونظما خلاف ذلك واكثر فيه وفي شرح التسهيل من الاستشهاد
على تصرفها واجاب عن استدلالهم بوقوعها صلة بانه لا يلزم من وقوعها صلة كونها ظرفا واجاز ان يكون موضعها بعد الموصول
رفعا على انه خبر مبتدا مضمر وان يكون نصبا على انه حال وقبله ثبت مضمرا ويقوي هذا الوجه قول من قال رايت الذي سواك
بالنصب واما ان تجعل سواك بعد الموصول خبر مبتدا مضمر على ان يكون مبنيا لابهامه واضافته الى مبني كما فعل بغير
في قوله لذ بقيس حين يابى غيره تلفه بحرا مفيضا خيره قلت هذا خلاف ما ذكره المصنف من انه مذهبه
وهو منقول عن الزجاج والفاسي ان يجعل ما استدل به لا ينهض دليلا على دعواه اما ما ذكره من اجماع اهل اللغة
فغير مسلم لما نقله سيبويه عن الخليل وقد تقدم واما ما استشهد به من النظم فلا حجة فيه لان سيبويه ومن وافقه معترف
بتصرفها في الشعر وقد انشد سيبويه بعضها ولم يذكر من النثر الا حديثا من الحديث وقول بعض العرب اتاني سواك
حكاه الفراء اما الحديث فقد تقدم انه لا يعتد به في اثبات الحكم عند عدم التصرف واما اتاني سواك فهو اقوى ما احتج به قال
في البسيط قال البصريون هذا من الشاذ وكلام حاكيه اعني الفراء يدل على قلته فانه قال بسواك ومكانك
وبدلك ونحوك وبدونك لا تستعمل اسماء مرفوعة ثم قال وربما رفعوا قال ابو زيد وان اتاني سواك واما تجويزه كون سواك
بعد الموصول خبر مبتدا مضمر فضعيف لان فيه حذف صدر الصلة من غير طول ولو كان كذلك لجاز في غير فليجاز كما جاز في سوى
وقولهم رايت الذي سواك بالنصب فضعيف واما ادعاء بنائه لابهامه واضافته الى مبني فبعيد وقد ضعف في باب
الاضافة من شرح التسهيل القول ببنائه مثل ذلك واما تقدير ثبت فلا ينبغي بعده وقد ابطل بذلك صحة القول بالظرفية لان
الظاهر عدم لزومها الظرفية لتصرفها في الشعر ولما حكاه الفراء فهل الذي ظهر ان منهم من يستعملها ظرفا كثيرا وغير ظرف قليلا
وهذا مذهب قوم منهم الرماني والعكبري وقوله في الكافية وما انتهى اليه ما يوهم ان كلا من قال بظرفيته
قال بعدم التصرف وليس كذلك بل المذاهب ثلاثة والله اعلم **فان قلت** ظاهر قوله ما لغير مساواتها لغير في
جميع الاحكام وليس كذلك بل افترقا في امرين الاول ان المستثنى بغير قد يحذف اذا فهم المعنى نحو ليس غير بالضم والفتح
وبالتنوين بخلاف سوى الثاني ان سوى تقع صلة للموصول وجرها في فصيح الكلام **قلت** انما ساوى بينهما فيما ذكره من جر
المستثنى واعرابها بما بعد الا لا في جميع الاحكام **فان قلت** يلزمه ان يجوز في المعطوف على المستثنى بها
اعتبار المعنى كما جاز في غير **قلت** لا يبعد ان يلتزمه فقد اشار في قوله في التسهيل وتساويها مطلقا سوى بعد
جواز اعتبار المعنى في المعطوف على مجرور غير ظاهر في اجازته وقوله **ص** واستثن ناصبا بليس وخلا وبعدا وبيكون
بعد لا **ش** اما ليس ولا يكون فالمستثنى بهما خبرهما فلهذا وجب نصبه واسمهما عند البصريين ضمير عائد على البعض

الجمهور من الكلام السابق والمعنى ليس هو إياه بعضهم زيدًا وعند الكوفيين ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام السابق ولذلك كان
مفردًا والتقدير ليس هو إياه ليسوا بعضهم بعض زيد يجوز الحذف ورد بأنه لا يجوز في الارتشاف قال ابن مالك وصاحب البسيط
هو محذوف حذف الاسم لقوة دلالة الكلام عليه وهو مخالف لما اتفق عليه الكوفيون والبصريون من أن الفاعل عمدة لا يحذف اهـ
قلت صرح في شرح الكافية بأن اسمها ضمير مستتر وقوله في التسهيل واسمها بعض مضاف إلى ضمير المستثنى منه لازم
الحذف يقتضي ظاهره أنه محذوف لا مضمر ويمكن أن يكون تجوز في التعبير عن الإضمار بالحذف **فإن قلت** هل الجملتان ليس ولا يكون
في الاستثناء محل من الإعراب **قلت** في ذلك خلاف قيل هما في موضع نصب على الحال وقيل لا محل لهما وصحح ابن عصفور وأما
عدا وخلا فقد ثبت في النقل الصحيح عن العرب أنهما ينصبان المستثنى ويجرانه فتقول قام القوم عدا زيدًا وعدا زيدٍ وخلا عمرًا
وخلا عمروٍ وقد أشار إلى جواز المستثنى بهما بقوله **ص** واجرر بسابقي يكون إن ترد **ش** وما خلا وعدا **فإن قلت**
هل الأرجح نصب المستثنى بهما أو جره **قلت** لا إشكال في أن النصب بعدا أرجح لأن فعليتها أرجح ولذلك التزم سيبويه
فعليتها ولم يحفظ حرفيتها وأما خلا فالنصب بها أرجح أيضًا قيل ولم يحك سيبويه الجر بها وليس كذلك بل ذكر سيبويه
فيها الجر أيضًا وقال الأخفش في الأوسط كل العرب يجرون بخلا وقد زعموا أنه ينصب بها وذلك لا يعرف هذا وهو خلاف
المشهور وقوله **ص** وبعد ما انصب **ش** نحو ما عدا زيدًا وما خلا عمرًا وإنما تعين النصب بعد ما لأنها مصدرية وتعينت
فعليتهما لأنها لا يليها حرف جر وتعين النصب معهما هو مذهب الجمهور وقد حكى الجر مع ما [illegible] عن بعض العرب
وإليه الإشارة بقوله **ص** وانجرار قد يرد **ش** وأجاز ذلك الكسائي والربعي والفارسي في كتاب الشعر له وعلى هذا فما
زائدة لا مصدرية وقوله **ص** وحيث جرا فهما حرفان **ش** يعني مع تجرد من ما [illegible] **فإن قلت** بأي شيء يتعلقان
إذا كانا حرفي جر **قلت** قيل بالفعل أو معنى الفعل [illegible] وقيل هما في موضع نصب على تمام الكلام وقوله
ص كما هما إن نصبا فعلان **ش** يعني مع تجرد من ما أو مع [illegible] وهما فعلان متعديان والمستثنى بهما مفعول به وفاعلهما
عند سيبويه والأكثر البصريين ضمير مستتر عائد على البعض المفهوم من الكلام ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وفي شرح
الكافية وكلامه في التسهيل يقتضي أنه يجري فيها ما تقدم في اسم ليس ولا يكون وقال في شرحه وفيه ضعف لأن قولك
قاموا عدا زيدًا بمعنى [illegible] عن بعضهم زيدًا لم يستقم إلا بأن يراد بالبعض من سوى زيد وهذا وإن صح [illegible] على الكل
لا واحد فلا يجيء في [illegible] أجود أن يجعل الفاعل مصدر ما عمل في المستثنى منه [illegible] فقاموا عدا زيدًا جاوز
بعضهم زيدًا انتهى **قيل** ولا يخفى [illegible] في نحو القوم إخوتك عدا زيدًا لأنه لم يتقدم فعل ولا ما في معناه وينبغي أن لا
يجوز نحو [illegible] وبعضهم على مذهب الكسائي [illegible] لأن البعض عندهما لا يقع الأعم ما دون النصف والصحيح جواز
وقوعه على النصف وعلى الأكثر منه لقوله **دأبت أروى والديون تقضى فمطلت بعضًا وأدت بعضًا** وذهب
المبرد إلى أن فاعلهما ضمير عائد على [illegible] المفهوم من معنى الكلام أي عدا [illegible] زيدًا **فإن قلت** هل لجملة عدا وخلا محل من
الإعراب **قلت** [illegible] كما تقدم في ليس وصحح ابن عصفور أنهما لا محل لهما كما صحح في ليس
ولا يكون **فإن قلت** إذا [illegible] المصدرية فما موضع المصدر المؤول من الإعراب **قلت** نصب بلا خلاف وإنما
اختلفوا في وجه نصبه فقال السيرافي هو مصدر موضوع موضع الحال كما يجوز ذلك في المصدر الصريح وذهب ابن خروف إلى
انتصابه على الاستثناء [illegible] وقيل انتصابه على الظرف وما وقتية [illegible] وقوله **ص** وكخلا حاشا
ولا تصحب ما **ش** يعني أن حاشا مثل خلا يجوز نصب المستثنى بها وجره فإذا نصبت كانت فعلًا والخلاف في فاعلها وفي
محل الجملة كما في خلا وإذا جرت كانت حرفًا والكلام على ما تتعلق به كالكلام على خلا ولا فرق بينهما إلا في ثلاثة أوجه الأول
أن الجر بحاشا هو الأرجح والنصب بعدها أما [illegible] ولم يحفظ عنه [illegible] في عدا وخلا قيل ويمكن
القول فيه بذلك الثاني أن الجر بحاشا هو الأكثر بخلاف عدا وخلا ولذلك التزم سيبويه حرفيتها ولم يجز النصب بها لأنه
لم يحفظه وقد ثبت بنقل أبي زيد والفراء والأخفش والشيباني وابن خروف وأجاز المازني والمبرد والزجاج الثالث أن
حاشا لا تصحب ما بخلاف عدا وخلا قال سيبويه لو قلت أتوني ما حاشا زيدًا لم يكن كلامًا وقد أجاز بعضهم عن قلة وقال في
التسهيل وربما قيل ما حاشا وذكر في شرحه قوله صلى الله عليه وسلم أسامة أحب الناس إلي ما حاشا فاطمة وأنشد بعضهم
عن ذلك **ولبت الناس ما حاشا قريشًا فإنا نحن أفضلهم فعالا** وقوله **ص** وقيل حاشا وحشا فاحفظهما
ش ظاهره أن هذا من اللغتين في حاشا التي يستثنى بها وكلامه في التسهيل ظاهر في أنها حاشا التي للتنزيه وهي
التي يليها المجرور باللام نحو حاشا لله وقد ذكر باللغات الثلاث وأقلها حشى وهذه التي يليها المجرور باللام
هي [illegible] في التسهيل بلا خلاف بل هي إما فعل وهو مذهب المبرد وإما اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلًا من اللفظ
بالفعل ويدل على ذلك قراءة ابن مسعود حاش الله بالإضافة مثل سبحان الله وفي قراءة أبي السمال حاشًا لله بالتنوين
مثل رعيًا لزيد والوجه في قراءة من لم ينون أن تكون مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظًا ومعنى **الحال**
ص الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال كفردًا أذهب **ش** الحال تذكر وتؤنث وقوله وصف كالجنس يشمل الحال
وبعض الأخبار وبعض النعوت ونحو لله دره فارسًا من التمييز وقوله فضلة إخراج للخبر والفضلة ما يجوز الاستغناء عنه

الا لعارض ولا يعني عن ثقل عند زيد افا يد فان امتناع حذفه لكسرها مسد الخبر وقوله منتصبا اخراج للنعت لانه اراد للازم النصب
والنعت تابع للمنعوت وقوله مفهم في حال الا حال كذا اخرج للتمييز جارا ساقيا فان التمييز تفسيره لمن لا بغير وقول الشارح ان حدّه
النعريف ليس بمانع لانه يشمل النعت فيه مسلم لخروجه بقيد لزوم النصب **تنبيه** ذكر في الكافية والتسهيل ان الحال
قد تجر بالباء الزائدة بعد نفي عاملها كقوله **كائن دعيت الى بأساء داهمة فما انبعثت بمزؤود ولا وكل**
وتنوزع في ذلك وذكر في باب حروف الجر من شرح التسهيل ان دخول الباء الزائدة على الحال وشذّ به نعرا ان الامر فيه ما كان ينبغي لكان
تقريرا مدونك مهراو ليلا مبنيا للمفعول وفيه نعي قوله كيف وان ذهبت مثلا وعلم منه جواز تقديم الحال على عاملها وسيأتي وقوله
ص وكونه منتقلا مشتقا يغلب لكن ليس مستحقا ش كون الحال منتقلا اي غير لازم لصاحبه ومشتقا اي مصوغا
من مصدر لدلالته على متصف غالب لا واجب فمن وروده لازما وخلق الانسان ضعيفا ومن وروده غير مشتق قا نعروا ثبات او انفروا
جميعا وقد اجتمع اللزوم والجمود في قولهم هذا خاتمك حديدا وهذه جبتك خزا وهما من امثلة سيبويه وفصّل
بعضهم في الانتفاء فجعل الحال قسمين مبينة ومؤكدة فالمبينة لا بد ان تكون منتقلة او مشبهة بالمنتقلة نحو هذا
زيد اشهر انه كان يكر ان يغلو في الشهر والمؤكدة يجوز ان تكون غير منتقلة ص ويكثر الجمود في سعر ش اعلم انه يكثر
جمود الحال اذا كان مؤولا بالمشتق او غير متكلف وذلك بان يدل على سعر نحو بعه مدا بكذا اي مسعرا او مفاعلة نحو بعته
يدا بيد اي متقابضين او تشبيه نحو كر زيد اسدا اي مثل اسد او ترتيب نحو ادخلوا رجلا رجلا اي مترتبين وفي نصب الثاني اقوال
والمختار انه وما قبله منصوبان بالعامل المتقدم لان مجموعهما هو الحال ونظيرهما في الخبر الرمان حلو حامض او اصالة نحو قوله
تعالى اسجد لمن خلقت طينا او فرعية نحو وتنحتون الجبال بيوتا وهي حال مقدرة او تنويع نحو هذا مالك ذهبا او طورا وافع
فيه تفصيل نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا او بفعته نحو فتمثل لها بشرا سويا وقد اندرج ذلك تحت قوله ص ومبدي تأول
بلا تكلف ش فان قلت الدال على السعر مندرج في ذلك وقد افرده بالذكر قلت هو من باب عطف الخاص على العام وقوله
ص كبعه مدا بكذا يدا بيد وكر زيد اسدا اي كاسد والحال ان عرف لفظا فاعتقد تنكيره معنى كوحدك اجتهد
ش لما كان الغالب اشتقاق الحال ونعت صاحبه التزم تنكيره لئلا يتوهم كونه نعتا وقد يجيء على صورة المعرفة بالاداة
فيحكم بزيادتها نحو ادخلوا الاول فالاول او بالاضافة فيحكم بانه نكرة لم تتعرف بها نحو طلبته جهدي وطاقتي واجتهد
وحدك اي منفردا واذا قلت في التعريف رأيت زيدا وحده فمذهب سيبويه انه حال من الفاعل اي منفردا في حال الانفراد له بالرؤية
واجاز المبرد ان يكون حالا من المفعول ورجح مذهب سيبويه بان وضع المصدر موضع اسم الفاعل اكثر وعن ابن طلحة يتعين كونه
حالا من المفعول قال لانه اذا اراد الفاعل قال مررت به وحدي وفيه وحده اقوال الاول مذهب سيبويه انه اسم موضوع موضع
المصدر الموضوع موضع الحال فوحد موضع ايحاد والايحاد في موضع موحد والثاني انه مصدر لم يلفظ بفعله وهو معزو
للزجاج واليه ذهب ابو الفتح والثالث انه مصدر لم يلفظ له بفعل وعلى هذا ذهب ابن الطراوة فهو مصدر في موضع الحال والرابع
ذهب يونس اليه انه منتصب على الظرف كقول العرب زيد وحده والتقدير زيد موضع التفرد واجاز هشام في قولهم زيد
وحده وجهين احدهما ما قال يونس والاخر ان يكون مصدر الفعل مقدر نحو انحى كما قالوا زيد اقبالا الاقبالا وقد حكى
الاصمعي وحد يحد وحد مصدر الفعل مستعمل **تنبيه** ما تقدم من اشتراط تنكير الحال هو مذهب الجمهور واجاز
يونس والبغداديون انه يأتي معرفة وقاسوا على قولهم ادخلوا الاول فالاول واجاز الكوفيون ان يأتي على صورة المعرفة اذا
كان فيها معنى الشرط وهي مع ذلك نكرة فاجازوا عبد الله المحسن احسن منه المسيء اي اذا كان محسنا افضل منه مسيئا وقوله ص
ومصدر منكر حالا يقع بكثرة كبغتة زيد طلع ش وقوع المصدر موقع الحال منزلة تعلم ثم ادعهن ياتينك سعيا وادعوا
ربكم خوفا وطمعا وقولهم قتلته صبرا وطلع زيد بغتة وهو كثير ومع كثرته فقد اجمع النحويون على قصره على السماع
وان اقتصروا على النحو الا المبرد فانه اجاز القياس بغير عنه مطلقا وقيل فيما هو نوع الفعل نحو اتيته سرعة وفي مثنى
في التسهيل ثلاثة اقوال الا انه قيل على السماع والا في قولهم انت الرجل علما فيجوز ان تقول انت الرجل ادبا ونبلا والمعنى
الكامل في حال علم وادب ونبل وفي الا رتشاف وحمل عنه ان يكون تمييزا الثاني هو مذهب نعا فاق في الارتشاف والاظهر
ان يكون تمييزا الثالث اما علما فعالم تقول ذلك لمن وصف عندك شخصا بعلم وغيره منكرا عليه وصفه بغير العلم والناصب
لهذا الحال هو فعل الشرط المحذوف وصاحب الحال هو المرفوع به والتقدير مهما يذكر انسان في حال علم فالمذكور به عالم
ويجوز ان يكون ناصبها ما بعد الفاء وصاحبها الضمير المستكن فيه وهي على هذا مؤكدة والتقدير مهما يكن من شيء فالمذكور
عالم في حال علم ولو كان ما بعد الفاء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها نحو اما علما فهو ذو علم تعين ان يكون العامل هو فعل الشرط
ولو كان المصدر الثاني اما مع فاء ما قبلها فهو عند سيبويه مفعول له وذهب الاخفش الى انه منكر والمعرفة كليهما او ما مفعول
مطلق وذهب الكوفيون على ما نقله ابن هشام الى ان القسمين مفعول به بفعل مقدر والتقدير مهما تذكر علما فالذي وصف عالم
قال في شرح التسهيل وهو القول عندي اولى بالصواب واقوم ما اعتمد عليه في الجواب **تنبيهان** الاول مذهب
سيبويه في المصدر الواقع موقع الحال انه هو الحال وذهب الاخفش والمبرد الى انه مفعول مطلق وعامله المحذوف هو الحال
وذهب الكوفيون الى انه مفعول مطلق منصوب بالفعل قبله وليس في موضع الحال وذهب بعضهم الى انه مصدر على حذف

مصادر فيقدر في الثنية ركضا إذا أتيته ركضا وكذا سائرها وقيل هي أحوال على حذف المضاف أي أتيته ذا ركض وكذا سائرها في الثاني
في قوله ومصدر منكر حالا يقع بكثرة شبه على أن وقوع المصدر المعرف حالا قليلة وهو موقوف على علم منسيه كقول العرب
جاءت الخيل بدادا بددا أي متبددة ومن وأرسلها العراك كقوله **فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق**
على نغص الدخال قال ابن زيادة الوجيه وفيه ثلاثة مذاهب أحدها أنه مصدر في موضع الحال وهو مذهب
سيبويه والثاني أنه معمول لفعل مقدر أي تعترك العراك وهو مذهب الفارسي الثالث أنه معمول للحال المحذوفة معتركة
العراك وذهب ابن الطراوة إلى أن العراك نعت لمصدر محذوف وليس بحال أي أرسلها إرسال العراك وأنشد تغلب وأو
العراك وزعم أن العراك مفعول ثان لأوردها ونقل عن الكوفيين أن أرسلها مضمن معنى أوردها ثم انتقل إلى صاحب الحال
فقال ص ولم ينكر غالبا ذو الحال ش وذلك لشبهه بالمبتدأ وأشار بقوله غالبا إلى أنه قد ينكر في غير المواضع الآتية
قليلا حكاه سيبويه وجعله مقيسا يعني شرط وإن كان الاتباع أقوى والقياس قول يونس والخليل خلافا لمن قال
لا يجوز المرصوف إلا سماعا ما لم يتقدم عليه وقوله ص إن لم يتأخر ش يعني عن الحال نحو هذا قائما رجل مثل به سيبويه وأما
نحو فيها قائما رجل فيحكم من كلام سيبويه أن صاحب الحال هو المستتر لا الضمير المستتر في الخبر ثم ذهب إليه بعضهم قال في
شرح التسهيل ومراد سيبويه بهذا الكلام أن الحال في المعنى يجعله لا ظاهر إلا المستتر أولى ومعناه لا غموض فيه
وهذا يستقيم لو تساويا في النعت وزعم ابن خروف أن الخبر إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه
والفراء إلا إذا تأخر وقوله ص أو يخصص ش يعني بإضافة نحو في أربعة أيام سواء للسائلين أو وصف نحو فيها يفرق كل أمر
حكيم أمرا من عندنا خلافا لمن منع شركه وصغير وكو فيسأل لأن الحال من النكرة في الوصف لكان أولى وقوله ص أو يبين ش أي يخصص
ص من بعد نفي ش كقوله تعالى وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم خلافا لمن تعسر في جعله الجملة صفة ص أو مضاهيه
ش يعني مشابه النفي وهو النهي والاستفهام فالنهي كقوله **لا يركنن أحد إلى الإحجام يوم الوغى متخوفا لحمام** والاستفهام
والاستفهام كقوله **يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر في إبعادها الأملا** ومثال النهي بقوله ص
لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا ش فهذه ستة مسوغات على التفصيل وزاد في التسهيل ثلاثة أحدها أن يكون الحال جملة مقرونة
بالواو نحو أو كالذي مر على قرية وهي خاوية لأن الواو رفعت توهم النعتية والثاني أن يكون الوصف به على خلاف الأصل نحو هذا خاتم حديدا
والثالث اشتراك المعرفة مع النكرة في الحال نحو هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين ومن جعل سيبويه هذه المسألة بابا ص وسبق حال
ما بحرف جر قد أبوا ولا أمنعه فقد ورد ش صاحب الحال مرفوع ومنصوب ومجرور فتقدم الحال على المرفوع والمنصوب جائز عند البصريين إن
لم يمنع مانع كالحصر ومنع الكوفيون تقديمها على المرفوع الظاهر وقيل مطلقا وقيل إن تقدم العامل رابعة ومنعوا تقديمها على
المنصوب الظاهر أيضا وقيل مطلقا وقيل إن لم يكن فعلا وأما المجرور فإن كان بإضافة فيمتنع تقديم الحال عليه بالإجماع قال في شرح التسهيل
فإن كانت الإضافة غير محضة جاز كقولك هذا شارب السويق ملتوتا الآن أو غدا وإن كان مجرورا بحرف فلم يجز تقديم الحال عليه عند أكثر
النحويين وقال المصنف الصحيح الجواز لثبوته سماعا والضعف دليل المنع إلا أن تقديمه ضعيف مع جوازه وفصل الكوفيون فقالوا إن كان
المجرور ضميرا نحو مررت ضاحكة بك أو كانت الحال فعلا نحو مررت تضحك بهند جاز وإلا امتنع واستدل المصنف بقوله تعالى وما أرسلناك إلا
كافة للناس وبأبيات ظاهرة في مدعاه **فإن قلت** أطلق في قوله حرف وينبغي أن يقيد بغير الزائد لأنه موضع الخلاف **قلت** العذر
له أن الزائد لا يعتد به فلذلك أهمل التنبيه عليه لوضوحه **فإن قلت** على ماذا يعود الضمير في قوله أبوا **قلت** ظاهره أنه
عائد على جميع النحويين ولا يصح حمله على ذلك لأن منهم من أجاز وقد نقل الجواز عن الفارسي وابن كيسان وابن برهان على أن ابن الأنباري ذكر الإجماع
على المنع فيعود الضمير على الأكثر **فإن قلت** قوله ولا أمنعه يوهم أنه أجازه **قلت** لا يلزم من قوله لا أمنعه أن يجيزه والمراد
لا أمنعه وإنما لم أجزه لأنه قد نقل الخلاف في هذا الموضع **فإن قلت** قوله فقد ورد دعوى لم يقم عليها دليل إذ لم يورد نظيرا لذلك
لأن الآية التي استدل بها والأبيات محتملة للتأويل **قلت** ظاهرها يدل على مدعاه ولا حاجة إلى تعضيدها بغير جبرا ولا عدول عن الظاهر
مع مساعدة القياس وليس هذا موضع الكلام على الآية ولا على الأبيات ص ولا تجز حالا من المضاف له إلا إذا اقتضى المضاف عمله
أو كان جزء ماله أضيفا أو مثل جزئه فلا تحيفا ش حاصل هذين البيتين أنه لا يجوز الحال من المضاف إليه إلا في ثلاثة مواضع الأول إذا كان
المضاف عاملا في الحال نحو إليه مرجعكم جميعا وهذا اتفاق قال في شرح التسهيل بلا خلاف الثاني أن يكون المضاف جزء المضاف إليه نحو
ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا الثالث أن يكون جزء المضاف إليه في صحة الاستغناء عنه به نحو فاتبعوا ملة إبراهيم حنيفا فلو لم يكن
أحد الثلاثة لم يجز قال في شرح التسهيل بلا خلاف نحو ضربت غلام هند جالسة وحكى بعضهم عن بعضهم إجازته ونوزع المصنف في إجازة الحال
من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءا أو نحوه لأن ما استدل به لا حجة فيه لاحتمال كون إخوانا منصوبا على المدح وحنيفا حالا من ملة وذكر
على معنى الدين **فإن قلت** على ما يعود الضمير في قوله عمله **قلت** على الحال لا اقتضاء المضاف طلب الحال قوله ص والحال إن ينصب
بفعل صرفا أو صفة أشبهت المصرفا فجائز تقديمه كمسرعا ذا راحل ومخلصا زيد دعا ش يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان فعلا متصرفا
نحو مخلصا زيد دعا خلافا للجرمي في منع تقديمها عليه والأخفش في نحو راكبا زيد جاء لبعده عن العامل وهو مثال المصنف ولبعضهم
في منع تقديم المؤكد ومنع المغاربة تقديم الجملة الحالية المصدرة بالواو نحو والشمس طالعة جاء زيد ونقل ابن إصبع على أنه لا يمتنع عند الجمهور
أو صفة تشبه الفعل المتصرف بقبول علامات الفرعية كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مسرعا ذا راحل ونص سيبويه على جواز تقديمها

أن يكون
يكون مثل

على الفعل واسم الفاعل ونحوه واحترز بقوله ص بامرئٍ غير المتصرف نحو ما احسن زيدا متجردا فلا يجوز تقديمه عليه لضعفه وبقوله اشبهت
المصرّف من افعل التفضيل فانه لا يقبل علامة الفرعية مطلقا فجعل موافقا للجامد في منع تقديم الحال عليه وجواز تقديم الحال على العامل
المتصرف مشروط بعدم المانع كوقوعه صلة الالف واللام او حرف مصدري قوله ص وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه مؤخرا لن يعملا كتلك
ليت وكأنّ ش لا يجوز تقديم الحال على عاملها اذا كان عاملا ضمن معنى الفعل دون حروفه وذلك انواع الاول اسم الاشارة نحو تلك الثاني حرف التمني
نحو ليتها الثالث حرف التشبيه نحو كأن الرابع حرف الترجي وهو لعل الخامس حرف التنبيه نحو ها السادس اما نحو اما علما فعالم
السابع الاستفهام المقصود به التعظيم نحو يا جارتا ما انت جارة واجاز الفارسي فيه الحال والتمييز الثامن الجنس المقصود به الكمال نحو
هذا الرجل به علما التاسع المشبه نحو هو زهير شعرا ونص المصنف على ان جميع هذه تعمل في الحال خلافا للسهيلي في اسم الاشارة ولابن
العافية في حرف التشبيه ولبعضهم في كأن ووافقنا الزمخشري وابن عصفور في ليت ولعل وبالغ في المعروف لا تعمل الا كأن وكاف التشبيه
ونقدم في الحال بعدا ما في الحال ونصبت العمل الذي ما مجازا وقد اندرج تحت قوله عامل ضمن معنى الفعل لا حروفه نوع عاشر وهو
الظرف وشبهه اذا ضمنا معنى الاستقرار فانهما يعملان في الحال في هذه ثلاثة احوال التاخير ولا اشكال في جوازه والتقديم على الجملة نحو قائما
زيد في الدار وهو لا يجوز قال في شرح الكافية باجماع تبعا لابن طاهر واجاز الاخفش في قولهم فيها قائما رجل اذ رأى ان يكون قائما حالا والعامل
فيها ذلك واجازه ابن برهان التقديم ان كانت الحال ظرفا او حرف جر قال في قوله تعالى هنالك الولاية لله الحق هنالك ظرف في موضع الحال والعامل
والولاية مبتدأ والخبر لله وهو عامل في هنالك وتوسطها وله صورتان احداهما ان يكون بين الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر نحو في الدار قائما زيد
فلا خلاف في جواز هذه الا من يرى بالعكس وهي المشار اليها بقوله ص وندر نحو سعيد مستقرا في هجر ش وفيها مذاهب المنع
مطلقا وبه قال جمهور البصريين والجواز مطلقا واليه ذهب الفراء والاخفش في احد قوليه والجواز بقوة ان كان الحال ظرفا او حرف جر
وبضعف ان كان غيرهما وهو مذهبه في التسهيل والجواز ان كانت من مضمر نحو انت قائما في الدار وهو مذهب الكوفيين فهذه اربعة
مذاهب وقوله وندر ظاهره انه لا يقاس عليه وصرح الشارح بذلك فقال وما جاء منه مسموعا حفظ ولم يقس عليه وهو خلاف ما ذهب
اليه في التسهيل واستدل المجيز بقراءة من قرأ والسموات مطويات بيمينه وقول ابن عباس نزلت هذه الآية ورسول الله صلى الله عليه وسلم
متوار بمكة وبابيات منها قول النابغة رهط ابن كوز محقبي ادراعهم فيهم ورهط ربيعة بن حذار وتأول المانع
وليس هذا موضع بسطه ص ونحو زيد مفردا انفع من عمرو معانا مستجاز لن يهن ش لما كان لافعل التفضيل مزية على الجامد ونقص
عن الفعل في عليه بما يعني توسطه بين حالين نحو زيد مفردا انفع من عمرو معانا فمفردا حال من الضمير المستتر في انفع ومعانا حال
من عمرو والعامل فيهما انفع على المختار وهو مذهب سيبويه والمازني وطائفة وقوله ص والحال قد يجيء ذا تعدد لمفرد فاعلم وغير
مفرد ش فيها ان صورتان مثال الاول واجاز زيد راكبا مسرعا فهما حالان من زيد خلافا لابن عصفور في منعه تعدد الحال في هذا النحو ما لم يكن
العامل افعل تفضيل ونقل المنع عن الفارسي وجماعة فجعلوا ما في المثال عندهم نعتا لراكبا او حالا من الضمير في راكبا والثانية قد تكون بجمع
نحو وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وقد تكون بتفريق وله طريقان احدهما ان يلي كل حال صاحبه نحو لقيت مصعدا زيدا منحدرا
والثاني الا يلي كل حال صاحبه فان لم تكن قرينة تعين جعل الاول للثاني والثاني للاول ليتصل احدهما بصاحبه خلافا لمن عكس وان وجد
قرينة عمل بها نحو خرجت بها تمشي تجر وراءنا ص وعامل الحال بها قد اكدا في نحو لا تعث في الارض مفسدا وان تؤكد جملة
فمضمر عاملها ولفظها يؤخر ش الحال نوعان مبينة ومؤكدة خلافا للفراء والمبرد والسهيلي في انكار المؤكدة ثم المؤكدة ضربان
مؤكدة لعاملها ومؤكدة لمضمون الجملة فالمؤكدة لعاملها قد توافقه معنى لا لفظا وهو الغالب نحو ولا تعثوا في الارض مفسدين
وقد توافقه معنى ولفظا وهو قليل كقوله تعالى وارسلناك للناس رسولا والمؤكدة لمضمون جملة شرطها ان تدل على معنى لازم او شبيه
باللازم في تقرر العلم بعد جملة جزآها معرفتان جامدان جمودا محضا نحو قوله انا ابن دارة معروفا بها نسبي وهل
بدارة يا للناس من عار فان قلت اطلق في قوله وان تؤكد جملة ولم يشترط تعريف جزأيها ولا جمودها قلت اما اشتراط
التعريف فعذر بعضهم من تسميتها مؤكدة لانها انما تؤكد شيئا قد عرف واما اشتراط الجمود فمن قوله وان تؤكد جملة لانه اذا كان احد
الجزأين مشتقا او في حكمه كان عاملا فيها وكانت مؤكدة لعاملها لا لمضمون الجملة ولذلك جعل في شرح التسهيل قولهم زيد ابوك
عطوفا وهو الحق بينا من قبيل المؤكدة لعاملها وهي موافقة معنى العطف لان الاب والحق صالحان للعمل وقوله فمضمر عاملها يعني بعد
الجملة وتقديره احقه واعرفه ان كان المخبر عنه غير انا وان كان انا فالتقدير احق او اعرف او احقني واعرفني وكون عاملها مضمرا هو الصحيح وهو
مذهب سيبويه خلافا للزجاج في جعله عاملها هو الخبر مؤولا بمسمى وخلافا لابن خروف في جعله عاملها هو المبتدأ مضمنا تنبيها
فان قلت هل اضمار هذا العامل في هذه الحال جائز او واجب قلت بل واجب وقد يؤخذ ذلك من جهة الاضمار وقوله ولفظها يؤخر
لا يجوز تقديمها على الجملة ولا على احد جزأيها لشبهها بالتوكيد ولانه يجوز ان يحذف عاملها فلا يقدم عليه نحو زيد اخي بالتقديم فان قلت
قد تقدم ان الحال نوعان مبينة ومؤكدة وقد ذكر النحويون انواعا اخر وهي المستصحبة نحو هذا زيد راكبا والمحكية نحو رايت زيدا امس
ضاحكا والمقدرة نحو مررت برجل معه صقر صائدا به غدا والموطئة نحو لسانا عربيا قلت لا يخرج هذا عن النوعين السابقين ولما كان
اصل الحال الافراد نبه على انها قد تكون جملة بقوله ص وموضع الحال تجي جملة ش لوقوع الجملة موقع الحال شرطان احدهما ان تكون
خبرية فلا تقع طلبية وقد قدر القول في النعت كقول ابي الدرداء وجدت الناس اخبر تقله ان مفعول ثان اخبر فقلته وفي البيت جواز
وقوع الامر ونحوه حالا نحو كنت عبدا لله ثم البيد والثالث الا تفتتح بدليل استقبال كان وحرف التنفيس ثم مثل فقال ص كجاء زيد

وهو ناو رحلة **شر** وهذا مجمع على جوازه ثم شرع في التفصيل فقال **ص** وذات بدء بمضارع ثبت حوت ضميرا ومن الواو خلت **شر** يعني ان الجملة الحالية
اذا صدرت بمضارع مثبت وجب فيها اشتمالها على ضمير صاحب الحال وخلوها من الواو نحو جاء زيد يضحك ولا يجوز ويضحك لان المضارع يشابه الاسم
فكما لا تدخل عليه الواو كما لا تدخل على الاسم **تنبيه** يشترط في خلوه من الواو مع الاثبات شرط اخر وهو ان يعرى من قد ذكره في التسهيل
فان اقترن بها قال الشارح لزمته الواو نحو وقد تعلمون اني رسول الله اليكم ثم قال **ص** وذات واو بعدها انو مبتدا له المضارع اجعلن مسندا
شر يعني ان الجملة المصدرة بالمضارع المثبت العاري من قد اذا وردت بالواو نوي على الاصح بعدها مبتدا وجعل المضارع خبرا عنه ليصير
جملة اسمية كقولهم قمت واصك عينه اي وانا اصك ثم قال **ص** وجملة الحال سوى ما قدما بواو او بمضمر او بهما **شر** الذي قدمه هو الجملة
الفعلية المصدرة بالمضارع المثبت وسواها يشمل الجملة الاسمية مثبتة او منفية والفعلية المصدرة بالمضارع المنفي والماضي مثبتا او منفيا
ومعنى قوله بواو او بمضمر او بهما جواز الاوجه الثلاثة في ذلك وليس على اطلاقه فلا بد من بيانه اما الجملة الاسمية فان كانت مؤكدة لزم فيها
الضمير والخلو من الواو نحو ذلك الكتاب لا ريب فيه وكذلك اذا عطفت على حال كقوله تعالى بياتا او هم قائلون وان كانت غير مؤكدة ولا معطوفة
جازت الثلاثة الا ان الاكثر عكسها بالواو مع الضمير واقل منه انفراد الواو واقل منه انفراد الضمير وليس انفراد الضمير مع قلته بنادر خلافا
للزمخشري وقبله الفراء بل هو فصيح وقد جعل في الكشاف بعضكم لبعض عدو واهبطوا بعضكم في موضع نصب على الحال واما المصدرة بالمضارع المنفي
فان كان النافي لا فهو كالمثبت في لزوم الضمير والتجرد من الواو وقد ورد بالواو فيؤول على اضمار المبتدا على الاصح كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا
تتبعان نص على ذلك في التسهيل وقول الشارح فيه بالواو والضمير ظاهر عموم التأويل وان كان النافي غير لا جازت الاوجه الثلاثة والممنوع
من ذلك قليل والقياس يقتضي ان [illegible] وذكر في التسهيل ان المضارع المنفي بلما تغني فيه الواو عن الضمير وفي كلام غيره
التمثيل بجاء زيد ولما تطلع الشمس واما المصدرة بالماضي المثبت فان كان تاليا لالا نحو ما كان [illegible] او متلوا باو نحو كن للخليل نصيرا جار او
عدل لا تشح عليه جاد او بخلا واما له الشرط نحو لاضربنه ذهب او مكث لزم الضمير والخلو من الواو وامتنع دخول قد ومنه قوله ومتى
يأته هذا الموت لا يلف حاجة لنفسي الا قد قضيت قضاءها وان كان الحال مؤكدة نحو ابو بكر الخليفة قد علم الناس [illegible]
الواو ايضا وان كان غير ذلك جازت الاوجه الثلاثة فان انفردت الواو لزمت قد نحو فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر
الا لبسة المتفضل وان انفرد الضمير او اجتمعا جاز اثبات قد وحذفها فتلك اربع صور ونص التسهيل على الكثرة جاء زيد وقد قام ابوه ثم جاء زيد
قد قام ابوه ثم جاء زيد وقام ابوه ثم جاء زيد قام ابوه وجعل الشارح الثلاثة اقل من الرابعة وهو خلاف ما في التسهيل وذهب قوم منهم الفراء
والمبرد وابو علي الى ان الماضي لا يقع حالا الا مع قد ظاهرة او مقدرة والمختار انه لا يحتاج الى تقديرها لكثرة ما ورد من ذلك واما المصدرة بالماضي المنفي
فتجوز فيه الاوجه الثلاثة وقد تركت تمثيل اكثر هذه المسائل لوضوحها وخشية الاطالة **ص** والحال قد يحذف ما فيه عمل وبعض ما يحذف
ذكره حظل **شر** يعني ان عامل الحال قد يحذف وحذفه على ضربين جائز وواجب فالجائز ما حذف لحضور معناه كقولك للراحل راشدا مهديا وللقادم
ذكره في التسهيل او لتقدم ذكره كقولك راكبا لمن قال كيف جئت والواجب ما اجري مثلا كقولهم حظيين بنات صلفين كنات
ازديادا لثمن او نقصه شيئا فشيئا مقرونا بالفاء او ثم نحو بعته بدرهم فصاعدا او ناب عن الخبر نحو ضربي زيدا قائما
او وقعت بدلا من اللفظ بالفعل نحو اتميميا مرة وقيسيا اخرى والى هذا الموضع اشار بقوله وبعض ما يحذف ذكره حظل

التمييز

ص اسم بمعنى من مبين نكره **شر** اسم جنس وبمعنى من يخرج ما سوى التمييز والمشبه بالمفعول نحو الحسن الوجه
واسم لا التبرئة نحو لا رجل ونحو ذنب في قولك استغفر الله ذنبا فكل ذلك ليس من التمييز في انه لا على معنى من ومبين يخرج اسم لا
والمنصوب باستغفر ونكرة يخرج المشبه وذهب الكوفيون وابن الطراوة الى جواز تعريف التمييز [illegible] ذلك ما ورد
عنه الشارح بين ثم ذكر حكمه فقال **ص** ينصب تمييزا بما قد فسره **شر** وفهم من قوله قد فسره ان عامل التمييز هو ما قبله من
المبهمات المفتقرات اليه واقسام التمييز نوعان الاول تمييز مفرد وهو ما رفع ابهام اسم قبله مجمل الحقيقة نحو رطل
زيتا وعشرون درهما ولا خلاف ان العامل في هذا النوع مميزه كما ذكره الناظم الثاني تمييز الجملة وهو ما رفع ابهام نسبة
في جملة او شبهها وعامل هذا النوع عند سيبويه والمبرد والمازني ومن وافقهم هو الفعل او ما جرى مجراه من مصدر ووصف
واسم فعل نحو طاب زيد نفسا وعجبت من طيب زيد نفسا وزيد طيب نفسا وسرعان ذا اهالة وذهب قوم الى ان العامل
ما فيه هو الجملة التي انتصب عنها لا الفعل وما جرى مجراه واختاره ابن عصفور ونسبه الى المحققين **فان قلت** ظاهر
قوله بما قد فسره يقتضي موافقة من جعل العامل في هذا النوع هو الجملة لان التمييز لم يفسر الفعل ولا ما جرى مجرى الفعل
لا يصح حمل كلامه على ذلك لنصه في غير هذا الموضع على ان عامله الفعل وقد صرح بذلك اخر الباب **فان قلت** كيف يندرج
الفعل في قوله بما قد فسره **قلت** لما كان التمييز قد رفع ابهام نسبته الى فاعله او مفعوله فكانه رفع الابهام عنه
وفسره بل اندرج بهذا الاعتبار ثم مثل تمييز المفرد بقوله **ص** كشبر ارضا وقفيز برا ومنوين عسلا وتمرا **شر** المفرد الذي يفسره
التمييز اما مقدار وهو الممسوح كشبر ارضا والمكيل نحو قفيز برا والموزون نحو منوين عسلا او عدد نحو خمسة عشر رجلا
وجعله بعضهم من المقدار او الشبيه بذلك نحو ما في السماء قدر راحة سحابا ونحو لنا امثالها شاء او تعجب نحو لله دره فارسا وانما
اقتصر في البيت على التمييز بالمقدار لكثرة التمييز انتصابا بعده ثم قال **ص** وبعد ذي وشبهها اجرره اذا اضفتها كمد حنطة غذا
ثم قال والنصب بعد ما اضيف وجبا ان كان مثل ملء الارض ذهبا **شر** يعني ان جواز جر التمييز بالاضافة مشروط بخلو المميز
من اضافته الى غير التمييز فان اضيف الى غيره وجب النصب نحو ملء الارض ذهبا **فان قلت** ما افاده الشرط في قوله

ان كان قلت الشبيه عام ان التمييز المضاف اليه لها ثلاث احوال احدها ان لا يصلح اغناؤه عن المضاف اليه فهذا يجب نصبه كالمثال المذكور
اذ لو قيل فيه ملء الارض ذهب لم يستقم المعنى والاخر ان يصلح اغناؤه عنه فيجوز جره بالاضافة لان حذف المضاف غير ممتنع نحو زيد
اشجع الناس رجلا فلك في هذا ان تقول هو اشجع رجل **فان قلت** كيف جعل النصب بعد المضاف المذكور واجب وقوله يعم
جواز جر بمن **قلت** يعني بشرط خلوه من ذلك وهو مفهوم من قوله ان كان مثل ملء الارض ذهبا اذ ان كان المثال المذكور مثال هذا
في امتناع اغنائه عن المضاف اليه ونحو ذلك **فان قلت** لم لم يذكر هنا تمييز العدد **قلت** لانه لا يذكر فيه ثم انتقل
الى بيان موضع من تمييز الجملة فقال ص والفاعل المعنى انصبن بافعلا مفضلا كانت اعلى منزلا ش النكرة الواقعة
بعد افعل التفضيل نوعان احدهما فاعل في المعنى وهو السببي وعلامته ان يصلح للفاعلية عند جعل افعل فعلا نحو انت اعلى
منزلا فانه يصلح لذلك فتقول علا منزلك فهذا النوع ينصب على التمييز والاخر ان لا يكون في المعنى وهو ما افعل التفضيل بعضه
وعلامته ان يحسن وضع بعض موضع افعل ويضاف الى جمع قائم مقام النكرة نحو انت افضل فقيه فانه يحسن فيه ذلك فتقول
انت بعض الفقهاء فهذا النوع يجب جره بالاضافة الا ان يكون افعل التفضيل مضافا الى غيره فينتصب نحو انت اكرم الناس
رجلا فقوله ص وبعد كل ما اقتضى تعجبا ميز كاكرم بابي بكر ابا ش وما اكرمه ابا ونحو ذلك من الصيغ الدالة على التعجب نحو
لله دره فارسا ذكره في شرح الكافية والمراد بابي بكر صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عن ابي بكر صاحبه ولما كان كل منصوب
على التمييز فيه معنى من وبعضه يصلح لمباشرتها وبعضه لا يصلح بين ذلك بقوله ص واجرر بمن ان شئت غير ذي العدد والفاعل
المعنى كطب نفسا تفد ش لا يجوز في كل تمييز ان يجر بمن الا تمييز العدد وما كان فاعلا في المعنى فانهما لا يجران بمن فلا يجوز عندي
عشرون من درهم ولا طاب زيد من نفس ويجوز فيما سواهما نحو عندي قفيز من بر **فان قلت** هذا الضابط غير مستقيم من
وجهين الاول ان تمييز العدد لا يمتنع جره بمن مطلقا لكن بشرط الجمع نحو عندي عشرون من الدراهم الثاني ان اطلق فيما هو فاعل في
المعنى وهو مغير قال الشارح لا يجوز جره بمن الا في تعجب او شبهه كقولهم لله دره من فارس وقول الشاعر تخيره فلم يعدل
سواه فنعم المرء من رجل تهامي الثالث ان اجازته جر غير ما ذكر من النوعين ليس على اطلاقه بل يستثنى من ذلك ما كان
منقولا من المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا **قلت** اما الاول فلا يرد لان تمييز العدد اذا جمع لم يبق تمييزا اصطلاحا فان
شرطه الافراد واما الثاني فهو على اطلاقه ولا نسلم استثناء الشارح لان التمييز في قولهم لله دره فارسا ونعم المرء من رجل
تهامي تمييز مفرد لا تمييز جملة ويلزم الشارح جواز الجر بمن في نحو زيد احسن به وجها لانه في تعجب وقد نص غير المصنف على منعه
واما الثالث فظاهر وروده ولا يقال لعل المصنف ممن اثبت المنقول من المفعول كالشلوبين فان المصنف اثبته في شرح التسهيل
فان قلت ما معنى من الداخلة على التمييز **قلت** هي للتبعيض وقال الشلوبين يجوز ان يكون بعد المقادير وما اشبهها
زائدة عند سيبويه كما زيدت فيما جاءني من رجل قال الا ان المشهور من مذهب النحاة ما عدا الاخفش انها لا تزاد الا في غير الواجب
قال في الارتشاف ويدل على صحة ذلك يعني الزيادة انه عطف على موضعها نصبا قال الحطيئة طافت امامة بالركبان
آونة يا حسنه من قوام ما ومنتقبا ص وعامل التمييز قدم مطلقا والفعل ذو التصريف نزرا سبقا ش عامل
التمييز ان كان معنى فلا يجوز تقديم التمييز عليه قال المصنف بالاجماع واما قوله وقائلة ما بال [illegible] امثلها
فعلمت ذاك [illegible] بضرورة ولا [illegible] وان كان فعلا متصرفا فمذهب
سيبويه والفراء واكثر البصريين والكوفيين المنع تقديمه عليه وذكر المنع تقديمه عليه غلطا وذهب الكسائي والجرمي
والمازني والمبرد الى جواز ذلك ووافقهم المصنف لورود السماع به كقوله انفسا تطيب بنيل المنى وداعي
المنون ينادي جهارا **فان قلت** ظاهر قوله نزرا سبقا انه قليل لا يقاس عليه **قلت** بل هو عنده
مقيس وقد قال في شرح الكافية ان التمييز قد يسبق الفعل المتصرف فليس على اطلاقه اذ لنا فعل متصرف ولا يسبقه
التمييز بالاجماع وهو كفى في نحو كفى بزيد ناصرا وهو عند المصنف منتصب عن تمام الجملة

حروف الجر

ص هاك حروف الجر وهي من الى حتى خلا حاشا عدا في عن على مذ منذ رب اللام كي واو وتا والكاف والبا ولعل ومتى
ش هذه عشرون حرفا مشتركة في جر الاسم ولكل منها تفصيل يأتي الا خلا وحاشا وعدا فان حكمها تقدم في الاستثناء
والا كي ولعل ومتى لغرابة الجر بها اما كي فتجر ثلاثة اشياء الاول ما الاستفهامية في السؤال عن الشيء نحو كيمه بمعنى لمه
الثاني ما المصدرية مع صلتها في قوله اذا انت لم تنفع فضر فانما يراد الفتى كيما يضر وينفع وهو نادر الثالث
ان وصلتها في قوله كيما ان تغر وتخدعا واما لعل ففي لغة عقيل فثابتة الاول ومحذوفته ومفتوحة الاخر ومكسورته فاما
من انكر الجر بها واما متى فيجر بها في لغة هذيل بمعنى من وكلام منهم اخرجها متى كمه **تنبيه** عد بعضهم من حروف
الجر هاء التنبيه وهمزة الاستفهام وهمزة القطع اذا جعلت عوضا من حرف الجر في القسم قال في التسهيل وليس الجر في التعويض
بالعوض خلافا للاخفش ومن وافقه وذهب الزجاج والرماني الى ان ايمن في القسم حرف جر وشذ في ذلك وعد بعضهم منها ايم
مثلثة في القسم نحو ايم الله وجعله في التسهيل بقية ايمن قال وليست بدلا من الواو ولا اصلها من خلافا لمن زعم ذلك وذكر الفراء
ان لات قد تجر الزمان [illegible] وزعم الاخفش ان بله حرف جر بمعنى من والصحيح انها اسم وذهب سيبويه ان لولا حرف
جر اذا وليها ضمير متصل نحو لولاك ولولاي ومذهب الاخفش والكوفيين الى ان الضمير بعدها في موضع رفع استعير ضمير الجر للرفع وقوله

ص بالظاهر اختص منذ ومذ وحتى والكاف والواو ورب والتا ش حروف الجر نوعان نوع يجر الظاهر فقط ونوع يجر الظاهر والمضمر فالاول
هو الاحرف المذكورة في هذا البيت ولعل وكي ومتى والثلاثة ما عدا حاشا وقوله ص واخصص بمذ ومنذ وقتا وبرب منكرا ش يعني ان رب
لا تجر الا نكرة وسيلتة قولها على الضمير واجاز بعضهم ان تجر المعرف بال وانشد **ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن**
المهار بخفض الجامل وصفته وان صحت الرواية حمل على زيادة ال وشذوذ اليه ورب اخيه ورب واخواته واختلف في معنى رب
فقيل للتقليل وقيل للتكثير ونسب كل منهما الى سيبويه وقيل تكون لهما وقيل هي حرف اثبات لم يوضع لتقليل ولا تكثير وفي التسهيل
التقليل بها نادر وقوله ص والتاء لله ورب ش يعني ان التاء مختصة باسم الله نحو تالله تفتؤا وحكى الاخفش دخولها على الرب قالوا
ترب الكعبة وقالوا ايضا تالرحمن وتحياتك وهو شاذ وقالوا الله بواو وواو القسم وقوله ص وما رووا من نحو ربه فتى نزر ش اشار الى
انه قد ورد جر رب على الضمير وانه قليل ومنه قول الشاعر **وربه عطبا انقذت من عطبه** ورووا وربه عطبا بالجر على انه تمييز وهو
شاذ **فان قلت** انما اورد النحويون ذلك على انه صحيح مقيس فكيف قال نزر **قلت** لعله اراد انه قليل بالنسبة الى الظاهر
ويرد قوله في الكافية وقس عليه **تنبيهان** الاول مذهب البصريين ان الضمير المجرور برب يلزم افراده وتذكيره استغناء بمطابقة
التمييز للمراد وحكى الكوفيون مطابقته ايضا الثاني اختلف في الضمير المجرور برب فقيل هو معرفة واليه ذهب الفارسي وكثير وقيل
نكرة واختاره الزمخشري وابن عصفور وقوله ص كذا كها ونحوه اتى ش اشار به الى ان الكاف قد يجر ضمير الغائب قليلا كقول الراجز
خلا الذنابات شمالا كثبا واما او عال كها او اقربا واشار بقوله كها الى القلة وهو عند غير الضرورة ايضا وقد
شرد دخول الكاف على ضميري المتكلم والمخاطب في قول الحسن انا كك وانت كي وقول الشاعر **واذا الحرب شمرت لم تكن كي**
حين تدعو الكماة فيها نزال والكاف في كي مكسورة وقد دخلت ايضا على ضميري الرفع والنصب كقولهم ما انا كانت
ولا انت كانا والنصب قوله **ولم يسم كاياك اسم** وجعله في التسهيل ازمن دخولها على ضمير الغائب المتصل قيل وفيه نظر
بل انما يكون ذلك فهو مقيس ولو **قال قلت** يحتمل وجهين احدهما ان يكون اشار الى ما ورد
من دخول الكاف على الضمير في غير البيت المشار اليه كقول الشنفرى **لئن كان من جن لابرح طارقا وان كان انسا**
ما كها الانس تفعل واحتج في قوله كها وكهو الا ما قلنا على الاتصال لانه يحتمل ان يكون اصله كهو والثاني ان يكون اشار
الى انه قد ورد جر بعض الاحرف المخصوصة بالظاهر على الضمير كما قد ورد دخول الكاف عليه كقول الشاعر **فلا والله لا يلفى**
اناس فتى حتاك يا ابن ابي زياد وهو عند البصريين ضرورة وقوله ص بعض وبين وابتدي في الامكنة بمن وقد تاتي لبدء الازمنة
ش شرع في بيان معاني هذه الحروف فبدا بمن وذكر لها في هذا البيت ثلاثة معان الاول التبعيض نحو ومن الناس من يقول آمنا بالله
وباليوم الاخر وعلامتها جواز الاستغناء عنها ببعض الثاني تبيين الجنس نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان وعلامتها صحة وضع
الذي موضعها الثالث ابتداء الغاية في المكان باتفاق نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى وقد تكون لابتداء الغاية في الزمان وهو
كثير نظما ونثرا وقيل ما هو كثير ليس بجيد واليه ذهب المصنف ولعن اتفا وقد تاتي لبدء الازمنة **تنبيه** لم يختلفوا في ان
من تكون لابتداء الغاية واختلفوا في التبعيض والتبيين اما التبعيض فذهب اليه الجمهور وصححه ابن عصفور ونفاه المبرد والاخفش الاصغر
وابن السراج وطائفة من الحذاق والسهيلي وقالوا انما هي لابتداء الغاية وان سائر المعاني التي ذكرت وهي راجعة الى هذا المعنى واما
بيان الجنس فمشهور في كتب المعربين وقال به جماعة من المتقدمين والمتاخرين وانكره المغاربة ص وزيد في نفي وشبهه فجر نكرة كما لباغ
من مفر ش زيادة من عند جمهور البصريين بشرطين الاول ان تكون بعد نفي او شبهه وهو النهي والاستفهام والثاني ان يكون مجرورها
نكرة مثال النفي ما لكم من اله غيره والنهي لا يقم من احد والاستفهام هل ترى من فطور ومثال النفي بقوله ما لباغ من مفر واجاز بعض
الكوفيين زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو قد كان من مطر واجازها الاخفش والكسائي وهشام بلا شرط وقوا قولهم في
التسهيل وقال في شرحه لثبوت السماع بذلك نظما ونثرا **تنبيهان** الاول اجاز بعضهم زيادة من في تفصيل العموم او مجرد التوكيد
فالاول مع نكرة لا تختص بالنفي نحو ما في الدار من رجل والثاني مع نكرة تختص به الثالث لا اشكال في زيادتها بعد جميع حروف النفي واما
الاستفهام فما تقدم الا مع هل قال في الارتشاف وفي الغاء الهمزة بها نظر وصرح بمنعه بعض اصحابنا ونحوها وقوله ص للانتها حتى ولام والى
ش مثال حتى حتى مطلع الفجر ومثال الى فنظرة الى ميسرة ومثال اللام فسقناه لبلد ميت ودلالة اللام على الانتهاء قليل فجعلها حتى
والى **فان قلت** ايش امكن في ذلك **قلت** الى لم يخالف فيه حتى بان المجرور بحتى يلزم ان يكون اخر جزء او ملاقي
اخر جزء بخلاف الى فلو قلت سرت النهار حتى نصفه لم يجز ولو قلت الى نصفه جاز نص على ذلك الزمخشري والمغاربة ورد وقد منع المصنف في
شرح الكافية وخالف في التسهيل فلم يشترط في مجرور حتى كونه اخرا جزءا وما لاقى اخر جزء واستدل بقوله **عينت ليلة فما**
زلت حتى نصفها راجيا فعدت يؤوسا وفيه نظر **تنبيه** اختلف في المجرور بحتى وقيل للانتهاء فابن داخل فيما قبلها
ولا يقينه واليه ذهب المغاربة وذهب المصنف الى ان الانتهاء قد يكون فيه داخلا وقد يكون غير داخل وزعم ان سيبويه والفراء اشار
الى ذلك وحكى ثعلب ان حتى للغاية والغاية تدخل وتخرج وقال في الافصاح وذهب المبرد وابو بكر وابو علي الى انه داخل وقال الفراء
والرماني يدخل ما لم يكن غير جزء نحو انه ليتام الليل حتى الصباح وصحح سيبويه بان ما بعدها داخل ولا يرد لانه متناول بما هو بعض ما قبله
واختلف ايضا في المجرور بالى والذي عليه اكثر المحققين انه لا يدخل الا بقرينة وقال بعض النحاة يدخل وقوله ص ومن وبا ش
علامتها ذلك ان يحسن موضعها بدل مثال من ارضيتم بالحياة الدنيا من الاخرة ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة ومثال الباء لا يسرني بها

حمر النعم وقول الشاعر فليت لي بهم قوما اذا ركبوا شنوا الاغارة فرسانا وركبانا وقوله ص واللام للملك ش
نحو المال لزيد ص وشبهه ش نحو ادوم لك ما تدوم لي وتندرج فيه الاستحقاق لانه مثله في شرح الكافية بنحو السرج للفرس وجعله
في التسهيل من معاني الشبه الملك ص وفي تعدية ايضا ش نحو فهب لي من لدنك وليا ص وتعليل ش نحو لتحكم بين الناس بما اراك الله ص
قفي ش اي تبع وقوله ص وزيد في نفي ش يعني اللام واتي اذا كانت مع مفعول به لمتعد الى واحد وزيادة تنقاس بان قياسية وهي ان تزاد مقوية
لعامل ضعف بالتاخير نحو ان كنتم للرءيا تعبرون او بالفرعية نحو فعال لما يريد وغير قياسية وهي في غير ذلك نحو ردف لكم وقوله اعلى التعليم
وقوله ص والظرفية استبن ببا ش نحو ولقد نصركم الله ببدر ص وفي ش نحو زيد في المسجد وهي الاصل تنعت بالظرفية وقوله ص وقد يبينان
السببا ش قال في شرح التسهيل باء السببية هي الداخلة على صالح الاستغناء به عن فاعل معداها مجازا نحو فاخرج به من الثمرات فلو
قصد اسناد الاخراج الى الباء لحسن ولانه مجاز قال ومنه كتبت بالقلم وقطعت بالسكين فانه يقال كتب القلم وقطعت السكين
والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من اجل الافعال المنسوبة الى الله فان استعمال
السببية فيها يجوز واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز قال وباء التعليل هي التي تصلح غالبا في موضعها اللام كقوله تعالى انكم
ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل فبظلم من الذين هادوا وفيه اختصار وكان التعليل والسبب عنده واحد واهمل كثير ذكر باء التعليل
وادرجها في باء الاستعانة في باء السببية مما احتج به واحتج بقوله غضبنا لفلان اذا غضبنا من اجله وهو حي وغضبنا
به اذا غضبنا به وهو ميت ومثل الشارح السببية بقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا تبعا لشرح الكافية ومثال السببية مسلم
فيما اختلفتم وعبر عن هذا بالتعليل في الكافية والتسهيل وقوله ص بالبا استعن ش مثل باء الاستعانة في شرح الكافية بقوله
كتبت بالقلم وتقدم ادراجه لذلك في السببية ص وعد ش نحو ذهب الله بنورهم وباء التعدية هي القائمة مقام همزة النقل
في ايصال الفعل اللازم الى المفعول به قال المصنف ومن ذلك في التنعيم نحو وبعث الناس بعضهم ص عوض ش باء العوض هي الداخلة
على الاثمان والاعواض نحو اشتريت الفرس بالف وكافات الاحسان بضعف وتسمى باء المقابلة كما في التسهيل ص ألصق ش
الالصاق وهو معناها الاصلي ولم يذكر لها سيبويه غيره وقال المغاربة الباء لا تكون الا للالصاق حقيقة او مجازا
لهذا المعنى وقد يتخلف مع ذلك معنى آخر ومن امثلة الالصاق ص ومثل مع ش نحو ونحن نسبح بحمدك وتسمى
باء المصاحبة وعلامتها ان يصلح في موضعها مع ويغني عنها وعن مصحوبها الحال كقوله تعالى قد جاءكم الرسول بالحق مع الحق
ومحقا ص ومن ش يعني التي للتبعيض نحو يشرب بها عباد الله قيل وهو مذهب كوفي وذكره الفارسي في التذكرة وتبعهم القتيبي
وروي ذلك عن الاصمعي في قوله شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج قال في شرح التسهيل والاحسن
ان يضمن شربن معنى روين ص وعن ش نحو ويوم تشقق السماء بالغمام ويسعى نورهم بين ايديهم وبايمانهم اي عن ايمانهم كذا قال
الاخفش ومثله فاسال به خبيرا او كونه بمعنى عن بعد السؤال منقول عن الكوفيين وتاوله الشلوبين على انه باء السببية اي
فاسال بسببه وتاوله غيره على التضمين اي فاعتن او اهتم به لان السؤال عن الشيء اعتناء به وقوله ص على للاستعلا ش الاستعلاء
هو اصل معانيها ولم يثبت لها اكثر من البصريين غيره واولوا ما اوهم خلافه ص ومعنى في ش يعني الظرفية نحو واتبعوا ما تتلوا
الشياطين على ملك سليمان اي في ملك سليمان واول على التضمين اي تتقول ص وعن ش ياتي للمجاوزة بمعنى عن كقوله اذا رضيت
علي بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها اي عني قال في شرح التسهيل ويدل على الموافقة تعدي رضي ونحوه واستعمال وغضب
وانشا قيل وهو مذهب كوفي وقال به القتيبي وتاوله غيرهم وقوله ص بعن تجاوزا عنى من قد فطن ش يعني ان الاكثر في
استعمالها للمجاوزة ولذلك عدي بها صد واعرض ونحوهما قال ورويت عن فلان لان المروي مجاوز لمن اخذ عنه وقوله ص وقد تجي
موضع بعد ش نحو لتركبن طبقا عن طبق اي بعد طبق ص وعلى ش اي وقد تجي عن موضع على نحو قوله لاه ابن عمك لا افضلت
في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني وجعل المصنف منه فانما يبخل عن نفسه والاصل عليه وقوله ص كما على موضع عن قد
جعلا ش يعني ان كل واحدة منهما وضعت موضع الاخرى وقال بعض النحويين لو كانت لها ما لجاز
ان تقع حيث يقع غيرها فقال فيوجب تاويل ما ذكر ومما يخالف معنى المجاوزة وقوله ص شبه بكاف ش هذا اشهر معاني
الكاف ص وبها التعليل قد يعنى ش نحو واذكروه كما هداكم قال في شرح الكافية ودلالتها على التعليل كثيرة ص وزائدا
لتوكيد ورد ش نحو ليس كمثله شيء قيل ويحتمل ان يكون مثل بمعنى صفة فلا تكون زائدة ومثل قد يراد به الصفة وقوله
ص واستعمل اسما ش استعمالها اسما مخصوص عند سيبويه بنحو ورحنا بكابن الماء يجنب وسطنا واجازه الاخفش
في الاختيار واليه ذهب المصنف وهو ظاهر كلام الفارسي وشذ ابو جعفر بن مضاء فقال انها اسم ابدا لانها بمعنى مثل وتناول
بعضهم ما ورد من دخول الكاف على الجر عليها والاضافة والاسناد على حذف الموصوف وقوله ص وكذا عن وعلا ش اما عن فتكون اسما
اذا دخل عليها حرف الجر وياتي الا من كقوله فقلت للركب لما ان علا بهم من عن يمين الحبيا نظرة قبل وتندرج في قوله
من عن يميني مرة وامامي قال بعضهم وفي نحو دع عنك نهبا صيح في حجراته ولكن حديثا ما حديث
الرواحل واما على فمذهب قوم منهم ابن طاهر وابن خروف والشلوبين الى انها اسم ولا تكون حرفا وزعموا ان ذلك مذهب سيبويه
ومشهور مذهب البصريين انها حرف وتكون اسما اذا دخل عليها من نحو غدت من عليه بعدما تم ظمؤها تصل وعن قيض
بزيزاء مجهل قال بعضهم وفي مثل هون عليك وزعم الفراء ومن وافقه من الكوفيين ان عن وعلى اذا دخل عليهما من باقيان على حرفيتهما

وزعموا ان من تدخل على حروف الجر كلها سوى مذ والباء واللام وفي . وقوله **ص** من اجل ذا عليهما من دخلا **ش** اراد من اجل ثبوت اسميتهما دخل من على حرف الجر عليهما وخص من بالذكر لانه ادخلها بذلك وتفرع حرفيهما **تنبيه** قال في شرح التسهيل عن بعض العرب من على بمعنى جانب وعن بمعنى بدل وقوله **ص** ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا او اوليا الفعل كجئت مذ دعا **ش** اعلم ان لمذ ومنذ ثلاثة احوال الاول ان يليهما اسم مرفوع نحو ما رايته مذ يوم الجمعة ومذ يومان وفي ذلك ثلاثة مذاهب الاول انهما مبتدآن والمرفوع خبر واليه ذهب المبرد وكثير من البصريين والتقدير في المعرفة اول امد انقطاع الرؤية يوم الجمعة وفي النكرة امد انقطاع الرؤية يومان والثاني انهما ظرفان في موضع الخبر والمرفوع هو المبتدا والتقدير بيني وبين لقائه يومان واليه ذهب الاخفش وطائفة من البصريين والثالث ان المرفوع بعدهما فاعل بفعل مقدر اي مذ مضى يوم الجمعة ويومان وهما ظرفان مضافان الى الجملة واليه ذهب محققو اهل الكوفة واختاره السهيلي والمصنف في التسهيل والثاني ان يليهما جملة والكثير كونها فعلية نحو **ما زال مذ عقدت يداه ازاره فسما فادرك خمسة الاشبار** وقد تكون اسمية كقولك مذ انا يافع وفي ذلك مذهبان احدهما ان مذ ومنذ ظرفان مضافان الى الجملة وهو المختار وصحح سيبويه به والثاني انهما مبتدآن وبعدهما اسم زمان محذوف يكون خبرا عنهما . والتقدير مذ زمان عقدت ومذ زمان انا يافع وهو مذهب الاخفش فلا يكونان عنده الا مبتدئين واختاره ابن عصفور والثالث ان يليهما اسم مجرور كقوله **قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان وربع عفت اياته منذ ازمان** وفي ذلك مذهبان احدهما انهما حرفا جر واليه ذهب الجمهور وهو الصحيح والاخر انهما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما وقد اشار في النظم الى الاحوال الثلاثة **فان قلت** اتى هنا هكذا مفهوم عبارته **قلت** اما الاول فالمفهوم من قوله رفعا انهما مبتدآن لانهما لا يعملان ما بعدهما الا اذا كانا جرهما لان المبتدا رافع الخبر على الصحيح واما الثاني فيفهم من ظاهر قوله او اوليا الفعل انهما ظرفان مضافان الى الجملة لان من جعلهما في ذلك مبتدئين قدر بعدهما زمانا وهو الخبر فلم يوليهما الفعل الا لفظا واما الثالث فبذكرهما مع حروف الجر فيما تقدم والحاصل انهما قبل المرفوع مبتدآن وقبل الفعل ظرفان وقبل المجرور حرفان والمختار ما اختاره في التسهيل **فان قلت** لو قال او وليا الجملة نحو مذ دعا لشمل الجمل الاسمية **قلت** هو كذلك والعذر له في الاقتصار على الفعل انه الكثير **فان قلت** شرط المرفوع بعدهما والمجرور ان يكون اسم زمان ولم ينبه عليه **قلت** لانه عليه اول الباب ثم اشار الى معناهما بقوله **ص** وان يجرا في مضي فكمن هما وفي الحضور معنى في استبن **ش** يعني انهما لابتداء الغاية ان جرا ماضيا نحو ما رايته مذ يوم الجمعة والظرفية ان جرا حاضرا نحو ما رايته مذ يومنا وزاد في التسهيل انهما يكونان بمعنى من والى معا فيدخلان على الابتداء والانتهاء وضابط ذلك انهما ان دخلا على ماض معدود فهما بمعنى من او على حاضر معدود فبمعنى في او على نكرة فبمعنى من والى معا نحو ما رايته مذ اربعة ايام وقوله **ص** وبعد من وعن وباء زيد ما **ش** مثال زيادتها بعد من مما خطيئاتهم وبعد عن عما قليل وبعد الباء فبما رحمة وقوله **ص** فلم تعق عن عمل قد علما **ش** يعني ان ما لم تكفها عن الجر كما في الامثلة وذكر في التسهيل ان ما قد تكف الباء ونحوه فيها التقليل نحو **لئن صرت لا تحير جوابا لبما قد ترى وانت خطيب** وقال في الكافية وقد تلي الباء ما ذكر بما . ونوزع في ذلك وقوله **ص** وزيد بعد رب والكاف فكف وقد تليهما وجر لم يكف **ش** يعني ان ما قد تزاد بعد رب والكاف كافة وغير كافة فمثالها كافة ربما يود الذين كفروا وقول الشاعر **لعمرك انني وابا حميد كما النشوان والرجل الحليم** واجاز ابن يسعون كون ما في ربما يود نكرة موصوفة اي رب ود يوده واجاز غيره كون ما مصدرية على مذهب من اجاز وصلها بالاسمية ومثالها غير كافة **ربما ضربة بسيف صقيل** وقول الاخر **وننصر مولانا ونعلم انه كما الناس مجروم عليه وجارم** بجر ضربة والناس **فان قلت** ما الاغلب على ما بعد رب والكاف **قلت** يفهم من قوله وقد الخ ان الغالب وصرح به في الكافية وقوله **ص** وحذفت رب فجرت بعد بل والفا وبعد الواو شاع ذا العمل **ش** مثاله بعد بل قول رؤبة **بل بلد ملء الفجاج قتمه لا يشترى كتانه وجهرمه** وبعد الفاء قوله **فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذي تمائم محول** وبعد الواو قوله **وليل كموج البحر ارخى سدوله علي بانواع الهموم ليبتلي** وقد تجر محذوفة دونهن كقوله **رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الحياة من جلله** وفي التسهيل ويجر بها محذوفة بعد الفاء كثيرا وبعد الواو اكثر وبعد بل قليلا ومع التجرد اقل ونوزع في كونه كثيرا بعد الفاء الا ان اراد بالنسبة الى بل وليس الجر بالفاء وبل اتفاقا في التسهيل باتفاق وحكى ابن عصفور الاتفاق وفي الواو خلاف وزعم بعض النحويين ان المعطوف بالفاء وبل ليتا بتحصين مناب رب واما الواو فمذهب المبرد والكوفيين ان الجر بها . والصحيح انه برب المضمرة وهو مذهب البصريين وقوله **ص** وقد يجر بسوى رب لدى حذف وبعضه يرى مطردا **ش** اي يجر بسوى رب محذوف على ضربين مطرد وغير مطرد فالمطرد في مواضع الاول لفظ الجلالة في القسم دون عوض الثاني المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الباء نحو **بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا** الثالث نحو الا رجل جزاه الله خيرا بدلالة من رجل الرابع بعد كم الاستفهامية اذا جرت بحرف نحو بكم درهم اشتريته خلافا للزجاج في قوله ان الجر باضافتها الخامس في جواب ما تضمن مثال المحذوف نحو زيد في جواب بمن مررت السادس في المعطوف على ما تضمن حرفا متصل

نحو

نحو والطيب مجرور والجنوب مضارع الا يا الغوم كل ماجم وافع السابع في المعطوف على ما تضمنه نحو
منفصل بلا نحو ما لحب جلدان بهجرا ولا حبيب راجة فيجرا الثامن المعطوف على ما تضمنه نحو ما منفصل
بلو ذكر ابو الحسن في المسائل انه يقال جئ بزيد او عمرو ولو كليهما قال المصنف واجود من هذا المثال جئ بزيد او عمرو
او هما لان المعتاد ان يكون ما بعد لو ادنى التاسع في المقرون بالهمزة بعد ما تضمنه نحو مررت بزيد فيقال ازيد بن عمرو
ذكره الاخفش في المسائل العاشر في المقرون بهلا بعد ما تضمنه كان يقال جئت بدرهم فيقال هلا دينار قال الاخفش وهذا كثير
الحادي عشر في المقرون بان بعد ما تضمنه نحو امرر بايهم هو افضل ان زيد وان عمرو اجازه يونس وجعل سيبويه اضمار الباء
بعد ان لتقدم ما قبلها ابل جعلها اسهل من اضمار رب بعد الواو وجعل بذلك اطرادها الثاني عشر في المقرون بفاء الجزاء بعد ما تضمنه
حكاه يونس مررت برجل ان لا صالح فطالح على تقدير ان لا امر بصالح فقد مررت بطالح جميع هذه المواضع مطرد يقاس عليه
عند المصنف والذي قرره المغاربة انه لا يجوز حذف حرف الجر وابقاء عمله الا في القسم وفي باب كم على خلاف واما في الشعر فيسمع
منه ابيات منها قوله اذا قيل اي الناس شر قبيلة اشارت كليب بالاكف الاصابع قال في التسهيل ولا خلاف
في شذوذ بقاء الجر في نحو اشارت كليب بالاكف الاصابع

الاضافة

ص نونا تلي الاعراب او تنوينا مما تضيف احذف كطور سينا ش شمل قوله نونا تلي الاعراب نون المثنى والمجموع على حده وما الحق بهما نحو رأيت غلامي بيك وجاء
وهامري بك وامنحوا ثنتيك وعشري بك واحترز من نون لا تلي الاعراب نحو نون مسكين وسنين في لغة من اعربه بالحركات فانه لا تحذف
للاضافة وشمل قوله او تنوينا الظاهر كقولك في طور سيناء طور والمقدر كقولك في دراهم هذه دراهمك قاله في شرح
الكافية **تنبيه** بين من اقتصاره على التنوين والنون ان غيرهما لا يحذف وقد تحذف تاء التأنيث قال في الكافية وكلمات
سمعت [illegible] ومنه قراءة بعضهم لاعدوا له عدة [illegible] عدته وظاهر كلام الفراء انه مقيس وجعل منه واقام الصلاة وقوله
ص والثاني اجرر ش في الجار له اقوال احدها انه المضاف والثاني انه الحرف المنوي والثالث انه معنى الاضافة والاول مذهب
سيبويه وهو الصحيح لاتصال الضمير به ولا تتصل الا بعامله وقوله ص وانو من او في اذا لم يصلح الا ذاك واللام خذا لما
سوى ذينك ش يعني ان الاضافة ثلاثة اقسام الاول مقدر بمن وضابطه ان يكون المضاف بعض المضاف اليه مع صحة
اطلاق اسمه عليه نحو خاتم فضة قال في شرح التسهيل ومن هذا النوع اضافة الاعداد الى المعدودات والمقادير الى المقدرات
انتهى وفي اضافة الاعداد الى المعدودات خلاف مذهب ابن السراج انها مقدرة بمن ومذهب غيره انها مقدرة
باللام فان اضفت عددا الى عدد نحو ثلاث مائة تعين انها بمن فان لم يصح اطلاق اسمه عليه نحو يد زيد فهي بمعنى
اللام على الصحيح وذهب ابن كيسان والسيرافي الى انها بمعنى من الثاني مقدر بفي وضابطه ان يكون المضاف اليه ظرفا وقع فيه المضاف
نحو بل مكر الليل والنهار قال المصنف اغفل اكثر النحويين الاضافة بمعنى في وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح اهـ
وعند غير المصنف انها اضافة تعريفية وذلك نحو قولك ما فعلت ثنت الفرس والفرس المكان الصلب ومذهب الجمهور ان الاضافة
لا تخرج عن معنى من واللام نحو بل مكر الليل والنهار مقدر باللام وعندهم في التوسع الثالث مقدر باللام وهو ما سوى النوعين
المتقدمين وتقدير اللام هو الاصل وذلك يحكم به مع صحة تقديرها وتعذر تقديرهما نحو يد زيد ولذلك ضعفت بالاجماع نحو بالبرسم
اليوم وذهب ابن الطراوة الى ان الاضافة بمعنى اللام على كل حال وفي الارتشاف والذي ذهب اليه ان الاضافة تفيد الاختصاص
وانها ليست على تقدير حرف مما ذكروه ولا على نيته وقوله ص واخصص اولا او اعطه التعريف بالذي تلا ش يعني ان المضاف
يتخصص بالثاني ان كان نكرة نحو غلام رجل ويتعرف به ان كان معرفة نحو غلام زيد هذا اذا كانت الاضافة معنوية فان كانت
لفظية فقد نبه عليها بقوله ص وان يشابه المضاف يفعل وصفا فعن تنكيره لا يعزل ش يفعل هو الفعل المضارع
يعني ان المضاف اذا كان وصفا يشابه الفعل المضارع في كونه بمعنى الحال او الاستقبال لم يتعرف بالمضاف اليه لان اضافته
غير محضة لا تفيد الا التخفيف اللفظي فان قلت هل تقدر اللام في الاضافة اللفظية قلت لا لانها ليست على معنى
حرف مما سبق خلافا لبعض المتاخرين في زعمه ان اضافة اسم الفاعل والامثلة واسم المفعول المضاف الى المنصوب على معنى اللام
واستدل بان وصلها الى المفعول باللام شائع في فصيح الكلام ورد بانه لا يجري في الصفة المشبهة ثم مثل فقال ص
كرب راجينا عظيم الامل مروع القلب قليل الحيل ش رب راجينا اسم الفاعل وعظيم الامل وقليل الحيل مثال للصفة
المشبهة ومروع القلب مثال اسم المفعول ثم قال ص وذي الاضافة اسمها لفظية ش سميت بذلك لان فائدتها في
اللفظ وتسمى ايضا مجازية وغير محضة ثم قال ص وتلك محضة ومعنوية ش يعني التي تفيد التخصيص والتعريف تسمى
محضة لانها خالصة من شائبة الانفصال ومعنوية لان فائدتها في المعنى **تنبيهات الاول** ذهب ابن برهان
وابن الطراوة الى ان اضافة المصدر الى مرفوعه او منصوبه غير محضة والصحيح انها محضة لورود السماع بنعتها بالمعرفة كقوله
ارجو بك الشر بدا واني عادني امر عمهن ابيك عمرو وذهب ابن السراج والفارسي الى ان اضافة افعل
التفضيل غير محضة والصحيح انها محضة لانه ينعت بالمعرفة ونص سيبويه على اضافته محضة وذهب الفارسي ومن وافقه
الى اضافة الاسم الى الصفة غير محضة وذهب غيرهم الى انها محضة وذهب المصنف الى انها شبيهة بالمحضة الثاني
المحكي ان الاضافة تنقسم الى محضة وغير محضة وزاد في التسهيل ثالثا وهي المشبهة بالمحضة وهي انواع الاول

اضافة الاسم الى الصفة كما تقدم الثاني اضافة الاسم الى مسماه نحو شهر رمضان ويوم الخميس وسعيد كرز الثالث اضافة
الصفة الى الموصوف نحو عمامة وقوله **وان سقيت كرام الناس فاسقينا** وذهب ابن عصفور الى انها غير محضة
وذهب غيره الى انها محضة الرابع اضافة الموصوف الى القائم مقام الوصف كقوله **علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم**
اي علا زيد صاحبنا راس زيد صاحبكم بحذف الصفتين وجعل الموصوف خلفا عنهما في الاضافة الخامس اضافة المؤكد
الى المؤكد واكثر ما يكون في اسماء الزمان نحو يومئذ وقد يكون في غيرها **فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه**
سيرضيكما منها سنام وغاربه اراد كشطه عنها الجلد لان النجا هو الجلد السادس اضافة الملغى الى المعتبر نحو
الى الحول ثم اسم السلام عليكما السابع اضافة المعتبر الى الملغى كقول بعض الطائيين **اقام ببغداد**
العراق وشوقه لاهل دمشق الشام شوق مبرح الثالث اهمل المصنف هنا نوعين مما لا يتعرف بالاضافة
احدهما ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف نحو رب رجل واخيه وكم ناقة وفصيلها ومثل ذلك جهده وطاقته ونحو لا ابا
نحو فيئيني لان رب وكم لا يجروان المعارف والحال لا تكون معرفة ولا تستعمل في المعرفة الثاني ما لا يقبل التعريف لشدة ابهامه
كغير ومثل وحسب وزعم المبرد ان غير لا تتعرف ابدا وقال السيرافي تتعرف اذا وقعت بين متضادين وزعم ابن السراج انه
اذا كان بين المتغايرين المتقابلين واحد كانت غير ومثل معرفة قال في شرح التسهيل وقد يعنى بغير ومثل مغايرة خاصة
ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفهما واكثر ما يكون ذلك في غير اذا وقعت بين ضدين واجاز بعض العلماء منهم السيرافي
ان يحمل على هذا غير المغضوب عليهم لوقوعه بين متضادين وليس بلازم كقوله سبحانه نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل
فنعت به النكرة مع وقوعه بين متضادين انتهى وقوله ص ووصل ال بذا المضاف مغتفر ش الاشارة الى الوصف المشابه
للمضارع يعني ان وصل ال بالمضاف لفظية مغتفر لا مطلقا بل بشرط كونه مضافا الى ما فيه ال نحو الجعد الشعر او مضافا
الى مضاف الى ما فيه ال نحو زيد الضارب راس الجاني ص وكونها في الوصف كاف ان وقع مثنى او جمعا ش نحو
الضاربا زيد والمكرمو عمرو واما جمع التكسير وجمع المؤنث السالم فمنعهما اعني بقوله ص سبيله اتبع ش اي اتبع
سبيل المثنى في سلامة واحده واعرابه بالحرف بين **بان فلنف** مفهوم الشرط او وصل ال بذا المضاف فيما سوى تلك
الصور الاربع غير مغتفر وقد ذكر في التسهيل صورة خامسة يغتفر فيها ذلك وهو ان يكون الثاني مضافا الى ضمير
المقرون بال كقوله **الود انت المستحقة صفوه مني وان لم ارج منك نوالا** قلت انما اهمل هذه الصورة
هنا لقلتها وللخلاف في جوازها فان المبرد منع الجر في ذلك واوجب النصب لكن الصحيح جوازه لثبوته في المستحقة
صفوه هكذا روي بالجر ص وربما اكسب ثان اولا تانيثا ان كان لحذف موهلا ش يعني ان المضاف قد يؤنث لتانيث
المضاف اليه بشرط صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف اليه فيشمل اربعة انواع الاول ان يكون المضاف بعضا وهو
مؤنث كقوله **اذا بعض السنين تعرقتنا كفى الايتام فقد ابي اليتيم** لان بعض السنين سنة والثاني ان يكون
وهو مذكر كقوله **وتشرق بالقول الذي قد اذعته كما شرقت صدر القناة من الدم** والثالث ان يكون وصفا
للمؤنث كقوله **مشين كما اهتزت رماح تسفهت اعاليها مر الرياح النواسم** والرابع ان
لا يكون بعضا ولا وصفا ولكنه شبيه بالبعض في صحة الاستغناء عنه كقولهم اجتمعت اهل اليمامة ذكره الفارسي
خامسا وهو ان يكون المضاف كلا كقول عنترة **جادت عليه كل عين ثرة فتركن كل حديقة كالدرهم**
ومنه قوله تعالى يوم تجد كل نفس والثانية في هذا النوع افصح بخلاف ما قبله **تنبيه** قد يرد مثل ذلك في التذكير
وهو قليل ومنه قول الشاعر **رؤية الفكر ما يؤول اليه الامر معين على اجتناب التوان** ص ولا يضاف
اسم لما به اتحد معنى واول موهما اذا ورد ش لا يجوز ان يكون المضاف عين المضاف اليه بوجه ما لان المضاف يتخصص
او يتعرف بالمضاف اليه والشيء لا يتخصص ولا يتعرف بنفسه وما اوهم ذلك اول فمما يوهم الاضافة الى المرادف نحو
سعيد كرز فيؤول الاول بالمسمى والثاني بالاسم كانك قلت جاء مسمى هذا اللقب ومما يوهم اضافة الصفة الى
الموصوف كقولهم سحق عمامة وجرد قطيفة فيؤول باضافة الشيء الى جنسه اي سحق من عمامة ومما يوهم
اضافة الموصوف الى صفته قولهم مسجد الجامع فيؤول بحذف المضاف اليه واقامة صفته مقامه اي مسجد المكان
الجامع وذهب الكوفيون الى ان الصفة ذهب بها مذهب الجنس ثم اضيف الموصوف اليها كما يضاف بعض الجنس اليه نحو خاتم
حديد وعلى هذا فلا حذف واضافة الصفة الى موصوفها والموصوف الى صفته لا ينقاس واجاز الفراء اضافة الشيء الى
ما بمعناه لاختلاف اللفظين ووافقه ابن الطراوة وغيره ونقله في النهاية عن الكوفيين قال الفراء وكذلك ولدار الاخرة اضيفت
الدار الى الاخرة وهي الاخرة والعرب قد تضيف الشيء الى نفسه اذا اختلف لفظه كيوم الخميس وذكر مثله منه حق اليقين وحبل
الوريد وظاهر التسهيل وشرحه موافقة الفراء قوله ص وبعض الاسماء يضاف ابدا ش لما انهى الى التنبيه على
الاسماء التي لازمها الاضافة نحو وجها عن الاصل اذ الاصل جواز افراد الاسم عن الاضافة ثم الاسماء اللازمة للاضافة على قسمين قسم
يلازمها لفظا ومعنى نحو قصارى وحمادى ولدى وقسم يلازمها معنى لا لفظا نحو كل وبعض واي والى هذا اشار بقوله ص وبعض ذا قد
ياتي لفظا مفردا ش تنبيهات الاول لكل موضعين تلزم فيهما الاضافة لفظا ومعنى احدهما اذا وقع نعتا والاخر اذا

دفع

وقع توكيدا خلافا للفراء والزمخشري في التوكيد الثاني شذ تنكير كلا ونصبه على الحال فيما حكاه أبو الحسن وعلى هذا فلا يمتنع أن يقال
المذهب الثالث مذهب سيبويه والجمهور أن كلا وبعضا معرفتان بنية الإضافة قالوا ومن ثم قالوا مررت بكل قائما وببعض جالسا وذهب الفارسي إلى
أنهما نكرتان والتزم من قال بتعريفهما أن يقولوا نصفا وثلثا وسدسا معارف لأنها في المعنى مضافات وهي نكرة بإجماع ورد بأن العرب
تحذف المضاف وتنويه وقد أتى زيد ودا وحكى الحال من كل وبعض على إرادته ثم إن اللازم للإضافة على ثلاثة أنواع أحدها ما لزم الإضافة
إلى المضمر والثاني ما يضاف إلى الظاهر والثالث ما لزم الإضافة إلى الجملة وقد أشار إلى الأول بقوله ص وبعض ما يضاف حتما امتنع
إيلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع كوحد لبي ودوالي سعدي وشذ إيلاء يدي للبي ش تقدم الكلام على نصب وحد في باب الحال
وهو ملازم الإضافة إلى المضمر ولازم الإفراد والتذكير لأنه مصدر وربما ثني مضافا إلى الرجل شذ حكى ابن سيده جلسا على وحديهما وعلى
حدتهما وهو منصوب دائما وقد يجر بإضافة نسيج وجحيش وعيير وهو للمدح والأخيران للذم وزاد بعضهم قريع وحده وهو
للمدح وقريع بغل كما سبق وأما لبي ودوالي وسعدي فهي مصادر مثناة تلزم الإضافة إلى المضمر فتقول لبيك ودواليك وسعديك ونحوها
حذاريك وحنانيك وهجاجيك وهذاذيك قال في النهاية ومن المصادر المثناة حذاريك بفتح الحاء ولا مفرد له **تنبيهات**
الأول الناصب لهذه المصادر واجب الإضمار ويقدر في غير لبيك من لفظه والتقدير في لبيك أجبت إجابتك وكأنه من ألب بالمكان
إذا أقام به الثاني لا يجوز استعمال لبيك وحده وأما سعديك فلا يستعمل إلا بعد لبيك قال سيبويه المراد بقوله لبيك وسعديك
إجابة بعد إجابة الثالث هذه التثنية عند الجمهور للتكثير لا تقع على الواحد الرابع ذهب الأعلم إلى أن الكاف في لبيك
وأخواته حرف خطاب لا موضع له من الإعراب وحذفت النون لشبه الإضافة الخامس حكى سيبويه عن بعض العرب لب على أنه مفرد
لبيك يعني أنه مبني على الكسر لقلة تمكنه واختلف فيه فقيل ينتصب نصب المصدر كأنه قال إجابة وقال المصنف جعلوه اسم فعل وقوله
وشذ إيلاء يدي للبي أشار إلى أنه شذ إضافته إلى الظاهر في قوله **دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبي يدي مسور**
تنبيه ذهب يونس إلى أن لبيك اسم مفرد وأصله لبب قلبت الباء ياء لأجل الإضافة إلى الضمير كما في عليك ورد عليه سيبويه
بقوله فلبي يدي بإثبات الياء مع الظاهر **فإن قلت** قد ذكر في شرح التسهيل أن إضافة لبيك إلى ضمير الغائب شاذة
كإضافته إلى الظاهر ومنه قول الراجز **لقلت لبيه لمن يدعوني** وظاهر كلامه هنا جواز إضافته إلى المضمر مطلقا قلت
لا يلزم من قوله امتنع إيلاؤه اسما ظاهرا جواز إضافته لكل مضمر وفي الارتشاف ويضاف إلى الظاهر نحو لبي زيد وسعدي عمرو وإلى
ضمير الغائب قالوا لبيه ودعوى الشذوذ فيهما باطلة ثم أشار إلى الثالث بقوله ص وألزموا إضافة إلى الجمل حيث وإذ ش
شمل قوله إلى الجمل الجمل الاسمية والفعلية فالاسمية نحو جلست حيث زيد جالس وإذ زيد جالس والفعلية نحو حيث جلس زيد
وإذ جلس زيد **فإن قلت** كيف قال وألزموا مع أن حيث قد ورد إضافتها إلى المفرد في قوله **أما ترى حيث سهيل**
طالعا وقد جاءت غير مضافة في قوله **إذا ريدة من حيث ما نفحت له أتاه برياها خليل يواصله** قلت
أما إضافتها إلى المفرد فهو ممنوع عند البصريين إلا في ضرورة وهو عند الكسائي قياس وأما عدم إضافتها فهو أندر منه مع
أن في شاهده احتمالا لأنه يحتمل أن تكون مضافة إلى الجملة بعدها فلندور ذلك واختصاصه بالضرورة قال وألزموا وقوله
ص وإن ينون يحتمل إفراد إذ ش يعني إذ يجوز إفرادها لفظا عن الإضافة لكن بشرط أن يعوض من الجملة المحذوفة تنوين نحو يومئذ
ولا تشاركها حيث في ذلك ولهذا قال يحتمل إفراد إذ **فإن قلت** لم كسرت الذال من يومئذ وحينئذ **قلت** لالتقاء
الساكنين هذا قول الأخفش إذ زعم أن كسرها بالجر لأجل الإضافة ورد بأوجه منها أنهم قالوا يومئذ بالفتح **تنبيه** قولهم
إذاك ليس من الإضافة إلى المفرد بل إلى جملة اسمية والتقدير إذ ذاك كذلك وقوله ص وما كإذ معنى كإذ أضف جوازا نحو حين
جانبذ ش يعني أن المشابه لإذ في كونه اسم زمان مبهم غير محدود يراد به المضي أضيف جوازا إلى ما تضاف إليه إذ وجوبا يعني
الجملتين وذلك نحو يوم وأيام فلو كان غير مبهم أو محدود لم يضف إلى الجمل فلا تجوز إضافة أسبوع وشهر ونحوه وأجاز ابن كيسان
إضافة الشهر ولم يسمع ولو كان مرادا به الاستقبال لم يضف كإذ بل يضاف كإذا أعني إلى الجملة الفعلية لأن إذا وما حمل عليها لا يضاف
إلى الاسمية هذا مقتضى مذهب سيبويه ولذلك تأولوا قوله تعالى يوم هم بارزون على تنزيله منزلة الماضي قال المصنف والصحيح جواز
ذلك على قلته يعني في إذا وما حمل عليها **تنبيهان الأول** منع صاحب البسيط إضافة الظرف المتوسع فيه إلى الجملة
قال لأنه حينئذ والأسماء لا تضاف إلى الجمل وليس بصحيح بل قد أضيف متوسعا فيه نحو هذا يوم لا ينطقون ولا **الثاني**
الظاهر أن إضافة أسماء الزمان إلى الجمل محضة تفيد التعريف وفي البسيط وقد يقال لا تفيده لأن الجمل نكرات وقوله ص
وابن أو اعرب ما كإذ قد أجريا ش يعني أنه يجوز فيما أجري مجرى إذ من أسماء الزمان فأضيف إلى الجملة وجهان الإعراب وهو القياس
والبناء وهو ضعيف وسببه عند البصريين المشاكلة ولذلك لم يجيزوه إلا قبل فعل مبني قال المصنف بل سببه شبه الظرف حينئذ
بحرف الشرط في جعل الجملة التي تليه مفتقرة إليه وإلى غيره وذلك أن قمت من قولك حين قمت قمت كان كلاما تاما قبل دخول
حين عليه وبعد دخولها حدث له افتقار يشبه حيث وأمثاله بل وقوله ص واختر بنا متلو فعل بنيا ش يشمل قوله بنيا
الماضي نحو **على حين عاتبت المشيب على الصبا فقلت ألما أصح والشيب وازع** والمضارع كقوله
على حين يستصبين كل حليم ورد بنيناء حين انشد في التسهيل وكلاهما يختار معه البناء فعبارته هنا أجود من قوله
في الكافية ... وقبل فعل ماض البنا رجح والعكس قبل غيره أيضا وضح ... وقوله ص وقبل فعل معرب أو مبتدأ أعرب ش

مثال الفعل المعرب هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم والمبتدا ألم تعلم يا عمرك الله أنني كريم على حين الكرام قليل والمعرب
قبل معرب جائز بالنقل وأما البناء فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون ومال الفارسي إلى تجويزه واختاره المصنف ولذلك قال
ص ومن بنا ما قبل بعض فعل بنى ش لأن علة البناء ليست لطلب المشاكلة بل لما تقدم وقد ورد السماع بالبناء قبل الجملة الاسمية في قوله
على حين الكرام قليل فإنه يروى بالفتح وإذا ثبت قبل الاسمية كان قبل المضارع أولى لأن أصله البناء ص وألزموا إذا إضافة إلى جمل
الأفعال كهن إذا اعتلى ش مذهب الجمهور أن إذا لازمة الإضافة والجملة بعدها في موضع جر والعامل فيها جوابها وقيل
ليست مضافة والعامل فيها الفعل الذي يليها لا جوابها لأن جوابها قد يقترن بما لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفاء وإذا الفجائية
وما النافية وأما جزم الشرط والجواب فقد يختلفان في نحو إذا جئتني غدا جئتك بعد غد ومذهب سيبويه أنها لا تضاف إلا إلى
جملة فعلية نحو هن إذا اعتلى وأما نحو إذا السماء انشقت فعلى تقدير الفعل قال في شرح التسهيل للتجويز سيبويه غير ذلك وقال
السهيلي عن سيبويه أنه يجوز على إرادة الابتداء بعد إذا الشرطية وإذا وإن الشرطية إذا كان الخبر فعلا وأجاز الأخفش مع ما
أوجبه سيبويه جعل المرفوع بعدها مبتدأ قال في شرح التسهيل وبقوله أقول وجزم هنا بمذهب سيبويه ص لمفهم اثنين معرف
بلا تفرق أضيف كلتا وكلا ش كلتا وكلا من الأسماء اللازمة للإضافة لفظا ومعنى ولا يضافان إلا لمفهم اثنين فيشمل المثنى
نحو كلا الرجلين وجمعا نحو كلاهما وكلتاهما واسم الإشارة إلى المثنى ولو بلفظ الإفراد كقوله إن للخير وللشر مدى وكلا
ذلك وجه وقبل واحترز بقوله معرف من المنكر فلا يضافان وحكى الكوفيون إضافتهما إلى النكرة إذا كانت محدودة نحو كلا رجلين
عندك قائمان وبقوله بلا تفرق من نحو كلا زيد وعمرو فإنه لا يجوز إلا في الضرورة كقوله كلا الضيفين
وأمرئ له السناء والعسر واليسر وذكر ابن الأنباري أن كلا تضاف إلى مفرد بشرط أن تتكرر نحو كلاي وكلاك
محسنان ولا ورود لها على أنه من كلام العرب ولم يذكر ذلك المصنف إلا في أي ص ولا تضف لمفرد معرف أيا ش من الأسماء اللازمة للإضافة
أيا وتجوز إضافتها إلى النكرة بلا شرط وإلى المعرفة بشرط إفهام تثنيته نحو أي الرجلين وأيهما أو جمع نحو أي الرجال وأيهم
ولا تضاف إلى مفرد معرفة نحو أي زيد عندك لأنها بمعنى بعض مع المعرفة ولا يصح ذلك في هذا المثال ونحوه ويستثنى من ذلك صورتان
إحداهما أن تكون أي معطوفة بالواو كقوله ليس أتيتك خاليا لا تعلم أيي وأيك فارس الأحزاب والأخرى أن تقصد
الأجزاء نحو أي زيد أحسن يعني أي أجزائه والثانية أشار بقوله ص وإن كررتها فأضف أو تنو الأجزا ش وقوله واخصص
بالمعرفة الموصولة يعني أن أيا الموصولة لا تضاف إلا إلى المعرفة وهذا هو الأشهر وأجاز بعضهم إضافتها إلى النكرة وذكر أن
عصفور وغيره وقوله وبالعكس الصفة يعني أن أيا إذا وقعت صفة لم تضف إلا إلى النكرة بعكس الموصولة والواقعة حالا كالواقعة
صفة وقوله ص وإن تكن شرطا أو استفهاما فمطلقا كمل بها الكلاما ش يعني أن أيا إذا وقعت شرطا أو استفهاما جازت
إضافتها إلى النكرة وإلى المعرفة على التفصيل السابق وفهم من هذا أن لأي ثلاثة أحوال وقوله وألزموا إضافة لدن فجر ونصب غدوة
بها عنهم ندر من الأسماء اللازمة للإضافة لدن وهو أول غاية زمان أو مكان وتضاف إلى المفرد وإلى الجملة وقوله فجر يعني
لفظا أو محلا فالمفرد الجملة ومن إضافتها إلى الجملة الاسمية قوله وتذكر نعمة لدن أنت يافع وإلى الفعلية كقوله صريع
غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب ولم يضف إلى الجملة من ظروف المكان إلا حيث ولدن
وقال ابن الدهان إلا حيث وحدها وقوله ونصب غدوة بها عنهم ندر سمع في غدوة بعد لدن الجر والنصب والرفع أما الجر فهو
الأصل وأما النصب فوجهه بثلاثة أوجه أحدها أن لدن شبهت باسم الفاعل لثبات نونها تارة وحذفها أخرى فنصب
بها وضعفا بسماع النصب بعد لد المحذوفة النون والثاني أن النصب على إضمار كان الناقصة والثالث أنه على التمييز قال
سيبويه ولا تنصب لدن غير غدوة وأما الرفع فرواه الكوفيون ووجه بإضمار كان وقال ابن جني لشبهه بالفاعل ومع ظاهره
أنه مرفوعة بلدن ولم يذكر الرفع هنا وذكره في التسهيل وقوله بها يقتضي أن نصب غدوة بلدن لا بكان المقدرة وقوله ومع
مع فيها قليل ونقل فتح وكسر لسكون يتصل ش مع اسم مكان إلا مصاحب أو وقته على ما يليق بالمصاحب وهو ملازم للإضافة
والظرفية وقد تجر بمن حكى سيبويه ذهب من معه وأعرب في أكثر اللغات وبناؤه على السكون لغة ربيعة وفي المحكم ربيعة
وغنم ولم يحفظ سيبويه أنه لغة فزعم أنه ضرورة وقوله قليل يعني بالنسبة إلى اللغة الأخرى وزعم أبو جعفر النحاس أن
الإجماع منعقد على حرفيتها إذا كانت ساكنة وليس بصحيح بل الصحيح أنها باقية على اسميتها وهذا مفهوم من قوله
فيها يعني أن الإسكان قليل مع الاسمية وإن كانت المسكنة حرفا لم يكن الإسكان لغة في الاسمية وقوله ونقل
فتح وكسر لسكون يتصل هما من تبان لا معربان فإن ابن جني ومن بناها على السكون كسر لالتقاء الساكنين
وقوله ص واضمم بناء غيرا ان عدمت ما له أضيف ناويا ما عدما قبل كغير بعد حسب أول ودون والجهات أيضا وعل
يعني أن هذه الأسماء المذكورة أعني غير وقبل وما بعدهما إذا حذف ما تضاف إليه لم يخل من أن ينوى معناه دون لفظه
أو ينوى لفظه أو لا ينوى فإن نوي معناه دون لفظه بنيت على الضم لشبهها بحروف الجواب في الاستغناء بها عما بعدها مع
ما فيها من شبه الحروف بالجمود وإلا فتعرب وإن نوي لفظه أعربت إعراب المضاف حكى الفراء بمعانيه أن من العرب من يقول
من قبل بالخفض وحذف التنوين للإضافة وإن لم ينو أعربت ونونت كقراءة من قرأ من قبل ومن بعد بالتنوين ومنه قوله فساغ
لي الشراب وكنت قبلا أكاد أغص بالماء الحميم وإلى هذا أشار بقوله ص وأعربوا نصبا إذا ما نكرا قبلا وما

ربعة فقد ذكرا **ش** فان **قلت** لم ينبه على انه اذ انون لعظه اعرب بل ظاهر قوله تاويلا ما عدم يقتضي بناءه **قلت** اذ انون لعظه
جار كالمنهو به فكانه ما عدم قوله واعرب او انصبا ليس بجيد لان هذه الاسماء تجي حال التنكير كما تقدم فلو قيل بعد
قلت الغالب فيها النصب وجرها قليل فكانه اقتصر على النصب لذلك **فان قلت** قوله اذ اما انكرا يفهم عنه ان هذه
الاسماء اذا انبنت على الضم كانت معرفة **قلت** الامر كذلك وقال في البسيط قال بعضهم هي نكرات وانما يبنون قبل شيء وجعل
بعض النحويين التنوين في قوله وكنت قبلا شربن عوضا وقبلا مع فتح بنيته الاضافة قال في شرح الكافية وهذا القول عندي حسن قوله

ص وما يلي المضاف ياتي خلفا عنه في الاعراب اذا ما حذفا **ش** يجوز حذف المضاف للعلم به والاكثر حينئذ ان يخلفه المضاف اليه
في الاعراب نحو واشربوا في قلوبهم العجل اي حب العجل وقد يخلفه في التذكير ان كان المضاف مثلا نحو مررت بهم جل زهير اذ مثال زهير
ولذلك نعت به في التنكير وربما خلفه في غير ذلك كالتذكير والتانيث ثم قال **ص** وربما جروا الذي ابقوا كما قد كان قبل حذف ما تقدما
ش يعني ان المضاف اليه قد يبقى بعد حذف المضاف اليه مجرورا كما كان قبل حذفه ولذلك شرطه قد ذكره في قوله لكن بشرط ان
يكون ما حذف مماثلا لما عليه قد عطف يعني ان شرط جر المضاف اليه بعد حذف المضاف ان يكون المحذوف معطوفا على مثله
لفظا ومعنى بعاطف متصل نحو **اكل امرئ تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا** او منفصلا بلا كقولهم ما كل سوداء
تمرة ولا بيضاء شحمة والجر في هذا النوع بالشروط المذكورة مقيس وليس ذلك مشروطا بتقدم نفي او استفهام كما
ظن بعضهم وما خلا مما قيد به المقيد فهو محفوظ لا يقاس عليه كقول بعض العرب **رايت التيمي تيم عدي** اي احد تيم عدي
قاله المصنف وقراءة ابن جماز والله يريد الاخرة بخفض الاخرة بالعاطف مفصولا وقدره المصنف والله يريد عرض الاخرة وقوله

ص ويحذف الثاني فيبقى الاول كحاله اذا به يتصل **ش** يعني ان المضاف اليه قد يحذف وينوى لفظه فيبقى المضاف الاول
على حاله قبل الحذف فلا ينون ولا ترد اليه النون ان كان مثنى او مجموعا ولذلك شرط تذكره في قوله **ص** بشرط عطف او
اضافة الى مثل الذي له اضفت الاولا **ش** انه يشترط عطف المضاف الى مثل المحذوف كقولهم قطع الله يد ورجل من قالها
وقول الشاعر **يا من راى عارضا اسر به بين ذراعي وجبهة الاسد** وجاء نظيره في عدة ابيات وقال الفراء لا يجوز ذلك الا في المصطحبين
كاليد والرجل والنصف والربع وقبل وبعد واما نحو دار وغلام فلا يجوز ذلك فيهما **تنبيهان الاول** ذهب ابن
عصفور في تخريج قولهم قطع الله يد ورجل من قالها الى ان التقدير يد من قالها ورجله فحذف الضمير واقحم المعطوف بين
المضاف والمضاف اليه **الثاني** قد يفعل ذلك دون عطف كقولهم **ومن قبل نادى كل مولى قرابة** كذا رواه الثقات
بالكسر بلا تنوين وقال المصنف استعمال هذا الحذف في الاسماء الناقصة قليل وفي الاسماء التامة للدلالة كثير فمن ذلك
قراءة ابن محيصن فلا خوف عليهم اي فلا خوف شيء عليهم وقد يفعل ذلك مع عطف على مضاف الى مثل المحذوف وهو عكس
الاول من شواهده قول ابي برزة الاسلمي رضي الله عنه غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات او ثماني هكذا
ضبطه الحافظ في جميع البخاري بفتح الياء دون تنوين والاصل او ثماني غزوات وقوله **ص** فصل مضاف شبه فعل ما نصب
مفعولا او ظرفا اجز ولم يعب فصل يمين واضطرارا وجدا باجنبي او بنعت او ندا **ش** مذهب البصريين ان الفصل بين المضاف
والمضاف اليه ممتنع الا في الشعر وذهب المصنف الى انه يجوز في السعة بشيئين الاول ما نصبه المضاف المشابه للفعل من مفعول
به او ظرف او مجرور فمن الفصل بالمفعول به قراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم وبالظرف قول الشاعر **كناحت يوما صخرة
بعسيل** وبالمجرور قول الاخر **لانت معتاد في الهيجاء مصابرة** قال في شرح التسهيل بهذا من احسن الفصل
لانه فصل بمعمول المضاف ويدل على جوازه في الاختيار قوله صلى الله عليه وسلم هل انتم تاركوا لي صاحبي وقول من يوثق بعربيته
ترك يوما نفسك وهواها سعي في رداها وقوله شبه فعل يشمل المصدر واسم الفاعل ومن الفصل بالمفعول
مع اسم الفاعل قراءة بعض السلف فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله وقوله فصل مفعول معمول لاجز وقوله شبه فعل
صفة لمضاف وقوله ما نصب فاعل بالمصدر الذي هو فصل وقوله مفعولا او ظرفا حال من ما والتقدير اجز ان يفصل المضاف المشابه
للفعل عما اضيف اليه منصوبه حال كونه مفعولا به او ظرفا وفي حكمه المجرور الثاني القسم نحو ما هذا والله غلام زيد حكاه الكسائي من قولهم
هذا غلام والله زيد واليه اشار بقوله ولم يعب فصل يمين وزاد في الكافية الفصل باما فالاول والفصل باما ممتنع كقوله **هما
خطتا اما اسار ومنة** في رواية من جر ثم نبه على ان الفصل بغير ذلك مخصوص بالضرورة بقوله واضطرارا وجدا باجنبي
او بنعت او ندا الاجنبي ما ليس بمعمول للمضاف من مفعول به او ظرف او مجرور او فاعل مثال المفعول قول الشاعر **تسقي امتياحا
ندى المسواك ريقتها** والظرف كقوله **كما خط الكتاب بكف يوما يهودي يقارب او يزيل**
والمجرور كقوله **هما اخوا في الحرب من لا اخا له** والفاعل كقوله **انجب ايام والداه به اذ نجلاه فنعم ما نجلا**
وكذا لو كان الفاعل مرفوعا بالمضاف فان الفصل به مخصوص بالضرورة كقوله **فزجها بمزجة زج القلوص ابي مزاده** كذا قيل
ولا ترد عمرو من نقض الوتر قلت لا تتوهم هذه الصورة من كلامه هنا **قلت** قد تبعهم وقوله ما نصب
يعلم ان المرفوع لا يسوغ الفصل به اختيارا ومثال النعت قول الشاعر **نجوت وقد بل المرادي سيفه من ابن ابي شيخ
الاباطح طالب** ومثال النداء قول الشاعر **وفاق كعب بجير منقذ لك من تعجيل تهلكة والخلد في سقر** وزاد في التسهيل
الفصل بفاعل ملغى انشد ابن السكيت بأي تراهم الارضين حلوا الا بكري الاراضين تراهم وزاد غيره الفصل بالمفعول لاجله

نحو معاود وجرته وفق الهواد له معاود وفق الهواد جرته وحكى ابن الأنباري هذا غلامي إن شاء الله تعالى ابن أخيك بمعنى
بان شاء الله **المضاف إلى ياء المتكلم** ص آخر ما يضاف لليا اكسر إذا لم يك معتلا كرام وقذا أو يك كابنين
وزيدين فذي جميعها اليا بعد فتحها احتذي ش يجب كسر آخر المضاف إلى ياء المتكلم إن لم يك منقوصا أو مقصورا أو مثنى أو مجموعا على
حده كقولك في غلام غلامي وفي إعرابه أربعة مذاهب أحدها أنه معرب بحركات مقدرات في الأحوال الثلاثة والثاني أنه معرب
في الرفع والنصب بحركة مقدرة وفي الجر بالكسرة الظاهرة واختاره في التسهيل والثالث أنه مبني والرابع أنه لا معرب ولا مبني وإليه
ذهب ابن جني والأول مذهب الجمهور ويجوز في الياء بعد الكسرة وجهان الفتح والإسكان فقيل الإسكان أصل وقيل الفتح أصل والجمع
بينهما أن الإسكان أصل أول إذ هو أصل كل مبني والفتح أصل ثان إذ هو أصل ما هو على حرف واحد وأما المقصور والمنقوص والمثنى
والمجموع على حده فإذا أضيف شيء منها إلى ياء المتكلم وجب فتح الياء في اللغة المشهورة فتقول في فتى فتاي وفي رام رامي وفي البنين
ابني وفي زيدين زيدي والى ذلك أشار بقوله فذي جميعها اليا بعد فتحها احتذي الإشارة بذي إلى الأنواع الأربعة واحتذي اتبع ثم
بين حكم آخر المقصور والمنقوص والمثنى والمجموع على حده إذا أضيف إلى الياء فقال ص وتدغم اليا فيه والواو وإن ما قبل واو
ضم فاكسره يهن ش أي وتدغم الياء من آخر المنقوص والمقصور والمثنى والمجموع على حده نصبا وجرا وقوله فيه أي في ياء المتكلم ولا
يغير ما قبلها من فتح وكسر فتقول رامي وابني وزيدي وتفتح الياء كما سبق قال والواو أي وتدغم الواو أيضا في ياء المتكلم بعد قلبها
ياء وإن كان ما قبلها مفتوحا لم تغير نحو مصطفون فتقول في هؤلاء مصطفي وإن كان قبلها ضمة قلبتها كسرة لتصح الياء نحو
مسلمون فتقول فيه مسلمي بقلب الواو ياء والضمة كسرة ومنه قوله صلى الله عليه وسلم أو مخرجيهم والى هذا أشار بقوله
وإن ما قبل واو ضم فاكسره يهن قال ص والفا سلم وفي المقصور عن هذيل انقلابها ياء حسن ش أي سلم الألف ولا تقلب
وشمل ذلك ألف المثنى نحو هذان غلاماي والف المقصور نحو هذا عصاي وفيه لغتان أفصحهما إقرار الألف وهو المشهور
وقلبها ياء وهي لغة هذيل وحكاها عيسى بن عمر عن قريش وقرأ الحسن يا بشري وإليه الإشارة بقوله وفي المقصور عن هذيل انقلابها
ياء حسن وينبغي أن يستثنى من ذلك الف لدى وعلى الاسمية فإن الأكثر فيهما القلب مع ياء المتكلم **فإن قلت** هل يجوز
قلب الف المثنى في لغة من الزمه مطلقا **قلت** قال في الارتشاف يحتاج في جوازه إلى سماع **إعمال المصدر**
ص بفعله المصدر ألحق في العمل مضافا أو مجردا أو مع أل ش أي ألحق المصدر بفعله في عمله فيعمل عمل الفعل في اللزوم والتعدي
بنفسه وبالجر ونصب التمثيل سهل **تنبيه** يجيء المصدر الفعل في أمرين أحدهما أن في رفعه نائبا عن الفاعل
خلافا وأن مذهب جمهور البصريين جوازه وإليه ذهب في التسهيل والثاني أن فاعل المصدر يجوز حذفه بخلاف الفعل
وإذا حذف لم يتحمل ضميرا خلافا لبعضهم ثم قال مضافا أو مجردا أو مع أل يعني أن له ثلاثة أحوال وإعماله مضافا أكثر نحو ولولا دفع
الله الناس ولا خلاف فيه وفي كلام بعضهم ما يشعر بالخلاف وإعماله مجردا من أل والإضافة أقيس نحو أو إطعام في
يوم ذي مسغبة يتيما ذا مقربة وفيه أجاز البصريون ومنعه الكوفيون وإن وقع بعده مرفوع أو منصوب فهو معمول فعل
مضمر وإعماله مع أل قليل مجرد ومنه قول الشاعر **ضعيف النكاية أعداءه** وفيه خلاف أجازه سيبويه ومن
وافقه ومنعه الكوفيون وبعض البصريين كابن السراج وأجازه الفارسي على قبح وفصل ابن برهان فيكون المعاقبة للضمير
فيجوز نحو **إنك والضرب زيدا لمسيء** إليه وإلا فلا يجوز نحو عجبت من الضرب زيد عمرا ثم نبه على شرط
إعمال المصدر بقوله ص إن كان فعل مع أن أو ما يحل محله ش شرط إعمال المصدر غير الواقع بدلا من اللفظ بفعله أن يصح تقديره
بالفعل مع حرف مصدري فإن أريد به المضي أو الحال جاز أن يقدر بأن وما وإن أريد به الحال قدر بما ولم يقدر بأن لأنها مخصوصة بالمستقبل
فلذلك لم يقتصر على أن كما فعل بعضهم **فإن قلت** قد ذكر في التسهيل معهما أن الخفيفة ومثله بنحو علمت ضربك زيدا تقديره
علمت أن قد ضربت زيدا وأن مخففة لأنها واقعة بعد العلم وهو موضع يصلح لأن المصدرية **قلت** ذكر ما المصدرية
مغن عنها بأنها في وقوعها بعد العلم ولم يقدر سيبويه في الباب بغير أن الثقيلة مع ضمير الشأن **فإن قلت** ظاهر قوله
إن كان فعل وقوله في الكافية حيث ما يصح حرف مصدري أن هذا الشرط لازم وقد جعله في التسهيل غالبا وقال في شرحه
وليس تقديره بأحد الثلاثة شرطا في عمله ولكن الغالب أن يكون كذلك ومن وقوعه غير مقدر بأحدها قول العرب سمع أذني
زيدا يقول ذلك وذكر مثلا آخر **قلت** المشهور أن تقديره بذلك شرط وما ذكره من المثل يتعذر فيه التقدير وكلام صاحب
البسيط موافق للمصنف في عدم اشتراط ذلك **تنبيه** لإعمال المصدر شروط أخر لم يذكرها هاهنا وأن لا يكون مضمرا
فلو أضمر لم يعمل العمل خلافا للكوفيين وأجاز ابن جني في الخصائص والرماني إعماله في المجرور ونقل عن الفارسي
وقياسه الظرف والثاني أن لا يكون مكبرا فلو صغر لم يعمل الثالث أن يكون غير محدود بالتاء فإن ورد حكم بشذوذه كقوله
يحايد به الجلد الذي هو حازم بضربة كفيه الملا نفس راكب فنصب الملا بضربة كفيه وهو محدود ونصبه نفس
نحايد به ومعناه يجيء وصف مسافرا معه ما يتيمم لا حبل بالماء نفس راكب كاد يموت عطشا الرابع أن يكون غير منعوت
قبل تمام عمله لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما بالنعت فإن ورد ما يوهم ذلك قدر فعل بعد النعت يتعلق
به المعمول المتأخر ولو نعت بعد تمامه فيمتنع ولهذا ولأن يقال غير متبوع بأحد منعوت لأن حكم سائر التوابع حكم النعت
الخامس أن يكون معه وذكر في البسيط عن بعضهم ولم يشترطه في التسهيل وقال في الكافية وأهمل المضمر والمحدود ومصغر

جارفه

فإن فيه التوحيد ورد بمحدود ومجموع عمل وبسماع لا قياس فمن قبيل وصح جوازه في شرح التسهيل ومن اعماله مجموعا قوله قد جربوا
فما زادت تجاربهم ابا قدامة الا المجد والفنعا واختلف النحويون في جواز اعمال المجموع فأجازه قوم واختاره ابن
عصفور ومنعه قوم منهم ابن السيد فإن قلت فهل يشترط في اعماله ان يكون بمعنى الحال والاستقبال كاسم الفاعل
قلت لا يشترط ذلك لانه عمل لكونه اصل الفعل فلم يتقيد بما يتقيد به اسم الفاعل قاله المصنف وقال غيره لانه عمل بالنيابة
عن الفعل والفعل لا يشترط فيه ذلك وحكي عن بعض المتاخرين انه منع اعماله ماضيا وليس بصحيح وقوله ولاسم مصدر عمل يعني
ان اسم المصدر يعمل عمل فعله وهو قليل والى قلته اشار بتنكير عمل واختلف في اعمال اسم المصدر فأجازه الكوفيون ومنعه البصريون
قال بعضهم الا في الضرورة وتاولوا ما ورد من ذلك على اضمار فعل ومن اعماله قول عائشة رضي الله عنها من قبلة الرجل امراته الوضوء
وظاهر كلامه في التسهيل انه مقيس وقال الشارح وليس ذلك بجيد في المصدر ولا باشر **تنبيهان** الاول اطلق في قوله
ولاسم مصدر عمل وهو مقيد بغير العلم فالعلم لا يعمل وهو ما دل على معنى المصدر دلالة مغنية عن الالف واللام لتضمنه الاشارة
الى حقيقته كيسار وبرة وفجار **الثاني** عرف اسم المصدر في التسهيل فقال ويعمل عمله اسمه غير العلم وهو ما دل على معناه وخالفه
بخلوه لفظا وتقديرا دون عوض من بعض ما في فعله مثال ذلك توضا وضوءا وتكلم كلاما فالوضوء والكلام اسمان للمصدر ولا
مصدران لخلوهما لفظا وتقديرا من بعض ما في فعليهما وهو المصدر ان يتضمن حروف فعله بمساواة نحو توضا توضؤا او بزيادة نحو اعلم
اعلاما واحترز بقوله وتقديرا من نحو قاتل قتالا فانه مصدر لا اسم مصدر اذ لم يخل تقديرا من حروف الفعل فان اصله قيتالا فالمرة
مقدرة وان لم تثبت لفظا وبقوله دون عوض من نحو عدة فانه مصدر مع خلوه من الواو لان التاء عوض منه ومن نحو كلم تكليما فانه مصدر
مع خلوه من التضعيف لان الياء عوض منه وقال الشارح اعلم ان اسم المعنى الصادر عن الفاعل كالضرب او القائم بذاته كالعلم
ينقسم الى مصدر والى اسم مصدر فان كان اوله ميما مزيدة لغير مفاعلة كالمضربة والمحمدة او كان لغير الثلاثي بوزن ما
للثلاثي كالغسل والوضوء فهو اسم المصدر والا فهو مصدر **قلت** الذي اوله الميم المذكورة وان اطلق بعضهم عليه
اسم المصدر فانه يعمل عمل فعله وليس هو موضع الخلاف ولا المراد هنا والنوع الثاني هو ما كان لغير ثلاثي بوزن ما للثلاثي هو
المذكور في التسهيل قال الشيخ ابو حيان وهذا الثاني عندنا مصدر لا اسم مصدر قال واسم المصدر يقال باصطلاحين احدهما ما
يقاس بناؤه من الثلاثي على مفعل وما زيد على صيغة اسم المفعول منه وهذا يعمل عمل فعله والثاني ما كان اصل وضعه لغير المصدر
كالثواب والعطاء والكلام من الدهن والخبز فجعله وضعت لما يثاب به ولما يعطى وللجمل المفيدة ولما يدهن وما يخبز وفي هذا
النوع اختلف الكوفيون والبصريون وتحقيق الخلاف بين الفريقين هل ينقاس ان يجعل اسم المصدر مجازا على المصدر فيعمل عمل
المصدر او لا فقال البصريون لا الا ان يضطر شاعر وقال الكوفيون والبغداديون ينقاس ذلك **قلت** وقد صرح في شرح
التسهيل بان ثوابا وعطاء مصدران لفظي ما بينهما وبين الاصل وهو اثواب واعطاء وقوله ص وبعد جره الذي اضيف له كمل
بنصب او برفع عمله ش للمصدر المضاف خمسة احوال ان يضاف الى فاعله ويجر مفعوله نحو وما كان استغفار ابراهيم
الثاني ان يضاف الى مفعوله ويحذف فاعله نحو لا يسام الانسان من دعاء الخير الثالث ان يضاف الى فاعله ثم يكمل عمله بنصب مفعوله
نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض الرابع ان يضاف الى مفعوله ثم يكمل برفع فاعله نحو قوله عليه السلام وحج البيت
من استطاع اليه سبيلا وهو قليل قيل ولم يجئ في القرآن الا ما روي عن ابن عامر انه قرأ ذكر رحمت ربك عبده زكريا بضم الدال
والهمزة وليس ذلك مخصوصا بالضرورة على الصحيح والاكثر في المصدر اذا اضيف الى مفعوله ان يحذف فاعله الخامس ان
يضاف الى الظرف فيرفع وينصب كالمنون نحو عجبت من انتظار يوم الجمعة زيد عمرا وقوله كمل يعني ان اردت كان ذلك غير
لازم كما تبين وقوله ص وجر ما يتبع ما جر ومن راعى في الاتباع المحل فحسن ش المضاف اليه المصدر ان كان فاعلا فمحله
رفع وان كان مفعولا فمحله نصب لان تقدير المصدر بان والفعل وفي موضع رفع لان تقدير المصدر بان وفعل المفعول فلذلك
من منع تقديره بان وفعل المفعول فلك في التابع الجر على اللفظ والرفع على المحل ان كان فاعلا او نائبه والنصب على المحل ان كان مفعولا
به نحو عجبت من ذهاب زيد العاقل بالجر والرفع ونحو عجبت من اكل الخبز واللحم بالجر والنصب والرفع فالجر على اللفظ والنصب
على المحل لانه مفعول به والرفع على تقدير ان اكل الخبز واللحم **تنبيه** ظاهر كلام المصنف جواز الاتباع على المحل في جميع
التوابع وهو مذهب الكوفيين وطائفة من البصريين ومذهب سيبويه ومن وافقه من اهل البصرة انه لا يجوز الاتباع على المحل وقال
ابو عمرو فاجازه في العطف والبدل ومنع في التوكيد والنعت والظاهر الجواز لورود السماع به والتاويل خلاف الظاهر

اعمال اسم الفاعل

اسم الفاعل هو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتانيث على المضارع من افعالها لمعناه
او معنى الماضي فالصفة جنس والدالة على فاعل مخرج لاسم المفعول وما هو بمعناه وجارية في التذكير والتانيث على المضارع
من افعالها مخرج للجارية على الماضي نحو فرح وغير الجارية نحو كريم وقولنا في التذكير والتانيث مخرج لما كان من الصفات
على افعل نحو اهيف فانه لا يجري على المضارع الا في التذكير ولمعناه او معنى المضارع مخرج لنحو ضامر الكشح من الصفة المشبهة
وقوله ص كفعله اسم فاعل في العمل ان كان عن مضيه بمعزل ش يعني ان كان فعله لازما فهو لازم وان كان متعديا الى
واحد او اثنين فهو كذلك وقوله ان كان عن مضيه بمعزل يعني ان شرط عمل اسم الفاعل عمل فعله ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال فان
كان بمعنى الماضي لم يعمل خلافا للكسائي فانه اجاز عمله مستدلا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ورد بانه حكاية

حالا ووافقه على ذلك اجازة هشام وابن مضا **تنبيه** هذا الخلاف في عمل الماضي دون ال هو بالنسبة الى المفعول به واما
بالنسبة الى الفاعل فيرفعه بعضهم الظاهر لا يرفع الا الضمير وبه قال ابن جني والشلوبين وذهب قوم الى انه يرفعه وحكى
جمع عن ابن طاهر وابن خروف انه لا يرفعه وهو بعيد وقوله ص وولي استفهاما او حرف ندا او نفيا او جا صفة او
مسندا ش يعني ان اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد على احد الاشياء المذكورة فالاستفهام نحو أناو رجالك قتل
امرئ من العز في حبك اغتاظ ذلك وحرف النداء نحو يا طالعا جبلا ولم يذكره في الكافية ولا في التسهيل وقال الشارح
المصنف لا عمل الطالع هنا اعتماده على موصوف محذوف تقديره يا رجلا طالعا جبلا وليس المسوغ الاعتماد على حرف النداء
لانه ليس كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل ومثال النفي ما ضارب الزيدان عمرا ومثال كونه صفة جاء في
رجل مكرم عمرا وقوله مسندا يعني خبرا نحو زيد مكرم عمرا فالواقع صفة معتمد على الموصوف والواقع خبرا معتمد على
المخبر عنه **فان قلت** اهمل المصنف اعتماده على صاحب الحال نحو جاء زيد ضاربا عمرا **قلت** استغنى عن ذكره
بذكر الصفة لان الحال صفة في المعنى **تنبيهان الاول** اعتماد اسم الفاعل على ما ذكر شرط في صحة عمله عند
جمهور البصريين وذهب الاخفش والكوفيون الى انه لا يشترط ذلك **الثاني** ذكر المصنف هنا لعمله شرطين الاول ان
يكون بمعنى الحال او الاستقبال والثاني الاعتماد وزاد في التسهيل شرطين اخرين احدهما ان يكون غير مصغر خلافا للكسائي في
اجازته اعماله مصغرا اعتمادا على قول بعضهم اظنني مرتحلا وسويرا فرسخا وارى جنبه للان في سحلا ... والثاني ان لا يوصف قبل
العمل فيل والجواز مذهب الكوفيين الا الفراء ونقل بعضهم عن ابي جعفر النحاس وقال بعض المتاخرين ان يعطف له مكسر جاز اعماله كقوله
ترفون في الا بين كميت عصيبها ... في رواية من جر كميتا والاظهر ان لا يكون موصوفا خلافا للكسائي في اجازته اعماله مطلقا
قال في شرح التسهيل ووافقه بعض اصحابنا الكسائي في اعمال الموصوف قبل الصفة لا بعدها انما يعمل بعد ذكرها لا قبله
ونقل غيره ان مذهب البصريين والفراء هو هذا التفصيل وان مذهب الكسائي وباقي الكوفيين اجازة ذلك مطلقا فالحاصل
ثلاثة مذاهب وقوله ص وقد يكون نعت محذوف عرف فيستحق العمل الذي وصف ش يعني ان اعتماد اسم الفاعل على
موصوف محذوف مسوغ لعمله كما يعمله كاعتماده على موصوف مذكور ومن ذلك قوله تعالى ومن الناس والدواب والانعام
مختلف الوانه كذلك وقوله ص وان يكن صلة ال ففي المضي وغيره اعماله قد ارتضي ش مما تقدم من شرط ارادة الحال
والاستقبال انما هو في المجرد من ال واما ما وقع صلة لها فيعمل صالحا للعمل بمعنى الماضي والحال والاستقبال قال الشارح بالاتفاق
وفي شرح الكافية واما المقرون بها فلا خلاف في اعماله وحكى الخلاف في التسهيل والحاصل اربعة مذاهب الاول انه يعمل
مطلقا لوقوعه موقع ما يجب تاويله بالفعل وهو المشهور والثاني ان المنتصب بعده مشبه بالمفعول لان ال ليست موصولة
بل حرف تعريف ودخولها يبطل عمله كما يبطله التصغير والوصف لانه يبعد عن الفعل وهذا مذهب الاخفش واصحاب الاخفش
يقولون ان قصد به الماضي فالنصب على التشبيه وان قصد معنى الفعل فالنصب باسم الفاعل والثالث انه لا عمل له والمنصوب بعده
منصوب بفعل مضمر والرابع انه يعمل اذا كان بمعنى الماضي فاعلا وهو مذهب الرماني وقوله ص فعال او مفعال او فعول في كثرة
عن فاعل بديل ش اذا قصد التكثير والمبالغة باسم الفاعل الثلاثي حول الى فعال كضراب او مفعال كمنحار او فعول كشكور
او فعيل كعليم او فعل كحذر وقد ذكر هذا في البيت الاتي **فان قلت** ما معنى قوله في كثرة **قلت** يعني ان هذه الامثلة
انما يعدل عن فاعل اليها للدلالة على الكثرة والمبالغة **فان قلت** من اين يعلم من كلامه اختصاص ذلك بالثلاثي **قلت**
من قوله عن فاعل لان اسم الفاعل من غير الثلاثي لا يكون على فاعل وقد بني فعال ومفعال وفعول وفعيل من افعل كقولهم دراك
ومهوان وزهوق ونذير يكون على فاعل وقد بني فعال ومفعال وفعول وفعيل من افعل من ادرك واهان وازهق وانذر وذلك
قليل وقوله ص فيستحق ما له من عمل وفي فعيل قل ذا وفعل ش يعني ان هذه الامثلة تستحق ما لاسم الفاعل من العمل بال
بالشروط المذكورة على التفصيل السابق وقوله وفي فعيل قل ذا وفعل الاشارة الى عمل اسم الفاعل الذي في فعيل وفعل ان
يعملا عمل اسم الفاعل ومذهب سيبويه جواز اعمال هذه الامثلة الخمسة ومنع اكثر البصريين منهم المازني والمبرد اعمال
فعيل وفعل وفيه الجرمي فاجاز اعمال فعل لانه على وزن الفعل ومنع اعمال فعيل ومنع الكوفيون اعمال الخمسة لانها
للمبالغة زادت على الفعل فلم تعمل عندهم لذلك والصحيح مذهب سيبويه ومن وافقه لورود السماع بذلك نظما ونثرا فمثال
فعال قول من سمعه سيبويه اما العسل فانا شراب ... وقول الشاعر اخا الحرب لباسا اليها جلالها ... وليس بولاج الخوالف
اعقلا ... ومثال مفعال قول بعض العرب ... انه لمنحار بوائكها اي سمانها وقول الشاعر شم مهاوين ابدان الجزور مخاميص
العشيات لا خور ولا قزم فرد جمعا وهو جمع مهوان ومثال فعول قول بعضهم ... انه عيوف ما علمت اكبر الا بل هكذا له
الكسائي وقول الشاعر ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر ومثال
فعيل قول بعضهم ان الله سميع دعاء من دعاه وقالوا هو حفيظ علمه وعليم غيره وقول الشاعر فتاتان اما منهما فشبيهة
هلالا واخرى منهما تشبه البدرا ... ومثال فعل قول الشاعر ... حذر امورا لا تضير وآمن ما ليس منجيه من الاقدار انشد
سيبويه والغرض منه موضع الحماسة ومن اعمال فعل قول زيد الخيل اتاني انهم مزقون عرضي ... فاعمل مزقون وهو
جمع مزق وهو للمبالغة من مازق وقوله ص وما سوى المفرد مثله جعل في الحكم والشروط حيث ما عمل ش ما سوى المفرد

مع المثنى والمجموع فحكمهما حكم المفرد في العمل بالشروط المذكورة فضاربان وضاربون مثل ضارب فيما ذكر وضراب وضروب
مثل ضروب فيما ذكر وذلك واضح وقوله ص وانصب بذي الإعمال تلوا واخفض وهو لنصب ما سواه مقتضي ش
احترز بذي الإعمال من المراد به المضي فإنه يضاف وجوبا كإضافة الجوامد وفهم من تقديمه النصب أنه أولى وهو ظاهر كلام
سيبويه وقال الكسائي هما سواء قيل والذي هو فيه أن الإضافة أولى وبالوجهين قرئ إن الله بالغ أمره ويعني بقوله
تلوا المفعول الذي يليه فلو فصل تعين نصبه نحو إني جاعل في الأرض خليفة وقد أضيف مع الفصل في قراءة من قرأ فلا تحسبن
الله مخلف وعده رسله وتقدم في الإضافة **تنبيه** ما ذكر من جواز الأمرين إنما هو في الظاهر وأما المضمر المتصل
فيضاف إليه اسم الفاعل المجرد وجوبا نحو هذا مكرمك وذهب الأخفش وهشام إلى أنه في محل نصب كالهاء من
وأفيكه الله وقد فهم من قوله تلوا أنه يجوز الوجهان في المفعول الذي يليه فلو اقتضى زائدا تعين نصبه به ولذلك قال
وهو لنصب ما سواه مقتضي مثال ذلك زيد معطي عمرو درهما ومعلم خالد عمرا فاضلا **تنبيه** إذا أضيف
اسم الفاعل بمعنى الماضي واقتضى مفعولا آخر نحو زيد معطي عمرو درهما أمس نصب بفعل مضمر عند الجمهور وأجاز
السيرافي نصبه باسم الفاعل وإن كان بمعنى الماضي لأنه اكتسب بالإضافة شبها بمصحوب الألف واللام ص واجرر أو
انصب تابع الذي انخفض كمبتغي جاه ومالا من نهض ش بالجر على اللفظ والنصب على المحل ومنع اتباع المحل في نحو
ذلك أكثر فعلا وهو قول سيبويه **فإن قلت** قوله الذي انخفض لا يصح على إطلاقه لأن المخفوض بإضافة الذي بمعنى الماضي
لا يتبع في تابعه اعتبار المحل إذ لا محل له بل إن نصب تابعه فبفعل مقدر **قلت** إنما كلامه في المخفوض بإضافة ذي الإعمال
لقوله وانصب بذي الإعمال فتتمة للكلام الذي قبله وقوله ص وكل ما قرر لاسم فاعل يعطى اسم مفعول بلا تفاضل
فهو كفعل صيغ للمفعول في معناه كالمعطى كفافا يكتفي ش فيعمل إن كان صلة أل مطلقا وإن كان مجردا فبشرط
إرادة الحال أو الاستقبال والاعتماد على ما تقدم ذكره ثم قال فهو كفعل صيغ البيت يعني اسم المفعول يعمل عمل فعل مصوغ
للمفعول مع أنه في المعنى نحو مضروب فإنه يعمل عمل ضرب فيرفع نائب الفاعل فتقول زيد مضروب أبوه كما تقول زيد ضرب أبوه
فإن كان متعديا إلى اثنين أو ثلاثة رفع واحدا ونصب ما سواه وقد مثل المتعدي بقوله المعطى كفافا يكتفي فأل موصولة
ومعطى صلتها وهو مبتدأ ويكتفي خبر وأل مفعوله معطى الأول نائبها وكفافا ثانيها والتمثيل به عكس
الفاعل وقوله ص وقد يضاف ذا إلى اسم مرتفع معنى كمحمود المقاصد الورع ش يعني أن اسم المفعول الذي هو اسم
الفاعل فإنه يخالف إضافته الذي هو في المعنى فيقول هذا مضروب العبد بالجر مع أنه [illegible] الفاعل [illegible] لأنك استترت
المفعول الذي هو المبتدأ وبالنصب أيضا على التشبيه بالمفعول به وقد مثل بقوله كمحمود المقاصد الورع أي الورع محمود
المقاصد **تنبيه** اسم المفعول من المتعدي إلى واحد يجوز بالصفة المشبهة في رفع المسند ونصبه وجره كما مثل

أبنية المصادر

اعلم أن الفعل ثلاثي مجرد ومزيد على ثلاثة فالثلاثي المجرد له ثلاثة أحوال فعل وهو
متعد نحو ضرب ولازم نحو قعد وفعل وهو متعد نحو فهم ولازم نحو فرح وفعل وهو لازم أبدا إلا بتضمين أو تحويل نحو
سهل وأبنية مصادر الثلاثي كثيرة واقتصر هنا على الغالب فقال ص فعل قياس مصدر المعدى من ذي ثلاثة
كرد ردا ش شمل قوله المعدى من ذي ثلاثة فعل وفعل فقياس مصدرهما فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو ضرب ضربا
وفهم فهما وظاهره أنه مقيس فيهما بلا قيد وقيد فعل المكسور العين في التسهيل بأن يفهم عملا باليد نحو شرب
شربا ولقم لقما ولم يقيد سيبويه ولا الأخفش بل أطلقا **تنبيه** اختلف في معنى القياس هنا فقيل إنما
يقاس على فعل فيما ذكر عند عدم سماع غيره فإن سمع غيره وقف عنده وهو مذهب سيبويه والأخفش وقيل يجوز القياس
مع ورود السماع بغيره وهو ظاهر قول الفراء ثم قال وفعل اللازم بابه فعل يعني أن قياس مصدر فعل اللازم فعل
بفتح الفاء والعين سواء في ذلك الصحيح نحو فرح فرحا والمعتل نحو جوي جوى والمضاعف نحو شلل شللا فإن أصله
شلل بكسر اللام **تنبيه** أطلق المصنف في فعل اللازم وينبغي أن يقيد بأن لا يكون لونا لأن فعلة هو الغالب
فيه كسمرة وشهبة ثم قال ص وفعل اللازم مثل قعدا له فعول باطراد كغدا ما لم يكن مستوجبا فعالا أو فعلانا
فادر أو فعالا ش تقول غدا غدوا وقعد قعودا وجلس جلوسا واطراد فعول في فعل اللازم مشروط بأن لا
يكون مستوجبا أحد الأوزان المذكورة في قوله ما لم يكن مستوجبا البيت وهي ثلاثة أوزان وسيذكر رابعا
فمتى استوجب فعل اللازم واحدا من هذه لم يأت مصدره على فعول إلا نادرا ثم قال ص فأول لذي امتناع كأبى
والثان للذي اقتضى تقلبا للدا فعال أو لصوت وشمل سيرا وصوتا الفعيل كصهل ش الأول وهو فعال بكسر
الفاء وهو مقيس فيما دل على امتناع نحو أبى إباء ونفر نفارا وقوله والثاني للذي اقتضى تقلبا الثاني هو فعلان
بتحريك العين وهو مقيس فيما دل على تقلب نحو جال جولانا ولمع لمعانا وقوله للدا فعال ولصوت يعني أن فعال بضم
الفاء وهو الثالث لنوعين أحدهما ما دل على داء نحو زكم زكاما وسعل سعالا والآخر ما دل على صوت نحو نعب نعابا
ونبح نباحا وذكر ابن عصفور أنه مقيس فيهما وقوله وشمل سيرا وصوتا الفعيل كصهل يعني أن فعيلا وهو الوزن
الرابع لنوعين أيضا أحدهما ما دل على سير نحو ذمل ذميلا ورحل رحيلا والآخر ما دل على صوت نحو صهل صهيلا ونهق

نعيقا وذكر ابن عصفور انه يجيء في الاصوات والاضطراب فعلان اللازم يجيء في مصدره فعول الا اذا اعل هذه المعاني الخمسة
وهي الامتناع والتقلب والداء والصوت والسير فالغالب في الامتناع فعال وفي التقلب فعلان وفي الداء فعال وفي الصوت
فعال او فعيل وفي السير فعيل نحو نفر نفارا ونعق نعيقا وفي الداء فعال نحو بغم بغاما وقد يجيء فعيل نحو صهل صهيلا وقد يجيء فعال نحو
رغا رغاء وفي السير فعيل **تنبيه** يستثنى ايضا من فعل اللازم ما دل على حرفة وشبهها فان الغالب في مصدره فعالة نحو
تجر تجارة وامر امارة وذكر ابن عصفور انه مقيس في الولايات والصنائع وقوله **ص** فعولة فعالة لفعلا كسهل الامر وزيد جزلا
ش فعولة وفعالة مصدران في مصدر فعل نحو سهل سهولة وجزل الرجل جزالة يعني انهما مقيسان فيه وقوله **ص** وما اتى
مخالفا لما مضى فبابه النقل كسخط ورضى **ش** سخط مصدره سخط وقياسه سخط بالفتح والتحريك ورضي مصدره رضى وقياسه
رضى بالفتح وكلامه مقيد بفعالة بالحرف وشبهها كما تقدم ولما فرغ من مصدر الثلاثي شرع في بيان ما زاد عليه فقال **ص**
وغير ذي ثلاثة مقيس مصدره كقدس التقديس **ش** ان كل فعل زائد على الثلاثة فله مصدر مقيس لا يتوقف في استعماله على
سماع وقوله كقدس التقديس يعني ان كل ما كان على وزن فعل صحيح اللام فمصدره تفعيل نحو قدس تقديسا وكلم تكليما وقوله
ص وزكه تزكية واجملا اجمال من تجملا تجملا **ش** يعني ان كل ما كان على فعل معتل اللام فمصدره على تفعلة نحو زكى تزكية وغطى
تغطية وقوله واجملا اجمال البيت يعني ان مصدر افعل الصحيح العين افعال نحو اجمل اجمالا واكرم اكراما ومصدر تفعل تفعل
بضم العين نحو تجمل تجملا وقوله **ص** واستعذ استعاذة ثم اقم اقامة وغالبا ذا التا لزم **ش** اصل استعاذة استعواذ على وزن
استفعال وقياس مصدره استعواذا فنقلت حركة الواو الى العين وقلبت الواو الفا فاجتمع الفان فحذفت احداهما وهي الزائدة
عند الخليل وسيبويه وبدل العين عند الاخفش والفراء فصار استعاذا ثم اوتي بالتاء عوضا عن المحذوف وقوله ثم اقم اقامة اصل
اقم اقوم كاكرم فقياس مصدره اقواما فلما اعلت الواو بالنقل والقلب اجتمع ايضا الفان فحذفت احداهما على الخلاف المتقدم
فصار اقاما ثم اوتي بالتاء عوضا وقوله وغالبا ذا التا لزم اشار الى ان التاء قد تحذف كقول بعضهم اراه اراء واستعاذ
استعاذا قال ابن عصفور ولا يجوز حذفها الا حيث ورد وظاهر كلام سيبويه جوازه قال وان شئت لم تعوض وقال الفراء لا يجوز
الا اذا كانت الاضافة عوضا عن التاء نحو اقام الصلاة وقوله **ص** وما يلي الاخر مد وافتح **ش** الى اخره يعني ان مصدر الفعل
المزيد الذي اوله همزة وصل يكسر ثالثه ويمد ما قبل اخره نحو اصطفى اصطفاء **فان قلت** لا يفهم من قوله
مد ان المدة الف **قلت** يفهم ذلك من قوله وافتح وينبغي ان يقيد كلامه بان لا يكون اصله تفاعل ولا تفعل نحو اطاير واطير اصله
تطاير وتطير ولا فان مصدرهما لا يكسر ثالثه ولا يزاد الف قبل اخره وقوله **ص** وضم ما يربع في امثال قد تلملما **ش** يعني ان مصدر
تفعلل يضم رابعه نحو تلملم تلملما وتدحرج تدحرجا وقوله **ص** فعلال او فعللة لفعللا واجعل مقيسا ثانيا لا اولا **ش** يعني
ان مصدر فعلل نحو دحرج وما الحق به نحو جلبب وحوقل وبيطر يأتي على فعلال نحو دحراج وعلى فعللة نحو دحرجة والمقيس منهما
فعللة ولذلك قال واجعل مقيسا ثانيا لا اولا وكلاهما عند بعضهم مقيس وهو ظاهر التسهيل وكثر فعلال في المضاعف نحو
الزلزال وفتح اول الزلزال ونحوه جائز في المضاعف وقوله **ص** لفاعل الفعال والمفاعلة وغير ما مر السماع عادله **ش** يعني ان
فاعل له مصدران فعال نحو خاصم خصاما ومفاعلة نحو مخاصمة والاول عند سيبويه المفاعلة وقد يترك الفعال
ولا يترك المفاعلة وانفرد المفاعلة فيما فاؤه ياء نحو ياسر مياسرة وندر الفعال في قولهم ياومه مياومة ويواما حكاه
ابن السيد وقوله وغير ما مر السماع عادله اي كان له عديلا فلا يقدم عليه الا بسماع فمن ذلك مجيء المصدر من فعل المعتل اللام على
تفعيل نحو ... تنزى تنزيا ومجيء مصدر فعل الصحيح اللام على تفعلة نحو ... وتجربة وغلب فيما لامه همزة تفعلة
نحو خطأ تخطئة وهنأ تهنئة وفرجا مصدر فعل على فعال نحو كلم كلاما وقوله **ص** وفعلة لمرة كجلسة وفعلة لهيئة كجلسه
ش يعني انه يدل على المرة في مصدر الثلاثي المجرد ببنائه على فعلة بفتح الفاء وعلى الهيئة بفعلة بكسر الفاء وهو مقيد بان لا
يكون المصدر على فعلة نحو رحمة او على فعلة نحو دربة فلا يدل حينئذ على المرة او الهيئة الا بقرينة حالية او وصف وقوله **ص**
في غير ذي الثلاث بالتا المرة وشذ فيه هيئة كالخمرة **ش** يعني انه يدل على المرة في مصدر غير الثلاثي بزيادة التاء نحو انطلق
انطلاقة فان بني على التاء دل على المرة فيه بالقرينة لا بالتاء كما سبق في الثلاثي وقوله وشذ فيه هيئة كالخمرة اي شذ في
غير الثلاثي صوغ فعلة للدلالة على الهيئة كقولهم هو حسن العمة والخمرة وهي حسنة الخمرة والنقبة من تعمم وتخمر
وتنقبت **ابنية اسماء الفاعلين والصفات المشبهات بها** **ش** تقدم حد اسم الفاعل وبالحد تعرف
الصفة المشبهة وقوله **ص** كفاعل صغ اسم فاعل اذا من ذي ثلاثة يكون كغذا **ش** شمل قوله من ذي ثلاثة فعل المتعدي نحو
ضرب فهو ضارب واللازم نحو ذهب فهو ذاهب وفعل المتعدي نحو علم فهو عالم واللازم نحو سلم فهو سالم وفعل نحو جرى فهو
جار وليس نسبته اليها على السواء فلهذا قال **ص** وهو قليل في فعلت وفعل غير معدى بل قياسه فعل **ش** يعني ان فاعلا
قليل في فعل المضموم العين وفعل المكسور العين غير المتعدي فيعلم منه انه كثير مقيس في فعل مطلقا وفي فعل المتعدي وقوله
بل قياسه فعل وقوله **ص** وافعل فعلان نحو اشر ونحو صديان ونحو الاجهر **ش** يعني ان قياس فعل اللازم ان يكون اسم
فاعله على احد الاوزان الثلاثة فعل للاعراض نحو اشر فهو اشر وفرح فهو فرح وافعل للالوان والخلق نحو اخضر واجهر
وهو الذي لا يبصر في الشمس وفعلان للامتلاء وحرارة الباطن نحو ريان وصديان ونبه على ذلك بالتمثيل وقوله **ص** وفعل اولى

وفعيل بفعل كالضخم والجميل والفعل جمل ش يعني ان هذا الوزن اولى به من غيره نحو ضخم فهو ضخم وجمل فهو جميل فان قلت فهل
يقاس عليهما قلت اما فعيل فمقيس وقال في شرح التسهيل ومن استعمل القياس فيهما لعدم السماع فهو مصيب وقول الشارح
الزكني في اسم الفاعل من فعُل متى كان ان يجيء دائما على فعل وفعيل مخالف وقوله ص وأفعل فيه قليل وفَعَل وبسوى الفاعل قد يغنى
فعل ش الضمير لفعُل مثال افعل قولهم شر المكان فهو أشر ومثال فعَل بطل فهو بطل ولا يقاس عليهما لقلتهما وقوله وبسوى الفاعل
قد يغنى فعل يعني انه قد يستغنى في فعَل المفتوح العين المعدى اسم فاعله على غير فاعل نحو طاب فهو طيب وشاخ فهو شيخ وشاب
فهو اشيب وعف فهو عفيف ولم يأتوا فيه بفاعل فان قلت كيف يطلق على هذه الاوزان اسم فاعل وانما هي من الصفة المشبهة
قلت يطلق اسم الفاعل في اللغة كثيرا وفي الاصطلاح قليلا على كل وصف مشارك للفعل في مادة حروف الاشتقاق ويحمل
ضمير الفاعل في مشهور الاصطلاح على ما تقرر حده في بابه وقوله ص وزنة المضارع اسم فاعل من غير ذي الثلاث كالمواصل مع
كسر متلو الاخير مطلقا وضم ميم زائد قد سبقا ش يريد بهذا البيت كيفية بناء اسم الفاعل من كل فعل زائد على ثلاثة احرف وهو
واضح وقوله وزنة نعت لمحذوف مقدم لقوله اسم فاعل والتقدير اسم فاعل من غير ذي الثلاثة ذو زنة المضارع وقيد وقوله مطلقا انه اذا كان
مكسورا قبل كسر فيكون الحركة غير الحركة وقوله ص وان فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر ش فلا فرق
بين اسم الفاعل واسم المفعول فيما زاد على الثلاثة الا بكسر ما قبل الاخر وفتحه وقوله ص وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد زنة
مفعول كآت من قصد ش يريد ان المصوغ من قصد فتقول مقصود واذا كان الثلاثي لازما فلا مفعول له الا بالحرف الذي يتعدى به نحو ممرور به
ويعني بالثلاثي المتصرف وقوله ص وناب نقلا عنه ذو فعيل نحو فتاة او فتى كحيل ش اي ناب ذو فعيل بمعنى صاحب هذا الوزن
عن مفعول سماعا الا قليلا نحو كحيل بمعنى مكحول وقتيل بمعنى مقتول وطريح بمعنى مطروح وهو كثير قال الشارح وعلى كثرته لم يقس
عليه بإجماع وفي التسهيل وليس مقيسا خلافا لبعضهم فنص على الخلاف وفي شرحه وجعله بعضهم مقيسا فيما ليس له
فعيل بمعنى فاعل فقيد في الشرح والظاهر الاطلاق فان قلت فهل يعمل فعيل النائب عن مفعول عمل اسم المفعول قلت
ذكر في التسهيل انه ينوب عنه في الدلالة لا في العمل فعلى هذا لا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل ابوه وقد اجازه ابن عصفور ويحتاج
الى سماع فان قلت لم قال فتاة او فتى فمثل بالمؤنث والمذكر قلت نبه على ان فعيلا بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث
وسيأتي في موضعه ان شاء الله الصفة المشبهة باسم الفاعل ص صفة استحسن جر فاعل معنى بها
المشبهة اسم الفاعل ش تتميز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها بالاضافة اليها نحو الحسن الوجه
وذلك بخلاف اسم الفاعل فانه لا يصلح لذلك فان قلت ما معنى قوله استحسن بل اسم الفاعل قد يضاف الى فاعله ولكن لا
يستحسن قلت قال الشارح ان ذلك لا يسوغ في اسم الفاعل الا ان امن اللبس فقد يجوز على ضعف وقلة في الكلام نحو كاتب
الاب زيد كاتب ابوه انتهى وليس على اطلاقه بل تقول اذا قصد ثبوت اسم الفاعل بان كان من غير متعد عومل معاملة الصفة
المشبهة وساغت اضافته الى ما هو فاعل في المعنى فتقول زيد قائم الاب بالرفع والنصب والجر على حد الحسن الوجه وان كان
من متعد لواحد فيجوز ذلك عند الاخفش وصححه ابن عصفور بدليل قولهم هو حديث عهد بوجع ونقل المنع عن الجمهور وان كان من متعد
الى واحد فيجوز ذلك عند المصنف بشرط امن اللبس ووافقه الكثير منهم وذهب كثير الى منعه وفصل قوم فقالوا ان كان حذف مفعوله
اقتصارا جاز والا فلا وهو اختيار ابن عصفور وابن الربيع والسماع يوافقه كقوله فما الراحم القلب ظلاما وان
ظلم وان كان من متعد الى اكثر من واحد لم يجز جعله كالصفة قال بعضهم من غير خلاف فان قلت لم قال فاعل معنى قلت
لانه لا تضاف الصفة اليه الا بعد اسناده الى ضمير الموصوف فلم يبق فاعلا الا من جهة المعنى وقوله المشبهة اسم الفاعل
يجوز ان يكون مبتدأ وصفة خبره وفي الكلام تقديم وتأخير ويجوز ان يكون صفة مبتدأ وان كان نكرة لوصفه والمشبهة خبر
والاظهر فان قلت ما وجه الشبه بينها وبين اسم الفاعل قلت من اوجه احدها انها تدل على حدث ومن قام به
الثاني انها تذكر وتؤنث الثالث انها تثنى وتجمع وكان حقها الا تعمل لعدم شبهها لانها لا تجري على المضارع ولا هي معدولة عن
الجاري عليه الا انها عملت لمشابهتها اسم الفاعل فيما ذكر ثم اعلم ان بين اسم الفاعل والصفة المشبهة فروقا الاول ان الصفة
المشبهة لا تكون الا من فعل لازم بخلاف اسم الفاعل فانه يصاغ من المتعدي واللازم والى هذا اشار بقوله ص وصوغها من لازم لحاضر
ش الثاني انها لا تكون للماضي المنقطع ولا لما سيقع ولا تكون الا للحاضر وهو الاصل في باب الوصف لانها لم توضع
لافادة معنى الحدوث بل النسبة الحدوث الى الموصوف به على جهة الثبوت بخلاف اسم الفاعل فانه كالفعل في افادة معنى
الحدوث والصلاحية للاستعمال بمعنى الماضي والحال والاستقبال ولذلك اذا قصد باسم الفاعل الثبوت عومل معاملة
الصفة المشبهة كما سبق واذا قصد بالصفة الحدوث حولت الى بناء اسم الفاعل كقوله فما انا من رزء وان جل جازع
ولا بسرور بعد موتك فارح والى هذا اشار بقوله لحاضر تنبيه قد تقرر بما ذكرناه ان كونها للحال ليس شرطا في عملها
ولكن وضعها كذلك لكونها دالة على الثبوت والثبوت من ضرورته الحال فعبارته هنا احود من قوله في الكافية والاعتماد
واقتضاء الحال شرطان في تصحيح الاعمال الثالث انها غير جارية على المضارع بخلاف اسم الفاعل وعلى ذلك الزمخشري
وهو ظاهر كلام ابن علي في الايضاح ورده المصنف وقال في التسهيل وموازنتها المضارع قليلة ان كانت من ثلاثي ولازمة ان
كانت من غيره ولذلك مثل هنا بطاهر القلب وهو جار على المضارع وجميل الظاهر وهو غير جار تنبيها على مجيئها بالوجهين

ومثاله من غير الثلاثي مضمر القلب ومنطلق اللسان **قلت** ولقائل ان يقول ان ظاهرا او منطلقا او منبسطا ونحوها مما يجري على المضارع
اسماء فاعل قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة وليست بصفة مشبهة **فان قلت** فقد ورد ما ذهب اليه من
قال انه لا تكون جارية بكونهم تتبعوا على ان شاهدا في قوله من صوب او اضا ثقة او عمر شاهد الا صفة مشبهة **قلت**
وان صح النقل فهو محمول على ان حكمه حكم الصفة المشبهة لانه قصد به الثبوت كما تقدم ولذلك اطلق عليه صفة مشبهة الرابع ان
معمولها لا يتقدم عليها بخلاف اسم الفاعل الخامس ان معمولها لا يكون الا سببيا بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل في السببي
والاجنبي والمراد بالسببي الملتبس بضمير صاحب الصفة لفظا او معنى والى هذين الاخيرين اشار بقوله **ص** وسبق ما تعمل فيه مجتنب وكونه
ذا سببية وجب **ش** فان **قلت** قد ذكر في التسهيل ان معمول الصفة المشبهة يكون ضميرا بارزا متصلا كقوله حسن الوجه
طلقه انت في السلم وفي الحرب كالح مكفهر ولا يصدق عليه سببي **قلت** انما احترز بالسببي من الاجنبي فانها لا تعمل فيه واما عملها
في ضمير الموصوف فلا اشكال فيه واما قوله **ص** وعمل اسم الفاعل المعدى لها على الحد الذي قد حد **ش** فيشعر به انها تنصب فاعلها
في المعنى كما ينصب اسم الفاعل مفعوله **فان قلت** كيف قال وعمل اسم الفاعل المعدى لها وبينهما فرق وذلك ان معمول
اسم الفاعل مفعول به ومعمولها مشبه بالمفعول به لما بينهما اذ تختلف **قلت** هو منحصر صورة وهو المراد وقوله على الحد الذي قد
حد يعني ان عملها مشروط بالاعتماد على ما ذكر في اسم الفاعل **فان قلت** لم اخر قوله وسبق ما تعمل فيه مجتنب عن قوله
وعمل اسم الفاعل المعدى لها وكان ينبغي العكس لان ذلك من تتميم الفروق **قلت** لان شرط معمولها من توابع بيان عملها
فلذلك اخره عنه وقوله **ص** فارفع بها وانصب وجر مع ال ودون ال مصحوب ال وما اتصل بها مضافا او مجردا ولا تجرر بها مع ال
سما من ال خلا ومن اضافة لتاليها وما لم يخل فهو بالجواز وسما **ش** الرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول به وعلى التمييز في
النكرة وقيل يجوز فيه ايضا التشبيه واجاز بعض البصريين كون المقرون بال والمضاف الى المقرون بها تمييزا وهي نزعة كوفية
والجر على الاضافة وجعل بعضهم من رفع او نصب قولان وظاهر كلام المصنف انها من رفع واليه ذهب في التسهيل وذهب الشلوبين واكثر اصحابه
الى انها من نصب وقوله مع ال ودون ال يعني ان الصفة المشبهة تعمل الرفع والنصب والجر في السببي مقرونة بال
ومجردة منها ثم قسم معمولها الى ثلاثة اقسام الاول ما هو معرف بال واليه اشار بقوله مصحوب ال والثاني المضاف وهو المراد بقوله
وما اتصل بها مضافا والثالث ما انفصل من الصفة ولم يتصل عنها بال والثالث المجرد من ال والاضافة وهو المراد بقوله او مجردا ثم اعلم
ان المضاف انواع الاول مضاف الى ضمير الموصوف والثاني مضاف الى مضاف الى ضميره والثالث مضاف الى المعرف بال والرابع
مضاف الى مجرد والخامس مضاف الى ضمير مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف ذكره في التسهيل ويحتاج الى سماع والسادس
مضاف الى ضمير معمول صفة اخرى ذكره في شرح التسهيل السابع مضاف الى موصول الثامن مضاف الى موصوف يشبهه والمجرد من
ال والاضافة يشمل ثلاثة انواع الموصول والموصوف وما سواهما فجملة انواع معمولها السببي احد عشر نوعا وهذه امثلتها
على الترتيب مثال المصحوب بال الحسن الوجه ومثال المضاف الى ضمير الموصوف الحسن وجهه ومثال المضاف الى مضاف الى ضميره الحسن
وجه ابيه ومثال المضاف الى المجرد الحسن وجه اب ومثال المضاف الى المعرف بال الحسن وجه الاب ومثال المضاف الى ضمير مضاف الى
مضاف الى ضمير الموصوف مررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة انفه فالانف مضاف الى ضمير الوجه والوجه مضاف الى الجارية
والجارية مضافة الى ضمير الموصوف ومثال المضاف الى ضمير معمول صفة اخرى مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها وهو تركيب
نادر وشاهده قول الشاعر **سبتني الفتاة البضة المتجرد اللطيفة كشحه وما خلت ان اسبى** ومثال المضاف
الى الموصول قوله **فعجتها قبل الاخيار منزلة والطيبي كل ما التاثت به الازر** ومثال المضاف الى الموصوف **رأيت رجلا
هزبرا سنانا رمح يطعن به** ومثال الموصول قوله **اسيلات ابدان دقاق خصورها وثيرات ما التفت عليه المآزر**
ومثال الموصوف قوله **تزور امرأ اجلاد الاعادي مراده مستكفنا ازمة الدهر** وهذان القسمان لم يمثل لهما ومثال
المجرد غير ذلك حسن وجه واذا تقرر هذا فاعلم ان الصفة تعمل في السببي الرفع والنصب والجر مع ال ودون ال فلها ستة احوال
وكل منها على احد عشر تقديرا في المعمول فهذه ستة وستون صورة كلها جائزة الا ما لزم اضافة ما فيه ال الى الخالي منها ومن
الاضافة الى المعرف بها او الى ضمير المعرف فيمتنع الحسن وجهه والحسن وجه اب والحسن وجه ونحوها ويجوز الحسن الوجه لانه
معرف بال والحسن وجه الاب لانه مضاف الى المعرف بها والكريم الاباء الغامر جودهم لان جودا مضاف الى ضمير المقرون بها ذكره
في التسهيل والى هذا اشار بقوله ولا تجرر بها مع ال سما من ال خلا ومن اضافة لتاليها وما لم يخل فهو بالجواز وسما يعني وما لم يخل من
ال ومن الاضافة لتاليها فهو موسوم بالجواز **فان قلت** كان ينبغي ان يقول ومن اضافة الى ضمير المعرف بها كما ذكر في التسهيل
قلت الناظم تركه لانه كثيرا نادر **تنبيه** ولم يتعرض المصنف لبيان الاقسام الجائزة وهي تنقسم الى قبيح وحسن
ومتوسط وقد بسطته في غير هذا المختصر الثالث ما ذكر من الحكم انما هو في السببي وقد تقدم ان معمول الصفة يكون ضميرا فله
فيه جر بالاضافة اذا باشرته وخلت من ال نحو مررت برجل حسن الوجه جميلة ونصب ان فصلت او قرنت بال فالمفصولة فقوله
من قريش حجاء الناس ذرية وكرام معوقا ومثال المقرون بال زيد الحسن الوجه الجميلة

التعجب

استعظام فعل فاعل ظاهر المزية ويدل عليه بالفاظ كثيرة غير ما يذكر في هذا الباب نحو سبحان الله ولله دره ولم يبوب لها في النحو
لكونها لم تدل عليه بالوضع بل بقرينة والمبوب له من الفاظه اثنان ما افعله وافعل به وقد اشار الى ما افعله بقوله **ص** بافعل انطق

بعد

بعد ما تعجبا ش أي انطق بوزن أفعل بعد ما حال إنشاء التعجب أو في حال تعجبك وقوله تعجبا مفعول له أو حال وأشار إلى أفعل به بقوله ص
أو جئ بأفعل قبل مجرور ببا ش أي أو جئ بالفعل الذي بوزن أفعل قبل اسم مجرور بباء الجر ثم قال ص وتلو أفعل انصبنه كما أوفى خليلينا
وأصدق بهما ش مذهب البصريين أنه مفعول به وزعم الفراء ومن تابعه من الكوفيين أن نصبه على حد النصب في نحو زيد كريم الأب فإن قلت
شرط المجرور بعد أفعل والمنصوب بعد أفعل أن يكون مختصا لتحصل به الفائدة ولم ينبه على ذلك قلت في تمثيله إشارة إلى ذلك
ثم مثل صيغة أفعل بقوله كما أوفى خليلينا وهو نحو ما أحسن زيدا فما اسم لعود الضمير عليه مبتدأ قيل بلا خلاف وقد روي عن الكسائي
أنها لا موضع لها من الإعراب وهو خلاف شاذ وبعد ثبوت اسميتها وأنها مبتدأ ففي معناها خلاف فمذهب سيبويه وجمهور البصريين
أنها اسم تام نكرة والفعل بعدها خبرها وهو الصحيح لأن قصد التعجب الإعلام بأن المتعجب منه ذو مزية إدراكها جلي وسبب الاختصاص
بها خفي فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك إبهام متلو بإعلام فإن قلت كيف جاز
الابتداء بها وهي نكرة لا سماع لها قلت مسوغها قصد الإبهام وقد ذكره في التسهيل من المسوغات قال الشارح لأنها في
تقدير التخصيص والمعنى شيء عظيم أحسن زيدا أي جعله حسنا فهو كقولهم شيء جاء بك وشر أهر ذا ناب وفيه نظر وذهب
الأخفش وطائفة من الكوفيين إلى أنها موصولة والفعل صلتها والخبر محذوف لازم الحذف تقديره الذي أحسن زيدا شيء عظيم ورد
بأنه مستلزم مخالفة النظائر من وجهين أحدهما تقدم الإبهام وتأخير الإعلام والمعتاد فيما تضمن من الكلام إبهاما وإعلاما تقدم
الإعلام والثاني التزام حذف الخبر دون شيء يسد مسده وذهب الفراء وابن درستويه إلى أنها استفهامية ونقله في شرح
التسهيل عن الكوفيين ورد بأن الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه إلا الأسماء نحو ما أصحاب الميمنة وما المشار إليها مخصوصة
بالأفعال وبأنها لو كان فيها معنى الاستفهام لجاز أن تخلفها أي وبأن هذا التعجب بأفعله مجمع عليه والاستفهام زيادة لا
دليل عليه فلا يلتفت إليه قلت وفي الأول نظر لأن الكوفيين أن أفعل اسم وسيأتي وذهب الأخفش في أحد أقواله إلى أنها نكرة
موصوفة وأفعل صفتها والخبر محذوف وثاني أقواله أنها موصولة وقد تقدم وثالثها كقول سيبويه ثم مثل الصيغة الأخرى بقوله
وأصدق بهما وهو نحو أحسن بزيد ومذهب جمهور البصريين أن أفعل فعل أمر لفظا لا معنى ومعناه الخبر فمعنى أحسن
بزيد أحسن زيد أي صار ذا حسن وهو مسند إلى المجرور بعده والباء زائدة مع الفاعل مثلها في كفى بالله شهيدا وذهب الفراء ومن
وافقه إلى أنه أمر باستدعاء التعجب من المخاطب مسند إلى ضميره واستحسنه الزمخشري وابن خروف وذهب ابن كيسان إلى أن المخاطب ضمير
الحسن كأنه قال يا حسن أحسن بزيد أي دم به ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال قال ابن طلحة وهو حسن وعلى هذين القولين فالباء
زائدة مع المفعول لأن من جعل أفعل أمرا حقيقة فالهمزة عنده للتعدية وأجاز بعض المتأخرين أن تكون الباء للتعدية لا زائدة ولا
والهمزة للصيرورة لا للتعدية وهو أمر للمحسن أو للمتشخص على القولين والصحيح ما ذهب إليه جمهور البصريين لسلامته مما ورد على
غيره ورد المصنف قول الفراء بأربعة أوجه أحدها أنه لو كان أمرا لم يكن الناطق به متعجبا كما لا يكون الآمر بالحلف ونحوه حالفا وكونه
متعجبا اتفاق الثاني أنه لو كان أمرا للمخاطب لزم إبراز ضميره الثالث أنه لو كان مسندا إلى ضمير المخاطب لم يله ضمير المخاطب في نحو أحسن بك
الرابع أنه لو كان أمرا لوجب له أحد الأمرين إما وجب لأفعل وأبرز ورد قول ابن كيسان بأن من المصادر ما لا يكون الأمر منه كالسهولة والنجابة
ولو كان الأمر على ما توهمه لقيل في أسهل به أسهل وأنجب به أنجب وقد أجيب عما رد به وليس هذا موضع ذكره **تنبيهان**
الأول الباء بعد أفعل لازمة عند الجمهور إلا إذا كان المتعجب منه أن وصلتها كقول الشاعر **وأحبب إلينا أن يكون المقدما**
الثاني قال في شرح التسهيل لو اضطر شاعر إلى حذف الباء المصاحبة غير أن لزمه أن يرفع وعلى قول الفراء يلزمه أن ينصب ص وحذف
ما منه تعجبت استبح إن كان عند الحذف معناه يضح ش يعني أنه يجوز حذف الاسم المنصوب بعد ما أفعل والمجرور بالباء بعد أفعل
فمثال حذفه بعد ما أفعل قول علي رضي الله عنه جزى الله عني والجزاء بفضله ربيعة خيرا ما أعف وأكرما أي ما أعفهم وأكرمهم ومثاله
بعد أفعل قوله تعالى أسمع بهم وأبصر أي بهم وإنما حذف مع كونه فاعلا لأن لزومه الجر كساه صورة الفضلة خلافا للفارسي
وقوم ذهبوا إلى أنه لم يحذف ولكنه استتر في الفعل حين حذفت الباء ورد بوجهين أحدهما لزوم إبرازه حينئذ في التثنية والجمع والآخر أن
من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كنا من أكرم بنا قال في شرح الكافية ولا تحذف الباء بعد أفعل إلا مع مجرورها بشرط كون أفعل
معطوفا على آخر معه الفاعل المذكور كقوله تعالى أسمع بهم وأبصر وقد تحذف الباء ومجرورها بعد أفعل مفردا كقول الشاعر
فذلك إن يلق المنية يلقها حميدا وإن يستغن يوما فأجدر فإن قلت كيف أطلق على الاسم متعجبا منه في قوله وحذف ما
منه تعجبت استبح والمتعجب منه إنما هو فعله لا نفسه **قلت** أجاب الشارح بأنه حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وقوله
إن كان عند الحذف معناه يضح شرط في استباحة حذف المتعجب منه بعد أفعل وأفعل يعني أن جواز حذفه مشروط بأن يكون المراد
واضحا عند الحذف للعلم به فلو كان مجهولا لا دليل عليه لم يجز حذفه لعدم الفائدة وقوله ص وفي كلا الفعلين قدما لزما منع تصرف
بحكم حتما ش قال في شرح التسهيل بلا خلاف يعني في عدم تصرف فعلي التعجب وقد أجاز ابن هشام الإتيان بمضارع ما أحسن فتقول
ما يحسن زيدا وهو قياس ولم يسمع فوجب اطراحه فإن قلت فهلا جعلوا أفعل أمرا من أفعل **قلت** المانع من ذلك كون الهمزة
في أفعل للصيرورة وفي أفعل للنقل وهذا تفريع على مذهب الجمهور **تنبيه** صرح المصنف في هذا الباب بفعلية صيغتي التعجب
أما ما أفعله ففيه خلاف ذهب البصريون والكسائي إلى فعليته وذهب الكوفيون غير الكسائي إلى اسميته ولم يستثنه بعضهم ولعل
له قولين والصحيح أنه فعل لبنائه على الفتح ولنصبه المفعول به وليس من الأسماء التي تنصبه وللزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو

ما افعل في التعجب الى ما ذكره المصنف **قلت** فقد حكى الكوفيون عن العرب حذف هذه النون ولم يجعلوها لازمة واستدلوا على الاسمية
بجواز تصغيره وتصحيح عينه، واجيب بان امتناع تصريفه لانه لزم طريقة واحدة وبان تصغيره وصحة عينه لشبهه بافعل التفضيل
واما افعل فقال المصنف وغيره لا خلاف في فعليته وفي كلام ابن الانباري ما يدل على اسميته قال واحسن لا يثنى ولا يجمع ولا يونث لانه اسم
فان **قلت** ما اعراب ما احسن زيدا عند القائلين باسمية افعل **قلت** نقل عن الفراء ان الاصل في ما اكرم زيدا ما اكرمُ زيدٍ على
الاستفهام ثم نقلوا الصفة من زيد واسندوها الى ضمير ما وانتصب زيد بالظرف على حد قولهم زيد عندك والاستفهام والفتحة في افعل فتحة
اعراب وهو خبر عن ما وانما انتصب لانه خبر عن الذي هو ما وهو في الحقيقة خبر عن زيد وزعم بعض الكوفيين ان افعل مبني وان كان اسما
لانه متضمن معنى التعجب واصله ان يكون بالحرف ص **وصغهما من ذي ثلاث صرفا قابل فضل تم غير ذي انتفا وغير ذي وصف يضاهي اشهلا**
وغير سالك سبيل فعلا ش اشتمل هذان البيتان على شروط ما يصاغ منه فعلا التعجب قياسا وهي ثمانية الاول ان يكون فعلا
فلا يصاغ من غيره وبذلك خطئ من يقول ما اكلبه من الكلب ومن الحمار ما احمره وشذ من ذلك قولهم اقمن به لانهم اشتقوه من قمن اي حقيق وذكر
المصنف منه قولهم ما اذرعها بمعنى ما اخفها في الغزل وهو من قولهم امراة ذراع قال ولم يسمع منه فعل وقد حكى ابن القطاع
ذرعت المراة اذا خفت يداها في العمل فهي ذراع وعلى هذا فليس بشاذ فان **قلت** لم لم ينبه الناظم هنا على هذا الشرط **قلت**
هو مفهوم من قوله من ذي ثلاثة لان التقدير من فعل ذي ثلاثة فحذف الموصوف للعلم به الثاني ان يكون ثلاثيا ويعني به ثلاثي اللفظ
فلا يبنى من الرباعي المجرد نحو دحرج ولم يشذ منه شيء، واما الثلاثي المزيد فان كان على افعل ففيه مذاهب احدها جواز
صوغهما منه قياسا مطلقا وهو اختيار المصنف قال وهو مذهب سيبويه والمحققين من اصحابه والثاني منعه الا ما شذ منه،
فيحفظ وهو مذهب الاخفش والمازني والمبرد وابن السراج والفارسي ومن وافقهم والثالث التفصيل فان كانت همزته للنقل لم يجز وان
كانت لغيره جاز واختاره ابن عصفور ونسبه الى سيبويه والظاهر ان مذهب سيبويه هو الاول والتمثيل باعطى والهمزة فيه للنقل يقال
عطوت بمعنى تناولت واعطيت بمعنى ناولت **قلت** والقياس على ذلك عند من اجازه مشروط بعدم مانع اخر فان وجد
مانع لم يجز نحو اودى بمعنى هلك فانه غير قابل للتفاضل ونحو اجاب فانهم استغنوا فيه بما افعل جوابه فقالوا ما اجود
جوابه ذكره سيبويه وان كان على غير افعل فقد شذت منه الفاظ منها ما اشره من الشر وما اشوقه من اشتاق وما احوله من احتال
وما اخصره من اختصر وفيه شذوذان لانه من غير ثلاثي ومبني للمفعول وليس من الشذاذ ما افقره وما اشهاه وما احياه خلافا لاكثرهم لثبوت
فقر بمعنى افتقر وشهي بمعنى اشتهى وحيي بمعنى استحيا ولا محتج في قولهم حقيق عليه ما اظهر لغيره، ونقل عن الاخفش انه يجوز
التعجب من كل فعل مزيد على استكراه فانه راعى اصله الثالث ان يكون متصرفا فلا يصاغ من غير المتصرف كنعم وبئس وشذ
من ذلك قولهم ما اعساه واعس به فان **قلت** فينبغي ان يقال كامل التصرف احترازا من نحو يدع ويذر **قلت** اذا اطلق
التصرف فهو محمول على كامل التصرف الرابع ان يكون قابلا للتفاضل فلا يصاغ من فعل لا يقبل التفاضل نحو مات وفني
لانه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض الخامس ان يكون تاما فلا يصاغ من الافعال الناقصة خلافا لمن اجاز صوغهما من
كان الناقصة السادس ان يكون مثبتا فلا يصاغ من فعل مقصود نفيه لزوما كما عاج او جوازا كلم يعج كذا قال في شرح
التسهيل يعني ان عاج يعيج بمعنى انتفع لم يستعمل الا منفيا وعاج يعوج بمعنى مال استعمل منفيا ومثبتا ونوزع في
اختصاص الاول بالنفي فانه قد ورد مثبتا فيما انشده ابو علي القالي في نوادره، وقال انشدنا احمد بن يحيى عن ابن الاعرابي
ولم ار شيئا بعد ليلى الذه ولا منظرا اروى به فاعيج السابع الا يكون معبرا عن فاعله بافعل فعلاء فلا يقال ما اشهل
ولا ما احول ولا ما اعرج لان يكون من المحاسن كالاول ومن العيوب كالثاني وعلة المنع عند الجمهور ان حق ما يصاغ منه ان يكون
ثلاثيا محضا واصل الفعل في هذا النوع على افعل وعند المصنف انه لما كان بناء الوصف منه على افعل لم يبن منه افعل التفضيل
لئلا يلتبس احدهما بالاخر فلما امتنع صوغ افعل التفضيل امتنع صوغ فعل التعجب لتساويهما وزنا ومعنى وجريانهما
مجرى واحدا في امور كثيرة قال وهذا الاعتبار يرد بحجة انه متغير وشذ من هذا النوع قولهم ما احمقه وما ارعنه وما اهوجه
وما انوكه بمعنى ما احمقه وما الده من اللدد اذا كان عسير الخصومة وبناء الوصف من كل هذه على افعل في التذكير وفعلاء
في التانيث وكلامه في الكافية والتسهيل يقتضي ظاهره ان صوغهما من فعل افعل اذا ابهم جهلا او عسرا مغتفر
الثامن الا يكون مبنيا للمفعول فلا تقول ما اضرب زيدا وانت تريد التعجب من الضرب الواقع به وعلته عند قوم خوف اللبس
واليه ذهب المصنف ولذلك حكم باطراد صوغهما منه عند امن اللبس كقولهم ما اشغله من شغل وما اجنه من جن وما اولعه من
اولع وما ازهاه من زهي قال المصنف وهذا الاستعمال في افعل التفضيل اكثر منه في التعجب وعلته عند قوم ان الفعل
المتعجب به لا بد ان يكون فيه ادخال همزة النقل على فعل اصلا او تحويلا ومعه لا يكون الا افعل مفعولا واليه ذهب ابن عصفور
ولذلك جعل ما ورد منه شاذا وينبغي ان يشترط ايضا انه متعجب فيه من فعل فاعل في معنى فعل مفعول لم ينطق به **قلت**
بقي شرط تاسع لم يذكره هنا وهو الا يستغنى عنه بالصوغ من غيره نحو قال من القائلة فانهم لا يقولون ما اقيله استغناء
بقولهم ما اكثر قائلته وما انومه في ساعة كذا كما قالوا تركت ولم يقولوا ودعت نص على ذلك سيبويه وقد ذكره في التسهيل
قال ويغني في التعجب فعل عن فعل مستوف للشروط كما يغني في غيره وذكر في شرحه سكر وقعد وجلس ضد قام وقال من
القائلة وزاد غيره نام وغضب وقام وممن ذكر السبعة ابن عصفور وعد نام فيها غير صحيح لان سيبويه حكى ما انومه فان قلت

فر

وذكر بعضهم في شروطه ان يكون على فعل لا او فعيلا وذكر بعضهم ان يكون واقعا وذكر بعضهم ان يكون دايما فهذه ثلاثة شروط لم يذكرها
الناظم **قلت** اما اشتراط كونه على فعل مفرد ذهب اليه كثير والصحيح ان بناء صيغتي التعجب من فعل وفعل وفعل جائز الى التحويل وهو
اختيار المصنف وظاهر كلام سيبويه قال وهو مبني من فعل وفعل وفعل واما اشتراط الوقوع والدوام فليس بصحيح بل يجوز ما احسن
ما يكون هذا الفعل وليس بواقع واما اشرلم الموت وليس بدائم ص وأشدد او أشد او شبههما يخلف ما بعض الشروط
عدما ش يعني انه اذا قصد التعجب من فعل عدم بعض الشروط المذكورة لم يجز صوغ صيغتي التعجب منه بل يتوصل الى التعجب منه
بصوغهما مما جمع الشروط ويؤتى بمصدر الفعل الذي عدم بعض الشروط فيعامل معاملة الاسم المتعجب منه فينتصب بعد ما افعل
ويجر بعد افعل مضافا الى اسم المتعجب منه فيقال في التعجب من استخرج ونحوه ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه ومن نحو مات
ما افجع موته وافجع بموته هذا حاصل البيتين **تنبيه** هذا العمل يجري في كل فعل منتف فيه شرط مصوغ للفاعل ان كان له مصدر
مشهور واذا لم يستوف الشروط فان كان غير متصرف لم يجر فيه هذا العمل لانه لا مصدر له وان كان منفيا او مبنيا للمفعول فلا يجري ذلك
فيه الا ان يؤتى به صلة لحرف مصدري مقرونا بالمنفي منه فيقال ما اقرب الا يفعل واقرب بالا يفعل وما اشد ما ضرب واشدد بما ضرب
وانما فعل ذلك ليبقى لفظ النفي ولفظ المبني للمفعول قال الشارح ولو امن اللبس جاز ابقاء المصدر الصريح نحو ما اسرع نفاس هند
واسرع بنفاسها وان لم يكن للفعل مصدر مشهور فالحكم فيه ان يجعل صلة لما ايضا نحو ما اكثر ما يذر زيد الشر ص وبالندور احكم
لغير ما ذكر ولا تقس على الذي منه اثر ش اشارة بهذا البيت الى انه قد ورد بناء فعل التعجب مما لم يستوف الشروط على وجه الشذوذ
فيحفظ ولا يقاس عليه وقد تقدم بيان ما شذ من ذلك ثم قال ص وفعل هذا الباب لن يقدما معموله ووصله به الزما ش قال في
شرح الكافية لا خلاف في منع تقديم معمول التعجب على فعل التعجب ولا في منع الفصل بينهما بغير ظرف وجار ومجرور وتبعه الشارح
في نقل الخلاف في غير الظرف والجار والمجرور وقال كالحال والمنادى وليس الامر كما زعما بل في الحال خلاف اجاز الجرمي من البصريين وهشام من
الكوفيين الفصل بالحال وقد ورد في الكلام الفصيح ما يدل على جواز الفصل بالمنادى وذلك قول علي ابن ابي طالب رضي الله عنه اعزز علي
ابا اليقظان ان اراك صريعا مجدلا وقال في شرح التسهيل بعد ان ذكر قول علي رضي الله عنه وهذا مصحح للفصل بالنداء واجاز
الجرمي الفصل بالمصدر نحو ما احسن احسانا زيدا ومنعه الجمهور لمنعهم ان يكون له مصدر واجاز ابن كيسان الفصل بلولا ومصحوبها نحو
ما احسن لولا بخله زيدا ولا حجة له على ذلك واما الظرف والمجرور ففيهما خلاف مشهور وقال في شرح الكافية والصحيح الجواز لثبوت
ذلك عن العرب وقال في شرح التسهيل لم يمتنع ولم يضعف لثبوت ذلك نظما ونثرا فمن النثر قول عمرو بن معدي كرب لله در بني
سليم ما احسن في الهيجاء لقاءها واكرم في اللزبات عطاءها واثبت في المكرمات بقاءها ومن النظم قول بعض الصحابة رضي
الله عنه وقال نبي المسلمين تقدموا واحبب الينا ان تكون المقدما وقول الاخر اقيم بدار الحزم ما دام حزمها واحر اذا
حالت بان اتحولا ومن القياس ان الفصل بالظرف والمجرور مغتفر بين المضاف والمضاف اليه فهذا اولى واجاز بعضهم الفصل بهما
على قبح وبالجملة ثلاثة مذاهب والجواز مذهب الفراء والجرمي والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين والى المنع ذهب
الاخفش والمبرد واكثر البصريين ونسبه الصيمري الى سيبويه والصواب ليس لسيبويه فيه نص قال الشلوبين والصواب ان ذلك جائز
وهو المشهور والمنصور **قلت** وقد اشار في النظم الى تصحيح الجواز بقوله مستعمل لانه استعماله دليل جوازه **تنبيه**
جواز الفصل بالظرف والمجرور عند المجيز مشروط بكونهما متعلقين بفعل التعجب فان لم يتعلقا به امتنع الفصل بهما كما امتنع بغيرهما فلا
يجوز ما احسن بمعروف امرا وذكر في شرح التسهيل انه لا خلاف في ذلك

نعم وبئس وما جرى مجراهما

ص فعلان غير متصرفين
نعم وبئس رافعان اسمين ش قوله فعلان خبر مقدم لنعم وبئس وفي ذلك خلاف وفي نقله طريقان احدهما ان البصريين والكسائي
ذهبوا الى فعليتهما واستدلوا بادلة منها اتصال تاء التانيث الساكنة بهما عند جميع العرب وكذلك اتصال ضمير الرفع البارز
بهما في لغة قوم حكاها الكسائي والاخفش والثالث بناؤهما على الفتح كسائر الافعال الماضية وذهب الفراء واكثر الكوفيين
الى انهما اسمان واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما في قوله ما هي بنعم الولد ونعم السير على بئس العير وتأولا على تقدير مقول
فيه نعم الولد وعلى مقول فيه بئس العير والا هذي مرحاب ابن عصفور في تصانيفه المتأخرة فقال لم يختلف احد من النحويين البصريين والكو
فيين ان نعم وبئس فعلان وانما الخلاف عندهم بعد اسنادهما الى الفاعل فذهب البصريون الى ان نعم الرجل جملة فعلية وكذلك بئس
الرجل وذهب الكسائي الى ان قولهم نعم الرجل وبئس الرجل اسمان محكيان حيث وقعا بمنزلة تابط شرا وبرق نحره فنعم الرجل عنده اسم الممدوح
وبئس الرجل اسم المذموم وهما جملتان في الاصل نقلا عن اصلهما وسمي بهما وذهب الفراء الى ان الاصل في قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل
عمرو رجل نعم الرجل زيد ورجل بئس الرجل عمرو فحذف الموصوف الذي هو رجل واقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وبئس وما عملتا فيه مقامه
فحكم لها بحكمه فنعم الرجل من قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل من قولك بئس الرجل عمرو عندهما رافعان لزيد وعمرو كما انك لو قلت ممدوح زيد
ومذموم عمرو لكان زيد مرفوعا بممدوح وعمرو مرفوعا بمذموم والذي حملهما على ذلك انهما لما رايا ان العرب قد حكمت لنعم الرجل وبئس الرجل
بحكم الاسماء في بعض المواضع حكما لهما بذلك في سائر المواضع وقوله غير متصرفين سبب عدم تصرفهما لزومهما انشاء المدح والذم
وفي نعم اربع لغات نَعِمَ وهو الاصل ونَعْمَ بالتخفيف ونِعِمَ بالاتباع ونِعْمَ بالتخفيف بعد الاتباع قيل وافصحها نِعْمَ وهي لغة القران
ثم نِعِمَ بالاتباع ثم نَعِمَ وهي الاصلية وقرئ بهن في قوله تعالى فنعما هي ونعم في المرتبة الرابعة وحكى بعضهم نعيم الرجل واستدل به على الشبهة
ان فعيلا من اوزان الاسماء ورد بان ذلك من باب الاشباع على سبيل الشذوذ فلا تثبت به لغة واما بئس فتحكى على ان فيه اللغات

الاربع وقال بعضهم لم يسمع فيه الا الفتح فبئس بالتخفيف بعد الاتباع وبئس على الاصل والاخرى بان بالقياس قال ابن عصفور والمخففون للمفتوح
يبدلون منها ياء فيقولون بيس هكذا الاخفش وابو علي بيس بفتح الباء وتسكين الياء وقوله رافعان اسمين يعني ان كلا منهما يقتضي مرفوعا
على الفاعلية لانهما فعلان كما سبق **فان قلت** كون المرفوع بعدهما فاعلا انما هو على مذهب البصريين فما وجه جريه على مذهب الكوفيين
قلت اما الطريقة الاولى فقال في البسيط ينبغي ان يكون تابعا عندهم لنعم اما بدلا او عطفا ونعم اسم يراد به الممدوح فكانك قلت
الممدوح الرجل زيد واما على الثانية فواضح وقوله **ص** مقارني ال او مضافين لما قارنها كنعم عقبى الكرما **ش** يعني قوله مقارني ال نعت لقوله
اسمين وما حاصل كلامه ان فاعل نعم وبئس قسمان ظاهر ومضمر فالظاهر شرطه ان يكون مع فاعل ال نحو نعم المولى ونعم النصير او مضافا
الى المعرف بها نحو ولنعم دار المتقين او مضافا الى مضاف الى المعرف بها نحو **فنعم ابن اخت القوم غير مكذب زهير حسام مفرد**
من حمائل وقد اشار الى الاول بقوله مقارني ال والى الثاني بقوله او مضافين لما قارنها ومثله بقوله كنعم عقبى الكرما ولم ينبه على الثالث
لكونه بمنزلة الثاني وقد نبه عليه في التسهيل **تنبيهات** الاول اشتراط كون الظاهر مع فاعل ال او مضافا الى المعرف بها او
مضافا الى المضاف الى المعرف بها هو الغالب واجاز بعضهم ان يكون مضافا الى ضمير ما فيه ال كقوله فنعم اخو الهيجاء ونعم شهابها والصحيح
انه لا يقاس عليه لقلته واجاز الفراء ان يكون مضافا الى نكرة كقوله **فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم وصاحب الركب عثمان بن**
عفان ونقل اجازته عن الكوفيين وابن السراج وخصه عامة النحويين بالضرورة وزعم صاحب البسيط انه لم يرد نكرة غير مضافة وليس كما زعم
بل ورد ولكنه اقل من المضاف وحكى الاخفش ان ناسا من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة ومنه قولهم نعم تيم وقد جاء ما
ظاهره ان الفاعل علم او مضاف الى علم كقول بعض العبادلة بئس عبد الله انا ان كان كذا وكقول النبي صلى الله عليه وسلم نعم عبد الله خالد بن
الوليد وقول سهل بن حنيف شهدت صفين وبئست صفون قال ابن عصفور واجاز المبرد ان يقال نعم عبد الله هذا والصحيح ان ذلك لا يجوز
لان عبد الله ليس مع فاعل الالف واللام ولا مضافا الى ما هو فيه واما قول الشاعر **بئس قوم الله قوم طرقوا فقروا اضيافهم لحما**
وحر [illegible] وكان الذي سهل ذلك كون قوم يقع على ما يقع عليه القوم مع فاعل الالف واللام وهو مع ذلك مضاف في اللفظ الى ما فيه
الالف واللام وان لم يكن نعم يليه لفظا واجاز المبرد والفارسي اسناد نعم وبئس الى الذي الجنسية ومنع ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين
منهم ابن السراج وابو علي في العسكريات قال المبرد [illegible] سماع والقياس المنع لان كل ما كان فاعلا لنعم وكان فيه الالف واللام فسر بالمضمر المستتر
فيهما اذا نزعتا منه والذي ليس كذلك قال في شرح التسهيل ولا ينبغي ان يمنع لان الذي فاعل بمنزلة الفاعل ولذلك اطرد الوصف به الثاني
اعلم ان ما ورد مما ظاهره يوهم ان الفاعل علم او مضاف الى علم يمكن تاويله على ان الفاعل ضمير مستتر حذف مفسره والعلم او المضاف
اليه هو المخصوص ذكر هذا التاويل في شرح التسهيل وهو مبني على جواز حذف التمييز في ذلك وسياتي بيانه ويمكن ان يحمل على هذا ايضا
ما اوهم كون فاعلهما نكرة الا ان حكاية الاخفش ان ذلك لغة قوم يمنع التاويل الثالث الفاعل نعم ذهب الاكثرون الى ان الالف واللام فيه جنسية
ثم اختلفوا فقيل حقيقة فاذا قلت نعم الرجل زيد كان الجنس كله هو الممدوح وزيد ممدوح تحت الجنس لانه فرد من افراده ولهؤلاء في تقريره
قولان احدهما انه لما كان الغرض المبالغة في اثبات المدح للممدوح جعل المدح للجنس الذي هو منهم اذ ذلك ابلغ في اثبات الشيء فجعله للجنس
حتى لا يتوهم كونه طارئا على المخصوص الثاني انه لما قصدت المبالغة عدوا المدح الى جنس المقصود بسببه فكانه قال يمدح جنسه
لاجله وقيل مجاز فاذا قلت نعم الرجل زيد جعلت زيدا جميع الجنس مبالغة ولم تقصد غير مدح زيد وذهب قوم الى انها عهدية ثم اختلفوا
فقيل المعهود ذهني كما تقول اشتر اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم واراد بذلك ان يقع ابهاما ثم يات التفسير بعده تفخيما للامر
وقيل المعهود هو الشخص الممدوح فاذا قلت زيد نعم الرجل فكانك قلت زيد نعم هو واستدلوا بتثنيته وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس
لم يسمع فيه ذلك وقد اجيب عن تثنيته وجمعه على القول بانه للاستغراق بان المعنى ان هذا المخصوص يفضل افراد هذا الجنس اذا ميزوا
رجلين او رجالا رجلا وعلى القول بانه للجنس مجازا بان كل واحد من الشخصين كانه على حدته جنس فاجتمع جنسان فثنيا وقد بسطت الكلام
على هذه المسألة في غير هذا الموضع الرابع لا يجوز اتباع فاعل نعم وبئس بتوكيد معنوي قال في شرح التسهيل باتفاق واما التوكيد اللفظي
فلا يمتنع واما النعت فمنعه الجمهور واجازه ابو الفتح في قوله **وبئس الفتى المدعو بالليل حاتم** قال في شرح التسهيل واما النعت
فلا ينبغي ان يمنع على الاطلاق بل يمنع اذا قصد به التخصيص مع اقامة الفاعل مقام الجنس لان تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد
واما اذا تاول بالجامع لاكمل الخصال فلا مانع من نعته حينئذ لامكان ان ينوي في النعت ما نوي في المنعوت وعلى هذا يحمل قول الشاعر
نعم الفتى المري انت اذا هم وحمل ابن السراج وابو علي مثل هذا على البدل وابيا النعت ولا حجة لهما [illegible] واما البدل والعطف
فكلامه يشعر سكوته عنهما في شرح التسهيل جوازهما وينبغي الا يجوز منهما الا ما يباشر نعم ولما ذكر الظاهر شرع في احكام المضمر فقال
ص ويرفعان مضمرا يفسره مميز كنعم قوما معشره **ش** قد يكون فاعل نعم وبئس مضمرا مبهما يفسره التمييز بعده ومعشره هو المخصوص بالمدح
وسياتي اعرابه ولهذا المضمر احكام احدها انه لا يبرز في تثنية ولا جمع استغناء بتثنية تمييزه وجمعه عن تثنيته وجمعه واجاز
قوم من الكوفيين تثنيته وجمعه وحكاه الكسائي عن العرب ومنه قول بعضهم مررت بقوم نعموا قوما وهو نادر الثاني انه لا يتبع
لشبهه بضمير الشان واما نحو نعم هم قوما انتم فهو توكيد للضمير المستتر وذلك شاذ لا يعرج عليه الثالث انه اذا فسر بمؤنث
لحقت تاء التانيث فيقال نعمت امراة هند كذا مثله في شرح التسهيل وقال ابن ابي الربيع لا تلحق وانما يقال نعم امراة هند لانه استغنى
استغناء بتانيث المفسر ونص غيره على جواز الوجهين ويعكر الاول قولهم فبها ونعمت الرابع ذهب الفالبون [illegible] بان فاعل نعم
الظاهر يراد به الشخص [illegible] وذهب بعضهم الى ان المضمر [illegible] لان الاضمار على التفسير لا يكون في كلام العرب

الا شمسا وبعض هذا الفصل شروطه الاول ان يكون مؤخرا عنه فلا يجوز تقديمه على نعم وبئس الثاني ان يتقدم على المخصوص فلا يجوز تأخيره عنه
عند جميع البصريين واما قولهم نعم زيد رجلا فنادر الثالث ان يكون مطابقا للمخصوص في الافراد وضديه وفي التذكير وضده الرابع ان يكون
قابلا لال فلا يقال نعم مثلك وغير واي وافعل التفضيل لانه خلف من فاعل مقرون بال فاشترط صلاحيته لها وسيأتي الكلام على التمييز بما
الخامس ان يكون نكرة عامة فلو قلت نعم شمسا هذه الشمس لم يجز لان الشمس مفردة في الوجود فلو قلت نعم شمسا شمس هذا اليوم
لجاز ذكره ابن عصفور **تنبيهات** الاول نص سيبويه على لزوم ذكر هذا التمييز وصحح بعضهم انه لا يجوز حذفه وان فهم المعنى ونص
المغاربة على شذوذ فبها ونعمت وقال في التسهيل لا يلزم غالبا استظهارا بنحو فبها ونعمت وقد اجاز حذفه لفهم المعنى ابن عصفور
الثاني ما ذكر ان فاعل نعم قد يضمر فيها هو مذهب الجمهور وذهب الكسائي والفراء الى ان الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعل نعم والنكرة
بعده منصوبة على الحال ويجوز عنده ان يتأخر فيقال نعم زيد رجلا وذهب الفراء الى ان الاسم المرفوع فاعل كقول الكسائي الا انه جعل
النكرة المنصوبة تمييزا منقولا والاصل في قولك نعم رجلا زيد نعم الرجل زيد ثم نقل الفعل الى اسم الممدوح فقيل نعم زيد رجلا ويمتنع عنده
تأخيره لانه وقع موقع الرجل المرفوع والاصل اصالة ترتيبه والصحيح ما ذهب اليه الجمهور لوجهين احدهما قولهم نعم زيد رجلا انت وبئس
رجلا هو ولو كان فاعلا لانفصل الفعل والثاني قولهم نعم رجلا كان زيد فما عملوا فيه الناسخ :. وجمع تمييز وفاعل ظاهر فيه خلاف عنهم
فاشتهر :. في الجمع من التمييز والفاعل الظاهر ثلاثة مذاهب المنع وهو مذهب سيبويه اذ لا ابهام يرفعه التمييز والجواز وهو
مذهب المبرد وابن السراج والفارسي قال المصنف وهو الصحيح واستدل بالقياس والسماع فالقياس ان التمييز قد يرد مؤكدا لما في
الابهام في نحو قوله :. ولقد علمت بان دين محمد :. من خير اديان البرية دينا :. فلا يمتنع مع الفاعل الظاهر للتوكيد لا لرفع الابهام
والسماع :. فنعم الزاد زاد ابيك زادا :. وقول الآخر :. والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا :. وقول الآخر :. نعم الفتاة فتاة هند لو
بذلت :. رد التحية نطقا او بايماء :. وحكي من كلام العرب نعم القتيل قتيلا اصلح بين بكر وتغلب :. [illegible] والمانع
السماع بان قال اما فحلا وفتاة وقتيلا فحال مؤكدة واما زادا فمصدر محذوف الزوائد او مفعول به قال ابو حيان ومنع تأويل افتراء من ذلك
ان يرمى في نعم وبئس ضمير وفحلا وفتاة وزاد التمييز تأخر عن المخصوص وفحلهم وهند وزاد ابيك ابدال والمذهب الثالث التفصيل فان افاد
التمييز معنى لا يفيده الفاعل جاز نحو نعم الرجل رجلا صالحا ومنه في الاثر فنعم الرجل من رجل لم يجد لنا فراشا ولم يفتش لنا كنفا منذ اتينا
ومنه قوله فنعم المرء من رجل تهامي وقوله :. وقائلة نعم الفتى انت من فتى :. لان المعنى من تثبت الحكم فافاد ما لا يفيده الفاعل والا فيجيز
وصححه ابن عصفور **تنبيه** ما نقل عن سيبويه من المنع هو المشهور من مذهبه وتأول الفارسي كلامه على انه انما منع انه لا يكون
الفاعل ظاهرا حيث يلزم التمييز بل الفاعل في حال لزوم التمييز مضمرا غير وفيه بعد وقوله ص ومامميز وقيل فاعل في نحو نعم ما
يقول الفاضل ش اذا وقعت ما بعد نعم وبئس فتارة يليها فعل نحو نعم ما صنعت وتارة يليها اسم نحو فنعما هي فان وليها فعل
ففيها عشرة اقوال ومرجعها الى اربعة احدها انها نكرة في موضع نصب على التمييز الثاني انها في موضع رفع على الفاعلية والثالث
انها المخصوص والرابع انها كافة فاما القائلون بانها في موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة اقوال الاول انها نكرة موصوفة
بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الاخفش والزجاج والفارسي في احد قوليه والزمخشري وكثير من المتأخرين والثاني انها نكرة غير
موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف والثالث انها تمييز والمخصوص ما اخرى موصولة والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة
ونقل عن الكسائي واما القائلون بانها فاعل فاختلفوا على خمسة اقوال الاول انها اسم معرفة تام غير مفتقر الى صلة والفعل بعده صفة
لمخصوص محذوف والتقدير نعم الشيء شيء صنعت وقال به قوم منهم ابن خروف ونقله في شرح التسهيل عن سيبويه والكسائي الثاني
انها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسي والثالث انها موصولة والفعل صلتها وهي فاعلة يكتفى بها
وبصلتها عن المخصوص ونقله في شرح التسهيل عن الفراء والكسائي والرابع انها مصدرية ولا حذف هنا وتأويله بئس صنعك وان كان
لا يحسن في الكلام بئس صنعك حتى تقول بئس الصنيع صنيعك كما تقول اظن ان تقوم ولا تقول اظن قيامك الخامس انها نكرة موصوفة في موضع
رفع واما القائلون بانها المخصوص فقالوا انها موصولة وهي المخصوص والتمييز ما اخرى محذوفة والاصل نعم ما ما صنعت والتقدير نعم
شيئا الشيء صنعته وهذا قول الفراء واما القائل بانها كافة فيجعلها مثل قل وتصير تدخل على الجملة الفعلية انتهى وان وليها اسم
ففيها ثلاثة الاول انها نكرة في موضع نصب على التمييز والفاعل مضمر والمرفوع بعدها هو المخصوص قيل وهو مذهب البصريين قلت
ليس هذا النقل على اطلاقه لما سنذكره الثاني انها معرفة تامة وهي الفاعل وهو ظاهر مذهب سيبويه ونقل عن المبرد وابن السراج
والفارسي وهو قول الفراء الثالث ان ما ركبت مع الفعل فلا موضع لها من الاعراب والمرفوع بعدها هو الفاعل وقال به قوم واجازه الفراء
تنبيهات الاول قد ظهر بما ذكرته ان قوله ما مميز صادق على ثلاثة اقوال وان قوله وقيل فاعل صادق على خمسة اقوال
الا ان الظاهر انه انما اراد الاول من الثلاثة والاول من الخمسة للاقتصار عليهما في شرح الكافية الثاني يندرج في كلامه الصورتان
ما وليه الفعل وما وليه الاسم فان القول بان ما مميز او فاعل جار فيهما الثالث ظاهر عبارته هنا يشعر بترجيح القول الاول
وهو ان ما مميز وكذا عبارته في الكافية وذهب في التسهيل الى انها معرفة تامة وانها فاعل ونقله عن سيبويه والكسائي واستدل
بوجهين احدهما ان ما مساوية للمضمر في الابهام فلا تكون تمييزا والثاني انها لم تكثر الاقتصار عليها في نحو غسلته غسلا نعما والنكرة
التالية نعم لا يقتصر عليها الا نادرا الثالث ان التمييز في هذا الباب وفي غيره ايضا لا يراد به يكون فاعلا الا ونص ابن عصفور وغيره على
ان التمييز لا يكون بالاسماء المتوغلة في البناء ولا بالمتوغلة في الابهام كشيء ولا داخل في البناء والابهام من ما الرابع في جزء المصنف

يتعين هذا المذهب عن سيبويه نقلا لان مستنده قول سيبويه دققته دقا نعما اي نعم الدق وقوله ونعما هي نعم الشيء ابداؤها وهو محتمل لان
يكون تفسيرا معنويا لا تفسير اعراب وقوله في الكافية والنصب على التمييز مثل في نعم ما وبئس ما والرفع بعضهم نماه لسيبويه وادعى
التعريف معه تمام ما وظاهر اقوالهم ان كلا هذه عند الجزء ص ويذكر المخصوص بعد مبتدا او خبر اسم ليس يبدو ابدا ش المخصوص
هو المقصود بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس وله ثلاثة احوال الاول ان يذكر بعدها فاعلها نحو نعم الرجل زيد وفي اعرابه حينئذ ثلاثة
اوجه احدها ان يكون مبتدا والجملة قبله خبر والثاني انه خبر مبتدا واجب الاضمار وهذا معنى قوله او خبر اسم ليس يبدو ابدا الثالث ان يكون
مبتدا حذف خبره والاول هو الصحيح وبه جزم سيبويه قال ابن الباذش لا يجيز سيبويه ان يكون المختص بالمدح والذم الا مبتدا واجاز
الثاني جماعة منهم السيرافي وابو علي والصيمري وذكر في شرح التسهيل ان سيبويه اجازه وعبارة سيبويه فيها احتمال ومن تامل كلامه
لم يجد فيه ذلك الا انه قال في شرح التسهيل والاول اولى بل هو متعين لصحته في المعنى وسلامته من مخالفة الاصل بخلاف الثاني وانه يلزم منه ان يتغلب
لو حول كان عليه واما الثالث فاجازه قوم منهم ابن عصفور وقال في شرح التسهيل هو غير صحيح لان هذا الحذف ملتزم ولم نجد خبرا يلتزم حذفه
الا ومحله مشغول بشيء سد مسده وذهب ابن كيسان الى ان المخصوص بدل من الفاعل ورد بانه لازم ولانه لا يصلح لمباشرة نعم الثاني
ان يذكر قبل نعم وبئس وهو حينئذ مبتدا والجملة بعده خبره سواء قيل بفعلية نعم وبئس او باسميتهما وجوزوا اعمال العوامل الاسمية
ان يكونا مبتدئين والمخصوص الخبر او العكس فان قلت اذا جعل الاسم المخصوص مبتدا والجملة بعده خبره فما هو الرابط قلت
الرابط عند الجمهور هو العموم الذي في الفاعل ويجوز دخول نواسخ الابتداء عليه كقول الشاعر اذا ارسلوني عند تعذير حاجة امارس
فيها كنت نعم الممارس وكقول الاخر ان ابن عبد الله نعم اخو الندى وابن العشيرة الثالث انه يحذف للدلالة عليه كقوله تعالى
انا وجدناه صابرا نعم العبد والى هذا اشار بقوله ص وان يقدم مشعر به كفى كالعلم نعم المقتنى والمقتفى ش فان قلت قد يتوهم
بما قدمناه ان المخصوص لا يجب تاخيره وقوله ويذكر المخصوص بعد مبتدا يجب ان يكون متاخرا قلت ما ذكره من جواز تقديمه صرح به ابن
عصفور والمصنف في التسهيل وعبارته هنا وفي الكافية وشرحها توهم منع تقديمه بل قوله هنا وان يقدم مشعر به كفى البيت
تصريح بان المتقدم ليس هو المخصوص بل مشعر به والظاهر ان هذا المثال مما تقدم فيه المخصوص لا مما حذف لدلالة ما قبله عليه
فان قلت كيف خير المصنف بين جعله مبتدا وجعله خبرا وليسا سواء لان الاول متفق عليه والثاني قد منعه بعضهم ومن
اجازه فهو عنده اضعف من الاول قلت التخيير بينهما يقتضي جوازهما لا استواءهما في القوة مع انه يحتمل الا يكون تخييرا
بل حكاية خلاف وقد جرت عادة كثير من المصنفين بعطف الاقوال باو فان قلت يحتمل قوله مبتدا القولين السابقين فما يعينهما
من كلامه عليه قلت على انه خبر ما قبله اذ لو اراد الاخير لبين ان الخبر محذوف تنبيه للمخصوص شرطان احدهما
ان يختص وهو شرط غالب لقولهم نعم البعير جمل الثاني ان يكون اخص من الفاعل لا اعم ص واجعل كبئس ساء واجعل
فعلا من ذي ثلاثة كنعم مسجلا ش يعني معنى وحكما ساء الرجل ابو جهل وساء رجلا هو فان قلت ما وزن
ساء قلت فعل بضم العين بدليل انها للمبالغة في الذم ولذلك قيل لا حاجة لذكر ساء بل الذكر لا لانه من افراد النوع الاتي
والفعل واو وهو فعل لا يتصرف وقوله واجعل فعلا من ذي ثلاثة كنعم مسجلا يجوز بناء فعل بضم العين من كل فعل ثلاثي
وجعل مثل نعم وبئس في عدم التصرف وافادة المدح والذم واقتضاء فاعل كفاعل نعم وبئس فيكون ظاهرا مصاحبا
لال او مضافا الى مصاحبها وضميرا مفسرا بتمييز على ما تقدم من التفصيل وسواء في ذلك ما وضع على فعل كقوله تعالى كبرت كلمة
او وضع على فعل او فعل ثم حول نحو لقضو الرجل فلان وعلم الرجل زيد وقوله مسجلا قال الشارح اي بلا قيد اسجلت الشيء اذا
امكنت من الانتفاع به مطلقا فان قلت كيف قال مطلقا وبناء فعل من الثلاثي لقصد المدح والذم مشروط بان يكون مما
يتعجب منه نبه عليه من نص على ذلك ابن عصفور وحكاه عن الاخفش قلت لعل قوله مسجلا يعني به ان جعل المذكور يجعل مثل
نعم مطلقا اي في جميع احكامه ويحتمل ان يكون قال مسجلا ليشمل الموضوع على فعل والموضوع على فعل وفعل فان قلت
مقتضى كلامه ان معنى فعل المذكور اذا قصد به المدح كمعنى نعم واذا قصد به الذم كمعنى بئس وليسا سواء لان العرب
لا تبني فعل المذكور وتضمنه معنى المدح او الذم الا اذا ارادوا معنى التعجب نص على ذلك ابن عصفور فهو اذا ابدا على المدح
والذم وزيادة معنى التعجب قلت لا نسلم ان مقتضى كلامه ان فعل المذكور بمعنى نعم وبئس بل يكون قوله واجعل فعلا
كنعم يعني في الحكم لا في المعنى ويؤيده انه لم يذكر في النظم بئس وليس كل فعل للمدح فكيف يجعل مثل نعم في المعنى وقد ذكر في
التسهيل ان فعلا المذكور متضمن معنى التعجب فان قلت في جعل فعل المذكور بمعنى نعم وبئس في جميع احكامها نظر
لان من احكامها ان فاعلها لا يكون الا مقرونا بال او مضافا الى المقرون بها او مضمرا يفسره تمييز الا ما ندر وفعل المشار اليه
يكثر انجرار فاعله بالباء واستغناؤه عن ال واضماره على وفق ما قبله كما ذكر في التسهيل بخلاف نعم قلت ذكر ابو الحسن
الاخفش ان من العرب من يجري فعلا المذكور مجرى نعم وبئس فيجعل فاعله كفاعلهما ومنهم من يجريه على ما تضمنه من معنى المدح والذم ومنهم
من يجريه مجراهما فلا يلزم اذ ذاك ان يكون فاعله كفاعل نعم وبئس بل على ما فيه من معنى التعجب وظاهر هذا انهما لغتان
تنبيه شرع في شرح الكافية وشرح التسهيل بعلم الرجل وذكر ابن عصفور ان العرب شذت في ثلاثة الفاظ فلم تحولها الى
فعل بل استعملتها استعمال نعم وبئس من غير تحويل وهي علم وجهل وسمع وقوله ص ومثل نعم حبذا الفاعل ذا وان ترد
ذما فقل لا حبذا ش يعني ان حبذا مثل نعم وفاعله في افادة المدح فان قلت مقتضى عبارته ان حب ذا بمجموعه

مثل

مثل نعم وبئس وكذلك يا حب بمنزلة نعم وذا بمنزلة فاعل نعم **قلت** كأنه قصد التشبيه على أن حب التي بمنزلة نعم هي المقرونة بذا لكن لم يقل ومثل نعم
حب **فإن قلت** ليس حب ذا مثل نعم كما ذكر لأن حب ذا تشعر مع ما لنفيه على المدح العام بأن الممدوح محبوب وفي بئس من التفسير بخلاف نعم قال
في شرح التسهيل والصحيح أن حب فعل قصد به المحبة والمدح وجعل فاعله ذا ليدل ذلك على الحضور في القلب **قلت** إنما جعله مثله في
إفادة المدح العام ولا ينافي ذلك إشعارها بما ذكر وقوله الفاعل ذا هو ظاهر مذهب سيبويه وهو المختار قال ابن خروف بعد أن مثل بحبذا زيد
حب فعل وذا فاعله وزيد مبتدأ وخبره حبذا هذا قول سيبويه وأخطأ عليه من زعم غير ذلك وفي قوله الفاعل ذا تنبيه على أن حب
مع ذا لم يتركب وفي المسألة مذهبان أحدهما أن التركيب أزال فعلية حب فصار مع ذا اسما واحدا مرفوعا بالابتداء وخبره ما بعده وهو مذهب المبرد وابن
السراج ووافقهما ابن عصفور ونسبه إلى سيبويه وأجاز بعضهم كون حبذا خبرا مقدما والآخر أن التركيب أزال اسمية ذا فصار مع حب فعلا فاعله
زيد وقوله وإن ترد ذما فقل لا حبذا يعني أنه إذا أريد الذم أدخلت لا النافية لأن نفي المدح ذم قال في التسهيل وتدخل عليها لا فيحصل موافقة
بئس معنى وقد تقدم بيان ما يشعر به حبذا مما لا يدل عليه نعم وبئس **ص** وأول ذا المخصوص أيا كان لا تعدل بذا فهو يضاهي المثلا **ش** يعني
أنك تجعل المخصوص بالمدح والذم تاليا لذا فيفهم من ذلك أنه لا يتقدم وهذا فرق بينه وبين نعم وبئس فإن مخصوصهما لا يمتنع تقديمه قال في
شرح التسهيل نقلا عن أكثر النحويين من الشبه على امتناع تقديم المخصوص في هذا الباب **فإن قلت** ما سبب امتناع **قلت**
ذكر ابن بابشاذ أن سببه ذلك خوف توهم كون المراد في قولك زيد حبذا زيد حب هذا قال في شرح التسهيل وتوهم هذا بعيد فالأولى أن
يكون المنع لا علة له بل المنع من إجراء حبذا مجرى المثل وقوله أيا كان لا تعدل بذا فهو يضاهي المثلا يعني أي شيء كان المخصوص من كونه مذكرا أو مؤنثا
مفردا أو مثنى أو مجموعا فتقول حبذا زيد وحبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وحبذا الهندان وحبذا الهندات وقوله لا تعدل
بذا يعني أن لفظ ذا لا يتغير في تثنية ولا جمع ولا تأنيث فلا يقال حبذه هند ولا حبذان الزيدان ولا حبذا أولئك الزيدون واختلف في علة ذلك
فقيل لأنه جرى مجرى المثل والأمثال لا تغير وإليه أشار بقوله فهو يضاهي المثلا قال الفارسي ذا جنس شائع فلا يختلف كما لا يختلف الفاعل
في نعم إذا كان ضميرا قال ابن كيسان والمانع من اختلافه أن الإشارة فيه إلى مذكر محذوف والتقدير حبذا حسن هند وكذلك باقي الأمثلة ورد
بأنه دعوى لا دليل عليه **تنبيهات الأول** إنما يحتاج إلى الاعتذار عن عدم مطابقته على قول من جعل ذا فاعلا وأما على القول بالتركيب
فلا يحتاج إلى الاعتذار **الثاني** لم يذكر هنا إعراب المخصوص بعد حبذا وأجاز في التسهيل أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره وأن يكون خبر مبتدأ
واجب الحذف والظاهر أنه لم يذكر ذلك هنا استغناء بتقدم الوجهين في مخصوص نعم وقال ابن كيسان هو بدل من ذا وهو مردود بلزوم هذا
عند القول بأن ذا فاعل وأما على القول بالتركيب فيتقدم إعرابه **فإن قلت** إذا كان إعراب المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبره فما الرابط
قلت الإشارة والعموم إذا قلنا إن ذا يراد به الجنس **الثالث** بين مخصوص حبذا ومخصوص نعم فروق أولها أن مخصوص حبذا لا يتقدم
بخلاف مخصوص نعم وقد سبق بيانه وثانيها أنه لا تعمل فيه النواسخ بخلاف مخصوص نعم وثالثها أن إعرابه خبر مبتدأ محذوف أسهل منه
في باب نعم لأن ضعفه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء عليه وهي هنا لا تدخل قال في شرح التسهيل ورابعها أنه يجوز ذكر التمييز
قبله وبعده نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا قال في شرح التسهيل وكلاهما سهل يسير واستعماله قبله أكثر إلا أن تقديم التمييز أولى
وأكثر انتهى وذلك بخلاف المخصوص بنعم وإن تأخر التمييز عنه نادر كما سبق وقوله **ص** وما سوى ذا ارفع بحب أو فجر بالبا ودون ذا انضمام
الحا كثر **ش** يعني أن حب إذا لم يكن معه ذا مع إرادة المدح فيجيء فاعله مرفوعا نحو حب زيد ومجرورا بالباء زائدة نحو حب بزيد قال في شرح
التسهيل وهذا الاستعمال جائز في كل فعل ثلاثي ملحق بمعنى التعجب وقوله ودون ذا انضمام الحا كثر يعني كثر انضمام الحاء من حب إذا وليه غير ذا
فيقال حب زيد بنقل حركة العين إلى الفاء والفتح جائز وبالوجهين ينشد وحب بها مقتولة حين تقتل وأما مع ذا فلا يجوز إلا الفتح
تنبيهان الأول في شرح الكافية وهذا التحويل مطرد في كل فعل يقصد به المدح وقال في التسهيل وكذا كل فعل حلقي العين
مراد به مدح أو تعجب **الثاني** قوله كثر لا يدل على أنه أكثر من الفتح قال الشارح والأكثر فيما يجيء حب مع غير ذا مضموم الحاء **أفعل**
التفضيل ص صغ من مصوغ منه للتعجب أفعل للتفضيل وأب اللذ أبي **ش** سوت العرب بين أفعل التفضيل وفعل التعجب فيما
يطرد منه لما بينهما من المناسبة فما جاز صوغ فعل التعجب منه جاز صوغ أفعل التفضيل منه ولهذا قال وأب اللذ أبي واعلم أن ما
شذ في التعجب لكونه من غير فعل أو من فعل لم يستوف الشروط جاز استعماله في التفضيل محكوما بشذوذه وكذلك ما شذ في التفضيل
جاز استعماله في التعجب محكوما بالشذوذ أيضا فيقولون ما ألصه وأقمن به وإن كان من غير فعل لقولهم هو ألص من شظاظ **ص** وما به
إلى تعجب وصل لمانع به إلى التفضيل صل **ش** يعني أنه يتوصل إلى التفضيل مما لا يجوز بناء أفعل منه بمثل ما يتوصل إلى التعجب من أشد
وما جرى مجراه ولكن أشد في التعجب فعل وهنا اسم وينصب هنا مصدر الفعل المتوصل إليه تمييزا فيقولون زيد أشد استخراجا من عمرو ونحو ذلك قال
ص وأفعل التفضيل صله أبدا تقديرا أو لفظا بمن إن جردا **ش** أفعل التفضيل مجرد ومضاف ومعرف بأل فالمجرد يلزم أن يقترن به من جارة
للمفضول لفظا نحو زيد أفضل من عمرو أو تقديرا نحو والآخرة خير وأبقى وأما المضاف والمعرف بأل فيمتنع اقتران من بهما **تنبيهات**
الأول اختلف في معنى من المصاحبة لأفعل التفضيل فذهب المبرد ومن وافقه إلى أنها لابتداء الغاية وذهب سيبويه إلى أنها لابتداء
الغاية أيضا وأشار إلى أنها مع ذلك تفيد معنى التبعيض فقال في هو أفضل من زيد فضله على بعض ولم يعم وذهب في شرح التسهيل إلى أنها بمعنى
المجاوزة وكأن القائل زيد أفضل من عمرو قال جاوز زيد عمرا في الفضل قال ولو كان الابتداء مقصودا لجاز أن يقع بعدها إلى وأبطل كونها للتبعيض
بأمرين أحدهما عدم صلاحية بعض موضعها والآخر كون المجرور بها عاما نحو الله أعظم من كل عظيم وأقوى الظاهر كونها لابتداء الغاية ولا تفيد
معنى التبعيض كقول المبرد وما رده به المصنف من أن الابتداء لو كان مقصودا لجاز أن يقع بعدها إلى مردود بأنه قد ورد قبله وليس بلازم لما

والصفة

لا الا انتفاء فهذا يدري الاخبار به لكونه لا يعلم او لكونه لا يقصد الاخبار به ويكون ذلك ابلغ في التفضيل اذ لا يقف السامع على محل الا انتهاء الثاني
اذا وقع افعل التفضيل خبرا اكثر حذف من مجرورها نحو ذلكم اقسط عند الله وان لم يكن خبرا اقل الحذف بعو كحال **الثالث** قوله هلا يقتضي
انه لا يفصل بين افعل ومن وليس على الاطلاق بل يجوز الفصل بينهما بمعمول افعل وقد يفصل بينهما بلو وما اتصل بها كقوله **ولفوك اطيب
لو بذلت لنا من ماء** مزهفة على خمر والجوز يعني بذلك **الرابع** اذا بني افعل التفضيل مما يتعدى بمن جاز الجمع بينهما وبين من الواقعة على
المفضول مقدمة ومؤخرة نحو زيد افضل من عمرو من كل ضيم اواقع من كل جيم من عمرو **الخامس** تقدم ان المضاف والمعرف بال يمتنع اقترانهما بمن
المذكورة فاما قوله **نحن بغرس الودي اعلمنا منا بركض الجياد في السدف** فانه اراد اعلم منا فاضاف ساهيا اطراح المضاف
اليه كما توصل الالف واللام في بعض الامكنة وينوي سقوطها قال في شرح التسهيل واما قول الاعشى **ولست بالاكثر منهم حصى وانما
العزة للكاثر** فاول على ثلاثة اوجه احدها ان ال زائدة والثاني انها متعلقة باكثر مقدرا مدلولا عليه بالموجود الثالث انها
للتبيين لا لابتداء الغاية كانه قال ولست بالاكثر من بينهم ثم قال ص وان لمنكور يضف او جردا الزم تذكيرا وان يوحدا ش فقد
تقدم ان افعل التفضيل مجرد او مع ال او مضاف فاما المجرد فيلزم الافراد والتذكير فتقول زيد افضل منك والزيدان افضل منك
والزيدون افضل منك وهند افضل منك والهندان افضل منك والهندات افضل منك واما المعرف بال فيثنى ويجمع ويؤنث فتقول زيد
الافضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون والافاضل وهند الفضلى والهندان الفضليان والهندات الفضليات والفضل واما
المضاف فنوعان مضاف الى نكرة ومضاف الى معرفة فالمضاف الى نكرة كالمجرد يلزم الافراد والتذكير فتقول زيد افضل رجل والزيدان
افضل رجلين والزيدون افضل رجال وكذلك في المؤنث والمضاف الى معرفة ثلاثة اقسام قسم يقصد به زيادة على ما اضيف اليه وقسم
يقصد به زيادة مطلقة وقسم يؤول بما لا تفضيل فيه من اسم الفاعل او صفة فاما الاول ففيه وجهان احدهما انه يلزم الافراد
والتذكير كالمجرد وهو مذهب ابن السراج ومن وافقه والثاني يجوز الامران فيه المطابقة لشبهه بالمعرف بال وعدم المطابقة لشبهه
بالمجرد لنية معنى من واليه ذهب المصنف واستدل بقوله عليه السلام **الا اخبركم باحبكم الي واقربكم مني مجالس يوم القيامة
احاسنكم اخلاقا** فافرد احب واقرب وجمع احسن قال المصنف ومعنى من مرادة في الثلاثة وقال الزمخشري احاسنكم القسم الثاني
الذي يقصد به زيادة مطلقة فلذلك جمع لتجرده عن معنى من ولذلك افرد والثالث الذي لا ينوى فيه معنى
من تلزمه المطابقة لشبهه بالمعرف بال لخلوه من معنى من ومما يحتمله قول الناظم **الاشج اعدلا بني
مروان** واضافة هذا النوع لمجرد التخصيص كما يضاف ما لا تفضيل فيه ولذلك جازت اضافة افعل فيه الى ما ليس هو بعضه بخلاف
المنوي فيه معنى من فانه لا يكون الا مما اضيف اليه فلذلك يجوز يوسف احسن اخوته ان قصد الاحسن من بينهم او قصد حسنهم ويمتنع ان قصد
احسن منهم **تنبيه** قد يرد افعل التفضيل مجردا خاليا عن معنى التفضيل كقوله تعالى هو اعلم بكم واجاز المبرد استعمال افعل التفضيل
ما لا تفضيل فيه قياسا قال في التسهيل والاصح قصره على السماع وحكى ابن الانباري عن ابي عبيدة القول بورود افعل التفضيل ما لا
تفضيل فيه قال ولم يسلم له النحويون هذا الاختيار وقالوا لا يخلو افعل من التفضيل وتأولوا ما استدل به قال في شرح التسهيل والذي سمع
منه فالمشهور فيه التزام الافراد والتذكير وقد يجمع اذا كان ما هو له جمعا كقوله **اذا غاب عنكم اسود العين كنتم كراما وانتم
ما اقام الائم** والصحيح ان لا جمع افعل العاري لتجرده من معنى التفضيل جاز ان يؤنث فيقول ابن هانئ كأن صغرى وكبرى من فقاقعها
حصباء در انتهى مادكي بتة فان علم ان الناظم اشار الى حكم المجرد والمضاف الى نكرة بقوله وان لمنكور يضف البيت والى المعرف بقوله
ص وتلو ال طبق وما لمعرفة اضيف ذو وجهين عن ذي معرفة ش والى المضاف الى المعرفة بقوله وما لمعرفة اضيف ذو وجهين ولما
كان مراده القسم الذي ينوى فيه من قيده بقوله هذا اذا نويت معنى من وقوله ص وان لم تنو فهو طبق ما به قرن ش شمل القسمين
الاخيرين من اقسام المضاف الى المعرفة لان حكمهما واحد وذلك واضح والله اعلم **تنبيه** افعل التفضيل بمعنى بعض ان اضيف الى معرفة
وبمعنى كل ان اضيف الى نكرة ولهذا يقال افضل الرجلين زيد وافضل رجلين الزيدان وقوله ص وان تكن بتلو من مستفهما فلهما كن ابدا
مقدما ش لا يخلو المجرور بمن بعد افعل من ان يكون اسم استفهام او مضافا اليه او غيرهما فان كان اسم استفهام او مضافا اليه وجب
تقديمه نحو من اي الناس انت اكرم ومن غلام ايهم انت افضل لان الاستفهام له صدر الكلام ذكر هذه المسألة الفارسي في التذكرة قال المصنف
وهو من المسائل المغفول عنها قال الشيخ ابو حيان وينبغي ان ينبه على انه يسبق ايضا ما افعل خبر له كما مثل ولم يذكر هنا المضاف الى اسم
الاستفهام لوضوحه وقد مثل الاسم الا للاستفهام بقوله ممن انت خير وان كان المجرور غيرهما فالاصل تأخيره وقد نبه على انه قد يتقدم
بقوله ص ولدى اخبار التقديم نزرا وردا ش وقد ورد في ذلك ابيات منها قوله **فقالت لنا اهلا وسهلا وزودت جنى النحل
بل ما زودت منه اطيب** وقوله ص ورفعه الظاهر نزر ش اعلم ان افعل التفضيل يرفع الضمير واما الظاهر ففيه رفعه له لغتان احداهما
انه يرفع الظاهر مطلقا فيقول مررت برجل اكرم منه ابوه حكاها سيبويه واليه الاشارة بقوله ورفعه الظاهر نزر والاخرى وهي لغة
جمهور العرب انه لا يرفع الظاهر الا اذا ولي نفيا نحو ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد وفي هذه الصورة ونحوها يرفع
الظاهر عند جميع العرب وعلة ذلك ان افعل التفضيل انما قصر عن رفع الظاهر لانه ليس له فعل بمعناه وفي هذا المثال ونحوه يصح ان يقع موقعه
فعل بمعناه فتقول ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد والى هذا اشار بقوله ص ومتى عاقب فعلا فكثيرا ثبتا ش
وايضا فلو لم يجعل المرفوع فاعلا لوجب كونه مبتدأ فيلزم الفصل بين افعل ومن باجنبي ثم مثل بقوله ص كلن ترى في الناس من رفيق اولى به
الفضل من الصديق ش والاصل اولى به الفضل منه بالصديق فاختصر **تنبيهان** الاول قال في شرح التسهيل لم يرد هذا الكلام المتضمن

او نفاع الظاهر بافعل الا بقرينة ولا باس باستعماله بغير نفي او استفهام فيه معنى النفي كقوله لا يكن غيرك احب اليه الخير منه اليك وهل
في الناس رجل احب اليه الحلم منه بحسن البر الثاني لا ينصب افعل التفضيل مفعولا به وما اوهم ذلك تاول فان اول افعل بما لا تفضيل فيه
جاز عند بعضهم ان ينصبه وحمل ان يكون منه قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته **النعت** ص يتبع في الاعراب الاسماء الاول
نعت وتوكيد وعطف وبدل ش التابع هو المشارك لما قبله في اعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدا والمفعول
الثاني وحال المنصوب ونحو ذلك والثاني في عليه حلوا حامضا ونحوه من قولك هذا حلو حامض فخرج بزيادة غير خبر والتابع جنس يشمل خمسة
انواع وهي النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل وذلك بالحصر الاستقراء **فان قلت** كيف قال يتبع في الاعراب الاسماء
الاول وبعض التوابع قد يتبع غير الاسم **قلت** لا دليل في كلامه على اختصاص بالاسماء وسنبين ان التوكيد اللفظي والبدل وعطف
النسق تتبع غير الاسم **فان قلت** ما معنى قوله الاول **قلت** فيه اشارة الى وجوب تقديم المتبوع على التابع واجاز صاحب البديع
تقديم الصفة على الموصوف اذا كانت لاثنين او جماعة وقد تقدم احد الموصوفين نحو قام زيد العاقلان وعمرو ومنه قول الشاعر **ابى ذاك**
عمي الاكرمان وخاليا واجاز الكوفيون تقديم المعطوف باربعة شروط الاول ان يكون بالواو وقال هشام تقديم الفاء وثم واو ولا
غير **الثاني** الا يؤدي الى وقوع حرف العطف صدرا **الثالث** الا يؤدي الى مباشرة حرف العطف عاملا غير متصرف فلا يجوز ان زيدا
عمرا ذاهبان **الرابع** الا يكون المعطوف مخفوضا ولا يجوز ذلك عند البصريين الا في الشعر بشروطه **تنبيهان** الاول اختلف
في العامل في التابع فاما النعت والتوكيد وعطف البيان فمن النحويين من ذهب الى ان العامل فيها هو بنفسه العامل في المتبوع والى ان العامل
ينصب عليها انصبابة واحدة ونص صاحب البسيط على انه مذهب الجمهور في النعت ونسب الى سيبويه وذهب الخليل وسيبويه والاخفش
والجرمي واكثر المحققين على ان العامل فيها تبعيتها لما جرت عليه وهو الصحيح وسياتي واما البدل فقيل هو على نية تكرار العامل
ومذهب الجمهور ان العامل فيه هو العامل في المبدل منه واختاره المصنف وهو ظاهر مذهب سيبويه واما العطف ففيه
ثلاثة مذاهب احدها ان حرف العطف هو العامل والثاني انه مضمر بعد حرف العطف والثالث انه العامل في المعطوف عليه
بواسطة الحرف ومذهب الجمهور ان العامل فيه هو العامل في المتبوع الا البدل والجمهور ان العامل فيه مقدر وذهب قوم منهم المبرد الى
ان العامل فيه هو العامل في المبدل منه واختاره المصنف وهو ظاهر مذهب سيبويه **الثاني** لم يتعرض هنا لبيان ترتيب التوابع وقال
في التسهيل ويبدأ عند اجتماع التوابع بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق واجاز بعضهم تقديم التاكيد على
الصفة نقله صاحب البديع قوله ص فالنعت تابع متم ما سبق بوسمه او وسم ما به اعتلق ش قوله تابع جنس يشمل الخمسة
وقوله متم ما سبق يخرج البدل والنسق وقوله بوسمه او وسم ما به اعتلق يخرج عطف البيان والتوكيد وذلك انهما شاركا النعت
في اتمام ما سبق لان الثلاثة تكمل دلالته وترفع اشتراكه واحتماله الا ان النعت يوصل الى ذلك بدلالته على معنى في المنعوت او متعلقه
والتوكيد وعطف البيان ليسا كذلك **فان قلت** انما يشمل قوله متم ما سبق ما جيء به من المنعوت للتوضيح والتخصيص اقتصر عليه
قوله ص وليعط في التعريف والتنكير ما لما تلا كامرر بقوم كرما ش يجب تبعية النعت للمنعوت في الاعراب والتعريف
والتنكير فتنعت المعرفة بالمعرفة نحو امرر بالقوم الكرماء والنكرة بالنكرة نحو امرر بقوم كرماء ولا تنعت المعرفة بالنكرة ولا النكرة بالمعرفة
لان في النكرة ابهاما وفي المعرفة ايضاحا فتدافعا **تنبيهات** الاول لم يتعرض هنا لموافقة النعت للمنعوت في الاعراب استغناء
بقوله اول يتبع في الاعراب **الثاني** استثنى الشارح من المعارف المعرف بلام الجنس فقال انه لقربه مشابهته للنكرة يجوز نعته بالنكرة
المخصوصة ولذلك تسمع النحويين يقولون في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني ان يسبني صفة لا حال لان
المعنى ولقد امر على لئيم من اللئام ومنه قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وقولهم ما ينبغي للرجل مثلك او خير منك ان يفعل
ذلك انتهى **قلت** اما نعته بالجملة فقد نص عليه في التسهيل وغيره وسياتي واما قولهم ما يحسن بالرجل خير منك فمذهب الخليل
في هذا المثال الحكم بتعريف النعت والمنعوت على نية ال معرفة ومذهب الاخفش تنكيرهما على زيادة ال في الرجل قال المصنف وعندي ان
اسهل مما ذهب اليه الحكم بالبدلية وتقرير التابع والمتبوع على ظاهرهما **الثالث** ما ذكر من وجوب تبعية النعت للمنعوت
في التعريف والتنكير هو مذهب جمهور النحويين واجاز الاخفش نعت النكرة اذا خصصت بالمعرفة وجعل الاوليان صفة للاخران
في قوله تعالى فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الاوليان واجاز بعض النحويين نعت المعرفة بالنكرة واجاز ابن الطراوة بشرط
كون الوصف خاصا بذلك الموصوف كقول النابغة **في انيابها السم ناقع** والصحيح مذهب الجمهور وما اوهم خلافه مؤول الرابع لا يتبع
الوصف بالافعل في النكرات نحو رجل فصيح وغلام يافع واما في المعارف فلا يكون النعت اخص عند البصريين بل مساويا او اعم وقيل وسبب
ذلك ان الاختصار مولع موجب لذلك ان يبدا بالاخص فيقع الاكتفاء به فان عرض الاشتراك لم يوجد ما يرفعه الا الاعم وقال الشلوبين
والفراء ينعت الاعم بالاخص قال المصنف وهو الصحيح وقال بعض المتاخرين توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة
وقوله ص وهو لدى التوحيد والتذكير او سواهما كالفعل فاقف ما قفوا ش يعني ان النعت ان رفع ضمير المنعوت طابقه في
الافراد والتذكير واضدادهما سواء كان معناه له او لسببه نحو مررت برجل حسن او حسن وجهه وان رفع سببيه او جرى على غير من هو له رفع
الظاهر وهو في التذكير والتانيث مرفوعه لا متبوعه نحو مررت برجل حسنة جاريته فحكم النعت في ذلك حكم الفعل الواقع
موقعه وهذا معنى قوله كالفعل **فان قلت** كيف سوى بينه وبين الفعل وهو يخالفه في امرين احدهما ان الوصف يجوز تكسيره مسندا
الى السببي المجموع نحو مررت برجل كرام غلمانه والثاني ان الوصف الرافع لضمير المنعوت فرعيا من معاملة الرافع السببي واذا كان

معناه له فيقال مررت برجل حسنة العين كما يقال حسنة عينه حكى ذلك الفراء ولا يكون ذلك في الفعل **قلت** اما الاول فظاهر ووروده على اللغة
وقد ذكر في التسهيل ان الجمع في ذلك اولى من الافراد ونص على ذلك سيبويه في بعض نسخ الكتاب وهو مذهب المبرد وقيل الافراد احسن
ونسب الى الجمهور وفصل بعضهم فقال الجمع اولى ان تبع جمعا والافراد اولى ان تبع مفردا وهو نقله واما الثاني ففيه وجه ضعيف
وذهب كثير منهم الجرمي الى منعه **تنبيهان** الاول يجوز تثنية الوصف الرافع السببي وجمعه جمع المذكر السالم على لغة
طيئ فتقول مررت برجلين حسنين غلاماهما وبرجال حسنين غلمانهم وقد نبههم ذلك من قوله كالفعل اذ على الغيبة **الثاني** ما ذكر
من مطابقة النعت للمنعوت مشروط بان لا يمنع مانع منها كما في جريح ونحوه وافعل من **ص** وانعت بمشتق كصعب وذرب
وشبهه كذا وذي والمنتسب **ش** المنعوت به قسمان مفرد وجملة فالجملة ستاتي والمفرد قسمان مشتق وشبهه قال في
شرح الكافية والمراد بالمشتق هنا ما كان اسم فاعل او اسم مفعول او احد امثلة المبالغة او صفة مشبهة باسم الفاعل
او افعل التفضيل فكذلك معروف بالاسم ذكره ويجمعها كلها انها تقول المشتق الموصوف به ما دل على فاعل او مفعول به
فيهم معنى فعل وحروفه انتهى واذا كان هذا مراده فالمشتق لم ترد عليه اسماء الزمان والمكان والآلة لانها مشتقة وليس
والمراد بشبه المشتق ما اقيم مقامه من الاسماء العارية من الاشتقاق وهو قسمان مطرد وغير مطرد فالمطرد ضربان احدهما
جار مجرى ابدا والآخر جار مجرى الحال دون حال فالجاري مجرى ابدا الاسم كذو بمعنى صاحب واسماء النسب المقصود والجاري مجرى الحال دون
حال كاسماء الاشارة غير المكانية وذو الموصولة وفروعها واخواتها المعروفة بمعنى كما وقد ذهب الكوفيون وتبعهم
السهيلي الى ان اسماء الاشارة لا ينعت بها لجمودها وغير المطرد المصدر والعدد والقائم بمساواة معنى للزوم بنيه له منزلة المشتق
كاسد والمصدر مزيد عليه وسياتي ذكر الجملة فقال **ص** ونعتوا بجملة منكرا فاعطيت ما اعطيته خبرا **ش** الجملة مأولة
بنكرة ولذلك لا ينعت بها الا نكرة قال في التسهيل او معرفا بال الجنسية قال في الشرح لانه معرفة في اللفظ ونكرة في
المعنى وفي الارتشاف ولا ينعت بها المعرف بال الجنسية خلافا لمن اجاز ذلك ثم اشار بقوله فاعطيت ما اعطيته خبرا الى ان
الجملة المنعوت بها لا بد من اشتمالها على ضمير يربطها بالمنعوت وان حكمها في جواز الحذف للعلم به كحكم الخبرية ومن حذفه قوله
وما شيء حميت بمستباح **تنبيهات** الاول البيهقي حذف العائد البتة كحذفه من الخبرية في القلة والكثرة بل ذكر
في التسهيل ان الحذف من النعت قليل ومن الصلة كثير **الثاني** قال في شرح التسهيل وقد يغني عنه الالف واللام كقوله كان حفيف
النبل من فوق عجسها عوازب نحل اضلها الغار مطنف اي غارها ومن منع ذلك اول البيت على الحذف اي الغار منها **الثالث**
اذا نعت بالجملة اسم زمان جاز حذف عائدها المجرور بفي نحو يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي فيه فحذف فيه عند سيبويه وبالتدريج
عند الكسائي والاخفش **الرابع** ذكر في التدريج ان الوصف بالجملة الفعلية اقوى منه بالجملة الاسمية **الخامس** فهم من قوله ما اعطيته
خبرا انها لا تقترن بالواو بخلاف الحالية ولذلك لم يقل ما اعطيته حالا واجاز الزمخشري اقترانها به كالحالية **السادس** ...
الطلب وقوله ما اعطيته خبرا يوهم جواز النعت بالجملة الطلبية اذ يجوز الاخبار بها جاز الا انه بقوله **ص** وامنع هنا ايقاع
ذات الطلب وان اتت فالقول اضمر تصب **ش** وسبب ذلك انها لا تدل على معنى محصل فلا تفيد النعت لما تم اشار الى تاويل ما يوهم
وقوعها نعتية بقوله وان اتت فالقول اضمر تصب فيكون القول المضمر هو النعت والجملة محكية به ومن ذلك قول الراجز
جاءوا بمذق هل رايت الذئب قط اي بمذق مقول فيه عند رؤيته هذا القول ثم انتقل الى النعت بالمصدر فقال **ص** ونعتوا بمصدر
كثيرا فالتزموا الافراد والتذكيرا **ش** وكان حقه ان لا ينعت به لجموده ولكنهم اجروه مجرى المشتق فان **قلت**
هل في قوله كثيرا ان النعت بالمصدر مطرد **قلت** لا كما قال في الكافية وقد صرح بعدم اطراده وقوعه نعتا وحالا فان قلت
هل هما في الكثرة سواء **قلت** لا بل جعل المصدر حالا اكثر من جعله نعتا ذكر ذلك في شرح التسهيل **قلت** واطلق في قوله بمصدر
وهو مقيد بان لا يكون في اوله ميم زائدة كمزار ومسير فانه لا ينعت به البتة ذكره الشاطبي وقوله فالتزموا الافراد والتذكيرا قال
المصنف كانهم قصدوا التنبيه على ان الاصل ذو عدل فلما حذفوا المضاف نحوا بالمضاف اليه نحو ما كان عليه **قلت** في النعت
بالمصدر مذهبان احدهما انه يقصد المبالغة ولا يقدر مضاف والآخر انه لا يقصد فيقدر والكوفيون يجعلونه ... وافقين
مرفوع ظاهر وعدلا وقولهم **ص** ونعت غير واحد اذا اختلف فعاطفا فرقه لا اذا ائتلف **ش** مثال المختلف مررت برجلين كريم وبخيل
ومثال المتفق مررت برجلين كريمين والمختلف يفرق بالعطف والمتفق يستغنى عن تفريقه بتثنيته وجمعه **قلت** واورد على الكافية
اسم الاشارة فانه لا يجوز تفريق نعته فلا يجوز مررت بهذين الطويل والقصير نص على ذلك سيبويه وغيره كالزيادي والمبرد
والزجاج قال الزيادي وقد يجوز ذلك على البدل وعطف البيان **تنبيهات** الاول يندرج في غير الواحد ما هو مفرد لفظا
مجموع معنى كقول حسان فوافيتهم منا بجمع كاسد الغاب مردان وشيب **الثاني** قال في الارتشاف والاختيار مررت
برجلين كريم وبخيل القطع **الثالث** ذكر في التسهيل ويغلب التذكير والعقل عند الشمول وجوبا وعند التفصيل اختيارا **ص**
ونعت معمولي وحيدي معنى وعمل اتبع بغير استثنا **ش** اذا اقتصر نعت معمولين فاما ان يكون العاملان واحدا او لا
وان كان العاملان احدا فثلاث صور الاولى ان تتحد العمل نحو قام زيد وعمرو العاقلان فهذه يجوز فيها الاتباع والقطع في اماكنه
من غير اشكال والثانية ان يختلف العمل والنسبة نحو ضرب زيد عمرا العاقلين فالقطع في هذه واجب عند البصريين الثالثة ان يختلف العمل
وتتحد النسبة من جهة المعنى نحو خاصم زيد عمرا فالقطع في هذه واجب عند البصريين واجاز الفراء وابن سعدان الاتباع والنعت ...

انه

انه اذا اتبع غلب المرفوع فيقول قام زيد وعمرو الكريمان ونص ابن سعدان على جواز الاتباع ان شئت لان كلا منهما مخاصم ومخاصم والصحيح مذهب
البصريين قيل بل الصحيح انه لا يجوز ضارب زيد هندا العاقلة برفع العاقلة نعتا لهند **قلت** ذكر في باب ابنية الفعل من شرح التسهيل
انه لا يستعمل نحو ضارب زيد عمرو البصيران احدهما اولى بالرفع من الآخر ولا بالنعت قال ولو اتبع منصوبه بمرفوع او مرفوعه بمنصوب
لجاز ومنه قول الراجز **قد سالم الحيات منه القدما الافعوان والشجاع الشجعما** بنصب الافعوان وهو بدل من الحيات
وهو مرفوع لفظا لانه منصوب معنى لان كل شيء قد سالمته فقد سالمك ففيه فاعلان مفعولان وهذا التوجيه اسهل من ان يكون التقدير قد
سالم الحيات منه القدم الافعوان انتهى وان كانا لعاملين فلا يخلو العاملان من ان يتحدا في المعنى والعمل او يختلفا فيهما
او في احدهما فان اتحدا او اختلفا نحو ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان في المعنى والعمل جعل النعت تابعا للمجموع في الرفع والنصب
والجر سواء اتفق لفظ العاملين نحو ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان فيما الاتباع فيه جائز وهذا مذهب سيبويه والنحويين اذ لم يشترط الاتحاد
اللفظ وذهب ابن السراج الى منع الاتباع في الثاني وهل في الاول وامتناع ان قدر الثاني عاملا فالقطع او توكيدا فلا واهو
العامل جاز الاتباع وان اختلف العاملان في المعنى والعمل او في احدهما وجب القطع فيرتفع على اضمار مبتدا او ينصب على
اضمار فعل مثال المختلفين في المعنى والعمل جاء زيد ورايت عمرا العاقلين ومثال المختلفين في المعنى دون العمل جاء زيد وذهب
عمرو العاقلان ومثال المختلفين في العمل دون المعنى نحو مررت بزيد وجاوزت عمرا العاقلين فيجوز في ذلك كله العاقلان على تقدير هما
والعاقلين على تقدير امدح والاتباع في ذلك ممتنع عند الجمهور اذ العامل الواحد لا يمكن نسبته الى عاملين من شيئين واجاز
منعه الا ابن يستعمل **قال قلت** قوله وحيدي معنى لماذا **قلت** لمجزوم تقديري ونعت معمولي عاملين وحيدي معنى وعمل **قلت**
هل يعني بقوله اتبع ايجاب الاتباع او الاعلام بجوازه **قلت** لا يصح حمله على الايجاب لان القطع في ذلك منصوص على جوازه فان
قلت ما معنى قوله بغير استثنا **قلت** يعني في الرفع والنصب والجر كما قال الشارح وكانه يشير بذلك الى مذهب من منع
الاتباع بنعت فاعلي فعلين او خبري مبتدأين ولا وجه للتخصيص ثم قال **ص** وان نعوت كثرت وقد تلت مفتقرا لذكرهن اتبعت
ش اذا كثرت نعوت الاسم فله ثلاثة احوال احدها ان يكون مفتقرا لجميعها لا يتميز بدونها الثانية ان يكون مستغنيا عنها
متميزا بدونها الثالثة ان يكون مفتقرا الى بعضها دون بعض فان كان مفتقرا لجميعها وجب اتباع الجميع وان كان مستغنيا
عنها متميزا بدونها جاز فيه ثلاثة اوجه اتباع الجميع وقطع الجميع واتباع بعض وقطع بعض وان كان مفتقرا الى بعض
دون بعض وجب اتباع المفتقر اليه وجاز فيما سواه القطع والاتباع وهذا ما ذكر المصنف **قال قلت** كيف يفهم ذلك من النظم
قلت اما الاول فيفهم من قوله وان نعوت كثرت وقد تلت البيت واما الثانية فمن قوله واقطع او اتبع ان يكن معينا
بدونها واما الثالثة فمن قوله او بعضها اقطع معلنا ثم قال الشارح بعد ان ذكر الصورة الثالثة والى هذا اشار بقوله او
بعضها اقطع معلنا اي وان يكن معينا ببعضها اقطع ما سواه وفيه نظر **تنبيه** اذا قطع بعض النعوت دون بعض
قدم المتبع على المقطوع ولا يعكس وفيه خلاف قال ابن ابي الربيع والصحيح المنع وقال صاحب البسيط والصحيح جوازه ثم بين
وجه القطع بقوله **ص** وارفع او انصب ان قطعت مضمرا مبتدا او ناصبا لن يظهرا **ش** يعني انه يجوز القطع الى الرفع
والى النصب فان رفع فهو خبر مبتدا محذوف واجب الحذف وان نصب فباضمار فعل واجب الحذف والى وجوب اضمار المبتدا او الفعل
الناصب اشار بقوله لن يظهرا **تنبيه** قد يوهم كلام الناظم ان القطع مشروط بتكرار النعوت كما اوهمه كلام غيره
وليس ذلك بشرط وانما ذكر مسألة كثرة النعوت لما فيه من التقسيم والاوجه المتقدمة وتلخيص الكلام على القطع ان يقال النعوت
قسمان معرفة ونكرة فالمعرفة ان كان نعتها مدح او ذم او ترحم جاز القطع الى الرفع على اضمار مبتدا والى النصب على اضمار فعل
ابو يقدر في المدح امدح وفي الذم اذم وفي الترحم ارحم ولا يجوز اظهار المبتدا او الفعل كما سبق وقاله يونس في الترحم فلا يجوز
القطع وان كان للتوكيد نحو قوله نفخة واحدة او ملتزما نحو الشعرى العبور او جاريا على مشار به نحو هذا العالم لم يجز القطع وان
كان للتخصيص وليس احد الثلاثة نحو مررت بزيد الخياط جاز قطعه الى الرفع على اضمار هو والى النصب على اضمار اعني ويجوز
اظهارهما بخلاف نعت المدح والترحم واما النكرة فيشترط في جواز قطع نعتها تقدم غيره كقول ابي الدرداء رضي الله عنه
اتيت على خالد نساء وما لا وذو هيبة وان لم يتقدمه نعت اخر لم يجز القطع الا في الشعر وما ذكرته من جواز قطع نعت التخصيص هو
الوجه المذكور نص عليه ابن ابي الربيع وهو مفهوم من التسهيل وقوله **ص** وما من المنعوت والنعت عقل يجوز حذفه وفي النعت يقل
ش يعني انه اذا علم النعت او المنعوت جاز حذفه ويكثر ذلك في المنعوت ويقل في النعت ثم الاول عندهم فمن الحذف وهو من
الثاني قول العباس بن مرداس **فلم اعط شيئا ولم امنع** شيئا انما يكثر حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه بشرطين
احدهما ان يعلم جنس المنعوت اما باختصاص النعت به نحو مررت بكاتب واما بمصاحبة ما يعينه نحو ان اعمل سابغات والآخر ان
يكون صالحا لمباشرة العامل فلو كان جملة او شبهها لم يقم مقامه في الاختيار لكونها غير صالحة لذلك الا بشرط كون المنعوت
بعض ما قبله من مجرور بمن او في كما حكى سيبويه ما منهما مات حتى رأيته يفعل كذا فهذا مثال الجملة ومثال شبهها قوله تعالى وان من
اهل الكتاب الا ليؤمنن به قبل موته وقوله تعالى ومنا دون ذلك التقدير احد مات وان من اهل الكتاب احد ومنا قوم دون ذلك
فهذا ونحوه كثير مطرد وقول الشارح ومطرد في النعت يفهم منه انه غير مطرد في الاتباع وليس كذلك واما قوله **لو قلت**
ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم واجازه المصنف في الاختيار وجعل المجرور كالمجرور وجعله ابن عصفور

مرورة بلوم يكن المنعوت بالجملة وشبهها بعضا مما قبله من مجرور بمن او في لم تقع الجملة وشبهها مقامه الا في الضرورة كقوله لكم قبضه
من بين اثرى واقترا **التوكيد** التوكيد هو مصدر سمي به التابع لانه يقويه ويقال الكاد تاكيدا وهو معنوي
ولفظي فالمعنوي تابع بالفاظ مخصوصة ولذلك استغنى عن حده بذكرها ثم المعنوي نوعان احدهما ما يرفع توهم الاضافة الى متبوع
والثاني ما يرفع توهم ارادة الخصوص بما ظاهره العموم والاول النفس والعين والثاني كل واخواتها وبدا بالاول فقال ص بالنفس
او بالعين الاسم اكد مع ضمير طابق المؤكد ش فتقول جاء زيد نفسه او عينه والمراد بهما حقيقته ويدفع ذلك ان يكون عن سبيل المجاز
التوكيد بجواز ... زائد فان قلت فهل يجوز الجمع بينهما قلت نعم وانما عطف باو للتنبيه على ان كلا منهما يفي
بالتوكيد به وحده فان قلت بايهما يبدا عند الاجتماع قلت بالنفس لانها عبارة عن جملة الشيء والعين مستعارة في
التعبير عن الجملة فان قلت فهل هذا الترتيب لازم او على سبيل الاولوية قلت الظاهر انه لازم وقيل انه على طريق الاحسنية
ثم قال مع ضمير طابق المؤكد تنبيها على انه لا بد من اضافة النفس والعين الى ضمير المؤكد مطابقا له في الافراد والتذكير وفروعهما وتمثيل
ذلك اسهل ثم قال ص واجمعهما بافعل ان تبعا ما ليس واحدا تكن متبعا ش انما قال بافعل احترازا من جمع الكثرة فانه لا
يؤكد بنحو نفوس واعيون وهو اولى من قوله في التسهيل جمع قلة فان عينا تجمع على اعيان ولا يؤكد به وشمل قوله ما ليس واحدا المثنى
نحو قام الزيدان انفسهما والهندان انفسهما والجمع نحو قام الزيدون انفسهم والهندات انفسهن وذكر الا طلاق في المثنى كراهة
اجتماع تثنيتين وعدل الى الجمع لان التثنية جمع في المعنى **تنبيه** قال الشارح بعد ان ذكر ان الجمع في المثنى هو المختار
ويجوز فيه الافراد والتثنية قال ابو حيان وهم في ذلك اذ لم يقل احد من النحويين به **قلت** واجاز ابن اياز في شرح الفصول ...
التثنية فقال ... قلت نفساهما وكلام الناظم اشار الى منع الافراد والتثنية بقوله تكن متبعا ثم انتقل الى النوع الثاني
من نوعي التوكيد المعنوي فقال ص وكلا اذكر في الشمول وكلا كلتا جميعا بالضمير موصلا ش اما كل فلا يؤكد بها الا ذو اجزاء
يصح وقوع بعضها موقعه غير مثنى واما كلا وكلتا فللمثنى واما جميع فمثل كل ثم اشار الى وجوب اضافة كل وما بعدها الى ضمير
المؤكد بقوله بالضمير موصلا فتقول جاء الجيش كله والقبيلة كلها والزيدون كلهم والرجال كلهم او كلها على قياس ... واحسن
الفتيان ... وهو ضعيف وجاء الهندات كلهن وكلها وحكى الخليل كلتهم عن بعض العرب وكذلك تقول في جميع
وتقول في المثنى جاء الزيدان كلاهما وجاءت المرأتان كلتاهما وقد فهم من قوله بالضمير موصلا منع ابداله ولم ينبه على مطابقة
للمؤكد للاكتفاء به للتقدم السابق في النفس والعين التنبيه انه لا يجوز ... خلافا للفراء والزمخشري ونقله
بعضهم عن الكوفيين وجعل منه قراءة ... انا كلا فيها ... وخرج على وجهين احدهما انه حال من الضمير المرفوع في فيها
والثاني انه بدل من اسم ان ... اي كلا لا تنقطع في التوكيد الى ظاهر وعلى ذلك نصوص النحويين وذكر في التسهيل انه قد يستغنى
عن الاضافة الى الضمير بالاضافة الى مثل الظاهر المؤكد بكل وجعل منه قول كثير **يا اشبه الناس كل الناس بالقمر**
ونحوه ولا حجة فيه لاحتمال كون كل نعتا بمعنى الكامل ... الكامل وهو امدح **تنبيهان**
الاول ما ذكر من ان كلا للمذكر وكلتا للمؤنث هو المشهور قال في التسهيل وقد يستغنى بكليهما عن كلتيهما ومنه قول
الشاعر **يمت بقربى الزينبين كليهما** ذكر في التسهيل انه قد يستغنى بكلاهما عن كلتيهما في تاكيد المثنى فيقال على
هذا جاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلاهما ثم قال ص واستعملوا ايضا ككل فاعله من عم في التوكيد مثل النافلة ش اي استعمل
العرب في التوكيد ... فاعلة من عم يعني عامة وتوصل الى ذكرها بذكر زنتها لتعذر دخولها في النظم واشار بقوله ككل الى انها
يؤكد بها ما سوى المثنى مما يؤكد بكل وانها توضع الى ضمير المؤكد فيقال جاء الجيش عامته والقبيلة عامتها والزيدون عامتهم
والهندات عامتهن قال في شرح التسهيل وذكرت مع كل وجميع عامة كما فعل سيبويه واغفل ذلك اكثر النحويين سهوا
او جهلا والى ذلك اشار بقوله مثل النافلة اي الزيادة على ما ذكره النحويون في هذا الباب فان اكثرهم اغفله وليس
هو في حقيقة الامر نافلة على ما ذكر لان من اجلهم سيبويه ولم يغفله انتهى **قلت** قال المبرد في عامة وقال الماهر
بمعنى اكثرهم ثم ذكر توابع كل فقال ص وبعد كل اكدوا باجمعا جمعاء اجمعين ثم جمعا ش يقال جاء الجيش كله
اجمع والقبيلة كلها جمعاء والزيدون كلهم اجمعون والهندات كلهن جمع وقد فهم من قوله وبعد كل امران احدهما
واجب وهو ان اجمع وفروعه لا يتقدم على كل وفيه الارتشاف ... ان كلا ثم باجمع ... وقيل على ... والثاني غالب لا واجب
وقد اشار الى جوازه بقوله ص ودون كل قد يجيء اجمع جمعاء اجمعون ثم جمع ش وهو معنى قوله في التسهيل وقد يغني عن كل
قال الشارح وهو قليل وفي الارتشاف كثير وورد اجمعين في القرآن دون كل وهو ... كما يؤكد بكل وليس من باب الاستغناء عن كل
كما ذكر ابن مالك **تنبيهات الاول** زعم الفراء ان اجمعين يفيد اتحاد الوقت والصحيح انها ككل في افادة العموم مطلقا بدليل
قوله لاغوينهم اجمعين **الثاني** قد يتبع اجمع واخواته اكتع وكتعاء واكتعين وكتع وقد يتبع اكتع واخواته بابصع وبصعاء
وابصعين وبصع وزاد الكوفيون بعد ابصع واخواته ابتع وبتعاء وابتعين وبتع والناظم لم يتعرض في النظم لذلك لقلة استعماله
الثالث قال الشارح ولا يجوز ان يتعدى هذا الترتيب انتهى ومرادهم ان هذا الترتيب هو المشهور واجاز ابن كيسان ان تبدا باي الثلاثة
شئت بعد اجمع وهو ظاهر قوله في التسهيل بلا ترتيب ودونه قال ابن عصفور واما ابصع وابتع فانت بالخيار ايهما قدمت على الاخر واجاز
الكوفيون تقديم اكتع على اجمع ومذهب الجمهور المنع وقوله حولا اكتعا ونحوه من الضرورة وشذ قول بعضهم اجمع ابصع وانما هو ابصع

ان

ان يجي بعد اكتع وشذ منه قولهم جمع تتع وانما هو تبتع واخواته ان يجاء بهن اخر توابع ابصع **الرابع** اذا تكررت الفاظ التوكيد فهي
للمتبوع وليس الثاني تأكيد التأكيد **الخامس** لا يجوز في الفاظ التوكيد القطع الى الرفع والى النصب **السادس** لا يجوز عطف الفاظ
بعضها على بعض فلا يقال قام زيد نفسه وعينه ولا جاء القوم كلهم واجمعون واجاز بعضهم العطف وهو قول ابن الطراوة **السابع**
الفاظ التوكيد معارف واما ما اضيف الى المضمر فظاهر واما اجمع وتوابعه ففي تعريفه قولان احدهما انه بنية الاضافة ونسب الى
سيبويه والاخر انه بالعلمية على معنى الاحاطة قال محمد بن مسعود الغزني في البديع وتبعه بعضهم تبع في علم الجنس كثعل في اسامة انتهى
ولكون هذه الالفاظ معارف منع البصريون نصبها على الحال ثم قال **ص** وان يفد توكيد منكور قبل وعن نحاة البصرة المنع شمل **ش**
مذهب الكوفيين والاخفش جواز توكيد النكرة اذا كانت موقتة وبعض الكوفيين مطلقا موقتة كانت او غير موقتة ومنع ذلك البصريون مطلقا
والى الجواز ذهب المصنف لافادته ولورود السماع به **فان قلت** على اي المذهبين الاولين يحمل كلامه **قلت** ظاهر النظم موافقة الثاني
اذ لم يشترط في الجواز غير الافادة وقوله في التسهيل ان افاد توكيد النكرة جاز وفاقا للاخفش والكوفيين يقتضي موافقة الاول اذ الاخفش
ومن قال بقوله من الكوفيين خصوا ذلك بالموقتة على ما نقل عنهم وقوله المنع شمل يعني شمل المفيد وغيره ثم قال **ص** واغن بكلتا في مثنى وكلا
عن وزن فعلاء ووزن افعلا **ش** اي استغنوا في تأكيد المثنى بكلا وكلتا عن تثنية اجمع وجمعاء فلا يقال اجمعان ولا جمعاوان هذا قول الكوفيين
وان خروف في اجازة تثنيتهما قياسا متمسكين بعدم السماع **فان قلت** هل يجي ما قيل في توابع اجمع وجمعاء **قلت** في كلام
بعضهم ما يشعر باجراء الخلاف فيها والقياس يقتضي اجراءه وقوله **ص** وان تؤكد الضمير المتصل بالنفس والعين فبعد المنفصل عنيت
ذا الرفع واكدوا بما سواهما والقيد لن يلتزما **ش** يعني انه اذا اكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين فلا بد من توكيده قبلهما بالضمير
المرفوع المنفصل نحو قوموا انتم انفسكم وقمت انت نفسك **فان قلت** هل توكيده بذلك واجب ام جائز **قلت** قال في شرح الكافية لم يجز
الا بعد توكيده بضمير منفصل فلو قلت قاموا انفسهم لم يجز لانه موافق لنص سيبويه وغيره من النحويين وقال في التسهيل ولا يؤكد بهما غالبا ضمير
رفع متصل الا بعد توكيده بمنفصل واشار بقوله غالبا الى ما ذكره الاخفش في المسائل انه يجوز على ضعف قاموا انفسهم وفي عبارة الفارسي
ايضا **فرع** اذا قلت هلم لكم انفسكم جاز دون توكيد للفصل الذي هو لكم وهذا بلا خلاف فلا يتوهم انه لا بد فيه من التوكيد ذكره في
الارتشاف وقد فهم من قوله المتصل ان المنفصل يؤكد بهما بلا شرط فتقول رايتك نفسك ومررت بك نفسك وان شئت اكدته بالمنفصل
ثم قال واكدوا بما سواهما والقيد لن يلتزما يعني ان ما سوى العين والنفس من الفاظ التوكيد اذا اكد به ضمير الرفع المتصل لا يلزم توكيده
بمنفصل وهو المعني بالقيد ولكن يجوز فتقول قوموا كلكم ولو قلتم انتم كلكم لكان حسنا ولما فرغ من التوكيد المعنوي انتقل الى التوكيد اللفظي
فقال **ص** وما من التوكيد لفظي يجي مكررا كقولك ادرج ادرج **ش** التوكيد اللفظي اعادة اللفظ او تقويته بموافقه معنى ولا كقوله
ادرج ادرج ويكون في الاسم والفعل والحرف والمركب غير الجملة والجملة نحو جاء زيد زيد واتاك اتاك اللاحقون ونعم نعم وحتم وحتم
العناء المطول ولكن اسلك الله قال الشارح واكثر ما يكون مؤكدا بالجملة والثاني نحو انزل انزل كقوله **صمي لما فعلت يهود صمام**
ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل ومنه قوله **وقلن على الفردوس اول مشرب اجل جير ان كانت ابيحت دعاثره** فان قلت
عبارته ظاهرة في تناوله الاول دون الثاني لقوله مكررا **قلت** اذا حمل على تكرير معنى المؤكد ولم يخص تكرار لفظه كما ذكر الشارح تناولهما
فان **قلت** ما اعراب صدر البيت **قلت** ما موصولة ولفظي خبر مبتدا محذوف والجملة صلة ويجي خبر الموصول والجار بالتوكيد
لفظي ويجي مكررا حال ثم قال **ص** ولا تعد لفظ ضمير متصل الا مع اللفظ الذي به وصل **ش** فتقول قمت قمت ونحوه لان اعادته مجردا تخرجه عن الاتصال
ثم قال **ص** كذا الحروف غير ما تحصلا به جواب كنعم وكبلى **ش** يعني ان الحروف لا تعاد الا مع ما اتصل به او لكونه كالجزء منه نحو ان
زيدا ان زيدا قائم وفي الدار زيد في الدار ولا يعاد وحده الا في ضرورة نص عليه ابن السراج كقوله **ولا للما بهم ابدا دواء** واجاز الزمخشري
ان ان زيدا وتبعه ابن هشام قال في شرح التسهيل وقوله مردود لعدم امام يستند اليه وسماع يعتمد عليه ولا حجة له في قول الشاعر
ان ان الكريم يحلم ما لم يرين من اجاره قد ظلما لانه من الضرورة **تنبيه** قال في التسهيل بعد ذكر ... ان المعهود الفصل عامر
او لا او معمول كذا ومثال الفصل بغيرهما بقوله **حتى تراها وكأن وكأن اعناقها مشددات بقرن** وبقوله **ليت شعري هل ثم هل آتينهم**
قال ومن الفصل المسموع الفصل بالوقف كقوله **لا ينسك الاسى تأسيا فما ما من حمام احد معتصما** فظاهر ان مثل ذلك يجوز
في الاختيار وصرح في الكافية وشرحها بقلته في نحو تراها وكأن وكأن ولم يجعل للفصل فيه اثرا ثم استثنى من الحروف الجوابية فقال غير ما تحصلا
به جواب كنعم وكبلى فيجوز ان يؤكد باعادة اللفظ من غير اتصاله بشيء فتقول نعم نعم وبلى بلى ولا لا وذلك لان الحروف الجوابية كالمستقلة
لاستقلالها بالاستغناء بها عن ذكر الجواب ثم قال **ص** ومضمر الرفع الذي قد انفصل اكد به كل ضمير اتصل **ش** فيؤكد به المرفوع نحو قمت
انت والمنصوب نحو رايتك انت والمجرور نحو مررت بك انت وهو من قبيل التوكيد اللفظي **تنبيه** اذا اتبعت المتصل المنصوب
بمنفصل منصوب نحو رايتك اياك فمذهب البصريين انه بدل ومذهب الكوفيين انه توكيد قال المصنف وقولهم عندي اصح لان نسبة
المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو فعلت انت والمرفوع توكيد بالاجماع فيلزم كونه
يعني بقوله بالاجماع انه يجوز لا انه يتعين بالاجماع اعربوا انت بعد قمت بدلا **فان قلت** قوله في التسهيل ولا يبدل مظهر من مضمر يمنع من اعرابه بدلا
عطف البيان **ص** العطف اما ذو بيان او نسق والغرض الان بيان ما سبق **ش** يعني ان ذو نسق والعطف
كما ذكر قسمان عطف بيان وعطف نسق والنسق لغة النظم وقد يستعمل بمعنى المنسوق ثم قال والغرض الان بيان ما سبق يعني عطف
البيان ثم قال **ص** فذو البيان تابع شبه الصفة حقيقة القصد به منكشفة **ش** فقوله تابع جنس يشمل الخمسة وقوله

شبه الصفة لما فيه التوضيح والتخصيص فخرج بعطف النسق والبدل والتوكيد وقوله حقيقة القصد به منكشفة يعني ان ايضاحه المتبوع انما هو بتوضيح
وتبيين لحقيقة المقصود لا بدلالة على معنى في المتبوع او في سببه وبذلك فارق النعت وقوله ص فأولينه من وفاق الاول ما من وفاق
الاول النعت ولي ش لما كان عطف البيان بمنزلة النعت وجب موافقته لمتبوعه في اربعة من عشرة كالنعت الحقيقي فيوافقه في الرفع او النصب
او الجر والتعريف او التنكير والافراد او التثنية او الجمع او التذكير او التانيث وما ذكره في ورود عطف البيان نكرة تبعا لنكرة خلاف
نص عليه بقوله ص فقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين ش ذهب الفارسي والكوفيون وابن جني والزمخشري وابن عصفور الى
جواز تنكيرهما واليه ذهب المصنف وقال الشارح اجازه اكثرهم وقال وليس فيه قول مرجح بشيء لان النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل
المعرفة التوضيح بل كقوله لبست ثوبا جبة وتكلم في كتاب الله بقوله من شجرة مباركة زيتونة قال ابن عصفور ذهب اكثر النحويين
الى امتناعه وزعم الشلوبين ان مذهب البصريين التزام تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان قال المصنف ولم اجد هذا النقل من
غير جهته وتقدم بعضهم تخصيصه بالعلم اسما او كنية او لقبا **تنبيهان** الاول فهم من كلامه ان لا تخالفهما في التعريف
والتنكير ممتنع واجازه الزمخشري فجعل قوله مقام ابراهيم عطف بيان على آيات بينات قيل وهو مخالف لاجماع الفريقين فلا يلتفت اليه
الثاني اشتراط الجرجاني والزمخشري زيادة تخصيص عطف البيان على متبوعه قال في شرح الكافية وليس بصحيح لان عطف البيان
في الجامد بمنزلة النعت وقد جعل سيبويه ذا الجمة من يا هذا الجمة عطف بيان مع ان التخصيص بهذا زائد على تخصيصه وقال في شرح التسهيل
زعم اكثر المتاخرين ان متبوع عطف البيان لا يفوقه في الاختصاص بل يساويه او يكون اعم منه والصحيح جواز الاوجه الثلاثة قال وهذا
مذهب سيبويه **قلت** فتحصل ثلاثة مذاهب ثم قال ص وصالحا لبدلية يرى في غير نحو يا غلام يعمرا ونحو بشر تابع البكري
وليس ان يبدل بالمرضي ش يعني ان كل ما حكم عليه بانه عطف بيان فيجوز جعله بدلا الا في موضعين اشار الى احدهما بقوله في نحو يا
يا غلام يعمرا يعني ما كان مفردا معرفة وقد اتبع به منادى فانه ينصب بعد منصوب نحو يا اخانا زيدا او يرفع او ينصب بعد مضموم
نحو يا غلام زيدا او زيد ومثله يا غلام يعمرا فهذه ونحوه عطف بيان لا بدل اذ لو جعل بدلا لتعين بناؤه على الضم لان البدل في نية تكرار العامل
فيلزم تقدير حرف النداء معه بخلاف عطف البيان ثم اشار الى الآخر بقوله ونحو بشر تابع البكري ويعني به ما كان تابعا لمجرور باضافة
صفة مقرونة بال وهو غير صالح لان تضاف اليه كقول الشاعر **انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا** فبشر عطف
بيان ولا يجوز ان يكون بدلا لانه يلزم من تقديره اضافة التارك اليه لان البدل على نية تكرار العامل وهو غير صالح لذلك اذ لا يضاف ما فيه ال الا لما
فيه ال ونقل عن المبرد انه لا يجوز في بشر الا النصب ولا يجيز جره على البدل ولا على عطف البيان واجاز الفراء بشر ان يكون بدلا لان مذهبه
جواز اضافة ما فيه ال الى جميع المعارف والى تضعيف مذهبه اشار بقوله وليس ان يبدل بالمرضي وقد نقل جواز البدل في بشر عن الفارسي
ايضا **تنبيه** استدرك على المصنف مسائل اخرى يتعين فيها عطف البيان لم يتعرض لها **الاولى** ان يفتقر الكلام الى رابط
ولا رابط الا في التابع نحو هند ضرب ابن الرجل اخاها **الثانية** ان يضاف افعل التفضيل الى عام ويتبع بقسميه نحو زيد افضل الناس
الرجال والنساء او النساء والرجال **الثالثة** ان يتبع وصف ايه بمضاف نحو يا ايها الرجل غلام زيد **الرابعة** ان يتبع مجرور اي
بمفصل نحو باي الرجلين زيد وعمرو مررت **الخامسة** ان يتبع مجرور كلا بمفصل نحو كلا الرجلين زيد وعمرو قال ذلك ومسائل اخرى
من باب النداء وقد تقدم منها يا غلام يعمرا فلا حاجة لذكرها

عطف النسق

ص تال بحرف متبع عطف النسق
كاخصص بود وثناء من صدق ش تال اي تابع جنس يشمل الخمسة وقوله بحرف متبع مخرج الاربعة **فان قلت** قوله بحرف يخرج
غير المجرود فيما قبله قوله متبع **قلت** لو اقتصر على قوله بحرف لورد عليه نحو مررت بغضنفر اي اسد فانه تابع بحرف ولا فا متبع
خرج لان اي ليست بمتبع خلافا لمن عدها من حروف العطف **فان قلت** فما اعراب تاليها **قلت** اما اي فحرف تفسير على الصحيح
واما تاليها فعطف بيان لا بدل على الاصح وتوافق ما قبلها في التعريف والتنكير ثم مثل فقال كاخصص بود وثناء من صدق ثم
شرع في ذكر حروف العطف فقال ص والعطف مطلقا بواو ثم فا حتى ام او كفيك صدق ووفا ش يعني ان ستة احرف
تشرك لفظا ومعنى وهذا معنى قوله مطلقا ومثل بقوله صدق ووفا وهو ظاهر **فان قلت** كيف جعل ام واو مما يشرك في
اللفظ والمعنى والنحويون يقولون خلاف ذلك **قلت** قال المصنف اكثر النحويين جعل ام واو مما يشرك في اللفظ لا في المعنى والصحيح انهما
يشتركان لفظا ومعنى ما لم يقتضيا اضرابا لان القائل ازيد في الدار ام عمرو عالم بان الذي في الدار احد المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذي
بعد ام مساو للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه وحصول المساواة انما هو بام وكذلك او مشركة لما قبلها وما
بعدها فيما يجاء بها لاجله من شك او غيره **فان قلت** اطلق في ام واو وينبغي ان يقيدهما بما لم يقتضيا اضرابا فان اقتضيا اضرابا كانا مشركين
في اللفظ لا في المعنى كما ذكر في التسهيل **قلت** لا تنبيه على الاخير لقلته ولعله لم يتعرض له وسيأتي بيان ذلك ثم قال ص واتبعت
لفظا فحسب بل ولا لكن كلم يبد امرؤ لكن طلا ش يعني ان ثلاثة احرف تشرك لفظا لا معنى وقد مثل بقوله لم يبد امرؤ
لكن طلا وهو ولد الظبي فصار في حروف العطف على ما ذكر تسعة والمتفق عليه منها ستة الواو والفاء وثم واو وبل ولا واختلف في ثلاثة
حتى وام ولكن اما حتى فمذهب الكوفيين انها ليست بحرف عطف وانما يعربون ما بعدها باضمار وام قد ذكر النحاس فيها خلافا وان ابا
عبيدة ذهب الى انها بمعنى الهمزة فاذا قال اقام زيد ام عمرو فالمعنى اقام عمرو فيصير على مذهبه استفهاما وقال الغزني في البديع
ام لا معمر بها في [illegible] الا استفهاما وليست بحرف عطف واما لكن فذهب اكثر النحويين الى انها من حروف العطف ثم اختلفوا على ثلاثة اقوال
احدها انها لا تكون عاطفة الا اذا لم يدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي واكثر النحويين والثالث انها عاطفة ولا تستعمل الا بالواو

والواو

والواو مع ذلك زائدة وجمه ابن عصفور قال وعليه ينبغي أن يحمل مذهبا سيبويه والأخفش لأنهما قالا إنها عاطفة ولما مثلا العطف بها
مثلاه بالواو والثالثة أن العطف بها وإن تجيء في الإتيان بالواو وهو مذهب ابن كيسان وذهب يونس إلى أنها حرف استدراك وليست
بعاطفة والواو قبلها عاطفة لما بعدها عطف مفرد على مفرد **تنبيهان** الأول أن المصنف هنا لا يشترط الواو وفي التسهيل
يونس قال فيه وليس منها لكن وفاقا ليونس وظاهر كلامه في الشرح أنه غير موافق له في كل وجه لأنه جعل الواو قبلها عاطفة جملة على جملة
ونبه بما بعدها على أنه إذا قلت ما قام سعد ولكن سعيد بالتقدير ولكن قام سعيد وإنما جعلها من عطف الجمل بلزوم على مذهب يونس من
مخالفة المعطوف بالواو لما قبلها وكان حقه أن يوافقه واستدل من قال إنها ليست بعاطفة بلزوم اقترانها بالواو وقبل المفرد وقال في
شرح التسهيل وما يوجد في كلام النحويين من نحو ما قام سعد ولكن سعيد فمن كلامهم لا من كلام العرب ولذلك لم يمثل سيبويه في أمثلة
العطف إلا بولكن وهذا من شواهد أمانته وكمال عدالته لأنه يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو ونحو [illegible] ما ذكره ابن عصفور
الثاني اختلف في تسعة العاطفة أخرى وهي إما وإلا وليس ولو ولولا وهلا وكيف ومتى وأين والصحيح أنها ليست من حروف العطف فيما
بالواو وقال **ص** فاعطف بواو لاحقا أو سابقا في الحكم أو مصاحبا موافقا **ش** يعني أن الواو لمطلق الجمع كما ذهب إليه الجمهور
فيجوز أن يعطف بها لاحقا في الحكم نحو جاء زيد وعمرو بعده أو سابقا نحو جاء زيد وعمرو قبله أو مصاحبا له نحو جاء زيد وعمرو معه وذهب بعض أهل
الكوفة إلى أن الواو ترتب وحكي عن قطرب وثعلب وغلامه والربعي وبذلك يعلم أن ما ذكره السيرافي والسهيلي من إجماع النحاة بصريهم
وكوفيهم على أن الواو لا ترتب غير صحيح **تنبيه** قال في التسهيل وتنفرد الواو بكون متبوعها في الحكم محتملا للمعية برجحان وللتأ
والتأخير بكثرة وللتقديم بقلة وهذا ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين فهو قول ثالث ثم قال **ص** واخصص بها عطف الذي لا يغني متبوعه
كاصطف هذا وابني **ش** يعني أن الواو تنفرد بعطف ما لا يستغنى عنه متبوعه كفاعل ما لا يقع إلا من متعدد نحو اختصم هذا وابني
وتقاتل زيد وعمرو وكذلك جلست بين زيد وعمرو وسواء زيد وعمرو وأجاز الكسائي [illegible] زيد فعمرو اختصم بالفاء ومنع ذلك الفراء
والبصريون ثم انتقل إلى الفاء فقال **ص** والفاء للترتيب باتصال وثم للترتيب بانفصال **ش** أي بلا مهلة وتعقيب هذا مذهب
الجمهور وما أوهم خلافه تأول وذكر في التسهيل أن الفاء تقع موقع ثم كقوله تعالى ثم خلقنا العلقة مضغة ثم انتقل إلى ثم فقال وثم
للترتيب بانفصال أي بمهلة وهو مذهب الجمهور وما أوهم خلافه تأول وذكر في التسهيل أنها تقع موقع الفاء كقوله جرى في الأنابيب
ثم اضطرب وذكر أيضا أنها تقع في عطف المتقدم في الزمان اكتفاء بترتيب اللفظ وقد أشار الفراء إلى ذلك قال ابن عصفور وما ذكره الفراء
من أن المقصود ترتيب الأخبار يعني في نحو إن من ساد ثم ساد أبوه ليس بشيء لأن ثم تقتضي تراخي الثاني بمهلة ولا مهلة بين الأخبار
وذكر الشارح أن الفاء وثم قد يكونان لترتيب الذكر وهو الذي عناه في التسهيل بترتيب اللفظ **تنبيه** في ثم أربع لغات ثم وفم وثمت
وثمت ثم قال **ص** واخصص بفاء عطف ما ليس صلة على الذي استقر أنه الصلة **ش** يعني أن الفاء تختص بعطف ما لا يصلح كونه صلة لعدم
الضمير على ما هو صلة كقوله الذي يطير فيغضب زيد الذباب ولو عطف بغير الفاء لم يجز ذلك لما فيها من معنى السببية **قلت** وما ذكر
في التسهيل أنها تشعر بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة أو صفة أو خبر أعم لشموله [illegible] بل تشعر بها الفاء
وحدها ثم انتقل فقال **ص** بعضا بحتى اعطف على كل ولا يكون إلا غاية الذي تلا **ش** لا يكون المعطوف بحتى إلا بعض متبوعه
نحو قدم الحجاج حتى المشاة وقال في التسهيل أو كبعضه وقال في الكافية بعضا أو شبهه ومثله في شرحها بقوله أعجبتني الجارية
حتى حديثها فإن حديثها ليس بعضا منها ولكنه كالبعض لأنه معنى من معانيها قال وقد يكون المعطوف بحتى مباينا فيقدر
بعضية كقوله **ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها** بعطف النعل وليست بعضا [illegible] لما
قبلها صحيحة للاكتفاء بالتأويل لأن تأويله ألقى ما يثقله حتى نعله ولا يكون المعطوف بها إلا غاية لما قبلها في نقص أو زيادة نحو
مات الناس حتى الأنبياء وقدم الحجاج حتى المشاة **تنبيهات** الأول حتى بالنسبة إلى الترتيب كالواو خلافا لمن زعم أنها
للترتيب كالزمخشري **الثاني** إذا عطف بحتى على مجرور قال ابن عصفور فالأحسن إعادة الخافض ليقع الفرق بين العاطفة والجارة
وقال ابن الخباز يلزم إعادة الجار للفرق وقال في التسهيل يلزم إعادة الجار ما لم يتعين العطف **الثالث** حيث جاز الجر والعطف فالجر
أحسن إلا في باب ضربت القوم حتى زيدا ضربته فالنصب أحسن على تقدير كونها عاطفة وضربته توكيدا أو على تقدير جعلها ابتدائية
وضربته مفسرا **الرابع** فهم من اشتراط كون المعطوف بحتى بعضا أنها لا تعطف جملة على جملة وإنما تعطف مفردا على مفرد ثم انتقل
إلى أم فقال **ص** وأم بها اعطف إثر همز التسوية أو همزة عن لفظ أي مغنية **ش** أم على ضربين متصلة ومنقطعة فالمتصلة هي
المعادلة لهمزة التسوية أو همزة يطلب بها وبأم ما يطلب بأي وعلامة الهمزة الأولى أن تكون في موضع جملة يصح تقدير الجملة في موضعها
وعلامة الثانية أن يصلح الاستغناء عنها بأي مثال الأولى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ومثال الثانية أزيد في الدار أم عمرو وقد
تحذف الهمزة قبل المتصلة للعلم بها وأمن اللبس كقراءة ابن محيصن سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم وهو في الشعر كثير ومنه
قول الشاعر **لعمرك ما أدري وإن كنت داريا بسبع رمين الجمر أم بثمان** أي أبسبع وإلى ذلك أشار بقوله **ص** وربما أسقطت
الهمزة إن كان خفا المعنى بحذفها أمن **ش** فإن قلت هل يجيء ذلك **قلت** ظاهر قوله في شرح الكافية في هذا وأمثاله من مواضع
حذف الهمزة المعطوف على معموليها بأم جوازا [illegible] وقد أجاز الأخفش حذف الهمزة في الاختيار وإن لم يكن بعدها أم وجعل من
ذلك قوله تعالى وتلك نعمة تمنها علي والمنقطعة ما سوى المتصلة وإليها أشار بقوله **ص** وبانقطاع وبمعنى بل وفت إن تك
مما قيدت به خلت **ش** الذي قيدت به هو أن تكون معادلة همزة التسوية أو همزة [illegible] فإن خلت من ذلك فهي منقطعة واختلف في

المنقطعة فمذهب البصريين أنها تقدر ببل والهمزة مطلقا وذهب الكسائي وهشام إلى أنها بمنزلة بل وما بعدها مثل ما قبلها فإذا قلت
قام زيد أم عمرو فالمعنى بل قام عمرو قال في التسهيل وتقتضي أضرابا مع استفهام ودونه وذكر في غيره أن الأكثر اقتضاؤها مع الإضراب
استفهاما **فإن قلت** قوله وبمعنى بل وفت يقتضي موافقة الكسائي وهشام إذ لم يذكر الاستفهام **قلت** إنما اقتصر على ذكر
بل لأن اقتضاء المنقطعة للإضراب لازم وليس اقتضاؤها للاستفهام بلازم **تنبيهات** الأول أفهم في المتصلة وأم
والمنقطعة هو مذهب الجمهور وذهب أبو زيد إلى أن أم تكون زائدة فهو قسم ثالث **الثاني** سميت المتصلة متصلة لأن ما قبلها
وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر ولذلك لم تقع إلا بين مفردين أو جملتين في تقدير مفردين أو معنى جملة في تقدير مفرد وسميت
المنقطعة منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين **الثالث** إذا عادلت المتصلة بين جملتين فقد تكونان فعليتين أو اسميتين
أو مختلفتين فإن كان في التسوية فلا يذكر بعدها إلا الفعلية ولا يجوز سواء علي أزيد قام أم عمرو منطلق فهذا لا تقوله العرب وأجازه
الأخفش قياسا على الفعلية وقد عادلت بين مفرد وجملة في قوله **سواء عليك النفر أم بت ليلة** ويجري مجرى التسوية ما أدري
وليت شعري وتقع بعدهما الجملتان وما أبالي وتقع بعده الجملتان أيضا خلافا لمن زعم أنه لا يكون بعده إلا الفعلية **الرابع** فصل
أم مما عطفت عليه نحو أزيد في الدار أم عمرو أولى من وصلها وهو مذهب سيبويه وهو الصحيح قال في التسهيل ومدعي امتناع وصلها أو
فصلها مخطئ لأن دعواه مخالفة للاستعمال المقطوع بصحته ولقول سيبويه والمحققين من أصحابه **الخامس** قد يكتفى بذكر المعادل
ذكر المعاد لقوة الفعل [illegible] **السادس** ذهب ابن كيسان إلى أن ميم أم بدل من واو أو وأصلها أو وهي دعوى مجردة عن الدليل
السابع ذكر في التسهيل أن عطف المنقطعة للمفرد قليل ومثله في الشرح بقولهم إنها لإبل أم شاء قال والأجود هنا أن يجرد للإضراب
عاطفة ما بعدها على ما قبلها كما يكون بعد بل فإنها بمعناها هذا مذهب الفارسي وابن جني في ذلك أنها بمنزلة بل والهمزة والتقدير
بل أهي شاء وبه جزم في شرح الكافية قال في شرح التسهيل بعد حكاية هذا القول وهذه دعوى لا دليل عليها ولا انقياد إليها وقد
قال بعض العرب إن هناك لإبلا أم شاء فنصب ما بعد أم حين نصب ما قبلها وهذا عطف صحيح مفهوم لعدم الإضمار قبل المرفوع فيلزم عدمه في قول
بعضهم إنها لإبل أم شاء **الثامن** قد ظهر من كلام المصنف أن أم المنقطعة تكون عاطفة وقال في شرح الكافية وأما أم
المعتمد عليها في العطف فهي المتصلة والمغاربة يقولون إن أم المنقطعة ليست للعطف لا في مفرد ولا في جملة **التاسع**
تدخل أم المنقطعة على هل وأسماء الاستفهام نحو قوله تعالى أم هل تستوي الظلمات والنور وأماذا كنتم تعملون وهو فصيح كثير ولا
التفات لمن زعم أنه من الجمع بين أداتي معنى وأنه قليل جدا أو نادر لدعواه أنها بمعنى بل والهمزة في كل موضع ثم انتقل إلى أو فقال **ص**

خيّر أبح قسّم بأو وأبهم ... واشكك وإضراب بها أيضا نُمي

ش ذكر لها سبعة معان **الأول** نحو خذ دينارا أو ثوبا **والثاني**
الإباحة نحو جالس الحسن أو ابن سيرين فإن **قلت** ما الفرق بينهما **قلت** الفرق بينهما جواز الجمع بين الأمرين في الإباحة ومنعه
في التخيير فإن **قلت** هل استفيد جواز الجمع في الإباحة من لفظ أو **قلت** ذكر بعضهم أن ذلك ليس من أو بل راجع إلى القرائن أو الأمر
خارج وهو في بنية الكلمة [illegible] وذلك أن التخيير يرد فيما أصله الحظر والإباحة فيما أصله [illegible] **تنبيه**
قال المصنف من علامات الإباحة وقوع الواو موقعها فلو جيء بالواو مكان أو لم يختلف المعنى وفرق بين الواو وأو في ذلك فقال
إذا قلت جالس الحسن أو ابن سيرين جاز له مجالسة أحدهما ومجالستهما وإذا عطف بالواو لم يجز مجالسة أحدهما دون الآخر **الثالث**
التقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف وقال في التسهيل بدل التقسيم والتفريق المجرد يعني من الشك والإبهام والتخيير ومثله بقوله
تعالى وقالوا كونوا هودا أو نصارى قال والتعبير عن هذا بالتفريق أولى من التعبير عنه بالتقسيم لأن استعمال الواو فيما هو تقسيم أجود
من استعمال أو نحو الكلمة اسم وفعل وحرف وعبر بعضهم عن هذا المعنى بالتفصيل **الرابع** الإبهام نحو قوله تعالى وإنا أو إياكم لعلى هدى
ومعنى الإبهام أن يكون المتكلم عالما ويبهم على المخاطب **الخامس** الشك نحو قام زيد أو عمرو والفرق بينهما أن الشك للمتكلم والإبهام
للسامع **السادس** الإضراب كقوله تعالى وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون وقال الفراء أو هنا بمعنى بل وأشار بقوله نمي أي نقل
إلى أن ورودها للإضراب غير متفق عليه وقال في شرح الكافية أجاز الكوفيون موافقتها لبل في الإضراب ووافقهم أبو علي وابن برهان
قلت وابن جني قال في قراءة ابن السماك أو كلما عاهدوا عهدا وهنا بمعنى بل وقال ابن عصفور الإضراب ذكره سيبويه في النفي والنهي
إذا أعدت العامل كقولك لست بشرا أو لست عمرا ولا تضرب زيدا أو لا تضرب عمرا قال وزعم بعض النحويين أنها تكون للإضراب على
الإطلاق واستدلوا بقوله تعالى وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون وبقوله تعالى فهي كالحجارة أو أشد قسوة قال وما ذهبوا إليه فاسد
السابع معنى الواو كقوله جاء الخلافة أو كانت له قدرا [illegible] أو مكان الواو وإلى هذا أشار بقوله **ص**

وربما عاقبت الواو إذا لم يُلف ذو النطق للبس منفذا

ش والمراد أو تأتي بمعنى الواو وذهب الأخفش والجرمي واستدلوا بقوله أو يزيدون وهو مذهب
جماعة من الكوفيين وذكر في التسهيل أن أو تعاقب الواو في الإباحة كثيرا وفي عطف المصاحب والمؤكد قليلا مثال الإباحة جالس الحسن
أو ابن سيرين وقد تقدم الكلام عليه ومثال المصاحب قوله عليه السلام اسكن حراء فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد ومثال المؤكد
ومن يكسب خطيئة أو إثما **تنبيهان** الأول مذهب الجمهور أن أو وإما الشبيهة بها في الأشياء [illegible] إذا عطف بعد الطلب فهي للتخيير
أو الإباحة وإذا عطفت بعد الخبر فهي للشك أو للإبهام أو للتقسيم **الثاني** إذا دخل النهي في الإباحة استوعب ما كان مباحا
باتفاق النحويين ومنه قوله تعالى ولا تطع منهم آثما أو كفورا [illegible] نقع في الإباحة لأن النهي وقع على الجمع والتفريق وإذا
دخل النهي في التخيير ففيه خلاف ذهب السيرافي إلى أنه يستوعب الجمع كالنهي عن المباح وذهب ابن كيسان إلى جواز أن يكون النهي عن كل

واموران يكون بعد الجميع ثم قال ص **وَمِثْلُ أَوْ فِي القَصْدِ إِمَّا الثَّانِيَة فِي نَحْوِ إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَة** **ش** يعني ان اما مثل او فيما يقصد بها
فتكون للتخيير والاباحة والتقسيم والشك والابهام ولم يذكر الاباحة في التسهيل **فان قلت** ظاهر قوله مثل او انها تؤدي
المعاني السبعة **قلت** لا يصلح حمله على الظاهر لان اما لا تاتي بمعنى الواو ولا بمعنى بل والعذر له ان ورود او للمعنيين قليل ومختلف
فيه فالاباحة اذا انما هو على المعاني المتفق عليها وقد فهم من البيت جواز **الاولى** ان اما ليست بعاطفة اذ لم يجعلها مثل او وجعلها
بل الفصد مفعولا ولذلك لم يذكرها مع حروف العطف اولا ونقل المصنف عن اكثر النحويين انها عاطفة وخالف يونس وابن كيسان وابو علي
انها ليست بعاطفة ووافقهم المصنف وهو الصحيح لدخول الواو عليها ونبه الرماني على انها عاطفة بان الواو للجمع وليست هنا
كذلك لا يغير الكلام لاجل التشبيه فعلم ان العطف لاما ونقل ابن عصفور اتفاق النحويين على انها ليست بعاطفة وانما اوردوها في
حروف العطف لمصاحبتها لها وقد عد سيبويه واما من حروف العطف فحمل بعضهم كلامه على ظاهره فقال ان الواو عطفت اما الثانية على اما
الاولى واما الثانية عطفت الاسم الذي بعدها على الاسم الذي بعد اما الاولى وتاوله بعضهم بان اما لما كانت مصاحبة المعنى ومخرجة للواو
عن الجمع والتابع يليها سماها عاطفة مجازا **الثانية** ان المشبهة باو انما هي الثانية وهي المختلف فيها واما الاولى فليست بعاطفة
اتفاقا **الثالثة** فهم من قوله الثانية ان اما لا بد من تكريرها فكثيرا او وهذا هو الغالب بينهما والثاني ان الكلام مع اما مبني على
ما هي به لاجله بخلاف او **الرابعة** فهم من تمثيله انه لا بد من اقترانها بالواو **فان قلت** التزام الواو ظاهر عند من لم يجعل اما عاطفة
لما يلزم من دخول عاطف على عاطف **قلت** من قال انها عاطفة لم يفرد الواو الا نادرا كقوله اما الى جنة اما الى نار **فان قلت**
فعلى هذا احتاج بعض البيت لمن قال انها عاطفة **قلت** لا ندور فيجعل من حذف العاطف ضرورة **تنبيهات** الاول ما ذكر من
ان اما لا بد من تكريرها هو الكثير وقد يستغنى عن الثانية باو كقوله انا ابن او انا ابا كان اما على هذا اوجه قليلا بيت ونحوه في المتبع
كثير وبان الشرطية مع لا النافية كقوله **فاما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك غثي من سميني والا فاطرحني واتخذني عدوا**
اتقيك وتتقيني وقد يستغنى عن الا ولى كقول الفرزدق **تهاض بدار قد تقادم عهدها واما باموات الم خيالها** الثاني
اختلف في اما المذكورة فقيل بسيطة وقيل مركبة من ان وما وهذا مذهب سيبويه والدليل عليه اقتصارهم على ان في الضرورة كقوله
فان جزعا وان اجمل صبر وقوله **سقته الرواعد من صيف وان من خريف فلن يعدما** واجيب بانه يحتمل ان تكون ان شرطية حذف جوابها
والتقدير وان كنت ذا جزع فلا جزع وان كنت تحمل صبرا فاجمل وان سقته من خريف فلن يعدم الري **فرع** لو سميت باما على القولين كيف
حكيت **الثالث** في اما المذكورة لغتان كسر همزتها وهي لغة اهل الحجاز ومن جاورهم وهي الفصحى وفتح همزتها وهي لغة قيس واسد وتميم
وحكى ابدال ميمها الاولى يا مع كسر الهمزة وفتحها **الرابع** تشارك اما المذكورة في اللفظ اما الشرطية وهي مركبة من ان وما
بغير اشكال كقوله نعم واما تخافن من قوم خيانة وزعم الكسائي ان لها قسما ثالثا تكون فيه حمدا فيقولوا على هذا اما زيد قائم يريد ان زيد
قائم وما صلة ثم انتقل الى لكن فقال ص **وَأَوْلِ لَكِنْ نَفْيًا اوْ نَهْيًا وَلَا نِدَاءً اوْ أَمْرًا اوْ اثْبَاتًا تَلَا** **ش** فالنفي ما قام زيد لكن عمرو والنهي
لا تضرب زيدا لكن عمرا فالمعطوف بلكن محكوم له بالثبوت بعدها وفهم من ذلك انها لا تقع في الايجاب وهو مذهب البصريين واجاز
الكوفيون ان يعطف بها في الايجاب نحو اتاني زيد لكن عمرو **تنبيه** انما يشترط النفي والنهي في الواقعة قبل المفرد وتقرر الخلاف
في كونها عاطفة واذا وليها جملة فتكون حينئذ بعد ايجاب او نفي ونهي وامر ولا تقع بعد استفهام فلا يجوز هل زيد قائم لكن عمرو لم يقم
فان قلت اذا وقعت قبل الجملة فهل هي عاطفة جملة على جملة او غير عاطفة **قلت** الذي ذهب اليه اكثر المغاربة انها حينئذ حرف
ابتداء لا حرف عطف وقيل انها تكون عاطفة جملة على جملة اذا وردت بغير واو وقال ابن ابي الربيع وهو ظاهر كلام سيبويه **فان قلت**
فما المفهوم من كلام الناظم **قلت** المفهوم اشتراطه قبل العاطفة النفي والنهي ان الواقعة بعدها الجملة غير عاطفة اذ لا يشترط
فيها ذلك ثم انتقل الى لا فقال **وَلَا نِدَاءً** او امرا او اثباتا تلا لا ولا النداء نحو يا زيد لا عمرو او الامر اضرب زيدا لا عمرا او الاثبات نحو
زيد كاتب لا شاعر وزعم ابن سعدان ان العطف بلا على المنادى ليس من كلام العرب وقد نص على جوازه سيبويه ومنع ابو القاسم الزجاج
في كتب معاني الحروف ان يعطف بها بعد الفعل الماضي وليس منع ذلك بصحيح لثبوته في كلام العرب **تنبيهات** الاول
في معنى الامر الدعاء نحو غفر الله لزيد لا لبكر والتحضيض نحو هلا تضرب زيدا لا عمرا **الثاني** اجاز الفراء العطف بها على اسم
لعل كما يعطف بها على اسم ان نحو لعل زيدا لا عمرا منطلق **الثالث** فائدة العطف بلا نفي الحكم عما بعدها اما قبلها اما ادعى كقولك زيد
كاتب لا شاعر رد الاعلى من يعتقد انه كاتب وشاعر واما فلتخصيص كقولك زيد عالم لا جاهل رد على من يعتقد انه جاهل **الرابع**
شرط التسهيل في العطف بلا ان يكون ما بعدها غير صالح للاطلاق على ما قبلها عليه ولذلك لا يجوز جاءني رجل لا زيد **الخامس**
قد يحذف المعطوف عليه بلا نحو اعطيتك لا لتظلم اي لتعدل لا لتظلم **السادس** لا يعطف بلا الا مفرد او جملة لها موضع من الاعراب
نحو زيد يقوم لا يقعد فان لم يكن للجملة موضع لم تكن عاطفة ولذلك لا يجوز الا ابتداء بها وفي المنهلية وتعطف لا الجملة على الجملة نحو
زيد قائم لا عمرو جالس ثم انتقل الى بل فقال ص **وَبَلْ كَلَكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا كَلَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا** **ش** مصحوب لكن هما النفي والنهي
فاذا عطفت بل بعدهما فهي كلكن يعني لتقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو تتقرر نفي القيام عن زيد
وتثبته لعمرو ومثله بقوله لم اكن في مربع بل تيها والمربع منزل الربيع والتيها الارض التي لا يهتدى فيها ونحو لا تضرب زيدا بل
عمرا فتقرر النهي عن ضرب زيد وتثبت الامر بضرب عمرو وابو الحسن دعا على هذا الحكم واجاز مع ذلك كون بل ناقلة لحكم النفي والنهي لما
بعدها ووافقه على ذلك ابو العباس عبد الوارث قال المصنف وما جوزه مخالف لاستعمال العرب ثم قال ص **وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الأَوَّلِ**

في الخبر المثبت والامر الجلي ش مثال الخبر المثبت جاء زيد لا عمرو والامر اضرب زيدا لا عمرا فيفهم مع ذلك لا ازالة الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت
عنه وجعله لما بعدها وذهب الكوفيون الى ان بل لا تكون نسقا الا بعد النفي او ما جرى مجراه ولا تكون نسقا بعد الايجاب وجملة القول في بل
انها ان وقعت بعدها جملة كانت اضرابا عما قبلها اما على جهة الابطال نحو ام يقولون به جنة بل جاءهم بالحق واما على جهة الترك من غير
ابطال نحو ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة من هذا افضلهم هذا ان قوله في شرح الكافية فان كان الواقع بعدها
جملة فهي للتنبيه على انتهاء غرض واستيناف غيره ولا تكون في القرآن الا على هذا الوجه وفيه نظر وان وقع بعدها مفرد وليس قبله نفي
او نهي فهي لازالة حكم ما قبلها وجعله لما بعدها وان كان قبل المفرد نفي او نهي فهي لتقرير حكمه وجعل ضده لما بعدها **تنبيهات**
الاول لا تعطف بل بعد الا استفهام لا يقال اضربت زيدا بل عمرا ولا نحوه **الثاني** ظاهر اطلاق المصنف ان بل تعطف الجملة كما تعطف المفرد
وقد صرح به الشارح في قوله وان كان المعطوف بها جملة وذكر غيره انها لا تكون قبل الجملة عاطفة **الثالث** قال في التسهيل وتزاد
لا قبل بل لتاكيد التقرير بعد ايجاب وتوكيد النفي بعد النفي انتهى فاذا زيدت بعد ايجاب او امر نحو زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا فهي لتاكيد الاضراب عن جعل
الحكم للاول واذا زيدت بعد نفي او نهي نحو ما قام زيد لا بل عمرو ولا تضرب خالدا لا بل بشرا فهي لتاكيد تقرير النفي وذهب الجزولي الى انها
بعد الايجاب والامر نافية وبعد النفي والنهي تاكيد ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي وقال ابن عصفور ولا ينبغي ان يقال بزيادتها
مع بل بعد النفي والنهي الا ان يثبت لها سماع قيل وهو مسموع من كلام العرب **الرابع** قد تزاد قبل بل الجملة … المتقدمة نحو
… اعلم بل … بل هو شاعر او … على … المتاخرين … بل ادارك علمهم في الاخرة بل هم في شك منها
بل هم منها عمون ولذلك معاملة من روها العطف شرع في ذكر احكام تتعلق بالباب فقال ص وان على ضمير رفع متصل عطفت فافصل
بالضمير المنفصل او فاصل ما وبلا فصل يرد في النظم فاشيا وضعفه اعتقد ش يعني انه اذا قصد العطف على ضمير الرفع المتصل
فيستحسن الا بعد توكيده بضمير رفع منفصل كقوله تعالى لقد كنتم انتم واباؤكم او فاصل ما يقوم مقام التاكيد كقوله تعالى جنات عدن
يدخلونها ومن صلح ونبه بقوله او فاصل ما على انه يكتفي باي فصل كان عليه فاصل وان قل وقد اجاز صاحب الكشاف في قوله تعالى أئنا لمبعوثون
او اباؤنا الاولون ان يكون اباؤنا معطوفا على الضمير في مبعوثون للفصل بالهمزة واعترض من ذهب اليه الزمخشري بان … منه
لا ستفهام على المعنى وهو لا يوجب في كلام العرب ومن صور الفصل الفصل بين العاطف والمعطوف بنحو ما اشركنا ولا اباؤنا وفيهم من
قوله منتصران المنفصل يعطف عليه بلا شرط فحكم المنفصلين في العطف والعطف عليهما حكم الظاهر وهم الا … انت
زيد واياك ثم نبه على ورود العطف على الضمير المذكور بغير توكيد ولا فصل فقال وبلا فصل يرد في النظم فاشيا وضعفه اعتقد كقول عمر
ابن ابي ربيعة قلت اذ اقبلت وزهر تهادى كنعاج الفلا تعسفن رملا وهو كثير في الشعر ومع كثرته فهو ضعيف ولذلك قال
وضعفه اعتقد فان قلت فلم يبق الا ضعفه او يختص بالضرورة قلت نص المصنف على انه يجوز في الاختيار مع ضعفه لقول بعض العرب
مررت برجل سواء والعدم حكاه سيبويه وان العطف في البيت السابق ونحوه ليس بفعل مضمر … اليه لامكان النصب
ومذهب الكوفيين وابن الانباري جوازه في الاختيار ونقل الجواز عن ابي علي … وهو مذهب البصريين انه لا يجوز بغير فصل توكيد او غيره
الا في الضرورة ونص سيبويه والخليل على قبحه وفي كتاب سيبويه … انفصال بعض الضمائر وكذلك كنا وانت ذاهبين الا ان الشارح
تاوله **تنبيه** شرط في التسهيل في صحة العطف صلاحية المعطوف او ما هو بمعناه لمباشرة العامل قالوا نحو قام زيد
وعمرو والثاني نحو قام زيد وانا فانه لا يصلح قام انا ولكن يصح قمت والتاء بمعنى انا فان لم يصلح هو او ما هو بمعناه لمباشرة العامل اضمر
له عامل مدلول عليه بما قبله وجعل من عطف الجمل وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع في المضارع ذي الهمزة او النون او تاء المخاطب
او بفعل الامر نحو اقوم انا وزيد ونقوم نحن وزيد وتقوم انت وزيد اسكن انت وزوجك الجنة اذ لا تسكن زوجك …
في بابه قال وكذلك المضارع المفتوح المفتتح بتاء التانيث نحو لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده قال الشيخ ابو
حيان وما ذهب اليه مخالف لما تظافرت عليه نصوص النحويين والمعربين من ان زوجك معطوف على الضمير المستكن في اسكن
المؤكد بانت ولا نعلم خلافا في جواز تقوم هند وزيد وانه من عطف المفرد انتهى وقوله ص وعود خافض لدى عطف
على ضمير خفض لازما قد جعلا وليس عندي لازما اذ قد اتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا ش هذا مذهب جمهور
البصريين وان اعادته لازمة الا في الضرورة وذهب الكوفيون والاخفش ويونس الى جواز العطف عليه بدون اعادة
الخافض واختاره الشلوبين والمصنف ولهذا قال وليس عندي لازما ثم استدل بوروده في النثر كقراءة حمزة واتقوا الله
الذي تساءلون به والارحام ومن النظم **فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب** انشده
سيبويه وهو كثير في الشعر وفي المسألة مذهب ثالث وهو انه ان اكد الضمير جاز نحو مررت بك انت وزيد وهو مذهب الجرمي
والزيادي **قلت** وهو ما حكي عن العرب فانه اجاز مررت به نفسه وزيد ومررت بهم كلهم وزيد قال وكذلك العطف على اجمعين
وقبحهم بقبيحهم … اذا اقبحت وان نكبت … لم يجز يعني العطف بغير اعادة الجار وقال الشارح لا يبعد
ان يقال في هذه المسالة ان العطف على الضمير المجرور بغير اعادة الجار غير جائز في القياس وما ورد في السماع محمول
على شذوذ اضمار الجار **تنبيهان** الاول ينبغي ان يقيد العطف على الضمير المجرور بان يكون الحرف غير مختص بالضمير
احترازا من المجرور بلولا على مذهب سيبويه فانه لا يجوز عطف الظاهر عليه بالجر فلو رفع على توهم انك نطقت بالضمير مرفوعا
ففي جوازه نظر **الثاني** قد فهم من سكوته عن الضمير المنصوب المتصل انه يجوز العطف عليه بلا شرط وقوله ص والفاء قد تحذف

مع ما عطفت والواو إذ لا لبس وهي انفردت بعطف عامل مزال قد بقي معموله دفعا لوهم اتقي ش يعني أن أمن
اللبس ومنه أن اضرب بعصاك البحر فانفلق أي فضرب فانفلق وزعم ابن عصفور أنه إنما حذف المعطوف عليه وحده وحذفت الفاء
من المعطوف فاتصلت الفاء التي في المعطوف عليه بالمعطوف فأبقى من كل واحد منهما ما يدل على المحذوف ورد بقوله تعالى فمن كان منكم
مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر أي فأفطر فعدة لأن فاء العطف لا تنوب مناب فاء الجزاء وقوله والواو يعني أن الواو أيضا
قد تحذف مع ما عطفت ومنه سرابيل تقيكم الحر أي والبرد وإنما يجوز ذلك إذا دل عليه دليل فإن قلت كلامه كالصريح في أن هذا
مختص بالفاء والواو وقد ذكر في التسهيل أن أو تشاركهما في ذلك كقوله فما أدري أرشد طلابها والتقدير أو غي قلت
معود الفاء والواو أكثر منه في أو فلقلته لم يذكره هنا وقوله وهي يعني الواو انفردت بعطف عامل مزال قد بقي معموله مثال
ذلك قول الشاعر علفتها تبنا وماء باردا حتى شتت همالة عيناها أي وسقيتها ماء باردا فحذف العامل المعطوف
واستغنى بمعموله وأقلته كثيرة نكتها ونثرها وهذا مذهب جماعة من الكوفيين والبصريين منهم الفراء والفارسي وذهب قوم
منهم أبو عبيدة والجرمي والمازني والمبرد إلى أن تالي الواو في ذلك معطوف على الأول وأعطف مع دعم معد لا عطف جملة على جملة
وإن العامل ضمن معنى ينتظم فيه المعطوف والمعطوف عليه واختاره بعض المتأخرين واحتج الأولون بأنه لو كان على التضمين
لساغ علفتها وتبنا ورد بأنه مسموع من كلام العرب كقوله لها سبب ترعى به الماء والشجر واختلف أيضا في
هذا التضمين والأكثرون على أنه ينقاس وضابطه عندهم أن يكون الأول والثاني يجتمعان في معنى عام قال الشيخ أبو حيان
والذي اختاره التفصيل فإن كان العامل الأول تصح نسبته إلى الاسم الذي يليه حقيقة كان الثاني محمولا على الأول إضمارا إلا لإظهار
أكثر من التضمين نحو جدع السابقة وعينيه أي وفقأ عينيه فنسبة الجدع إلى الأنف حقيقة فإن كان لا تصح كان العامل مضمنا
معنى ما تصح نسبته إليه لأنه لا يمكن الإضمار نحو قول العرب علفت الراية ماء وتبنا أي أطعمتها وغديتها وقوله دفعا لوهم
اتقي يعني أن إضمار العامل في ذلك يرفع توهم أنه معطوف أو معمول معه فإن قلت فلم لم يحمل على العطف والمعية هنا قلت
أما العطف فلأن العامل لا يصلح العمل فيه وأما المعية فلأنها غير مرادة هنا وهذا واضح ثم قال ص وحذف متبوع بدا هنا
استبح وعطفك الفعل على الفعل يصح ش يعني أنه يجوز حذف المعطوف عليه لظهوره ويستغنى بالعاطف والمعطوف نحو بلى
وزيدا لمن قال ألم تضرب عمرا ومنه قول العرب وبك وأهلا وسهلا لمن قال مرحبا قلت بهذا الأولى حذف المتبوع مع العطف
بالواو كما مثل وقد يقع مع الفاء ومنه أن اضرب بعصاك البحر فانفلق أي فضرب فانفلق ونحو أفنضرب عنكم الذكر صفحا أي أنهملكم
أو نحو والذي نحيا أن نعيش الذكر أم ومن الثاني معا إلى مخشي وذلك أفلم يسيروا أو لم يسيروا ونحوه فقدر بين الهمزة
والعاطف محذوف فالتقدير أمكثوا فلم يسيروا وقد يكون مع الفاء وهو المعطوف عليه وإلى ذلك ذهب محمد بن مسعود الغزني
ومذهب الجمهور أن حذف العاطف عطف ما بعده على الجملة قبله ولكنه اعتنى بالهمزة فقدمت وقوله وعطفك الفعل على الفعل
يصح يعني أن الأفعال مع جواز عطف بعضها على بعض كالأسماء نحو زيد يقوم ويقعد ويفعل ويبغي قلت أهمل المصنف
شرط في عطف الفعل على الفعل وهو اتحاد زمانيهما فلا يعطف الماضي على المستقبل ولا المستقبل على الماضي فإن قلت
هل يشترط اتحاد اللفظ أعني أن يكونا بصيغة الماضي أو بصيغة المضارع قلت لا بل يجوز عطف الماضي على المضارع نحو يقدم
قومه يوم القيامة فأوردهم النار وعكسه نحو تبارك الذي إن شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الأنهار ويجعل لك قصورا
وإنما ساغ ذلك لاتحاد الزمان فإن قلت ليست هذه المثل من عطف الفعل على الفعل وإنما هي من عطف جملة على جملة قلت
لما كان الغرض منها إنما هو عطف الفعل على الفعل وفاعل الفعل الثاني هو فاعل الفعل الأول صح أن يقال إنها من عطف الفعل
على الفعل وقوله ص واعطف على اسم شبه فعل فعلا وعكسا استعمل تجده سهلا ش مثاله إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا
أولم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن فإن قلت كيف جاز ذلك وحروف العطف لا تربط إلا بين متحدي الجنس قلت إنما جاز
ذلك لأن أحدهما مؤول بالآخر فاتحد الجنس بالتأويل فإن قلت فأين التأويل قلت الذي يليه الألف واللام هو الذي يحل محل الفعل فتارة يكون
الأول والمثال الأول واللام في المصدقين صلة ومن حق الصلة أن تكون جملة فالأصل والله أعلم بالذين صدقوا وتارة يكون الثاني
كالمثال الثاني لأن صافات حال وأصل الحال أن يكون اسما فيقبضن مؤول بقابضات وقوله وعكسا استعمل تجده سهلا يعني بالعكس
أن يعطف الاسم المشابه للفعل على الفعل كقوله تعالى يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي وقول الراجز فألفيته يوما يبيد عدوه
وبحر عطاء يستخف المعابرا ... بات يغشيها بعضب باتر يقصد في أسوقها وجائر قلت ظاهر هذا
أن الاسم في البيت ونحوه مؤول بالفعل وليس بجيد بل الظاهر أن جائرا مؤول بالجملة لأنه جملة في موضع النعت وأصل النعت أن يكون
اسما ص البدل هذا اصطلاح البصريين وأما الكوفيون فقال الأخفش يسمونه الترجمة والتبيين وقال ابن كيسان
يسمونه التكرير ثم قال ص التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا ش التابع جنس والمقصود بالحكم مخرج
للنعت والتوكيد وعطف البيان لأنها مكملات للمقصود بالحكم وبلا واسطة مخرج لعطف النسق وتخصيص الشارح المعطوف ببل
كما في شرح الكافية يقتضي حمل المقصود على المستقل بالقصد إلا بلا وجه للتخصيص ولما عم وجه أفرد في ذكر بيان أقسامه فقال
ص مطابقا أو بعضا أو ما يشتمل عليه يلفى أو كمعطوف ببل ش وهذه أربعة الأول المطابق كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم
صراط الذين أنعمت عليهم وهو المسمى بدل الكل قال في شرح الكافية وذكر المطابقة أولى لأنها عبارة صالحة لكل بدل يساوي

المبدل منه في المعنى بطلان العبارة الأخرى فإنه لا ينصرف الأول إلى أجزاء، وذلك غير مشروط للإجماع على صحة البدلية في أسماء الله تعالى
كقراءة غير نافع وابن عامر إلى صراط العزيز الحميد الله **الثاني** بدل بعض من كل نحو قبضت المال نصفه والبعض عند البصريين يقع على أكثر
الشيء وعلى نصفه وأقله وعن الكسائي وهشام أن بعض الشيء لا يقع إلا على ما دون نصفه ولذلك منعا أن يقال بعض الرجلين يعني أي
أحدهما **الثالث** بدل الاشتمال وهو ما لا يستغنى عنه بالأول ويلبس مع ما عرفته ولا يعطى قبل [illegible] وهو ما بين الأول وبين تخلية وإجزائه
وهو ما دل على معنى في متبوعه نحو أعجبني زيد حسنه وملتزم معنى فيه نحو أعجبني زيد ثوبه والأول هو الأكثر **الرابع** بدل مباين مطلقا
بحيث لا يشعر بذكر المبدل منه بوجه ولهذا أشبه المعطوف ببل وهو قسمان سيأتي ذكرهما **تنبيهات** الأول لا بد في الاشتمال
من أحد أمرين أحدهما إمكان فهم معناه عند الحذف ومن ثم جعل نحو أعجبني زيد أخوه بدل إضراب لا بدل اشتمال إذ لا يفهم الاستغناء عنه
بالأول والآخر حسن الكلام على تقدير حذفه ومن ثم امتنع أسرعت زيدا أخاه وإن فهم معناه في الحذف فلا يستعمل مثله وإنه يسير بل
ورد مثله في الكلام كان بدل غلط **الثاني** اشترط أكثر النحويين في بدل البعض وبدل الاشتمال الضمير العائد على المبدل منه قال المصنف
والصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده أكثر من عدمه وذكر من الشواهد على الاستغناء عن الضمير في بدل البعض قوله تعالى ولله على الناس حج
البيت من استطاع إليه سبيلا وفي بدل الاشتمال قوله تعالى قتل أصحاب الأخدود النار **قلت** وتأولت الآيتين بأن على حذف الضمير أي منهم
وفيه وظاهر التسهيل أنه لا بد من الضمير أو ما يقوم مقامه ومثل القائم مقامه في قوله تعالى أصحاب الأخدود النار فإن الألف واللام تقوم
مقام الضمير وذهب الفراء وتبعه ابن الطراوة إلى أن النار بدل كل من كل على أن الأخدود على النار لما كان مشتملا عليها كقولهم عجبت للإزار
وقال ابن هشام لا ولو أن يكون على حذف مضاف أي أخدود النار وقال ابن [illegible] نحو أنه بدل إضراب **والثالث** اختلف في المشتمل في
بدل الاشتمال فقيل هو الأول وقيل هو الثاني وقيل العامل **فإن قلت** فما المفهوم من كلامه **قلت** قوله أو ما يشتمل عليه يحتمل الأول
والثاني والثالث وإذ ذهب في التسهيل **الرابع** رد السهيلي بدل البعض وبدل الاشتمال إلى بدل الكل فقال العرب تتكلم بالعام وتريد به
الخاص وتحذف المضاف وتريد به وتنويه فإذا قلت أكلت الرغيف ثلثه تريد أكلت بعض الرغيف ثم بينت ذلك البعض وبدل المصدر من الاسم
إنما هو في الحقيقة من صفة مضاف إلى ذلك الاسم **الخامس** زاد بعضهم في البدل بدل كل من بعض كقول امرئ القيس **كأني غداة
البين يوم تحملوا لدى سمرات الحي ناقف حنظل** ورده الجمهور وتأولوا البين وقوله ص وذا للاضراب اعز إن قصدا صحب
ودون قصد غلط به سلب **ش** أشار إلى القسم الرابع أعني بدل المباين وذكر أنه نوعان أحدهما يسمى بدل الإضراب وهو بدل
البداء وهو ما يذكر متبوعه بقصد كقولك أعط السائل رغيفا درهما ومنه قوله عليه السلام إن الرجل ليصلي الصلاة وما كتب له نصفها
ثلثها إلى عشرها ولم يثبته بعضهم بدل البداء والآخر بدل يسمى بدل الغلط وهو ما لا يقصد متبوعه بل يجيء على لسان المتكلم من غير قصد
وهذا النوع قال المبرد وغيره لا يوجد في كلام العرب لا نظمها ولا نثرها وإنما يقع في كلام الغالط وزعم قوم منهم ابن السيد
أنه وجد في شعر العرب كقول ذي الرمة **لمياء في شفتيها حوة لعس** قال لعس بدل غلط لأن الحوة السواد واللعس سواد
تشوبه حمرة ورد بتبيين [illegible] في ما ذكر لإمكان تأويله **فإن قلت** ما معنى قوله سلب **قلت** يعني أن بدل الغلط سلب
الحكم عن الأول وأثبته للثاني **قوله فإن قلت** كيف قال دون قصد ولا بد من قصد البدل في النوعين أعني بدل الإضراب وبدل الغلط **قلت**
إنما يعني نفي القصد في بدل الغلط عن الأول والحاصل أنه في بدل الإضراب مقصودان وفي بدل الغلط يقصد الثاني لا الأول شبيه
زاد ابن عصفور وغيره بدل النسيان نحو مررت برجل امرأة إذ توهمت أن الممرور به رجل ثم تذكرت أنه امرأة وقد رده الشارح في بدل
الغلط وأدرجه [illegible] بدل الإضراب ولما ذكر أقسام البدل مثلها بقوله ص كزره خالدا وقبله اليد واعرفه حقه وخذ نبلا مدى
ش زره خالدا بدل كل وقبله اليد بدل بعض واعرفه حقه بدل اشتمال وخذ نبلا مدى بدل إضراب إن قصدت الأول وبدل غلط إن قدر
عدم قصده **فإن قلت** فهم يكون البدل تابعا لأنه بدل من متبوعه في الإعراب فما حاله في التعريف والتنكير والإفراد وأضداده
قلت أما التعريف والتنكير فلا يلزم موافقته متبوعه فيهما بل تبدل المعرفة من المعرفة نحو صراط العزيز الحميد الله في قراءة
جر والنكرة من النكرة نحو إن للمتقين مفازا حدائق والمعرفة من النكرة نحو وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم صراط الله والنكرة من المعرفة
نحو لنسفعا بالناصية ناصية واشترط الكوفيون في إبدال النكرة من النكرة أن تكون موصوفة واشترطوا في إبدال النكرة
من المعرفة شرطين اتحاد اللفظ وكونها موصوفة وكذا نقل المصنف ونقل غيره اشتراط الأول من الشرطين عن نحاة بغداد لا عن نحاة الكوفة
وكلام أهل الكوفة يدل على اشتراطه ووافقهم على اشتراط الثاني طائفة من المتأخرين ويروى عن الكوفيين أيضا اشتراط اتحاد
اللفظ في إبدال المعرفة من النكرة والصحيح أنه لا يشترط شيء من ذلك لورود السماع بخلاف ما اشترطوا فمن ذلك سماع إبدال النكرة من المعرفة
وليست من لفظ الأول ولا موصوفة وهو مذهب البصريين وأما التذكير والإفراد وأضدادهما فإن كان بدل كل وافق متبوعه فيها
ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع لكون أحدهما مصدرا نحو مفازا حدائق أو قصد التفصيل نحو **وكنت كذي رجلين رجل صحيحة
ورجل رمى فيها الزمان فشلت** وإن كان غيره من أنواع البدل لم يلزم موافقته فيما ذكر وقوله ص ومن ضمير الحاضر
الظاهر لا تبدله إلا ما إحاطة جلا أو اقتضى بعضا أو اشتمالا كإنك ابتهاجك استمالا **ش** يعني أنه
يجوز إبدال الظاهر من الظاهر كما مثل وإبدال الظاهر من المضمر على تفصيل وهو أن الضمير إن كان لغائب أبدل منه الظاهر
مطلقا نحو ضربته زيدا وإن كان لحاضر أبدل منه بدل البعض نحو **أوعدني بالسجن والأداهم رجلي فرجلي شثنة المناسم**
في أمرين ووجه وبدل الاشتمال نحو **وما ألبسني حلمي مطاعا** ومثله قوله كإنك ابتهاجك استمالا وأما بدل الكل فإنه

انه يغير معنى الحال كمن ذلك التوكيد او لا وان افاد معنى الحال فالحكم جاز نحو جنبنيكم كلكم وصحبي كم ومنه قوله تعالى تكون لنا عيدا لاولنا
وآخرنا والا فمذاهب احدها المنع وهو قول جمهور البصريين والثاني الجواز وهو قول الاخفش والكوفيين وسمع الكسائي
لا عبد الله وقال اخي بكم فريقين كعبيد كل معضلة وامر تتبع الهوى من كان ضليلا والثالث انه يجوز في الاستثناء
نحو ما ضربتكم الا زيدا وهو قول قطرب واما بدل المضمر فنحو رايتك اياك وتكرم الغلام فيه فصل في التوكيد واما بدل المضمر
من الظاهر فنحو رايت زيدا اياه قال في التسهيل ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر وما اوهم ذلك جعل توكيدا ان لم يفد اضرابا
وقال في شرحه والصحيح عندي ان نحو رايت زيدا اياه لم يستعمل في كلام العرب نثرا ولا نظما ولو استعمل لكان توكيدا واشار
بقوله ما لم يفد اضرابا الى نحو اياك اياي فقصد زيد بل بدا اياي فانه بدل وقوله ص وبدل المضمن الهمز يلي همزا كمن ذا اسعيد ام علي
ش يعني ان المبدل من اسم الاستفهام لا بد من اقترانه بالهمزة وقد مثله تنبيه يقتضي هذه المسئلة من اسم الشرط
فانه يقترن بان نحو متى تقم ان ليلا وان نهارا اقمت ثم قال ص ويبدل الفعل من الفعل كمن يصل الينا يستعن بنا يعن ش يجوز ابدال
الفعل من الفعل بدل كل قال في البسيط بالاتفاق ومنه قوله متى تاتنا تلمم بنا في ديارنا ومن بدل الاشتمال نحو قوله تعالى يلق اثاما
يضاعف له العذاب يوم القيامة ومنه قوله من يصل الينا يستعن بنا يعن وحكى في البسيط قولا بالمنع واما بدل البعض واما بدل الغلط
فقال في البسيط جوزه سيبويه وجماعة من النحويين والقياس يقتضيه تنبيهان الاول ذكر كثير من النحويين ان
الجملة قد تبدل من الجملة ومثله الشارح بقول الشاعر فقلت له ارحل لا تقيمن عندنا وبقوله تعالى بل قالوا مثل ما قال الاولون
قالوا ءاذا متنا وبقوله تعالى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وبقوله قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسئلكم اجرا
وفي الارتشاف وما استدلوا به تحتمل التاكيد اجاز ابن جني والزمخشري والمصنف ان تبدل الجملة من المفرد وجعل المصنف
من ذلك عرفت زيدا ابو من هو وجعل الزمخشري قوله تعالى هل هذا الا بشر مثلكم افتاتون السحر وانتم تبصرون بدلا من النجوى
وجعل ابن جني كيف يلتقيان بدلا من حاجة واخرى في قول الشاعر الى الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام اخرى
كيف يلتقيان كانه قال الى الله اشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما

النداء

النداء فيه لغتان كسر النون وضمها
ومعناه لغة الدعاء واصطلاحا طلب الاقبال بحروف مخصوصة وهي يا واي وايا وهيا والهمزة ووا وهي في الندبة
وزاد الكوفيون آ وآي بالمد وحكى سيبويه رواية عن العرب ان الهمزة للقريب المصغى وان ما سواها للبعيد مسافة او حكما
وعلى مذهب سيبويه اعتمد في النظم فقال ص وللمنادى الناء او كالناء يا واي وآ كذا ايا ثم هيا والهمز للداني ووا
لمن ندب او يا وغير وا لدى اللبس اجتنب ش والناء هو البعيد مسافة او كالناء هو البعيد حكما كالساهي والنائم
هو القريب ولا حاجة لذكر سائر المذاهب لانه لم يعتمد الا على الرواية لا تعارض بالراي كما قال المصنف وقوله
ووا لمن ندب يعني انها مختصة بالندبة وهذا مذهب سيبويه والجمهور واجاز بعضهم استعمالها في غير الندبة قليلا وقوله
او يا يعني ان يا تستعمل في الندبة بشرط امن اللبس فان خيف التباس المندوب بغيره تعينت وا ولذلك قال وغير وا لدى
اللبس اجتنب تنبيهات الاول اجمعوا على ان نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيدا وعلى منع العكس الثاني
ذهب بعض النحاة الى ان هذه الادوات اسماء افعال محتملة لضمير مستتر الثالث ذهب ابن السكيت الى ان هاء هيا
بدل من همزة ايا وتبعه ابن الخشاب الرابع قال في شرح التسهيل لم يذكر وا اي بالمد الا الكوفيون رووها عن العرب الذين
يثقون بعربيتهم ورواية العدل مقبولة قلت وذكر غيره ان الاخفش حكى ذا في الكسر له وجعلها ابن عصفور
للقريب كالهمزة وقوله ص وغير مندوب ومضمر وما جا مستغاثا قد يعرى فاعلما ش المنادى قسمان قسم لا يمتنع
حذف حرف النداء معه وهو المندوب نحو وازيداه والمضمر نحو يا انت ويا اياك والمستغاث نحو يا لزيد فان قلت
ما سبب منع الحذف مع هذه الثلاثة قلت اما المندوب والمستغاث فلان المطلوب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه
واما المضمر فلان الحذف معه تفوت به الدلالة على النداء تنبيه فهم من كلامه جواز نداء المضمر لوجوبه تفصيل ان كان
المضمر لمتكلم او غائب لم يجز فلا يقال يا انا ولا يا هو وان كان المخاطب ففيه خلاف قال في الارتشاف والصحيح المنع انتهى
وقد سمع ما ظاهره نداء المضمر بصيغة النصب كقوله يا اياك قد كفيتك وهو القياس وبصيغة الرفع يا ابجر ابن ابجر
يا انت الذي طلقت عام جعت وهو من نيابة بعض الضمائر عن بعض وتاول بعضهم يا اياك على ان يا للتنبيه واياك
منصوب بمقدر يدل عليه الظاهر بعده ويا انت على ان يا للتنبيه وانت مبتدا خبره الذي او توكيدا وفصل او بدل
والخبر الموصول والقسم الثاني يجوز فيه حذف حرف النداء وهو ما عدا الاول الا ان فيه ما يقل الحذف معه ومنه ما يكثر
وقد نبه على ما يقل بقوله ص وذاك في اسم الجنس والمشار له قل ومن يمنعه فانصر عاذله ش الاشارة الى
تعريته من الحروف ومن حذفه من اسم الجنس قوله ثوبي حجر وجاءت منه الفاظ في النظم والنثر ومذهب البصريين ان حذف
حرف النداء معه لا يجوز الا في شذوذ او ضرورة وهو عند الكوفيين قياس مطرد ومن حذفه من اسم الاشارة قوله لمثلك هذا
لوعة وغرام وسمع منه ابيات وهو مذهب اهل البصرة انه لا يجوز وكذلك تمنعوا الا الكسر في قوله هذي برزت لنا
فهجت رسيسا ومذهب الكوفيين جوازه وجعلوا منه قوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون انفسكم تنبيه ظاهر كلامه
موافقة الكوفيين على الجواز وقال الشارح قول الشيخ ومن يمنعه فانصر عاذله يوهم اختيار مذهب الكوفيين هذا ان لم يجعل المنع

على ما تقدم قبل اما جاء من ذلك **قلت** فقد صرح بو احتجتم في اسم الجنس في شرح الكافية وقال وقولهم في هذا الحج انتهى والانصاف القياس
على اسم الجنس لكثرته نظما ونثرا وقصر اسم الاشارة على السماع، واما نحو ثم انتم هؤلاء فمتأول **فان قلت** فهم من كلامه ان ما
سوى هذه الخمسة يجوز معه حذف حرف النداء وليس على اطلاقه فقد ذكر في التسهيل ان مما يلزم من الحرف لفظ الجلالة والمندوب
والمتعجب منه ولم يذكرهما هنا وقد ذكر الاول في الكافية دون الثاني **قلت** لما كان الاكثر في لفظ الجلالة تعويض الميم من
حرف النداء لم يذكره مع ما يلزم من الحرف والمتعجب منه فلما كان كالمستغاث لفظا وهكذا نحو يا للماء استغنى بذكره عنه
فان قلت اذا كان حرف النداء عندي لازما مع لفظ الجلالة لكونه يحذف اذا عوض عنه الميم فما وجه ذكره في التسهيل
والكافية مع ما يلزم الحرف **قلت** وجهه انه مما يلزم من الحرف اذا لم يعوض **فان قلت** اطلق في اسم الجنس والمراد انما هو
اسم الجنس المبني للنداء فانه محل الخلاف واما اسم الجنس المعرب فمنع المعين وقد نص في الكافية وشرحها على ان الحرف يلزم مع
قلت فقد اجاز بعضهم حذف الحرف منه ايضا نحو رجلا خذ بيدي ولعله ذهب هنا الى ذلك فيكون اطلاقه قدم اذا **فان قلت**
واطلق ايضا في اسم الاشارة وهو مقيد بما يجب كاف الخطاب فان جمعها فيمتنع نداؤه مع ثبوت الحرف خلاف وممن منع الكسائي
فالعلم يجمعه فلا خلاف في جواز ندائه ذكره في الارتشاف **قلت** لانه اعتمد على تقييده بالواقع لفلته **تنبيه** قال
في الكافية بعد ذكره لفظ الجلالة والعلم والمستغاث واسم الاشارة واسم الجنس وعني في الخمسة وناد به بيلا او يمني هنا
واوله تعويلا: وذكر في شرحها ان ذلك بالاجماع وفيه نقل ابن دعليه المندوب والمتعجب منه والعواب انه ذكر المندوب
قبل ذلك فقال والزم المندوب واوله فعلا وتقدم الجواب عن المتعجب منه والحاصل ان حرف النداء يجوز حذفه من العلم نحو
يوسف اعرض عن هذا والمضاف نحو ربنا اغفر لي ولاخي والموصول نحو من لا يزال محسنا احسن الي واي نحو ايه المومنون والنكرة
نحو جنبني اي زيد قيلا ويختلف في جواز حذفه من اسم الجنس المبني للنداء واسم الاشارة والنكرة غير المقصودة ويمتنع من الا شيا
المتقدم ذكرها فاثنى هذه **ص** وابن المعرف المنادى المفردا على الذي في رفعه قد عهدا **ش** المعرف يشمل ما له تعريف قبل النداء
نحو يا زيد وما حدث له تعريف في النداء نحو يا رجلا واما نحو يا زيد فقيل انه باق على علميته وهو مذهب ابن السراج وقيل
سلب تعريف العلمية وتعرف بالاقبال عليه وهذا مذهب المبرد والفارسي والى الاول اشار المصنف وامتنع نداء ما لا
يمكن سلب تعريفه كاسم الله تعالى واسم الاشارة واما نحو يا زيد فقيل تعرف بالاقبال والقصد واليه ذهب المصنف وقيل
بالمعروف به والمراد بالمفرد هنا ما ليس مضافا ولا شبيها به كما في باب لا فيشمل المثنى والمجموع والمركب تركيب مزج
وقوله على الذي في رفعه قد عهدا يعني انه مبنيا على ما كان يرفع به قبل النداء من ضمة ظاهرة نحو يا زيد ويا رجل ويا مسلمات
ومقدرة نحو يا فتى ويا قاضي او الف نحو يا زيدان او واو نحو يا زيدون **فان قلت** ما علة بناء المنادى المفرد **قلت**
شبهه بالمضمر نحو يا انت في التعريف والافراد وتضمين معنى الخطاب وقيل اجراؤه مجرى الاصوات ونسب الى سيبويه
تنبيهات الاول قال في شرح التسهيل ويجوز نصب ما وصف من معرف بقصد واقبال وهكذا في شرحه نحو
العراء وانه بما روي من قوله عليه السلام في سجوده يا عظيما يرجى لكل عظيم: وجعل منه **اما الجزوري صمن للعب
عم**: وظاهر مذهب البصريين ان النصب في هذا البيتين ونحوه لقصد التنكير **الثاني** ذهب الكسائي والفراء الى ان
ضمة يا زيد ونحوه ضمة اعراب وتقله ابن الانباري عن الكوفيين والى ان نداء المثنى والمجموع على
حده بالياء تشبيها بالمضاف فان في البسيط وهو قياس لانه ليس مركبا **الرابع** اذا ناديت اثنا عشر واثنتا عشرة
قلت يا اثنا عشر ويا اثنتا عشرة بالالف وقال الكوفيون بالياء اجراء له مجرى المضاف واشار بقوله **ص** وانو انضمام
ما بنوا قبل الندا وليجر مجرى ذي بناء جددا **ش** الى ان ما كان مبنيا قبل النداء يقدر بناؤه على الضم نحو يا سيبويه ويا
رقاش ويا خمسة عشر ويا برق نحره ويظهر اثر هذا التقدير في التابع فيجوز يا سيبويه الظريف بالنصب اتباعا
للمحل وبالرفع اتباعا للضم المقدر والى هذا اشار بقوله وليجر مجرى ذي بناء جددا ثم قال **ص** والمفرد المنكور والمضافا
وشبهه انصب عادما خلافا **ش** مثال المفرد المنكور الذي لا يقصد به معين قول الاعمى يا رجلا خذ بيدي وقوله **فيا راكبا
اما عرضت فبلغن نداماي من نجران ان لا تلاقيا** والمضاف نحو يا غلام زيد والشبيه بالمضاف ويسمى المطول والممطول
وهو ما عمل بعد ما بعده او عطف نحو يا عظيما فضله ويا رحيما بعباده ويا لطيفا بالعباد ونحوه ويا ثلاثة وثلاثين اسم رجل ولو
ناديت جماعة هذه عدتهم **قلت** يا ثلاثة وثلاثين عندهم فقال يا زيد وعمرو والحارث والثلاثين فقال يا زيد وعمرو والحارث بالنصب
وقيل الاخفش فقال ان اردت بذلك جماعة مبلغها هذه العدة فلا يجوز الا نصب هذه الا مسمى لا نعتا اذ ذاك وقع على
مسمى واحد وان كانت الثلاثة على حدة والثلاثون على حدة حكم عليهما بحكم المعطوف والمعطوف عليه قيل وينبغي ان يفصل
فيقال اذا كان واحد منهما على حدة فيراد ان يكون كل واحد منهما مقصودا بالنداء فالحكم كذلك وفيما ان تقصد ثلاثة مبهمة
فينتصبان **تنبيه** لا يكون المنادى مجهولا الا اذا كان ملفوظا به فما يعتبر بالضمير المستتر وعلى على ذلك لو قلت يا
ذاهب لبنيته على الضم لعدم الاعتداد بالضمير ولو قلت يا ذاهب وزيد فان عطفته على ذاهب مع البناء او على الضمير نصبته لعمله
في زيد بواسطة ورتبه النصب في يا مشركا وزيدا عطفا على الضمير لعدم استغنائه به بواحد **فان قلت** كيف قال
عادما خلافا مع ان في بعض ذلك خلافا فذهب المازني الى انه لا يتصور النكرة غير المقبل عليها وانشاد منونا اداري بجزوى

ضرورة وذهب ثعلب الى جواز ضم المضاف الصالح للالف واللام نحو يا حسن الوجه قلت الا والفرق في الاول في وجود قسم لا في حكمه
واما الثاني فيجاب بان مراده عادما خلافا في جهة النصب ولم يختلفوا في صحته واجاز بعضهم الضم في بعض المواضع وقوله
ص ويضم زيد ضما وافتحن من نحو ازيد ابن سعيد لا تهن ش يجوز في المنادى المضموم ان يفتح بخمسة شروط الاول ان يكون علما
الثاني ان ينعت بابن الثالث ان يضاف الابن الى علم الرابع الا يفصل بين ابن وموصوفه الخامس ان يكون المنادى ظاهر الضم
فلو كان غير علم نحو يا غلام ابن زيد او منعوتا بغير ابن نحو يا زيد الكريم او اضيف الابن الى غير علم نحو يا زيد ابن اخينا او
كان المنادى لا تظهر الحركة فيه نحو يا عيسى ابن مريم الضم وقد جمع هذه الشروط قوله ازيد ابن سعيد فيجوز في زيد الضم على
الاصل والفتح اتباعا على فتحة ابن ولا يعتد بفصل الساكن وقد نبه على اشتراط علمية المنادى والمضاف اليه ابن وانتصابه بقوله
ص والضم ان لم يل الابن علما او يل الابن علم قد حتما ش وان فقد شرط مما ذكر فيه فان الفراء اجاز في يا عيسى
ابن مريم تقدير الضمة والفتحة والجمهور لا يقدرون الا الضمة اذ لا فائدة في تقدير الفتحة فان قلت كان ينبغي ان ينبه على ان شرطه
الفتح في ذلك جعل الابن صفة لانه لو جعل بدلا او عطف بيان او منادى او مفعولا بفعل مقدر تعين الضم ولا ينبغي تمثيله عن ذلك
لان المثال يحتمل هذه الاوجه قلت هو احتمال لانه موهوم وكونه نعتا هو الظاهر ولكونه على ذلك كان اولى فان قلت
لم يسوي الوجهين ارجح قلت ذهب المبرد الى ان الضم اجود وقال ابن كيسان الفتح اكثر في كلام العرب والفتح اختيار البصريين
تنبيهات الاول اختلف في فتحة ابن فتحة اعراب اذا ضم موصوفه واما اذا فتح فمذهب الجمهور الى انها ايضا فتحة
اعراب وقال عبد القاهر هي فتحة بناء لانك ركبته مع زيد **الثاني** حكم ابنة فيما ذكر حكم ابن فيجوز الضم والفتح نحو يا هند ابنة
زيد خلافا لبعضهم واما النعت ببنت فلا اثر له في النداء **الثالث** يلحق بالعلم نحو يا فلان ابن فلان ويا ضل ابن ضل ويا سيد ابن
سيد ذكره في التسهيل وهو مذهب الكوفيين ومذهب البصريين في ذلك ونحوه مما ليس بعلم التزام الضم **الرابع** اجاز الكوفيون
فتح المنعوت بغير ابن اذا كان النعت مفردا نحو يا زيد الكريم وانشدوا يا عمر الجواد بالفتح وخرج على وجهين احدهما ان اصله
يا عمرا بالالف عند من يجيز الحاقها في غير الندبة والاستغاثة والتعجب والاخر ان اصله عمر بالتنوين ضرورة ثم حذف للتقاء الساكنين
الخامس روي عن الاخفش عن بعض العرب يا زيد ابن عمرو بضم النون اتباعا لضمة الدال ثم قال ص واضمم او انصب ما
اضطرارا نونا مما له استحقاق ضم بينا ش الذي يستحق البناء على الضم هو المفرد المعرفة واذا اضطر شاعر الى تنوينه جاز
له فيه وجهان احدهما الضم تشبيها بمرفوع اضطر الى تنوينه وهو مستحق لمنع الصرف والثاني النصب تشبيها بالمضاف
كقوله بالتنوين وكلاهما مسموع من العرب والضم اختيار الخليل وسيبويه والنصب اختيار ابي عمرو وعيسى ويونس والجرمي
والمبرد قال المصنف وعندي ان بقاء الضم راجح في العلم بخلاف النكرة المعينة لان شبهها بالمضمر اضعف وقوله ص وباضطرار
خص جمع يا وال الا مع الله ومحكي الجمل ش يعني ان الجمع مع حرف النداء وحرف التعريف مخصوص بالضرورة كقوله
فيا الغلامان اللذان فرا الا في موضعين احدهما مع الله فيجوز يا الله بوصل الهمزة وقطعها للزومها لهذا الاسم فتنزلت
منزلة الحروف الاصلية والاخر ما سمي به من الجملة المصدرة بال نحو يا المنطلق زيد فيمن سمي بذلك نص على ذلك سيبويه **تنبيه**
قاس المبرد ما سمي به من موصول مصدر بال على الجملة نحو يا الذي قام وقال في شرح التسهيل وهو قياس صحيح انتهى ونص
سيبويه على منعه فان قلت اهمل هنا موضعا ثالثا ذكره في التسهيل وهو اسم الجنس المشبه به نحو يا الاسد شدة
قلت الظاهر تركه هنا لان مذهب الجمهور منعه والجواز مذهب ابن سعدان قال في شرح التسهيل وهو قياس صحيح لان تقديره
يا مثل الاسد فحسن لتقدير دخول يا على غير الالف واللام واجاز الكوفيون والبغداديون دخول حرف النداء على ما فيه ال
مطلقا ولا حجة لهم في نحو يا الغلامان لانه ضرورة ثم قال ص والاكثر اللهم بالتعويض وشذ يا اللهم في قريض ش يعني
ان الاكثر في نداء هذا الاسم الشريف تعويض الميم المشددة في اخره عن حرف النداء فيقال اللهم وهذا من خصائصه ثم قال
وشذ يا اللهم في قريض وجه شذوذه ان فيه الجمع بين العوض والمعوض منه ومنه قوله اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم
يا اللهم اردد علينا شيخنا مسلما **تنبيهات** الاول مذهب الكوفيين ان الميم في اللهم بقية جملة محذوفة وهي امنا بخير
وليست عوضا من حرف النداء فلذلك اجازوا الجمع بينهما في الاختيار الثاني تشبه ايضا همزة ال منه كقوله اللهم ان كنت قبلت
حجتج فلا يزال شاحج ياتيك بج وهو في الشعر كثير الثالث قال في الارتشاف لا يستعمل اللهم الا في النداء وشذ استعماله
في غير النداء **الرابع** اذا وصفت اللهم ففي جوازه خلاف منعه سيبويه والخليل واجازه المبرد والزجاج **الخامس**
قال في النهاية يستعمل اللهم على ثلاثة انحاء الاول ان يراد به النداء المحض كقولهم اللهم اثبنا والثاني ان يذكره المجيب تمكينا
للجواب في نفس السامع نحو ان يقول لك القائل ازيد قائم فتقول انت اللهم نعم او اللهم لا والثالث ان يستعمل دليلا على الندرة
وقلة وقوع المذكور كقولك انا ازورك اللهم اذا لم تدعني الا ترى ان وقوع الزيارة مقرونا بعدم الدعاء قليل انتهى

فصل

ص تابع ذي الضم المضاف دون ال الزمه نصبا كازيد ذا الحيل ش اعلم ان المنادى ان كان معربا
فتابعه منصوب لا غير نحو يا عبد الله العاقل ما لم يكن بدلا او عطف نسق فحكمهما حكم المعرب والمبني على الضم وسيأتي
وان كان مبنيا على الضم نحو يا زيد ويا رجل او بالمبني به فتابعه ان كان بدلا او عطف نسق فسيأتي الكلام عليهما واما غيرهما
فان كان مضافا غير مقرون بال لزم نصبه مطلقا مثال النعت يا زيد ذا الحيل والتوكيد يا زيد نفسه وعطف البيان يا زيد ابا عبد الملك

وان كان مضافا مقرونا بال او معرى منها ففيه وجهان الرفع اتباعا على لفظ المنادى والنصب اتباعا على المحل والى ذلك الاشارة بقوله ص
وما سواه ارفع او انصب واجعلا كمستقل نسقا وبدلا ش يشمل قوله وما سواه المضاف المقرون بال نحو يا زيد الحسن الوجه
والمفرد نحو يا زيد الظريف ويا تميم اجمعون ويا سعيد كرز فيجوز في ذلك الرفع والنصب على ما تقدم فان قلت اما النصب اتباعا للمحل
فواضح لان المنادى مفعول به بفعل مقدر واما الرفع اتباعا على لفظ المنادى فمشكل لان ضمة المنادى بناء وحركة البناء لا تتبع على اللفظ
قلت لما كان بناء النداء مشابها للاعراب في اطراد حركته جاز اتباعه فان قلت وهلا اجاز ايضا الرفع في المضاف العاري من ال
قلت لانه يستلزم تفضيل فرع على اصل اذ لو كان منادى لوجب نصبه فان قلت فلم الحق المضاف المقرون بال بالمعرى في جواز الوجهين
قلت لان اضافته غير محضة فلم يتعرف فان قلت فهل الرفع والنصب سيان قلت لم ينبه المصنف على تسويتهما ولا ترجيح واكثر
النصب اقيس وفي الفرخ اكثر قول العرب الرفع في يا زيد العاقل انتهى تنبيهات الاول شمل قوله تابع الخمسة وهي
النعت والتوكيد وعطف البيان على ذلك كما بعد الثاني شمل قوله ذي الضم العلم والنكرة المقصودة والمبني قبل النداء لا يقدر ضمه
وقد تقدم تمثيل الثلاثة الثالث اجاز الكسائي والفراء والطوال وابن الانباري الرفع في نحو يا زيد صاحبنا والصحيح المنع لان
اضافته محضة واجاز الفراء رفع التوكيد والمنسوق المضافين قياسا على النعت وقد سمع الرفع في نحو يا تميم كلهم وحمل على القطع
اي كلهم يدعى قال ص **واجعلا كمستقل نسقا وبدلا** ش يعني ان حكم المنسوق والبدل في الاتباع كحكمهما في الاستقلال ولا فرق
في ذلك بين التابع لمضموم والتابع لمنصوب فما كان منهما مفردا غير معرف او مضافا ومحوله الضم نصب نحو يا زيد وجعفرا ويا زيد
غلاما ويا زيد اخانا ويا زيد جعفر وعمرو وما كان منهما مضافا اعلم ينصب على الفتح نحو يا زيد وعمرو ويا غلام زيد وانما جعل البدل والنسق
كالمستقل لان البدل في قوة تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل تنبيهان الاول اجاز المازني والكوفيون النصب
في نحو يا زيد وعمرا قال في شرح التسهيل وما راوه غير بعيد من الصحة اذ لم ينو اعادة حرف النداء فان المتكلم قد يقصد ايقاع نداء
واحد على اسمين قال ويجوز عندي ان يعتبر في البدل حالان حال يجعل فيه كالمستقل وهو الكثير نحو يا غلام زيد وحال يجعل فيه
الرفع والنصب لشبهه فيها بالتوكيد والنعت وعطف البيان وعطف النسق المقرون بال في عدم الصلاحية لتقدير حرف النداء قبله نحو
يا تميم الرجال والنساء الثاني ما ذكر من ان المنسوق كالمستقل انما هو في غير المقرون بال واما المقرون بال فقد ذكر حكمه في قوله
ص **وان يكن مصحوب ال ما نسقا ففيه وجهان ورفع ينتقى** ش اذا كان المنسوق مقرونا بال جاز فيه وجهان الرفع والنصب
نحو يا زيد والحارث وانما لم يجعل كالمستقل لامتناع مباشرته لحرف النداء واختلف في المختار من الوجهين فقال الخليل وسيبويه
والمازني الرفع ووجهه مشاكلة الحركة وحكاية سيبويه انه اكثر واليه ذهب الناظم وقال ابو عمرو ويونس وعيسى ابن عمر
والجرمي النصب ووجهه ان ما فيه ال لا يلي حرف النداء فلم يجعل كلفظ ما يليه ولاجماع القراء ما عدا الاعرج على النصب في قوله
تعالى يا جبال اوبي معه والطير وقال المبرد ان كان معرفة فالنصب والا فالرفع ووجهه ان المعرف بال يشبه المضاف تنبيه
محل الخلاف في الاختيار والوجهان مجمع على جوازهما الا فيما عطف على نكرة مقصودة نحو يا رجل والغلام فلا يجوز فيه على
مذهب الاخفش ومن تبعه الا الرفع ثم قال ص **وايها مصحوب ال بعد صفه يلزم بالرفع لدى ذي المعرفه** ش اي اذا نوديت
اي فهي نكرة مقصودة مبنية على الضم وتلزمها ها التنبيه مفتوحة الها وضمها اذا لم يذكر بعدها اسم اشارة لغة بني مالك
من بني اسد وقد فرق بها عما تضاف اليه فان قلت لم لزمتها ها التنبيه قلت لتكون عوضا مما فاتت اي من الاضافة ويلزم وصفها باحد ثلاثة
اشياء الاول مصحوب ال نحو يا ايها الرجل والثاني اسم الاشارة كقوله ايهذان كلا زاديكما ودعاني واغلا فيمن وغل الثالث
الموصول المصدر بال نحو يا ايها الذي فعل والى هذا اشار بقوله ص **واي هذا ايها الذي ورد ووصف اي بسوى هذا يرد** ش
ثم اشار الى ان نعت اي بغير هذه الثلاثة ممنوع بقوله ونعت اي البيت فلا يقال يا ايها صاحب عمرو وقد فهم من النظم فوائد الاولى
ان ها تلزم ايه لتكفيه فيه معا التنبيهية ان تابع اي صفة لها وقيل نعوت عطف بيان قال ابن السيد وهو الظاهر وقيل ان كان
مشتقا فهو نعت نحو يا ايها العاقل وان كان جامدا فهو عطف بيان الثالثة ان وصف اي باحد هذه الثلاثة لا شيء لازم
لقوله تلزم فان قلت ولم لزم نعتها باحد هذه الثلاثة قلت لان ايا مبهم فلا بد من تخصيصه ولانه وصلة الى نداء ما فيه ال
وكان المقصود بالنداء وصفه الرابعة ان صفة اي ترفع ولا يجوز فيه النصب بخلاف غيرها فان صفة غيرها مستثناة كما تقدم من مذهب
الجمهور وذهب المازني الى ان نصب صفة اي جائز قياسا على صفة غيرها فهي مستثناة كما تقدم من مذهب الجمهور وذهب
المازني الى ان نصب صفة اي جائز قياسا على صفة غير هذا المنادى بيت المضمومة قال الزجاج لم يجز هذا المذهب احد قبله ولا تابعه
احد بعده وعلة ذلك ان المقصود بالنداء انما هو نعتها واي وصلة اليه فلا يجوز النصب مخالف الى كلام العرب قلت
ذكر ابن البادش ان النصب فيه مسموع من كلام العرب والى النعت يعني لمذهب المازني اشار بقوله لدى ذي المعرفه تنبيه نسب
الجواز في شرح الكافية الى المازني والزجاج وتبعه الشارح ونسبته الى الزجاج مستبعد وقد نقل عنه في شرح التسهيل
كلامه المتقدم الخامس ان اسم الاشارة اذا نعت به اي فليس من شرطه ان يكون منعوتا بذي ال وفاقا لابن عصفور وشاهده البيت
السابق وذكر غيرهما ان ذلك شرط في صحة النعت به فيقول ما ذهب اليه ابن عصفور وابن مالك فيناله على بيت نادر شاذ لا تبنى على
مثله القواعد ونحوه قول الشاعر ايهاذان كلا زاديكما والسادسة ان اسم الاشارة المنعوت به اي من شرطه الا يصحب حرف
الخطاب لقوله اي هذا خلافا لابن كيسان فانه اجاز يا ايها ذاك الرجل وبالمنع قال السيرافي فان قلت اطلق في قوله مصحوب ال وشرط

في التسهيل ان تكون جنسية واذا قلت يا ايها الرجل فيه سببية لان صارت بعد المقصود كما صار بذلك بعد اسم الاشارة **قلت** انتهى المراد ذلك
بعيد وليس في كلامه ما يشير اليه وقد اجاز الفراء والجرمي اتباع اي بمصحوب ال الخالي للمح الصفة نحو يا ايها الحارث والمنع مذهب الجمهور
ويتعين ان يجعل ذلك عطف بيان عندهم واجازه **تنبيهات** الاول تؤنث اي لتانيث صفتها نحو يا ايتها النفس الخ وقال في البديع
الاختيار اثبات التاء ولا تثنى ولا تجمع **الثاني** ذهب الاخفش في احد قوليه الى ان المرفوع بعد اي خبر لمبتدا محذوف اي موصولة بالجملة
ورد بانه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدا بل كان اولى ولجاز وصلها بالفعلية والظرف **الثالث** ذهب الكوفيون وابن كيسان
الى ان ها دخلت للتنبيه على اسم الاشارة واذا قال يا ايها الرجل فانما يريد يا هذا الرجل وحذف ذا اكتفاء بها **الرابع** يجوز ان توصف
صفة اي ولا تكون الا مرفوعة مفردة كانت او مضافة كقول الراجز يا ايها الجاهل ذو التنزي لا توعدني حية بالنكز ثم قال
ص وذو اشارة كاي في الصفة ان كان تركها يفيت المعرفة **ش** لاسم الاشارة في النداء حالتان احداهما ان يجعل وصلة لنداء ما فيه
ال فيساويه اذ ذاك اي في لزوم نعته ووجوب رفعه فانه لا ينعت الا بمصحوب ال الجنسية او بموصول مصدر بال فتقول يا ذا الرجل ويا
هذا الذي فعل ونحو هذه الحالة عنى بقوله فيه فلو قدرت الوقف عليه لفات المراد كانه وصلة لنداء غيره والاخرى ان يقدر مكتفيا به
لا وصلة لغيره فيكون اذ ذاك كغيره اي كاي في نعته ويجوز رفعه ونصبه وينعت بمصحوب ال وبالمضاف فتقول يا هذا الطويل بالرفع والنصب
ويا هذا الجملة وذلك مفهوم من قوله ان كان تركها يفيت المعرفة **فان قلت** مقتضى قوله كاي في الصفة ان ينعت بما ينعت به
اي واي تنعت باسم الاشارة واسم الاشارة لا ينعت بمثله **قلت** ترك التنبيه على ذلك لوضوحه **تنبيه** مذهب السيرافي
ان اسم الاشارة اذا اعتقد كل الخطاب لم يجز نداؤه ومذهب سيبويه وابن كيسان الجواز وحكى فيه ابن كيسان سماعا عن العرب عن بعض
النحويين وقوله ص في نحو سعد سعد الاوس ينتصب ثان وضم وافتح اولا تصب **ش** اذا تكرر تالي المنادى مضافا نحو يا تيم تيم
عدي لا ابا لكم فلا بد من نصب الثاني واما الاول ففيه وجهان ضمه وفتحه فان ضم فلانه منادى مفرد معرفة ونصب الثاني حينئذ لانه منادى
مضاف او توكيد او عطف بيان او بدل او باضمار فعل اي اعني ذكر المصنف ونوزع في التوكيد واجاز السيرافي ان ينتصب على النعت
ونداؤه فيه الاشتغال وان فتح الاول ففيه ثلاثة اوجه احدها انه منادى مضاف الى ما هو بعد الثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه
فان قلت فما وجه الثاني اذ اجعل مقحما **قلت** قال بعضهم ان نصبه على التوكيد الثاني ان الاول منادى مضاف الى محذوف دل
عليه الاخر والثاني مضاف الى الاخر ونصبه من خمسة اوجه كما سبق الثالث ان الاسمين ركبا تركيب خمسة عشر وجعلا اسما واحدا
وفتحهما فتحة بناء ومجموعهما منادى مضاف كما قالوا ما فعلت خمسة عشرك وهو مذهب الاعلم **فان قلت** اي الوجهين ارجح الضم
او الفتح **قلت** الضم لوضوح وجهه وقوم جعل الكافية بانه الامثل **فان قلت** فهل يشترط في ذلك ان يكون الاسم المكرر علما
كما مثل **قلت** مذهب البصريين انه لا يشترط بل اسم الجنس نحو يا رجل رجل القوم والوصف نحو يا صاحب صاحب زيد كالعلم في جواز
ضم الاول وفتحه بلا تنوين وخالف الكوفيون في اسم الجنس ومنعوا نصبه وفي الوصف فذهبوا الى انه لا ينصب الا منونا فتقول يا
صاحب صاحب زيد ولم يثبت العرب في جميع ذلك جواز الضم **المنادى المضاف الى ياء المتكلم** ص واجعل منادى صح
ان يضف ليا كعبد عبدي عبد عبدا عبديا **ش** حكم المضاف الى ياء المتكلم اذا كان معتل الاخر في النداء كحكمه في غير النداء وقد تقدم
واحترز عنه بقوله صح واما الصحيح الاخر فيجوز فيه في النداء ستة اوجه وقد اشار في النظم الى خمسة والسادس ان يضم اكتفاء بنية
الاضافة نحو يا عبد واقيسها حذف الياء وابقاء الكسرة ثم اثبات الياء ساكنة ومفتوحة ثم قلبها الفا ثم حذف الالف والاجتزاء
بالفتحة واقلها الضم وقد قرئ قال رب السجن احب الي وقال رب احكم بالحق وحكى يونس يا ام لا تفعلي قال الشلوبين وهذا اذا لم يلبس يعني
بالمنادى المقبل عليه **فان قلت** فتعريف المضموم على هذه اللغة ابالاضافة ام بالقصد والاقبال **قلت** كلاهما محتمل ووقع في النهاية
بالثاني فقال جعلوه معرفة بالقصد وبنوه على الضم وهذه اللغة كما هي في يا رجل اذا قصدت رجلا بعينه انتهى والاول اشهر لثلاثة
اوجه احدها انهم جعلوه لغة في المضاف ولو كان نكرة مقصودة لم يكن فيه لغة الثاني لو لم يجعلوه قبيل المضاف لكان
مثل قبله مخلوق واصبح ليا وحذف حرف النداء من ذلك قليل الثالث انه لو كان غير منوي الاضافة لكان في الاضافة لا في اسماء
الله تعالى الا يوصف بها اي فيتعين كون الاصل يا ربي ثم حذف المضاف اليه تخفيفا وبني على الضم لشبهه حينئذ بالنكرة المقصودة
وهذا اختيار المصنف **تنبيهات** الاول انقلاب الالف منع حذف الالف اكتفاء بالفتحة في نحو يا عبدا واجازه الاخفش
والمازني والفارسي الثاني اطلقوا هنا جواز هذه الاوجه كما اطلقه الشيخ هو وغيره في التسهيل باضافة التخصيص احتى ازام اسم
الفاعل بمعنى الحال والاستقبال نحو يا ضاربي فهو عار من اضافته اضافة تخفيف والياء في نية الانفصال لم يجز فيه ما تقدم بل يثبت ياؤه
فاما مفتوحة واما ساكنة في الحذف ولا تغيير تنقلب ولا حذف لها في غير الفتح والسكون قاله في شرحه وغيره موافق لقول تعليقه في التجانس
يا غلام افبل تشعده منه الياء ويا ضاربي اقبل لا تسقط منه الياء وذلك فرق بين الاسم والفعل انتهى وذكر في النهاية انه لا يجوز
حذف الياء من اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال الثالث انما كثر تخفيف الياء من المضاف في النداء لكثرة اضافة المنادى الى الياء
والكثرة تستتبع التخفيف واما في غير النداء فلا يجوز اثباتها ساكنة ومتحركة وقد سمع حذفها استغناء بالكسرة نحو فبشر
عباد وقبلها الياء كقوله اطوف ما اطوف ثم اوي الى اما ويروى الى امي ويرويني النقيع واجاز المازني قام غلاما وقال ابن عصفور هذا
في الضرورة وحذف الالف استغناء بالفتحة كقوله ولست براجع ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لو اني واما الضم في
غير النداء نحو جاء غلام وانت تريد غلامي بالاضافة فاجازه ابو عمرو وغيره على قلة واستدلوا بقوله دونك انما كتابه وصوب

علوا انا اهلكت مالي بيوما له ورده ابو زيد الانصاري وتناولا ما استنوا به ابو عمرو **الرابع** قال في شرح الكافية اذا كان اخر المضاف
اليه ياء المتكلم يا مشددة كبني قيل يا بني لا غير بالكسر على التزام حذف ياء المتكلم وادغام ثم ياء الياء ات مع ان الثالثة كان يحتمل حذفها
فلما وجد الا ثنتين وليس بعد اعتبار الشبه الا لزومه والفتح على وجهين احدهما ان تكون ياء المتكلم ابدلت الفا ثم حذفت كان
من مستثقل والثاني ان يقال الثانية بياء ومن بنى حذفها ثم ادغمت اولاهما في ياء المتكلم فحذفت لاكن الملها الفتح ثم قال **ص** والفتح
والكسر وحذف اليا استمر في يا ابن ام يا ابن عم لا مفر **ش** اذا نودي المضاف الى المضاف الى اليا كان حكم الياء الا ولى منه كحكمها
في غير النداء نحو يا ابن اخي الا في ابن ام وابن عم فانهما لما كثر استعمالهما في النداء خصا بالتخفيف فيقال يا ابن ام بفتح الميم وكسرها
اما الفتح ففيه قولان احدهما ان الاصل اما وعما فقلبت الياء الفا ثم حذفت الالف وبقيت الفتحة دليلا عليها والثاني انه جعل
اسما واحدا كما بني وبني على الفتح وهذا قول الكسائي والفراء وابي عبيدة وحكي عن الاخفش قيل وهو مذهب سيبويه والبصريين
واما الكسر فظاهر قول الزجاج وغيره انه مما اجتزي فيه بالكسرة عن الياء المحذوفة من غير تركيب قال في الارتشاف والعرب انما
يخففون في ابن ام وابن عم وابنة عم حكينا له العرب يجعل اسم واحد وحذف الياء كحذفهم ايا هام او عشرة اذا اضافوا اليها
فان **قلت** ما معنى قوله استمر **قلت** يشير الى ان هذا في الوجهين استمر في كلامهم والاصل الا جيد لا يكادون يثبتون الياء والالف
الا في ضرورة وعرف ذلك في السبع فان **قلت** ايهما اجود **قلت** نص بعضهم على ان الكسر اجود وهو ظاهر فان **قلت** لم لم يذكر
ابنة ام وابنة عم وحكمهما حكم ابن ام وابن عم **قلت** كانه استغنى بذكر المذكر عن ذكر المؤنث فان **قلت** فهل يجوز اقتصارا على الفتح
والكسر اعني هما ممتنع وقال في التسهيل وربما ثبتت او قلبت الفا **قلت** الذي يفهم من قوله استمر ان غيرهما لم يستمر في الكلام
ولم يجي لكن على ادها وبعد ان الوجهان ضعيفان ولذلك قال وربما وفي الكافية ونبه في شرحها ولا يكادون يثبتون الياء والالف
الا في ضرورة وقال بعضهم المختار قليلتان ومن اثبات الياء قوله **يا ابن امي ويا شقيق نفسي** ومن اثبات الالف **يا ابنة اما**
لا تلومي واهجعي واما قوله **كن لي لا علي يا ابن عما نعش عزيزين ونكفي الهما** فيحتمل ان تكون الالف فيه للاطلاق فان قلت
فان هذين الوجهين اجود **قلت** قال بعضهم قلب الياء الفا اجود من اثباتها **قلت** اذ اثبتت الياء فيهما وجهان الاسكان والفتح
فالحاصل خمسة اوجه ثم نص بعضهم على ان الخمس لغات ثم قال **ص** وفي الندا أبت امت عرض واكسر او افتح ومن اليا التا عوض **ش**
اذا نودي الاب والام مضافين الى ياء المتكلم جاز فيهما الاوجه الستة المتقدمة في نحو يا عبد وتعويض تاء التانيث من الياء مكسورة او
مفتوحة وبالفتح قرا ابن عامر وبالكسر قرا غيره من السبعة ووجه الكسر ان الكسرة كانت مستحقة قبل الياء فلما عوض عنها
التاء ولا يكون ما قبلها الا مفتوحا جعلت الكسرة عليها لتكون كالعوض عنه في مجامعة الكسرة بالجملة ومن الفراء ان الكسرة
نائبة عن الياء في النية ورده ابو السعادات وقال كيف تكون الياء في النية ولا يقال يا امتي ووجه الفتح ان التاء حركت بحركة الياء لكونها
عوضا عنها وقيل لان الاصل يا ابتا فحذفت الالف وبقي ما ورد قول الفراء فان **قلت** اي الوجهين اكثر **قلت** نص المصنف وغيره على
ان الكسر اكثر وذكر الشارح ان الفتح اقيس قال الا ان الكسر اكثر وقد فهم من كلام الناظم فوائد **الاولى** ان تعويض التاء من ياء
المتكلم لا يكون الا في النداء لقوله وفي الندا **الثانية** ان ذلك يختص به الاب والام **الثالثة** ان التعويض فيهما ليس بلازم
بل يجوز فيهما ما جاز في غيرهما من الاوجه السابقة فهم ذلك من قوله عوض **الرابعة** انه لا يجوز الجمع بين التاء والياء لانها عوض عنها ولا
بين التاء والالف لان الالف بدل من الياء واما قوله **ايا ابتي لا زلت فينا فانما لنا امل في العيش ما دمت عائشا** ففي ورد
واجاز بعض من النحويين الجمع بينهما في الكلام ونقل في ذلك قراءة ابي جعفر يا حسرتاي فجمع بين العوض والمعوض عنه واما قوله **يا ابتا علك**
او عساكا فجعله ابن جني من ذلك وهو اهون من الجمع بين التاء والياء لذهاب صورة المعوض عنه وقال في شرح الكافية الالف فيه
هي الالف التي يوصل بها اخر المنادى اذا كان بعيدا او مستغاثا به او مندوبا وليست بدلا من ياء المتكلم وجوز الشارح الامرين
تنبيهات الاول اختلف في ضم التاء من يا ابت ويا امت فاجازه الفراء وابو جعفر النحاس ومنعه الزجاج وحكى عن
الخليل انه سمع من العرب من يقول يا امة بالضم **الثاني** مذهب البصريين ان الوقف على هذه التاء بالهاء ومذهب الفراء بالتاء وفي
التسهيل وجعلها هاء في الخط والوقف جائز ووقف بالوجهين في السبع ورسمت في المصحف بالتاء **الثالث** قال في شرح
التسهيل وقال الواحدي ابا المقصور يا ابا قال الشاعر **تقول ابنتي لما رأتني شاحبا كانك فينا يا اباة غريب** ولم يعوض
لغا يا باي انتهى وزعم بعضهم انه اراد يا ابتا فقلب وهو بعيد وقيل تخرج على ان الالف اشباع **ص** اسماء لازمت الندا معنى
ما زمته للنداء انها لا تستعمل في غيره الا في الضرورة وهو ضربان مسموع ومقيس فمن المسموع يا هنت ويا هنة ويا هناه وهنا
بالضم والكسر كقوله **وقد رابني قولها يا هناه** واختلفوا في مادة هذه الكلمة على قولين احدهما ان اصل مادتها هنو ثم
اختلف القائلون بهذا على اربعة مذاهب الاول ان الهاء في هناه بدل من واو الكلمة والالف زائدة وهو مذهب اكثر البصريين والثاني
انها بدل من همزة مبدلة من الواو وعيسى بن اللام وهو مذهب ابن جني الثالث ان اللام محذوفة والالف والهاء زائدتان في نعت
البناء على حد زيادة الهاء الرابع ان اللام محذوفة ايضا والالف هي التي تلحق المنادى البعيد والمندوب والهاء للسكت
وهو مذهب الفراء واختيار المصنف وابن عصفور وابن عمة ثبوت كسرها لالتقاء الساكنين والقول الاخر ان اصل مادته
هـ ن هـ وهو مذهب ابي زيد قال الشيخ ابو حيان ولو ذهب ذاهب الى ان الهاء الاصل هنا ومادته هنو مستثنى لانما حكي
ابن ... من قولهم يا هناه في التثنية لكان مذهبا ومن المسموع ما وقد اشار اليه بقوله **ص** وفل بعض ما يخص بالندا

لؤمان

لؤمان نومان كذا واطرد **في سب الانثى وزن يا خباث والامر هكذا من الثلاث** **ش** يقال يا فل للرجل ويا فلة للمرأة واختلف فيهما

فمذهب سيبويه الى انهما كنايتان عن نكرتين فيا فل كناية عن رجل ويا فلة كناية عن امرأة وذهب الكوفيون الى ان اصلهما فلان وفلانة ثم

رخما ورد بانه لو كان مرخما لقيل فيه فلا ولما قيل في الثانية يا فلة وذهب الشلوبين وابن عصفور وصاحب البسيط الى ان فل كناية عن

العلم بمعنى يا فلان ويا فلة بمعنى يا فلانة قال في شرح التسهيل وهو الاصل لانه لا يستعملان منقوصين في غير نداء الا في الضرورة قلت

وهو موافق لمذهب الكوفيين في انهما بمعنى فلان وفلانة مخالف له في الترخيم **فان قلت** قوله وهو الاصل يقتضي كما قيل موافقة

الكوفيين في الترخيم **قلت** قد رد المصنف مذهب الكوفيين بان جمهير السابقين في اللغات غير فلان وفلانة فعلم انه غير موافق لهم

عن ذلك بل هما عنده من قبيل ما حذف لا انه لغير ترخيم ومن المسموع لومان ونومان وقد بينهما قبله بقوله لؤمان نومان انه مختصان بالنداء

اما لؤمان بسكون الهمزة وضم اللام فمعناه يا عظيم اللوم ومثله يا لؤماء ويا ملأمان واما نومان بفتح النون فمعناه يا كثير

النوم **تنبيهان** الاول الاكثر في بناء مفعلان نحو ملأمان يأتي في الذم وفرحان في المدح يا مكرمان حكاه سيبويه

والاخفش ويا مخبثان وزعم ابن السيد انه مختص بالذم وان مكرمان تصحيف مكذبان وليس بشيء **الثاني** قال في شرح الكافية

بعد ان ذكر فلا ولؤمان ونومان ومكرمان وهذه الصفات مقصورات على السماع باجماع انتهى وتبعه الشارح وهو صحيح في غير

مفعلان فان فيه خلافا اجاز بعضهم القياس عليه فيقولوا يا مخبثان وفي الانثى يا مخبثانة ثم انتقل الى المقيس فقال **ص واطرد**

في سب الانثى وزن يا خباث والامر هكذا من الثلاث **ش** اطراده مشروط بشيئين احدهما ان يكون في السب والثاني ان

يكون من ثلاثي كالنوع الذي يليه وسبب بنائه على الكسر شبهه بنزال عدلا وزنة وتانيثا **قلت** كلام المصنف في التسهيل

والكافية وكلام الشارح يوهم ان في القياس عليه خلافا لنصه عن سيبويه وهو كذا قال الشيخ ابو حيان ولم اعلم فيه خلافا

ومع الانتشار في باب فعال ينبغي قال بعضهم لا يقاس فلا يقال يا قباح قياسا على يا فساق ثم استشهد فقال والامر هكذا من

الثلاث يعني ان بناء فعال للامر مطرد من كل فعل ثلاثي نحو دراك ونزال وهذا مذهب سيبويه وخالفه المبرد فقال لا يقال منه

الا ما سمع **فان قلت** اهمل المصنف من شروط القياس على هذا النوع اربعة شروط الاول ان يكون مجردا فاما غير المجرد فلا

يقال منه الا ما سمع نحو دراك من ادرك الثاني ان يكون تاما فلا يبنى من الناقص الثالث ان يكون متصرفا الرابع ان يكون كامل

التصرف فلا يبنى من يدع ويذر **قلت** اشترط بعضهم هذه الشروط والاصح فلم يتبع ظاهره وقوله من الثلاثي محمول على المجرد كما تقدم

في التعجب ثم رجع الى المسموع فقال **ص وشاع في سب الذكور فعل ولا تقس وجر في الشعر فل** **ش** يعني ان ما عدل الى فعل

نحو يا خبث ويا فسق ويا غدر ويا لكع شايع ومع شيوعه لا يقاس عليه فيقال المسموع منه هذه الاربعة ونص المغاربة على

انه يقاس ونقله في البسيط عن سيبويه وقد قاس عليه فقيل بالشروط السابقة ثم نبه على ان بعض هذه الالفاظ قد استعمل في

غير النداء ضرورة بقوله وجر في الشعر فل يعني قول الراجز **في لجة امسك فلانا عن فل** وشبهه ان الاول المصاحب للام

سيبويه ان فل في الرجز محذوف من فلان لضرورة الشعر وليس المختص بالنداء بل هو غيره ومعناهما مختلف لان المختص كناية

عن اسم جنس وهذا كناية عن علم ومادتهما مختلفة فالمختص مادته ف ل ي وهو محذوف اللام فلو صغر لقلت فلي وهذا مادته

فلان فلو صغر لقلت فليل وقد تقدم ما ذهب اليه المصنف **الثاني** ليس مراده انه لم يستعمل في غير النداء من الالفاظ المذكورة

الا فل بل ذكر شيئا على ورود تشبيه ومنه قوله **فعبرته لكاع** وخرجه بعضهم على تقدير يقال لها يا لكاع فحذف القول وحرف

النداء **الاستغاثة** هي نداء من يخلص من شدة او يعين على دفع مشقة وللمستغاث ثلاث حالات احداها ان يجر

بلام مفتوحة وهذا اكثر احواله والثانية ان يجاء في آخره بالف معاقبة اللام الثالثة ان يجرد من اللام والالف ويجعل كالمنادى

المطلق نحو يا زيد لعمرو وهذه اقلها ومنه قوله **الا يا قوم للعجب العجيب** وقد ذكر في الكافية الثلاثة واقتصر هنا على الاولى

كالتسهيل لقلة الثالثة واشار الى الاولى بقوله **ص** **اذا استغيث اسم منادى خفضا باللام مفتوحا كيا للمرتضى**

ش وانما جر المستغاث باللام للتنصيص على الاستغاثة وفتحت لوقوعه موقع المضمر لكونه منادى ويجعل بذلك وقاية بينه وبين

المستغاث من اجله وانما اعرب مع كونه منادى لانه مع دخول حرف الجر لان تركيبه مع اللام اعطاه شبها بالمضاف وقد فهم من النظم فوائد

الاولى ان المستغاث منقول بنفسه لقوله اذا استغيث اسم والنحويون يقولون مستغاث به قال في شرح التسهيل وكلام العرب

بخلاف ذلك والمعروف في اللغة تعدي فعله بنفسه قال الله تعالى اذ تستغيثون ربكم وقياسه ومما يتعدى بحرف وقد جاء تعديه بالباء

في ابيات الثانية ان المستغاث معرب لقوله خفضا وقد تقدم بيانه الثالثة انه يجوز ان يكون بالواو ويا كان منادى لان ادوات النداء

لم يلا شرطها بين ذلك في تمثيله وهو مجمع عليه **فان قلت** في عبارته ثلاثة اشياء الاول انه قال اسم منادى واطلق فاوهم

انه يجوز ندائه بغير يا وذلك غير جائز فان المستغاث لا ينادى الا بيا والثاني انه قال خفض باللام بصيغة الجزم وقد تقدم انه

ليس بلازم بل هو الاكثر والثالث انه قال مفتوحا واطلق وثم موضع تكسر فيه وهو مع يا المتكلم في نحو يالي وقد اجاز ابو الفتح

في قوله **فيا شوق ما ابقى ويالي من النوى ويا دمع ما اجرى ويا قلب ما اصبى** ان يكون استغاث بنفسه وان يكون

استغاث لنفسه **قلت** الجواب عن الاول ان قوله منادى كررت يا يبين المراد بذلك اذا لم يقل ان كررت حرف النداء وعن الثاني

ان قوله يعني باللام ما استغيث على فتحها الف يوهم ان جره باللام ليس بلازم وعن الثالث ان كسر اللام مع يا المتكلم معلوم بوجوبه

في كل موضع فهو غير الاطلاق وعلى ان ابن عصفور قال الصحيح عندي ان يالي حيث وقع مستغاث له والمستغاث به محذوف وعلى ذلك

بان العامل في المستغاث به فعل النداء المضمر يعني التقدير يا ادعو لي وذلك يعني جايز في كفتيتي وما حمل عليه الا ان في لزوم هذا الا ترجيح
نظر لان اللام تتعلق عنده بحرف النداء **تنبيهان** الاول اختلف في اللام الداخلة على المستغاث به فقيل هي بقية ال والاصل يا
ال زيد وزيد مخفوض بالاضافة ونقله المصنف عن الكوفيين ونقله صاحب النهاية عن الفراء وفي نسبته الى الفراء نظر لان الفراء حكى ان
من الناس من زعم انها بقية ال وفيما هو حكاه انه ليس مذهبا له وذهب الجمهور الى انها لام الجر ثم اختلف فقيل زايدة فلا تتعلق بشيء
وهو اختيار ابن خروف وقيل ليست بزايدة فتتعلق وفيما تتعلق به قولان احدهما انها تتعلق بالفعل المحذوف وهو مذهب
سيبويه واختيار ابن عصفور والثاني انها تتعلق بحرف النداء وهو مذهب ابن جني **الثاني** اذا وصف المستغاث جرت صفته نحو
يا لزيد الشجاع للمظلوم وفي النهاية لا يبعد نصب الصفة حملا على الموضع لان الجار والمجرور لا يبدله من شيء فيتعلق به ثم قال **ص** وافتح
مع المعطوف ان كررت يا وفي سوى ذلك بالكسر ايتيا **ش** اذا عطف على المستغاث فاما ان تكرر يا او لا فان كررت فتحت
اللام كقوله **يا لقومي ويا لامثال قومي لاناس عتوهم في ازدياد** وان لم تكرر كسرت نحو يا للكهول وللشبان
للعجب وانما كسرت لامن اللبس **فان قلت** فهل بعد ... المعطوف ام لا **قلت** لا لقوله **يا لعطافنا ويا لرياح وابي**
الحشرج الفتى النفاح فجمع بين الامرين واعلم ان قوله وفي سوى ذلك يعني به سوى ما ذكر من المستغاث والمعطوف المعاد معه
يا فيشمل شيئين احدهما المعطوف الذي لم تعد معه يا كما تقدم والاخر المستغاث من اجله **تنبيهات** الاول ما ذكر من كسر اللام
مع المستغاث من اجله انما هو في الاسماء الظاهرة واما في المضمر فتفتح اللام معه الا مع الياء نحو يا لزيد لك واذا قلت يا لك احتمل
الامرين وقيل في قوله فيا لك من ليل كان نجومه ان اللام فيه للاستغاثة **الثاني** اختلف فيما تتعلق به اللام الجارة للمستغاث من
اجله فقيل بحرف النداء وقيل بفعل محذوف اي ادعوك لزيد وقيل بحال محذوفة اي مدعوا لزيد وقد علم بهذا ان قول ابن عصفور انما تتعلق
بفعل مضمر تقديره ادعوك لزيد فيه نظر لا ... كما قال **والثالث** قد يجر المستغاث من اجله بمن لانها قد تاتي للتعليل بمعنى اللام
كقوله **يا للرجال ذوي الالباب من نفر لا يبرح السفه المردي لهم دينا** **الرابع** قد يحذف المستغاث فيلي يا المستغاث
من اجله لكونه غير صالح لان يكون مستغاثا كقوله **يا لاناس ابوا الا مثابرة على التوغل في بغي وعدوان** **الخامس**
قد يكون المستغاث مستغاثا من اجله نحو يا لزيد لزيد اي ادعوك لتنصف من نفسك ثم اشار الى ثالث احوال المستغاث بقوله
ص ولام ما استغيث عاقبت الف ومثله اسم ذو تعجب الف **ش** يعني ان الالف تعاقب لام الاستغاثة فلا يجتمعان فتقول يا
زيدا لعمرو ... يجوز يا زيد ... بلا الف **يا يزيدا لآمل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان** ثم قال ومثله اسم ذو تعجب الف
يعني ان المتعجب منه اذا نودي عومل معاملة المستغاث من جر بلام مفتوحة نحو قولهم **يا للماء ويا للعجب**
ويجوز الاستغناء عن اللام بالالف نحو يا عجبا وقد يخلو منهما نحو يا عجب **تنبيهان** الاول ... عن ... نحو يا للعجب فتح
اللام باعتبار استغاثته وكسرها باعتبار الاستغاثة من اجله وكون المستغاث محذوفا **الثاني** التعجب بالنداء على وجهين
احدهما ان ترى امرا عظيما فتنادي جنسه نحو يا للماء والاخر ان ترى امرا تستعظمه فتنادي من له نسبة اليه ومكنة فيه نحو يا للعلماء
الثالث اذا وقف على المستغاث او المتعجب منه حالة الحاقه الالف جاز الوقف عليه بالسكت **الندبة** هي نداء المتفجع عليه
او المتوجع منه وهي من كلام النساء فمثال المندوب هو المذكور بعد يا او وا تفجعا لفقده حقيقة كقول جرير يرثي عمر بن عبد العزيز
رضي الله عنه **حملت امرا عظيما فاصطبرت له وقمت فيه بامر الله يا عمرا** او حكما كقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه واعمراه
واعمراه حين اعلم بجدب شديد اصاب قوما من العرب او توجعا لكونه محل الم **فواكبدا من حب من لا يحبني ومن عبرات ما لهن**
فناء او سببه كقوله **وارزيتيه** وحكم المندوب حكم المنادى ولذلك قال **ص** ما للمنادى اجعل لمندوب وما نكر لم يندب ولا ما ابهما
ش يعني انه يضم ان كان مفردا نحو وا زيد وينصب ان كان مضافا او مطولا نحو وا عبد الله وا ضاربا عمرا واذا اضطر شاعر الى تنوينه
جاز ضمه ونصبه كقوله **وافقعسا وابني فقعس** ثم نبه على ما لا تصح ندبته بقوله وما نكر لم يندب ولا ما ابهما ... لان
الندبة للاعلام لعظمة المصاب ولذلك لا يندب الا المعرفة السالمة من الابهام فلا يندب النكرة ... واجاز الرياشي ندبة
اسم الجنس المفرد وقد جاء في الاثر واجبلاه وهو نادر ولا يندب المبهم كاسم الاشارة والموصول بصلة لا تعينه فلا يقال
واهذاه ولا وامن ذهباه لان ذلك لا يقع به العذر للمتفجع ويجوز ان يندب الموصول بصلة تعينه لشهرتها والى هذا اشار
بقوله **ص** ويندب الموصول بالذي اشتهر كبير زمزم يلي وامن حفر **ش** فتقول وامن حفر بير زمزماه لانه في الشهرة كالعلم ثم نبه على
ما يلحق اخر المندوب فقال **ص** ومنتهى المندوب صله بالالف **ش** يعني تلحق منتهى المندوب الفا اخر المفرد نحو وا زيداه والمضاف
نحو وا عبد الملكاه والمطول به نحو وا ثلاثا وثلاثيناه والصلة نحو وامن حفر بير زمزماه وعجز المركب نحو وامعد يكرباه وقوله
صله يعني جواز الالحاق لما تقدم الا ... لان احدهما ان يجري مجرى غيره من المنادى كما تقدم والاخر ان يوصل بالالف المذكورة
فان قلت اطلق في وصل المندوب بالالف وقيده في التسهيل بان لا يكون في ... فلا يقال واعبد اللهاه ولا وا
... **قلت** اطلاقه هنا موافق لاطلاق النحويين وصرح بعض المغاربة بجوازه وفي ... ابن معطي وفي
المضاف يا عبد اللهاه ولا يخلو ما قبل الف الندبة من ان يكون ساكنا او مفتوحا او مكسورا او مضموما فان كان ساكنا فتح
للالف نحو وامن حفر بير زمزماه وامن ... ما لم يكن الفا او تنوينا او ياء ساكنة مضافا اليها المندوب او واوا او ياء لا يفيدان الحركة
فان كانت الفا حذفت لتعذر تحريكها نحو وا موساه والى ذلك اشار بقوله **ص** متلوها ان كان مثلها حذف **ش** اي متلو الف الندبة

يعني

يعني الحرف الذي قبلها إن كان ألفا مثلها حذفت لما تقدم وأجاز الكوفيون فيها أن تقلب الألف ياء وفتحها والواو مثلها وإن كان تنوينا
حذف أيضا لأنه لا حظ له في الحركة وفتح ما قبله فتقول وا غلام زيداه وهذا مذهب سيبويه والبصريين وأجاز الكوفيون فيه مع
عدم الحذف وجهين فتحه فتقول وا غلام زيدناه وكسره مع قلب الألف ياء فتقول وا غلام زيدنيه قال المصنف وما رآه حسن
لو عضده سماع لكن السماع فيه لم يثبت وقال ابن عصفور أهل الكوفة يحركون التنوين فيقولون وا غلام زيدناه وزعم أنه سمع انتهى
وأجاز الفراء وجها وهو حذفه مع بقاء الكسرة وقلب الألف ياء فتقول وا غلام زيدنيه ولا يجيز البصريون إلا الأول وإن كان الياء
المضاف إليه المندوب فسيأتي الكلام عليها وإن كان واوا لا تقبل الحركة كواو الصلة نحو غلامه أو ياء وهاء كذلك نحو غلامه
حذفها وقلب الألف إلى مجانس ما قبلها وإن كان ما قبل الألف مفتوحا استصحب فتحه نحو وا عمراه وإن كان ما قبلها
مكسورا أو مضموما فإما أن يوقع فتحه في لبس أو لا فإن لم يوقع فتحه في لبس وجب فتحه كقولك في عبد الملك وا عبد الملكاه
وفيمن اسمه قام الرجل وا قام الرجلاه وإنما فتح لتسلم الألف وإن أوقع في لبس قلبت ألف الندبة ياء بعد الكسرة وواوا بعد
الضمة فتقول في ندبة غلام مضاف إلى ضمير المخاطبة وا غلامكيه وفي ندبة مضاف إلى ضمير الغائب وا غلامهوه إذ لو قلت وا
غلامكاه لالتبس بالمذكر ولو قلت وا غلاماه لالتبس بالغائبة وذلك مفهوم من قوله ص والشكل حتما أوله مجانسا
إن يكن الفتح بوهم لابسا ش الشكل الحركة ومجانسة الكسرة الياء ومجانسة الضمة الواو وأشار بقوله حتما إلى وجوب
ذلك وجعل اللبس وجهه من الشرط أن الألف لا تغير إذا كان الفتح لا يلبس كما تقدم وهذا مذهب البصريين وأجاز الكوفيون إتباع
الألف الكسرة في المثنى نحو وا زيدانيه وفي الجمع نحو وا عبد الملكيه وفي نحو قاضي وا رقاشيه ثم قال ص وواقفا زد هاء سكت إن
ترد وإن تشأ فالمد والها لا تزد ش إذا وقف على المندوب زيد بعد الألف أو بدلها هاء السكت وليست بلازمة بل غالبة لا يجوز
الاقتصار على المد فيقال وا زيدا وهذا معنى قوله وإن تشأ فالمد والها لا تزد وإن تشأ الهاء زيد الألف فالمد كاف وهذا
كالتصريح بما فهم من قوله إن ترد ولو قيل بالمد في النصب لأفاد جواز تجريده من المد أيضا إذ وإن تشأ فلا تزد المد ولا الهاء بل
تجعله كالمنادى غير المندوب وقد تقدم بيانه أول الباب وقد فهم من قوله وواقفا أن هذه الهاء لا تثبت وصلا وربما تثبت في
الضرورة مضمومة ومكسورة وأجاز الفراء إثباتها في الوصل بالوجهين وقوله ص وقائل وا عبديا وا عبدا من في الندا اليا ذا
سكون أبدى ش تقدم أن في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم نحو يا عبدي ست لغات فإذا ندبت على لغة من قال يا عبد بالكسر أو يا
عبد بالفتح أو يا عبد بالضم أو يا عبدا بالألف قلت وا عبداه على اللغات وإذا ندبت على لغة من يثبت الياء مفتوحة قلت وا عبديا
وإذا ندبت على لغة من أثبتها ساكنة وهو المشار إليه في البيت فوجهان أحدهما أن تحذفها لالتقاء الساكنين وتفتح ما
قبلها والثاني أن تفتحها لقبولها الحركة فتقول وا عبديا والحذف مذهب المبرد والفتح مذهب سيبويه

هذا تمام السفر الأول من شرح ألفية ابن مالك للمرادي تغمدهما الله برحمته
وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

بسم الله الرحمن الرحيم

باب الترخيم

قال ابن مالك الترخيم في اللغة ترقيق الصوت وتليينه يقال صوت رخيم أي رقيق وفي الاصطلاح حذف بعض الكلمة على
وجه مخصوص وهو على ثلاثة أنواع ترخيم النداء وترخيم الضرورة وترخيم التصغير والمذكور في هذا الباب الأول والثاني وسيأتي في
بابه أما ترخيم النداء فهو حذف آخر المنادى تخفيفا وقد أشار إليه بقوله ص ترخيما احذف آخر المنادى ش ثم مثله بقوله
ص كيا سعا فيمن دعا سعادا ش أي فيمن دعا سعاد بحذف المضاف فإن قلت ما وجه نصب ترخيما قلت أجاز
فيه الشارح أن يكون مفعولا له أو مصدرا في موضع الحال أو ظرفا على حذف مضاف فهذه ثلاثة أوجه ويحتمل وجها رابعا
وهو أن يكون مفعولا مطلقا وناصبه احذف لأنه يلاقيه في المعنى ثم أخذ في بيان ما يجوز ترخيمه فقال ص وجوزنه مطلقا في
كل ما أنث بالها والذي قد رخما ش المنادى ضربان مؤنث بالهاء ومجرد منها فالمؤنث بالهاء يجوز ترخيمه مطلقا أي بلا شرط
فيهما علما وغير علم وثلاثيا وأزيد نحو قوله أفاطم مهلا بعض هذا التدلل وقوله جاري لا تستنكري عذيري سيري
وإشفاقي على بعيري ويا شا ارجعي إلى أثيمي يقال رجل رجب المكان يريد جارية أي أقام به قلت كيف قال مطلقا
وللترخيم خمسة شروط الأول أن يكون معينا فلا يجوز ترخيم النكرة غير المقصودة كقول الأعمى يا امرأة خذي بيدي الثاني
ألا يكون مضافا فلا يجوز ترخيم نحو يا طلحة الخير وأما قوله يا علقم الخير قد طالت إقامتنا فنادر الثالث ألا يكون مختصا
بالنداء فلا يرخم الرابع ألا يكون مندوبا فإن المندوب لا يجوز ترخيمه لحقته علامة الندبة أو لم تلحقه نص عليه سيبويه
الخامس ألا يكون مستغاثا فإنه لا يجوز ترخيمه قلت قد يجاب بأن معنى مطلقا أي بلا شرط من الشروط التي تخص المجرد
كالعلمية وأما هذه الشروط فاشترك فيها النوعان إلا أن اشتراط انتفاء الإضافة في المجرد يوهم عدم اشتراط انتفائها
في المؤنث بالهاء فيقوى السؤال وقد استغنى عن هذا وليس في التسهيل فإنما اشترط انتفاء البناء ولم يذكر الثالث تنبيهان
الأول اشترط المبرد في ترخيم المؤنث بالهاء العلمية فمنع ترخيم النكرة المقصودة والصحيح جوازه كما تقدم الثاني
منع ابن عصفور صلعمة بن قلعمة لأنه كناية عن المجهول الذي لا يعرف وأطلق النحويون في غيره وليس لكونه كناية عن المجهول
أنه علم جنس الثالث إذا ناديت طلحة ونحوه ورخمت قلت يا طلح ويا طلح بالفتح والضم كما سيأتي وإن لم ترخم قلت يا طلحة

بضم التاء، وقد سمع فيه وجه رابع وهو يا طلحة بفتح التاء، قال النابغة **كليني لهم يا أميمة ناصب وليل أقاسيه بطيء**
الكواكب واختلف النحويون فقال قوم ليس بمرخم ثم اختلفوا فقيل هو معرب نصب على أصل المنادى ولم ينون لأنه غير منصرف
هو مبني على الفتح لأن منهم من يبني المنادى المفرد على الفتح لأنه حركة تشاكل حركة اعرابه لو اعرب فهو نظير
هذا القائل **يا ريح من نحو الشمال هبي** بالفتح وذهب اكثرهم الى انه مرخم فصار في التقدير يا طلح ثم اقحم التاء غير معتد بها
وفتحت لانها واقعة موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التانيث المحذوفة وهذا ظاهر مذهب سيبويه **قلت**
فعلى هذا تكون مقحمة بين الحاء والتاء المحذوفة المنوية وللفارسي قولان احدهما انه زيدت ثم فتحت اتباعا على حركة الحاء، والثاني
انها اقحمت بين الحاء وفتحتها فالفتحة التي في التاء هي فتحة الحاء ثم فتحت الحاء اتباعا على حركة التاء، وقال في شرح التسهيل
بعد ذكر مذهب سيبويه واسهل من هذا عندي ان تكون فتحة التاء اتباعا على حركة ما قبلها **قلت** وهو يوافق احد قولي ابي علي
في الاتباع لكن ظاهر كلامه في الشرح ان التاء هي الاولى تاء اخرى زيدت بعد حذف الاولى فهو قول اخر الرابع اجاز قوم
منهم الفراء الحاق الف التانيث الممدودة بتائه في الفتح فاجازوا في اسماء افعل وليس بصحيح لانه غير مسموع وقيس على
ما ترك فيه مقتضى الدليل الخامس اذا وقف على المرخم بحذف التاء فالغالب ان تلحقها هاء ساكنة فتقول في المرخم يا طلحه
واختلف في هذه الهاء فقيل هي هاء السكت وهو ظاهر كلام سيبويه وقيل هي التاء المحذوفة اعيدت لبيان الحركة
واليه ذهب المصنف قال في التسهيل ولا يستغنى غالبا في الوقف على المرخم بحذفها عن اعادتها او تعويض الف منها
واشار بالتعويض الى قوله **فقفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا اكفرا بعد رد الموت عني**
وبعد عطائك المائة الرتاعا فيا ضباعا فيه الف الاطلاق عوض من الهاء، ونص سيبويه وابن عصفور على ان ذلك لا يجوز الا في ضرورة
واشار بقوله غالبا الى ان بعض العرب يقف بلا هاء ولا عوض حكى سيبويه يا حرمل في الوقف بغير هاء، قال الشيخ ابو حيان
الحلقوا في الحاق هذه الهاء ونقول ان كان الترخيم على لغة من لا ينتظر لم تلحق قال **ص** والذي قد رخما بحذفها وفره بعد **ش** اي لا
تحذف منه شيئا بعد حذف الهاء فعلم ان قوله بعد ومع الاخر احذف الذي تلا خاص بالمجرد منها وما ذكر هو مذهب عامة
النحويين واجاز سيبويه ان يرخم ثانيا بعد حذف التاء على لغة من لم يراع المحذوف ومنه قوله **احار بن بدر قد وليت ولاية**
يريد احارثة وقول الاخر **يا ارط انك فاعل ما قلته** يريد يا ارطاة بن سهية قال الشيخ ابو حيان ولو ذهب ذاهب
الى ان المؤنث يجوز فيه ترخيمه وجهان احدهما حذف التاء، وهو الكثير والاخر حذفها بما قبلها كالحذف في منصور لكان قولا
والتقدير ان الشاعر في البيت الواحد نوى الترخيم اولا ثم نوى الترخيم ثانيا في الكلمة الواحدة هذا المذهب يحتاج الى وحي
يسعد من هذا التقدير انتهى ثم انتقل الى المجرد من الهاء، فقال **ص** واحظلا ترخيم ما من هذه الها قد خلا الا الرباعي فما فوق العلم
دون اضافة واسناد متم **ش** اي لا يمتنع ترخيم ما خلا من الهاء الا اذا اجتمعت فيه اربعة شروط الاول ان يكون
زائدا على الثلاثة فلا يجوز ترخيم الثلاثي محرك الوسط نحو حكم او ساكنه نحو بكر هذا مذهب الجمهور واجاز الفراء والاخفش
ترخيم المحرك الوسط ونقل عن الكوفيين **قلت** وفيه نظر لانه نقل عن الكسائي المنع الا ان يثبت له قولان واما الساكن الوسط
فقال ابن عصفور لا يجوز ترخيمه قولا واحدا وقال في الكافية ولم يرخم نحو بكر احد اذ يزول النظير بغير وليس كما قال ففيه
خلاف حكي عن الاخفش وبعض الكوفيين اجازة ترخيمه ونقل الخلاف فيه ابو البقاء العكبري وصاحب النهاية وابن الخشاب
وابن هشام **قلت** وبطل بعض المتاخرين بان لزوم السكون وعارضه فقال لو سمي ببعض المبني لكمعوا ثم سكن لما امتنع ترخيمه
ولو سمي به بعد الاسكان لم يجز ذلك الثاني ان يكون علما واجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة نحو يا غضنف في غضنفر قياسا
على قولهم اطرق كرا ويا صاح الثالث ان لا يكون ذا اسناد فلا يجوز ترخيم برق نحره ونحوه، وسيأتي الكلام عليه الرابع ان لا يكون
ذا اضافة خلافا للكوفيين في اجازتهم ترخيم المضاف اليه كقول زهير **خذوا حظكم يا ال عكرم واذكروا اواصرنا والرحم**
بالغيب تذكر وهذا عند البصريين نادر وانذر منه حذف المضاف اليه باسره كقوله **يا عبد هل تذكرني ساعة**
يريد يا عبد عمرو وعبد عمرو علم له ونقول ان ترخيم المضاف نادر ايضا في قوله يا علقم الخير **فإن قلت** اهمل المصنف من شروط
ترخيم المجرد ثلاثة احدها الا يكون مختصا بالنداء والثاني الا يكون مندوبا والثالث الا يكون مستغاثا **قلت** اما الاول
فلم ينبه عليه واما الثاني والثالث فقد تقدم ما يرشد اليهما وهو نصه على ان النداء حق النداء معهما لا علة التي هي
علة منع ترخيمهما واجاز ابن خروف ترخيم المستغاث اذا لم تكن فيه اللام كقوله **اعام لك ابن صعصعة بن سعد**
قال ابن الضائع وهذا ضرورة وقد نادى الا يجيء يا وذلك ممنوع وقد سمع ترخيمه ومعه اللام كقوله **كلما نادى مناد منهم**
يا لتيم الله قلنا يا لما ثم اعلم ان الاسم المرخم اذا استوفى شروط الترخيم فالمحذوف منه للترخيم اما حرف واما
حرفان واما كلمة فالذي يحذف منه حرف نحو حارث ومالك فتقول يا حار ويا مال واما الذي يحذف منه حرفان فبعد انتقاله بقوله
ص ومع الاخر احذف الذي تلا ان زيد لينا ساكنا مكملا اربعة فصاعدا **ش** اي احذف الاخر مع ما قبله بخمسة شروط
الاول ان يكون حرف لين فلو كان صحيحا حذف الاخر وحده فتقول في سعجل وقمطر يا سعج ويا قمط خلافا للفراء في نحو قمطر
فانه يقول يا قم بحذف حرفين الثاني ان يكون ساكنا فلو كان متحركا لم يحذف فتقول في هبيخ وقنور يا هبي ويا قنو بحذف
الاخر وحده الثالث ان يكون زائدا فلو كان اصليا لم يحذف فتقول في نحو مختار يا مخت ولا تحذف الالف لانها بدل العين وعن الاخفش انه

واعلموا

انه يبدأ مع الاخر واجاز الجرمي في منقاد يا منقا الى اربع اذ لا يكون رابعا فما اصلا كان ثالثا نحو عماد وسعيد وثمود فمذهب
البصريين انه يرخم بحذف الاخر فقط ونقل المصنف عن الفراء انه اجاز في نحو عماد وسعيد وجهير حذف الاخر وحركة البصريين بيقى
وحرفه مع الالف والياء فيقول يا عم ويا سعي واما ثمود فيحذف الجرميين ما يجيز يا ثمو بابقاء الواو ويستثني من ذلك عموم النقل
عن الفراء انه يحذف الجرميين في ثمود ويحذف الاخر فقط في عمود وعماد وسعيد الخامس ان يكون قبله حركة مجانسة فلو
كان قبل الواو والياء فتحة نحو فمذهب الجرمي والفراء انه يحذف مع الاخر كالذي قبله حركة مجانسة لان فان بين النوعين قال في شرح
الكافية وغيرها لا يرى ذلك بل يقول يا عمو يا غرنيـ **قلت** وذكر الجرمي ان ما ذهب اليه مذهب الاكثرين والى هذا اشار
بقوله **ص** والخلف في واو وياء بهما فتح قفي **فان قلت** اطلاقه يوهم اجراء الخلاف في نحو مصطفون علما لان الواو قبلها
فتحة وليس كذلك بل يقولون في ترخيمه يا مصطفا وعلا واحرا وقد نبه في شرح الكافية على ذلك **قلت** الواو في مصطفون
ونحوه من الجمع بعد فتحة مقدرة لان اصله مصطفيون فاعل على ما اقتضاه التصريف فليست الواو في التقدير بعد فتحة والى هذا
اشار في التسهيل بقوله مسبوق بحركة مجانسة ظاهرة او مقدرة ومثال ما يحذف منه حرفان لاجتماع الشروط المذكورة
عمران وحمراء واسماء وزيدان وسلمان عليه وحمدون ومنصور وزيدون ملكون علما وجعفر وعقربه ومسلمين علما ثم اشار
الى ما يحذف منه كلمة بقوله **ص** والعجز احذف من مركب **شر** اذا رخم المركب حذف عجزه نحو يا بعل ويا سيب في بعلبك وسيبويه
وفي خمسة عشر علما ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد اذا سمي به ومنع اكثر الكوفيين ترخيم ما اخره ويه وذهب الفراء الى
انه لا يحذف منه الا الهاء فيقول يا سيبوي وقال ابن كيسان لا يجوز حذف الثاني من المركب بل ان حذف له عرف والعجز فقلت
يا بعلب ويا حضر لم ار به باسا والمنقول ان العرب لم ترخم المركب وانما اجازه النحويون قياسا **قلت** اذا رخمت اثني عشر
واثني عشر علما حذفت العجز مع الالف قبله فتقول يا اثن ويا اثنت كما يقال في ترخيمها لو لم يركبا نص على ذلك سيبويه
وعلته ان العجز حل محل النون ولذلك اعرب اثنا وقوله **ص** وقل ترخيم جملة وذا عمرو نقل **شر** قال المصنف واكثر النحويين لا يجوزون
ترخيم المركب المضمن اسنادا كتابط شرا وهو جائز لان سيبويه حكى ذلك في بعض ابواب النسب فقال تقول في النسب الى تابط
شرا تابطي لان من العرب من يقول يا تابط ومنع ترخيمه في باب الترخيم فعلم بذلك ان منع ترخيمه كثير وجواز ترخيمه قليل وقال
الشارح فعلم ان جوازه على لغة قليلة والى هذا اشار بقوله وذا عمرو نقل وعمرو هو اسم سيبويه قال الشيخ ابو حيان وهو
غير صحيح لان سيبويه لم ينص على ترخيمه بل قال من العرب من يفرد فيقول يا تابط اقبل فيجعل الاول مفردا وليس مناقضا لما قرره من
المحكي لا يرخم بل اراد ان من العرب من يفرده لا على جهة الترخيم ولذلك قال من يفرد ولم يقل من يرخم وما نعلم خلافا عن احد والنحويين ان
المحكي لا يرخم واعلم ان في ترخيم المنادى لغتين الاولى ان ينوى المحذوف والثانية الا ينوى وقد اشار الى الاولى بقوله **ص** وان نويت
بعد حذف ما حذف فالباقي استعمل بما فيه الف **شر** اي اذا نويت ثبوت المحذوف بعد حذفه للترخيم تركت ما قبله على حاله
قبل الحذف واستعملته بما فيه من الحركة نحو يا حار ويا جعف ويا منص في حارث وجعفر ومنصور او السكون نحو يا قمطا في
قمطر خلافا للكوفيين فانهم لا يرخمون قمطرا ونحوه مما قبل اخره ساكن الا على لغة من لم ينو ونقل مذهب الفراء في حذفه
تنبيــــه ومقتضى قوله بما فيه الف يبقى ما كان عليه قبل الحذف ومن ذلك الضمة مسلمان وان لم ما كان موجبا
في المحذوف وحقه بعد الحذف انه ان كان له حركة في الاصل حرك بها نحو يا مضار وتحاج تقول فيهما يا مضار بالكسر ان كان
اسم فاعل وبالفتح ان كان اسم مفعول ويا تحاج بالضم لان اصله تحاجج وان كان اصل السكون حرك بالفتح لانه اخف الحركات
البحتر اسمار اسم بنت تقول فيه يا اسمار يفتح الراء هذا مذهب سيبويه ثم اختلف عنه فقال السيرافي يحتم الفتح وقال الشلوبين
يختار ويجوز الكسر ونقل ابن عصفور عن الفراء انه يكسر على النقل الساكنين وهو مذهب الزجاج ونقل عنه صاحب رؤوس
المسائل انه يسقط كل ساكن يبقى بعد الاخر حتى ينتهي الى متحرك فيقول على هذا يا اسم الثانية ما حذف لواو الجمع
نحو ذا نون فانه اذا رخم بحذف الواو والنون رد اليه ما حذف منه لزوال سبب الحذف هذا مذهب الاكثرين واختاره في التسهيل
في التسهيل عدم الرد ثم اشار الى الثانية بقوله **ص** واجعله ان لم ينو محذوف كما لو كان بالاخر وضعا تمما **شر**
اذا لم ينو المحذوف فاجعل الباقي بعد الحذف كالاسم التام الموضوع على تلك الصيغة فيعطى اخره من البناء على الضم
وغير ذلك من الصحة والاعلال ما يستحقه لو كان اخرا في الوضع فتقول يا حار ويا جعف ويا منص ويا قمط بالضم في
الجميع كما لو كانت اسماء تامة لم يحذف منها شيء **تنبيــهان** الاول ان كان ما قبل المحذوف معتلا قدرت
فيه الضمة على هذه اللغة فتقول في ناجية يا ناجي بالاسكان وهو علامة تقدير ضمها **الثاني** يجوز في نحو يا حار بن
عمرو على هذه اللغة ضم الراء وفتحها كما جاز ذلك في يا زيد بن عمرو على الوجهين فقال **ص** فقل على الاول في ثمود يا
ثمو ويا ثمي على الثاني بيا **شر** يعني بالاول اللغة من ينوي وبالثاني من لا ينوي فتقول في ترخيم ثمود على الاول يا ثمو ان
الواو محكوم لها بحكم الحشو فلم يلزم مخالفة النظير على الثاني يا ثمي بقلب الواو ياء لتطرفها بعد ضمة كما فعل في ادل
ونحوه وذلك لان بقاءها على هذا التقدير مستلزم عدم النظير اذ ليس في الاسماء المتمكنة ما اخره واو قبلها ضمة
واذا رخمت حبليا ورجل حبليان او شجاع والضمان التصريف التغلب والترتيب وفكران قلت على الاول يا حبلي ويا فكرو على
الثاني يا حبلا بقلب الياء والواو الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما واما نعم واذا رخمت سقاية وشقاوة قلت على الاول

باسفاً ويا كِلعاو وعلى الثاني يا سفاء ويا كِلعاء بابدال الياء والواو همزة لتطرفهما بعد الف زائدة واما نحو غاو وشاو فيه على
الاول يا غاو وعلى الثاني يا غا ولا تبدل الفه همزة لوجهين احدهما انه يلتوالى اعلالان والثاني انه صار كاسم تام على
ثلاثة احرف وما كان كذلك لا تقلب واوه همزة نحو واو ونبه بذكر ذلك الشيخ ابو حيان واذا رخمت شاة قلت على الاول يا شا
وعلى الثاني يا شاه برد اللام لبقائه على حرفين ثانيهما حرف علة ولا يكون كذلك اسم متمكن واذا رخمت ذات قلت على الاول يا ذا
وعلى الثاني يا ذوا برد المحذوف كما ذكر في شاة واذا رخمت لات قلت على الاول يا لا وعلى الثاني يا لاء بتضعيف الثاني لانه لا
يعلم له ثالث فيرد واذا رخمت سعيرج تصغير سعرج قلت على الاول يا سعي وعلى الثاني يا سعيى عند الاكثرين وقال الاخفش يا
سعيرج برد اللام المحذوفة لاجل التصغير ورجوع الباب كثيرة وفيما ذكر تذكرة بما يذكر ثم اشار الى ما يلزم فيه الوجه الاول بقوله

ص والتزم الاول في كمسلمه وجوز الوجهين في كمسلمه ش يعني ان الوجه الاول وهو الترخيم على لغة من نوى يلزم في
الصفات المؤنثة بالتاء الفارقة بين المذكر والمؤنث نحو مسلمة فتقول يا مسلم بالفتح ولا يجوز ترخيمه على الوجه الثاني لانه
لو قيل فيه يا مسلم بالضم لالتبس بالمذكر بخلاف العلم نحو مسلمة فانه يجوز ترخيمه على الوجهين لان التاء فيه ليست للفرق و
فحوى كلامه في التسهيل يدل على اعتبار اللبس في العلم وقد فهم من ذلك ان نحو ربعة يجوز ترخيمه على الوجهين وان كان صفة لان التاء
فيه ليست للفرق **تنبيه** لا يلتزم الوجه الاول واستثنا احدهما ما ذكر والثاني لزوم عدم النظير بتقدير التمام فيمتنع الوجه
الثاني في امثلة منها طيلسان والطيلسان بفتح اللام لانه قد يرخم لم يجز لانه ليس بكسر اللام اذ لو رخم على لغة من لم ينو المحذوف لزم
وجود فيعل بكسر العين في الصحيح وهو مفقود الا نادرا من صيقل اسم امراة و بيئس ومنها حبلوي وحمراوي فانهما
لو رخما على هذا الوجه لقيل فيهما يا حبلا ويا حمرا فيلزم من ذلك ثبوت ما لا نظير له وهو كون الف فعلى وحمراء فعلا مبدلين من
واو وهما لا يكونان للتانيث ومنها عرقوة وترقوة فانهما لو رخما على هذا الوجه لقيل فيهما يا عرقى ويا ترقى فيلزم وجود
فعلى وفعل وهو بناءان مهملان **فان قلت** لم اهمل المصنف هذا التنبيه الثاني وقد ذكره في الكافية والتسهيل **قلت**
هو سبب مختلف فيه وممن ذهب الى اعتباره الاخفش والمازني والمبرد نقل عنهم في ترخيم حبلوي ونقل عن الاخفش في طيلسان ونقله
ابن اصبغ عن كثير من النحويين وذهب السيرافي وغيره الى عدم اعتباره واجاز الترخيم في المسائل المتقدمة ولعله ترك التنبيه لذلك

وقوله ص ولاضطرار رخموا دون ندا ما للندا يصلح نحو احمدا ش يعني انه قد يرخم في الضرورة ما ليس بمنادى بشرط ان يكون صالحا للنداء
نحو احمد وقد فهم من عدم تقييده جواز ترخيمه على الوجهين اما ترخيمه على تقدير التمام فمجمع على جوازه كقوله لنعم الفتى تعشو
الى ضوء ناره طريف بن مال ليلة الجوع والخصر يعني ابن مالك واما ترخيمه على نية المحذوف فاجازه سيبويه ومنعه المبرد
وهو محجوج بالقياس على النداء وبالسماع كقوله اراد ابن حارث ان اشكو لربيبه او امتدحه فان الناس قد علموا وقوله الا اضحت
حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما انشدهما سيبويه وانشد المبرد وما عهدي كعهدك يا اماما قال في شرح
الكافية ولا ضرورة يقتضي تغيير الرواية بين ولانه مع اجراء امامة مجرى العلم من الشرط المذكور ان المرخم قبل الترخيم صالح للنداء
احترازا مما هو لا يصلح للنداء فلهذا اخطأ من جعل من ترخيم الضرورة قول العجاج ورب هذا البلد المحرم والقاطنات مكة من ورق الحمي
فان قلت فهل يشترط في ترخيم الضرورة علمية وتاء تانيث بالعلم **قلت** لا ونص على ذلك في التسهيل وهو المفهوم من اطلاقه
هنا ومن ترخيم النكرة قوله ليس حي على المنون بخال يعني بخالد

ص الاختصاص

الاختصاص كنداء دون يا كايها الفتى باثر ارجونيا

ش الاختصاص ما جيء به على صورة هو لغيره توسعا كما جاء الخبر بصيغة الامر
والامر بصيغة الخبر والباعث على الاختصاص فخر او تواضع او زيادة بيان والمختص اسم ظاهر بعد ضمير متكلم يخصه او يشاركه
فيه وذلك الاسم ثلاثة انواع الاول ايها وايتها نحو انا افعل كذا ايها الرجل اللهم اغفر لنا ايتها العصابة وهي هنا مبنية
على الضم ويليها صفتها باسم جنس معرف بال واجب الرفع على ما تقدم في النداء والثاني المعرف بالاضافة كقوله صلى الله عليه
وسلم نحن معاشر الانبياء لا نورث قال سيبويه واكثر الاسماء دخولا في هذا الباب بنو فلان ومعاشر مضافة واهل البيت
وال فلان الثالث المعرف بال كقولهم نحن العرب اقرى الناس للضيف وقد يكون علما كقول رؤبة بنا تميما يكشف الضباب
ولا يدخل في هذا الباب نكرة ولا اسم اشارة قال سيبويه ولا يجوز ان يذكر الا اسما معروفا ولم يقع المختص مبنيا الا بلفظ ايها وايتها
واما غيرهما فمنصوب والناصب فعل واجب الاضمار تقديره اخص واما ايها وايتها فمذهب الجمهور انهما في موضع نصب بالفعل
مضمر ايضا وذهب الاخفش الى انهما منادى قال ولا ينكر ان ينادى الانسان نفسه الا ترى الى قول عمر رضي الله عنه كل الناس
افقه منك يا عمر وذهب السيرافي الى ان ايا في الاختصاص معربة وزعم انه يحتمل وجهين احدهما ان تكون خبر مبتدا محذوف
التقدير انا افعل كذا هو ايها الرجل اي الرجل المخصوص به والثاني ان يكون مبتدا والخبر محذوف والتقدير ايها الرجل المخصوص
انا المذكور والاكثر في هذا الاختصاص ان يلي ضمير متكلم كما سبق وقد يلي ضمير مخاطب كقولهم بك الله نرجو الفضل و
سبحانك الله العظيم ولا يكون بعد ضمير غائب واما ما وقع في الكتاب من الضارب الوضيعة ايها البائع فقال ابو علي
لا علم لي بوجه ذلك وفي كتاب الصفار هذا ايضا وقع في الكتاب وقد اول بانه وضع الظاهر موضع المضمر ويكون المعنى على
الوضيعة ايها البائع وقد ورد كذلك ولما ذكر ان الاختصاص كالنداء في الصورة نبه على انه خالف النداء من ثلاثة اوجه
انه لا يستعمل معه يا ولا غيرها من حروف النداء والى هذا اشار بقوله دون يا والثاني انه لا يبتدئ به وفهم هذا من قوله

الاضمار

ارجو نيلا الثالث انه استعمل مع ما بالوا والي هذا اشار بقوله ص وفد يرد دون اي تلو ال كمثل فعل الع... بعد يمل ش انما
قال دون اي لان استعمل المعرف بال صفة لاي مشترك بين النداء والاختصاص نحو يا ايها فلت ووجه رابع وهو ان ايا توصف بالنداء
وباسم الاشارة وهنا لا توصف باسم الاشارة ووجه خامس وهو ان المازني اجاز نصب صفة ايه في النداء ولم يحكوا هنا خلافا في وجوب
رفع صفتها وفي لا تنشا لا خلاف في تابعها انه مرفوع **التحذير والاغراء** ص اياك والشر ونحوه نصب
محذر بما استتاره وجب ش انما ذكر التحذير والاغراء بعد باب النداء لان الاسم بعد التحذير والاغراء مفعول به بفعل لا يجوز اظهاره
كالمنادى وعلى تفصيل سياتي والتحذير هو تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز منه ويكون بثلاثة اشياء يا اياك واخواته
وما ناب عنه من الاسماء المضافة الى ضمير المخاطب وبذكر المحذر منه فان كان باياك واخواته وجب اضمار ناصبه مطلقا اعني في
الافراد والتكرار والعطف عليه وقد مثل العطف بقوله اياك والشر فاياك مفعول بفعل واجب الاضمار وتقديره اتق ونحوه فان قلت
بفعل تقديره فبل اياك او بعده فلت قبل يجب تقديره بعده لانه لو قدر قبله لانفصل به فيلزم تعدي فعل المضمر الى ضميره المتصل وذلك خاص
بافعال القلوب وما الحق بها وقيل كان الاصل اتق نفسك فلما حذف الفعل استغنى عن النفس وانفصل الضمير واختلف في اعراب ما بعد
الواو فقيل هو معطوف على اياك والتقدير اتق نفسك ان تدنو من الشر والشر ان يدنو منك وهذا مذهب كثير من النحويين
منهم السيرافي واختاره ابن عصفور فان قلت كيف جاز عطفه على اياك وهما مختلفان في الحكم لان الاول محذر والثاني محذر
منه فلت الجواب انه لا يلزم اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في المعنى الذي كان اعرابه بسببه ولتقدير السابق نوع
ذلك وذهب ابن طاهر وابن خروف الى ان الثاني منصوب بفعل اخر مضمر فهو عندهما من قبيل عطف الجمل واختار في شرح التسهيل
مذهبا ثالثا وهو ان الثاني مع دا على التقدير بل على تقدير اتق تلاقي نفسك والشر فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
قال ولا شك ان هذا اقل تكلفا فكان اولى ومثال التكرار اياك اياك من الشر ومثال الافراد اياك من الشر وقرينة على وجوب اضمار ناصب ايا
في الافراد والتكرار بقوله ص ودون عطف ذا لايا انسب ش وان كان التحذير بغير ايا لم يلزم الاضمار الا مع العطف والتكرار وجاز
الاظهار والاضمار نحو راسك وان شئت قلت ق راسك والاسد وان شئت واحذر الاسد والى هذا اشار بقوله ص وما
سواه ستر فعله لن يلزما الا مع العطف او التكرار كالضيغم الضيغم يا ذا الساري ش والضيغم الاسد فان قلت
ما علة التزام الاضمار مع ايا مطلقا ومع غيرها كذلك في العطف او التكرار فلت علة التزامه مع ايا مطلقا كثرة الاستعمال
فشابهت بذلك الامثال وغيرها ليس كذلك الا ان العطف او التكرار جعلا كالبدل من اللفظ بالفعل فلذلك وجب الاضمار معهما
تنبيهات الاول اجاز بعضهم اظهار العامل مع المكرر وقال الجزولي يقبح ولا يمتنع **الثاني** شمل قوله وما سواه
يعني ايا النوعين المتقدم ذكرهما اعني ما ناب عن ايا من الاسماء المضافة الى ضمير المخاطب والمحذر منه وكلامه في الكافية وشرحها
يقتضي عدم لزوم الاضمار مع التكرار في الاول من هذين النوعين فانه قال ونحو راسك كاياك معنى اذا الذي يحذر معطوفا وصلا وقال
في شرحها فلو لم يذكر المعطوف جاز الاظهار والاضمار وقد صرح الشارح بوجوب الاضمار في نحو راسك راسك لاجل التكرار
الثالث لا يعطف في هذا الباب الا بالواو **والرابع** لا يحذف العاطف بعد ايا الا والمجرور بمن نحو اياك من الشر
وتقديره مع ان كقولك نحو اياك ان تفعل فاما بيتا الكتاب وهو فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر
جالب فقيل هو على حذف الجار للضرورة وقيل هو على حذف العاطف للضرورة ايضا وقيل انه بدل من اياك وقيل بضمر له ناصب
اخر بعد اياك فقوله اياك اياك كلام مستقل بنفسه ثم اضمر بعد ذلك فعلا تقديره اتق المراء وعلى هذا حمله سيبويه قال في شرح
التسهيل وعلى كل حال فلا يجوز مثل هذا الا في الشعر انتهى وقوله في باب التحذير من التسهيل ولا يحذف العاطف بعد ايا الا والمعدود
منصوب باضمار ناصب اخر ومجرور بمن يقتضي جواز اياك المراء ونحوه على تقدير اضمار فعل التسوية بينه وبين المجرور بمن وقال ابو البقاء
العكبري في نحو اياك الشر المختار عندي ان تضمر له فعلا متعديا الى اثنين نحو جنب نفسك الشر ومثل الشارح افراد ايا بقوله اياك الشر
وقال تقديره احذر ذلك الشر وهو يعني اياك المراء وظاهر تقديره ان الناصب لهما فعل واحد متعد الى اثنين فهو نحو مما قاله ابو البقاء
فان فلت اذا جعل ناصب المراء فعلا مضمرا غير اياك فهل يكون اضماره واجبا او جائزا فلت قال ابن عصفور ان حذفت
الواو لم يلزم اضمار الفعل فاياك اياك المراء ولو كان الكلام بجاز اظهار هذا الفعل انتهى ثم قال ص وشذ اياي واياه اشذ
وعن سبيل القصد من قاس انتبذ ش الشائع في التحذير ان يراد به المخاطب وقد ورد للمتكلم كقول عمر فاياي وان يحذف احدكم الارنب
اي اياي باعدوا عن حذف الارنب ونحوه عن حذف الارنب عن حضرته فعل هذا هو جملة واحدة وقال الزجاج ان ذلك جملتان والتقدير اياي وحذف
الارنب واياكم وحذف احدكم الارنب فحذف من الاول ما اثبت نظيره في الثاني ومن الثاني ما اثبت نظيره في الاول وقال بعضهم ايا ليس
على معنى فعل الامر بل على معنى اياي ابعدوا فجعله نهيا وقد ورد للغائب في قولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياه الشواب والى هذه
اشار بقوله واياه اشذ من اياي في هذا المثال شذوذ من وجه اخر وهو اضافة ايا الى الظاهر وقوله ص وعن سبيل
القصد من قاس انتبذ ش يقتضي منع القياس على اياي وعلى اياه ولا يستعمل الا حيث سمع فلت ظاهر كلامه في التسهيل
جواز القياس على المتكلم لانه قال وقد ينصب محذرا اياي واياه معطوفا عليه المحذور ولم يصرح بشذوذه وذكر ايا نا معه ثم قال ص
وكمحذر بلا ايا اجعلا مغرى به في كل ما قد فصلا ش الاغراء الزام المخاطب العكوف على ما يحمد به والمغرى به منصوب بفعل مضمر
وحكم ناصبه في وجوب الاضمار وجوازه كحكم ناصب المحذر فيجب اضماره مع العطف نحو الاهل والولد والتكرار نحو اخاك اخاك ولا يجب

مع الامر ادبل يجوز اظهاره نحو الزم اخاك الا ان الاغراء لا يكون بلفظ اياك واخواته جلهم افال بلا ايا **تنبيه** قد يرفع المكرر في
التحذير والاغراء كقوله ان قوما منهم عمير ومنهم السفاح لجديرون بالوفاء اذا قال اخو النجدة السلاح السلاح
واجاز الفراء الرفع في قوله تعالى ناقة الله وسقياها على اضمار هذه

اسماء الافعال والاصوات

الكلام في اسماء الافعال يحتاج الى مقدمة تشتمل على ثلاثة مسائل الاولى مذهب جمهور البصريين انها اسماء وقال بعض البصريين
افعال استعملت استعمال الاسماء وذهب الكوفيون الى انها افعال حقيقة والصحيح انها اسماء لقبولها بعض علامات الاسماء كـ
التنوين والتعريف ولعدم قبولها علامات الافعال ولورودها على اوزان تخالف اوزان الافعال والثانية اختلف القائلون باسميتها
في مدلولها فقيل مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان بل تلك تدل على ما يدل الحدث والزمان وقيل مدلولها المصادر الا انها دخلها
معنى الطلب والامر فتبعه الزمان ودخلها معنى الوقوع بالمشابهة وكذلك الماضي في غير الامر فتبعه الزمان في نحو اوه وقيل انها دالة
على ما تدل عليه الافعال من الحدث والزمان الا ان دلالتها على الزمان بالوضع لا بالصيغة وقيل وهو ظاهر مذهب سيبويه والجمهور
على وجماعة ففيها ثلاثة مذاهب وصه مثلا يدل على الاول اسم للفظ اسكت وعلى الثاني اسم لقولك سكوتا وعلى الثالث اسم بمعنى
الفعل الا ان دلالة الفعل على الزمان بالصيغة ودلالتها على الزمان بالوضع الثالثة ذهب كثير من النحويين منهم الاخفش الى ان اسماء
الافعال لا موضع لها من الاعراب وهو مذهب المصنف ونسبه بعضهم الى الجمهور وذهب المازني ومن وافقه الى انها في موضع نصب
ونقل عن سيبويه وعن الفارسي العكس وذهب بعض النحويين الى انها في موضع رفع بالابتداء واغنى مرفوعها عن الخبر كما اغنى
الفاعل في اقائم الزيدان وقد عرفها بقوله **ص** ما ناب عن فعل كشتان وصه هو اسم فعل وكذا اوه ومه **ش** قوله
ما ناب عن فعل جنس يشمل اسم الفعل وغيره مما ينوب عن الفعل وقوله كشتان وصه يخرج ما كونه غير معمول وافضلة وهو تمثيل الثلث به
العوامل مخرج ما ناب عن فعل وهو معمول كالمصدر العامل او فضلة كالحرف العامل عمل الفعل فانها ليست كشتان وصه وهذا كقوله
في الكافية نائب فعل غير معمول ولا فضلة اسم فعل والمجرد اسم فعل **تنبيه** اسم الفعل نوعان احدهما ما كان في الاصل ظرفا
ومجرورا او حرف جر ومجرورا وهي تنوء الاخر ما ليس كذلك وهو ضربان ضرب مختلف القياس عليه وضرب مقصور على السماع فالا
المختلف فيه قياسه ثلاثة انواع الاول بناء فعال من الثلاثي المجرد مذهب سيبويه والاخفش انه مقيس ومذهب المبرد انه لا يقاس عليه
والثاني بناء فعال من الفعل اجاز ابن طلحة القياس كما اجاز البناء منه في التعجب وقد سمع منه دراك من ادرك الثالث بناء فعلال
من الرباعي اجازه الاخفش قياسا على ما سمع من قولهم قرقار وعرعار ومذهب سيبويه ان ذلك لا يقاس عليه وهو الصحيح لقلته والثاني
المقصور على السماع اسم الفعل الرباعي وذهب الفراء قرقار وعرعار حكاية صوت واما المتفق على قصره على السماع فما عدا هذه الانواع وهي
الفاظ كثيرة وانا اشرح منها ما اشتمل عليه النظم ان شاء الله تعالى وقد اشتمل هذا البيت على اربعة الفاظ منها وهي شتان وصه ومه
واوه اما شتان فهي اسم فعل بمعنى تباعد وافترق وذهب ابو حاتم والزجاج الى ان شتان مصدر جاء على فعلان وهو واقع موقع
الفعل فيقال شتان زيد وعمرو وشتان ما زيد وعمرو وشتان ما بين زيد وعمرو ونقل ابن عصفور وغيره ان الاصمعي منع شتان ما بين زيد
وعمرو ورد عليه بانه مسموع ونقل صاحب البسيط ان الاصمعي جوز ان يكون بمعنى بعد فيقول شتان ما بين زيد وعمرو وان غيره منع من
ذلك واما صه فاسم فعل بمعنى اسكت ويقال صه بكسر الهاء غير منونة وصه بالتنوين ونسبة تنزلها على ما نكون منها فهو نكرة
وما لم ينون فهو معرفة وقد يقال صاه بالف قبل الهاء الساكنة واما اوه فاسم فعل بمعنى اتوجع وفيها لغات اخر وهي اوه
اوه اوه اوه اوياه اوتاه اوه اوه او اوه واذا صرف الفعل منه قيل اوه وتاوه واما مه فاسم فعل بمعنى
انكف لا بمعنى اكفف لانه متعد ومه لا يتعدى ويقال مه بالكسر ومه بالتنوين كما تقدم في صه ثم قال **ص** وما بمعنى افعل كآمين كثر وغيره كوي وهيهات نزر
ش اسم الفعل ثلاثة اضرب ضرب بمعنى الامر وهو كثير وضرب بمعنى المضارع وضرب بمعنى
الماضي وكلاهما غير الضربين قليل ومن الذي بمعنى الامر مقيس كما تقدم وليس في الذي بمعنى المضارع او الماضي شيء يقاس عليه
ومثل الامر بامين والمضارع بوي والماضي بهيهات اما امين فاسم فعل بمعنى استجب وفيه لغتان المد والقصر فلا على الاول [illegible]
في تنصيصه القصر بالضرورة واذا مد فقيل وزنه فاعيل وهو اعجمي وقيل اصله القصر ووزنه فعيل والمد اشباع لانه ليس في كلام
العرب فعيل ولا فاعيل فعلى الحكم ذلك [illegible] وحكى القاضي عياض عن الداودي امين بالمد والتشديد وقيل انها لغة شاذة وذكر
ثعلب وغيره ان تشديد الميم خطا واما وي فهي اسم فعل بمعنى اعجب ومثلها وا وواها قال في شرح الكافية وي ووا وواها
بمعنى اعجب وقال غيره وي بمعنى اعجب وفيه تقرر ووا بمعنى التعجب والاستحسان قال الراجز **وابابي انت وفوك الاشنب**
كانما ذر عليه الزرنب وتلحق وي كاف الخطاب كقول عنترة **ولقد شفا نفسي وابرا سقمها قيل الفوارس ويك عنتر**
قدم وزعم الكسائي ان ويك محذوفة من ويلك وحمل الكسائي على قوله تعالى ويكان الله يبسط الرزق لمن يشاء
من عباده ويقدر وقال الخليل وسيبويه معناه [illegible] ثم قال كان الله يبسط الرزق وقال ابو الحسن هي ويك بمعنى اعجب لان الله واما
هيهات فاسم فعل بمعنى بعد [illegible] في اسميتها اذ جعلها بمعنى الفعل وزعم انها في موضع رفع على قوله تعالى هيهات هيهات لما
توعدون وخالفه المبرد اذ زعم انها ظرف غير متمكن [illegible] في العربية [illegible] الحجازيون تاء هيهات ويقفون
بالهاء ويكسرها تميم واسد ويقفون بالتاء وبعضهم يضمها واذا ضمت فمذهب ابو علي انها تكتب بالتاء ومذهب ابن جني انها
تكتب بالهاء وحكى الصغاني ست وثلاثين لغة وهي هيهات وايهات وهيهان وايهان وهايهات وايهات كل واحدة منها

قال الصغاني

مثلثة مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسوره منونة وغير منونة فتلك ستة وثلاثون وجها وحكي غيره هيهاك
وايهاك والكاف للخطاب وهيهاء وهيهاه وايهاه وايهاء وقرأ عيسى بن عمر الهمداني هيهاتٍ هيهاتٍ بالنون في الوقف
ثم قال ص والفعل من اسمائه عليك وهكذا دونك مع اليك ش يعني ان من اسم الفعل نوعا هو في الاصل ظرف
او مجرور والاصل ظرف او مجرور فالمجرور عليك واليك وكذلك كما انت والثاني عندك ولديك ودونك ووراءك وامامك ومكانك
وبعدك هذا هو المسموع فعليك بمعنى الزم وتتعدى بنفسه قال الله عز وجل عليكم انفسكم وبالباء يقال عليك بزيد واليك
بمعنى تنح وهو لازم وعن الفراء بمعنى ... وزعم ابن السكيت والكوفيون انها تتعدى فتقول اليك زيدا اي امسك زيدا وكذلك بمعنى
امسك كقوله كذاك القول ان عليك عينا وكما انت بمعنى انتظر حكى الكسائي كما انت زيدا اي انتظر زيدا وكما انتني اي
انتظرني وعندك بمعنى خذ وهي متعدية وتردد بمعنى توقف فتكون لازمة ولديك بمعنى خذ وهي متعدية فتقول لديك زيدا ودونك
بمعنى خذ فتتعدى وبمعنى تأخر ايضا فلا تتعدى ووراءك بمعنى تأخر وامامك بمعنى تقدم ومكانك بمعنى اثبت وسمع الفراء
مكانكني اي انتظرني فتكون ذات تعد ولزوم وبعدك بمعنى تأخر وحكى الكسائي والفراء بينك وسمع من كلامهم بينكما البعير
فخذاه واحجزه فيه يجوز ان يكون من باب الاشتغال **تنبيهات** الاول لا يستعمل هذا النوع على البناء الا جار الضمير
المخاطب وشذ علي بمعنى اولني والي بمعنى اتنحى وعليه بمعنى الزم **الثاني** اجاز الكسائي جري بقية الظروف والمجرورات على
المسموع بشرط الخطاب نحو خلفك وفوقك ونقله بعضهم عن الكوفيين ومذهب البصريين قصر ذلك على السماع الثالث
اختلف في كاف عليك واخواته فمذهب الكسائي انها في موضع نصب ومذهب الفراء انها في موضع رفع ومذهب البصريين
انها في موضع جر وهو الصحيح لان الاخفش روى عن فصحاء العرب على عبد الله زيدا بجر عبد الله فتبين ان الضمير مجرور الموضع
وذهب ابن بابشاذ الى انها حرف خطاب لا موضع لها من الاعراب **الرابع** في كل واحد من هذه الاسماء مع الضمير المجرور
ضمير رفع مستتر هو الفاعل ولك في التوكيد ان تؤكد الكاف بالجر فتقول عليك نفسك وان تؤكد المستتر بالرفع
فتقول عليك انت نفسك وابرز تأكيده بالرفع بالضمير المنفصل وقوله ص كذا رويد بله ناصبين ويعملان الخفض
مصدرين ش رويد يستعمل امرا وغير امر فاذا استعمل امرا فله حالان احدهما ان يكون مبنيا على الفتح واذا وليه مفعول
نصبه نحو رويد زيدا وهو هنا اسم فعل بمعنى امهل الثاني ان يكون مصدرا لكان مع فعله وذكر بعضهم انه يرد بمعنى
دع ومنه لو اردت الدراهم اعطيتك رويد ما الشعر اي دع الشعر وما زائدة ويجوز الا تزاد كما قال **رويد بني شيبان**
بعض وعيدكم والآخر ان يكون معربا منصوبا اما مضافا الى المفرد نحو رويد زيد واما منونا ناصبا نحو رويدا زيدا فهو هنا مصدر
انه لو كان اسم فعل لكان مبنيا واذا اضيف فتارة يضاف الى فاعله نحو رويد زيد عمرا وتارة الى مفعوله نحو رويد زيد فقيل
ومن الاضافة الى فاعله قولهم رويدك زيدا ويحتمل ان يكون اسم فعل والكاف للخطاب واذا نون نصب المفعول ومنع المبرد
النصب به لكونه مصغرا ورويد تصغير ارواد مصدر ارود اي امهل تصغير ترخيم وذهب الفراء الى انه تصغير رود بمعنى
المهل ورد بان رود لا يتعدى واذا استعمل غير امر فله حالان احدهما ان يكون حالا كقولهم ساروا رويدا فقيل هو حال من
الفاعل المراد به مرودين وقيل من ضمير المصدر المحذوف اي ساروه رويدا والآخر ان يكون نعتا اما لمصدر مذكور نحو ساروا سيرا
رويدا واما لمصدر محذوف نحو ساروا رويدا اي سيرا رويدا وضعف كونه نعتا لمصدر محذوف لانه صفة غير خاصة بالموصوف
واختلف في رويد الواقع نعتا فقيل هو الذي يستعمل مصدرا ووصف به كما وصف برضا وقيل هو تصغير مرود تصغير الترخيم وليس
بمصدر واما بله فتكون اسم فعل بمعنى دع وهي مبنية نحو بله زيدا وتكون مصدرا بمعنى ترك النائب عن اترك فيستعمل مضافا
نحو بله زيد وهو مضاف الى المفعول وقال ابو علي الى الفاعل وروى ابو زيد فيه القلب اذا كان مصدرا فقالوا بهل زيد وحكى
ابو الحسن الاخفش فيه فتح الفاء والكلام فتقول بهل زيد واجاز قطرب وابو الحسن ان يكون بمعنى كيف فيقول بله زيد وروي
قوله **تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها لم تخلق** بنصب الاكف على انها اسم فعل وبالجر على انه مصدر
وبالرفع قيل انه اسم فعل بمعنى ... وقيل بمعنى كيف وانكر ابو علي الرفع بعدها وذهب بعض الكوفيين الى ان بله بمعنى
غير فجعل بله الاكف بمعنى غير الاكف وذهب الاخفش الى انها حرف جر وعن نقله الكوفيين والبغداديين مرادف الا الاستثنائية
واجازوا النصب بعدها على الاستثناء وقوله ص وما لما تنوب عنه من عمل لها وأخر ما الذي فيه العمل ش
يعني ان اسماء الافعال تعمل عمل الافعال التي تنوب عنها فترفع الفاعل ظاهرا نحو هيهات زيد او مضمرا نحو نزال وتنصب
المفعول ان نابت عن متعد وتتعدى اليه بحرف الجر ان نابت عما يتعدى به وينبغي ان يقول على البدل كما قال في التسهيل احترازا
من امين فانه لم يحفظ له مفعول ومعليه تتعدى وقوله وأخر ما الذي فيه العمل يعني انه يجب تأخير معمول اسماء الافعال ولا
يتوسط بينهما ومن افعالها في جواز التقديم فلا يقال زيدا دراك قال الشارح وهذا مذهب جميع النحويين الا الكسائي
فانه اجاز فيه ما يجوز في الفعل من التقديم والتأخير انتهى ونقله بعضهم عن الكوفيين **تنبيه** مذهب المصنف
جواز اعمال اسم الفعل مضمرا قال في شرح الكافية ان اضمار اسم الفعل مقدما لدلالة متأخر عليه جائز عند سيبويه
انتهى ومنع كثير من النحويين حذفه وابقاء معموله وتأولوا كلام سيبويه وقوله ص واحكم بتنكير الذي ينون منها
وتعريف سواه بين ش ما نون من اسماء الافعال فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة وهي ثلاثة اقسام لازم التعريف

كما او امير ولازم التنكير كواها بمعنى اعجب وويه بمعنى اعتزوه وجهين نحو صه ومه وذهب قوم الى ان اسماء الافعال كلها
معارف ما نون منها وما لم ينون تعريف علم الجنس والاول هو المشهور ولما فرغ من اسماء الافعال انتقل الى اسماء الاصوات
وهي الخالص شبهت اسماء الافعال في الاكتفاء بها وهي نوعان احدهما ما خوطب به مما لا يعقل اما الزجر كهلا للخيل
وعدس للبغال واما الدعاء كجا وللغنم وذوه للربع والى هذا النوع اشار بقوله ص وما به خوطب ما لا يعقل من
مشبه اسم الفعل صوتا يجعل ش والثاني ما وضع لحكاية صوت حيوان نحو غاق للغراب وماء للظبية او
غير حيوان نحو قب لوقع السيف وطق لوقع الحجر والى هذا النوع اشار بقوله ص كذا الذي اجدى حكاية كقب ش
اي اسم حكاية وقوله ص والزم بنا النوعين فهو قد وجب ش يحتمل ان يعني اسماء الافعال والاصوات ويحتمل ان يكون
عنى نوعي الاصوات وعلة بناء اسماء الافعال شبهها بالحرف في انها عاملة غير معمولة كما تقدم اول الكتاب وعلة
بناء الاصوات انها ليست عاملة ولا معمولة فاشبهت الحروف المهملة فهي احق بالبناء من اسماء الافعال تنبيه
هذه الاصوات لا ضمير فيها بخلاف اسماء الافعال فهي من قبيل المفردات واسماء الافعال من قبيل المركبات نونا
التوكيد ص للفعل توكيد بنونين هما كنوني اذهبن واقصدنهما ش للتوكيد نونان ثقيلة كنون
اذهبن وخفيفة كنون اقصدنهما وهما اصلان عند البصريين لتخالف بعض احكامهما ومذهب الكوفيين ان الخفيفة فرع
الثقيلة وذكر الخليل ان التوكيد بالثقيلة اشد منه بالخفيفة وفهم من قوله للفعل اختصاصه بها وندر توكيد اسم الفاعل
في قوله اقائلن احضروا الشهودا ثم قوله ص يؤكدان افعل ويفعل اتيا ذا طلب او شرطا اما تاليا
ش نونا التوكيد يؤكدان الامر والمضارع دون الماضي وقد جاء توكيد الماضي لكونه مستقبل المعنى في قوله دامن
سعدك ان رحمت متيم لولاك لم يك للصبابة جانحا فاما الامر فيؤكدان به مطلقا نحو اضربن وكذا الدعاء نحو
فانزلن سكينة علينا وتوكيد الامر بالنون جائز لا واجب واما المضارع فان كان حالا فلا تدخل عليه النون ولهذا قال
اتيا وان كان مستقبلا اكد بها لا مطلقا بل في مواضع مخصوصة اولها ان يكون بعد ما يقتضي طلبا من لام امر او لا
نهي او اداة تحضيض او عرض او تمن او استفهام بحرف او باسم فلا فرق في ذلك بين الهمزة وهل وقد اشار الى هذا
بقوله طلب الثاني ان يكون شرطا لان مقرونة بما الزائدة نحو فاما تخافن والى هذا اشار بقوله او شرطا اما تاليا
والمتن زمن الواقع شرطا لغير اما فان تاكيده قليل الثالث ان يكون جواب القسم بخمسة شروط الاول ان يكون
مستقبلا فان الحال لا يؤكد بالنون كما سبق فاذا اقسم على فعل الحال صدر باللام وحدها كقراءة ابن كثير لاقسم بيوم
القيمة ومن منع الاقسام على فعل الحال اول الاية على اضمار مبتدا اي لانا اقسم والمنع مذهب البصريين الثاني ان يكون
مثبتا فان كان منفيا لم تدخله النون نحو والله لا يقوم زيد وقد جاء توكيد المنفي في قوله تالله لا يحمدن المرء مجتنبا
فعل الكرام ولو فاق الورى حسبا الثالث ان يكون غير مقرون بحرف تنفيس فانه لا تدخله النون نحو ولسوف
يعطيك ربك فترضى الرابع الا يكون مقدم المعمول نحو ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فانه لا تدخله النون
الخامس الا يفصل بقد نحو والله لقد اضرب زيدا مخلفا فانه لا يجوز توكيده والى هذا اشار بقوله او مثبتا في قسم
مستقبلا الا انه اخل باشتراط الثلاثة المتاخرة وقرنه في الكافية والتسهيل على الثالث والرابع تنبيه
توكيد المضارع بعد الطلب ليس بواجب اتفاقا واما بعد اما فمذهب سيبويه انه ليس بلازم ولكنه احسن ولهذا لم يقع
في القران بعدها الا مؤكدا واليه ذهب الفارسي واكثر المتاخرين وهو الصحيح وقد كثر في الشعر مجيئه غير مؤكد وذهب
المبرد والزجاج الى لزوم نون التوكيد بعد اما وزعم ان حذفها ضرورة واما بعد القسم فهو واجب عند البصريين بالشروط
المذكورة فلا بد عندهم من اللام والنون واجاز الكوفيون تعاقبهما وقد ورد في الشعر وقوله ص وقل بعد ما ولم
وبعد لا وغير اما من طوالب الجزا ش يعني ان التوكيد بالنون قل بعد هذه الاشياء الاربعة الاول ما والمراد
بها الزائدة كقولهم بعين ما اريتك ها هنا وبجهد ما تبلغن ما قبلك وفي المثل في عضة ما ينبتن شكيرها
وقوله قليلا به ما يحمدنك وارث اذا نال مما كنت تجمع مغنما وجعل بعضهم ما في قوله ما يحمدنك وارث
نافية وقال هو نادر او ضرورة ولم تندرج في اطلاقه ما الكافة لرب حكى سيبويه ربما تقولن ذلك واما قوله ربما
اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات ففيه نظر فان قلت فقد ذكر في الكافية ان التوكيد بعد ما الزائدة شاع وقال
في شرحها وانما كثر هذا التوكيد بعد ما الزائدة تشبيها بلام القسم قال سيبويه بعد تمثيله بربما تقولن ذلك
وكثر ما يقولن ذلك ولا يقع بعد هذه الحروف الا وما زائدة فشبهت عندهم بلام القسم انتهى فكيف قال هنا
قل قلت قلته انما هي بالنسبة الى المواضع السابقة فلا ينافي كونه شاع فان قلت هل يطرد ذلك قلت
ظاهر كلام المصنف اطراده وقال بعضهم لا يقاس على هذه الامثلة المذكورة فان قلت هل يطرد بعد ربما قلت
قال في الكافية والنون شذت بعد ربما ولم وعلل ذلك بان الفعل بعدها ماضي المعنى ونص بعضهم على ان الحاقها بعدها
ضرورة وظاهر كلام سيبويه يشعر بانه لا يختص بالشعر وهو ظاهر التسهيل ومثاله بعد لم يحسبه الجاهل ما
لم يعلما شيخا على كرسيه معمما وهو قليل ونص سيبويه على انه ضرورة لان الفعل بعد لم ماضي المعنى كما كان

بعد

يعود بما قال في شرح الكافية وهو يعود بما احسن ومثاله بعد لا والم اذ بعد النفي قوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة
وذلك لشبهها بالناهية ومذهب الجمهور منع التوكيد بعد لا النافية الا في الضرورة واجاز المصنف وابن جني وتبعا والمانعون
لا يتأولونها بل لا ناهية والجملة محكية بقول هو صفة فتنة فيكون نحو جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط وقيل هي ناهية ايضا وتم
الكلام عند قوله واتقوا فتنة ثم ابتدأ نهي الظلمة عن التعرض للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة واخرج النهي على اسناده للفتنة فهو
نهي محول كما قالوا لا اريتك ههنا وهذا تخريج المبرد والفراء والزجاج وقال الاخفش الصغير لا تصيبن هو على معنى الدعاء وقيل لا
تصيبن جواب فهو والجملة موجبة والاصل لتصيبن كقراءة ابن مسعود وغيره ثم مطلت اللام وهو ضعيف لان ذلك انما يشاع في باب الشعر
وقيل جواب قسم ولا نافية ودخلت النون تشبيها بالموجب كما دخلت في قوله تالله لا يحمدن المرء البيت وقال الفراء الجملة
جواب الامر نحو قولك انزل عن الدابة لا تطرحك ولا نافية ومن منع النون بعد لا النافية منع انزل عن الدابة لا تطرحك
ويؤيد ما ذهب اليه المصنف ورود النون بعد النافية وقد فصل بينها وبين الفعل بمعموله كقوله فلا ذا نعيم يتركن لنعيمه
او بمعمول مقيس كقوله فلا الجارات الذيل بها تجدينه ولا الضيف فيها ان اناخ محول ولا تصيبن احد الجوار لا انفصاله
بلا قيل فان قلت فهل يجيء التوكيد بعد لا مع الفصل قلت نص غير المصنف على ان ذلك ضرورة وقوله وغير اما من طوالب الجزا يشمل
ان مجردة وغيرها وشمل كلامه الشرط كقوله من تثقفن منهم فليس بآيب ابدا وقوله في شرط غير اما وجواب الشرط مطلقا ضرورة
قال سيبويه بعد انشاد قوله فمهما تشأ منه فزارة تعطكم ومهما تشأ منه فزارة تمنعا وهو قليل في الشعر وقال
في التسهيل وقد تلحق جواب الشرط اختيارا انتهى ويعني لحاقها لجواب الشرط بالضرورة تنبيه جاء توكيد المضارع
في غير ما ذكر في ضرورة الشعر وهو في غاية من الندور ولذلك لم يتبع ضرله ومنه قوله ليت شعري واشعرن اذا ما قربوها
منشورة ودعيت الى العظام ام على اذا حوسبت اني على الحساب مقيت ولما فرغ من ذكر ما يؤثر فيه النون اخذ في بيان ما
ينشأ عن دخولها من التغيير فقال ص وآخر المؤكد افتح كابرزا ش امر بفتح آخر المؤكد امرا كان او مضارعا نحو ابرزن ولا تبرزن
وشمل كلامه الصحيح كما مثل والمعتل بالواو نحو اغزون وبالياء نحو ارمين وبالالف نحو اسعين بعد قلب الالف ياء فان قلت
من اين يفهم من كلامه قلت مما سيذكر تنبيهات الاول اطلق في قوله وآخر المؤكد افتح ومراده الا في الضمير البارز
علم ذلك مما سيأتي الثاني ذهب قوم الى ان فتحة آخر المؤكد عارضة لالتقاء الساكنين ونسبه الزجاج الى سيبويه وذهب
قوم منهم المبرد وابن السراج الى انها فتحة بناء ونسب الى سيبويه ايضا وهو ظاهر مذهب المصنف ووافق الفراء انه هو الصحيح
الثالث لغة فزارة حذف الياء اذا كان ما قبلها كسرة نحو ارمن يا زيد ومنه قوله ولا تقاسن بعدي الهم والجزعا اتقن
الرابع الضمير البارز فقال ص واشكله قبل مضمر لين بما جانس من تحرك قد علما ش امر بتحريك آخر المؤكد قبل المضمر
اللين بحركة تجانسه والمضمر اللين هو الالف والواو ضمير الجمع وياء المخاطبة فيفتح آخر المؤكد قبل الالف ويضم قبل الواو ويكسر
قبل الياء واما حكم المضمر في نفسه فان كان الفا بقيت لخفتها وان كانت ياء او واوا حذفت وبقيت الحركة المجانسة دليلا عليه
والى هذا اشار بقوله ص والمضمر احذفنه الا الالف ش فعلم ان الالف تثبت نحو هل تضربان وان الياء والواو تحذفان نحو هل
تضربن يا زيدون وهل تضربن يا هند فهذا حكم الصحيح والمعتل بالواو والياء فتقول اغزن وارمن بحذف الواو وابقاء الضمة دليلا عليها
واغزن وارمن بحذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليها كما فعلت في الصحيح فان قلت ليس المعتل بالياء والواو كالصحيح لان
المعتل بهما يحذف آخره ويجعل الحركة المجانسة على ما قبله بخلاف الصحيح قلت حذف آخر المعتل انما هو لاسناده الى الواو
والياء لا التوكيد فهو مساو للصحيح في التغيير الناشئ عن التوكيد ولذلك لم يتعرض له الناظم واما المعتل بالالف فليس كالصحيح فيما
ذكر بل هو على ما بينه بقوله ص وان يكن في آخر الفعل الف فاجعله منه رافعا غير اليا والواو ياء كاسعين سعيا
ش الضمير في قوله اجعله للالف التي هي آخر الفعل المعتل والضمير في منه للفعل وياء ثاني مفعولي اجعل اي اجعل الالف التي
هي آخر الفعل ياء ان كان رافعا غير الياء والواو فشمل ثلاثة انواع الالف نحو اسعيان والمضمر من الضمير البارز نحو اسعين يا زيد
والمستتر الذي نون الاناث نحو اسعينان ثم ذكر حكم رافع الواو والياء فقال ص واحذفه من رافع هاتين وفي واو ويا شكل
مجانس قفي ش اي احذف الالف من رافع الياء والواو وتبقى الفتحة قبلهما دليلا عليها ثم ذكر حكم الواو والياء بعد حذف الالف
فقال وفي واو ويا شكل مجانس قفي يعني ان الواو تضم والياء تكسر وانما احتيج الى تحريكهما ولم يحذفا لان قبلهما حركة
غير مجانسة اعني فتحة الالف المحذوفة فلو حذفت لم يبق ما يدل عليها ثم مثل فقال ص نحو اخشين يا هند بالكسر ويا قوم
اخشون واضمم وقس مسويا ش وقوله واضمم يعني الواو تنبيهان الاول اجاز الكوفيون حذف الياء المفتوح
ما قبلها في نحو اخشين فيقولون اخشن يا هند وحكى الفراء انها لغة طيء الثاني يفهم من كلام المصنف الكلام على الضمير وحكم الالف
والواو والياء الزائدة علامة حكم الضمير وهو واضح ص ولم تقع خفيفة بعد الالف لكن شديدة وكسرها الف ش وقال في
شرح الكافية ولو كان المسند اليه الالف لم يجز ان يؤتى بالنون الا مشددة هذا مذهب سيبويه وغيره من البصريين الا يونس
فانه يجيز ان يؤتى بعد الالف بالنون الخفيفة مكسورة ويعضد قوله قراءة بعض القراء فدمرانهم تدميرا حكاه ابن جني ويحتمل
ان يكون من هذه قراءة ابن ذكوان ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون وكمذهب يونس مذهب الكوفيين في وقوع الخفيفة بعد الالف ه
قلت وفي كلام بعضهم ما يدل على انهم يجيزونها ساكنة لا مكسورة وهو ظاهر كلام سيبويه قال واما يونس وناس من النحويين

فيقولون اضربان واضربنان زيدا فعلم أنه نقله المعرب وليس له نظير في كلامهم إذ لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم انتهى فإن
قلت إذا كان بعدها ما تدغم فيه فهل يجوز لحاقها على مذهب البصريين لزوال المانع نحو اضربان نعمان قلت قال الشيخ أبو
حيان نص بعضهم على المنع ويمكن أن يقال يجوز أن تلحق وقد صرح سيبويه بمنع ذلك وقوله وكسرها الف يعني أن النون الشديدة
إذا وقعت بعد الألف كسرت وإنما كانت في غير ذلك مفتوحة وإنما كسروا مع الألف لأنهم أرادوا اجتماع الأمثال وقوله ص وألفا
زد قبلها مؤكدا فعلا إلى نون الإناث أسندا ش فتقول اضربنان وإنما زيدت هذه الألف للفصل بين الأمثال والخلاف في التوكيد
بالخفيفة بعد الألف الفاصلة كالخلاف بعد ألف الاثنين وقوله ص واحذف خفيفة لساكن ردف وبعد غير فتحة إذا
تقف ش يعني أن الخفيفة تحذف وجوبا في أمرين أحدهما إذا وليها ساكن نحو اضرب الرجل يريد اضربن الرجل ومنه قوله
ولا تهين الفقير علك أن تركع يوما والدهر قد رفعه لأنها لما لم تصلح للحركة عوملت معاملة حرف المد فلتبيه
إذا وليها ساكن وبقي بعد الألف على مذهب الجميع من يونس أنها تبدل همزة وتفتح فتقول اضرباء الغلام واضربناء الغلام قال
سيبويه وهذا لم تقله العرب قال والقياس اضرب الغلام واضربن الغلام يعني بحذف النون والألف والأمر الثاني أن يوقف
عليها بعد غير فتحة يعني بعد ضمة أو كسرة فإنها تحذف أيضا كما يحذف التنوين ويرد ما حذف لأجلها يعني واو الضمير وياءه
ونون الرفع أيضا في المعرب وقد نبه على رد المحذوف بقوله ص واردد إذا حذفتها في الوقف ما من أجلها في الوصل كان
عدما ش يعني أنه يرد إلى الفعل الموقوف عليه بعد حذفها ما حذف في الوصل لأجلها فتقول في اضربن يا زيدون واضربن
يا هند إذا وقفت عليهما اضربوا واضربي برد واو الضمير وياءه وتقول في هل تضربن وهل تضربن إذا وقفت عليهما هل تضربون
وهل تضربين برد الياء والواو ونون الرفع لزوال سبب الحذف ثم نبه على حكمها بعد الفتحة فقال ص وأبدلنها بعد
فتح ألفا وقفا كما تقول في قفن قفا ش وذلك لشبهها بالتنوين وقد ندر حذفها لغير ساكن ولا وقف كقوله اضرب
عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس وقوله كما قيل قبل اليوم خالف تذكر فإن قلت
ما ذكر من حذف الخفيفة للوقف بعد غير الفتحة مناف لمعناها والتوكيد الذي جاءت لأجله إذ لا دليل عليها بعد الحذف فينبغي أن
يقال إن التوكيد بها إنما يكون في الوصل خاصة كما أشار إليه بعضهم قلت يدل عليها بعد الفتحة الباقي في الوقف فعلم بذلك
أن التوكيد بها لا يختص بالوصل **تنبيهات** الأول اختلف في الفعل المعرب إذا أكد بالنون على ثلاثة أقوال الأول أنه مبني
والثاني أنه معرب والثالث التفصيل بين أن يباشر فيكون مبنيا أو لا يباشر فيكون معربا وهو الصحيح كما تقدم أول الكتاب
وبه علل هنا رد نون الرفع عند حذف نون التوكيد في الوقف فدل على أنها مقدرة في الوصل الثاني أجاز يونس للواقف إبدال الخفيفة
ياء وواوا في نحو اخشين واخشون فتقول اخشيي واخشوو وغيره يقول اخشي واخشوا وقد نقل عنه إبدالها واوا بعد الضمة
وياء بعد كسرة مطلقا قلت وكلام سيبويه يدل على أن يونس إنما قال بذلك في المعتل فإنه قال وأما يونس فيقول اخشيي
واخشوو يزيد الياء والواو بدلا من النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة وقال الخليل لا أرى ذلك إلا على قول من قال هذا عمرو
ومررت بعمري ثم قال وينبغي لمن قال بقول يونس في اخشوو واخشيي إذا أراد الخفيفة أن يقول هل تضربوا فيجعل الواو مكان
الخفيفة الثالث إذا وقف على المؤكد بالخفيفة بعد الألف على مذهب يونس والكوفيين أبدلت ألفا ثم على ذلك سيبويه عن يونس
ومن وافقه ثم قيل يجمع بين الألفين فيمد بمقدارهما وقيل بل ينبغي أن تحذف إحداهما ويقدر بقاء المبدلة من النون وحذف الأولى
وفي الغرة إذا وقفت على اضربان على مذهب يونس زدت ألفا عوض النون فاجتمع ألفان فهمزت الثانية فقلت اضرباء وقيل
وقياسه في اضربنان اضربناء

ما لا ينصرف

الأصل في الاسم أن يكون معربا منصرفا وإنما يخرج
عن أصله لشبهه بالحرف أو بالفعل فإن شابه الحرف بلا معارض بني وإن شابه الفعل لكونه فرعا من وجهين من الوجوه
الآتية منع الصرف ولما أراد بيان ما يمتنع صرفه من الأسماء بدأ بتعريف الصرف فقال ص الصرف تنوين أتى مبينا معنى
به يكون الاسم أمكنا ش فقوله تنوين جنس يشمل جميع أقسام التنوين وقد تقدمت أول الكتاب وقوله
أتى مبينا إلى آخره مخرج لسائر أقسام التنوين ويعني بالمعنى الذي به يكون الاسم أمكن
بقاءه على أصالته ومعنى الدلالة على أصالته سلامته من شبه الحرف وشبه الفعل فكأنه يقول الصرف تنوين يبين
كون الاسم باقيا على أصالته أي غير مشابه بحرف ولا فعل لأن هذا هو المعنى الذي به يكون الاسم أمكن أي زائدا
في التمكن قيل ويرد على التعريف تنوين التفضيل وهو شاذ **تنبيهات** الأول مذهب المحققين أن الصرف هو
التنوين المذكور أعني تنوين التمكين وحده وقيل الصرف هو الجر والتنوين معا **الثاني** تخصيص تنوين التمكين
بالصرف هو المشهور وقد يطلق على غيره من تنوين التنكير والعوض والمقابلة **الثالث** فهم من تعريف الصرف
أن المنصرف ما يدخله التنوين المسمى بالصرف وأن غير المنصرف لا يدخله ذلك التنوين قال الشارح وفي هذا التعريف
مسامحة فإن من جملة ما لا يدخله التنوين الدال على الأمكنية نحو مسلمين قبل التسمية به وليس من المنكر أن يقال فيه إنه
غير منصرف لما تسمى به بعد **الرابع** اختلف في اشتقاق المنصرف فقيل هو من الصريف وهو الصوت لأن في آخره
التنوين وهو صوت وقيل من الانصراف في جهات الحركات وقيل من الانصراف وهو الرجوع فكأنه انصرف عن شبه
الفعل وقال في شرح الكافية وسمي منصرفا لانقياده إلى ما يصرفه عن عدم التنوين إلى التنوين ومن وجه إلى وجه من وجوه الإعراب

الرَّبِيعِي **الخامس** جميع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعا منها خمسة لا تنصرف في تعريف ولا تنكير وسبعة لا تنصرف في التعريف
وتنصرف في التنكير ... وستاتي مفصلة ان شاء الله ولما شرع في بيان موانع الصرف بدا بما يمنع في الحالين فقال **ص**
فالف التانيث مطلقا منع صرف الذي حواه كيفما وقع **ش** يعني ان الف التانيث مطلقا اي مقصورة كانت او
ممدودة تمنع صرف ما هي فيه كيفما وقع من كونه انكرة او معرفة مفردا او جمعا اسما او صفة فالمقصورة نحو ذكرى
وسلمى ومرضى وسكرى والممدودة نحو صحراء وزكرياء واشياء وحمراء وانما استقلت الالف بالمنع لانها قائمة مقام
شيئين وذلك لان الالف لازمة لما هي فيه بخلاف التاء فانها في الغالب مقدرة الانفصال ففي المونث بالالف فرعية من جهة
التانيث وفرعية من جهة لزوم علامته بخلاف المونث بالتاء **فرعان** الاول اذا سميت بكلتا من قولك قامت كلتا
جاريتيك منعت الصرف لان الفها للتانيث وان سميت بها من قولك رايت كلتيهما او كلتا المراتين على لغة كنانة
صرفت لان الفها اذ ذاك منقلبة فليست للتانيث **الثاني** اذا رخمت حبلوي على لغة الاستقلال على من اجاز
فقلت يا حبلى ثم سميت به صرفت لما ذكر في كلتا ثم قال **ص** وزائدا فعلان في وصف سلم من ان يرى بتاء تانيث
ختم **ش** اي ويمنع صرف الاسم ايضا زائدا فعلان وهما الالف والنون في مثال فعلان صفة لا تختم بتاء التانيث
وذلك يشمل نوعين احدهما ما مونثه فعلى نحو سكران وسكرى وهو متفق على منع صرفه والاخر ما لا مونث له نحو
لحيان لكبير اللحية وهذا فيه خلاف والصحيح منع صرفه لانه وان لم يكن له فعلى موجود فعلى مقدر لا فعلانة لانا لو
فرضنا له مونثا لكان فعلى اولى به من فعلانة لان باب سكران اوسع من باب ندمان والتقدير في حكم الوجود بدليل
الاجماع على منع صرف نحو اكمر وادر مع انه لا مونث لهما ... واحترز من فعلان الذي مونثه فعلانة فانه مصروف نحو
ندمان وندمانة وقد جمع المصنف ما جاء على فعلان ومونثه فعلانة في قوله اجز فعلى لفعلانا اذا استثنيت حبلانا
ودخنانا وسخنانا وسيفانا وضيحانا وصوجانا وعلانا وقشوانا ومصانا وموتانا وندمانا واتبعهن نصرانا
واستدرك عليه لعفان وهما خمصان على لغة في خمصان ... والأليان في نحو كبش أليان وقد بلتا اليانة بقول وزد
فيهن خمصانا على لغة واليانا ... وابن شرح هذه الالفاظ فالحبلان العظيم البطن وقيل الممتلئ غيظا ... وال
والدخنان اليوم المظلم ... والسخنان اليوم الحار ... والسيفان الرجل الطويل الممشوق ... والضيحان اليوم الذي
لا غيم فيه ... والصوجان البعير اليابس الظهر ... والعلان الكثير النسيان وقيل الرجل الحقير ... والقشوان
الرقيق الساقين والمصان اللئيم ... والموتان البليد الميت القلب ... والندمان المنادم والنصران واحد النصارى
فان قلت ولم صرف ما مونثه فعلانة مع ان فيه ما في سكران من الزيادتين والوصفية **قلت** لم يمنع الصرف
من زيادتي فعلان لزيادتيهما بل لشبههما بزيادتي حمراء في وجوه منها انهما لا تلحقهما تاء التانيث وهذا مفقود
فيما مونثه فعلانة فلذلك صرف **تنبيهات الاول** فهم من قوله زائدا فعلان انهما لا يمنعان في غيره من
الاوزان كفعلان بضم الفاء نحو خمصان لعدم شبههما في غيره بالفي التانيث **الثاني** لغة بني اسد صرف
سكران وبابه لانهم يقولون في مونثه فعلانة فهو عندهم كندمان **الثالث** ما تقدم من ان المنع بزيادتي
فعلان لشبههما بالفي التانيث فيه اي هو مذهب سيبويه وزعم المبرد انه امتنع لكون النون بعد الالف
مبدلة من الف التانيث والقولان عن ابي علي ومذهب الكوفيين انه امتنع لكونهما زائدتين لا يقبلان الهاء لا للشبه
بالفي التانيث وقوله **ص** ووصف اصلي ووزن افعلا ممنوع تانيث بتا كاشهلا **ش** اي ويمنع الصرف
اجتماع الوصف الاصلي ووزن افعل بشرط ان يمتنع من التانيث بالتاء وذلك يشمل ثلاثة انواع احدها ما مونثه
فعلاء نحو اشهل وشهلاء والثاني ما مونثه فعلى نحو افضل وفضلى والثالث ما لا مونث له نحو اكمر للعظيم
الكمرة فهذه الثلاثة الانواع ممنوعة من الصرف للوصف الاصلي ووزن افعل فانه وزن الفعل به اولى لان اوله
زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم وكان لذلك اصلا في الفعل لان ما زيادته لمعنى اولى مما زيادته لغير معنى
بان يثبت بالتاء انصرف نحو ارمل للفقير فانه مونثه ارملة خلافا للاخفش فانه يمنع صرف ارمل لمعنى فقير نحو به
ومجموع انه صفة وعلى وزنه واما قولهم عام ارمل فغير منصرف لان يعقوب حكى فيه سنة رملاء واحترز بالاصلي
من العارض فانه لا يعتد به كما سياتي **تنبيهات الاول** مثل الشارح مما تلحقه التاء بارمل وابائر وهو
القاطع رحمه واداببر وهو الذي لا يقبل نصحا فان مونثهما اباترة واداببرة اما ارمل فواضح واما اباتر واداببر
فلا يحتاج الى ذكرهما هنا اذ لم يشملهما كلام الناظم فانه على المنع على وزن افعل وانما ذكرهما في شرح الكافية
لانه علق المنع هناك بوزن الفعل ولم يخصه بافعل ولذلك احترز بيعمل وهو الجمل السريع **الثاني** الاولى
تعليق الحكم على وزن الفعل الذي هو به اولى لا على وزن افعل ليشمل نحو اخيمر واقيصر مصغرا فانه لا ينصرف لكونه
على وزن الفعل نحو ابيطر وان لم يكن مثال التصغير على وزن افعل ثم صرح بمفهوم قوله اصلي فقال **ص** والغي عارض
الوصفية كاربع وعارض الاسمية **ش** اي الاقسام ثلاثة الاول ما وصفيته اصلية باقية نحو اشهل ولا اشكال
في منعه ... والثاني ما وصفيته عارضة نحو مررت برجال اربع اي ارباع ونسوة اربع فهذا يجب فيه الغاء الوصفية

١٠٤

المكبير ... البنة

العارضة واربع اخو الصرف لان فيه تاء التانيث والثالث ما وصفيته اصلية فغلبت عليه الاسمية فينصرف ايضا نظرا الى
الاسمية العارضة واعتبار الاصل وقد مثله بقوله ص وادهم القيد لكونه وضع في الاصل وصفا انصرافه منع ش
ادهم للقيد واسود للحية وارقم للحية فيها نقط كالرقم او صله في الاصل غلبت عليها الاسمية ومع ذلك منع صرفه
نظرا الى اصلها وذكر سيبويه ان العرب لا تصرف هذه كما لا تصرف ابطح وابرق واجرع وان العرب لم تختلف في منع هذه الثلاثة
من الصرف وان استعملت استعمال الاسماء وحكى غيره ان من العرب من يصرف ابطح وابرق واجرع ملاحظة للاسمية وقد
نبه على ذلك في التسهيل وذكر ابن جني ان هذه الاسماء كلها قد تصرف ثم قال ص واجدل واخيل وافعى مصروفة وقد
ينلن المنعا ش اكثر العرب تصرف اجدلا وهو الصقر واخيلا وهو طائر عليه نقط كالخيلان وافعى لانها اسماء
بالوضع ولحظ بعض العرب فيها معنى الوصفية فمنعها من الصرف وذلك في افعى اضعف منه في اجدل واخيل لانهما من الجدل
وهو الشدة والخيل وهو الكثير الخيلان واما افعى فلا مادة لها في الاشتقاق لكن ذكرها يقارنه تصور اذايتها فاشبهت
المشتق **تنبيه** اختلف في وزن افعى فقيل افعل والهمزة زائدة لقولهم مفعاة والقياس عدوا لقولهم افعوان وقال
الفارسي هو مقلوب واصله ايفع وهو من يافع وقال ابو الفتح مقلوب واصله افوع من موعة السم ثم قال ص ومنع عدل
مع وصف معتبر في لفظ مثنى وثلاث واخر ش العدل هو ان تعدل بالاسم عن لفظه الى اخر وهو يمنع الصرف مع الوصف
في موضعين احدهما المعدول في العدد الى مفعل او فعال نحو مثنى وثلاث والثاني اخر المقابل للاخرين فاما المعدول
في العدد الى مفعل او فعال فالمانع له عند سيبويه والجمهور العدل والوصف اما العدل فعن اسماء العدد فاحاد وموحد
معدولان عن واحد واحد وثناء ومثنى معدولان عن اثنين اثنين وكذا سائرها واما الوصف فلان هذه الالفاظ لم تستعمل
الا نكرات اما نعت نحو اولي اجنحة مثنى واما حال نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى واما خبر نحو قوله عليه السلام
صلاة الليل مثنى مثنى ولا يرد عليها الا في الاستشهاد وامثلتها قليلة وذهب الزجاج الى ان المانع له العدل في اللفظ
وفي المعنى اما في اللفظ فظاهر واما في المعنى فلان مفهومها تضعيف اصولها فصار فيها عدلان واما اخر المعدول
فهو جمع اخرى انثى اخر بفتح الخاء فالمانع له ايضا العدل والوصف اما الوصف فظاهر واما العدل فقال اكثر النحويين
انه معدول عن الالف واللام لانه من باب افعل التفضيل فحقه الا يجمع الا مقرونا بال كالصغر والكبر والتحقيق انه معدول عن اخر
مرادا به جمع المؤنث لان حقه ان يستغنى فيه بافعل عن فعل التفضيل المجرد من ال كما يستغنى باكبر عن كبر في قولهم رايتها مع نسوة
اكبر منها **تنبيه** قد يكون اخر جمع اخرى بمعنى اخرة فينصرف لانتفاء العدل والعرب تفرق بين اخرى انثى اخر واخرى
بمعنى اخرة فينصرف لانتفاء العدل لان تلك لا تدل على الانتهاء ويعطف عليها مثلها من جنس واحد واما اخرى بمعنى اخرة
فتدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد وهي المقابلة لاولى في قوله تعالى قالت اولاهم لاخراهم وكان ينبغي
ان يحترز عنها كما احترز في الكافية والتسهيل بقوله مقابل اخرين بلا اخرين ص ووزن مثنى وثلاث كهما من واحد لاربع
فليعلما ش يعني ان ما وازن مثنى وثلاث من المعدول من واحد الى اربعة فهو مثلهما في امتناعه من الصرف للعدل والوصف
فهذه ثمانية الفاظ متفق على سماعها وهي احاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع ولذلك اتفق
عليها قال في شرح الكافية وورد فيها عن بعض العرب مخمس وعشار ومعشر ولم يرد غير ذلك وظاهر كلامه في
التسهيل انه قد سمع خماس ايضا واختلف فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهب احدها انه يقاس على ما سمع وهو مذهب
الكوفيين والزجاج ووافقهم في بعض نسخ التسهيل وخالفهم في بعضها والثاني انه لا يقاس بل يوقف على السماع
وهو مذهب جمهور البصريين والثالث انه يقاس على فعال لكثرته لا على مفعل قال الشيخ ابو حيان والصحيح ان البناءين
مسموعان من واحد الى عشرة وحكى البناءين ابو عمرو والشيباني وحكى ابو حاتم وابن السكيت من احاد الى عشار ووجد
حجة على من لم يعرف **تنبيه** اجاز الفراء في هذه الالفاظ مذهوبا بها مذهب الاسماء قال تقول العرب ادخلوا
ثلاث ثلاث وثلاثا ثلاثا والصحيح انه لا يجوز التنوين ومنع ذلك غيره ص وكن لجمع مشبه مفاعلا او المفاعيل بمنع كافلا
ش الجمع المشبه مفاعل او مفاعيل يعني الجمع الذي لا نظير له في الاحاد وهو كالف التانيث في انه يستقل بمنع الصرف وحده
لقيامه مقام سببين فان فيه فرعية من جهة الجمع وفرعية من جهة عدم النظير ويعني بالشبه ان يكون اوله مفتوحا
وثالثه الفا بعدها حرفان او ثلاثة اوسطها ساكن وما يلي الالف مكسور لفظا او تقديرا ولا يشترط ان يكون اوله
ميما بل يدخل فيه ما اوله ميم نحو مساجد ومصابيح وما اوله غير ميم نحو دراهم ودنانير لان المعتبر موافقته لمفاعل ومفاعيل
في الهيئة لا في الوزن ويعلم من تعبيره اوسط الثلاثة بالسكون ان نحو صياقلة منصرف للحركة وانما كان منصرفا
لان له في الاحاد نظيرا وذلك طواعية وكراهية ونحوهما ويعلم من تعبيره الالف بان يكون ما بعده مكسورا ان ما ليس كذلك
منصرف نحو عباقرة جمع عبالة على حذف زائده وثم لان الساكن الذي يلي الالف في عبال لا اصل له في الحركة والعبالة الثقل يقال
العبء على عبالة اي ثقله هذا مذهب سيبويه والجمهور اعني اشتراط حركة ما بعد الالف في الاستثناء وذهب
الزجاج الى انه لا يشترط ذلك فاجاز في تكسير هبي ان يقال هبابي بالادغام قال واصل البا عنه السكون ولولا ذلك
لاظهرتها ويعلم من قوله او تقديرا ان نحو دواب غير منصرف لان اصله دوابب فهو على مثال مفاعل تقديرا ص وذا اعتلال

منه كالجوار رفعا وجرا اجره كسار **ش** ما كان من الجمع الموازن مفاعل معتلا فله حالتان احداهما ان يكون آخره ياء
قبلها كسرة نحو جوار ودواع والاخرى ان تقلب ياؤه الفا نحو عذارى فان كان آخره ياء قبلها كسرة اجري في رفعه وجره مجرى سار
ونحوه من المنقوص فتقول هؤلاء جوارٍ ومررت بجوارٍ بالتنوين وحذف الياء كما تقول هذا سارٍ ومررت بسارٍ واما في نصبه فيجري
مجرى موازنه الصحيح فتقول رأيت جواري بفتح الياء من غير تنوين كما تقول رأيت مساجد وان قلبت ياؤه الفا قدر اعرابه ولم ينون
بحال واغفل في ذلك **فان قلت** لم ينبه في النظم على هذا الاخير في قوله وذا اعتلال **قلت** قد فهم ذلك بقوله كالجوار لست
تنبيهات اختلف في تنوين جوار ونحوه رفعا وجرا فمذهب سيبويه انه تنوين عوض من الياء المحذوفة لا تنوين صرف
وذهب المبرد والزجاج الى انه عوض عن حركة الياء ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وذهب الاخفش الى انه تنوين صرف لان الياء لما
حذفت تخفيفا زالت صيغة مفاعل وبقي اللفظ كجناح فانصرف والصحيح مذهب سيبويه واما جعله عوضا عن الحركة فضعيف
لانه لو كان عوضا عن حركة لكان ذو الالف اولى به من ذي الياء لان حاجة المتعذر الى التعويض اشد والعوض للالف واللام كما
انه يعوض معها تنوين الترنم واما كونه للصرف فضعيف ايضا لان الياء حذفت تخفيفا وثبوتها منوي ولذلك بقيت الكسرة
دليلا عليها ولو لم تكن منوية لجعل ما قبلها حرف اعراب **فان قلت** اذا جعل عوضا عن الياء فما سبب حذفها اولا **قلت**
قال في شرح الكافية لما كانت ياء المنقوص المنون قد تحذف تخفيفا ويكتفى بالكسرة التي قبلها وكان المنقوص الذي لا
ينصرف اثقل التزموا فيه من الحذف ما كان جائزا في الاخف الذي هو ادنى ثقلا ليكون زيادة الثقل بزيادة اثر وليس بعد الجواز الا
اللزوم ثم جيء بعد الحذف بعوض كما فعل في اذ حين حذف ما يضاف اليه انتهى قال الشارح وذهب المبرد الى انه فيما لا ينصرف
تنوينا مقدرا ابدل الى الرجوع اليه في الشعر فكملوا له في جوار ونحوه بحكم الموجود وحذفوا لاجله الياء في الرفع والجر لالتقاء
الساكنين ثم عوضوا مما حذفوا التنوين وهو بعيد لان الحذف لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير
ولا يحسن ارتكاب مثله انتهى **قلت** والمشهور عن المبرد ان التنوين عنده عوض عن الحركة كما نقل في شرح الكافية الثاني
ما ذكر من تنوين جوار ونحوه من الجمع المعتل في رفعه وجره متفق عليه نص على ذلك المصنف وغيره وما حكى ابو علي من ان
يونس ومن وافقه ذهبوا الى انه لا ينون ولا تحذف ياؤه وانه يجر بفتحة ظاهرة وهم وانما قالوا ذلك في العلم وسياتي بيانه
الثالث اذا قلت مررت بجوار فعلامة جره فتحة مقدرة على الياء لانه غير منصرف وانما قدرت مع خفة الفتحة لانها نائبة
عن الكسرة فاستثقلت لنيابتها عن المستثقل **الرابع** اعلم ان باب جوار وان جرى مجرى سار في الرفع والجر فهو مخالف له
من وجهين احدهما ان جره بفتحة مقدرة وجر سار بكسرة مقدرة والاخر ان تنوين جوار تنوين عوض وتنوين سار تنوين صرف
وقد تقدم بيانه **فان قلت** قوله اجره كسار يوهم ان علامة جرهما واحدة وان تنوينهما واحد **قلت** انما اراد اجره
كسار في اللفظ فقط وان كان التقدير مختلفا **ص** ولسراويل بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع **ش** اعلم ان سراويل
اسم معرب اعجمي جاء على مثال مفاعيل فمنع من الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعتبرة وذلك ان بناء مفاعل ومفاعيل
لا يكون في كلام العرب الا لجمع او منقول من جمع مسمى به فيمنع الصرف وان فقدت منه الجمعية ولكن بثلاثة شروط
الاول الا تكون الياء عوضا من احدى ياءي النسب تخفيفا نحو يمان وشآم فان اصلهما يمني وشامي فحذفت احدى الياءين
وعوض منها الالف لفظا او تقديرا نحو تهام وثمان فان الفهما موجودة قبل فكانهم نسبوا الى فعل او فعال ثم حذفوا احدى
الياءين ثم عوضوا منها الالف فهذه الالف لها حظ [غير مقروء] وان كانت على مثال مفاعل لان الفهما عوض فارقت الجمع بذلك
لان الفه لا تكون عوضا الثاني الا تكون كسرة ما يلي الالف عارضة نحو توان وتدان فانهما في الاصل تفاعل بالضم فجعل
مكان الضم كسرة لتصح الياء فهذا ايضا منصرف لانه خالف الجمع بعروض الكسرة **الثالث** الا تكون بعد الالف ياء
مشددة عارضة نحو حواري وهو الناصر وصحاوي فان ياء النسب في ذلك مقدرة الانفصال فخالف بذلك الجمع لان
ما بعد الفه غير مقدر الانفصال واما نحو بخاتي جمع بختي فغير منصرف لان ما بعد الالف ليس بعارض ولو نسب الى بخاتي لانصرف
لعروض ياء النسب وضابط ذلك ان الياء ان تقدم وجودها على وجود الالف وجب المنع والا صرف سواء تساوى وجود
الالف كصحاوي او كان بعد سابق كجواري فاذا تقرر هذا فاعلم ان سراويل اسم اعجمي جاء على مثال مفاعيل فمنع من الصرف
لوجود صيغة الجمع فيه والى هذا اشار بقوله ولسراويل بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع ونبه بقوله اقتضى
عموم المنع انه ممنوع الصرف وجها واحدا خلافا لمن زعم ان فيه وجهين المنع والصرف وقال المصنف ان من لم يثبت
عن العرب **قلت** نقل الاخفش ان بعض العرب يصرفه في النكرة اذا جعله اسما واحدا **تنبيهات** الاول ذهب
بعضهم الى ان سراويل عربي وانه جمع سروالة في التقدير ثم اطلق اسم جنس على هذه الالة المعروفة ورد بان سروالة لم
تسمع واما قوله عليه من اللؤم سروالة فمصنوع لا حجة فيه **قلت** ذكر الاخفش انه سمع من العرب سروالة وقال ابو
حاتم من العرب من يقول سروال والذي يرد بهذا القول وجهان احدهما ان سروالة لغة في سراويل لانه بمعناه فليس
جمعا له كما ذكر في شرح الكافية والاخر ان النقل لم يثبت في اسماء الاجناس وانما ثبت في الاعلام **الثاني** سراويل
مؤنثة فلو سمي به ثم صغر امتنع صرفه للعلمية والتأنيث وان زالت صيغة الجمع بالتصغير **الثالث** شذ منع صرف
ثمان تشبيها له بجوار في قوله **يحدو ثماني مولعا بلقاحها** والمحو فيه الصرف وقيل هما لغتان وفي قوله

ص وإن به سمي أو بما لحق به فالانصراف منعه يحق ش يعني أن ما سمي به من الجمع الذي على مفاعل أو مفاعيل أو بما لحق به كسراويل فحقه
أن يمنع من الصرف سواء كان منقولا عن جمع محقق كمساجد اسم رجل أو مقدر كشراحيل قال الشارح والعلة في منع صرفه ما فيه من
الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام العلمية مقامها فلو طرأ التنكير انصرف على مقتضى التعليل الثاني دون الأول انتهى قلت
مذهب سيبويه أنه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه بأصله ومذهب المبرد صرفه لزوال الجمعية وعن الأخفش القولان والصحيح
قول سيبويه لأنهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح ص والعلم امنع صرفه مركبا تركيب مزج نحو
معديكربا ش قد تقدم أن ما لا ينصرف على ضربين أحدهما ما لا ينصرف في تعريف ولا تنكير. والثاني ما لا ينصرف في التعريف
وينصرف في التنكير وقد فرغ من الكلام على الضرب الأول وشرع في الثاني وهو سبعة أقسام الأول المركب تركيب المزج والمراد به
جعل الاسمين اسما واحدا لا بإضافة ولا بإسناد بل بتنزيل ثانيهما من الأول منزلة تاء التأنيث وهو نوعان أحدهما ما ختم بويه
فهذا مبني على الكسر على الأشهر فإن قلت فلم لم يحترز عنه هنا قلت عن ذلك أجوبة أحدها أن قوله معديكربا يقتضي إطلاقه
والثاني أنه أشار إلى أنه مبني في باب العلم فاكتفى بذلك والثالث أن يكون أهمله ليدخل في إطلاقه ما ختم بويه على لغة من
أعربه وأيضا على لغة من بناه لأن باب الصرف إنما وضع للمعربات وقد تقدم ذكره في العلم والنوع الثاني ما ختم بغير ويه وفيه
ثلاثة أوجه أحدها وهو الأفصح أن يعرب إعراب ما لا ينصرف ويبنى أوله على الفتح نحو بعلبك إلا أن يكون ياء نحو معديكرب
فإنه تسكن قيل أو نونا نحو بادنجانة وإنما بني على الفتح لتنزل عجزه منزلة تاء التأنيث وإنما لم تفتح الياء وإن كانت
تفتح قبل تاء التأنيث لأن التركيب مزيد ثقل فخفف بسكونها والوجه الثاني أن يضاف صدره إلى عجزه فيعرب صدره بما
تقتضيه العوامل ويجر عجزه بالإضافة ويجعل العجز على هذه اللغة كالمستقل فإن كان فيه مع العلمية سبب من
منع الصرف كهرمز من رامهرمز [illegible] فيه العجمة والتأنيث [illegible] من حضرموت وإماكرب من معديكرب فمصروف في
اللغة المشهورة وبعض العرب لا يصرفه فيجعله مؤنثا تنبيه إذا كان آخر الصدر ياء نحو معديكرب وأضيف صدره
إلى عجزه على هذه اللغة استصحب سكون يائه في الأحوال الثلاثة قال المصنف لأن من العرب من يسكن هذه الياء في النصب
مع الإفراد تشبيها بالألف فالتزم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا في الإفراد انتهى وقال بعضهم تفتح في النصب وتسكن
في الرفع والجر الثالث أن يبنى صدره وعجزه على الفتح ما لم يعتل الأول فيسكن تشبيها بخمسة عشر وأنكر بعضهم هذه
اللغة وقد نقلها الأثبات تنبيه ثان أخرج بقوله تركيب مزج تركيب الإضافة وتركيب إسناد وقد تقدم حكمهما في
باب العلم وأما تركيب العدد نحو خمسة عشر فمتحتم البناء عند البصريين وأجاز فيه الكوفيون إضافة صدره إلى عجزه وإذا
في بابه وإن سمي به ففيه ثلاثة أوجه أحدها أن يبقى على حاله والثاني أن يعرب إعراب ما لا ينصرف والثالث أن تضيف صدره
إلى عجزه وأما مركب الأحوال والظروف فنحو شغر بغر وبيت بيت وصباح مساء إذا سمي بها أضيف صدره إلى عجزه وزال التركيب
هذا رأي سيبويه وقيل يجوز فيه التركيب والبناء ص كذاك حاوي زائدي فعلانا ككغطفان وكأصبهانا ش
يعني أن زائدي فعلان يمنعان مع العلمية في وزن فعلان وفي غيره نحو حمدان وعثمان وعمران وزعفران وأصبهان وقد نبه على
التعميم بالتمثيل تنبيهات الأول قد يكون في النون اعتباران فإن قدرت النون زائدة منع الصرف وإن قدرت أصلية
صرف نحو حسان إن جعل من الحس امتنع وإن جعل من الحسن انصرف وشيطان إن جعل من شاط يشيط امتنع أو من شطن انصرف
ولو سميت بدهقان فمذهب سيبويه والخليل المنع من الصرف لكثرة زيادة النون في نحو ذلك وذهب الأخفش إلى صرفه لأن
فعلالا في البنات أكثر ويؤيده قول بعضهم أرض مدهقنة وسيأتي الكلام على زيادة النون في التصريف إن شاء الله الثاني
إذا أبدل من النون الزائدة لام منع الصرف أيضا للبدل حكم المبدل منه مثال ذلك أصيلال فإن أصله أصيلان فلو سمي به منع
الصرف ولو أبدل من حرف أصلي نون انصرف بعكس أصيلال ومثال ذلك حناء في حنان أبدلت همزته نونا الثالث ذهب الفراء
إلى منع الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون أصلية تشبيها لها بالزائدة نحو سنان وبيان والصحيح صرف ذلك ص
كذا مؤنث بهاء مطلقا وشرط منع العار كونه ارتقى فوق الثلاث أو كجور أو سقر أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر
ش من موانع الصرف التأنيث وهو ضربان لفظي ومعنوي فاللفظي أن يكون بالألف وقد تقدم ذكره وأن يكون بالتاء وهو
المقصود بصدر أول هذين البيتين فيمنع مع العلمية مطلقا نحو عائشة وطلحة وهبة. والمعنوي يمنع أيضا مع العلمية لكن
يشترط في تحتم منعه أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف نحو زينب لأن الرابع تنزل منزلة تاء التأنيث أو متحرك الوسط
نحو سقر لأن الحركة قامت مقام الرابع خلافا لابن الأنباري فإنه جعله ذا وجهين وما ذكره في التسهيل من أن سقر ممنوع الصرف
باتفاق ليس كذلك أو يكون أعجميا نحو جور اسم بلد لأن العجمة لما انضمت إلى التأنيث والعلمية تحتم المنع وإن كانت
العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لأنها هنا لم تؤثر منع الصرف وإنما أثرت تحتم المنع وحكى بعضهم فيه خلافا فجعل جور
مثل هند في جواز الوجهين أو منقولا من مذكر نحو زيد إذا سمي به امرأة لأنه حصل فيه بنقله إلى التأنيث ثقل عادل خفة
اللفظ هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب عيسى بن عمر وأبو زيد والجرمي والمبرد إلى أنه ذو وجهين واختلف النقل عن
يونس ثم نبه على أن الثلاثي الساكن الوسط إذا لم يكن أعجميا ولا منقولا عن مذكر يجوز فيه المنع والصرف بقوله ص وجهان
في العادم تذكيرا سبق وعجمة كهند والمنع أحق ش [illegible] الرخصة السكون ولم يبق [illegible] إلى وجود السببين

ولم يعتبر الخفة: وقد صرح بان منعه احق من صرفه وهذا مذهب الجمهور وقال ابو علي الصرف اجلى قال ابن يعيش وهو غلط
على: وذهب الزجاج فيما قاله ابن يعيش الى انه متحتم المنع قال الزجاج لان السكون لا يغير حكما اوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف
وذهب الفراء الى ان ما كان اسم بلدة لا يجوز صرفه نحو فيد لانهم لا يريدون اسم المرأة على غيرها فلم يكثر في الكلام بخلاف هند
تنبيهات الاول وعلى ذلك فيرد ما سكونه اصلي كهند وعارض بعد التسمية كفخذ او اعلال كدار فيجري كل
ذلك وجهان اجودهما المنع **الثاني** اذا صار المؤنث ثنائيا نحو يد جاز فيه الوجهان ذكره سيبويه وظاهر
التسهيل ان المنع اجود كما في هند وقول صاحب البسيط في يد صرفت بلا خلاف ليس بصحيح **الثالث** اذا صغر نحو هند
تحتم منعه لظهور التاء نحو هنيدة فان صغر بغير تاء نحو حريب وهي العاقلة مسموعة صرفت **الرابع** اذا سمي مذكر بمؤنث
فان كان ثلاثيا صرف مطلقا خلافا للفراء وثعلب اذ ذهب الى انه لا ينصرف سواء تحرك وسطه نحو فخذ او سكن نحو رجل ولا بد
من وجوب متحرك الوسط وان كان زائدا على الثلاثة لفظا نحو سعاد او تقديرا كالمحذوف نحو جيل مخفف جيئل فالنقل منع الصرف
فان **قلت** مذهب سيبويه والمحققين ان علامة التانيث في بنت تا وان الهاء عندهم بدل التاء في الوقف فلم عدل عن التعبير بالتا
في قوله كذا مؤنث بها **قلت** كانه عدل الى الهاء احترازا من تاء بنت واخت فانهما تاء الحاق وبنيت الكلمة عليها فليس حكمها
حكم الهاء وقد نص سيبويه على ان بنتا واختا اذا سمي بهما رجل صرف وقال وقياس هذا انك اذا سميت بهما امرأة لم يجز فيهما
الوجهان كهند وقد ذهب قوم الى ان تاء بنت واخت للتانيث فمنعوهما الصرف في المعرفة ونقله بعضهم عن الفراء فان قلت
قد تقرر ان المؤنث بلا علامة ظاهرة فيه تاء مقدرة ولذلك ترد في التصغير فيقال هنيدة فكيف سماه عاريا في قوله وشرط
منع العار **قلت** يعني العاري من العلامة لفظا وهو واضح **ص** والعجمي الوضع والتعريف مع زيد على الثلاث صرفه
امتنع **ش** من موانع الصرف العجمة مع العلمية فاذا كان الاسم من اوضاع العجم وهو علم امتنع صرفه بشرطين احدهما ان يكون
عجمي التعريف ايضا اعني ان يكون علما في لغتهم والثاني ان يكون زائدا على ثلاثة احرف وذلك نحو ابراهيم واسماعيل واسحاق
فاحترز بالشرط الاول من نحو عبيرا مرهما ما نقل من لسانهم وهو نكرة نحو لجام فلا اثر للعجمة فيه لان عجمته منسية فالحق بالامثلة
العربية: والاخر ما كان في لسان العجم نكرة ثم نقل في اول احواله علما نحو بندار وهذا فيه خلاف ذهب قوم منهم الشلوبين
وابن عصفور الى انه لا ينصرف لانهم لا يشترطون ان يكون علما في لغة العجم وذهب قوم الى انه منصرف لانهم يشترطون ان يكون
علما في لغة العجم واليه ذهب المصنف وهو ظاهر كلام سيبويه واحترز بالشرط الثاني من الثلاثي فانه ينصرف لان العجمة
سبب ضعيف فلا تؤثر في الثلاثي بخلاف التانيث قال في شرح الكافية فلا وافي لغة جميع العرب ولا التفات الى قول من
جعله ذا وجهين مع السكون ومتحتم المنع مع الحركة قال ومن صرح بالغاء عجمة الثلاثي مطلقا السيرافي وابن برهان وابن
خروف ولا اعلم لهم من المتقدمين مخالفا انتهى **قلت** قد نقل عن عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجاني جواز المنع والصرف
في الثلاثي الساكن الوسط فيتحصل في الثلاثي ثلاثة اقوال احدها ان العجمة لا اثر لها فيه مطلقا وهو الصحيح **الثاني**
ان ما تحرك وسطه نحو لمك اسم رجل لا ينصرف وما سكن وسطه فيه وجهان وقد تقدم القائلون بهما **والثالث** ان ما تحرك
وسطه لا ينصرف وما سكن وسطه منصرف وبه جزم ابن الحاجب **تنبيهات** الاول قوله زيد مصدر زاد يقال زاد زيدا وزيد
وزيادة **الثاني** المراد بالعجمي ما نقل من لسان غير العرب ولا يختص بلغة الفرس **الثالث** اذا كان العجمي رباعيا واحد حروفه
ياء التصغير انصرف ولم يعتد بالياء **الرابع** تعرف عجمة الاسم بوجوه احدها نقل الائمة والثاني خروجه عن اوزان الاسماء
العربية نحو ابريسم والثالث ان يعرى من حروف الذلاقة وهو خماسي او رباعي فان كانت في الرباعي السين فقد يكون عربيا نحو
عسجد وهو قليل **وحروف** الذلاقة ستة يجمعها قولك مر بنفل والرابع ان يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب
كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قج وجق والصاد والجيم نحو الصولجان: والكاف والجيم نحو اسكرجة وتبعية الراء النون اول
كلمة نحو نرجس والزاي بعد الدال نحو مهندز وقوله **ص** كذاك ذو وزن يخص الفعلا او غالب كاحمد ويعلى **ش** مما
يمنع الصرف مع العلمية وزن الفعل بشرط ان يكون مختصا به او غالبا فيه والمراد بالمختص ما لا يوجد في غير الفعل الا في نادر
او علم او عجمي كصيغة الماضي المفتتح بتاء مطاوعة او همزة وصل وما سلم من الصوغ للمفعول وبناء فعّل وما صيغ للامر من غير
فاعل وغير الثلاثي وما سوى أفعل ونفعل وتفعل ويفعل من اوزان المضارع واحترز بالنادر من نحو دُئِل للدويبة وينجلب لخرزة وتتفل
لطائر وبالعلم من نحو خضم لرجل وشمر لفرس وبالعجمي من نحو بقم واستبرق فلا يمنع وجود هذه اختصاص اوزانها بالفعل لان النادر
والعجمي لا حكم لهما والعلم منقول من فعل فلا اختصاص باق والمراد بالغالب ما كان الفعل به اولى اما لكثرته فيه كإثمد واصبع
وأبلم فان اوزانها تقل في الاسم وتكثر في الامر من الثلاثي واما لان زيادته تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم كافكل
وأكلب فان نظائرهما تكثر في الاسماء والافعال لكن الهمزة من افعل وافعل تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم فكان
المفتتح بها من الافعال اصلا للمفتتح بها من الاسماء وقد يجتمع الامران من نحو يرمع وتنضب فانهما كإثمد في كونهما على
وزن يكثر في الافعال ويقل في الاسماء وكأفكل في كونه مفتتحا بما يدل على معنى في الفعل دون الاسم **تنبيه** قد اتضح بما ذكر ان
التعبير عن هذا النوع بان يقال ما اصله للفعل كما ذكر في الكافية او ما هو به اولى كما فعل في التسهيل اجود من التعبير عنه بالغالب
تنبيه ثان قد فهم من قوله يخص الفعل او غالبا ان الوزن المشترك غير الغالب لا يمنع الصرف فنحو ضرب ودحرج علما فلا

لعيسى بن عمر فيما نقل وجعل فيه انه لا يمنع متمسكا بقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا وآخرجه فيه لانه يحتمل ان يكون فيه ضمير الفاعل فيكون محكيا لانه منقول من جملة او يكون حذف الموصوف واقام صفته مقامه اي انا ابن رجل جلا وقد ذهب بعضهم الى ان الفعل قد يحكى مسمى به وان كان غير مسند الى ضمير متمسكا بهذا البيت :. ونقل عن الفراء ما يقرب من مذهب عيسى بن عمر فقال الامثلة التي تكون للاسماء والافعال ان غلبت للفعل فلا تجريه في المعرفة نحو رجل اسمه ضرب فان هذا اللفظ وان كان اسما في العسل فهو للفعل اشهر وان غلب للاسم فاجره في المعرفة والنكرة نحو رجل يسمى بحجر لانه يكون فعلا تقول حجر عليه القاضي ولكنه في الاسم اشهر **تنبيه** ثالث يشترط في الوزن المانع للصرف اشهر كان احدهما ان يكون لازما الثاني ان لا يخرج بالتغيير الى مثال هو للاسم فيخرج بالاول نحو امرئ فانه لو سمي به انصرف وان كان في النصب شبيها بالامر من علم وفي الجر شبيها بالامر من ضرب وفي الرفع شبيها بالامر من خرج لانخالف حركة عينه لا تلزم حركة واحدة فلم تعتبر فيه الموازنة ويخرج بالثاني نحو رُدّ وقيل فان اصلهما رُدِدَ وقُوِل لكن الادغام والاعلال اخرجهما الى مثال بُرْد وقِيل فلم يعتبر فيهما الوزن الاصلي وشمل قولنا الى مثال هو للاسم قسمين احدهما ما يخرج الى مثال غير نادر وما اشكال فيه فيصرف به نحو رد وقيل :. والاخر ما خرج الى مثال نادر نحو انطلق اذا سكنت لامه فانه خرج الى بناء انفحل وهو نادر ففي هذا فيه خلاف وجوزا بن خروف فيه الصرف والمنع ونقل بعضهم من ذلك ان ما دخله اعلال ولم يخرج به الى وزن الاسم نحو يزيد امتنع صرفه **تنبيه** رابع اختلف في سكون التخفيف العارض بعد التسمية نحو ضُرْب في ضُرِب فمذهب سيبويه انه كالساكن اللازم فينصرف وهو اختيار المصنف وذهب المازني والمبرد ومن وافقهما الى انه يمنع الصرف فلو خفف قبل التسمية انصرف فولا واحدا **ص** وما يصير علما من ذي الف زيد في الالحاق فليس ينصرف **ش** الف الالحاق المقصورة تمنع الصرف مع العلمية لشبهها بالف التانيث من جهتين احدهما انها زائدة ليست مبدلة من شيء بخلاف الممدودة فانها مبدلة من ياء والثاني انها تقع في مثال صالح لالف التانيث نحو ارطى فهي على مثال سكرى بخلاف الممدودة **تنبيه** حكم الف التكثير حكم الف الالحاق في انها تمنع مع العلمية نحو قبعثرى ذكره بعضهم **ص** والعلم امنع صرفه ان عدلا كفعل التوكيد او كثعلا **ش** العدل يمنع الصرف مع العلمية في اربعة مواضع وقد اشتمل هذا البيت على موضعين منها :. الاول فُعَل للتوكيد والمراد به جُمَع وتوابعه كقولك مررت بالنسوة جُمَع والمانع له من الصرف التعريف والعدل اما تعريفه فبالاضافة المنوية فشابه بذلك العلم لكونه معرفة بغير اداة لفظية هذا ظاهر قول سيبويه واختيار ابن عصفور وذهب بعضهم الى انه علم وهو المفهوم من كلام الناظم هنا **قلت** والى هذا ذهب في الكافية وقال في شرحها وصار جُمَع لكونه معرفة بغير علامة ملفوظ بها كانه علم وليس بعلم :. لان العلم اما شخصي واما جنسي فالشخصي مخصوص ببعض الاشخاص فلا يصلح لغيره والجنسي مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره وجُمَع بخلاف ذلك فالحكم بعلميته باطل وقال في التسهيل والمانع مع شبه العلمية والوصفية في فُعَل توكيد قال الشيخ ابو حيان وتجويز ابن مالك ان العدل يمنع مع شبه العلمية في باب جُمَع لا اعرف له سلفا فيه واما عدله ففيه اقوال قيل انه معدول عن فَعْلاوات لانه جمع فَعْلا مؤنث افعل وقد جمع المذكر بالواو والنون فكان حق المؤنث ان يجمع بالالف والتاء وهذا اختيار المصنف :. وقيل معدول عن فُعْل لان قياس افعل فعلاء ان يجمع مذكره ومؤنثه على فُعْل نحو حمر في حمراء ونحو قول الاخفش والسيرافي واختاره ابن عصفور وقيل انه معدول عن فعالى لان جمعاء اسم كصحراء الثاني علم المذكر المعدول الى فُعَل نحو عُمَر وطريق العلم بعدل هذا النوع سماعه غير مصروف عاريا من سائر الموانع ومنه زُفَر ومُضَر وثُعَل وهُبَل وزُحَل وعُصَم وجُشَم وقُثَم وقُزَح ودُلَف وبُلَع بطن من قضاعة فان ورد فعل مصروفا وهو علم علمنا انه ليس معدولا وذلك نحو ادد وهو عند سيبويه من الود فهمزته عن واو :. وعند غيره من الاد وهو العظيم فهمزته اصلية فان وجد في فعل مانع مع العلمية لم يجعل معدولا نحو طُوى فان منعه للتانيث والعلمية ونحو تتل اسم اعجمي فالمانع له العجمة والعلمية عند من يرى منع الثلاثي العجمي **تنبيهات** الاول افعل المذكور معدول عن فاعل فعمر عن عامر وكذلك ساير بقيا :. قيل وبعضها معدول عن افعل وهو نعل **الثاني** انما جعل هذا النوع معدولا لامرين احدهما انه لو لم يقدر عدله لزم تركيب المنع من علة واحدة اذ ليس فيه من الموانع غير العلمية والاخر ان الاعلام يغلب عليها النقل فجعل عمر معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة ولم يجعل مرتجلا **الثالث** ذكر بعضهم لعدله فائدتين احداهما لفظية وهي التخفيف :. والاخرى معنوية وهي تمحيض العلمية اذ لو قيل عامر لتوهم انه صفة **الرابع** ذكر بعضهم ان فعلا علم جنس قال الواحد وتعلو وقلو ما ينصرف وهو غريب **الخامس** من الممنوع الصرف العدل والتعريف ما جاء علما من المعدول الى فعل في النداء كغُدَر وفُسَق فحكمه حكم عمر قال المصنف وهو امر محتمل يمنع الصرف للعدل معقو وعن عمر معدول انتهى وهو مذهب سيبويه وذهب الاخفش وتبعه ابن السيد الى صرفه ثم انتقل الى الموضع الثالث فقال **ص** والعدل والتعريف مانعا سحر اذا به التعيين قصدا يعتبر **ش** اذا قصد بسحر يوم بعينه فالاصل ان يعرف بال او بالاضافة فان تجرد منهما مع قصد التعيين فهو حينئذ ظرف لا ينصرف كاتيتك يوم الجمعة سحر والمانع له من الصرف العدل والتعريف اما العدل فعن اللفظ بال وكان الاصل ان يعرف بها واما التعريف فقيل بالعلمية لانه جعل علما لهذا الوقت وصرح بذلك في التسهيل وقيل بشبه العلمية لانه تعرف بلا اداة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور وقوله هنا والتعريف يومي اليه اذ لم يقل والعلمية وذهب صدر الافاضل وهو ابو الفتح ناصر بن ابي المكارم المطرزي الى انه مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف كأمس وذهب ابن الطراوة الى انه مبني لا لتضمنه معنى الحرف بل لعدم التغاير وذهب السهيلي الى انه معرب وانما حذف تنوينه لنية الاضافة وذهب الشلوبين

لا يبقى

١٠٩

الصغير أن أنه معرب أيضا والظاهر تنوينه لبنية الوقف على هذين القولين بعموم قبيل المنصرف والصحيح ما ذهب إليه الجمهور **تنبيه** نظير سحر
في امتناعه من الصرف أمس عند بني تميم فإنه ممنوع من الصرف في الرفع غير منصرف ويبنيه على الكسر في النصب والجر ومنهم من يعربه إعراب ما لا
ينصرف في الأحوال الثلاثة خلافا لمن أنكر ذلك وعن بني تميم يبنونه على الكسر وحكى أبو الربيع أن بني تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف
إذا رفع أو جر مذ أو منذ وزعم الزجاجي أن من العرب من يبنيه على الفتح واستشهد بقول الراجز **لقد رأيت عجبا مذ أمسا عجائزا**
مثل السعالي خمسا قال في شرح التسهيل ومن عداه غير صحيح لامتناع الفتح في موضع الرفع وأن سيبويه استشهد بالرجز على
أن الفتحة في مذ أمسا فتحة إعراب وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه فغلط فيما ذهب إليه واستحق أن يعول عليه انتهى
وأجاز الخليل في قولك لقيته من أمس أن يكون التقدير بالأمس فحذف الباء والألف ويكون الكسرة كسرة إعراب ولأمس أحكام أخر
ليس هذا موضع ذكرها ثم انتقل إلى الموضع الرابع فقال **ص** وابن على الكسر فعال علما مؤنثا وهو نظير جشما **ش** لغة
الحجاز بناء فعال علما لمؤنث نحو حذام على الكسر مطلقا وفي سبب بنائه أقوال أحدها شبهه بنزال وزنا وتعريفا وعدلا وتأنيثا
الثاني تضمنه معنى تاء التأنيث وإليه ذهب الربعي الثالث توالي العلل وليس بعد منع الصرف إلا البناء قاله المبرد والأول هو المشهور
وأما بنو تميم ففصل أكثرهم بين ما آخره راء نحو حضار فبنوه على الكسر وبين ما ليس آخره راء فمنعوه الصرف وبعضهم أعرب النوعين
إعراب ما لا ينصرف وإنما وافق أكثرهم فيما آخره راء لأن مذهبهم الإمالة فإذا كسروا توصلوا إليها ولو منعوه الصرف لامتنعت
وقد جمع الأعشى بين اللغتين في قوله **ومر دهر على وبار فهلكت جهرة وبار** ويحتمل أن يكون وباروا فعلا ماضيا والواو
ضمير جمع واختلف في منع الصرف عند بني تميم فمذهب سيبويه أن المانع له العدل عن فاعلة والعلمية وذهب المبرد إلى أن المانع
له التأنيث والعلمية وليس معدولا وأجمع على أنها معدولة إذا تبينت **فإن قلت** مذهب المبرد هو الظاهر لأن التأنيث محقق
والعدل مقدر وأيضا فلا حاجة إلى تقدير عدله لأن تقدير العدل في باب عمر إنما ارتكب لأنه لو لم يقدر للزم ترتب المنع على العلمية وحدها
ولا يلزم ذلك هنا **قلت** قال بعضهم الظاهر مذهب سيبويه لأن الغالب على الأعلام أن تكون منقولة فلهذا جعلت معدولة
عن فاعلة المعدولة عن الصفة كما تقرر في عمر وعلى مذهب المبرد تكون مرتجلة **تنبيهات** الأول ظاهر قوله عند تميم وإنما
هو عند بعضهم **الثاني** فهم من قوله نظير جشما أن المانع له العدل والعلمية وفاقا لسيبويه **الثالث** فهم من قوله مؤنثا
أن حذام ونحوه لو سمي به مذكر لم يبن ولكنه يمنع الصرف للعلمية والنقل عن مؤنث ويجوز صرفه لأنه إنما كان مؤنثا لإرادتك به ما
عدل عنه فلما زال العدل زال التأنيث بزواله **الرابع** فعال يكون معدولا وغير معدول فالمعدول إما علم مؤنث نحو حذام وقطام
علمين وإما أمر نحو نزال وإما مصدر نحو حماد وإما حال نحو **والخيل تعدو في الصعيد بداد** وإما صفة جارية مجرى
الأعلام نحو حلاق للمنية وإما صفة ملازمة للنداء نحو يا خباث فهذه خمسة أنواع كلها مبنية على الكسر وكلها معدول عن
مؤنث فإن سمي بها مذكر ففيه وجهان أن يجعل ممنوع الصرف كعناق وإذا سمي به والأخف الصرف فيجعل كصباح ولا يجوز البناء
خلافا لابن بابشاذ وغير المعدول يكون اسما كجناح ومصدرا نحو ذهاب وصفة نحو جواد وجنسا نحو سحاب فلو سمي بشيء
من هذه مذكر انصرف قولا واحدا لأنه ما كان مؤنثا كعناق وقوله **ص** وأصرف ما نكرته من كل ما التعريف فيه أثرا **ش** يعني
أن ما تأثير التعريف في منع صرفه إذا نكر انصرف لذهاب أحد العلتين والمراد بذلك الأنواع السبعة المتقدمة وهي ما امتنع للعلمية
والتركيب أو الألف والنون الزائدتين أو التأنيث بغير الألف أو العجمة أو وزن الفعل أو ألف الإلحاق أو العدل فتقول رب معد
كرب وعمران وطلحة وإبراهيم وأحمد وأرطى وعمر لقيتهم لتصرف لذهاب العلمية وأما الأنواع الخمسة المتقدمة وهي ما امتنع
لألف التأنيث أو للوصف والألف والنون الزائدتين أو للوصف ووزن الفعل أو للوصف والعدل أو للجمع المتناهي مفاعل أو مفاعيل فهذه
لا تنصرف وهي نكرة فلو سمي بشيء منها لم ينصرف أيضا أما ما فيه ألف التأنيث فلأنها كافية في منع الصرف وهي
مع العلمية أقوى وأما الجمع هو امتنع للتأنيث والعلمية وأما ما فيه الوصف مع زيادتي فعلان أو وزن أفعل فلأن العلمية تخلف الوصف
فيبقى منعه للعلمية والزيادتين أو العلمية ووزن أفعل وأما ما فيه الوصف والعدل وذلك أخر وفعال ومفعل نحو أحاد
وموحد فمذهب سيبويه أنه إذا سمي بها امتنعت من الصرف للعلمية والعدل وكل معدول سمي به فحكمه بالإخلاف سحر
وأمس في لغة تميم هذا مذهب سيبويه وذهب الأخفش وأبو علي وابن برهان وابن بابشاذ إلى صرف العدد المعدول مسمى
به قالوا لأن العدل يزول بالتسمية والصحيح مذهب سيبويه لأن العدل باق ولا أثر لزوال معناه وأما الجمع الموازن مفاعل
ومفاعيل فمذهب الجمهور عدم التسمية به وإذا نكر فيه فهذه الأنواع الخمسة بعد التسمية لم ينصرف أيضا ما فيه ألف
التأنيث فللألف وأما ذو الوصف مع زيادتي فعلان أو وزن أفعل أو العدل إلى مفعل أو فعال فلأنه كما ذكرت شابهت
حاله قبل التسمية فمنعت الصرف لشبه الوصف مع هذه العلل هذا مذهب سيبويه وقال الأخفش في باب سكران ونحوه
وأما باب أحمر ففيه أربعة مذاهب الأول منع الصرف وهو الصحيح والثاني الصرف وهو مذهب المبرد والأخفش في أحد قوليه
ثم وافق سيبويه في كتابه الأوسط قال في شرح الكافية وأكثر المصنفين لا يذكرون الأخفش موافقته أولا لأنه آخر قوليه
والثالث أن سمي بأحمر رجل أحمر لم ينصرف بعد التنكير وإن سمي به أسود ونحوه انصرف وهو مذهب الفراء وابن الأنباري والرابع
أنه يجوز صرفه وترك صرفه قاله الفارسي في بعض كتبه وأما المعدول إلى مفعل أو فعال فحكمه حكم أحمر بعد التسمية صرفه وتنقل
الخلاف في الجمع إذا نكر بعد التسمية **تنبيه** إذا سمي بأفعل التفضيل مجردا من من ثم نكر بعد التسمية انصرف اتفاقا لأنه

لم يكن فيه شبه الوصف اذ لا يستعمل نكرة الا بعد ظاهر او مقدر فان سمي به مع مؤنث نكرة امتنع من الصرف قولا واحدا او سمي به مذكر فلا خلاف الا الاخفش لانه
لما تحقق ان اصله خرجت عن كلام العرب **قلت** وكلامه في الكافية وشرحها يقتضي اجراء الخلاف فيه فانه قال فيها وكل ما النعت فيه
فيه اثرا فاصرف بعد ان نكر كاحمر وبابه ففيه خلاف الاخفش منع وذو التفضيل منعه رجح ان صحبته من وان تجردا فعقوبا لاتفاق
مثل احمرا وقال في شرحها فان سمي بافعل المقصود به التفضيل مطابقا فحكمه حكم احمر ص وما يكون منه منقوصا ففي
اعرابه نهج جوار يقتفي ش تقدم ان الجمع الموازن لمفاعل اذا كان منقوصا اجري في الرفع والجر مجرى سار وفي النصب مجرى النظير الصحيح
ولا خلاف في ذلك وقد سبق تعليله ومر حكي فيه الخلاف واما غير الجمع من المنقوص الذي نظيره من الصحيح غير منصرف فان كان غير علم جرى مجرى
جوار ونحوه فيما ذكر بلا خلاف نحو اعيم تصغير اعمى تقول هذا اعيم ومررت باعيم ورايت اعيمي وتنوينه في الرفع والجر تنوين العوض
كما سبق وان كان علما وهو المشار اليه بالبيت ففيه خلاف مذهب الخليل وسيبويه وابي عمرو وابن ابي اسحاق انه كذلك فتقول
في يعيل تصغير يعلى هذا يعيل ومررت بيعيل ورايت يعيلي وذهب يونس وابو زيد وعيسى والكسائي الى انه يجري مجرى الصحيح
في ترك تنوينه وجره بفتحة ظاهرة واحتجوا بقوله **قد عجبت مني ومن يعيليا لما رأتني خلقا مقلوليا** والصحيح الاول والبيت
نظير جوار واما قوله ومن يعيليا فعلى انه ضرورة ص ولاضطرار او تناسب صرف ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف ش
اما صرف ما يستحق المنع في الضرورة فمتفق على جوازه ومنه قوله **فاتانا اهيم كاخي السهم بعضب فقال كوني عقيرا**
وهو كثير وقد اختلف في نوعين احدهما ما فيه الف التانيث المقصورة فمنع بعضهم صرفه للضرورة وقال لانه لا فائدة فيه اذ يزيد
بقدر ما ينقص ورد بقول المثلم ابن رباح المري **اني مقسم ما ملكت فجاعل اجرا لاخرة ودنيا تنفع** انشده ابن الاعرابي
بتنوين دنيا وقال بعضهم في هذا القول ان الالف فيه لا تلتقي بساكن بعده فيحتاج الشاعر الى كسر الاول لاقامة الوزن فينون
ثم يكسر **قلت** ومقتضى هذا انه اذا لم يحتج الى تنوينه لم ينون ويقوي تعميما حسن والثاني افعل من :. منع الكوفيون صرفه للضرورة
قالوا لان حذف تنوينه انما هو لاجل من فلا يجمع بينهما وبينه ومذهب البصريين جوازه لان المانع له الوزن والوصف كاحمر :. لا من بدليل
صرف خير منك وشر منك لزوال الوزن ومثال صرفه للتناسب قوله تعالى سلاسلا واغلالا وسعيرا وقرأ ابن مهران ولا يغوثا ويعوقا
واجاز قوم صرف الجمع الذي لا نظير له في الاحاد اختيارا وزعم قوم ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قال الاخفش وكان هذه لغة الشعراء
لانهم اضطروا اليه في الشعر فجرت السنتهم على ذلك في الكلام واما منع الصرف للمستحق للصرف للضرورة ففي جوازه خلاف :. مذهب
اكثر البصريين منعه ومذهب الكوفيين والاخفش والفارسي جوازه واختاره المصنف وهو الصحيح لثبوت سماعه ومنه قوله
فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع وابيات اخر وفصل بعض المتاخرين بين ما فيه العلمية فاجاز منعه لوجود احدى
العلتين وبين ما ليس كذلك فمنعه ويؤيده ان ذلك لم يسمع الا في العلم واجاز قوم منهم احمد بن يحيى منع صرف المنصرف اختيارا

اعراب الفعل

ص ارفع مضارعا اذا يجرد من ناصب وجازم كتسعد ش يعني بالمضارع الذي لم يباشر
نون التوكيد ولا نون الاناث والا لم يكن فيه اكتفاء بتقدم ذلك في باب الاعراب وفهم من كلامه انه يجب رفع المضارع اذا لم يدخل
عليه ناصب ولا جازم نحو انت تسعد ولم ينص هنا على رافعه وفيه اقوال احدها ان رافعه وقوعه موقع الاسم وهو قول البصريين
والثاني ان رافعه التجرد من الناصب والجازم وهو مذهب الفراء والثالث ان رافعه نفس المضارعة وهو قول ثعلب والرابع ان رافعه
حروف المضارعة ونسب الى الكسائي واختار المصنف الثاني قال لسلامته من النقض بخلاف مذهب البصريين فانه ينتقض بنحو هلا
تفعل وجعلت افعل ومالك لا تفعل ورايت الذي تفعل فان الفعل في هذه المواضع مرفوع مع ان الاسم لا يقع فيها ورد مذهب الفراء
بان التجرد عدمي فلا يكون عاملا واجاب الشارح بانا لا نسلم ان التجرد عدمي لانه عبارة عن استعمال المضارع على اول
احواله مخلصا عن لفظ يقتضي تغييره واستعمال الشيء والمجيء به على صفة ما ليس بعدمي انتهى ولما ذكر ان رفعه مشروط بتجرده
من الناصب والجازم اخذ في تبيينهما فقال ص وبلن انصبه وكي كذا بان لا بعد علم والتي من بعد ظن فانصب بها والرفع صحح
واعتقد تخفيفها من ان فهو مطرد ش الادوات التي تنصب المضارع اربعة الثلاث المذكورة في البيت الاول واذا وستاتي
فاما لن فحرف نفي ينصب المضارع وتخلصه للاستقبال ولا يلزم ان يكون النفي مؤبدا خلافا للزمخشري ذكر ذلك في الانموذج وقال في
غيره ان لن لتاكيد ما تعطيه لا من نفي المستقبل قال ابن عصفور وما ذهب اليه دعوى لا دليل عليها بل قد يكون النفي بلا اكد من النفي
بلن لان المنفي بلا قد يكون جوابا للقسم والمنفي بلن لا يكون جوابا له ونفي الفعل اذا اقسم عليه اكد **تنبيهات**
الاول مذهب سيبويه والجمهور ان لن بسيطة :. وذهب الخليل والكسائي الى انها مركبة واصلها لا ان حذفت همزة ان تخفيفا
ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين ورد سيبويه بجواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن اضرب واجيب بانه قد يحدث بعد
التركيب ما لم يكن قبله ومنع الاخفش الاصغر تقديم معمول معمولها عليها وذهب الفراء الى ان لن هي لا ابدلت الفها نونا وهو
ضعيف **الثاني** ذهب قوم منهم الفراء وابن السراج الى انه يجوز ان يكون الفعل بعدها دعاء واختاره ابن عصفور وجعلوا منه قوله
تعالى فلن اكون ظهيرا للمجرمين والصحيح انه لا يستعمل حروف النفي في الدعاء الا لا خاصة **الثالث** حكى بعضهم ان الجزم بلن
لغة لبعض العرب واما كي فلفظها مشترك يكون اسما مختصرا من كيف فيليها اسم او فعل ماض او مضارع مرفوع كقوله **كي**
تجنحون الى السلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم وتكون حرف جار للتعليل بمعنى اللام وتكون حرفا مصدريا فتختص
الاول في ثلاثة مواضع :. احدها ان تدخل على ما الاستفهامية كقولهم كيمه والثاني ان تدخل على ما المصدرية كقوله **اذا انت لم تنفع**

بيت: وإنّما يُرادُ الفتى كيما يضرُّ وينفعُ. والثالث أن تقع اللام بعدها كقوله: فأوقدتُ ناري كي ليُبصَرَ ضوؤُها وأخرجتُ
كلبي وهو في البيت داخلُه. فيتعين هنا حرف جر واللام تأكيد لها ولا يجوز كونها مصدرية لفصل اللام وهذا
التركيب نادر. وتتعين الثانية إذا وقعت بعد اللام ولم يقع أن بعدها نحو جئتك لكي أقرأ ولا يجوز أن تكون هنا حرف جر لدخول حرف الجر عليها
ما وقع أن بعدها ولا يكون ذلك إلا في الضرورة كقوله: أردتَ لكيما أن تطير بقربتي فتتركها شنًّا ببيداء بلقع فيترجح كونها
حرف جر مؤكدة للام ويحتمل أن تكون مصدرية مؤكدة بأن وإنما ترجح كونها جارة لأوجه أحدها أن أن أم الباب فلو جعلت مؤكدة لكي
لكانت كي هي الناصبة والثاني أن ما كان أصلا في بابه لا يجعل مؤكدا لغيره والثالث أن أن وليت الفعل فيترجح أن تكون هي
العاملة ويجوز الأمران في نحو جئتك كي تفعل فإن جعلت جارة كانت أن مقدرة بعدها وإن جعلت ناصبة كانت اللام
مقدرة قبلها. **تنبيهات** الأول ما ذكرته من أن كي تكون حرف جر ومصدرية هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين
وذهب الكوفيون إلى أن كي ناصبة للفعل دائما وتأولوا كيمه على تقدير كي تفعل ماذا وذهب قوم إلى أنها حرف جر دائما ونقل
عن الأخفش. الثاني إذا كانت كي حرف جر ودخلت على الاسم فهي بمعنى لام التعليل وإذا دخلت على الفعل دلت على العلة
الغائية فهي قيل أخص من اللام. الثالث أجاز الكسائي تقديم معمول معمولها عليها نحو جئتك النحو كي أتعلم ومذهب
الجمهور منع ذلك. الرابع إذا فصل بين كي والفعل لم يبطل عملها خلافا للكسائي نحو جئتك كي فيك أرغب والكسائي يجيز الرفع
لا بالنصب قيل والصحيح أن الفصل بينهما وبين الفعل لا يجوز في الاختيار. الخامس زعم الفارسي أن أصل كما في قوله: وطرفك
إمّا جئتنا فاحبسنه كما يحسبوا أنّ الهوى حيث تنظرُ. كيما فحذفت الياء ونصب بها وذهب المصنف إلى أنها
كاف التشبيه كفت بما ودخلها معنى التعليل فنصبت وذلك قليل وجاء الفعل مرفوعا بعدها في قوله: لا تشتم
الناس كما لا تُشتم. وأما أن فتكون زائدة ومفسرة ومصدرية قال ابن هشام فهي التي دخولها في الكلام كخروجها
وتطرد زيادتها بعد لما نحو ولما أن جاء البشير وبين القسم ولو كقوله: أما والله أن لو كنت حرا ووقع لابن عصفور أن
أن مفسرة بين القسم والجواب لو وما دخلت عليه وشذت زيادتها بعد كاف الجر في قوله: كأن ظبية على رواية من جر
وفائدة زيادتها التوكيد وزعم الزمخشري والشلوبين أنه ينجر مع التوكيد معنى آخر وهو أن الجواب يكون عقب الفعل
الذي يليها فتنبه على السببية والاتصال وليستا مشتغلة في الأصل خلافا لابن عصفور والمفسرة هي التي يصلح في موضعها
أي وعلامتها أن تقع بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه ومنه فأوحينا إليه أن اصنع الفلك فلو كان قبلها غير
جملة حكم عليها بأنها المصدرية نحو أشرت إليه أن اصنع ولا تقع المفسرة بعد صريح القول خلافا لبعضهم ومذهب الكوفيين
أن التفسير ليس من معاني أن وهي عندهم الناصبة للفعل والمصدرية هي التي تتأول مع صلتها بمصدر وتنقسم إلى مخففة
من أنّ وناصبة للمضارع فإن كان العامل فيها فعل علم وجب أن تكون المخففة نحو علم أن سيكون ويعرف ذكرها في بابها. وإن
كان فعل ظن جاز فيه الأمران وجاز في الفعل بعدها الرفع والنصب باعتبارين إلا أن النصب هو الأكثر ولذلك أجمع عليه
في قوله تعالى أحسب الناس أن يتركوا وقرئ بالوجهين وحسبوا ألا تكون فتنة. وإن كان العامل فيها غير العلم والظن
وجب أن تكون الناصبة للفعل نحو أريد أن أفعل وإلى هذا التقسيم أشار بقوله: ص لا بعد علم والتي من بعد ظن
فانصب بها والرفع صحح واعتقد تخفيفها من أن فهو مطرد
ش أي واعتقد تخفيفها من أن إذا وقعت الفعل
بعدها. **تنبيهات** الأول إذا أول العلم بغيره جاز وقوع الناصبة بعده ولذلك أجاز سيبويه ما علمت إلا أن تقوم
بالنصب قال لأنه كلام خرج مخرج الإشارة فجرى مجرى قولك أشير عليك أن تقوم وعن أبي العباس أن الناصبة لا تقع بعد
لفظ العلم أصلا. الثاني أجاز سيبويه والأخفش إجراءها بعد الخوف مجراها بعد العلم لتيقن المخوف نحو خشيت ألا تفعل
وخشيت ألا تقوم بالرفع ومنع ذلك المبرد. الثالث أجاز الفراء وابن الأنباري أن ينتصب بها بعد العلم غير المؤول ومذهب
الجمهور المنع. الرابع أجاز الفراء تقديم معمول معمولها عليها مستشهدا بقوله: ربّيته حتى إذا تمعددا كان
جزائي بالعصا أن أجلدا. ولا حجة فيه لاستشهاده للضرورة وإمكان تقدير عامل مضمر. الخامس أجاز الأخفش
أن تعمل وهي زائدة واستدل بالسماع كقوله تعالى وما لنا ألا نقاتل وبالقياس على حرف الجر الزائد وأجيب عن ذلك بأنها
في الآية ونحوها مصدرية ودخلت بعد ما لنا لتأوله بما منعنا والفرق بينها وبين حرف الجر أن اختصاصه باق مع الزيادة
بخلاف أن بأنها قد وليها الاسم في كأن ظبية. السادس إذا وصلت أن بالماضي والأمر فهي التي تنصب المضارع
خلافا لابن طاهر في أنه جعلها غيرها. السابع جملة ما ذكر لأن خمسة أقسام: ناصبة للفعل ومخففة وزائدة
ومفسرة وشرطية وبمعنى لا وبمعنى لئلا وبمعنى إذ وبمعنى إن المخففة وجازمة وتقدم الكلام على الأربعة الأول
ولم يثبت ما سواها وأما الجازمة فقال في التسهيل ولا يجزم بها خلافا لبعض الكوفيين انتهى ووافقهم أبو عبيدة وحكى
اللحياني أنه لغة بني صباح. وقال الرؤاسي فصحاء العرب ينصبون بأن وأخواتها الفعل ودونهم قوم يرفعون بها ودونهم
قوم يجزمون بها وقد أنشدوا أبياتا على ذلك. ص وبعضهم أهمل أن حملا على ما أختها حيث استحقت عملا ش
يعني أن بعض العرب أهمل أن الناصبة حيث استحقت العمل وذلك إذا لم تتقدمها علم أو ظن كقوله: أن تقرآن على
أسماء ويحكما مني السلام وألا تشعرا أحدا. الأولى والثانية مصدريتان مخففتين ومن أعملت أهملت. وأهملت

الاخرى ومنه قراءة بعضهم لمن اراد ان يتم الرضاعة ووجه اهمالها حملها على اختها اعني ما المصدرية وهذا مذهب البصريين واما
الكوفيون فهي عندهم مخففة وقوله في التسهيل كونها مخففة من ان او محمولة عليها او على ما المصدرية يقتضي قولا ثالثا
فان قلت هل يقاس على ذلك **قلت** ظاهر كلام المصنف ان اهمالها مقيس قال في شرح الكافية ثم اشرت الى ان من العرب
من يرفع الفعل بعد ان الناصبة السالمة من سبق علم او ظن **ص** ونصبوا بإذن المستقبلا ان صدرت والفعل بعد موصلا
او قبله اليمين وانصب وارفعا اذا اذن من بعد عطف وقعا **ش** اذن حرف ينصب المضارع بثلاثة شروط الاول
ان يكون مستقبلا فان كان حالا رفع لان النواصب تخلصه للاستقبال الثاني ان تكون مصدرة فان تأخرت ألغيت حتما نحو
اكرمك اذن جوابا لمن قال ازورك وان توسطت واتبع ما قبلها مما بعدها فكذلك قال في شرح الكافية وشذ ايضا النصب بإذن بين جزأي وذي
خبر في قول الراجز لا تتركني فيهم شطيرا إني إذا أهلك أو أطيرا قلت نقل جواز ذلك عن بعض الكوفيين وتأوله البصريون
على حذف الخبر والتقدير إني لا أقدر على ذلك ثم استأنف فإذا فنصب وان تقدمها حرف عطف فسيأتي الثالث ألا
يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم فان فصل بينهما بغيره ألغيت نحو اذا زيد يكرمك وان فصل بلا لم يعتد بها نحو اذن والله
اكرمك **تنبيه** اجاز بعضهم الفصل بالظرف نحو اذن غدا اكرمك واجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء
نحو اذن يا زيد اكرمك واذن يغفر الله لك يدخلك الجنة ولم يسمع شيء من ذلك والصحيح منعه واجاز الكسائي
وهشام الفصل بمعمول الفعل وفي الفعل حينئذ وجهان والاختيار عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع وقد اشتمل
البيتان على الشروط الثلاثة واشار الى ان الفصل بالقسم مغتفر بقوله او قبله اليمين **ش** ثم نبه على حكمها بعد العاطف
فقال **ص** وانصب وارفعا اذا اذن من بعد عطف وقعا **ش** والرفع اجود وبه قرأ السبعة وفي الشاذ واذا لا يلبثوا
خلفك على الاعمال **تنبيه** هذا اذا لم يكن الطالب لها في العطف وفصل بعضهم فقال ان كان العطف على ما له محل الغيت
نحو ان تزرني ازرك واذا احسن اليك فتجزم احسن عطفا على جواب الشرط وان كان على ما لا محل له جاز الالغاء والاعمال
الثاني الغاء اذا مع استيفاء الشروط لغة نادرة حكاها عيسى وسيبويه ولا يقبل قول من انكرها **الثالث**
مذهب الجمهور ان اذن حرف وذهب بعض الكوفيين الى انها اسم واصلها اذا ولا صلة ان تقول اذا جئتني اكرمك فحذفت
ما تضاف اليه وعوض منه التنوين والصحيح مذهب الجمهور ثم اختلف القائلون في بساطتها فقال الاكثرون انها بسيطة
وذهب الخليل في احد قوليه الى انها مركبة من اذ وان ثم اختلف القائلون بانها بسيطة فمذهب الاكثرين الى انها ناصبة
بنفسها وقيل بان مضمرة بعدها واليه ذهب الزجاج والفارسي **الرابع** اذا وقع بعدها الماضي مصحوبا باللام كقوله
لعلي اذا فتنك فالظاهر ان اللام جواب قسم مقدر قبل اذا وقال الفراء لو مقدرة قبل اذا والتقدير لو كنت اذا فتنك
وقدر في كل موضع ما يليق به **الخامس** قال سيبويه معناها الجزاء والجواب فحمله الشلوبين على ظاهره وانها للجواب
والجزاء في كل موضع وتكلف تخريج ما خفي فيه ذلك وذهب الفارسي الى انها قد ترد لهما وهو الاكثر وقد تتمحض للجواب
وحده نحو ان يقول لك القائل احبك فتقول اذا اظنك صادقا فلا يتصور هنا الجزاء وحمل كلام سيبويه على ذلك وقال
في نحو انها عوض ونصر به باعتبار حالين وقال بعضهم اذن اذا دلت على ان ما بعدها مسبب عما قبلها على وجهين
احدهما ان تدل على انشاء الارتباط بحيث لا يفهم من غيرها والثاني ان تكون مؤكدة جوابا ارتبط بمقدم او منبهة على
سبب حصل في الحال نحو ان تتمنى اذن ان آتيك ونحو اذا اظنك صادقا تقول لمن حدثك **ص** وبين لا ولام جر التزم
اظهار ان ناصبة وان عدم لا فان اعمل مظهرا او مضمرا وبعد نفي كان حتما اضمرا **ش** اعلم ان اقوى النواصب
الفعل ان لا اختصاصها به ولشبهها بأن الناصبة للاسم ولذلك اعملت مضمرة ومظهرة بخلاف اخواتها واضمارها
على ثلاثة اضرب واجب وجائز وشاذ فالواجب بعد ستة اشياء اولها كي الجارة وثانيها لام الجحود
وثالثها او بمعنى الى ورابعها حتى وخامسها فاء الجواب وسادسها واو المصاحبة والجائز بعد شيئين
اللام وكي اذا لم يكن معها لا والثاني العاطف على اسم خالص والشاذ اعمالها مضمرة في غير هذه المواضع والحاصل
انها لا تعمل مضمرة باطراد الا بعد حرف جر او حرف عطف على ما سيأتي بيانه فاما كي الجارة فلم ينبه عليها في النظم
بل ظاهر كلامه هنا موافقة من يقول بانها ناصبة بنفسها لانه ذكرها مع النواصب ولم يذكر لها غير ذلك وقد ذكر لها
في الكافية وغيرها انها الجارة وقد اشتمل هذان البيتان على حكم ان بعد لام كي ولام الجحود فاما لام كي فهي لام التعليل
وان بعدها حالان حال يجب فيه اظهارها وذلك مع الفعل المقرون بلا النافية او الزائدة كقوله تعالى لئلا يعلم اهل
الكتاب وحال يجوز فيه اضمارها واظهارها وذلك مع الفعل غير المقرون بلا نحو جئتك لتكرمني ولو اظهرت فقلت لان
تكرمني لجاز **فان قلت** فهل يجوز ان يكون النصب بعدها بأن مضمرة **قلت** اجاز ذلك ابن كيسان والسيرافي ومذهب
الجمهور ان كي لا تنصب لانه لم يثبت اضمارها في غير هذا الموضع **فان قلت** لم سميت لام كي **قلت** لانها للتسبب
كما ان كي للسبب واما لام الجحود فهي الواقعة بعد كان المنفية الناقصة الماضية لفظا او معنى نحو ما كان الله
ليطلعكم على الغيب ولم يكن الله ليغفر لهم والفعل بعدها منصوب بان واجبة الاضمار وعلة ذلك بان ليفعل ما كان زيد
ليفعل كان زيد سيفعل فجعلت اللام في مقابلة السين فكما لا يجمع بين ان والسين كذلك لا يجمع بين ان واللام **فان قلت**

حاصل كلام الناظم أن أن بعد لام الجر ثلاثة أحوال وجوب الإظهار مع المقرون بلا، ووجوب الإضمار بعد نفي كان، وجواز
الأمرين فيما عدا ذلك وهذا غير محرر من ثلاثة أوجه أحدها أنه لم يقيد بالناقصة فأوهم أنه يجب الإضمار أيضا بعد التامة وليس
كذلك لأن اللام بعدها ليست لام الجحود والثاني أنه يوهم اختصاص هذا الحكم بالماضية لفظا وقد تقدم أن الماضية معنى
كالماضية لفظا والثالث أنه أطلق فيشمل كل نفي وليس كذلك لأن النفي هنا لا يكون إلا بما أو بلم ولا
يكون بلن ولا بلما ولا بلا بل نص على ذلك في الارتشاف قلت فيرد ما عدا الأول بأن استعمال الناقصة أكثر وذكرها
في أبواب النحو أشهر فيتوجه كلامه إليها وتعين حمله عند عدم التقييد عليها وعن الثاني بأنه لم يكن مندرجا في قوله نفي
كان أن المراد نفي الماضي ولم يقع الماضي عند أن من النحويين من يرى أنها تنصب لفظ الماضي دون معناه وعن الثالث أن قوله
نفي كان لا يشمل كل ناف بل يشمل كل ما ينفي الماضي مع حتى كلا لأنها تختص بالمستقبل وكذلك لا فلا تنفي غير المستقبل إلا
قليلا وأما لما فإنها وإن كانت تنفي الماضي ترد على اتصال نفيه بالحال فخالف الماضي لم وأما إن فهي بمعنى ما وإطلاقه يشملها
وفي استشهادها نظر بل الظاهر أن لام الجحود تقع بعد المنفي بها وقد [illegible] الكسائي وإن كان مكرهم لتزول
منه الجبال ونص بعضهم على أن اللام في هذه المواضع لام الجحود وفي نقد الآية رد على من زعم أن الفعل بعد لام الجحود لا يقع
إلا ضمير الاسم السابق وقد يفهم من النظم فوائد الأولى أن ذلك لا يكون في أخوات كان لتخصيص الحكم بها خلافا لمن أجازه
فيما سا في أخواتها ولمن أجازه في ظننت والثانية أن الفعل لا يكون معها موجبا فلا يقال ما كان زيد إلا ليفعل لا نعلم
ذلك بعد الإيجاب لا بعد نفي كان والثالثة أن الإظهار أن بعد لام الجحود ممتنع لقوله حتما أضمرا وهذا مذهب البصريين
وأما الكوفيون فحكى ابن الأنباري عنهم منع ذلك وعكسه [illegible] عن بعضهم جواز الإظهار أن بعدها توكيدا **تنبيهات**
الأول أجاز بعض النحويين حذف لام الجحود وإظهار أن مستدلا بقوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى وأصح ابن
عصفور من أجازوه منع والصحيح المنع ولا حجة لهم في الآية لأن أن يفترى في تأويل مصدر هو الخبر الثانية قد فهم مما
تقدم أن لام الجر التي ينتصب الفعل بعدها قسمان لام كي ولام الجحود وأما لام الجحود فتقدم ضابطها وأما لام كي
فهي ما عداها وقسم بعضهم ما عدا لام الجحود على ثلاثة أقسام كما فعل الشارح لام كي نحو جئت لتحسن إلي
ولام العاقبة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ولام زائدة نحو يريد الله ليبين لكم وأن بعد الثلاثة يجوز
إضمارها وإظهارها **قلت** أما لام العاقبة وتسمى أيضا لام الصيرورة ولام المآل فقد أثبتها الكوفيون والأخفش
وذكرها في التسهيل وتأول جمهور البصريين ما أوهم ذلك وردوه إلى لام كي وأما الزائدة فذهب قوم إلى أن اللام
في نحو يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم وأمرنا لنسلم زائدة وأن مقدرة بعدها وقال الفراء العرب تجعل لام كي
في موضع أن في أردت وأمرت والمختار أنها لام كي والمفعول محذوف يريدون ما يريدون من الكفر ليطفئوا وأمرنا بما أمرنا
لنسلم الثالث ما ذكر من اللام التي ينتصب الفعل بعدها هي لام الجر والنصب بأن مضمرة هو مذهب البصريين
وذهب الكوفيون إلى أن اللام ناصبة بنفسها وذهب ثعلب إلى أن اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقام أن وأنها
في الأصل أعني لام كي ولام الجحود الرابع اختلف في الفعل الواقع بعد اللام فمذهب الكوفيين إلى أنه خبر كان واللام
للتوكيد ومذهب البصريين أن الخبر محذوف واللام متعلقة بذلك المحذوف وقدروه ما كان زيد مريدا ليفعل ذلك
وإنما ذهبوا إلى ذلك لأن اللام جارة عندهم وما بعدها في تأويل المصدر وصرح المصنف بأنها مؤكدة لنفي الخبر وظاهره
موافقة الكوفيين إلا أن الناصب عنده أن مضمرة فهو قول ثالث قال الشيخ أبو حيان ليس بقول البصريين ولا الكوفيين ومقتضى
قوله مؤكدة أنها زائدة وصرح به الشارح وقال في شرحه لهذا الموضع من التسهيل سميتها مؤكدة لصحة الكلام بدونها
لا لأنها زائدة إذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح والظاهر أن الاختصاص [illegible] على الفعل قد
ما كان زيد مقدرا أو [illegible] أو مستعدا لأن يفعل **قلت** ما نقل عن البصريين من أنها متعلقة بالخبر يقتضي أنها
ليست بزائدة وتقديرهم مريدا يقتضي أنها زائدة مقوية للعامل فليتأمل الخامس ذكر في التسهيل أن فتح
اللام الجارة الداخلة على الفعل لغة عُكل وبلعنبر وقال أبو زيد سمعت من يقرأ وما كان الله ليعذبهم ثم انتقل
إلى أو فقال **ص** كذاك بعد أو إذا يصلح في موضعها حتى أو الا أن خفي **ش** يعني أن أن يجب إضمارها بعد
أو إذا صلح في موضعها حتى أو إلا كما وجب إضمارها بعد لام الجحود فإن **قلت** حتى تكون بمعنى إلى
وبمعنى كي فأيهما أراد **قلت** قال الشارح يريد حتى التي بمعنى إلى لا التي بمعنى كي فإن كان ما قبلها مما ينقضي
شيئا فشيئا فهي بمعنى إلى وإلا فهي بمعنى إلا انتهى ويحتمل أن يريد المعنيين معا وذلك أن بعضهم قدرها بكي
وبعضهم قدرها بإلى وأما سيبويه فقدرها بإلا وكأنه اختار إلا وليس قدرها حتى ويصلح للتقدير أن الثلاث
نحو لألزمنك أو تقضيني حقي فإنه يصلح للتعليل وللغاية وللاستثناء من الأزمان وتقدير إلا أوضح لا عبد الله
أو يغفر لي وتقدير الثاني في نحو لأنتظرنه أو يجيء وتقدير الثالث في نحو لأقتلن الكافر أو يسلم وبذلك يعلم ضعف
من قال إن تقديرها بكي أو إلى غير مطرد ويؤيد احتمال الثاني أنه لو أراد حتى التي بمعنى إلى فقط لصرح بإلى
والوزن مواتٍ على ذلك **تنبيهات** الأول احترز بقوله إذا يصلح في موضعها أحد الحرفين مما لا يصلح فيه

موضعها ذلك وإن المضارع إذا ورد بعدها منصوبا جاز إظهار أن كقوله **ولولا رجال من رزام أعزة وآل سبيع أو**
أسوءك علقما التاسعة إذ تقع بعد حتى أو إلا في مكان أو تعرض يقدر فيه المعنى دون الإعراب والتقدير الإعرابي
المرتبة على اللفظ أن يقدر قبل أو مصدر وبعدها أن الناصبة للفعل وهما في تأويل مصدر معطوف بأو على المقدر قبلها
فتقدير لا تقطع نداء أو يفيء ليكونن انتظار أو فيء **الثالث** ذهب البصريون إلى أن الناصبة للفعل في تأويل مصدر معطوف
بأو على مصدر متوهم وذهب الكسائي إلى أن المذكورة ناصبة بنفسها وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب
بالمخالفة والصحيح أن النصب بأن مضمرة بعدها **الرابع** قوله إذا يصلح في موضعها حتى وإلا أجود من قول الشارح بعد أو بمعنى إلى
أو إلا فإنه يوهم أن أو ترادف الحرفين وليس كذلك بل هي أو العاطفة التي لأحد الشيئين ثم انتقل إلى حتى فقال **ص** وبعد حتى
هكذا إضمار أن حتم كجد حتى تسر ذا حزن **ش** حتى في الكلام على ثلاثة أضرب عاطفة وابتدائية وجارة فالعاطفة
تعطف بعضا على كل وتقدمت في حروف العطف والابتدائية تدخل على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها كقوله **حتى**
ماء دجلة أشكل وليس المعنى أنه يجب أن يكون بعدها المبتدأ والخبر بل المعنى على الصلاحية فمتى كان بعدها جملة فعلية
مصدرة بماض نحو حتى عفوا أو بمضارع مرفوع نحو شربت الإبل حتى يجيء البعير يجر بطنه أطلق عليها حرف ابتداء والجارة
تدخل على الاسم الصريح بمعنى إلى وتقدمت في حروف الجر وتدخل على المضارع ويجب حينئذ إضمار أن بعدها ناصبة له لتكون
مع الفعل في تأويل مصدر مجرور بحتى ولا يجوز إظهار أن بعدها **تنبيهات** الأول قال في شرح التسهيل عند ذكر حتى
الجارة ومجرورها إما اسم صريح نحو حتى حين أو مصدر مؤول من أن وفعل ماض نحو حتى عفوا أو مضارع نحو حتى يقول ونوزع في الماضي
فإن حتى قبله ابتدائية وأن غير مضمرة قبله **الثاني** ذهب الكوفيون إلى أن حتى ناصبة بنفسها وأجازوا إظهار أن بعدها
توكيدا كما أجازوا ذلك بعد لام الجحود **الثالث** إذا انتصب المضارع بعد حتى فإن الغالب فيها أن تكون للغاية كقوله
تعالى لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى وعلامتها أن يحسن في موضعها كي وزاد في التسهيل أنها تكون بمعنى إلا
أن كقوله **ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل** وهذا معنى غريب وممن ذكره ابن هشام
وحكاه في البسيط عن بعضهم ولا حجة في البيت لإمكان تعلق فيه بمعنى إلى ثم نبه على أن الفعل لا يكون بعدها إلا مستقبلا
حقيقة أو حكما بقوله **ص** وتلو حتى حالا أو مؤولا به ارفعن وانصب المستقبلا **ش** مثال الحال قولهم سألت عنه حتى
لا أحتاج إلى سؤال ومثال المؤول بالحال قراءة نافع وزلزلوا حتى يقول الرسول والمراد بالمؤول بالحال أن يكون الفعل قد وقع
فيقدر اتصافه بالدخول فيه فيرفع لأنه حال بالنسبة إلى تلك الحال وقوله وانصب المستقبلا يعني حقيقة أو تأويلا فالمستقبل
المستقبل حقيقة نحو لأسيرن حتى أدخل المدينة والمؤول كقراءة غير نافع وزلزلوا حتى يقول **تنبيهات** الأول
إذا كان الفعل حالا أو مؤولا به فحتى ابتدائية وإذا كان مستقبلا أو مؤولا به فهي الجارة وأن مضمرة بعدها كما تقدم الثاني
علامة كونه حالا أو مؤولا به صلاحية جعل الفاء في موضع حتى ويجب حينئذ كون ما بعدها مسببا عما قبلها **الثالث**
فهم مما ذكر أن الرفع يمتنع في نحو كان سيري حتى أدخلها إذا جعلت كان ناقصة لأنه لو رفع لكانت حتى ابتدائية فيبقى كان
بلا خبر وفي نحو سرت حتى تطلع الشمس لانتفاء السببية خلافا للكوفيين وفي نحو ما سرت أو أسرت حتى تدخل المدينة مما
يدل على عدم سير واجب لأنه لو رفع لزم أن يكون مسببا عما هو منفي وما قبلها سبب له وذلك لا يصح لأن ما قبلها
منفي في ما سرت ومشكوك فيه وقوعه في أسرت فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب أو الشك فيه وأجاز الأخفش
الرفع في نحو ما سرت حتى أدخل المدينة فقيل هي مسألة خلاف بينه وبين سيبويه وقيل إنما أجازه على أن يكون أصل الكلام
إيجابا ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره فنفيته أن يكون عنه وكذا سير كان عنه دخول قال ابن عصفور وهذا الذي قاله جيد
ولا ينبغي أن يجعل خلافا **الرابع** ذهب أبو الحسن إلى أن حتى إذا كانت بمعنى الفاء فهي العاطفة وتعطف الفعل على الفعل وكذا
إذا دخلت على الماضي أو المستقبل على جهة السبب نحو ضربت زيدا حتى بكى وأضربه حتى يبكي ومذهب الجمهور أنها
ابتدائية كما سبق لأنها إنما تعطف المفردات وثمرة الخلاف أن الأخفش يجيز الرفع في يبكي على العطف والجمهور لا يجيزون فيه
إلا النصب ثم انتقل إلى الفاء الجواب فقال **ص** وبعد فا جواب نفي أو طلب محضين أن وسترها حتم نصب **ش** يعني أن أن تنصب
الفعل مضمرة بعد فاء جواب نفي نحو لا يقضى عليهم فيموتوا أو طلب وهو أمر أو نهي أو دعاء أو استفهام أو عرض أو تحضيض
أو تمن فالأمر نحو ائت زيدا فيستقيم والنهي نحو ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي والدعاء نحو ربنا اطمس على أموالهم
واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا والاستفهام نحو فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا والعرض نحو قول بعض العرب ألا تقع الماء
فتسبح يريد الماء والتحضيض نحو قوله لولا أمرت فيطاع والتمني نحو قوله تعالى يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما
والتمني يكون بليت كما مثل ويكون بألا نحو **ألا رسول لنا منا فيخبرنا** وبلو كقوله **لو نعان فنتهدا** ومنع المصنف كون لو
للتمني وقال التقدير يود لو نعان فهو جواب نوع أشياء كجواب ليت وفهم من كلامه أنه لا يجوز النصب بعد شيء من ذلك
إلا بشرطين أحدهما أن تكون الفاء مقصودا بها الجزاء لا إضافتها إلى الجواب احترازا من الفاء التي لمجرد العطف كقولك ما تأتينا
فتحدثنا بمعنى ما تأتينا فما تحدثنا فيكون الفعلان مقصودا نفيهما أو بمعنى ما تأتينا فأنت تحدثنا على إضمار المبتدأ فيكون المقصود
نفي الإتيان وإثبات الحديث وإذا قصد بها معنى الجزاء والسببية لم يكن الفعل بعدها إلا منصوبا على معنى ما تأتينا محدثا فيكون

المقصود نفي اجتماعهما او على معنى ما تاتينا فكيف تحدثنا فيكون المقصود نفي الثاني لانتفاء الاول **الثاني** ان يكون النفي او الطلب محضين
واحترز بذلك من النفي الذي ليس بمحض نحو ما انت الا تاتينا فتحدثنا، وما تزال تاتينا فتحدثنا، ومن الطلب الذي ليس بمحض والمراد بالطلب المحض
ان يكون مدلولا عليه بفعل احترازا في ذلك فاحترز من ان يكون بمصدر نحو سقيا او باسم فعل نحو صه او بلفظ الخبر نحو رحم الله زيدا فلا يكون
لشيء من ذلك جواب منصوب وسياتي التنبيه على الخلاف في بعض ذلك **تنبيهات** الاول مثل في شرح الكافية النفي
الذي لا جواب له منصوب لكونه ليس نفيا خالصا باربعة امثلة: ما انت الا تاتينا فتحدثنا، وما تزال تاتينا فتحدثنا، وما قدم فيا كل
الا قعد، وقول الشاعر **وما قام منا قائم في ندينا فينطق الا بالتي هي اعرف** وتبعه الشارح في التمثيل بهذه فاما الاول فان
بالتمثيل به صحيح واما الآخران فالنصب فيهما جائز فلان النفي اذ انتقض بالا بعد الفاء جاز النصب نص على ذلك سيبويه وعلى
النصب انشد فينطق الا بالتي هي اعرف **الثالث** ذهب بعض الكوفيين الى ان ما بعد الفاء منصوب بالمخالفة وذهب بعضهم الى ان
الفاء هي الناصبة كما تقدم في او والصحيح مذهب البصريين ان الفاء عاطفة فما عملها الا انها في ذلك عاطفة لمصدر مقدر
على مصدر متوهم والتقدير في نحو ما تاتينا فتحدثنا ما يكون منك اتيان فحديث وكذلك يقدر في جميع المواضع **الثالث**
شرط في التسهيل في نصب جواب الاستفهام الا يتضمن وقوع الفعل احترازا من نحو لم ضربت زيدا فيجازيك لان الضرب قد وقع فلا
يمكن سبك مصدر مستقبل منه وهو مذهب ابي علي ولم يشترط ذلك المغاربة وحكى ابن كيسان اين ذهب زيد فنتبعه بالنصب
والفعل في ذلك محقق الوجود، واذا لم يمكن سبك مصدر مستقبل من الجملة سبكناه من لازمها فالتقدير ليكن منك اعلام
بذهاب زيد فاتباع منا ثم انتقل الى الواو فقال **ص** والواو كالفا ان تفد مفهوم مع كلا تكن جلدا وتظهر الجزع **ش**
يعني ان الواو تنصب ان بعدها وجوبا بعد النفي والطلب بشرطيهما كما تنصب بعد الفاء بشرط ان تفيد المعية كقوله لا تكن جلدا
وتظهر الجزع لانه لا يجمع بين الامرين وهي حينئذ عاطفة لمصدر مقدر على مصدر متوهم كما تقدم في الفاء، واحترز من ان يقصد
التشريك بين الفعلين فيكون عاطفة فعلا على فعل نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن بالجزم وان يقصد بها الاستيناف نحو لا تاكل
السمك وتشرب اللبن بالرفع وامثلة النصب بعد الواو معلومة من امثلة الفاء فلا نطول بذكرها قال الشيخ ابو حيان ولا احفظ
النصب جاء بعد الواو في الدعاء ولا العرض ولا التحضيض ولا الرجاء ولا ينبغي ان يقدم على ذلك الا بسماع انتهى **تنبيهان**
الاول الخلاف في الواو كالخلاف في الفاء وقد تقدم **الثاني** قد علم ان النصب بعد الواو ليس على معنى النصب بعد الفاء
ومن ثم قولهم تقع الواو في جواب كذا وكذا تجوز ظاهر وزعم بعضهم ان النصب بعد الواو هو على معنى الجواب وليس بصحيح
ص وبعد غير النفي جزما اعتمد ان تسقط الفا والجزاء قد قصد **ش** اذا سقطت الفاء بعد الطلب جزم الفعل بعدها عند سقوطها
بشرط ان يقصد الجزاء نحو **قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل** وذلك انما يكون بعد الطلب ولا امثلة ظاهرة واما النفي
فليس له جواب مجزوم لانه يقتضي عدم تحقيق الوقوع فلا يجزم بعده كما لا يجزم في الايجاب ولذلك قال وبعد غير النفي واحترز
من ان لا يقصد الجزاء فانه لا يجزم بل يرفع اما مقصودا به الوصف نحو ليت لي مالا انفق منه او الحال او الاستيناف ويحتملهما
قوله تعالى فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا **تنبيه** اذا جزم الفعل بعد سقوط الفاء ففي جازمه اقوال
الاول ان لفظ الطلب ضمن معنى حرف الشرط فجزم واليه ذهب ابن خروف واختاره المصنف ونسبه الى الخليل وسيبويه والثاني ان الامر والنهي
وباقيها نابت عن الشرط اي حذفت جملة الشرط وانيبت هذه في العمل منابها فجزمته وهو مذهب الفارسي والسيرافي وابن
عصفور **الثالث** ان الجزم بشرط مقدر دل عليه الطلب واليه ذهب اكثر المتاخرين **الرابع** ان الجزم بلام مقدرة فاذا قال القائل
ائتني فمعناه لتكرمني وهو ضعيف ولا يطرد الا بتجوز وتكلف والمختار القول الثالث لا ما اختاره المصنف لاربعة اوجه
احدها ان ما ذهب اليه يستلزم ان يكون العامل جملة وذلك لا يوجد في موضع والثاني ان الاضمار اسهل من التضمين لان التضمين
زيادة بتغيير الوضع والاضمار زيادة بغير تغيير فهو اسهل والثالث ان التضمين لا يكون الا لفائدة ولا فائدة لتضمين الطلب
معنى الشرط لانه يدل عليه بالالتزام والرابع لا بد له من فعل ولا يجوز ان يكون هو الطلب بنفسه ولا متضمنا له معنى فعل الشرط
لما في ذلك من التعسف ولا مقدرا بعده لقبح اظهاره بدون حرف بخلاف اظهاره معه **ص** وشرط جزم بعد نهي ان تضع
ان قبل لا دون تخالف يقع **ش** يعني ان شرط جزم الجواب بعد النهي ان تصح اقامة شرط منفي مقامه وعلامة ذلك ان يصح
المعنى بتقدير ان قبل لا النافية نحو لا تدن من الاسد تسلم فهذا يصح جزمه لان المعنى الا تدن من الاسد تسلم بخلاف لا تدن
من الاسد ياكلك فهذا لا يصح جزمه لعدم صحة المعنى بتقدير الا تدن من الاسد ياكلك هذا مذهب الجمهور واجاز الكسائي جزم جواب
النهي مطلقا ولا يشترط تقدير ان قبلها بل يقدر ان تدن من الاسد ياكلك وذكر في شرح الكافية ان غير الكسائي لا يجيز
ذلك **قلت** وقد نسب ذلك الى الكوفيين واستدل الكسائي بالقياس على النصب لان المنصوب بعد الفاء جاء فيه
ذلك كقوله تعالى لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم الاية وبالسماع كقوله صلى الله عليه وسلم فلا يقربن مسجدنا يوذنا بريح الثوم
وقوله عليه السلام لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض وقول ابي طلحة يا رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تشرف يصيبك
سهم واجيب بان القياس على المنصوب لا يحسن لان النصب بعد الفاء يكون في النفي والجزم فيه واما السماع فمحمول على ابدال
الفعل من الفعل مع ان الرواية المشهورة يوذينا ويضرب بالرفع ويحتمل ان يكون يضرب بعضكم من الادغام نحو ويجعل لكم تنبيه
شرط الجزم بعد الامر تقدير ان تفعل كما ان شرطه بعد النهي تقدير الا تفعل فيمتنع الجزم في نحو احسن الي لا احسن اليك وكلامه

لا يجوز ان تفسر الى لا احسن اليك لكونه غير مناسب وكلامه في التسهيل يوهم اهمال الخلاف الكسائي فيه ص والامر ان كان بغير
افعل فلا تنصب جوابه وجزمه اقبلا ش اذا دل على الامر بغير فعل امر او مضارع او باسم فعل او اسم غيرهما جاز جزم الجواب
اتفاقا كقولهم اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه وقوله تعالى تومنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله باموالكم
وانفسكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون يغفر لكم ذنوبكم وقول الشاعر مكانك تحمدي او تستريحي وقولهم حسبك ينم الناس
فان المعنى ليتق الله وليفعل وءامنوا وجاهدوا واثبتي واكفف واجاز الكسائي النصب نحو صه فاحدثك وحسبك فينام
الناس ومذهب الجمهور منع ذلك لان النصب انما هو باضمار ان والفاء عاطفة على مصدر متوهم وصه وحسبك ونحوهما لا تدل
على المصدر لانها غير مشتقة ولذلك قال لا تنصب جوابه تنبيهات الاول ذكر في شرح الكافية ان الكسائي انفرد بجواز
النصب بعد الفاء المجاب بها اسم امر نحو صه والمجاب بها خبر بمعنى الامر نحو حسبك قلت وافقه ابن عصفور في نصب جواب
نزال ونحوه من اسم الفعل المشتق وحكاه ابن هشام عن ابن جني فالظاهر ان الذي انفرد به الكسائي ما سوى ذلك الثاني اجاز الكسائي
نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو غفر الله لزيد فيدخله الجنة الثالث حسبك في قولك حسبك ينم الناس مبتدا
وخبره محذوف اي حسبك السكوت وهو لا يظهر والجملة مضمنة معنى اكفف وزعمت طائفة منهم ابن طاهر انه مبتدا بلا
خبر لانه في معنى ما لا يخبر عنه وقال بعضهم لو قيل انه اسم فعل مبني والكاف للخطاب وضم لانه قد كان معربا لجاز في البناء على
قياس بعد لم يبعد ص والفعل بعد الفاء في الرجا نصب كنصب ما الى التمني ينتسب ش قال في شرح الكافية والمعروف
الفراء الحاق الرجاء بالتمني فجعل له جوابا منصوبا وبقوله اقول لثبوت ذلك سماعا ومنه قراءة حفص عن عاصم لعلي ابلغ الاسباب
اسباب السموات فاطلع ومنه قول الراجز انشده الفراء علّ صروف الدهر او دولاتها يدللننا اللمة من لماتها
فتستريح النفس من زفراتها انتهى وكذلك قوله تعالى لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى ومذهب البصريين ان الرجاء
ليس له جواب منصوب وتاولوا ذلك بما فيه بعد وقد اشربها معنى ليت من قرا فاطلع نصبا لتقدمه
تبعا له فان قلت فهل يجوز جزم جواب الترجي اذا سقطت الفاء عند من اجاز نصبه قلت نعم وفي الارتشاف وسمع
الجزم بعد الترجي فدل على صحة مذهب الكوفيين ص وان على اسم خالص فعل عطف تنصبه ان ثابتا او منحذف
ش قد تقدم ان ان تضمر جوازا في موضعين احدهما بعد لام كي اذا لم يكن معها لا وقد سبق بيانه والاخر بعد العاطف
على اسم خالص وهو المذكور في البيت والعاطف المذكور هو الواو والفاء واو وثم فالواو كقوله للبس عباءة وتقر
عيني احب الي من لبس الشفوف والفاء كقوله لولا توقع معتر فارضيه ما كنت اوثر اترابا على ترب
واو كقراءة غير نافع او يرسل رسولا وثم كقوله اني وقتلي سليكا ثم اعقله كالثور يضرب لما عافت البقر
ونص بعضهم على ان ذلك لا يجوز في غير هذه الاحرف تنبيهات الاول انما قال على اسم ولم يقل على مصدر كما قال
بعضهم ليشمل غير المصدر فان ذلك لا يختص به فتقول لولا زيد ويحسن الي لهلكت الثاني المراد بالخالص ما ليس مؤولا
بالفعل واحترز به من نحو الطائر فيغضب زيد الذباب فانه معطوف على اسم ولا ينصب لان الطائر بمعنى الذي يطير ويخرج
ايضا بذكر الخالص العطف على مصدر متوهم فانه يجب اضمار ان كما تقدم الثالث تجوز في قوله فعل عطف فان
المعطوف على التحقيق انما هو المصدر الرابع اشار بقوله ثابتا او منحذف الى جواز اظهار ان واضمارها بعد العاطف
المذكور الخامس اطلق في العاطف ولم يسمع في غير الاحرف الاربعة كما تقدم ص وشذ حذف ان ونصب في سوى
ما مر فاقبل منه ما عدل روى ش يعني ان حذف ان مع النصب في غير المواضع المذكورة شاذ لا يقبل منه الا ما نقله
العدول كقول بعض العرب خذ اللص قبل ياخذك ومره يحفرها وقرئ قل افغير الله تامروني اعبد ومنه قول الشاعر
ولم ار مثلها خباسة واحد ونهنهت نفسي بعد ما كدت افعله تنبيهات الاول يعلم من قوله
ما عدل روى انه مقصور على السماع لا يقاس عليه ونص على ذلك في غير هذا الموضع وقال في التسهيل وفي القياس عليه
خلاف انتهى والجواز مذهب الكوفيين ومن وافقهم والصحيح قصره على السماع لقلته الثاني فهم من قوله وشذ حذف
ان ونصب ان حذفها ورفع الفعل ليس بشاذ وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل فانه جعل منه قوله تعالى ومن ءاياته يريكم
البرق خوفا وطمعا قال فيريكم صلة لان حذفت وبقي يريكم مرفوعا وهذا هو القياس لان الحرف عامل ضعيف فاذا حذف
بطل عمله انتهى وهذا مذهب ابي الحسن اجاز حذف ان ورفع الفعل دون نصبه وجعل منه قوله تعالى قل افغير الله تامروني
اعبد وذهب قوم الى ان حذف ان مقصور على السماع مطلقا فلا ينصب ولا يرفع بعد الحذف الا ما سمع واليه ذهب متاخروا
المغاربة قيل وهو الصحيح الثالث ما ذكره من ان حذف ان والنصب في غير ما مر شاذ ليس على اطلاقه بل هو مقيد بالنصب
بعد الفاء والواو وبعد الشرط والجزاء وسياتي عوامل الجزم وهي ضربان احدهما ما يطلب فعلا واحدا
والاخر يطلب فعلين وبدا بالاول فذكر منها اربعة احرف فقال ص بلا ولام طالبا ضع جزما في الفعل هكذا بلم ولما ش اما لا
فتكون للنهي نحو لا تحزن ان الله معنا وتكون للدعاء نحو لا تواخذنا واما اللام فتكون للامر نحو لينفق وللدعاء نحو
ليقض علينا ربك ولذلك قال طالبا فشمل الامر والنهي والدعاء واحترز به من لا غير الطلبية وهي النافية والزائدة ومن
لام غير طلبية كاللام التي ينصب المضارع بعدها فاما لا فقال الشارح تصحب فعل المخاطب والغائب كثيرا وقد تصحب

بعد المتكلم فيسوى بين المخاطب والغائب في الكثرة ولم يعط في المتكلم بين فعل الفاعل والمفعول وهو موافق للكافية والتسهيل
وقال بعضهم وقال اذا بني الفعل للمفعول جاز دخولها عليه سواء كان لمتكلم او مخاطب او لغائب واذا بني للفاعل فالاكثر ان
يكون للمخاطب ويضعف للمتكلم نحو لا أُعْنَ فرب بلاهو وامرامعه والغائب نحو لا يخرج زيد وأما اللام فتدخل على فعل المفعول
مطلقا نحو لا تُعْنَ بحاجتك ولِتُعْنَ بحاجتي ولِيُعْنَ زيد بالامر وتدخل على فعل الفاعل مسندا الى الغائب نحو لينفق ذو سعة
والى المتكلم مشاركا نحو ولنحمل خطاياكم او مفردا وفي الحديث قوموا فلأصل لكم وذكر الشارح ان دخولها على مضارع
الغائب والمتكلم كثير وذكر في الكافية ان دخولها على مضارع المتكلم قليل لكنها كثيرة دخولها واما مضارع المخاطب
المبني للفاعل فدخولها عليه قليل استغناء بصيغة افعل فالاولى لغة رديئة وقال الزجاج انها لغة جيدة وورد دخولها
عليه في قراءة عثمان وابي وانس فبذلك فلتفرحوا وقوله في الحديث فلتأخذوا مصافكم **تنبيهات** الاول زعم بعضهم
ان اصل لا الطلبية لام الامر زيدت عليها الف فانفتحت وزعم السهيلي انها لا النافية والجزم بعدها بلام الامر مضمرة
قبلها وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ وهما زعمان ضعيفان **الثاني** لا يفصل بين لا ومجزومها بمعمولها الا في الضرورة
كقوله **وقالوا أخانا لا تخشّع لظالم عزيز ولا ذا حق قومك تظلم** اراد ولا تظلم ذا حق قومك قال في شرح الكافية
وهذا رديء لانه شبيه بالفصل بين الجار والمجرور وليس كذلك الفصل بين ادوات الشرط ومعمولها لان ادوات الشرط
يليها الماضي والمضارع فاشبهت الفعل في عدم الاختصاص بالمعرب فحملت عليه في جواز الفصل انتهى وقال في التسهيل
وقد يليها معمول مجزومها ولم ينبه على اختصاصه بالضرورة وقد اجاز بعضهم في قليل من الكلام لا اليوم تضرب زيدا **الثالث**
في كلام ابن عصفور والابذي ما يدل على جواز حذف مجزومها اذا دل عليه دليل كقولك اضرب زيدا ان اساء والا فلا والا
فلا تضربه قال في الارتشاف ويحتاج الى سماع **الرابع** حركة لام الطلب الكسرة قال في التسهيل وفتحها لغة قلت
وفتحها حكاه الفراء عن بني سليم فحكي عنه مطلقا كما في التسهيل وعنه تفتح لفتحة الياء بعدها فقط وهذا انها لا تفتح
اذا انضم ما بعدها نحو ليكرم او انكسر نحو لتيذن وعنه ايضا ما نص عليه في سورة النساء وهو قوله وهو قوله وبنو
سليم يفتحونها اذا استؤنفت بين انهم لا يفتحونها الا اذا لم يكن ما قبلها واوا او فاء او ثم **الخامس** يجوز تسكين لام
الطلب بعد الواو والفاء وثم وتسكينها بعد الواو والفاء اكثر من تحريكها وليس بضعيف بعد ثم ولا قليل ولا رديئا خلافا
لمن زعم ذلك ومذهب الاكثر ان تسكينها حملا على عين فعل ورد المصنف بان ذلك اجراء منفصل مجرى متصل ومثله لا يكاد يوجد
مع قلته الا في الاضطرار وهو عنده رجوع الى الاصل لان لمقتضى اللام الاصل التي هي السكون من جهة ان احدهما مشترك وهو
كون السكون مفردا ما عدا الحركة والثاني مختص وهو ان يكون لفظها مشاكلا لعملها كما فعل بباء الجر **السادس**
مذهب الجمهور ان لام الامر لا تحذف الا في الشعر ومنع المبرد حذفها في الشعر ايضا وان كان النحويون انشدوا قوله
محمد تفد نفسك كل نفس فانه لا يعرف قائله ويحتمل ان يكون خبرا وحذفت الياء استغناء بالكسرة واجاز الكسائي
حذفها بعد الامر بالقول كقوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة وذكر في شرح الكافية ان حذف لام الامر وابقاء
عملها على ثلاثة اضرب كثير مطرد وهو حذفها بعد امر بقول كالاية وقليل جائز في الاختيار وقليل مخصوص بالاضطرار فالكثير
المطرد الحذف بعد امر بقول كقوله قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة اي ليقيموا فحذف اللام لانه بعد قل وليس بجيد قول من قال
ان اصله قل لهم فان تقل لهم يقيموا الصلوة فان تقدير ذلك يلزم منه الا يتخلف احد من المقول لهم عن الطاعة والواقع بخلافه فوجب
ابطال ما افضى اليه وان كان بعد قول غير امر فالحذف قليل جائز في الاختيار كقول الراجز **قلت لبواب لديه دارها**
تيذن فاني حموها وجارها اراد لتيذن فحذف اللام وابقى عملها وليس مضطرا لتمكنه من ان يقول ايذن وليس لقائل ان يقول
ان هذا من تسكين المتحرك على ان يكون الفعل مستحقا للرفع فسكن اضطرارا لان الراجز لو قصد الرفع لتوصل اليه مستغنيا عن الفاء
فكان يقول تيذن انا حموها وجارها فاذا لم يستغن عن الفاء فالامر والجزم مرادان والقليل المخصوص بالاضطرار الحذف دون تقدم
قول بصيغة الامر او بغيرها كقول الشاعر **فلا تستطل مني بقاي ومدتي ولكن يكن للخير منك نصيب** اراد ولكن ليكن فحذف
اللام مضطرا وابقى عملها وقال في التسهيل وتلزم في النثر في غير الفاعل المخاطب وبعض النسخ مطلقا خلافا لمن اجاز حذفها
في نحو قل له يفعل وهو خلاف ما في الكافية وشرحها واما لم ولما فاختصتا بالمضارع وتجزمانه وتقلبان معناه الى المضي وقال المبرد
واكثر المتأخرين لفظ الماضي الى المضارع خلافا لابي موسى ومن وافقه وهذا قد نسب الى سيبويه ويختلفان في امور الاول ان النفي
بلم لا يلزم اتصاله بالحال بل قد يكون منقطعا نحو هل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا وقد يكون متصلا نحو ولم اكن
بدعائك رب شقيا بخلاف لما فانه يجب اتصال نفيها بالحال **الثاني** ان الفعل بعد لما يجوز حذفه ولا يجوز حذفه بعد لم الا في ضرورة
كقوله **احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعازب ان وصلت وان لم** الثالث ان لم تصاحب ادوات الشرط نحو ان لم ولو لم
بخلاف لما **الرابع** انه لم يفصل بينها وبين مجزومها اضطرارا كقوله **كأن لم سوى اهل من الوحش تؤهل** قال في التسهيل وقد يلي
معمول مجزومها اضطرارا ولم يذكر ذلك في لما وقال في شرح الكافية وابن عصفور ذلك بالاشباه منعها ان يفصل بينها وبين مجزومها اضطرارا
كقول الشاعر **فذاك ولم اذا نحن امترينا تكن في الناس يدركك المراء** قال التقدير ولم تكن اذا نحن امترينا يدركك المراء فهذا
تصريح بان لم قد تفصل بذلك وفي الارتشاف ولا يفصل بينها وبين معمولها الا في الشعر **قلت** ذكر المصنف في باب الاشتغال من

شرح التسهيل ان لم ولما الجازمة لا يليها اسم واحترز منهما لا في الضرورة وحكم حيث وإن يليهما لهما على سبيل الوجوب ويقل بعدهما المذكور كقوله

فهي اذا غنام بكتة ولم ذا رجاء العيد عيني واهب الحمامتين لا بعد ان لم فقد تهمل ولا يجزم بها فقال في التسهيل حملا على لا وفي شرح الكافية

حملا على ما وهو احسن ان لم يلتفت به الماضي كثير بعلاف لا وانشد لا حفش على اهمالها لو لا فوارس من نعم واسرتهم يوم

الصليفاء لم يوفون بالجار ولم يذكر ذلك في ينا فان قلت فمثل اعمال ان لغة او ضرورة قلت نص بعض النحويين على انه ضرورة وقال

في الكافية وشرح بعض ولم وفي التسهيل وقد لا يجزم بها حملا على لا فلم يخصه بالضرورة وصرح في اول شرح التسهيل بان الرفع بعدها

لغة تنبيهات الاول قال في التسهيل ومتعلق لم ولما اختصاصه بغير من الجوازم فعبير بما يقوله اختصتا اعني لم ولما التي بعدها

الاول لما التي هي حرف وجوب لوجوب وكذلك فعل الشارح وقال احترزت بقولي اختصا من لما الحينية وهو على مذهب الفارسي

وان قلت فعلا فيرد النفي قلت لا يحتاج اليه لان المنفي بعد الايلها ما في الفعل مستقبل المعنى والتي هي حرف وجوب

لوجوب يليها ماضي اللفظ والمعنى وقد ذكر ذلك في اول شرح التسهيل فلا يحتاج الى التقييد للاني لا يليهما مضارع الثاني حكم

اللحياني عن بعض العرب انه ينتصب بلم قال في شرح الكافية وزعم بعض الناس ان النصب بلم لغة اغتر اربابها بقول بعض السلف الم نشرح

لك صدرك بفتح الحاء وبقول الراجز في اي يومي من الموت افر ايوم لم يقدر ام يوم قدر وهو عند العلماء محمول على ان الفعل مؤكد

بالنون الخفيفة ففتح له ما قبلها ثم حذفت ونويت انتهى الثالث اختلف في لما فقيل مركبة من لم وما وهو مذهب الجمهور

وقيل بسيطة ثم انتقل الى ما يطلب من الجوازم فعلين فقال ص واجزم بان ومن وما ومهما اي متى ايان اين اذ ما وحيثما انى

وحرف اذ ما كان وباقي الادوات اسما ش هذه ادوات الشرط الجازمة وهي كلم وضعت لتعلق جملة بجملة تكون

الاولى سببا والثانية مسببا وهذه الكلم حرف واسم فالحرف ان وبعضها الا في التبرئة وادما عند سيبويه وذهب المبرد في احد قوليه

وابن السراج والفارسي الى انها ظرف زمان زيد عليه ما وقال في شرح الكافية والصحيح ما ذهب اليه سيبويه فعلى مذهب

سيبويه تكون اذ ما كان في انها وضعت للتعليق المذكور بغير اشعار بازمن وعلى مذهب القائلين بانها ظرف فينبغي تكون مشعرة

بالزمان ويخرج بها في الاختيار خلافا لمن خص ذلك بالشعر والاسم ظرف وغير ظرف فغير الظرف من ومن وما ومهما .:. فمن لتعميم اولي العلم

نحو من يعمل الاشراك والملك والشيخ وما لتعميم ما نزل عليه وهي موصولة وكلتاهما مبهمة في ازمان الربط ومهما بمعنى ما وله

تخرج عن الاسمية خلافا لمن زعم انها تكون حرفا واي الشرطية خلافا لمن زعم انها تكون استفهاما وتلي بالاضافة ولا يخرج عن الغلاف

من وما وغيرهم ابن عصفور زعم انه يجوز ان يدخل عليه حرف الجر وذكر في الكافية والتسهيل ان ما ومهما قد ترد ان ظرفي زمان وقال

في شرح الكافية جميع النحويين يجعلون ما ومهما مثل من في لزوم التجرد عن الظرفية مع ان استعمالها ظرفين ثابت في اشعار

فصحاء من العرب وانشد ابياتا انا قال ابنه بدر الدين ما ارى في هذه الابيات حجة لانه يصح تقديرها بالمصدر .:. وقال ابن مخشري هذه كلمة

في عداد الكلمات التي يحرفها من لا يد له في العربية فيضعها في غير موضعها ويحسب مهما بمعنى متى ما .:. ويقول مهما جئتني

اعطيتك وهذا من وضعه وليس من كلام واضع العربية في شيء ثم يذهب فيفسر بها تأتنا به من اية بمعنى الوقت فيلحد في

ايات الله وهو لا يشعر وهذا وامثاله مما يوجب الجثو بين يدي الناظر في كتب سيبويه انتهى واختلف في مهما فقيل انها

بسيطة ووزنها فعلى والفها اما للتأنيث واما للالحاق وزوال التنوين للبناء فيقع على هذا من باب سلسل وقال ابن ابان والعوبل

انها مفعل من مه وما الذي ذكره لم اره بالبسط وقال الخليل هي مركبة من ما ما الاولى للجزاء والثانية هي التي تزاد بعد الجزاء وابدلوا من

الالف الاولى هاء كراهة التكرير وقال الاخفش والزجاج ومن وافقهما هي مركبة من مه بمعنى اسكت وما الشرطية واجاز سيبويه

واما اي فهي عامة في ذوي العلم وغيرهم وهي بحسب ما تضاف اليه فان اضيفت الى ظرف زمان كانت ظرف زمان او الى ظرف

مكان كانت ظرف مكان او الى غير هما لم تكن ظرفا واو الظرف زماني ومكاني فالزماني متى وايان .:. فمتى لتعميم الازمنة وايان كمتى

وقيل تستعمل في الازمنة التي تقع فيها الامور العظام وكسر همزتها لغة سليم وقرئ بها شاذا والجزم بها محفوظ خلافا لمن

انكره ولم يحفظه سيبويه لقلته والمكاني اين وحيثما وهي لتعميم الامكنة .:. وانى ذكروها في ظرف المكان للعموم بمعنى اين

وقال بعضهم هي لتعميم الاحوال تنبيهات الاول فهم من كلامه ان حيث واذ لا يجزم بهما الا مقرونين بما كما نقلا به

واجاز الفراء الجزم بهما دون ما .:. وحيث او اما غيرهما فقسمان قسم لا تلحقه ما وهو من وما ومهما وانى .:. وقسم يجوز فيه الامران

وهو ان واي ومتى واين وايان واجاز الكوفيون زيادة ما بعد من وانى ومنع بعض النحويين زيادتها بعد ايان والصحيح ما تقدم

الثاني ذكر في الكافية والتسهيل ان قد تهمل حملا على اذا وقد تجزى ان اياكم جار اسيفا وانه متى يقوم مقامك لا

يسمع الناس وفي الارتشاف ولا تهمل حملا على اذا خلافا لمن زعم ذلك بعنى متى الثالث لم يذكر هنا من الجوازم اذا وكيف ولو واما اذا

فالمشهور انه لا يجزم بها الا في الشعر لا في قليل من الكلام ولا في الكلام اذا زيدت بعدها ما خلافا لمن زعم ذلك وقوله في التسهيل فيجزم

بها في الاستقبالية حملا على متى يقتضي ظاهره جواز ذلك في قليل من الكلام وقال في الكافية وشاع جزم باذا حملا على

متى وذا في النثر لم يستعملا واما كيف فيجازى بها معنى لا عملا خلافا للكوفيين فانهم اجازوا الجزم بها قياسا ووافقهم قطرب

واما لو فذهب قوم منهم ابن الشجري الى انها يجزم بها في الشعر وورد المصنف في شرح الكافية وقال في التسهيل واخرى اعمال الجزم

الا في اشباع حملا على ان وقال في مثل لو واستعمالها في المضي غالبا فلذلك لم يجزم بها الا اضطرارا وزعم الطي اذ ذلك على لغة

انتهى فظاهره موافقة ابن الشجري ونحصل فيها ثلاثة مذاهب وذكر بعضهم ان لو الجوازم وقال فطي في لحقه الجزم بها عن

ص فعلين يقتضين شرط قدما يتلو الجزاء وجوابا وسما ش يعني ان كلم ادوات الشرط يقتضي جملتين تسمى الاولى شرطا والثانية
جزاء وجوابا ايضا ويجب كون الاولى فعلية واما الثانية فحقها ان تكون فعلية وقد تكون اسمية وستاتي فان قلت لم قال فعلين ولم
يقل جملتين قلت للتنبيه على ان جزئي الشرط والجزاء ان يكونا فعلين وان كان ذلك لا يلزم في الجزاء تنبيهان الاول فهم من قوله
يتلو الجزاء انه لا يتقدم فان تقدم على ادوات الشرط شبيه بالجواب فهو دليل عليه وليس اياه هذا مذهب جمهور البصريين
وذهب الكوفيون والمبرد وابو زيد الى انه هو الجواب بنفسه والصحيح الاول الثاني فهم من قوله يقتضين ان ادوات الشرط
هي الجازمة للشرط والجزاء معا لاقتضائه لهما اما الشرط فبالاتفاق على ان الادوات جازمة له وشذ المازني فقال
انه مبني وهو فعل الجزاء وعنه في قول انه معرب وفعل الجزاء مبني واما الجزاء ففيه اربعة اقوال الاول ان الادوات هي الجازمة له قيل
وهو مذهب المحققين من البصريين وعزاه السيرافي الى سيبويه وذهب الاخفش الى ان الجزم بفعل الشرط واختاره في التسهيل
وقيل بالادوات والفعل معا ونسب الى سيبويه والخليل وقيل بالجوار وهو مذهب الكوفيين ص وماضيين او مضارعين تلفيهما
او متخالفين ش اذا كان الشرط والجزاء فعلين فلهما تسع صور لان الشرط له ثلاثة احوال اما ان يكون ماضي اللفظ او مضارعا
عاريا من لم او مقرونا بها والجزاء كذلك والحاصل من ضرب ثلاثة في ثلاثة تسعة منها ثمانية تجوز في الاختيار وواحد مختلف فيه وهو
ان يكون الشرط مضارعا والجزاء ماضيا فمذهب الجمهور انه لا يجوز الا في الشعر ومذهب الفراء والمصنف جوازه في الاختيار واستدل
واستدل المصنف بقوله صلى الله عليه وسلم من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وبورود ذلك في ابيات لم يقع قائلها
الى ذلك ثم تلك الثمانية الجائزة في الاختيار منها راجح ومرجوح فاحسنها ان يكونا ماضيين وضعا او بمضارعتهما لامرهما او كليهما او
مضارعين دون لم اولى من سوى ذلك ص وبعد ماض رفعك الجزا حسن ورفعه بعد مضارع وهن ش يعني ان الجزاء اذا كان مضارعا
والشرط ماضيا جاز رفعه وجزمه ومن الجزم قوله تعالى من كان يريد حرث الاخرة نزد له في حرثه ومن الرفع قول زهير وان اتاه
خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم ونص الائمة على جوازه في الاختيار مطلقا وزعم بعضهم انه لا يجيء في الكلام الفصيح
الا مع كان وقال بعض المتاخرين لا اعلمه جاء في الكلام وقد صرح الناظم بان الرفع حسن فان قلت واي الوجهين احسن قلت زعم بعض
المتاخرين ان الرفع احسن من الجزم والصواب عكسه وقال في شرح الكافية فان كان الجواب مضارعا والشرط ماضيا فالجزم مختار
واستشهد بقوله تعالى نوف اليهم اعمالهم وبقول الشاعر دسوا فوارس ... ان الدهر ... او ... قد تبعوا ... من ... عليك ... واذا
تو... ثم قال والرفع جائز وقال في التسهيل وقد يرفع بكثرة اركان الشرط ماضي اللفظ تنبيه اختلف النحويون في
تخريج الرفع فمذهب سيبويه الى انه على تقدير التقديم وجواب الشرط محذوف وذهب الكوفيون والمبرد الى انه على تقدير الفاء وبقي
الجواب وذهب قوم الى انه ليس على التقديم والتاخير ولا على حذف الفاء بل لما لم يظهر لادات الشرط تاثير في فعل الشرط لكونه
ماضيا ضعف عن العمل في الجواب واذا كان الشرط والجزاء مضارعين وجب جزمهما نحو وان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم
به الله وقد يجيء الجواب مرفوعا والشرط مضارع مجزوم كقوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع
واليه الاشارة بقوله ورفعه بعد مضارع وهن اي ضعف فان قلت فهل يختص بالضرورة قلت نص على انه ضرورة وهو
ظاهر كلام سيبويه فانه قال وقد جاء في الشعر وقال ابن الناظم في ان تنزل ... اختيار الجزم وانما يحسن الرفع هنا اذا تقدم ما
يطلب الجزاء قيل ان كقولهم طعامك ان تزرنا ناكل تقديره طعامك ناكل ان تزرنا انتهى وصح في بعض نسخ التسهيل
بانه ضرورة وفي بعضها بقلة ولم يخصه بالضرورة وقال في شرح الكافية وقد يجيء الجواب مرفوعا والشرط مضارع مجزوم ومنه
قراءة طلحة بن سليمان اينما تكونوا يدرككم الموت تنبيهات الاول اختلف في تخريج الرفع بعد المضارع فمذهب المبرد الى
انه على حذف الفاء مطلقا وخص سيبويه ذلك بان يكون قبله ما يطلبه فالاولى ان يكون على التقديم والتاخير وبين الا يكون
قبله ما يطلبه فالاولى ان يكون على حذف الفاء وجوز العكس وقيل ان كانت الاداة اسم شرط فعلى اضمار الفاء والا
فعلى التقديم والتاخير الثاني اطلق في قوله بعد مضارع وقيد في بعض نسخ التسهيل بالا يكون منفيا بلم وجعل رفع الجزاء
بعد المنفي بلم كرفعه بعد الماضي الثالث فهم من قوله رفعك الجزا موافقة المبرد في انه على تقدير الفاء لتسميته اياه
جزاء ويحتمل ان يكون سماه جزاء باعتبار حالة الجزم وان لم يكن جزاء اذا رفع ص واقرن بفا حتما جوابا لو جعل شرطا لان
او غيرها لم ينجعل ش اصل جواب الشرط ان يكون فعلا صالحا لجعله شرطا فاذا جاء على الاصل لم يحتج الى رابط يربطه وذلك
اذا كان ماضيا متصرفا مجردا من قد وغيرها او مضارعا مجردا او منفيا بلا او لم قال الشارح ويجوز اقترانه بها فان كان مضارعا
رفع وذلك نحو قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وقوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا انتهى وهو معنى
من ثلاثة اوجه الاول ان قوله ويجوز اقترانه بها يقتضي ظاهره ان الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء والتحقيق ان الفعل خبر
مبتدا محذوف والجواب جملة اسمية قال في شرح الكافية فان اقترن بها فعل خلاف الاصل ينبغي ان يكون الفعل خبر
مبتدا ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء وجزم الفعل ان كان مضارعا لان الفاء على ذلك التقدير زائدة في تقدير السقوط لكن
العرب التزمت رفع المضارع بعدها فعلم انها غير زائدة وانها داخلة على مبتدا مقدر كما تدخل على المبتدا المصرح به قال الشيخ
ابو حيان ولو قيل ان الجملة الشرطية بالمضارع لم يظهر فيها احدهما مجزوما والاخر بالفاء ورفعه لكان قويا الثاني ان ظاهر
كلامه جواز اقتران الماضي بالفاء مطلقا وليس كذلك بل الماضي المتصرف المجرد على ثلاثة اضرب ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء

وهو ما كان مستقبلا ولم يقصد به وعد او وعيد نحو ان قام زيد فقام عمرو ونحو ذلك يجب اقترانه بالفاء، وهو ما كان ماضيا لفظا او معنى نحو
ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وقد معه مقدرة ونحو ذلك يجوز اقترانه بالفاء، وهو ما كان مستقبلا وقصد به وعد او وعيد كقوله تعالى
ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم في النار وقد نص المصنف على هذا التفصيل في شرح الكافية الثالث انه مثل ما يجوز اقترانه
بالفاء بقوله تعالى فصدقت وليس كذلك بل هو مثال الماضي واذا كان الجواب لا يصلح ان يجعل شرطا وجب اقترانه بالفاء ليعلم
ارتباطه بالاداة وذلك اذا كان جملة اسمية او فعلية طلبية او فعلا غير متصرف او مقرونا بالسين او سوف او قد او منفيا
بلن او لما او ان او يكون قسما او معنى ونحو ذلك وهذه الاجوبة يلزم منها الفاء لانها لا يصلح جعلها شرطا وشذ التمثيل سهل
وقد تحذف الفاء الواجب ذكرها للضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله سيان وقال
الشارح لا يجوز حذفها الا في ضرورة او نذور ومثال النذور ما اخرج البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم لابي بن كعب فان جاء صاحبها
والا استمتع بها وعن المبرد اجازة حذفها في الاختيار وقد جاء حذفها وحذف المبتدا في قوله بني ثعل لا تنكعوا العنز
شربها بني ثعل من ينكع العنز ظالم فكانه قال فهو ظالم فحذف الفاء والمبتدا جميعا فان **قلت** ما هذه الفاء التي في جواب
الشرط **قلت** هي فاء السببية الكائنة في نحو يقوم زيد فيقوم عمرو وتعينت هنا للربط لا للتشريك وزعم بعضهم انها
عاطفة جملة على جملة فلم تخرج عن العطف وهو بعيد **ص** وتخلف الفاء اذا المفاجاة كان تجد اذا لنا مكافاة **ش**
يعني ان اذا الفجائية تقوم مقام الفاء وتخلفها في الربط ولا يكون ذلك الا في الجملة الاسمية وقد علم من قوله وتخلف الفاء فائدتان
الاولى ان الربط باذا نفسها خلافا لمن ذهب ان الربط بالفاء مقدرة قبلها الثانية انه لا يجمع بين الفاء واذا لكونها نائبة عنها
كما نص عليه بعض النحويين فان **قلت** اطلق في قوله وتخلف الفاء وانما يكون ذلك في الجملة الاسمية لا مطلقا بل بثلاثة شروط
الاول الا تكون طلبية نحو ان عصى زيد فويل له الثاني الا تدخل عليها اداة نفي نحو ان قام زيد فما عمرو قائم الثالث الا يدخل عليها
ان نحو ان قام زيد فان عمرا قائم فكل ذلك لا بد فيه من الفاء ذكر ذلك في الارتشاف **قلت** مثاله يرشد الى ان ذلك في الجملة
الاسمية وايضا فقد تقرر ان اذا الفجائية لا يليها الا الجملة الاسمية فلم يحتج الى التنبيه عليه لوضوحه واما
الشروط فمثاله قد حازها الا انه ليس في كلامه ما يدل على اشتراطها وقد ذكر الاول في التسهيل فان **قلت** ظاهر كلامه
ان اذا يربط بها بعد ان وغيرها من ادوات الشرط وفي بعض نسخ التسهيل وقد ينوب بعد ان اذا الفجائية عن الفاء فخصه بان
قلت نصوص النحويين على الاطلاق قال الشيخ ابو حيان ومورد السماع ان وقد جاءت بعد اذا الشرطية كقوله تعالى
فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون **ص** والفعل من بعد الجزا ان يقترن بالفا او الواو بتثليث قمن
ش اذا اقترن ادوات الشرط جوابها وذكر بعده مضارع مقرون بالفاء او الواو جاز جزمه عطفا على الجواب ورفعه على
الاستيناف ونصبه على اضمار ان وقد قرئ بالثلاثة قوله تعالى يحاسبكم به الله فيغفر والنصب مروي عن ابن عباس وانما جاز بعد
الجزاء لان مضمونه لم يتحقق وقوعه فاشبه الواقع بعد الاستفهام **تنبيه** قوله من بعد الجزا يشمل
المجزوم وغيره وقول الشارح اذا كان بعد جواب الشرط المجزوم يوهم ان الجزم شرط في جواز الاوجه الثلاثة وقد قرئ
بالثلاثة قوله تعالى ان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ونكفر **ص** وجزم او نصب لفعل اثر فا او واو ان
بالجملتين اكتنفا **ش** اذا وقع المضارع المقرون بالفاء او الواو بين الشرط وجوابه جاز جزمه عطفا على فعل الشرط
ونصبه باضمار ان وامتنع الرفع اذ لا يصلح الاستيناف قبل الجزاء **تنبيه** الحق الكوفيون ثم بالفاء والواو فاجازوا
النصب بعدها واستدلوا بقراءة الحسن ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت وزاد بعضهم او **ص** والشرط
يغني عن جواب قد علم والعكس قد ياتي ان المعنى فهم **ش** مثال حذف الجواب للعلم به استغناء بالشرط قوله تعالى
ائن ذكرتم تقديره والله اعلم تطيرتم وهو كثير ومثال عكسه قول الشاعر فطلقها فلست لها بكفء والا يعل
مفرقك الحسام [illegible] **تنبيه** يعلم من التمثيل فوائد
الاولى ان ما يعلم من شرط او جواب لكونه لا دليل عليه لا يجوز حذفه وذلك واضح الثانية ان حذف الشرط اقل من حذف الجواب
لقوله والعكس قد ياتي فان قد هنا للتقليل وقد نص على ذلك في شرح الكافية الثالثة انه لا يشترط في حذف الشرط او الجزاء
ان يكون مع ان وفي الارتشاف لا اعلمه الا في ان وحدها وقال الشارح حذفهما بدون ان قليل ومنه كثير وانشد على حذفه
مع غيرها متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر ولا ينج الا في الصفاد يزيد اراد متى تثقفوا تؤخذوا الرابعة انه لا يشترط
في حذف فعل الشرط تعويض لا من الفعل المحذوف خلافا لابن عصفور والابذي فانهما قالا لا يجوز حذف فعل الشرط في الكلام
الا بشرط تعويض لا من الفعل المحذوف وقال في الارتشاف وقولهما ليس بشيء انتهى وقد حذف وهو مثبت في نحو قوله تعالى
وان احد من المشركين استجارك **قلت** وفي بعض نسخ التسهيل وكذا الشرط المنفي بلا تالية ان [illegible]
تنبيه وقال في التسهيل وقد يحذفان بعد ان في الضرورة يعني الشرط والجزاء كقوله قالت بنات
العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان وفي كلام بعضهم ما يدل على جوازه في الاختيار من قلة الثالثة لا يجوز
حذف ان ولا غيرها من ادوات الشرط خلافا لمن جوز ذلك في ان قال ويرتفع الفعل بعد حذفها قال ومنه وانسانا عيني يحسر
الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق **ص** واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما اخرت فهو ملتزم

ش

ثم القسم كالشرط في احتياجه الى جواب الا ان جوابه موكدا باللام او ان او منفي واذا اجتمع الشرط والقسم حذف
جواب المتاخر منهما استغناء بجواب المتقدم ومثال تقدم الشرط ان قام زيد والله اكرمك ومثال تقدم القسم والله ان قام
زيد اكرمك هذا اذا لم يتقدم عليهما ذو خبر فان تقدم فجعل الجواب للشرط مطلقا وحذف جواب القسم تقدم او تاخر ونص
على ذلك بقوله **ص** وان تواليا وقبل ذو خبر فالشرط رجح مطلقا بلا حذر **ش** مثال ذلك زيد والله ان يقم يقم
وزيد ان يقم والله يقم فجواب القسم محذوف في المثالين استغناء بجواب الشرط وانما جعل الجواب للشرط مطلقا مع
تقدم ذي خبر لان سقوطه يخل بمعنى الجملة التي هو منها بخلاف القسم فانه مسوق لمجرد التوكيد والمراد بذي الخبر ما يطلب خبرا
من مبتدا او اسم كان ونحوه **تنبيه** قوله ورجح يقتضي ان ذلك ليس على سبيل الحتم فعلى هذا يجوز ان يجعل الجواب
للقسم المتقدم مع تقدم ذي خبر كما ذكر ابن عصفور وغيره ونص في الكافية والتسهيل على ان ذلك على سبيل الحتم وليس في
كلام سيبويه ما يدل على تحتمه ثم قال **ص** وربما رجح بعد قسم شرط بلا ذي خبر مقدم **ش** هذا مذهب الفراء اجاز
جعل الجواب للشرط المتاخر وان لم يتقدم ذو خبر وتبعه المصنف مستشهدا بقول الاعشى لئن منيت بنا عن غب معركة
لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل وبابيات اخر ومنع ذلك الجمهور وتاولوا البيت ونحوه على جعل اللام زائدة وجعل
الزمخشري قوله تعالى مما اتنا بيا سكا يوري الليك لا عنك جوابا للشرط في قوله لئن بسطت قال في شرح الكافية فتثبت
للشرط مع ثلاثة اوجه احدها لزوم الاستغناء بجواب الشرط تقدم ذي الخبر ولزوم الاستغناء بجوابه عند تقدمه وعدم
تقدم ذي الخبر الثالث جواز الاستغناء بجوابه عند تاخره وعدم تقدم ذي خبر **تنبيهات** الاول الطلب في قوله واحذف
لدى اجتماع شرط وقسم في التسهيل بغير امتناع عبارة اخرى ازا الحرف ولو لا فانه يتعين الاستغناء بجوابها تقدم على القسم
او تاخر كقوله فاقسم لولا ابيا النداء سواده لما مست تلك المسالات عامر وكقوله والله لولا الله ما
اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا ونص على ذلك في شرح الكافية ايضا وهو الصحيح وذهب ابن عصفور الى ان الجواب في ذلك
للقسم لتقدمه ولزم كونه ماضيا لانه مغنى عن الجواب للولو ولولا وجوابهما لا يكون الا ماضيا وقوله في باب القسم من التسهيل
وتصدر بعينه جملة الجواب في الشرط الا امتناعي بلو ولولا يقتضي ان لو ولولا وما دخلت عليه جواب القسم وكلامه في
الفصل الاول من باب عوامل الجزم يقتضي ان جواب القسم محذوف استغناء بجواب لو ولولا والعذر له في عدم التنبيه على لو
ولولا ان الباب موضوع للشرط غير الامتناعي فلم يشملهما كلامه والمغاربة لا يسمون لو شرطا ولولا الا اذا كانت بمعنى ان
الثانية اذا تاخر القسم وقرن بالفاء وجب جعل الجواب له والجملة القسمية حينئذ هي الجواب وقوله في الكافية وبجواب
القسم اعنى ان وصل بالفاء وبعد الشرط متماد افصل وفي التسهيل ايضا فيغنى جوابه يوهم ان جواب الشرط محذوف
وليس كذلك الثالث اجاز ابن السراج ان ينوى الفاء فيعطى القسم المتاخر مع نيتها ما اعطى مع اللفظ بها فاجاز ان
تقم يعلم الله لا زورنك على تقدير فيعلم الله ولم يذكر شاهدا ولا ينبغي ان يجوز ذلك لان حذف فاء جواب الشرط لا يجوز عند
الجمهور الا في الضرورة الرابع اذا حذف جواب الشرط لم يكن الشرط حينئذ الا ماضيا او مقرونا بلم قال في التسهيل وان
حذف الجواب لم يكن الشرط غالبا غير منفي بلم الا قليلا كشعر وقرر في النثر مثال على مجي دارمكم ومنه قوله يثني عليك
وانت اهل ثنائه ولديك ان هو يستزدك مزيد وقوله لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي واسع
واجاز ذلك الكوفيون الا الفراء الخامس لم ينبه هنا على اجتماع الشرطين فيذكر حكمه اذا توالى شرطان دون عطف
فالجواب للاول منهما والثاني مقيد للاول كتقييده بحال واقعة موقعه كقوله ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا منا
معاقل عز زانها كرم وان توالياد بعطف فالجواب لهما معا كذا قال المصنف ومثله بقوله تعالى وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم
اجوركم ولا يسألكم اموالكم ان يسألكموها فيحفكم تبخلوا وقال غيره ان توالى الشرطان بعطف الواو فالجواب لهما نحو ان
تاتيني وان تحسن الي احسن اليك او باو فالجواب لاحدهما نحو ان جاء زيد او ان جاءت هند فاكرمه او فاكرمها او بالفاء فقالوا
على ان الجواب للثاني والثاني وجوابه جواب الاول وعلى هذا فاطلاق المصنف محمول على ما لم تكن معه اداة شرط كما مثل

فصل لو على ثلاثة اضرب شرطية ومصدرية وللتمني فالشرطية هي المذكورة في هذا
الفصل وهي قسمان امتناعية وهي للتعليق في الماضي بمعنى ان وهي للتعليق في المستقبل وسياتي الكلام على القسمين
واما المصدرية فلم يذكرها الجمهور وممن ذكرها الفراء وابو علي ومن المتاخرين التبريزي وابو البقاء وتبعهم المصنف وعلامتها
ان يصلح في موضعها ان كقوله تعالى يود احدهم لو يعمر الف سنة ومن انكر كونها مصدرية تاول الاية ونحوها على حذف
مفعول يود وجواب لو اي يود احدهم طول العمر لو يعمر الف سنة لسر بذلك واما التي للتمني فنحو لو تاتيني فتحدثني ومن شواهدها
وجعل الزمخشري لو في قوله تعالى لو ان لنا كرة فنكون من المؤمنين للتمني وهي حكاية لودادتهم ولا اشكال ان لو في مقام التمني ولذلك ينصب
الفعل في جوابها كما ينصب في جواب ليت كقوله تعالى فلو ان لنا كرة فنكون من المومنين ولم يذكرها هنا قسما برأسه او راجعة
الى القسمين السابقين وفي ذلك خلاف نص ابن الضائع وابن هشام الخضراوي على انها قسم برأسه فلا تحتاج بجواب
الا امتناعية وذكر غيرهما انها الامتناعية اشربت معنى التمني قيل وهو الصحيح وفرعا على جوابها باللام بعد جوابها
بالفاء كقوله فلو نبش المقابر عن كليب فيخبر بالذنائب اي زير بيوم الشعثمين لقر عينا وكيف لقاء من تحت القبور

وذهب المصنف الى انها المصدرية اغنتنا عن التمني لكونها لا تقع غالبا الا بعد مفهم تمن قال في التسهيل بعد ذكر المصدرية وتغني عن التمني
فينصب بعدها الفعل مقرونا بالفاء وقال في شرحه اشار الى نحو قول الشاعر سَرَيْنَا إِلَيْهِمْ فِي جُمُوعٍ كَأَنَّهَا جِبَالُ شَرَوْرَى
لَوْ نُعَانُ فَتَنْهَدَا فقال بعضهم في نصب فتنهدا نصب لانه جواب تمن انشائي كجواب ليت لان الاصل وددنا لو نعان فحذف
فعل التمني لدلالة لو عليه فاشبهت ليت في الاشعار بمعنى التمني دون لفظه فكان لها جواب كجواب ليت وهذا عندي هو المختار
ولك ان تقول البيت من باب الجواب بالفاء بل من باب العطف على المصدر لان لو والفعل في تاويل المصدر انتهى ونص على ان لو في قوله تعالى
لو ان لنا كرة مصدرية واعتذر عن الجمع بينها وبين ان المصدرية بوجهين احدهما ان التقدير لو ثبت ان لنا كرة والاخر ان يكون
من باب التوكيد وقد بسطنا الكلام على هذه المسالة في غير هذا الكتاب والغرض هنا شرح النظم قوله ص لو حرف شرط
في مضي ويقل ايلاؤها مستقبلا لكن قبل ش هذا هو القسم الاول من قسمي الشرطية وهي الامتناعية يعني ان لو
الامتناعية حرف يدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى فيلزم من تقدير حصول شرطها حصول جزائها ويلزم كون شرطها محكوما
بامتناعه اذ لو قدر حصوله لكان الجواب كذلك ولم يكن التعليق في الماضي بل للاستقبال فتخرج عن معناها واما جوابها فلا يلزم كونه
ممتنعا على كل تقدير لانه قد يكون ثابتا مع امتناع الشرط كقوله نِعْمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ ولكن
الاكثر ان يكون ممتنعا ولذلك كان قولهم لو حرف امتناع لامتناع عبارة ظاهرها الفساد لانها تقتضي كون الجواب
ممتنعا في كل موضع وليس كذلك والحاصل ان لو تدل على امتناع شرطها وعلى كونه مستلزما لجوابها ولا تدل على امتناع
الجواب في نفس الامر ولا ثبوته قال في شرح الكافية والعبارة الجيدة ان يقال لو حرف يدل على انتفاء تال يلزم لثبوته ثبوت
تاليه ثم قال فقيام زيد من قولك لو قام زيد لقام عمرو محكوم بانتفائه فيما مضى وكونه مستلزما ثبوته لثبوت قيام عمرو وهل
لعمرو قيام اخر غير اللازم عن قيام زيد او ليس له لا تعرض لذلك بل الاكثر كون الاول والثاني غير واقعين انتهى وقال في
التسهيل لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه. وفي بعض النسخ لو حرف شرط يقتضي نفي ما يلي
لثبوته ثبوت غيره وعباراته الثلاث بمعنى واحد قال ابن المصنف ولا شك ان ما قاله يعني ما قاله ابوه في تفسير لو
امس وادل على معنى لو يعني ان ما قاله من تفسيرها صحيح واف بشرح معنى لو وهو الذي قصد سيبويه من قوله لما كان سيقع لوقوع
غيره يقتضي فعلا ماضيا كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره والمتوقع غير واقع فكانه قال لو يقتضي فعلا امتنع لامتناع ما كان
يثبت لثبوته وهو نحو مما قاله غيره فلنرجع الى بيان نكتة فنقول قولهم لو حرف يدل على امتناع الثاني لامتناع الاول يستقيم
على وجهين الاول ان يكون المراد ان جواب لو ممتنع لامتناع الشرط غير ثابت لثبوت غيره بناء منهم على مفهوم الشرط
في حكم اللغة لا في حكم العقل والثاني ان يكون المراد ان جواب لو ممتنع لامتناع شرطه وقد يكون ثابتا لثبوت غيره لانها اذا
كانت تقتضي نفي تاليها واستلزامه لتاليه فقد دلت على امتناع الثاني لامتناع الاول لانه متى انتفى شيء انتفى
مساويه في اللزوم مع احتمال ان يكون ثابتا لثبوت امر اخر اقتضى ثبوته وهذا الوجه الثاني هو الذي قرره في شرح
الكافية ثم اشار الى القسم الثاني من قسمي الشرطية بقوله ص ويقل ايلاؤها مستقبلا لكن قبل ش اي ويقل ايلاء لو
فعلا مستقبل المعنى وما كان من حقها ان يليها لكن قبل لورود السماع به كقوله تعالى وليخش الذين لو تركوا من خلفهم الاية
وقد ذكر ابن عصفور وغيره من النحويين ان لو قد تكون بمعنى ان وتعقب ذلك ابن الحاجب على ابن عصفور وقال هذا اختلاف الشارح
وعندي ان لو لا تكون لغير الشرط في الماضي وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا من خلفهم الاية ونحو قول الشاعر
وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ عَلَيَّ وَدُونِي تُرْبَةٌ وَصَفَائِحُ لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشَاشَةِ أَوْ زَقَا إِلَيْهَا صَدًى
مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَائِحُ لا حجة فيه لصحة حمله على الماضي ثم نبه بقوله ص وهي في الاختصاص بالفعل كان لكن لو ان بها
قد تقترن ش يعني ان لو لا يليها الا فعل او معمول فعل مضمر يفسره فعل ظاهر بعد الاسم كقول عمر رضي الله عنه لو
غيرك قالها يا ابا عبيدة وقال ابن عصفور لا يليها اسم على تقدير فعل مضمر الا في الضرورة كقوله أَخِلَّايَ لَوْ غَيْرُ الْحِمَامِ
أَصَابَكُمْ او نادر كلام كقول حاتم لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي والظاهر ان ذلك لا يختص بالضرورة والنادر بل يكون
في فصيح الكلام كقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي حذف الفعل فانفصل الضمير ثم نبه على ما انفردت به لو من مباشرتها
ان فقال لكن لو ان بها قد تقترن وهو كثير كقوله تعالى ولو انهم صبروا واختلف في موضع ان بعد لو فذهب سيبويه الى
انها في موضع رفع بالابتداء وشبه شذوذ ذلك بانتصاب غدوة بعد لدن وذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وجماعة
الى انها فاعل بثبت مقدرا وهو اقيس ابقاء للاختصاص وقوله في شرح الكافية وزعم الزمخشري ان خبر لو وان ثبت
مقدرا فيوهم انفراده بذلك فان قلت فاذا جعلت مبتدا فما الخبر قلت قال ابن هشام الخضراوي مذهب سيبويه
والبصريين ان الخبر محذوف وقال غيره مذهب سيبويه انها لا تحتاج الى خبر لاشتمال المخبر عنه والخبر بعد ان فان قلت
ما يفهم من قوله لكن لو ان بها قد تقترن موافقته لسيبويه قلت ظاهره موافقته في جعلها مبتدا اذ لو كان الفعل مقدرا
لكان الاختصاص باقيا ولم يكن حاجة الى الاستدراك ويحتمل ان يكون استدراكا للتنبيه على انها تقع بعد لو قليلا نثرا ونظما فيحتمل
المذهبين فان قلت ظاهر كلامه ان لو لا يليها غير ما ذكر وقد ذكر في غير هذا الموضع انها قد يليها مبتدا وخبر في قول
الشاعر لَوْ بِغَيْرِ الْمَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ كُنْتُ كَالْغَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتِصَارِي قلنا انما ساغ ذلك للضرورة ولقلته لم يذكره هنا

وقد رنا وابن عصفور البيت على اضمار كان الشانية وتاوله الفارسي على ان خلفي فاعل بفعل مفسر بعسر، شر وشرق خبر مبتدا محذوف
وفيه تكلف **تنبيه** قال في شرح الكافية وقد حمل الزمخشري ادعاوه اضمار ثبت بعد لو وان على التزام كون الخبر فعلا ومنعه ان يكون اسما
ولو كان بمعنى فعل نحو لو ان زيدا حاضر وما منعه شائع ذائع في كلام العرب كقوله تعالى ولو انما في الارض من شجرة اقلام وقول الراجز
لو ان حيا مدرك الفلاح أدركه ملاعب الرماح قلت وقد نقل عن السيرافي ذلك ايضا واقول الذي ينبغي ان يحمل عليه كلام
الزمخشري انه يمنع ان يكون خبرها اسما مشتقا وتلي ء الفعل حينئذ لامكان صوغه وقضاء بحق طلبها للفعل واما اذا كان الاسم
جامدا فيجوز لتعذر صوغ الفعل منه كما قال الشيخ ابو عمرو لا اثر لقوله في المفصل لو قلت لو ان زيدا حاضر لاكرمته لم يجز ولم تبع ص
لغير المشتق منه واذا احملوا على هذا لم يرد عليه قوله تعالى ولو انما في الارض من شجرة اقلام والبحر **ولو انها عصفورة لحسبتها**
مسومة تدعو عبيدا او ازنما وانما يرد عليه ولو ان حيا مدرك الفلاح وله ان يجيب بانه نادر ص وان مضارع تلاها صرف الى المضي نحو لو يفي كفى
شر ومثله **لو يسمعون كما سمعت كلامها خروا لعزة ركعا وسجودا** اشبهه لو الشارطة الى
المضي بعد الاستقبال واما الثاني فمعناه ان تصرف الماضي الى المستقبل واذا وقع بعدها مضارع فهو مستقبل المعنى كقوله
لا يلفك الراجوك الا مظهرا خلق الكرام ولو تكون عديما شبيه ثالث لا يكون جواب لو الا فعلا ماضيا مثبتا او منفيا بما او مضارعا
مجزوما بلم والاكثر في الماضي المثبت اقترانه باللام وقد تحذف كقوله تعالى لو نشاء جعلناه اجاجا وقد تصحب المنفي بما كقول الشاعر
كذبت وبيت الله لو كنت عاشقا لما سبقتني بالبكاء الحمائم وما ورد ظاهره خلاف ذلك فعلى الجواب محذوفا
اما ولولا ولوما ص اما كمهما يك من شيء وفا لتلو تلوها وجوبا الفا شر اما حرف بسيط وفيه معنى الشرط
بلا ولم يعني يكن من شيء ولانه قائم مقام اداة الشرط وفعل شرط ولا بد بعده من جملة هي جواب له والاصل في قولك اما زيد فمنطلق
مهما يك من شيء فزيد منطلق فحذف فعل الشرط واداته واقيمت اما مقامهما فكان الاصل ان يقال اما فزيد منطلق فتجعل الفاء
في صدر الجواب وانما اخرت لضرب من اصلاح اللفظ والى هذا اشار بقوله وفا لتلو تلوها وجوبا الفا **تنبيهات** الاول يؤخذ
من قوله لتلو تلوها انه لا يجوز ان تتقدم الفاء اكثر من اسم واحد لو قلت اما زيد طعامه فلا تاكل لم يجز كما نص عليه **الثاني**
لا يفصل بين اما والفاء بجملة تامة الا ان كانت دعاء بشرط ان يتقدم الجملة فاصل نحو اما اليوم رحمك الله فالامر كذا **الثالث**
قول الشارح فيفصلوا بين اما والفاء بجزء من الجواب فان كان الجواب شرطا فصل بجملة الشرط وان كان غير الشرط فصل بمبتدا
وخبر ومعمول فعل او شبهه او معمول مفسر به يقتضي ظاهره انه لا يفصل بغير ذلك وليس كذلك بل قد يفصل بالظرف والمجرور
والحال والمفعول له معمولات لاما او لفعل شرط محذوف **الرابع** ما ذكره من قوله اما كمهما يك من شيء لا يعني به ان معناها
كمعنى مهما وشرطها لان اما حرف وكيف يصح ان يكون بمعنى اسم وفعل وانما المراد انها موضوعة لمعنى ذلك وهي قائمة مقامها
لتضمنها معنى الشرط **الخامس** تقدير بمهما كما ذكر قول الجمهور وقال بعض النحويين اذا قلت اما زيد فمنطلق فالاصل ان اردت
معرفة حال زيد فزيد منطلق فحذفت اداة الشرط وفعل الشرط وانيبت اما مناب ذلك **السادس** قال في التسهيل
اما حرف تفصيل وكذا قال اكثر النحويين ولم يذكروا ما يتعلق هذا المعنى وقال بعضهم هي حرف اخبار مضمن معنى الشرط وقوله وجوبا
يعني في غير ما سيذكره في قوله ص وحذف ذا الفا قل في نثر اذا لم يك قول معها قد نبذا شر حذف هذه الفاء قليل وكثير
فالكثير ان تحذف مع قول استغني عنه بمحكيه كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم اي فيقال لهم اكفرتم
والقليل ان تحذف لا مع قول نحو ما خرج البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم اما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله وقد
يعم وقوله في نثر انها تحذف للضرورة كقوله **فاما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب** والحاصل ان حذفها على
ثلاثة اقسام كثير ونادر وضرورة **تنبيه** لم ينبه في الكافية والتسهيل على ندور حذفها في النثر دون قول وبعضهم زاد ذلك
العينية ص لولا ولوما يلزمان الابتدا اذا امتناعا بوجود عقدا شر للولا ولوما حالان احدهما ان يختصا فيهما بالاسماء
وذلك اذا دلا على امتناع الشيء لوجود غيره ويقال ايضا لوجوب غيره وهذا معنى قوله اذا امتناعا بوجود عقدا اي اذا ربطا
امتناع شيء بوجود غيره ويفهم من قوله يلزمان الابتدا انهما لا يليهما الفعل والثاني ان الاسم بعدهما مرفوع
بالابتداء وتقدم الكلام على خبره في باب المبتدا **فان قلت** فقد ولي لولا الفعل في قوله **فقلت بلى لولا ينازعني شغلي**
قلت تاوله الجمهور على اضمار ان لولا ما اوله بلولم وليس منه بل لو على حالها ولا نافية للماضي والاخير ان تكرر المنقد عنه
بالابتداء وان معمولة لفعل محذوف بعدها وموضعها رفع بالابتداء وزاد الحالين باختصار كونه بالافعال وذلك اذا دلا على التحضيض واليه
الاشارة بقوله ص وبهما التحضيض مز وهلا الا الا واولينها الفعلا المشهور ان حروف التحضيض اربعة وهي لولا
ولوما وهلا والا بالتشديد واما الا بالتخفيف فهي حرف عرض وذكره لها مع حروف التحضيض بخير وجهين احدهما
انه يرى انها تكون للتحضيض بمعنى هلا في بعض المواضع لا مطلقا لانه ذكر في غير هذا الموضع انها تكون للعرض والثاني ان
يكون ذكرها مع ادوات التحضيض لمشاركتها لهن في الاختصاص بالفعل لان المقصود بها العرض غير التنزيل ص وقد
يليها اسم بفعل مضمر علق او بظاهر مؤخر شر ومثال الثاني هلا زيدا ضربت فهذا على ان يعلق بظاهر مؤخر بمعنى انه معمول
للفعل الذي بعده لانه مفرغ له **فان قلت** ظاهر كلامه ان حروف التحضيض لا يليها الا فعل او معمول فعل مضمر او مؤخر **قلت**
قال في شرح الكافية وقد يلي حرف التحضيض مبتدا وخبر كقول الشاعر **الا ابن ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا**

نفسُ ليلى شفيعُها فقال والأجود أن ينوي بعدها كان الشأنية ويجعل نفس ليلى شفيعها خبرا **قلت** وعلى هذا خرّج ابن
فاهم وخرّجه بعضهم على جعل نفس ليلى فاعلا بفعل مقدر تقديره فبعثه شفعت نفس ليلى وشفيعها خبر مبتدأ محذوف
أي هو شفيعها وفيه تكلف **الإخبار بالذي والألف واللام** الباء في قوله الإخبار بالذي باء السببية
لا باء التعدية لأن الذي يجعل في هذا الباب مبتدأ لا خبرا كما ستقف عليه فهو في الحقيقة مخبر عنه وباب الإخبار وضع لاختبار
كمسائل التمرين في التصريف قال الشارح وكثيرا ما يصار إلى هذا الإخبار لقصد الاختصاص أو تقوية الحكم أو تشويق السامع
أو إجابة الممتحن ولما شرع في هذا الباب بدأ بكيفية الإخبار فقال **ص** ما قيل أخبر عنه بالذي خبر عن الذي مبتدأ قبل
استقر وما سواهما فوسطه صلة عائدها خلف معطي التكملة **ش** إذا قيل لك أخبر عن اسم من جملة وقيل لك أخبر عنه
بالذي فصدّر الجملة بالموصول مبتدأ وأخّر ذلك الاسم واجعله خبرا عن الموصول المتقدم وما سوى الموصول وخبره فوسطه
بينهما فيكون صلة للموصول واجعل في موضع الاسم الذي أخرته وجعلته خبرا ضميرا عائدا على الموصول فقد علم بما ذكر أن
المخبر عنه في هذا الباب هو المجعول خبرا قال ابن السراج إنما قال النحويون أخبر عنه وهو في اللفظ خبر لأنه في المعنى
مخبر عنه وما في قوله ما قيل موصولة وهي مبتدأ وقوله خبر خبرها وقوله مبتدأ حال من الذي وقوله عائدها خلف معطي
التكملة معناه عائد الصلة هو الضمير الذي خلف الاسم المجعول خبرا وهو معطي التكملة ثم مثل فقال **ص** نحو الذي ضربته
زيد فذا ضربت زيدا كان فادر المأخذا **ش** إذا أخبرت عن زيد من قولك ضربت زيدا قلت الذي ضربته زيد فصدّرت الجملة بالذي
مبتدأ وأخرت زيدا وهو المخبر عنه فجعلته خبرا عن الذي وجعلت ما بينهما صلة للذي وجعلت موضع زيد الذي أخرته ضميرا عائدا
عائدا على الموصول وإذا أخبرت عن التاء من قولك ضربت زيدا قلت الذي ضرب زيدا أنا فجعلت فيه ما ذكر إلا أن التاء ضمير متصل
لا يمكن تأخيرها مع بقاء الاتصال فجعلت الضمير وأخرته فلذلك قلت أنا **فإن قلت** فكان ينبغي أن يقول ما قيل أخبر عنه
بالذي خبر أو هو أو خلفه كما قال في التسهيل وذلك بتقديم الموصول مبتدأ وتأخير الاسم أو خلفه إن لم يشمل الضمير المتصل
قلت لا يبعد أن الضمير المتصل لا يمكن تأخيره إلا بعد انفصاله فلم يحتج هنا إلى التنبيه عليه لوضوحه واستكن الضمير
الغائب الذي جعلته موضع التاء في ضرب ومنع بعضهم الإخبار عن الفاعل إذا كان ضميرا متكلما أو مخاطبا والصحيح الجواز
ثم قال **ص** وباللذين والذين والتي أخبر مراعيا وفاق المثبت **ش** يعني أن المخبر عنه في هذا الباب إذا كان مثنى
أو مجموعا أو مؤنثا جيء بالموصول مطابقا لكونه خبرا عنه فإذا أخبرت عن الزيدين من نحو بلّغ الزيدان العمرين رسالة **قلت**
اللذان بلّغا العمرين رسالة الزيدان وإذا أخبرت عن العمرين قلت الذين بلّغهم الزيدان رسالة العمرون وعن الرسالة
قلت التي بلّغها الزيدان العمرين رسالةٌ وقد يفهم من النظم قوله أخبر الأولى أن حكم باب الإخبار تقديم المبتدأ على الخبر
لقوله قبل استقر **فإن قلت** يفعل ذلك على سبيل الوجوب أم لا **قلت** الذي يدل عليه كلام النحويين أن ذلك على سبيل
الوجوب لاشتراطهم في المخبر عنه قبول التأخير ونص بعضهم على جواز تأخير المخبر عنه في هذا الباب وممن نص عليه
الشارح وفي البسيط أن ذلك على جهة الأولى والأحسن وأنه يصح أن تقول زيد الذي ضربته عمرا فتجعل زيدا خبرا عن الذي أما مقدما
وإما مؤخرا وجوّز المبرد الثانية أن الضمير الذي يخلف الاسم المتأخر لا بد من مطابقته للموصول لكونه عائدا عليه ويلزم من كونه
غائبا وإن خلف ضمير متكلم أو مخاطب وأجاز أبو ذر الخشني جعله مطابقا للخبر في الخطاب والتكلم فتقول في الإخبار عن
التاء في ضربتَ الذي ضربتَ أنت وعن التاء في ضربتُ الذي ضربتُ أنا ومذهب الجمهور منع ذلك الثالثة أن هذا الذي
ينوب عن الاسم المتأخر في إعرابه الذي كان له لكونه خلفه في موضعه واستحق إعرابه ولما بين كيفية الإخبار شرع
في ذكر شروط المخبر عنه فقال **ص** قبول تأخير وتعريف لما أخبر عنه هاهنا قد حتما كذا الغنى عنه
بأجنبي أو بمضمر شرط فراع ما رعوا **ش** هذه أربعة شروط الأول قبول التأخير فلا يخبر عن اسم يلزم صدر الكلام
كضمير الشأن واسم الشرط واسم الاستفهام وكم الخبرية الثاني قبول التعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز لأنهما ملازمان
للتنكير الثالث جواز الاستغناء عنه بأجنبي فلا يخبر عن اسم لا يجوز الاستغناء عنه بأجنبي كضمير أكلت أو ظاهر أحد الضمير
كالهاء من قولك زيد ضربته فإنها عائدة على زيد فلو أخبر الموصول على بعض الجملة فلو أخبر عنها لخلفها مثلها في العود إلى ما
كانت تعود عليه فيلزم إما بقاء الموصول بلا عائد وإما عود الضمير الواحد على شيئين وكلاهما محال والظاهر كاسم
الإشارة في نحو ولباس التقوى ذلك خير أو نحوه مما خص به الربط فإنه لو أخبر عنه للزم المحذور السابق **تنبيه** فهم من
قوله كذا الغنى عنه بأجنبي امتناع الإخبار عن العائد وله صورتان أحدهما أن يكون عائدا على اسم من جملة أخرى نحو إن
يزر إنسان فنعم الفتى به فيجوز الإخبار عن الهاء فتقول الذي فتيته هو صحح المصنف بجواز الإخبار في هذه الصورة وفاقا
للشلوبين وابن عصفور وذهب الشلوبين الصغير إلى منع ذلك وهو ظاهر كلام الجزولي قال الشيخ أبو حيان ونكتة
هذا الخلاف هل شرط هذا الضمير أن يكون عائدا على شيء قبله أو شرطه ألا يكون رابطا والأخرى أن يكون عائدا على
بعض الجملة إلا أنه غير محتاج إليه للربط نحو ضرب زيد غلامه فلا يمتنع على مقتضى كلام الناظم الإخبار عن الهاء في هذا
المثال فتقول الذي ضرب زيد غلامه هو لأن الهاء فيه يجوز أن يخلفها أجنبي فتقول ضرب زيد غلام عمرو فلا يلزم من الإخبار عنها
المحذور المتقدم ذكره وقد مثل الشارح بها لما يمتنع الإخبار عنه لكونه لا يستغنى عنه بالأجنبي وليس كذلك **فإن قلت**

كلامه كلامه في شرح الكافية منعه فانه قال ويشترط في جواز الاستغناء عنه بالاجنبي عدم امتناع الاخبار عن ضمير عايد على بعض الجملة نفي ونبهت باشتراطه **قلت** لا يحتج في ذلك بل الظاهر ان مراده ما كان منعه المرادي لان تعليله يشير اليه وتمثيله يساعد عليه فانه قال كالهاء من قولك زيد ضربته فانها عايدة على زيد الموصوف على بعض الجملة فلو اخبر عنه فتجعل مثلها في العود الى ما كانت تعود اليه ولطلب الموصول عودة اليه فيبطل وذلك عوده عليهما واحد لا يشتغل في الحال وذلك محال انتهى **فان قلت** فهل يجري فيه خلاف ما تقدم **قلت** لا اشكال ان من منع الاول يمنع هذا من باب اولى واما الرابع جواز الاستغناء عنه بمضمر فلا يجيء عن مضمر على امراه موصوف دون صفته والصفة دون موصوفها ولا مضاف دون المضاف اليه اذ لا يجوز الاستغناء عن مضمر لا شيا بمضمر **فان قلت** هذا الشرط الرابع يغني عن الشرط الثالث فلا يقبل التعريف لا يقبل الاضمار **قلت** هو كذلك وقرنه في شرح الكافية على انه ذكره زيادة في البيان **فان قلت** كلام الناظم يقتضي ان الشروط المذكورة ثلاثة قبول التاخير وقبول التعريف والغنى عنه بالاجنبي ان كان ظاهرا وبمضمر ان كان ظاهر الاداء فيه اشتراط الاستغناء بالمضمر في المضمر ويرد على ذلك عطفه باو **قلت** بل هي اربعة ولا يستقيم حمل كلامه على ما ذكرت لان اشتراط الاستغناء بالاجنبي معتبر في المضمر والظاهر كما تقدم فلو كان الشرط احدهما لجاز الاخبار عن الظاهر اذا جاز الاستغناء عنه بالمضمر وان لم يجز الاستغناء عنه بالاجنبي وليس كذلك كما سبق **تنبيهان** الاول علة اشتراط هذه الشروط على سبيل الاجمال ان كيفية الاخبار المذكورة لا تاتي بدونها **الثاني** بقي من شروط المخبر عنه في هذا الباب اربعة شروط اخر لم يذكرها هنا وقد ذكرها في غير هذا الكتاب الاول جواز استعماله مرفوعا فلا يخبر عن لازم الرفع نحو ايمن الله ولا عن لازم النصب نحو سبحان الله وسحر معينا وثانيها جواز استعماله مثبتا فلا يخبر عن احد ونحوهما من الاسماء اللازمة للنفي وثالثها ان يكون بعض ما يوصف به جملة او جملتين في حكم جملة واحدة كالشرط والجزاء فلا يخبر عن اسم في جملة طلبية لان الجملة بعد الاخبار تجعل صلة فيشترط ان تكون صالحة لان يوصل بها ورابعها ان لا يكون في الاستفهام فلا يخبر عن اسم ليس تحته معنا كتنوين الاعلام المركبة نحو بكر وابي بكر اذ لا يمكن ان يكون ضمير عن شيء ولم يذكر هذا الشرط في التسهيل وفيه خلاف اجاز المازني الاخبار عن الاسم الذي ليس تحته معنا مستدلا بقول الشاعر فكأنما نهزوا الرماح او حيث على فوسه فرح

ص وأخبروا هنا بأل عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدما

شر يجوز الاخبار بالذي وفروعه في الجملتين الاسمية والفعلية ويجوز بالالف واللام في الفعلية خاصة لا مطلقا بل بشرط كون احدهما ان يكون الفعل متقدم فلا يمكن صوغ صلة منه للالف واللام فلا يجوز الاخبار بالالف واللام في جملة مصدرة بليس ونحوه والثاني ان يكون الفعل موجبا وان كان منفيا لم يجز الاخبار لتعذر صوغ صلة منها من المنفي وقد اشار الى الاول بقوله

ص ان صح صوغ صلة منه لأل كصوغ واق من وقى الله البطل

شر فاذا اخبرت عن الفاعل قلت الواقي البطل الله وعن المفعول قلت الواقيه الله البطل وبقي عن الثالث في التسهيل ثم قال

ص وان يكن ما رفعت صلة أل ضمير غيرها أبين وانفصل

شر اذا رفعت صلة الظاهر كالمثال السابق فلا اشكال فيه وان رفعت ضميرا فان كان لال وجب استتاره وان كان لغيرها وجب ابرازه فاذا اخبرت عن التاء من قولك ضربت زيدا قلت الضارب زيدا انا فيستتر الضمير في الصفة لكونه لال واذا اخبرت عن زيد من المثال قلت الضاربه انا زيد فتبرز الضمير لكونه لغيرها لان الصفة متى جرت على غير من هي له لم يستتر مرفوعها **تنبيه** ذكر الاخفش مسلتين يجوز فيهما بال ولا يجوز الاخبار فيهما بالذي الاولى فاعل جاز نيا زيد لا فعد نا فاذا اخبرت عن زيد قلت القايم جاز بنا له لا الفاعد ان زيد ولو اخبرت بالذي فقلت الذي قام جار بنا له لا الذي فعد ان زيد لم يجز لانه ضمير يعود من الجملة المعطوفة وقد اجاز بعض النحويين مررت بالذي قام ابواه لا الذي فعدا فعلى هذا يجوز الاخبار في المسئلة بالذي والثانية الصفة في الوجه زيد ولا يجوز الذي ضرب الوجه زيد **قلت** وينبغي ان يجيء من اجاز تثنية الفعل اللازم بالمتعدي واعلم ان باب الاخبار باب طويل الذيل فلنكتف بما تقدم

العدد

ص ثلاثة بالتاء قل للعشرة في عد ما آحاده مذكره في الضد جرد

شر للثلاثة والعشرة وما بينهما ثلاثة احوال الاول ان يقصد بها العدد المطلق والثانية ان يقصد بها معدود ولم يذكر والثالثة ان يقصد بها معدود ولا يذكر فان قصد بها العدد المطلق كانت كلها بالتاء نحو ثلاثة نصف ستة ولا تنصرف لانها اعلام خلافا لبعضهم وان قصد بها معدود وذكر في اللفظ استعملت بالتاء ان كان واحد المعدود مذكرا وجردت من التاء ان كان واحده مونثا حقيقيا او مجازيا كقوله تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية وان قصد بها معدود ولم يذكر في اللفظ فالصحيح ان تكون بالتاء للمذكر وبعدمها للمونث كما لو ذكر المعدود فيقول صمت خمسة تريد ايام وسرت خمسا تريد ليالي ويجوز ان يحذف التاء من المذكر حكى الكسائي عن ابي الجراح صمنا من الشهر خمسا وحكى الفراء افطرنا خمسا وصمنا خمسا وصمنا عشرا من رمضان ونظائره في الروايات على حذف التاء ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ثم اتبعه بستة من شوال وبهذا يتضح ضعف قول بعضهم ما حكاه الكسائي لا يحتج به ولا يلتفت اليه وقيل لما استغني في التاء [illegible] عن الاستغناء بالليالي عن الايام التي هي غير شرطها امر اليسير كقوله تعالى يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا ومنه واتبعه بستة من شوال وقال الزمخشري تقول صمت عشرا ولو ذكرت لخرجت عن كلامهم ورد بان التذكير هو الاكثر والافصح واختلف في علة اثبات التاء في عدد المذكر واسقاطها في عدد المونث فقال في شرح التسهيل ما معناه ان الثلاثة واخواتها اسماء جماعات كزمرة وفرقة وامة فالاصل ان تكون بالتاء لتوافق نظايرها فاستصحب الاصل مع المذكر

لتقرع زينبه وحذفت مع المونث وقال الناظم زينبه وفيه ذكر هذا عن بعض النحويين وهو مستبد وللنكتة به **تنبيهات** الأول شمل كلام
الناظم الصورتين الأخيرتين إذ لم يشترط اللفظ للمعدود وخرجت منه الصورة الأولى لقوله في عد ما آحاده مذكره **الثاني**
فهم من قوله ما آحاده أن المعتبر تذكير الواحد وتانيثه فلذلك تقول ثلاثة [illegible] أن هذا لأهل بغداد فإنهم يقولون ثلاث
حمامات فيعتبرون لفظ الجمع وقال الكسائي تقول مررن بثلاث حمامات ورأيت ثلاث سجلات بغير هاء وإن كان الواحد مذكرا
وقاس عليه ما كان مثله ولم يقل به الفراء **الثالث** اعتبار التانيث في واحد المعدود إن كان اسما فبلفظه فتقول ثلاثة
أشخص قاصدا نسوة وثلاث أعين قاصدا رجالا لأن لفظ شخص مذكر ولفظ عين مؤنث ما لم يتصل بالكلام ما يقوي المعنى أو
يكثر قصد المعنى فيجوز حينئذ اعتبار المعنى فالأول كقوله **فكان مجني دون من كنت أتقي ثلاث شخوص كاعبان ومعصر**
فيقوي المعنى بقوله كاعبان والثاني كقوله ثلاثة أنفس وثلاث ذود فغلب المعنى لأن النفس كثر استعمالها مقصودا بها
إنسان وإن كان صفة فبموصوفها المنوي كقوله تعالى فله عشر أمثالها أي عشر حسنات وتقول ثلاثة ربعة إذا قصدت ذكورا
وقال بعض العرب ثلاث دواب إذا قصد ذكورا لأنها جرت مجرى الأسماء الجامدة **الرابع** ما اعتبر من تذكير الواحد وتانيثه إنما هو في الجمع
وأما اسم الجنس نحو غنم واسم الجمع نحو قوم فيعتبر حكم لفظه ما لم يفصل بينه وبين العدد صفة دالة على المعنى أو يكون نائبا عن جمع مذكر
قاله والأول كقولك عندي ثلاثة ذكور من البط وقال بعض المتأخرين ويجوز حذف التاء فلا يلحظ الوصف ولكن الأولى أن يلحق
والثاني كقولهم ثلاثة أشبل لأنه نائب عن جمع شبل على أفعال والأكثر للوصف المتأخر كقولك ثلاث من البط ذكور **الخامس**
لا يعتبر أيضا تانيث لفظ المعدود إذا كان علما نحو طلحات ثم ذكر حكم التمييز فقال **ص** والمميز اجرر جمعا بلفظ قلة في الأكثر **ش**
اعلم أن مميز الثلاثة وأخواتها إن كان اسم جنس أو اسم جمع جر بمن نحو أربعة من الطير وقد أضيف إليه في قوله تعالى تسعة
رهط وقوله عليه السلام خمس ذود **فإن قلت** كيف يقاس على الأمرين **قلت** أما جره بمن فمتفق عليه وأما الإضافة إليه
ففيها مذاهب: أحدها الجواز على قلة وهو ظاهر كلام ابن عصفور والثاني الاقتصار على ما سمع وهو مذهب الأكثرين
وإليه ذهب المصنف قال في التسهيل وإن ندر مضافا إليه لم يقس عليه وصرح سيبويه بأنه لا يقال ثلاث غنم والثالث
التفصيل فإن كان مما يستعمل من اسم الجمع للقلة نحو نفر ورهط وذود جاز وإن كان مما يستعمل للقليل والكثير لم يجز
وإليه ذهب ابن عصفور في بعض كتبه وحكاه الفارسي عن أبي عثمان وإن كان غيرهما أضيف العدد إليه مجموعا على
مثال قلة من جموع التكسير نحو ثلاثة أعبد وثلاثة آم هذا إذا وجد للاسم جمع قلة وجمع كثرة فإن أهمل أحدهما
أضيف إلى الموجود نحو ثلاثة أرجل وثلاثة رجال وأشار بقوله في الأكثر إلى أنه قد يؤثر مثال الكثرة على مثال قلة
أما لقلة استعمال مثال القلة أو نحو وجه عن القياس فالأول نحو قوله ثلاثة شسوع فآثر على **أشسع** لقلة
استعماله والثاني نحو ثلاثة قروء فآثر على أقراء لأن واحده قرء كفلس وجمع مثله على أفعال شاذ قاله المصنف
وذكر غيره أنه جمع قرء بضم القاف فلا يكون شاذا وإنما يؤثر جمع كثرة على جمع قلة في غير ذلك إلا نادرا وأجاز المبرد
ثلاثة كلاب ونحوه إذا أريد ثلاثة من كلاب وجعل من ذلك ثلاثة قروء وقال في شرح التسهيل ولو صح هذا لم يكن
معنا في الحجر لجمع القلة لأن كل جمع كثرة صالح لأن يراد به مثل هذا **تنبيهات** الأول قوله بلفظ قلة في الأكثر
يعني من أمثلة التكسير التي هي أفعل وأفعال وأفعلة وفعلة وأما جمع التصحيح فلا يضاف إليه غالبا إلا أن أهمل
غيره أو جاور ما أهمل وقل استعمال غيره فالأول نحو سبع بقرات فهي هذا ونحوه يتعين التصحيح لإهمال غيره والثاني نحو
سبع سنبلات فهي هذا ونحوه يجوز إضافته إلى التصحيح لمجاورته ما أهمل تكسيره وهو بقرات والثالث نحو ثلاثة
سعادات فيجوز لقلة سعائد وعلى هذا نحو ثلاثة سعائد ويختار التصحيح في هذين الموضعين وإن كثر استعمال غيره
ولم يجاور ما أهمل تكسيره لم يضف إليه إلا قليلا نحو ثلاثة أحمدين وثلاث زينبات وإلى هذا أشرت بقولي غالبا
وقال ابن عصفور وكذلك لا يضاف إلى جموع السلامة إذا لم تكن صفات تقول ثلاثة زيدين وأربع هندات انتهى
والإضافة إلى الصفة ضعيفة نحو ثلاثة صالحين والأحسن الاتباع على النعت ثم النصب على الحال **الثاني** إذا كان تمييز
الثلاثة وأخواتها مائة لم تجمع إلا في شذوذ كقوله ثلاث مئين للملوك وفى بها ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم
ويظهر من كلام سيبويه جواز جمع المائة في الكلام ويميز بالمائة ثلاثة وتسعة وما بينهما ولا يقال عشر مائة
استغناء بالألف ذكره في شرح التسهيل وحكى الفراء أن بعض العرب يقول عشر مائة وأن أهل هذه اللغة هم
الذين يقولون ثلاث مئين وأربع مئين فيجمعون وفي كتاب الصفار عن الفراء لا يقول ثلاث مئين إلا من لا يقول ألفا
وإنما يقول عشر مئين **ص** ومائة والألف للفرد أضف ومائة بالجمع نزرا قد ردف **ش** يعني أن المائة والألف
يضافان إلى المعدود مفردا نحو مائة رجل وألف درهم وتثنيتهما وجمعهما كذلك وقوله ومائة بالجمع نزرا قد ردف
أشار به إلى قراءة حمزة والكسائي ثلاث مائة سنين وأشار بقوله نزرا إلى قلته وقال بجوازه الفراء وقول المبرد هو خطأ
في الكلام وإنما يجوز في الشعر للضرورة مردود بالقراءة المتواترة **تنبيه** قد شذ تمييز المائة بمفرد منصوب
كقول الربيع بن ضبع **إذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب المسرة والفتاء** ولا يقاس عليه عند الجمهور
وأجاز ابن كيسان نصب تمييز المائة والألف فيقول المائة دينارا والألف درهما ثم شرع في بيان تركيب العشرة مع ما

١٠٤

دونها فيقال **ص** واحد اذكر وصلنه بعشر مركبا قاصد معدود ذكر **ش** فتقول عندي احد عشر درهما بتجريد عشر من التاء، وهمزة
احد هنا مبدلة من واو. وقد قيل واحد عشر على الاصل وهو قليل وقد يقال واحد عشر على اصل العدد ثم قال **ص** وقل لدى التانيث
احدى عشرة والشين فيها عن تميم كسرة **ش** فتقول احدى عشرة امراة باثبات التاء في عشرة وقد يقال واحدة عشرة وقوله
والشين فيها عن تميم كسرة يعني في التانيث فيقولون احدى عشرة واثنتا عشرة وكذلك سايرها وبلغتهم قرا بعضهم اثنتا
عشرة عينا قال في التسهيل وقد يفتح يعني في المونث وبالفتح قرا الاعمش قال الزمخشري ونقل لغة انتهى والفتح هو الاصل
الا ان الافصح التسكين وهي لغة الحجازيين واما في التذكير فالشين مفتوحة وقد تسكن عين عشر فيقال احد عشر وكذا اخوانه
لتوالي الحركات وبها قرا ابو جعفر احد عشر كوكبا وقرا هبيرة صاحب حفص اثنا عشر شهرا وقبيحا الجمع بين ساكنين
ص ومع غير احد واحدى ما معهما فعلت فافعل قصدا **ش** يشير به الى جعل الثاني جزءا للمركب عشر في التذكير
وعشرة في التانيث والحاصل ان للعشرة في التركيب عكس ما لها قبله فتحذف التاء في التذكير وتثبت في التانيث
وقوله **ص** ولثلاثة وتسعة وما بينهما ان ركبا ما قدما **ش** يشير به الى ان حكم الثلاثة والتسعة وما بينهما اذا ركبا
ان تثبت التاء في التذكير وتحذف في التانيث كما كان يفعل بها قبل التركيب وقوله **ص** واول عشرة اثنتي وعشرا اثني
اذا انثى تشا او ذكرا **ش** يعني انه يقال في تركيب اثنين واثنتين اثنا عشر في التذكير فتحذف نون اثنين وتوليه عشر
واثنتا عشرة في التانيث فتحذف نون اثنتين وتوليه عشرة **ص** واليا لغير الرفع وارفع بالالف والفتح في
جزءي سواهما الف **ش** يعني انه يقال اثنا عشر واثنتا عشرة بالالف في الرفع واثني عشر واثنتي عشرة بالياء
في الجر والنصب باعراب المثنى وبناء العجز ثم نبه على ان غير هما لاحظ له في الاعراب بقوله والفتح في جزءي
سواهما الف اما العجز فعلة بنايه تضمنه معنى حرف العطف واما الصدر فعلة بنايه وقوع العجز منه موقع تاء
التانيث ولذلك اعرب صدر اثني عشر واثنتي عشرة لوقوع العجز منهما موقع النون وما قبل النون محل الاعراب لا البناء
ولوقوع العجز منهما موقع النون لم يضافا بخلاف غيرهما فيقال احد عشرك ولا يقال اثنا عشرك وذهب ابن درستويه
وابن كيسان الى انهما مبنيان كسائر اخواتهما ورد بتغيرهما بالالف والياء **تنبيهان** الاول يبنى احد عشر وغيره
من المركبات للازمة واجاز الكوفيون اضافة صدره الى عجزه فيقولون هذه خمسة عشر واستحسنوا ذلك اذا اضيف
نحو خمسة عشرك **الثاني** قال في التسهيل وتجعل العشرة مع النيف اسما واحدا مبنيا على الفتح ما لم يظهر العاطف
انتهى يعني فان ظهر منع التركيب والبناء نحو خمسة وعشرة قال الشيخ ابو حيان ويحتاج في اثبات نحو عندي خمسة عشر
رجلا وخمس وعشرة امة الى سماع من العرب **ص** وميز العشرين للتسعينا بواحد كاربعين حينا **ش** العقود الثمانية
يستوي فيها المذكر والمونث وتعطف على النيف كقولك ثلاثة وعشرون في التذكير وثلاث وعشرون في التانيث
وتميز بمفرد منصوب نحو قولك عشرون رجلا وعشرون امراة وقد فهم من كلامه فائدتان الاولى ان تمييز العشرين واخواته لا
يجمع وهذا مذهب الجمهور واجاز الفراء جمعه فتقول عشرون رجالا وكذلك اجاز جمع تمييز احد عشر واخواته واجاز
بعضهم ان يقال عندي عشرون دراهم لعشرين رجلا قاصدا ان لكل واحد منهم عشرين قال في شرح التسهيل وهذا اذا
دعت اليه حاجة فاستعماله حسن وان لم تستعمله العرب لانه استعمال لا يفهم معناه بغيره ولا يجمع تمييز عشرين وبابه
في غير هذا النوع فان وقع موقع تمييز شيء منها جمع فهو حال او تابع انتهى والثانية ان تمييز العشرين وبابه
لا يكون الا منصوبا كما مثل وحكى الكسائي ان من العرب من يضيف العشرين واخوانه الى المفسر منكرا او معرفا
فتقول عشرو درهم وعشرو ثوب وهذا عند الاكثر من الشذوذ الذي لا تبنى عليه القواعد **ص** وميزوا مركبا بمثل
ما ميز عشرون فسوينهما **ش** يعني بواحد منصوب وتقدم خلاف الفراء واجاز بعضهم ان يميز بجمع صادق على
الواحد منه وجعل الزمخشري منه قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا امما والمراد وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة
كل قبيلة اسباط لا سبط فاوقع اسباطا موقع قبيلة قال في شرح التسهيل ومقتضى ما ذهب اليه ان يقال رايت
احد عشر انعاما اذا اريد احد عشر جماعة كل جماعة منها انعام ولا باس بمذهبه في هذا لو ساعده استعمال
لكن قوله ان كل قبيلة اسباط لا سبط مخالف لما يقوله اهل اللغة ان السبط في بني اسرائيل بمنزلة القبيلة من العرب
وعلى هذا فاسباط واقع موقع قبيلة بلا تجوز لكونه تمييزا بل هو بدل والتمييز محذوف انتهى **قلت** وكلامه في
شرح الكافية مخالف لما ذكره هنا فقال انه قال عند ذكر تذكير التمييز وتانيثه فان اتصل بالكلام ما يراد به المعنى
ظهورا او بكثرة معه قصد معنى التذكير جاز الوجهان وقد يرجح اعتبار المعنى كقوله تعالى وقطعناهم اثنتي
عشرة اسباطا امما فيذكر امما ترجح حكم التانيث ولولا ذلك لقيل اثني عشر اسباطا لان السبط مذكر
انتهى وقال الحوفي يجوز ان يكون اسباطا نعتا لفرقة ثم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه وامما نعت لاسباط
وانث العدد وهو واقع على الاسباط وهو مذكر لانه بمعنى فرقة وامة كما قال ثلاثة انفس يعني رجالا وعشر ابطن
بالنظر الى القبيلة انتهى **تنبيه** اذا نعت تمييز العشرين وبابه جاز فيه الحمل على اللفظ فتقول عندي عشرون درهما
وازنا والحمل على المعنى فتقول وازنة ومنه قول عنترة **فيها اثنتان واربعون حلوبة سودا كخافية الغراب الاسحم**

وهذا المعنى هو الذي تضمنه الحوفي وجعله اسبابها نعتا للعرفة ص وان اضيف عدد مركب يبق البنا وعجز قد يعرب ش
اذا اضيف العدد المركب ففيه ثلاثة اوجه الاول ان يبقى بناؤه وهو الاكثر كما يبقى مع الالف واللام باجماع والثاني ان يعرب
عجزه مع بقاء التركيب كبعلبك حكاه سيبويه عن بعض العرب فتقول احد عشرك مع احد عشر زيد واستحسنه الاخفش
واختاره ابن عصفور وزعم انه الافصح ووجه ذلك بان الاضافة ترد الاسماء الى اصلها من الاعراب ومنع في التسهيل القياس عليه
وقال الزمخشري لا وجه لاستحسانه لان المبني قد يضاف نحو كم رجل عندك ومن لدن حكيم خبير قال بعضهم وهي لغة ضعيفة عند
سيبويه قلت واذا ثبت انها لغة لم يمتنع القياس عليها وان كانت ضعيفة الثالث ان يضاف صدره الى عجزه من الا انه
حكى الفراء انه سمع من ابي فقعس الاسدي وابي الهيثم العقيلي ما فعلت خمسة عشرك وذكر في التسهيل انه لا يقاس عليه
خلافا للفراء وحكى ابن عصفور هذا الوجه في بعض كتبه عن الكوفيين وفي بعضها عن الفراء ورده بانه لم يسمع وهذا الرد مردود
بما تقدم تنبيه قال في التسهيل ولا يجوز باجماع ثماني عشرتك الا في الشعر يعني باضافة صدره الى عجزه دون اضافة كقول
الراجز كلف من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرة من حجته وحكى غيره عن الكوفيين انهم اجازوا ذلك مطلقا في
الشعر وغيره في ثماني عشرة وغيرها فليس نقل الاجماع صحيحا ص وصغ من اثنين فما فوق الى عشرة كفاعل من فعلا
ش يعني انه يصاغ من اثنين فما فوقها الى العشرة ما وازن فاعلا نحو ثان الى عاشر كما يصاغ اسم الفاعل المشتق من غير العدد
فان قلت لم يذكر واحدا قلت واحد من اسماء العدد وليس المراد العدد فيذكر وانما المراد الصيغة وهو وان كان على
وزن فاعل لا يمكن ان يراد به التصيير اذ لا عدد اقل منه بخلاف ثان وما فوقه ص واختمه في التانيث بالتا ومتى ذكرت فاذكر
فاعلا بغير تا ش فتقول في التانيث ثالثة الى عاشرة وفي التذكير ثان الى عاشر كما تفعل في اسم الفاعل نحو ضارب وضاربة
وانما نبه على هذا مع وضوحه لئلا يتوهم ان يسلك به سبيل العدد الذي صيغ منه ص وان ترد بعض الذي منه بني تضف اليه مثل بعض بين
ش لاسم الفاعل المصوغ من العدد ثلاثة احوال الاول ان يستعمل مفردا ولا اشكال فيه والثاني ان يستعمل مع
ما اشتق منه فيجب اضافته عند الجمهور فتقول في التذكير ثالث ثلاثة الى عاشر عشرة وفي التانيث ثالثة ثلاث الى
عاشرة عشر والمانع من نصبه لانه ليس في معنى ما يعمل ولا في معنى فعل فلذلك التزمت اضافته لكونه واحدا من العدد كما تلزم اضافة
البعض والى هذا اشار بقوله مثل بعض بين فهذا مذهب الجمهور وذهب الاخفش في احد قوليه والكسائي وقطرب وثعلب الى
جواز اعماله فتقول ثان اثنين وثالث ثلاثة وفصل بعضهم فقال يجاز ثان ولا يجاز ثالث وما بعده واليه ذهب في التسهيل
قال في الشرح لان العرب تقول ثنيت الرجلين اذا كنت الثاني منهما فمن قال ثان اثنين بهذا الاعتبار عذر لان له فعلا ومن قال
ثالث ثلاثة لم يعذر لانه لا فعل له فيتحصل ثلاثة اقوال تنبيه قال في الكافية وثعلب اجاز نحو رابع اربعة ومال الى نحو رابع
وقال في شرحها ولا يجوز تنوينه والنصب به واجاز ذلك ثعلب وحده ولا حجة له في ذلك انتهى وعدم المنع وقد بسط في التسهيل
وخص الجواز بثعلب اعني في شرح الكافية وقد نقله في التسهيل عن الاخفش ونقله غيره عن الكسائي وقطرب كما تقدم والثالث
ان يستعمل مع ما قبله ولا يكون الا العدد الذي تحته فهذا يجوز ان يضاف وان ينون وينصب لانه اسم فاعل حقيقة فانه يقال ثلثت
الرجلين اذا انضممت اليهما فصرتم ثلاثة وكذلك ربعت الثلاثة الى عشرت التسعة وقد اشار الى هذا بقوله ص
وان ترد جعل الاقل مثل ما فوق فحكم جاعل له احكما ش يعني ان حكمه حكم اسم الفاعل فان كان بمعنى المضي وجبت اضافته وان
كان بمعنى الحال او الاستقبال جازت اضافته وجاز تنوينه واعماله كما يفعل في جاعل وغيره من اسماء الفاعلين فان قلت هل للاستدلال
جاعل بالتمثيل له فائدة قلت نعم وهو التنبيه على ان معنى اسم فاعل العدد اذا استعمل مع ما تحته معنى جاعل فاذا قلت رابع
ثلاثة فمعناه جاعل الثلاثة وهم اربعة تنبيهان الاول قال الشارح في البيت معناه وان ترد بالمصوغ من
اثنين فما فوقه انه جعل ما هو اقل عددا مما اشتق منه مساويا له فاحكم لذلك المصوغ بحكم جاعل من معناه انتهى وفيه
نص في ان ثان لا يستعمل بمعنى جاعل فيقال ثاني واحد وهو خلاف التسهيل لانه ضم المصوغ من اثنين بالاضافة الى الموافق
بمعنى بعض اصله ونص سيبويه على انه لا يقال ثاني واحد وقال الكسائي بعض العرب يقول ثاني واحد وحكاه الجوهري ايضا
وقال ثان واحدا والمعنى هذا ثني واحدا الثاني قال في التسهيل وان قصد بفاعل المصوغ من ثلاثة الى عشرة وهذه العبارة
كما قال في شرحه تفي بفاعل المفعل والتفعيل انه من الثلث الى العشر وهي مصادر ثلثت الا ثنيت الى عشرت التسعة ص
وان اردت مثل ثاني اثنين مركبا فجئ بتركيبين ش اذا قصد صوغ الفاعل من المركب بمعنى بعض اصله كثالث اثنين ففي استعماله
ثلاثة اوجه الاول ان يجاء بتركيبين صدر اولهما فاعل في التذكير وفاعلة في التانيث وصدر ثانيهما الاسم المشتق منه وعجزهما
عشر في التذكير وعشرة في التانيث فتقول في التذكير ثالث عشر ثلاثة عشر الى تاسع عشر تسعة عشر وفي التانيث
ثالثة عشرة ثلاث عشرة الى تاسعة عشرة تسع عشرة باربع كلمات مبنية واول التركيبين مضاف الى ثانيهما اضافة
بيان الى اثنين الثاني ان يقتصر على صدر الاول ويعرب لعدم التركيب ويضاف الى المركب باقيا بناؤه والى هذا اشار بقوله ص
او فاعلا بحالتيه اضف الى مركب بما تنوي يفي ش هذا الثاني في التذكير والتانيث فتقول في التذكير ثالث ثلاثة عشر الى تاسع
تسعة عشر وفي التانيث ثالثة ثلاث عشرة الى تاسعة تسع عشرة الثالث ان يقتصر على التركيب الاول واليه اشار بقوله
ص وشاع الاستغنا بحادي عشرا ونحوه ش وفيه حينئذ ثلاثة اوجه الاول ان يبنى صدره وعجزه وهو الاعرف والثاني ان يعرب

١٢٦

صدر مضافا الى عجز مبنيا هكذا ابن السكيت وابن كيسان ووجهه انه حذف عجز الاول فاعرب لزوال التركيب ونوى صدر الثاني فبناه الثالث
انه تعرب بهما معا مقدرا حذف عجز الاول وصدر الثاني وهذا الوجه اجازه بعض النحويين تفسيرها الاول مثال في النظم بحادي عشر ولم
يمثل بثاني عشر. قال الشارح لتبطل التمثيل فابن في النسبة على ما التي هي جمع حاد واحد على فاعل وفاعل على القلب وجعل
الفاء بعد اللام فقال الواحد حادي عشر وحادية عشرة والاصل واحد وواحدة قلت وحكى الكسائي عن بعض العرب واحد عشر على الاصل
ولم يلتزم القلب كل العرب والثاني لم يذكر هنا صوغ اسم الفاعل من المركب بمعنى جاعل لكونه لم يسمع الا ان سيبويه وجماعة
من المتقدمين اجازه قياسا فتقول على هذا رابع عشر ثلاثة عشر وانما اجازه بشرط الاضافة ولا يجوز ان ينصب ما بعده
واجاز بعض النحويين حذا ثان احد عشر وثالث اثني عشر بالتنوين وذهب الكوفيون والاخفش الى منع بنائه بهذا المعنى
وقوله ص وقبل عشرين اذكرا وبابه الفاعل من لفظ العدد بحالتيه قبل وان يعطف شر يعني ان العشرين وبابه يعني بقية
العقود يعطف على اسم الفاعل بحالتيه يعني من التذكير والتانيث فتقول الحادي والعشرون الى التاسع والتسعين والحادية
والعشرون الى التاسعة والتسعين ولا يستعمل الحادي والحادية الا في تنييف قلت لم يسمع بناء اسم الفاعل من العقود
الثمانية اعني عشرين وبابه الا ان بعضهم حكى عاشر عشرين وقاس عليه الفراء الى التسعين وقال سيبويه والفراء هذا الجزء
العشرون على معنى تمام العشرين فجزئ وقال بعضهم تقول هذا متمم عشرين او مكمل عشرين ورد بانه يلزم ان يتمم نفسه وقال
ابو علي هذا الموفي عشرين قال بعضهم والصحيح ان يقال هذا كمال العشرين او يوتى بالفاظ العقود فيقال العشرون الى التسعين
والله اعلم ص كم وكاي وكذا هذه الفاظ يكنى بها عن العدد اما كم فهي اسم لعدد مبهم الجنس والمقدار وليست مركبة خلافا
للكسائي والفراء فانها مركبة عندهما من كاف التشبيه وما الاستفهامية محذوفة الالف وسكنت ميمها لكثرة الاستعمال وكم
قسمان استفهامية وخبرية وكل منهما مفتقر الى التمييز وقد اشار الى الاستفهامية بقوله ص ميز في الاستفهام كم بمثل ما
ميزت عشرين ككم شخصا سما شر يعني ان مميز الاستفهامية كمميز عشرين في الافراد والنصب نحو كم شخصا سما اما الاول اذ
فلازم خلافا للكوفيين فانهم يجيزون جمعه نحو كم شهودا لك ولو سمع مثل هذا لم يكن فيه حجة لصحة حمله على الحال وجعل التمييز
محذوفا واجازه بعضهم اذا كان السؤال عن الجماعات نحو كم غلمانا لك اذا اردت اصنافا من الغلمان وهو مذهب الاخفش فتحصل
في جمعه ثلاثة مذاهب واما نصبه ففيه ثلاثة مذاهب احدها انه لازم ولا يجوز جره مطلقا وهو مذهب بعض النحويين والثاني انه
ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية واليه ذهب الفراء والزجاج والسيرافي وعليه حمل الكثير قوله كم عمة لك
يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري والثالث انه لازم ان لم يدخل على كم حرف جر وراجح على الجر ان دخل عليها حرف جر
وهو المشهور ولم يذكر سيبويه جره الا اذا دخل على كم حرف جر والى هذا اشار بقوله ص واجز ان تجره من مضمرا ان وليت كم حرف
جر مظهرا شر يجوز في نحو بكم درهم النصب على الاصل وهو الاجود والاكثر والجر ايضا وفيه قولان احدهما انه بمن مقدرة كما ذكر وهو مذهب
الخليل وسيبويه والفراء والجماعة والثاني انه بالاضافة كم اليه وهو قول الزجاج وزعم ابن بابشاذ ان الاول ليس مذهب المحققين
ورد مذهب الزجاج بوجهين احدهما انه بمنزلة عدد ينصب ما بعده فلا واحدا ولا يمكن الخفض بها قاله ابن خروف والاخر ان الجر
لو كان بالاضافة لم يشترط دخول حرف الجر على كم ليكون عوضا من اظهار من قلت وفي لزوم هذا للزجاج نظر لانه نقل عنه انه يجيز
الجر مطلقا كما تقدم ثم اشار الى الخبرية بقوله ص واستعملنها مخبرا كعشرة او مائة ككم رجال وامرأة شر يعني ان كم
الخبرية تستعمل تارة استعمال عشرة فيكون تمييزها جمعا مجرورا نحو كم رجال وتارة استعمال مائة فيكون تمييزها مفردا
مجرورا نحو كم مرة ومن الجمع قول الشاعر كم ملوك باد ملكهم ومن الافراد قول الاخر وكم ليلة قد بتها غير اثم
تفسيرها الاول افراد تمييز الخبرية اكثر وافصح من جمعه وليس الجمع بشاذ كما زعم بعضهم وقيل الجمع على معنى الواحد
فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال الثاني ذهب الفراء الى ان الجر بعد الخبرية بمن مقدرة ونقل عن الكوفيين والصحيح انه باضافة
كم اذ لا مانع من اضافتها الثالث شرط جر تمييز الخبرية الاتصال فان فصل نصب حملا على الاستفهامية وقد جاء مجرورا مع
الفصل بظرف او جار ومجرور فالاول كقوله كم دون مية موماة يهال لها اذا تيممها الخريت ذو الجلد والثاني
كقوله كم بجود مقرف نال العلى وكريم بخله قد وضعه وفيه مذاهب احدها انه لا يجوز الا في الشعر وهو مذهب
جمهور البصريين واليه ذهب المصنف والثاني انه يجوز في الاختيار وهو مذهب الكوفيين والثالث انه يجوز ان كان الفصل
بناقص نحو كم اليوم جائع جاءني وكم بك ماخوذ اتاني لا ان كان بتام وهو مذهب يونس فان كان الفصل بجملة نحو
كم نالني منهم فضلا على عدم اذ لا اكاد من الاقتار احتمل او بظرف وجار ومجرور معا نحو كم عندي سنانا وكم دونه
من الارض محدودبا غارها تعين النصب قال المصنف وهو مذهب سيبويه وظاهر كلام المبرد جواز الفصل بجملة في الشعر
وحكي عن الكوفيين جوازه في الكلام وفي روا وقد فصل فقوله كم نالني منهم فضلا الرابع ذكر سيبويه ان بعض العرب ينصب
مميز الخبرية مع الاتصال حملا على الاستفهامية وحكى ان المصنف في غير هذا الكتاب عن تميم وهذه اللغة الفصحى الخامس
اذا نصب مع الاتصال على هذه اللغة فقال الشلوبين لا يكون الا مفردا والصحيح انه يجوز فيه الافراد والجمع على هذه اللغة كما ذكر
في شرح الكافية نبه على ذلك السيوطي السادس قد علم مما تقرر ان الاستفهامية والخبرية يتفقان في احكام ويفترقان في
احكام ولنذكر طرفا من ذلك فنقول يتفقان في ستة اشياء الاول الافتقار الى التمييز ... اسماء خلافا لمن قال ان الخبرية حرف لقبول التسمية ...

انها مبنية اما الاستفهامية فلتضمنها معنى حرفه واما الخبرية فقيل للتشبيهها بها. وقيل لمناسبة رب لانها للتكثير وقيل حملا على رب
وان كانت للتقليل **قلت** والتعليل بالشبه الوضعي كاف في بنائهما وثالثها انهما يقتضيان ان لهما مميزا لا بد منهما ورابعها
ان مميزهما قد يحذف اذا دل عليه دليل خلافا لمن منع حذف تمييز الخبرية الا ان فصل بالفعل او بالجار [illegible] وينبغي ان يقال ان فصل تمييز
الخبرية منصوبا او مجرورا بمن جاز حذفه او بالاضافة فلا يجوز حذفه وخامسها انهما يلزمهما الصدر اما الاستفهامية فواضح واما
الخبرية فحملا على رب فلا يعمل فيها ما قبلها الا المضاف وحرف الجر وحكى الاخفش ان بعض العرب يقدم العامل على الخبرية فيقول على هذا
ملكت كم غلام فقيل هي من الغلط فيجب ان لا يقاس عليه والصحيح انه يجوز القياس عليه لانها لغة وسادسها انهما يشتركان في وجوه الاعراب
وهذا مفيد بجميع الاحكام ان تقدم عليها حرف جر او مضاف فهي مجرورة والا فان كانت كناية عن مصدر او ظرف فهي منصوبة على المصدر
او الظرف والا فان لم يليها فعل او وليها وهو لازم او متعد رافع لضميرها او سببيها فهي مبتدأ وان وليها فعل متعد لم يأخذ مفعوله
فهي مفعوله وان اخذه فهي مبتدأ الا ان يكون ضميرا يعود عليها فيجوز فيها الابتداء والنصب على الاشتغال ويفترقان في خمسة اشياء
اولها ان تمييز الاستفهامية مفرد وتمييز الخبرية يكون مع ذلك جمعا وثانيها ان المشهور في تمييز الاستفهامية النصب ان لم
يدخل عليها حرف جر بخلاف تمييز الخبرية فان الصحيح فيه الجر وثالثها ان العطف على الاستفهامية مقرون بهمزة الاستفهام ومميزها جائز في السعة ولا يفصل
بين الخبرية ومميزها الا ضرورة نص المصنف على ذلك وتقدم ما يقتضي الخلاف ورابعها ان الاستفهامية لا تدل على تكثير خلافا
لبعضهم والخبرية للتكثير خلافا لابن طاهر وتلميذه ابن خروف وخامسها ان الاستفهامية تحتاج الى جواب بخلاف الخبرية فتقول
كم رجلا جاء فيقال رجل او رجلان ثم انتقل الى كاين وكذا فقال **ص** ككم كاين وكذا ويتنصب تمييز ذين او به صل من **ش** يعني
ان كاين وكذا مثل كم الخبرية في الدلالة على تكثير عدد مبهم الجنس والمقدار الا ان تمييزهما منصوب بخلاف تمييز كم الخبرية فتقول كاين
رجلا رايت ورايت كذا رجلا والاكثر جره بمن كقوله تعالى وكاين من نبي وكاين من دابة وخطّأ ابن عصفور في قوله ان من تلزم
تمييز كاين **تنبيهات** الاول المشبه به في قوله ككم هو الخبرية لان كاين وكذا لا يستفهم بهما. اما كاين فلانه نقل شاذا ولذلك
فمذهب المصنف انه يستفهم بها مستدلا بقول ابي بن كعب لعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما كاين تقرأ او تعد سورة الاحزاب
ونصوص النحويين على انها لا تكون الا خبرية **فان قلت** فان في بقية تنبيه المراد الخبرية **قلت** الخبرية انها المذكورة ثانيا
الثاني وجه التشبيه انما هو في الدلالة على تكثير عدد مبهم لا في جميع الاحكام لان كاين يجوز كون مميزها جمعا بخلاف كم وان كذا
لا تلزم الصدر وان كاين لا تجر بمن ولا بالاضافة واجاز ابن قتيبة وابن عصفور جر مميزها بالجر **الثالث** فهم من تشبيه كاين وكذا بكم الخبرية
انهما للتكثير وقد صرح المصنف بذلك في غير هذا الكتاب ونوزع في كذا وان النحويين ذكروا انها لم توضع للتكثير **الرابع** قد يفهم من
قوله وينتصب ان تمييزهما لا يجوز جره بالاضافة اليه بخلاف كم **فان قلت** كان ذلك مفهوما ايضا من كونهما لا تضافان لكونهما بمعناهما
قلت منع من ذلك ان الحكاية لا تضاف وان في اخر كاين تنوينا وفي اخر كذا اسم اشارة وهما مانعان من الاضافة **الخامس**
مذهب الفارسي وابن جاج وابن الربيع وابن عصفور جر التمييز بعد كذا في نحو كذا درهم واجازه بعضهم على الاضافة وبعضهم على
البدل والصحيح انه لا يجوز ولم يسمع قال ابن العلج واما الرفع بعد كذا فخطأ لانه لم يسمع **السادس** ظاهر قوله او به صل من تصب
جواز جر تمييز كذا بمن وكلامه في غير هذا الموضع يقتضي وجوب نصبه **السابع** ظاهر قوله وكذا انها تستعمل كناية عن العدد
وهي معه مفردة خلافا لبعضهم ولا يعرف فيها اذا كانت كناية عن العدد الا كونها مكررة بالعطف كقوله **عد النفس نعمى بعد**
بؤسا كذا كذا وكذا لطفا به نسي الجهد ونازع في التسهيل ومفرد كذا مع دال او مكررا بلا واو والتمثيل وذلك
يدل على ورود الامرين ولم يذكر لهما شاهدا ونازع ابن خروف في افرادها وزعم انه غير مستعمل **الثامن** مذهب البصريين ان تمييز
كذا لا يكون الا مفردا منصوبا سواء كانت مفردة او مكررة كما تقدم وذهب الكوفيون الى انها تعامل معاملة ما يكنى به
عنه فكناية عن مفرد ثلاثة الى عشرة جمع مجرور وكناية عن مركب بعد مكررة دون واو وعن كنايتها عن معطوف ومعطوف عليه كررها
بعطف وتجيء بالمميز بعدهما كما يجيء بعد ما هي كناية عنه فكذا عبد كناية عن ثلاثة الى عشرة وكذا عبد كناية عن مائة
فصاعدا وكذا عبدا كناية عن عشرين الى التسعين وكذا كذا عبدا عن احد عشر واخواته وكذا وكذا عبدا عن واحد
وعشرين الى تسعة وتسعين ووافقهم على ذلك ابن الدهان والمبرد وابن معط ونقله صاحب البسيط عن الاخفش قال في شرح
التسهيل ومستند هذا التفصيل الراي لا الرواية وذهب ابن عصفور الى مذهب ثالث وهو موافقتهم في المركب والمفرد
والمعطوف وخالفهم في المضاف وهو من الثلاثة الى العشرة فيقيس بجمع معرف بالالف واللام مجرور بمن وزعم انه مذهب
البصريين بناء على ما نقله ابن السيد من ان البصريين والكوفيين اتفقوا على ان كذا وكذا كناية عن الاعداد المعطوفة وكذا كذا
كناية عن الاعداد المركبة وليس كما نقل **التاسع** كاين مركبة من كاف التشبيه واي فيل الاستفهامية وحكيت فصارت
كلمة بمعنى كم ويحكى به على موضعه بالاعراب وقال ابن عصفور والكاف فيها زائدة لا تتعلق بشيء واجاز ابن خروف ان تكون
مركبة من الكاف التي هي اسم ومن اي اسم على وزن فيعل ولم يستعمل هذا الاسم مفردا بل مركبا مع الكاف وهو مبني على السكون من حيث
استعمل في معنى كم وقال بعض المغاربة يحتمل ان تكون بسيطة **العاشر** في كاين خمس لغات افصحها كاين وبها قرا الاكثر
الغراء ويليها كائن وبها قرا ابن كثير الثانية كَيْئن حكاها المبرد الرابعة كأْيٍ وبها قرا ابن محيصن والاشهب العقيلي
الخامسة كَيٍ **الحادي عشر** اختلف في الوقف على كاين في اللغة المشهورة فمذهب الفارسي والسيرافي وجماعة من النحويين

الى انه يحذف النون. وذهب ابن كيسان وابن خروف الى انه باقرار النون والوجهان عن ابي عمرو والكسائي **قلت** ووقف اكثر القراء بالنون
اتباعا للرسم ووقف ابو عمرو بالياء واختلف ايضا في الوقف على كأين وهي التي قرا بها ابن كثير فوقف المبرد وابن كيسان بالنون ووقف
جماعة بحذفها وقرا غيره من جعلها اسم فاعل من كان وجعلها من كاء يكيء وكياء اذا رجع وارتدع. **الثاني عشر** كذا مركبة من
كاف التشبيه وذا الاشارة وتكون كناية عن العدد كما تقدم وعن غيره اذا كانت عن غير عدد فتكون مفردة ومعطوفة ويكنى بها عن
المعرفة والنكرة.

الحكاية

هذا الباب للحكاية بمن وباي في الاستثبات لا لمطلق الحكاية ص احكِ باي ما لمنكور سئل عنه بها في الوقف او حين تصل
ش اذا سئل باي حكي بها ما للمسؤول عنه بشرطين احدهما ان يكون المسؤول عنه مذكورا الثاني ان
يكون نكرة وفي الحكاية بها بهذين الشرطين لغتان الاولى ان يحكى بها ما يكون للمسؤول عنه من اعراب وتذكير وافراد وفروعهما
فتقول لمن قال قام رجل ايٌّ او رجلان ايان او رجال ايون. او امرأة ايّة او امرأتان ايتان او نساء ايات ولا يحكى بها الا جمع تصحيح
موجود في المسؤول عنه او صالح له بان يوصف به نحو رجال فانه يوصف بجمع التصحيح فتقول رجال مسلمون وهذه هي اللغة العليا
وبها جزم هنا والثانية ان يحكى بها ما له من اعراب وتذكير وتأنيث فقط ولا تثنى ولا تجمع فتقول ايٌّ لمن قال قام رجل او رجلان او
رجال واية لمن قال قامت امرأة او امرأتان او نساء وقوله في الوقف او حين تصل يعني ان ايا يحكى بها في الحالين بخلاف من كما سيأتي
اختلف في الحركات اللاحقة لاي فقيل هي حركات حكاية واي بمنزلة من في موضع رفع بالابتداء والخبر ولا يبعد ان تكون مفعولة بفعل
وقيل هي حركات اعراب فهي في الرفع على قياس قول البصريين مبتدأ وخبرها محذوف تقديره اي قام وانما لم يقدم لان الاستفهام
لا يعمل فيه ما قبله واجاز الكوفيون رفعها بفعل مضمر قبلها ولو اظهر لجاز واما في النصب والجر فهي محمولة على فعل مقدر
بعدها تقديره ايا ضربت وباي مررت ويجوز ذكره موخرا واجاز بعضهم ان يؤتى به قبلها واعترض من قال انها اعراب بانه
يلزمه اضمار حرف الجر في نحو باي والتزم بعضهم اظهار حرف الجر فيقول بأيٍّ ثم انتقل الى من فقال ص ووقفا احك ما لمنكور بمن والنون حرك مطلقا واشبعن
ش اذا سئل بمن عن مذكور منكور حكي بها في الوقف دون الوصل ما للمسؤول عنه من اعراب
وافراد وتذكير وفروعهما وتشبع الحركة في نونها حال الافراد فتقول لمن قال قام رجل منو ولمن قال رايت رجلا منا ولمن قال مررت
برجل مني. **تنبيهات** الاول الحكاية بمن مشروطة بالشرطين المذكورين في الحكاية باي اعني كون المسؤول عنه مذكورا
منكورا. **الثاني** فهم من كلامه ان ايا يخالف من في امرين احدهما ان ايا يحكى بها وصلا ووقفا ولا يحكى بمن الا وقفا والاخر ان ايا لا
تشبع حركتها في الوقف بخلاف من. **الثالث** اختلف في هذه الاحرف اللاحقة لمن فقال ابو علي الخفيف اراد الحكاية وحرك
النون اتباعا لها وذهب السيرافي الى ان الحكاية وقعت بالحركة ثم اشبعت فنشات عنها الحروف ليوقف عليها وبهذا
يشعر قول الناظم واشبعن وذهب قوم الى ان هذه الاحرف مبدلة من التنوين ثم اعلم ان المحكي ستة اقسام لانه اما مذكر واما
مؤنث وكل منهما مفرد ومثنى ومجموع وقد تقدمت حكاية المفرد المذكر ثم انتقل الى المثنى المذكر فقال ص وقل منان ومنين بعد لي الفان بابنين وسكن تعدل
ش اي تقول منان في الرفع ومنين في النصب والجر والنون فيهما ساكنة وانما
كسرها لاقامة الوزن اعني ان اروبه على ما يلي وفي قوله في غير الضرورة بقوله وسكن تعدل ثم انتقل الى المفرد المؤنث
فقال ص وقل لمن قال اتت بنت منه والنون قبل تا المثنى مسكنه ش اي تقول في حكاية المؤنث منه بفتح النون
وقلب التاء هاء وقد يقال منت باسكان النون وسلامة التاء ثم انتقل الى المثنى المؤنث فقال والنون قبل تا المثنى مسكنه
اي تقول في حكاية المثنى منتان باسكان النون التي قبل التاء والنون التي بعد الالف في الرفع وفي الجر والنصب منتين باسكان
النونين وبعضهم يحرك النون قبل التاء فيقول في التثنية منتان ومنتين واليه اشار بقوله ص والفتح نزر ش فان قلت
لم كان الفتح في المفرد اشهر في منه والاسكان في التثنية اشهر قلت لان التاء في منه متحركة فهي ساكنة للوقف
فحرك ما قبلها لئلا يلتقي ساكنان وليس كذلك منتان ثم انتقل الى جمع المؤنث فقال ص وصل التا والالف بمن باثر ذا بنسوة كلف
ش تقول في حكاية جمع المؤنث منات باسكان التاء ثم كمل الاقسام بجمع المذكر فقال ص وقل منون ومنين مسكنا ان قيل جا قوم لقوم فطنا
ش اي تقول في حكاية جمع المذكر منون رفعا ومنين نصبا وجرا والنون ساكنة للوقف كما
سبق. **تنبيه** في الحكاية بمن لغتان احداهما وهي الفصحى ان يحكى بها ما للمسؤول عنه من اعراب وافراد وتذكير وفروعهما
على ما تقدم من التفصيل ولم يذكر المصنف غيرها والاخرى ان يحكى بها اعراب المسؤول عنه فقط فتقول لمن قال قام رجل او رجلان
او رجال او امرأة او امرأتان او نساء منو وفي النصب منا وفي الجر مني وقوله ص وان تصل فلفظ من لا يختلف ش يعني
بمفهوم قوله ووقفا احك فتقول من يا فتى في الاحوال كلها واجاز يونس اثبات الزوائد وصلا فتقول منو يا فتى ويشبع
الحركة منه ولا ينون ويكسر نون المثنى ويفتح نون الجمع ويثنون منات تحريكا وكسرا وهو مذهب حكاه عن بعض العرب
وحمل عليه قول الشاعر: اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما. وهو شاذ عند سيبويه والجمهور
من وجهين احدهما اثبات العلامة وصلا والاخر انه حكى مقدرا غير مذكور والى هذا البيت اشار بقوله ص ونادر منون في نظم عرف
ش وهو لتابط شرا وبعد البيت: فقال سراتهم الجن قلت عموا ظلاما ورواه بعضهم فقلت عموا صباحا على
وعلى الرواية الاولى ... كذلك لان القصيدة ميمية وقال ابن السيد ليس ما انكره ... وقع في شعر اخر منسوب الى جذع
ابن سنان الغساني في قصيدة حائية ثم ذكر حكاية العلم بمن فقال ص والعلم احكينه من بعد من ان عريت من عاطف بها اقترن

ش اذا سئل عن علم مذكر لم يتبين نفي الاشتراك فيه . ففيه لغتان اجودهما ان يحكى فيه بعد من اعراب الاول فتقول لمن قال جاء زيد من زيد
ورايت زيدا من زيدا ومررت بزيد من زيد وهذه لغة الحجازيين واما غير علم فلا يحكون بل يحكون بالعلم المسؤول عنه بعد من مرفوعا
انه مبتدا خبره من . او خبر مبتدا الذي من . فلو اقترن بعاطف كقولك ومن زيد تعين الرفع عند جميع العرب **تنبيهات**
الاول اجاز يونس حكاية سائر المعارف قياسا على العلم **الثاني** جزم المصنف في التسهيل عن الحجازيين بالحكاية بشرطها حكي
غيره عنهم جواز الاعراب ايضا **الثالث** قيل من قوله والعلم احكينه ان حركاته حكاية وان اعرابه مقدر كما صرح به في غير هذا الموضع
ومذهب الجمهور ان من مبتدا وخبره زيد كان تاما حركته ضمة او فتحة او كسرة وحركة اعرابه مقدرة لاشتغال الاخر بحركة الحكاية
وقيل الحركة في حال الرفع اعراب بخلاف النصب والجر وذهب كثير من النحويين الى انه محمول على اعمال مقدر ويدل عليه العامل في
الاسم المستفهم عنه والواقع بعد من بدلا منها وقيل غير ذلك والصحيح الاول **التأنيث**

ص علامة التأنيث تاء او الف وفي اسام قدروا التا كالكتف

ش التذكير هو الاصل فلم يفتقر الى علامة بخلاف التأنيث وللتأنيث فيما ذكر علامتان
التاء والالف هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب الكوفيون والزجاج الى ان علامة التأنيث ثلاثة الالف والتاء والهمزة
في حمراء ونحوه وذهب بعضهم الى ان الهمزة والالف قبلها معا علامة التأنيث ومذهب الجمهور ان الهمزة في حمراء ونحوه بدل
من الف التأنيث وذلك انهم لما ارادوا تأنيث ما اخره الف بالف التأنيث لم يمكنهم الجمع بين الفين فابدلت المتطرفة همزة تشبيه
انما قال تاء ولم يقل هاء لان مذهب البصريين ان التاء هي الاصل والهاء المبدلة في الوقف عنها وعكس الكوفيون وقوله وفي اسام
قدروا التا كالكتف يعني ان المؤنث بالتاء نوعان نوع ظهرت فيه التاء ونوع قدرت فيه . فالاول ثلاثة اقسام مؤنث
المعنى نحو عائشة فهذا لا يذكر الا ضرورة ومذكر المعنى نحو حمزة فهذا لا يؤنث الا ضرورة كقوله **أبوك خليفة ولدته**
اخرى وما ليس معناه مذكرا حقيقة ولا مؤنثا حقيقة نحو خشبة فهذا يؤنث نظرا الى لفظه نحو خشبة واحدة **تنبيه**

هذا التقسيم انما هو فيما يمتاز مذكره من مؤنثه فان لم يمتز نحو نملة انث مطلقا ولهذا وهم من استدل على تأنيث نملة سليمان عليه السلام
بقوله تعالى قالت نملة واما الثاني وهو ما تاؤه مقدرة فنحو كتف ويد وعين وما غير الشماع **فان قلت** ما الدليل على ان
فيه التاء مقدرة **قلت** رجوعها في التصغير نحو كتيفة ويدية وعيينة ثم اشار الى ما يعرف به التقدير بقوله

ص ويعرف التقدير بالضمير ونحوه كالرد في التصغير

ش فالضمير نحو الكتف نهشتها . والرد في التصغير نحو كتيفة ونحو ذلك كتأنيث خبره
او نعته او حاله او عدده او الاشارة اليه او جمعه على مثال يخص المؤنث نحو هنوات او يغلب فيه نحو عقاب واعقب ثم اعلم ان التاء
لمعان كثيرة لا حاجة لذكرها هنا فان الناظم لم يتعرض هنا للتنبيه عليها والغرض الاصلي من زيادة التاء الفرق بين المذكر والمؤنث
ويكثر ذلك في الصفات نحو ضارب وضاربة ويقل ذلك في الاسماء نحو رجل ورجلة وقد امتنع في صفات فلم تلحقها تاء الفرق وهي
خمسة الاول فعول بمعنى فاعل نحو صبور وشكور واليه اشار بقوله

ص ولا تلي فارقة فعولا اصلا ولا المفعال والمفعيلا كذاك مفعل

ش فقوله اصلا احترز به من فعول بمعنى فاعل لان بنية فاعل اصل وقال الشارح لانه اكثر من فعول بمعنى مفعول فهو اصل واحترز بذلك
من فعول بمعنى مفعول لانه قد تلحقه التاء نحو اكولة بمعنى ماكولة وركوبة بمعنى مركوبة وحلوبة بمعنى محلوبة وربما حذفوها
فقالوا حلوب وركوب والثاني مفعال نحو مذكار ومكثار والثالث مفعيل نحو معطير ومنطيق والرابع مفعل نحو مغشم . تنبيهان
الاول فهم من قوله ولا تلي فارقة انها قد تليه غير فارقة كقولهم ملولة وفروقة . فان التاء فيها للمبالغة ولذلك تدخل في
المؤنث والمذكر الثاني اشار بقوله

ص وما تليه تا الفرق من ذي فشذوذ فيه

ش الى ان تاء الفرق قد تلحق بعض هذه الاوزان
شذوذا كقولهم عدو وعدوة . وميقان وميقانة ومسكين ومسكينة وحكى سيبويه عن بعض العرب امراة مسكين على
القياس الخامس فعيل بمعنى مفعول نحو قتيل وجريح واليه اشار بقوله

ص ومن فعيل كقتيل ان تبع موصوفه غالبا التا تمتنع

ش فتقول رايت رجلا قتيلا وامراة قتيلا والى تغييره بمعنى مفعول اشار بقوله كقتيل واحترز من فعيل بمعنى فاعل نحو ظريف وشريف
فانه تلحقه التاء وقد يشبه بالذي بمعنى مفعول فلا تلحقه كقوله تعالى وهي رميم وقوله ان تبع موصوفه شرط في منع فعيل من التاء
العارفة واحترز بذلك مما ان لم يجر على موصوف فانه حينئذ تلحقه التاء نحو رايت قتيلا وقتيلة في امن اللبس قال في التسهيل ما لم
يحذف موصوف فعيل فتلحقه **تنبيه** ذكر ابو حاتم انه اذا جيء بما يبين انه مؤنث لم تلحقه التاء لامن اللبس نحو رايت قتيلة من
النساء قيل وعلى هذا فاطلاق المصنف غير جيد **قلت** يمكن ان يحمل كلامه على ان المراد بقوله ما لم يحذف موصوف فعيل ان يستعمل
استعمال الاسماء غير جار على موصوف ظاهر ولا منوي لدليل فحينئذ تلحقه نحو رايت قتيلة واكيلة السبع وقد اشار الى هذا المعنى في
شرح الكافية وقوله غالبا اشارة الى انه قد تلحقه تاء الفرق حملا على الذي بمعنى فاعل كقول العرب صفة ذميمة وخصلة حميدة فقد
حمل كل منهما على الاخر ثم انتقل الى الف التأنيث فقال

ص والف التأنيث ذات قصر وذات مد نحو انثى الغر

ش تنقسم الى المقصورة
اصل الممدودة وانثى الغر غراء ثم قال

ص والاشتهر في مباني الاولى يبديه وزن اربى والطولى ومرطى ووزن فعلى جمعا
او مصدرا او صفة كشبعى وكحبارى سمهى سبطرى ذكرى وحثيثى مع الكفرى كذاك خليطى مع الشقارى

ش يعني بالاولى
المقصورة وذكر لها من الابنية المشهورة اثني عشر بناء وبعضها باطراد وبعضها بغيره وضابطها تشاركها فيه الممدودة وسانبه على ذلك
ان شاء الله تعالى الاول فعلى نحو اربى للداهية ولم يرد الا اسما وهو مشترك بناء ومثال الممدودة منه قشاء لعظم خلق الذنب وخشاء
الثاني فعلى وهو مختص بالمقصورة ويكون اسما غير مصدر كبهمى ومصدرا كرجعى وصفة كطولى واما قولهم بهماة فشاذ وقيل

بعلت الالف للتكثير او للالحاق وعند من ينون قبعثرى فُعَلَّل ومارواه ابن الاعرابي من قد بيا فشاذ الثالث فَعَلَّا وهو مشترك فمثال المقصور
اسما بردا وصفة نافة زبجا ومصدرا كطي ومثال الممدود قرماء وجنفاء وهما موضعان وابن ذات اثار ودهر من قنوا وحبذا نحو هاوا الرابع
فعللا اذا كان جمعا نحو جاوا ومصدرا نحو عوى او صفة نحو شتعا جار كل ما سماه بيعبر كون اسمه للتانيث بالرفه صالحة للتانيث
والالحاق وما فيه وجهان ارطا وعلقا وترتب الخامس فعالا وهو مختص بالمقصور نحو هبار والهبر ولم يجي صفة الا جمعا نحو سكرى
وزعم الربيري انه جا صفة مع داو وحكى قولهم جمل علادا السادس فِعَّلَا وهو مختص بالمقصور نحو السمها للباطل السابع فِعَلَّا
وهو مختص بالمقصور نحو سبطرا ودفقا الذي بيمرر الشي **الثامن** فعلا وهو مختص بالمقصور نحو ذكرى **تنبيه** اطلق في فعلا وكان
ينبغي ان يفصل فيه كما فعل في فعللا وذلك ان فعلا بكسر الفا ان كان مصدرا نحو ذكرى او جمعا نحو حجلى وظربى او ثالث لها فالف
للتانيث وان لم يكن مصدرا ولا جمعا لم يلزم كون الف للتانيث بل ان لم ينون في التذكير فهي للتانيث نحو ضيزى ابا النعم وهي القسمة الجائرة
وان نون فالف للالحاق نحو رجل كيصى وهو المولع بالاكل وحده وان كان ينون في لغة دون لغة ففيه الوجهان نحو ذفرى والاكثر
في ذفرى منع الصرف التاسع فعيلا وهو مشترك فالمقصور نحو خليفا وهجيرا ولم يجي الا مصدرا والممدود نحو فخيخاء وخصيصاء
ومكيثاء وهذه الثلاثة نحو نقص ولرابع لها والكسائي يقيس على ما سمع وفعيلا قيمر جميع الباب وعنه يقصر على السماع
العاشر فعلا وهو مختص بالمقصور نحو كفرا وهو وعاء الطلع بفتح الفا وضمها وحكى الفرا سلحفات وقاضي ان الف
سلحفات ليست للتانيث الا ان يجعل شاذا امثال تبعثرات وحكى في التسهيل سلحفا بالمد وحكاه ابن القطاع فعلى هذا يكون
من الابنية المشتركة الحادي عشر فُعَيْلَا وهو مشترك فالمقصور نحو خليطا والممدود نحو قولهم هو عالم بذخيلائك اي
بباطن امرك ولا يجي غيره الثاني عشر فعالا وهو مختص بالمقصور نحو شقارا وهو نبت وقوله ص واعز لغير هذه استندارا
ش يعني ان ما لم يذكره من ابنية الف التانيث المقصورة مستنذر وفيه نظر ثم شرع في ذكر ابنية الممدودة مفتتحا على الاوزان
المشتهرة كما فعل في المقصورة فقال ص لمدها فعلا افعلا مثلث العين وفعللا ثم فعالا فعللا فاعولا وفاعلا فعليا
مفعولا ومطلق العين فعالا وكذا مطلقا فعلا اخذا ش وجملة ما ذكر لها سبعة عشر وزنا وهي ايضا ضربان ضرب
مختص بالممدودة وضرب مشترك ويتبين بالتفصيل **الاولى** فعلا كيف اتى اسما كصحراء او مصدرا كرغبا او جمعا في
المعنى كطرفا او صفة انثى افعل كحمراء او غيره كديمة هطلاء وهو فليل **والثاني والثالث والرابع** افعِلا بفتح العين
وضمها وكسرها واليه اشار بقوله مثلث العين ومثاله قولهم لليوم الرابع من ايام الاسبوع اربعاء واربعاء واربعاء
بفتح البا وكسرها وضمها وافعلا بفتح العين مشترك ومثال المقصور قولهم الاجفلا لعموم الجماعة **الخامس** فعللا
وهو مشترك فالممدود عقربا وهي ملاذ المكانيز ذكرها سيبويه والمقصور قرنبا اسم امراة وفرقرا اسم موضع ولا يكون
هذا الوزن الا اسما مدا وقصرا **السادس** فعالا وهو مختص بالممدود ومثاله قصاصا وهو القصاص وحكى ابن دريد
ولا يعرف غيره **السابع** فعللا ومثاله فعر الغم فصلا ولم يجي الا اسما وهو قليل وحكى ابن القطاع انه يقال فعر الغم وهل
بالضم وعلى هذا يكون مشتركا **والثامن** فاعولا نحو عاشورا وهو مشترك ومثال المقصور بادولا اسم موضع
التاسع فاعلا نحو قاصعا وهو مختص بالممدود **العاشر** فعليا نحو كبريا وهو مختص بالممدود **الحادي عشر**
مفعولا نحو مشيوخا وهي جماعة الشيوخ وهو مختص بالممدود **الثاني عشر** فعالا نحو براسا يقال لا ادري اي البراسا
هو اي اي الناس هو وقد اثبت ابن القطاع فعالا مقصورا في الفاظ منها هرالا اسم جبل فعلى هذا يكون مشتركا **الثا
لث عشر** فعيلا نحو كثيرا وهو مشترك ومثال المقصور كثير ايضا **الرابع عشر** فعولا نحو دبوقا وهو ورا
وجعله في التسهيل من الابنية المختصة بالف التانيث الممدودة والى هذا ذهب ابن عصفور وذهب ابن القوطية وابن القطاع
الى انه يقال فعولا بالقصر واورد له في ذلك عبيد سعوطا اسما ولغبا وقطور اموضع ودبوقا للعذرة وحكى فوقا هم بنو
النهر بن قطورا قبيلة من جرهم وفي شعر امرئ القيس عفاه تنوفا وعلى هذا فهو مشترك وهو الصحيح وقد اشار الى
هذه الاوزان الثلاثة بقوله ص ومطلق العين فعالا ش يعني بالطلاق العين ان يكون بالفتح مع الالف وبالضم مع الواو
وبالكسر مع اليا **الخامس عشر** فعلا نحو جنفا اسم موضع وهو مشترك كما تقدم في ابنية المقصور **السادس
عشر** فعللا نحو سيرا وهو ثوب مخطط يعمل من القز وهو مختص بالممدود **السابع عشر** فعللا نحو عشترا وتعسا
وهو مشترك كما تقدم في المقصورة وقد اشار الى هذه الثلاثة بقوله وكذا مطلقا فعلا اخذا ص المقصور
والممدود المقصور هو الاسم الذي حرف اعرابه الف لازمة والممدود هو الاسم الذي حرف اعرابه همزة قبلها
الف زائدة وكلاهما منقيس ومسموع وقد اشار الى ضابط المقصور القياسي بقوله ص اذا اسم استوجب من قبل الطرف
فتحا وكان ذا نظير كالاسف فلنظيره المعتل الاخر ثبوت قصر بقياس ظاهر ش اعلم ان القصر والمد يكونان الا في
المعتل الاخر وكل اسم معتل الاخر له نظير من الصحيح يجب فتح ما قبل اخره فهو مقصور كقولك جوي جوى وان نظيره
من الصحيح اسف اسفا وهو يجب فتح ما قبل اخره فان فعل اللازم قياس مصدره فعل فقوله اذا اسم يعني من الصحيح وقوله
وكان ذا نظير يعني من المعتل وقوله كالاسف مثال من الصحيح الذي استوجب من قبل الطرف فتحا وان قلت قوله استوجب
ليس بجيد لانه يقتضي اشتراط ذلك ان يلزم فتحه فلا يكفي غلبة الفتح وليس كذلك بل هو كافية فان في التسهيل كل

ف يجوز

١٣

التر

معتل اللام بفتح ما قبل آخر نظيره من الصحيح لزوما او غلبة وفصح معنيين انتهى فمثال ما فتح لزوما مفعول ما زاد على الثلاثة فمثال
ما فتح غلبة مصدر فعل اللازم جاء فرحا على فعالة نحو شكس شكاسة وعلى فعولة نحو صهب صهوبة وعلى فعل نحو سكر
سكرا **قلت** معنى قوله استوجب انه استحق ذلك في القياس وشمل القسمين الا ترى ان مصدر فعل اللازم يستوجب فتح ما قبل
آخره في القياس وان كان السماع قد ورد في بعضه بخلاف ذلك والذي يوضح لك ان هذا معنى كلامه تمثيله بالاسف
لموجب الفتح وهو واضح وقوله كفعل وفعل في جمع ما كفعلة وفعلة نحو الدمى **ش** هذا من امثلة المقصور المقيس وفعل
جمع فعلة نحو مرية ومرى وفعل جمع فعلة نحو دمية ودمى وانما قيس فيهما لان نظيرهما من الصحيح قرب وقرب جمع
قربة وقربة ثم شرع في ذكر ضابط الممدود فقال **ص** وما استحق قبل آخر الف فالمد في نظيره حتما عرف **ش** يعني ان
الاسم الصحيح اذا استحق زيادة الف قبل آخره فان نظيره المعتل الآخر واجب المد قياسا فالممدود المقيس اذن كل
معتل الآخر له نظير من الصحيح ذو زيادة الف قبل آخره وقوله استحق يعني في القياس سواء لزم ذلك المصدر ما اوله
همزة وصل كما سيذكر او غلب ولم يلزم كمفعال صفة نحو مهذار فان نظيره من الصحيح مهذار وقد جاء منه شيء على مفعل
نحو مدعس وقوله كمصدر الفعل الذي قد بدئا بهمز وصل كارعوى وكارتأى **ش** هذا امثلة ما يجب مده قياسا لان نظيره
من الصحيح تجب زيادة الف قبل آخره فتقول ارعوى ارعواء وارتأى ارتياء بالمد لان نظيرهما احمر احمرارا واقتدر اقتدارا ثم قال **ص** والعادم النظير
ذا قصر وذا مد بنقل كالحجا وكالحذا **ش** يعني ان ما كان معتل الآخر ولا نظير له من الصحيح يطرد فتح ما قبل آخره
فانه يوقف مده وقصره على السماع فمن المقصور سماعا الحجا وهو العقل ومن الممدود سماعا الحذاء وهو النعل
وقد صنف الناس في ذلك كتبا فلا نطول بذكر الامثلة **تنبيه** كلامه مخصص كما قيل بما نقص عن … من البنى
الثلاثية ثم ختم الباب بالكلام على قصر الممدود ومد المقصور فقال **ص** وقصر ذي المد اضطرارا مجمع عليه والعكس
بخلف يقع **ش** قصر الممدود للضرورة شبيه بصرف ما لا ينصرف ولذلك اجمع على جوازه ومد المقصور شبيه بمنع
ما يستحق الصرف فلذلك اختلف فيه فمنعه جمهور البصريين مطلقا واجازه جمهور الكوفيين مطلقا وبعض البصراء
… ما له موجب لفتح … ومنع مد ما لا موجب فيه … والكلام جوازه لورود كقول العجاج
والمرء يبليه بلاء السربال تعاقب الاهلال بعد الاهلال ومن الثاني **قد علمت اخت بني السعلاء وعلمت**
ذاك مع الجزاء ان نعم ماكولا على الخواء يا لك من تمر ومن شيشاء ينشب في المسعل واللهاء
فمد السعلاء والخواء واللهاء وهي مقصورة وقال طرفة **لها كبد ملساء ذات اسرة وكشحان لم ينقص**
طواءهما الحبل ومن وافق الكوفيين على جواز ذلك ابن ولاد وابن خروف وزعم ان سيبويه دل على جواز ذلك في الشعر
بقوله وربما مدوا فقالوا منابير قال ابن ولاد في زيادة الف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الياء واما قوله …
… يكاد سناه برفعه بالمد فشاذ اذ لم يثبت لغة ولا يكون الا في … الضوء **قلت** حكى الاجماع على قصر
الممدود وليس كذلك لان مذهب الفراء منعه فيما له قياس يوجب مده نحو فعلاء افعل **قلت** هو مجمع على جوازه في
الجملة وان وقع الخلاف في بعض المواضع والصحيح جوازه مطلقا ورد مذهب الفراء بقول الشاعر **وانت لو باكرت**
مشمولة صهباء كلون الفرس الاشقر كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا
تقدم حد المقصور والممدود وانما اقتصر عليهما لوضوح تثنية غيرهما وجمعه قال في شرح الكافية اذا قصد تثنية
اسم ولم يكن مقصورا ولا ممدودا فتح آخره ووصل باحدى العلامتين المذكورتين في باب الاعراب **ص** آخر مقصور
تثني اجعله يا ان كان عن ثلاثة مرتقيا **ش** شمل قوله ان كان عن ثلاثة مرتقيا الالف الرابعة نحو معطى
والخامسة نحو مستدعى والسادسة نحو مستدعى فتقول معطيان ومستدعيان ومستدعيان … بأن تقلب الالف
ياء في جميع ذلك وان تلت التي اصلها ثم قال **ص** كذا الذي اليا اصله نحو الفتى والجامد الذي اميل كمتى **ش** … الف
الالف المقصور الثلاثية على اربعة اقسام منقلبة عن ياء نحو الفتى ومنقلبة عن واو نحو العصا واصلية نحو اذا او متى
والى … في حرف او شبهه او مجهولة الاصل نحو الددا وهو اللهو فان الفه لا يدرى اهي عن واو او عن ياء
لان الالف في الثلاثي المعرب لا تكون الا منقلبة عن احدهما فاما المنقلبة عن الياء فتقلب في التثنية ياء ترد الى
اصلها نحو فتيان واما المنقلبة عن الواو فتقلب واوا ترد الى اصلها ايضا نحو عصوان واما الاصلية والمجهولة
ففيهما ثلاثة مذاهب الاول وهو المشهور انه يعتبر حالهما بالامالة فان اميلتا ثنيتا بالياء نحو بلى ومتى فتقول
بليان ومتيان وان لم يميلا فبالواو نحو على ولدى مسمى بهما فتقول علوان ولدوان وهذا مذهب سيبويه وبه جزم هنا والثاني
ان الغالب انما ميلتا او قلبتا ياء في موضع ما ثنيتا بالياء والا فبالواو وهذا اختيار ابن عصفور وبه جزم في الكافية
فعلى هذا تثنى على والى ولدى بالياء لانقلاب الفها ياء مع الضمير وعلى الاول تثنى بالواو … والثالث
ان الالف الاصلية والمجهولة تقلب ياء مطلقا **تنبيهان** الاول قوله والجامد الذي اميل يشمل الاصلية والجامد من هذه
ما لم يعرف له اشتقاق وقد عبر بعضهم عن الاصلية بالمجهولة **الثاني** مثل في شرح التسهيل المجهولة بخسا بمعنى …
ولقى بمعنى ملقى لا يعبأ به ونوزع في التمثيل اما خسا فقال في القصائد يكتب بالالف لانه من خسا مهموزا واما لقى

فيه ابن جني على ان الهمزة عن ياء وهو بمعنى ملفق فهو فعال بمعنى مفعول والمعنى انه لحسن نسجه وكونه ذا وجهين يلفاه كل احد قبلا بلا خلف وقوله
ص وغيره انقلب واوا للالف ش اشار الى الانواع التي تقلب الهمزة فيها ياء وهي ما كانت الهمزة رابعة فصاعدا او ثالثة منقلبة
عن ياء او واو اصلية او مجهولة او مبدلة... وما عدا ذلك تقلب الهمزة واوا وهو نوعان احدهما ما الهمزة فيه ثالثة عن واو والاخر ما الهمزة اصلية
او مجهولة ولم تمل وتقدم تمثيل ذلك وقوله ص واولها ما كان قبل قد الف ش يعني من العلة هنا المذكورة في باب الاعراب
ثم انتقل الى الممدود فقال ص وما كصحراء بواو ثنيا ش يعني ان ما كانت همزته للتانيث تثنى بقلبها واوا فتقول في حمراء
حمراوان وكذلك ما اشبهه وقوله ص ونحو علباء كساء وحيا بواو وهمز ش يعني ان ما همزته للالحاق نحو علباء
او منقلبة عن اصل نحو كساء وحياء بعيبه وجهار فهمزة كساء عن واو واصله كساو وهمزة حياء عن ياء واصله حياي فهذان
النوعان يجوز في همزتهما وجهان قلبهما واوا وتصحيحهما فتقول على الاول علباوان وكساوان وحياوان وعلى الثاني علباءان
وكساءان وحياءان فان قلت اي الوجهين اجود قلت ذكر المصنف وفاقا لبعضهم ان قلب التي للالحاق اولى من تصحيحها
والمنقلبة عن اصل بالعكس ونص سيبويه والاخفش على ان اقرار الهمزة فيهما احسن الا ان سيبويه ذكر ان القلب في التي
للالحاق اكثر منه في المنقلبة عن اصل مع اشتراكهما في العلة وقوله ص وغير ما ذكر صحح ش يعني ان غير ما ذكر من اقسام
الممدود ذي الهمزة تثبت في التثنية ويعني بذلك ما همزته اصلية نحو قراء ووضاء فانه لم يبق من اقسام الممدود غيره فتقول
فيه قراءان ووضاءان والحاصل ان الممدود اربعة اقسام لان همزته اما اصلية او مبدلة من اصل او مبدلة من ياء الالحاق
او مبدلة من الف التانيث وفرع عنه احكامها **تنبيه** قال الشارح الممدود على اربعة اضرب لان همزته اما اصلية واما
زائدة والزائدة اما للتانيث كحمراء او للالحاق كعلباء وقوباء والاصلية اما بدل نحو كساء ورداء وحياء
واما غير بدل نحو قراء ووضاء انتهى وفيه تجوز لان الهمزة في حمراء ليست بزائدة للتانيث بل مبدلة من الالف الزائدة
للتانيث عند الجمهور وكذا الهمزة في علباء ونحوه انما هي مبدلة من الياء الزائدة للالحاق وتسمية همزة كساء
وحياء ورداء اصلية انما هو باعتبار ما نشات عنه وقوله ص وما شذ على نقل قصر ش يشير به الى ان الذي يقاس
عليه في تثنية المقصور والممدود هو ما سبق ذكره وما ورد بخلافه فشاذ لا يقاس عليه اما الذي شذ من المقصور
فثلاثة اشياء الاول قولهم مذروان لان الالف رابعة وهما طرفا الالية وقد يطلقان على جانبي الراس ونحوه والقياس
مذريان لان الالف رابعة وعلة تصحيحه انه لم يستعمل الا مثنى قال ابو علي القالي لم يفرد التثنية وحكى ابو عبيدة عن ابي عمرو
مذرى مفردا وحكى عن ابي عبيدة مذرى ومذريان على القياس الثاني حذف الف المقصور خامسة فصاعدا كقولهم خوزلان
وقبعثان في خوزلى وقبعثرى وهو احمر والقياس على ذلك خلافا للكوفيين الثالث قول بعضهم رضيان في رضى
وقياسه رضوان لانه من ذوات الواو وقاس الكسائي على ما ندر من ذلك فاجاز تثنية رضى وعلى من ذوات الواو والمكسور
الاول والمضمومة بالياء واما الذي شذ في الممدود فخمسة اشياء الاول اقرار همزة التانيث كقولهم حمراءان والثاني
قلبها ياء كقولهم حمرايان قال المصنف وكلاهما نادر انتهى وحكى النحاس ان الكوفيين اجازوا فيها الاقرار وحكى
غيره ان قلبها ياء لغة فزارة والثالث حذف الالف والهمزة من قاصعاء ونحوه فقالوا قاصعان وقاس عليه الكوفيون
والرابع قلب همزة كساء ونحوه ياء وفي التسهيل ولا يقاس عليه خلافا للكسائي انتهى ونقله ابو زيد عن فزارة
والخامس قلب الاصلية واوا قال في التسهيل وربما قلبت الاصلية واوا انتهى وفي كلام بعضهم ما يقتضي انه لم يسمع
قال في شرح التسهيل والحاصل ان المقيس عليه قلب المبدلة من الف التانيث واوا وسلامة الاصلية واجازة الوجهين
في الملحقة مع ترجيح القلب واجازة الوجهين في المبدلة من اصل مع ترجيح السلامة وما سوى ذلك يحفظ ولا يقاس
عليه الا عند الكسائي وفي بعض ذلك وقوله ص واحذف من المقصور في جمع على حد المثنى ما به تكملا ش
الجمع الذي على حد المثنى هو جمع المذكر السالم فاذا جمع الاسم هذا الجمع وكان مقصورا حذفت الفه لالتقاء الساكنين
وتبقى الفتحة التي قبل الالف تشعر بالالف المحذوفة فتقول جاء الاعلون ورايت الاعلين وقد اشار الى ابقاء
الفتحة وعلة بقائها بقوله ص والفتح ابق مشعرا بما حذف ش وقد يتوهم من اطلاقه انه لا فرق في ذلك بين
ما الفه زائدة وما الفه غير زائدة وهذا مذهب البصريين واما الكوفيون فنقل عنهم انهم اجازوا ضم ما قبل الواو
وكسر ما قبل الياء مطلقا ونقله المصنف عنهم في ذي الالف الزائدة نحو حبلى مسمى به قال في شرح التسهيل
وان كان لمحتمل نحو عيسى اجازوا فيه الوجهين لاحتمال الزيادة وعدمها **تنبيه** ظاهر كلامه في التسهيل
وشرحه ان الكوفيين يجيزون في ذي الالف الزائدة ما ذكر من الضم والكسر وقال في شرح الكافية واجاز الكوفيون
ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء في المقصور الذي الفه زائدة فظاهره انهم يجيزون الوجهين وهو الذي نقله غيره
فان قلت لم يذكر هنا حكم غير المقصور اذا جمع على حد المثنى قلت قد تقدم اول الباب الاعتذار عن اقتصاره هنا
على المقصور والممدود ولما كان حكم همزة الممدود في جمع التصحيح كحكمها في التثنية لم يتعرض لذكره في الجمع احالة
على التثنية وكان ينبغي ان ينبه على ان ياء المنقوص تحذف في الجمع على حد المثنى فيضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء
فتقول جاء القاضون ورايت القاضين والحاصل ان حكم المجموع على حد المثنى في الصحة والتغيير كحكم المثنى الا في المقصور

والمنقوص وان اخرهما يحذف ثم انتقل الى الجمع بالالف والتاء فقال ص وان جمعته بتاء والف فالالف اقلب قلبها في التثنيه
ش الضمير في قوله وان جمعته للمقصور ومعنى قوله في التثنية انها ان كانت رابعة فصاعدا قلبت ياء وان كانت ثالثة فعلى
التفصيل المتقدم فان قلت ما حكم الممدود والمنقوص اذا جمعا بالالف والتاء قلت كحكمهما اذا ثنيا فالمنقوص ان فكم
المجموع بالالف والتاء كحكم المثنى مطلقا الا في حذف تاء التانيث كما هو فيه كما سياتي فان قلت لم ذكر حكم المقصور اذا جمع
بالالف والتاء ولم يذكر حكم الممدود وكلاهما موافق للتثنية فكان حقه ان يترك ذكرهما استغناء بما تقدم في التثنية او يذكرهما
ايضا معا قلت لما كان حكم الممدود في جمع التصحيح واضحا لم يذكره استغناء بذكره في التثنية بخلاف المقصور فانه خالف
التثنية في امر الجمع دون الممدود في الا في وقوله ص وتاء ذي التا ألزمن تنحيه ش يعني ان تاء التانيث تحذف عند الجمع
ما هي فيه لئلا يجمع بين علامتي تانيث ويعامل الاسم بعد حذفها معاملة العاري منها فتقول في مسلمة مسلمات :. واذا كان
قبلها الف قلبت على حد قلبها في التثنية فتقول في فتاة فتيات لانها عن ياء وفي قناة قنوات لانها عن واو وفي معطاة
معطيات لانها رابعة واذا كان قبلها همزة تلي الف زائدة فحكمها ان كانت اصلية نحو قراءة قراءات وجاز فيها القلب
والتصحيح ان كانت بدلا من اصل نحو بناءة فتقول بناءات وبناوات كما تفعل في التثنية ص والسالم العين الثلاثي اسما
انل اتباع عين فاءه بما شكل ان ساكن العين مؤنثا بدا مختتما بالتاء او مجردا ش يعني ان ما وقع بالالف والتاء
وجاز الشروط المذكورة في هذين البيتين تتبع عينه فاءه في الحركة فتفتح ان كانت الفاء مفتوحة وتضم ان كانت الفاء
مضمومة وتكسر ان كانت الفاء مكسورة والشروط المذكورة خمسة وانا اذكرها على ترتيبه الاول ان يكون سالم
العين واحترز به من نوعين احدهما المشدد نحو جنة وجنة وجنة فليس فيه الا التسكين والاخر ما عينه حرف علة وهو
ضربان ضرب قبل حرف العلة فيه حركة مجانسة نحو عادة ودولة وديمة فهذا يبقى على حاله وذكر ابن الخباز في سورة الفتح
ونسب الى الوهم وفي الاصلاح هذيل تقول ديمات بالفتح في جميع الباب وضرب قبل حرف العلة فيه فتحة نحو جوزة
وبيضة وهذا فيه لغتان لغة هذيل الاتباع ولغة غيرهم الاسكان وسياتي ذكرهما عند اشارة الناظم اليه والثاني
ان يكون ثلاثيا واحترز به من الرباعي نحو جيئل علم الضبع فانه يبقى على حاله الثالث ان يكون اسما واحترز به من الصفة
نحو ضخمة وخلفة فليس فيها الا الاسكان الرابع ان يكون ساكن العين واحترز به من محركها نحو شجرة ونبقة وسمرة
فانه لا يغير الخامس ان يكون مؤنثا واحترز به من المذكر نحو بكر فانه لا يجمع بالالف والتاء فلا يكون فيه الاتباع المذكور
ولا يشترط ان تكون فيه تاء التانيث ولذلك سوى بين المختتم بتاء التانيث والمجرد منه بقوله مختتما بالتاء او
مجردا فمثال المختتم بالتاء جفنة وسدرة وغرفة ومثال المجرد منها دعد وهند وجمل فاذا جمعت هذه المثل ونحوها
بالالف والتاء اتبعت عينها فاءها لجمعها الشروط المذكورة فتقول جفنات وسدرات وغرفات ودعدات
وهندات وجملات تنبيه منع الفراء اتباع الكسرة الا ان يسمع فيجعل ولا يقاس عليه وحجته ان فعلات بكسرتين
وفعلا وهو وزن اهمل الا ما ندر كابل ورد بانه اخف من فعل واي تجب بعادة الى استعماله فلا ينبغي ان يجتنب ص وسكن
التالي غير الفتح او خففه بالفتح فكلا قد رووا ش يعني انه يجوز في العين بعد الفاء المضمومة والمكسورة وجهان
مع الاتباع وهما الاسكان والفتح واتضح بذلك ان في نحو سدرة وهند من مكسور الفاء وغرفة وجمل من مضمومها ثلاث لغات
الاتباع والاسكان والفتح واما نحو جفنة ودعد فلا يجوز فيه الا الاتباع ولا يسكن الا ضرورة وذكر في التسهيل انه يجوز
فيه التسكين اختيارا في امرين احدهما اعتلال اللام نحو ظبيات والاخر شبه الصفة نحو اهل واهلات :. ولم يستثن اكثرهم
هذين النوعين والا وحكاه ابن جني عن قوم من العرب فاذا تم النقل وجب قبوله تنبيه ان الاشارة بقوله فكلا قد
رووا الى ثبوت هذه اللغات نقلا عن العرب فلا فالمزعم ان غرفات انما هو جمع غرف وورد بان العدول الى الفتح تخفيفا اسهل
من ادعاء جمع الجمع ورد السيرافي بقولهم ثلاث غرفات بالفتح الثاني مذهب ابي علي والجماعة ان السكون في نحو غرفات
تخفيفا عن الضم وليس على الاصل واستدل ابو علي بان السكون لم يات في المفتوح على الاصل الا نادرا في الشعر فلا يحمل
عليه الشائع الكثير وكذلك الفتح عندهم تخفيفا عن الضم لا عن الضم البيه وذهب بعض النحويين الى ان الفتح اتباع
لما بعده وان التسكين تسليم للمجموع واستدل بقول سيبويه من العرب من يدع العين ساكنة فهذا دليل على انه سكون
الاصل كما هو قوله وسكن التالي غير الفتح او خففه بالفتح موافقة لابي علي والجماعة ص ومنعوا اتباع نحو ذروه
وزبية وشذ كسر جروه ش يعني ان العرب منعوا اتباع الكسرة فيما لامه واو واتباع الضمة فيما لامه ياء لاستثقال
الكسرة قبل الواو والضمة قبل الياء ولا خلاف في ذلك وقوله وشذ كسر جروه اشار الى قول بعضهم جروات بكسر الراء حكاه
يونس وهو في غاية من الشذوذ لما فيه من الكسرة قبل الواو تنبيهات الاول فهم ان لا اتباع الكسرة والضمة
شرطها اخرى غير الشروط السابقة الثاني فهم ايضا من كلامه جواز الاسكان والفتح في نحو ذروة وزبية اذ لم يمنع
الا الاتباع الثالث فهم ايضا من اطلاقه جواز اللغات الثلاث في نحو خطوة ولحية ومنع بعض البصريين الاتباع
في نحو لحية لان فيه توالي الكسرتين قبل الياء قال ابن عصفور كما لم يجعلوا باجتماع ضمتين والواو كذلك لم يجعلوا باجتماع
كسرتين والياء وقوله ص ونادر او ذو اضطرار غير ما قدمته او لاناس انتمى ش يعني ان ما ورد من هذا الباب مخالفا

ما لم يبد الوا

لا تقدم وهو اما انا ذو اما ضم ورد ولم الفتح ضم من العين بجمع النادر قول بعضهم كهلات بالفتح وقياسه الاسكان لانه صفة ولا يقاس
عليه خلافا للفراء ومنه قول جميع العرب عيرات بكسر العين وفتح الياء جمع عير وهو الابل التي يحمل عليها والعير مونث وذهب
المبرد والزجاج الى انه عيرات بفتح العين قال المبرد هو جمع عير وهو الحمار وقال الزجاج هو جمع عير النزي في الكتف والقدم وهو
مونث ومنه جروات كما تقدم ومن الضرورة قوله **بل لغة لينة من لغتها فتسكين العين من قراتها**
وقياسه الفتح ومن المنشد الموقوف من العرب فتح العين المعتلة بعد الفاء المفتوحة نحو جوزة وبيضة فانهم لغة هذيل
قال شاعرهم **اخو بيضات رائح متأوب رفيق بمسح المنكبين سبوح** وبلغتهم قرا ثلاث عورات لكم ومنه
اسكان العين في نحو ظبية لا عتلال اللام عند قوم كما تقدم

جمع التكسير

جمع التكسير هو الاسم
الدال على اكثر من اثنين بتغيير ظاهر او مقدر وقسم المصنف التغيير الظاهر الى ستة اقسام لانه اما بزيادة نحو صنو وصنوان
او بنقص نحو تخمة وتخم او بتبديل شكل نحو اسد واسد او بزيادة وتبديل شكل نحو رجل ورجال او بنقص وتبديل شكل
نحو قضيب وقضب او بزيادة ونقص وتبديل شكل نحو غلام وغلمان واغفل ضربا سابعا فيه لانه منه ان من زيادة وتبديل
شكل وتخم من نقص وتبديل شكل لان الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد والتغيير المقدر في نحو فلك
ودلاص وهجان وشمال للخليفة فيقال ولم يرد في غير الاربعة **قلت** وليس كذلك بل ذكر في شرح الكافية وزاد
قولهم رجل عفتان وهو القوي الجافي ورجال عفتان وحكى ابن سيده ناقة كناز ونوق كناز وقيل منها ومذهب
سيبويه ان فلكا وبابه جموع تكسير فيقدر في فلك زوال ضمة الواحد وتبدلها بضمة مشعرة بالجمع وفي فلك اذا
كان مفردا كقفل واذا كان جمعا كبدن وكذا تقول في سائرها ودعا اليه ذلك انهم قالوا في التثنية فلكان فعلم انهم
لم يقصدوا به ما قصدوا بالجنب ونحوه مما استوى فيه الواحد وغيره فالوا هذا جنب وهذان جنب وهؤلاء جنب
فالفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجود التثنية وعدمها وقال المصنف في باب امثلة الجمع
من التسهيل والاصح كونه يغني في ذلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير **فان قلت** دخل في حد جمع التكسير نحو جفنات
ومصطفين فانه واحد قد تغير الجمع **قلت** ليست الجمعية مستفادة من تغيير بل من الياء والتاء ومن الياء والنون في مصطفين فان
تغيير الشكل اقتضاه فيهما لا بالجمعية وجمع التكسير على ضربين جمع قلة وجمع كثرة فمدلول جمع القلة بطريق
الحقيقة ثلاثة الى عشرة ومدلول جمع الكثرة بطريق الحقيقة ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وبدا بابنية القلة
فقال **ص** افعلة افعل ثم فعلة ثمت افعال جموع قلة **ش** مثالها على الترتيب ارغفة واكلب وغلمة واجمال وقد
فهم من هذا ان ما بقي من امثلة جمع التكسير فهو للكثرة وليس من ابنية القلة فعل نحو ظلم ولا فعل نحو نعم ولا فعلة
نحو قردة خلافا للفراء ولا فعلة نحو بررة خلافا لبعضهم نقله عنه ابن الدهان ولا افعلاء نحو اصدقاء خلافا لابن زبر
الانصاري نقله عنه ابو زكريا التبريزي والصحيح ان هذه كلها من جموع الكثرة **تنبيهات** الاول ذهب ابن السراج
الى ان فعلة اسم جمع لا جمع تكسير وشبهته انه لم يجي د **الثاني** يشارك افعلة واخواته في الدلالة على القلة
جمع التصحيح للمذكر والمونث ونقل ابن اياز عن ابن خروف انه قال في شرح الجمل هو مشترك بينهما وذلك لانه مستعمل
فيهما والاصل الحقيقة قال ابن اياز واستضعفه بعض الاشياخ لان اللفظ اذا دار بين المجاز والاشتراك كان المجاز
راجحا **الثالث** اذا قرن جمع القلة بال التي للاستغراق او اضيف الى ما يدل على الكثرة انصرف بذلك الى الكثرة كقوله
تعالى ان المسلمين والمسلمات وقول حسان **لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما**
ص وبعض ذي بكثرة وضعا يفي كارجل والعكس جاء كالصفي **ش** قد يستغنى بوضع مثال
القلة عن مثال الكثرة كقولهم في رجل ارجل ولم يجمعوه على مثال كثرة ومنه عنق واعناق وفؤاد وافئدة ونحو
قلب وقلوب ورجل ورجال وقد يستغنى باحدهما عن الاخر في الاستعمال لقرينة مجازا نحو ثلاثة قروء واعلم ان الكلام
على جمع التكسير يقتضي اعتبار الاولى وهو طريقة سيبويه واكثر النحويين ان يتكلم على ابنية المفرد فيقال مثلا فعل يجمع
في القلة على كذا وفي الكثرة على كذا والثانية وهي طريقة المصنف ان يتكلم على ابنية الجمع فيقال مثلا افعل يطرد
في كذا ويحفظ في كذا ولما شرع في التفصيل على هذه الطريقة قال **ص** لفعل اسما صح عينا افعل وللرباعي اسما ايضا يجعل
ش يعني ان افعلا من جموع القلة يطرد في نوعين من المفردات الاول ما كان على فعل بشرطين احدهما ان
يكون اسما والاخر ان يكون صحيح العين فشمل نحو فلس وكعب ودلو وظبي ووجه فتقول فيها افلس واكعب وادل
واظب واوجه واحترز بقوله اسما من الصفة فلا تجمع على افعل وندر اعبد في عبد لانه صفة وسهله غلبة الاسمية
واحترز بقوله صح عينا من معتل العين فلا يجمع على افعل الا نادرا كقولهم اعين واثوب الثاني ان يكون رباعيا باربعة شروط
الاول ان يكون اسما والثاني ان يكون مؤنثا والثالث ان يكون بلا علامة نحو عناق وذراع وعقاب ويمين فتقول فيها
اعنق واذرع واعقب وايمن وان كان صفة نحو شجاع او لا مدة له نحو خنصر او مذكرا نحو حمار او بعلامة التانيث
نحو سحابة لم يجمع على افعل وندر من المذكر شهاب واشهب وغراب واغرب وعتاد واعتد ونحوها وقد اشار الى هذه الشروط
بقوله **ص** ان كان كالعناق والذراع في مد وتانيث وعد الاحرف **ش** **تنبيهات** الاول فهم من تمثيله

ان حركة الاول لا يشترط كونها فتحة ولا غيرها لتمثيله بالمفتوح والمكسور **الثاني** فهم من اطلاق قوله في مدة ان الالف وغيرها من حروف المد في ذلك سواء **الثالثة** وانه في قوله وعن اللاحق الشبيه على الشرط **الرابع** وهو التعين من العلة ولو الشبيه على هذا الذي ذكرله فانه لا يصح ولا يأتي بالعين وقوله ص وغير ما فعل فيه مطرد من الثلاثي اسما بافعال رد

ش يعني ان افعالا مطرد في الاسم الثلاثي الذي لم يطرد فيه افعل وهو فعل الصحيح واندرج في ذلك فعل المعتل العين نحو ثوب وسيف وعيب وغير فعل من اوزان الثلاثي وهو فعل نحو جمل واجمال وفعل نحو طنب واطناب وفعل نحو حمل واحمال وفعل نحو عنب واعناب وفعل نحو عضد واعضاد وفعل نحو عنق واعناق وفعل نحو رطب وارطاب وفعل نحو ابل وآبال وفعل نحو ضلع واضلاع واما فعل الصحيح العين وهو الذي يطرد فيه افعل فلا يجمع على افعال الا نادرا نحو فرخ وافراخ وزند وازناد وسمع من ذلك شيء كثير حتى قيل لو ذهب ذاهب الى قياسه لذهب مذهبا حسنا وذهب الفراء الى انه ينقاس فيما فاؤه واو نحو وقت ووهم واو همزة نحو الف والاف ومذهب الجمهور انه لا ينقاس فيهما ولا في غيرهما وذكر في شرح الكافية ان افعالا اكثر من افعل في فعل المزيد واو عينه نحو وقتا واوقات ووهم واوهام والمضاعف نحو عم واعمام وجد واجداد وذكر ان جمع الذي فاؤه واو على افعل شاذ نحو وجه واوجه وان المضاعف لم يسمع فيه افعل الا نادرا **قلت** وهذا يؤيد مذهب الفراء فيما فاؤه واو بل يقتضي انه لا يكون افعل مطردا في هذين النوعين وقد صرح في التسهيل بمخالفة الفراء ص وغالبا اغنى فعلان في فعل كقولهم صردان

ش يعني ان الغالب في فعل ان يجمع على فعلان بكسر الفاء كقولهم في صرد صردان وفي نغر نغران وقد جاء بعضه على افعال نحو رطب وارطاب والى هذا اشار بقوله غالبا ونص في التسهيل على ان افعالا فيه نادر **قلت** فلا ينبغي ان يمثل به كما فعل في الالفية وقوله ص في اسم مذكر رباعي بمد ثالث افعلة عنهم اطرد

ش يعني ان افعلة يطرد في جمع اسم مذكر رباعي بمدة ثالثة نحو طعام واطعمة ورغيف وارغفة وعمود واعمدة فالمحتمل بادى وربما شذ شيء من هذا فلم يستعملوا فيه افعلة قالوا كتب وكتب ولم يقولوا اكتبة واحترز بالاسم من الصفة وبالمذكر من المؤنث وبالرباعي من الثلاثي وبالمدة الثالثة من العاري منها فلا يجمع شيء من ذلك على افعلة الا نادرا كقولهم شحيح واشحة وهو صفة وعقاب واعقبة وهو مؤنث وانما قياسه افعل وقدح واقدحة وهو ثلاثي وجائز واجوزة وليست مدته ثالثة والجائز الخشبة المعترضة على السقف وقوله ص والزمه في فعال او فعال مصاحبي تضعيف او اعلال

ش يعني ان افعلة ملتزم في جمع فعال بفتح الفاء او فعال بكسرها مضاعفين نحو بتات وابتة وزمام وازمة او معتلي اللام نحو قباء واقبية واناء وآنية **فان قلت** قد شذ قولهم عنان وعنن وحجاج وحجج وقالوا في جمع سماء بمعنى المطر سمي والقياس اسمية وهو مسموع ايضا فكان ينبغي ان يقول ولا ان مد في غير شذوذ **قلت** قد اشار الى ذلك بقوله يلزم والمراد بالغالب في الاعم والاو سياتي ص فعل لنحو احمر وحمرا وفعلة جمعا بنقل يدرى

ش من امثلة جمع الكثرة فعل وهو مطرد في افعل وفعلاء وصفين متقابلين نحو احمر وحمراء فتقول فيهما حمر ومنع ذلك لمانع في الخلقة نحو رجل آكمر للعظيم الكمرة وامراة عفلاء فتقول فيهما كمر وعفل فان كان ثم منع لمانع في الاستعمال خاصة نحو رجل آلى وامراة عجزاء ولم يقولوا رجل اعجز ولا امراة اليا في اشهر اللغات ففي اطراد فعل في هذا النوع خلاف ونص في شرح الكافية على الاطراد وتبعه الشارح ونص في التسهيل على ان افعلا فيه مسموع **فان قلت** كما المعتبر من كلامه هنا **قلت** موافقة شرح الكافية لانه احال على التمثيل باحمر وحمراء فكل ما شابههما في الوصف والوزن جمع جمعهما وان فهم كلامه بالمتقابلين بخصوصية المثال لم يستقم لخروج المنع لمانع فتغير التعميم **تنبيهان** الاول تجب كسر فاء هذا الجمع فيما عينه ياء نحو بيض لما تقرر في التصريف **الثاني** يجوز في الضرورة ضم عين هذا الجمع بشروط صحة عينه وصحة لامه وعدم التضعيف كقوله وانكرتني ذوات الاعين النجل وهو كثير فان اعتلت عينه نحو بيض وسود او لامه نحو عمي وعشو او كان مضاعفا نحو غر جمع اغر لم يجز الضم وقوله ص وفعلة جمعا بنقل يدرا

ش هذا هو رابع جموع القلة ولم يطرد في شيء من الابنية بل هو محفوظ في ستة اوزان فعيل نحو صبي وصبية وفعل نحو فتى وفتية وفعل نحو شيخ وشيخة وفعال نحو غلام وغلمة وفعال نحو غزال وغزلة وفعل فالوا ثني وثنية عن ابي زيد حكاه الفارسي والثني هو الثالث في السيادة **فان قلت** ما فائدة قوله وفعلة جمعا وقد علم بما ذكره اولا انه جمع **قلت** النص بيض لقول ابن السراج ولذلك لم يقل مثل هذا في غيره من جموع القلة ص وفعل لاسم رباعي بمد قد زيد قبل لام اعلالا فقد

ش من امثلة جمع الكثرة فعل وهو مطرد في اسم رباعي بمدة قبل اخره صحيح اللام فان كانت مدته ياء او واوا لم يشترط فيه غير ذلك نحو قضيب وقضب وعمود وعمد وان كانت الفا اشترط فيه مع ذلك الا يكون مضاعفا نحو قذال وقذل وحمار وحمر واحترز بالاسم من الصفة فانها لا تجمع على فعل وشذ في وصف على فعال نحو صناع وصنع وفعال نحو ناقة كناز وكنز ونوم كنز وذهب بعضهم الى انه ينقاس فيهما وبالرباعي من غيره وشذ نحو رهن ورهن ونمر ونمر فان فيهما عيبا بل اسود ونمر وقيل يجوز ان يكون قصر من نمور للضرورة وبالمدة من العاري منها وبصحة اللام من معتلها نحو سقاء فانه لا يجمع على فعل وسبب ذلك انه لو جمع عليه لادى الى قلب الياء واوا فيصير الى سقو وقياسه سقي بقلب الواو ياء والضمة كسرة فيلتبس الى سقي وهو بناء تنكبته العرب وبعدم التضعيف في ذي الالف نحو بتات وزمام وعنان فقياسه افعلة واشار بقوله في الاعم الى شذوذ قولهم عنان وعنن وحجاج وحجج وفهم من تخصيصه ذلك بذي الالف ان المضاعف

من في الياء نحو سر بروف الواو ونحو ذلول يجمع على فعل نحو سرر وذلل **تنبيهات** الاول لا يعرف في الاسم الرباعي الجامع للشروط
فيما ان يكون مذكرا كما مثل او مونثا نحو اتان واتن وقلوص وقلص فكلاهما يجمع فيه فعل **الثاني** ما مر انه الفاء ثلاثة اقسام مفتوح
الواو ومضمومه ومكسوره اما الاول والثاني ففعل فيهما مع دون نحو تمثيلهما واما الثالث فكذا هو ايضا فقد هنا اطم الفعل
فيه وصرح بذلك في شرح الكافية فانه مثل بغراد وفي ذلك و كذا في المحدود وتبعه الشارح وذكر في التسهيل ان فعلا نادر
في فعال وهو الصحيح ولا يقال في غراب غرب وكتاب عقاب عقب واذا قلنا بلا طم فينبغي اشتراط الا يكون مضاعفا كما شرط ذلك
في احوايه **الثالث** يجب في غير الضرورة تسكين عين هذا الجمع اذا كانت واوا نحو سوار وسور ومن ضمها في الضرورة قوله
أغر الثنايا احم اللثات تحسنه سوك الاسحل قال العراق وربما قالوا عوز كرسل فعلوا ذلك فرقا بين العوار والعانة
المدير جمعيهما والبصريون لا يجيزون ضم هذه الواو الا في الشعر ويجوز تسكين عينه ان لم تكن واوا نحو قذال وقذل وحمر
وان كانت ياء كسرت الفاء عند التسكين فتقول في سيال سيل وسيل فان كان مضاعفا لم يجز تسكينه لما يودي اليه من ادغام
وقد رفوا بعض ذباب وذب ولا صاد ثبت **الرابع** اطم وعن بني تميم وبعض كلب فتح عين فعل المضاعف تخفيفا فيقل في الاسم فقد
فتابع في ذباب جدد الا الضم وقيل مطلقا في الاسم والصفة والى الاول ذهب ابن قتيبة وعنهم ايضا اللغة واختاره ابن الطائع
والى الثاني ذهب ابو الفتح والشلوبين والمصنف **الخامس** ذكر في الكافية والتسهيل ان فعلا لا يطرد في نوعين اخرين احدهما
المنقدم والاخر فعول بمعنى فاعل نحو صبور وصبر فان كان بمعنى مفعول لم يجمع على فعل نحو ركوب ولم يذكره هنا فاوهم انه غير
مقيس وليس كذلك وقوله ص وفعل جمعا لفعلة عرف ونحو كبرى **شرح** من امثلة جمع الكثرة فعل ويطرد في نوعين الاول
فعلة اسما نحو غرفة وغرف فان كان صفة نحو غلبة لم يجمع على فعل الثاني الفعلى انثى الافعل نحو الكبرى انثى الاكبر فان لم
تكن انثى الافعل نحو بهما ورجعا لم يجمع على فعل **تنبيهات** الاول قوله وعرف بالجر معطوف على فعلة الخ ونحو الثاني
فهم من تمثيله بكبرى ان مراده انثى الافعل احترازا من غيرها كما سبق **الثالث** اخل هنا باشتراط الاسمية في فعلة
وهو شرط كما تقدم وقد فاز وفعل لا لفعلة اسم عرف لو قيل الى ابع اقتصر هنا وفي الكافية على هذين النوعين اعني فعلة اسما
وفعلى انثى الافعل وقال في شرح الكافية عند ذكرهما وشذ فيما سوى ذلك يعني فعلة وزاد في التسهيل نوعا ثالثا وهو فعلة
نحو جمعة وتبع فان كان صفة نحو امراة شللة وهي السريعة لم يجمع على فعل وتقدم انه يحفظ فيه فعل عن بعض بني تميم
وكلب **الخامس** اختلف في ثلاثة انواع اخر الاول فعلا مصدرا نحو رجعى والثاني فعلة بفتح الفاء جمعا ثانية واو ساكنة
نحو جوزة ففاسه الكراء في هذين النوعين فيقول رجع وجوز كما قال الواحد ري يا ونونة رؤى ونوب وعني يجعل نوبا رؤى
مما يحفظ ولا يقاس عليه **الثالث** فعل مونثا بغير تاء نحو جمل فهذا يجمع على فعل قياسا عند المبرد وعنده يقص
ان جاء على السماع وقوله في الكافية وهند مثل كسرة في فعل وجمل مثل برمة في فعل يقتضي موافقة المبرد وقوله
ص وفعلة فعل **شرح** من امثلة جمع الكثرة فعل وهو مطرد في فعلة قال في التسهيل اسما تاما نحو فرقة وفرق واحترز
بالاسم من الصفة كقولهم صغة وكفية وعجن في العاطف ذكره في المخصص وذكر انها تكون هكذا للمع دو المثنى والمجموع
وبالتام من نحو رقة فان اصله ورقة ولكن حذفت فاؤه **فان قلت** فقد اخل هنا بالشرطين **قلت** اما اشتراط الاسمية
فانه اخل به في فعلة ولو قال وفعلة فعل اسما وجاء بعضه على فعل للاول واما الثاني فقد يجاب عنه بان نحو رقة بعد الحذف
لم يبق على وزن فعلة وانما ذلك بعد اعتبار الاصل **فان قلت** قد زعم بعض النحويين ان فعلة لم يجئ صفة فلعله انما لم يقيد
بالاسمية بناء على هذا **قلت** تقييده بالاسمية في التسهيل يرد ذلك وايضا فقد ثبت ورود فعلة صفة كما تقدم
فليس نفيه بصحيح **فان قلت** ما حكم فعلة بضم الفاء اذا حذفت فاؤه **قلت** لم يتعرض له في التسهيل التمام الا في فعلة
بكسر الفاء والقياس يقتضي تساويهما ولعله انما لم يذكر ذلك في فعلة بضم الفاء لانه قليل جدا قال الواحدي وقلة صلة
تنبيه قاس الفراء فعلا في فعلا اسما نحو ذكرى وذكر وفعلة بياء العين نحو ضيعة وضيع كما قاس فعلا في نحو
رؤي ونوبة وقاسه المبرد في نحو هند كما قاس فعلا في نحو جمل ومذهب الجمهور انه لم يرد لم يقس عليه في هذه الانواع
وقوله في الكافية وهند مثل كسرة في فعل يقتضي موافقة المبرد كما في نحو جمل وقوله ص وقد يجيء جمعه على فعل
شرح يعني ان فعلة بكسر الفاء يجمع على فعل بضمها كقولهم حلية وحلى ولحية ولحى وهو شاذ وقال بعضهم حلى ولحى بالكسر
على القياس **تنبيه** كما ناب فعل عن فعل في حلية ولحية ناب فعل عن فعل في صورة وصور قال الراعي صور وقرى بكسر اوله
شذوذا وقوله ص في نحو رام ذو اطراد فعلة **شرح** من امثلة جمع الكثرة فعلة بضم الفاء وهو مطرد في فاعل وصفا
لمذكر عاقل معتل اللام نحو رام ورماة وقاض وقضاة والى هذه الشروط اشار بالتمثيل براع واحترز بفاعل من وصف على غير
فاعل وبالصفة من نحو واد وبالمذكر من نحو راعية وبالعاقل من نحو ضار وبالمعتل من نحو ضارب فلا يجمع شيء من ذلك على
فعلة وشذ في وصف على غير فاعل نحو كمي وكماة وفي فاعل اسما نحو باز وبزاة وفيه شذوذ من وجه اخر لانه غير عاقل
وفي وصف على فاعل صحيح اللام قالوا هادر وهدرة بالدال المهملة وهو الرجل الذي لا يعتد به **تنبيه** اختلف في وزن
رماة وشبهه فمذهب الجمهور ان وزنه فعلة وهو مما انفرد به المعتل اللام عن نظيره من الصحيح وذهب الفراء الى ان وزنه
فعل نحو شاهد وشهد ثم دخلت الهاء بدلا مما في تلك الفعل وقال بعض ذلك كقولهم غزى في جمع غاز والهاء فيه عوض من ذهاب التضعيف وذهب

بعضهم الراء وزنه فعلة بفتح الفاء نحو كملت وختمنا فلو في قابيل الصحيح والمعتل وقوله ص وشاع نحو كامل وكمله ش من
امثلة جمع الكثرة فعلة بفتح الفاء وهو مطرد في فاعل وصفا لمذكر عاقل صحيح اللام نحو كامل وكملة وبار وبررة واشار بالمثال
ايضا الى الشروط واحترز بوصفي فاعل ومن فاعل اسما ومونثا او غير عاقل او نادر نحو سيد وسادة وقال في غير العاقل نحو ناعق
ونعقة وهو الغ بان **تنبيه** لو قال كذلك نحو كامل وكملة لكان انص لان الشياع لا يلزم منه الاطراد ص فعلى لوصف
كقتيل وزمن وهالك وميت به قمن ش من امثلة جمع الكثرة فعلى وهو مطرد في وصف على فعيل بمعنى مفعول دال على هلاك
او توجع قال في شرح الكافية او تشتت نحو قتيل وقتلى وجريح وجرحى واسير واسرى ويحمل عليه ما اشبهه في المعنى من فعل
كزمن وزمنى وفاعل كهالك وهلكى وفيعل كميت وموتى وزاد في الكافية والتسهيل فعيل بمعنى فاعل كمريض ومرضى
وافعل كاحمق وحمقى وفعلان كسكران وسكرى قال وبه قرا حمزة والكسائي وترى الناس سكرى وما هم بسكرى ثم قال وما
سوى ذلك محفوظ قال الشارح ابنه الى نحو رجل جلد ورجال جلدى ورجل كيس ورجال كيسى وسنان ردي واشقى دربى انتهى وانما
كانت هذه محفوظة لانه ليس فيها ذلك المعنى ص لفعل اسما صح لاما فعله والوضع في فعل وفعل قلله ش من امثلة
جمع الكثرة فعلة وهو لاسم صحيح اللام على فعل كثيرا نحو درج ودرجة وكوز وكوزة ودب ودببة وعلم فعل وفعل قليلا
فالاول نحو غرد وغردة وزوج وزوجة والثاني نحو قرد وقردة وحسل وحسلة والحسل الضب وهو محفوظ في هذين كما يحفظ في
غيرهما نحو هادر وهدرة واحترز بالاسم من الصفة وبالصحيح اللام من نحو مدي وظبي ونحي فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة وندر
في جمع علج لانه صفة ص وفعل لفاعل وفاعله وصفين نحو عاذل وعاذله ش من امثلة جمع الكثرة فعل وهو مطرد في وصف
صحيح اللام على فاعل وفاعلة نحو عاذل وعذل وعاذلة وعذل واحترز بقوله وصفين من الاسمين نحو حاجب العين وجائزة البيت فلا يجمعان
على فعل ص ومثله الفعال فيما ذكرا وذان في المعل لاما ندرا ش من امثلة جمع الكثرة فعال وهو مثل فعل في المذكر خاصة
اذ يطرد في وصف صحيح اللام على فاعل نحو عاذل وعذال وندر في المونث كقوله **ابصارهن الى الشبان مائلة وقد اراهن عني**
غير صداد وتاوله بعضهم على ان صدادا في البيت جمع صاد وجعل الضمير للابصار لانه يقال بصر صاد كما يقال بصر حاد **تنبيه**
قال بعض النحويين ينبغي ما سمع من فعل وفعال في فاعل المذكر فيستباح وان لم يستعمل جمعا تصحيحا وان فقد بعض شروط التصحيح جمعته
بابيه نستبين وهذا خلاف المقبول وكلام المصنف وقوله وذان الشارح اشار الى فعل وفعال يعني انهما ندرا في جمع فاعل المعتل
اللام نحو غاز وغزى وفعلم ان شرط الاطراد فيهما صحة اللام ص فعل وفعلة فعال لهما وقل فيما عينه اليا منهما ش من امثلة
جمع الكثرة فعال وهو مطرد في فعل وفعلة اسمين او وصفين نحو كعب وكعاب وقصعة وقصاع وصعب وصعاب وخدلة وخدال
بشرط الا تكون عينهما ياء وبهم ذلك من قوله وقل فيما عينه اليا منهما ومن القليل ضيعة وضياع **تنبيه** بقي شرط اخر وهو
الا تكون فاؤهما ياء وندر قولهم يعار جمع يعر وهو الجدي وفرد كم هذا في غير هذا الكتاب ص وفعل ايضا له فعال ما لم يكن
في لامه اعتلال او يك مضعفا ش يعني ان فعالا يجي ايضا في فعل نحو جمل وجمال بثلاثة شروط الاول الا يكون لامه معتلة
احترازا من نحو فتى الثاني الا يكون مضاعفا احترازا من نحو طلل الثالث ان يكون اسما لا صفة ونص على الثلث بقوله او يك مضعفا واهمل
الثالث وذكره في التسهيل وقوله ص ومثل فعل ذو التا وفعل مع فعل فاقبل ش يعني ان فعلة يجمع على فعال باطراد ايضا كفعل
نحو رقبة ورقاب ويشترط فيها ما اشترط في فعل وقوله وفعل مع فعل فاقبل يعني ان فعالا يجي فيهما ايضا نحو قدح وقداح ورمح
ورماح **تنبيه** يشترط في هذين الوزنين ان يكونا اسمين احترازا من نحو جلف وحلو ويشترط في ثانيهما الا يكون واوي العين نحو
حوت ولا يائي اللام كمدى ص وفي فعيل وصف فاعل ورد كذاك في انثاه ايضا اطرد ش يطرد فعال ايضا في فعيل بمعنى فاعل وفعيلة
مونثه نحو ظريف وظريفة فيجمعان على ظراف واحترز من فعيل بمعنى مفعول ومونثه نحو جريح وجريحة فلا يقال فيهما جراح
تنبيهات الاول يشترط في فعيل بمعنى فاعل وانثاه ان يكونا صحيحي اللام ذكره في التسهيل **الثاني** زعم العبدي
ان فعالا لا يختص بجمع فعيلة المونث وهو خطا بل يشترك فيه المونث والمذكر **الثالث** قد اتضح بما تقدم ان فعالا مطرد في
ثمانية اوزان فعل وفعلة وفعل وفعلة وفعل وفعل وفعيل وفعيلة بالشروط المذكورة ص وشاع في وصف على فعلانا
وانثييه او على فعلانا ش اي كثر فعال في وصف على فعلان نحو غضبان وغضاب وندمان وندام او على فعلى نحو غضبى وغضاب
او على فعلانة نحو ندمانة وندام وهما انثيا فعلان لان مونثه يكون على فعلى وعلى فعلانة او على فعلان بضم الفاء نحو خمصان
وخماص وكذلك فعلانة انثاه نحو خمصانة وخماص واليهما اشار بقوله او على فعلانا وقوله فعلانة فهذه خمسة اوزان
فعلان وفعلى وفعلانة وفعلان وفعلانة كثير فيها فعال بل **قلت** صرح في شرح الكافية
بعدم الاطراد فيها فعال وشاع دون الاطراد وظاهر التسهيل الاطراد وقوله ص والزمه في نحو طويل وطويلة تفي ش لازم
فعال فيما عينه واو من فعيل بمعنى فاعل وفعيلة انثاه نحو طويل وطويلة فيقال فيهما طوال ولم يجاوزوا فيهما
الا الى التصحيح ص وبفعول فعل نحو كبد يخص غالبا ش من امثلة الكثرة فعول وهو مطرد في اسم على فعل نحو كبد وكبود ونمر
ونمور ولم يجاوزوا فعولا في جمع فعل الرباعي من جموع الكثرة غالبا والى هذا اشار بقوله يخص واشار بقوله غالبا الى انه
قد يجمع على غير فعول نادرا نحو نمر ونمر ولم يجمع فعل على فعال استغناء بفعول وقول الشارح ولا يكادون يجاوزون في الكثرة جمع
فعل على فعول الى جمعه على فعال الا رجل فقد قالوا فيه رجال ... ناذرا فيه نظر لانا تخصيصه بقوله الى فعال يقتضي انهم لم يجاوزوه الى

الى فعال وابيح وقوله فان جاء منه شي، عن ناجزا يقتضي انه لم يقف على شيء منه وقد سمع نمار ونمر واشار اليه في التسهيل بقوله

ص وزاي يجي دي فُعُلٍ اسماً مطلقاً الفا **شر** يعني ان فُعولا يجي في فَعْلٍ بفتح الفاء نحو كَعْب وكُعوب وبكسرها نحو حِمْل وحُمول وبضمها نحو جُنْد وجُنود بشرط ان تكون اسماء كانت او صفات نحو صَعْب وحِلْف وحُلوف تجمع على فُعول الا ما اشذ كضيف وضيوف سمع

تنبيهات الاول اطلق في فُعول في فَعْل مشروط بالا تكون عينه واوا كحوض وشذ فوج وفووج مشروط في فِعْل ايضا

بالا تكون عينه واوا كحوت الا يكون مضاعفا نحو خف وشذ حصوص **الثاني** صرح المصنف بان فِعالا وفُعولا مقيسان في

هذه الاوزان الثلاثة بشروطها قال بعض النحويين فَعْل يجمع في الكثرة على فِعال وعلى فُعول وهو في ذلك على ثلاثة اضرب ضرب يجمعان

فيه نحو كَعْب وكِعاب وكُعوب وضرب يقع فيه فِعال نحو كلب وكلاب دون كلوب وضرب يقع فيه فُعول نحو فلس وفلوس دون فلاس

وقال ابن فُعول وفِعال كثيرا في جمع فَعْل الصحيح العين فعلى ايهما جمعته العرب اتبع فان لم يوجد منهما واحد نظر في باقي ابنية

المجموع فان جمع على واحد او اكثر منها اتبع وان لم يوجد جمع على واحد منهما على التخيير قال بعض المتاخرين ينبغي ان تعلم ان اكثر الجموع

سماعي لا كثر منها ما يقلد فيه كثير الغالب فيقاس عليه ما لم يسمع جمعه **الثالث** قال في التسهيل وقد تلحقها التاء يعني

فعالا وفعولا نحو فحالة وفحولة وهو قليل لا يطرد وذكر في التسهيل ايضا ان من امثلة اسم الجمع فعالة نحو جمل وجمالة وقد ذكر

او ان فعالة الملحقة التاء فيكون جمالة جمع تكسير لا اسم جمع وقوله ص وفعلا **شر** من تتمة الكلام على فعول اي وفعل ايضا

جمع على فعول نحو اسد واسود ونمر ونمور فان قلت فهل يطرد جمعه على فعول **قلت** ذكره في التسهيل مع ما يقاس

عليه فعول الكثير بشرط ان يكون اسما وان لا يكون مضاعفا واما نحو صُلُل في صلل فمقصور على السماع وقال في الكافية وفي

فعل بفا وضم في شرحها بانه مقصور فيه على السماع وفي الارتشاف بعد ذكر فيما يطرد فيه فعول وقيل مقتصر فيه على

السماع وبه جزم الشارح فان قلت ما المفهوم من قوله وفعلا **قلت** ظاهره ان ذلك مقيس وقد وافق ظاهر التسهيل

وانه ذكر عقب المطرد ولم يصرح بعدم اطراده وايضا فانه يذكر في هذا النظم غالبا الا المطرد وقد نشر فعول في غير فعل نحو

شاهد وشهود وصال وصلي ولم يتعرض لذكر ذلك هنا فهم ان مراده ذكر المطرد وقال الشارح ويحفظ فعول في فعل بفتح

الفاء والعين ولذلك قال وفعلا يعني له فعولا ولم يقيده باطراد فعلم انه محفوظ فيه انتهى وفيه نظر لان مثل هذه العبارة

قد استعملها الناظم فيما هو مطرد كقوله وفعل ايضا له فعال فان قلت فما اعراب وفعلا على هذا **قلت** يحتمل وجهين

احدهما ان يكون فعلا مبتدا وله خبر مبتدا محذوف تقديره له فعول والضمير عائد على فعل والجملة خبر الاول وهذا ظاهر تقرير

الشارح والثاني ان يكون فعلا مبتدا وله خبره والضمير لفعول او فعل لفعول يعني انه من المفردات التي تجمع على فعول فان

قلت فهلا جعلنا قوله وفعلا معطوفا على قوله في فعل فيكون نصا في اطراد فعول فيه ويكون قوله له ابتداء كلام يتعلق بما

بعده والضمير لفعلان لفعل او لفعال وفعلان فيه فقد منه ان فعلا يجمع على فعلان **قلت** اما جمع فعل على فعلان فثابت في

الصحيح والمعتل كخرب وخربان وهو ذكر الحبارى وجمل وحملان واخ واخوان وتاج وتيجان وهو مطرد في واوي العين صرح بذلك

في شرح الكافية ثم قال وقد يجمع عليه فعل الصحيح العين نحو خرب فمفهومه انه لا يطرد في الصحيح العين فلو جعل قوله له ابتداء

كلام لاقتضى اطراد جمع فعل على فعلان في الواوي العين وغيره وقوله بعد وشاع في حوت وقاع يدل على ان اطراده مخصوص بنحو

قاع من الواوي العين فان قلت يحتمل ان يكون اراد ان فعلا النامطرد في فعل مطلقا ولا ينافي ذلك ما ذكره ثانيا من في قاع ونحوه

لاحتمال ان يكون في قاع ونحوه اكثر منه في غيره مع اطراده في النوعين ويدل على صحة هذا قوله في التسهيل ومنها فعلان لاسم

على فعل او فعال او فعل مطلقا او فعل واوي العين ولم يقيد بواوي العين الا فعلا وقال في فعل مطلقا **قلت** هذا احتمال بعيد

ظاهر اللفظ والله اعلم وقوله ص ولفعال وفعلان حصل **شر** يعني ان من امثلة جمع الكثرة فعلان بكسر الفاء وهو مطرد في

اسم على فعال نحو غراب وغربان وغلام وغلمان وقد تقدم ان البدل الشبيه على اطراده في فعل نحو صرد وصردان وقوله

ص وشاع في حوت وقاع مع ما ضاهاهما وقل في غيرهما **شر** يعني ان فعلان كثير فيما عينه واو من فعل وفعل فالاول

نحو حوت وحيتان ونون ونينان والثاني كقاع وقيعان وتاج وتيجان **قلت** وصرح في شرح الكافية باطراده فيما عينه

واو من الوزنين ثم اشار بقوله وقل في غيرهما الى ورود فعلان في غير ما ذكر قليلا كغولهم خرب وخربان واخ واخوان وغزال

وغزلان وصوار وصيران والصوار قطيع بقر الوحش وظليم وظلمان والظليم ذكر النعام وخروف وخرفان وحائط وحيطان

وفنو وفنوان قال الشارح بعد ذكر هذه المثل فهذه وامثالها مما يحفظ ولا يقاس عليه **قلت** وفيه تصريح بان فعلان

في نحو خرب لا يقاس عليه وهو ظاهر كلامه في شرح الكافية كما سبق ذكره ونقدم ما ذكره في التسهيل وقوله ص وفعلا

اسما وفعيلا وفعل غير معل العين فعلان شمل **شر** من امثلة جمع الكثرة فعلان بضم الفاء وهو مقيس في اسم على فعل نحو

بطن وبطنان وظهر وظهران وسقب وسقبان او فعيل نحو قضيب وقضبان ورغيف ورغفان او فعل صحيح العين نحو ذكر وذكران

تنبيهات الاول قال في شرح الكافية وفعلان مقيس فيما كان من الاسماء الجامدة والجارية مجرى الجامدة على فعل ومثال

الجارية مجرى الجامدة ان جمع عبد الثالث ذكر الشارح في امثلة فعلان فعلا نحو جذع وجذعان وذكر في التسهيل ان فعلان

يحفظ في جذع ولا يقاس عليه لانه صفة **الثالث** ظاهر كلامه ان فعلانا شاذ في غير ما ذكر وقال في التسهيل ومنها فعلان

لاسم على فعيل او فعل صحيح العين او فعل او فعل فراد فعال نحو ذئب وذؤبان وذكر في شرح الكافية ان فعلانا في فعل قليل وقوله

ص وكريم وبخيل فُعَلا كذا لما ضاهاهما قد جعلا ش من امثلة جمع الكثرة فُعَلاء وهو مقيس في فعيل صفة لمذكر
عاقل بمعنى فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام نحو كريم وكرماء وبخيل وبخلاء فإن قلت هل لذكر المثلين فايدة قلت التنبيه
على استواء وصف المدح والذم في ذلك تنبيهان الاول قيد فعيلا المذكور في شرح الكافية بان يكون بمعنى
فاعل واحترز بذلك من فعيل بمعنى مفعول فانه لا يجمع على فعلاء الا نادرا كقولهم دفين ودفناء وسجين وسجناء وقال في
التسهيل ومنها فعلاء لفعيل وصف لمذكر عاقل بمعنى فاعل او مُفعِل او مُفعَل او مُفاعِل فيراد مُفعِلا نحو سميع بمعنى مسمع ومفاعلا
نحو جليس بمعنى مجالس فيقال فيه سمعاء وجلساء فينبغي أن يحمل قوله في شرح الكافية بمعنى فاعل على أن المراد
معنى اسم الفاعل مطلقا ليشمل الثلاثي وغيره الثاني يحتمل قوله لما ضاهاهما وجهين احدهما ان المراد ما شابههما
في الوزن والشروط المذكورة نحو ظريف وشريف واراد بذلك التنصيص على تعميم الحكم والآخر أن يكون المراد
ما شابههما في المعنى ويعضده كلام الشارح فانه قال ويكثر فيما دل على مدح كعاقل وصالح وشاعر والى ذلك اشارة بقوله
لما ضاهاهما يعني ان نحو عاقل وصالح مشابه لنحو كريم وبخيل في الدلالة على معنى هو كالغريزة فهو كالنايب عن فعيل
فلهذا يجمع جمعه انتهى وما ذكره الشارح هو معنى قوله في الكافية وكفعيل ذا اجمع فاعلا في قصد مدح مثل
جمع عاقل وظاهر كلامه اطراد ذلك الا ان فهم ذلك من قوله هنا كذا لما ضاهاهما قد جعلا غير واضح لانه لم يخصه
بفاعل فيعم ما كان وصفا دالا على مدح او ذم ويجمع على فعلاء وليس كذلك ثم اعلم ان في اقتصار الشارح تبعا للكافية
على فاعل وعلى معنى المدح نظرا لانه ذكر في التسهيل انه حمل على فعيل المذكور ما دل على سجية مدح او ذم من فعال او فاعل
او فعل فالاول يختص على المدح ومثال فعال شجاع وشجعاء وفعل جلد وجلداء وذكر في الكافية ان ذلك مقصور على السماع
فعلى هذا لا ينبغي ان يذكر مع فاعل ص وناب عنه أفعلاء في المعل لاما ومضعف وغير ذاك قل ش من امثلة جمع
الكثرة أفعلاء وهو ينوب عن فعلاء في المضاعف والمعتل اللام من فعيل المتقدم ذكره فالمضاعف نحو شديد واشداء
وخليل واخلاء والمعتل نحو غني واغنياء وولي واولياء استغنوا به عن فعلاء في هذين النوعين لما فيه من الثقل الا ما ندر
في المعتل كقولهم سري وسرواء وتقي وتقواء وسخي وسخواء والى ذلك اشار بقوله وغير ذلك قل اي ورود افعلاء في غير
المضاعف والمعتل قليل نحو نصيب وانصباء وصديق واصدقاء وهين واهوناء ونحو ذلك وقوله ص فواعل
لفوعل وفاعل وفاعلاء مع نحو كاهل وحائض وصاهل وفاعله ش من امثلة جمع الكثرة فواعل وهو مطرد
في هذه الانواع السبعة اولها فوعل نحو جوهر وجواهر وثانيها فاعل بفتح العين نحو طابع وطوابع وثالثها
فاعلاء نحو قاصعاء وقواصع ورابعها فاعل اسما علما او غير علم نحو كاهل وكواهل وخاتم وخواتم وخامسها فاعل
صفة مؤنث عاقل نحو حائض وحوائض وسادسها فاعل صفة مذكر غير عاقل نحو صاهل وصواهل وسابعها فاعلة
مطلقا نحو ضاربة وضوارب وفاطمة وفواطم وناصية ونواصي تنبيهات الاول زاد في الكافية نوعا ثامنا
وهو فوعلة نحو صومعة وصوامع الثاني ذكر في التسهيل ضابطا لهذه الانواع فقال فواعل لغير فاعل الموصوف
به مذكر عاقل مما ثانيه الف زائدة او واو غير ملحقة بخماسي واحترز بقوله غير ملحقة بخماسي من نحو جورنق فانك تقول
في جمعه جرانق بحذف الواو الثالث نص سيبويه على اطراد فواعل في فاعل صفة لمذكر غير عاقل كما تقدم نحو نجوم
طوالع وجبال شوامخ قال في شرح الكافية وغلط كثير من المتأخرين فحكم على مثل هذا بالشذوذ وانما الشاذ جمع فاعل
صفة لمذكر عاقل على فواعل نحو فارس وفوارس والى هذا اشار بقوله ص وشذ في الفارس مع ما ماثله ش والذي
شذ من ذلك هالك وهوالك وناسك ونواسك وغايب وغوايب وشاهد وشواهد وناكس ونواكس وذلك في
صفات المذكر العاقل وانه جائز شايع في الشعر وتأول بعضهم نحو فوارس على انه صفة لطوائف فوارس فيكون على
القياس الا انه يبطل انهم قالوا رجال فوارس ورجال هوالك وقال في الارتشاف والذي ماثله نواكس وهوالك وغوايب
وشواهد ونواكس وكلها في صفات المذكر العاقل قيل وحسنه في فوارس أمن اللبس لاختصاص معناه بالمذكر فانه
لا يقال امرأة فارسة واما هوالك فورد في مثل قالوا هالك في الهوالك ونواكس وغوايب ورد في الشعر
تنبيهان الاول تأول بعضهم ما ورد من ذلك على انه صفة لطوائف فيكون على القياس فيقدر في قولهم هالك
في الهوالك انه في الطوائف الهوالك قيل وهو ممكن الا انهم يقولون رجال هوالك الثاني قال في الارتشاف وذكر
المبرد انه للاضطرار وانه جائز شايع في الشعر قلت يعني انه جائز في الشعر مطلقا كما تقدم قال في الارتشاف
واجاز الاصمعي ان تجمع هذه الصفات جمع الاسم بالحمل عليه وقوله ص وبفعايل اجمع فعالة وشبهه ذا تاء
او مزاله ش من امثلة جمع الكثرة فعايل وهو لكل رباعي مؤنث بمدة قبل آخره مختوما بالتاء او مجردا منها والى هذا
النظير اشار بقوله وشبهه فاندرج فيه خمسة اوزان بالتاء وخمسة بلا تاء فالتي بالتاء فعالة نحو سحابة
وسحايب وفعالة نحو رسالة ورسايل وفعالة نحو ذؤابة وذوايب وفعولة نحو حمولة وحمايل وفعيلة نحو
صحيفة وصحايف والتي بلا تاء فعال نحو شمال وشمايل وفعال نحو شمال وشمايل وفعال نحو عقاب وعقايب وفعول
نحو عجوز وعجايز وفعيل نحو سعيد وسعايد علم امرأة قال في شرح الكافية واما فعايل جمع فعيل من هذا القبيل

ع بفعايل

بل يأتي في اسم جنس فيما أعلم لأنه بمقتضى القياس لعلم مؤنث كسعاد أو جمع سعيد اسم امرأة **تنبيهات** الأول
شرط هذا المثال المجرد من التاء أن تكون مؤنثة فلو كانت مذكرة لم تجمع على فعائل إلا نادرا كقولهم جزور وجزائر وسماء
وسمائي فإن سماء الإلاه مذكر سبع سماء يأتي وصبير وصبائر **الثاني** قال في التسهيل ولفعولة وفعيلة وفعالة وفعالة
وفعالة أسماء فشرط الاسمية في غير فعيلة وأطلق باشتراطها هنا وأما فعيلة فشرطها أن لا تكون بمعنى مفعولة احترازا
من جريح وقتيلة ونحوهما فلا يقال جرائح وقتائل وشذ قولهم ذبيحة وذبائح ونحوها **الثالث** ظاهر كلامه هنا اطراد
فعائل في هذه الأوزان الخمسة مختومة بالتاء ومجردة منها كما هو ظاهر الكافية وقال في التسهيل بعد ذكر فعولة و
وفعالة وفعالة وإن خلون من التاء مع انتفاء التذكير فعلا فيهن واغتفر به فعول انتهى وأما فعيل فلم يذكره في التسهيل
لأنه لم يجد فيه فعائل كما تقدم وهذا يدل على أن فعائل يحفظ في هذه الأوزان المجردة ونبه في الارتشاف **الرابع**
ذكر في التسهيل أن فعائل أيضا لنحو جلولاء وقريثاء وبركاء وحلولاء وحبارى وحزابية إن حذف ما زيد بعد لاميهما يعني
حبارى وحزابية واحترز من أن يحذف أول الزائدين فيجمعان حينئذ على الفعالى فيقولون إن حذفت ما بعد اللام حبائر وحزائب
وإن حذفت الأول قلت حبارى وحزابي **وقوله ص وبالفعالي والفعالى جمعا صحراء والعذراء والقيس اتبعا** **ش**
من أمثلة جمع الكثرة الفعالي بالكسر والفعالى بالفتح ولهما انفراد واشتراك فيشتركان في أنواع الأول فعلاء اسما
نحو صحراء وصحار وصحارى الثاني فعلاة اسما نحو علقاة وعلاق وعلاقى الثالث فعلى اسما نحو ذفرى وذفار وذفارى
الرابع فعلى صفة لأنثى نحو حبلى وحبالى وحبال الخامس نحو عذراء وعذارى وعذار وظاهر قوله والقيس اتبعا أن
فعالي وفعالى مقيسان في نحو عذراء كما أنهما مقيسان في نحو صحراء ويؤيد ذلك قوله في شرح الكافية وكذلك ما
أشبههما ثم يحتمل أن يريد بنحو عذراء ما كان على فعلاء صفة مطلقا أو صفة خاصة بالمؤنث وبهذا أفتى وقال الشارح
ويشترك فعالي وفعالى فيما كان على فعلاء اسما نحو صحراء أو صفة نحو عذراء فسوى بينهما ولم يقيد الصفة ثم الظاهر بعد
هذا ما ذكر في التسهيل وهو أن فعالي يطرد في صحراء وعذراء وإن فعالى يشاركه فيه فاتضح أنهما غير مقيسين في فعلاء
صفة ويشتركان أيضا في جمع مهرى قالوا مهار ومهارى ولا يقاس عليهما وسوى في التسهيل بين عذراء ومهرى وينفرد
فعالي بالكسر نحو جدية وسعلاة وعرقوة والمأقي وبما حذف أول زائديه نحو حبنطى وعفرناة وعرقلى و
وقهوباة وبلهنية وقلنسوة وحبارى وندر في أهل وعشرين وليلة وكيكة وهي البيضة وينفرد فعالى بالفتح بوصف على
فعلان وفعلى نحو سكران وسكرى وغضبان وغضبى فيقال سكارى وغضابى ولا يقال سكار وغضاب بالكسر ورد محفوظا
في العاطل أخر نحو حبط وحبالى واعلم أن جمع فعلان وفعلى على فعالى بضم الفاء راجح على فعالى بفتح الفاء **تنبيهات**
الأول إنما لم يذكر هنا ما ينفرد به فعالي من نحو جدية وما بعدها لأنه يستفاد من قوله بعد وبفعالي وشبهه انطقا
وسيأتي بيانه ولكنه أخل بفعالى بفتح اللام فلم يذكره **الثاني** قالوا في جمع صحراء وعذراء صحاري وعذاري أيضا
بالتشديد فصار لكل منهما ثلاثة جموع فعالى **الثالث** اعلم أن فعالي بالتشديد هو الأصل في جمع صحراء ونحوها وإن
كان مهجورا لا يقاس عليه وإنما يجيء غالبا في الشعر وإنما قلنا إنه الأصل لأنك إذا جمعت صحراء أدخلت بين الحاء والراء
ألف الجمع وكسرت الراء كما كسرت ما بعد ألف الجمع في كل موضع نحو مساجد فتنقلب الألف التي بعد الراء ياء لانكسار ما
قبلها وتنقلب الثانية التي هي للتأنيث أيضا ياء ثم تدغم الأولى فيها ثم إنهم آثروا التخفيف فحذفوا إحدى الياءين
فمن حذف الثانية قال الصحاري بالكسر ومن حذف الأولى قال الصحارى بالفتح وإنما فتح الراء وقلب الياء ألفا
لتسلم من الحذف عند التنوين وفهم بهذا أن الأصل صحاري ثم صحار ثم صحارى **وقوله ص واجعل فعالي لغير ذي نسب جدد
كالكرسي تتبع العرب** **ش** من أمثلة جمع الكثرة فعالي وهو لثلاثي ساكن العين مزيد آخره ياء مشددة لغير تجديد
نسب نحو كرسي وكراسي وبردي وبرادي واحترز بقوله لغير ذي نسب جدد من نحو بصري فلا يقال فيه بصاري وعلامة النسب
المجدد جواز سقوط الياء وبقاء الدلالة على معنى مشعور به قبل سقوطها **تنبيهات** الأول فهم من تنكير الياء
أن الأصل للنسب الحقيقي ثم يكثر استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب منسيا أو كالمنسي فيعامل الاسم معاملة
ما ليس منسوبا كقولهم مهري ومهار وأصله المهري يعني جملا منسوبا إلى مهرة قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر استعماله
له حتى صار اسما للنجيب من الإبل **الثاني** ذكر في التسهيل أن هذا الجمع أيضا لنحو علباء وقوباء وحولايا فتقول فيه
علابي وقوابي وحوالي قال ويحفظ في نحو صحراء وعذراء وإنسان وظربان **قلت** أما صحراء وعذراء فقالوا فيهما
صحاري وعذاري بالتشديد وتقدم التنبيه على أنه الأصل مع أنه لا يقاس عليه وأما إنسان وظربان فقالوا فيهما أناسي
وظرابي وأصلهما أناسين وظرابين فأبدل من النون ياء فيهما وزعم ابن عصفور أن هذا البدل في أناسي لازم ورد بأن
العرب قالت أناسين على الأصل قال الشاعر **أهلا بأهل وبيتا مثل بيتكم وبالأناسين أبدال الأناسي**
وقال في التذييل والتكميل ولو ذهب ذاهب إلى أن الياء في أناسي ليست بدلا وأن أناسي جمع إنسي وأناسين جمع
إنسان لكان قد ذهب إلى قول حسن واستبعد من جهة البدل إذ العرب تقول إنسي في معنى إنسان قال الشاعر
فلست بإنسي ولكن لملأك تنزل من جو السماء يصوب فكما قالوا بختي وقمري وبخاتي وقماري وكذلك

قالوا النسو واناسي **قلت** العامل للاهل التمي بي على فعل اناسي جمع انسان لا جمع انسي بياء انسي للنسب فليستا كيا كرسي قال في شرح الكافية
ولو كان اناسي جمع انسي لقيل في جني جناني وفي جمع تركي اتراكي انتهى وحكي في جمع انسان ايضا اناسية بتعويض تاء التانيث من اليا
المحذوفة كما قالوا زنادقة وحكى اهل التمي بي ايضا ابدال نونه لا ولي يا في الافراد والجمع فقالوا إيسان وجمعه اياسي واما الظرابي
فزعم بعض اهل التمي بي ان الابدال فيه لازم وليس كذلك لان من العرب من يقول الظرابين على الاصل ذكره في شرح الكافية وحكى ابو القاسم السعدي
وغيره انه يقال الظربى بالغة في طي بان قيل فيحتمل ان يكون طي ابدل جمع الظربان باء وتكون اليا بدلا من نون التانيث كما قالوا في حمار حماري الثالثة
هزا اخر ماذكره في هذا النظم من امثلة تكسير الثلاثي المجرد والذي يرد فيه غير الملحق والشبيه به وجملتها احد وعشرون بنا افعل كفلس
وفُعل كقُفل وفُعُل كحُمُر وفِعَل كعِنب وفِعلة كقِرَدة وفَعلة كبررة وفَعلى كقتلى وفِعَلة كدِرَجة وفُعّل كغُزّى وفُعّال كعُذّال وفِعال
كرِعاب وفُعول كقعود وفِعلان كغلمان وفُعلان كظُهران :: وفُعلاء كشعراء وافعلاء كنواء ليا وفواعل كحوائض وفعالي كوشائي
وفعالى كسكارى او فعالي كصحاري وفعالل كعكرا سشرو زاد في الكافية ثلاثة ابنية فعالا وفعيل وفعال اما فعال فنحو سكارى
وهو لو صح على فعلان وفعلا وتقدم ذكره وانه يرجع على فعلان بفتح الفا في نحو الموضعين واما فعيل وفعال بضم الفا نحو عبير
وظوار فقيل هما خلاف فذكر بعضهم انهما اسما جمع على الصحيح وقال في التسهيل الاصح انهما مثالا تكسير لا اسما جمع وان ذكر فعيل
كعزى فهو اسم جمع قال في شرح الكافية وما كان على وزن فعيل فهو جمع ان انث كعبير وحمير واسم جمع ان ذكر ككليب
وحجيج **قلت** وفي فعال قولان متقابلان وفي فعيل قولان احدهما انه اسم جمع مطلقا :: والثاني التفصيل وفي كلام بعضهم
ما يقتضي انه جمع تكسير مطلقا قال ابن الخباز قد كسروا على فعيل ثلاثة ابنية فعل كعبد وعبيد وكلب وكليب ورهو ورهين وفعل
كغز وبغير وفعل كحي سرو ضيين وهو قليل انه اشبه الاحاد انتهى فلم يفرق بين عبيد وكليب كما ترى وهكذا قال في العجاج والعبد
خلاف الحر والجمع عبيد مثل كلب وكليب وهو جمع عزيز :: وذكر في الكافية ايضا من جموع التكسير فعلا ولم يسمع منه الا العفلان
في الا جمع عجل وظهر يا جمع ظهر بان قال ومذهب ابن السراج انه اسم جمع وقال الاصمعي العجلا لغة في العجل وذهب الاخفش الى ان كلا
وعبا جمع تكسير ومذهب سيبويه انه اسم جمع وهو الصحيح لانه يصغر على لفظه وذهب الفرا الى ان كل ماله واحد من لفظه فهو في اصل
اللغة نحو تمر وغمام جمع تكسير وليس بصحيح وقوله **ص** وبفعالل وشبهه انطقا في جمع مافوق الثلاثة ارتقى من غير مامضى
ومن خماسي جرد الاخر انف بالقياس **ش** من امثلة جمع الكثرة فعالل وشبهه والمراد بشبهه ماماثله في العدة والهيئة وان
خالفه في الوزن نحو مفاعل وفياعل اما فعالل فيجمع عليه كل مازاد على اصوله على ثلاثة واما شبهه فيجمع عليه كل ثلاثي مزيد الا
ما اخرجه بقوله من غير مامضى وهو باب كبرى وسكرى واحمر وحمراء ورام وكاهل ونحوها لان هذه قد استمر تكسيرها على ما تقدم
بيانه **تنبيه** شمل قوله مافوق الثلاثة الرباعي فما زاد عليه اما الرباعي فان كان مجردا جمع على فعالل نحو جعفر وجعافر
وبرثن وبراثن وان كان بزيادة جمع على شبه فعالل سواء كانت زيادته للالحاق نحو صيرف وصيارف وعلقى وعلاق او لغير
نحو اصبع واصابع ومسجد ومساجد مالم يكن مما تقدم استثناؤه واما الخماسي ايضا فهو اما مجرد واما بزيادة فان كان مجردا
فقد نبه عليه بقوله ومن خماسي جرد الاخر انف بالقياس اذا اريد جمع الخماسي المجرد حذف اخره ليتوصل بذلك الى بنا فعالل فيقول
في سفرجل سفارج ثم ان كان رابعه يشبه الزائد جاز حذفه وابقاء الخامس كما نبه عليه بقوله **ص** والرابع الشبيه بالمزيد قد يحذف دون ماله في العدد
ش يجوز حذف الرابع اذا كان شبيها بالزائد بان يكون بعضا او من مخرجها او نحو خدرنق فان النون من حروف
الزيادة والثاني نحو فرزدق فان الدال من مخرج التا وهي من حروف الزيادة فلك ان تقول فيهما خوارن وفرازق بحذف النون والدال
ولك ان تقول خوارن وفي ازد بحذف الخامس كما تقدم وهو الاجود وهذا مذهب سيبويه وقال المبرد لا يحذف في مثل فرزدق
وخورنق الا الخامس فخوارق وفرازد فلا **تنبيهان** الاول اجاز الكوفيون والاخفش حذف ما قبل الرابع كان اصليا او
حذف الثالث اسهل لكن العرب الجمع تمحل به الشذوذ منع ابن والد تكسير الخماسي البتة وقال سيبويه لا يكسرونه الا على استكراه
وقال في التسهيل ويغني غالبا التصحيح عن تكسير الخماسي الاصول واما الخماسي بزيادة فانه يحذف زائده الا ان كان اوغير اخر نحو
سبطرى وسباطر وقد يكسر وقد يكثر مالم يكن الزائد حرف لين قبل الاخر فانه لا يحذف بل يجمع على فعاليل نحو
عصفور وعصافير وقرطاس وقراطيس وقنديل وقناديل وهذا مفهوم من قوله **ص** وزائد العادي الرباعي احذفه مالم يك لينا
اثره اللذ ختما **ش** فان **قلت** فهم من استثنائه حرف اللين انه لا يحذف ولكن من اين يفهم ان واو عصفور والف قرطاس ونحوهما
تقلب يا **قلت** هذا مفهوم من قاعدة مذكورة في التصريف فلا يحتاج الى التنصيص عليه هنا **تنبيهان** الاول شمل قوله
وزائد العادي الرباعي نحو فعنتر اسما الاصول خمسة فهذا ونحوه اذا كسر حذف منه حرف وان الى ايره خامس الاصول فيقول فيما عنت
الثالث شمل قوله حرف اللين ما قبله حركة غير مجانسة نحو عثيو وقردوس فيقول فيهما
عثانيو وقراديس وخرج منه كنهور مما تحرك فيه حرف العلة فانه لا ينقلب يا بل يحذف فيقول كناهر وقوله **ص** والسين والتا
من كمستدع ازل اذ ببنا الجمع بقاهما مخل **ش** اعلم ان الاسم اذا كان فيه من الزوائد ما يخل بقاؤه بمثالي الجمع اعني فعالل وفعاليل
توصل اليهما بحذفه فان تاتا احد المثالين بحذف بعض وابقا بعض اوثر ماله مزية في المعنى واللفظ ولذلك تقول في جمع مستدع
مداع بحذف السين والتا معا لان بقاهما يخل ببنية الجمع وابقيت الميم لان لها مزية عليهما لكونها تزاد لمعنى تخص الاسماء والى
هذا اشار بقوله **ص** والميم اولى من سواه بالبقا والهمز واليا مثله ان سبقا **ش** شمل قوله من سواه همزة اجد الكلمة ويافية وهو

ان

ان يكون نادرا لان ابن يعيش حكى كنون منتلو وناء مُعَنْلِم ولا حذف فلا فيه وهو ان يكون الزائد ابن ملحقا نحو مُقْعَنْسِس ففي مذهب سيبويه ونحوه فيه
ابقاء الميم فتقول مقاعس ومذهب المبرد ابقاء الملحق فتقول قعاسس ورجح مذهب سيبويه بان الميم مصدرة وهي لمعنى يخص
الاسم فكانت اولى بالبقاء وقوله ص والهمز واليا مثله ان سبقا ش يعني ان الهمزة والياء مثل الميم في كونهما اولى بالبقاء
اذا تصدرا نحو أَلَنْدَد ويَلَنْدَد فتقول في جمعهما ألادّ ويلادّ بحذف النون وابقاء الهمزة والياء لتصدرهما وانهما في موضع
يقعان فيه داليين على معنى بخلاف النون فانها في موضع لا تدل فيه على معنى اصلا وانما ادغم ألاد ويلاد في الجمع رجوعا الى القياس
تنبيه تقدم ان المزية تكون في المعنى وفي اللفظ وما تقدم من ابقاء الميم والهمزة والياء في المثل السابقة من المزية المعنوية
ولها امثلة اخر لا يحتمل ذكرها هذا المختصر ومثال المزية اللفظية قولك في جمع استخراج تخاريج لان له نظيرا وهو تماثيل
ولا تقول سخاريج لان سفاعيل معدوم وكذلك مثله مرمريس تقول فيه مراريس بحذف الميم الثانية وابقاء الراء لان ذلك
لا يجهل معه كون الاسم ثلاثيا في الاصل ولو حذفت الراء وابقيت الميم فقلت مراميس لاوهم كون الكلمة رباعية وكذلك
مثله حُطائط فان الهمزة فيه اولى بالبقاء من الالف لتحركها ولشبهها بحرف اصلي لان زيادتها وسطا شاذة بخلاف
الالف ويونس يوثر الالف بالبقاء لانها تعوض من اخر الاسم فتقلب همزة فيقول حطائط على القولين والتقدير مختلف ومسائل
هذا الفصل كثيرة فلنكتف بما ذكرناه من المزية ايضا مما اشار اليه بقوله ص والياء لا الواو احذف ان جمعت ما
كحيزبون فهو حكم حتما ش مما يجب ابقاؤه بالبقاء الياء من حيزبون وعيطموس ونحوهما فان تكسيرهما حيازيب وعطاميس
حذفت الياء وابقيت الواو فقلبت ياء لانكسار ما قبلها وانما رجحت الواو في ذلك بالبقاء لان الياء اذا حذفت قد
اغنى حذفها عن حذف الواو لبقائها رابعة قبل الاخر فيجعل بها ما فعل بواو عصفور ولو حذفت الواو لم يغن حذفها
عن حذف الياء لان بقاء الياء مفوت لصيغة الجمع ص وخيروا في زائدي سرندى وكل ما ضاهاه كالعلندى ش زائدا
سرندى هما النون والالف وان حذفت النون قلت سراد وان حذفت الالف قلت سراند وكذلك تقول في نحو العلندى والحبنطى
والعفرناة وانما خيروا في هذين الزائدين لثبوت التكافؤ بينهما اذ لا مزية لاحدهما على الاخر والحاصل انه ان كان لاحد الزائدين
مزية بقي وان ثبت التكافؤ فالحاذف مخير **ولنختم الباب بذكر مسائل** الاولى يجوز تعويض ياء قبل الطرف مما حذف
اصلا كان او زائدا فتقول في سفرجل ومنطلق سفاريج ومطاليق وقد ذكر هذا اول التصغير وسياتي **الثانية** اجاز
الكوفيون زيادة الياء في مماثل مفاعل وحذفها من مماثل مفاعيل فيجيزون في مغافر مغافير وفي عصافير عصافر وهذا عندهم
جائز في الكلام وجعلوا من الاول ولو القى معاذيره ومن الثاني وعنده مفاتح الغيب ووافقهم في التسهيل على جواز الاول
واستثنى مما اعل الابدال فيه فواعيل الا شذوذا كقوله **سوابيغ بيض لا تخرقها النبل** ووافقهم الجرمي على زيادة
الياء فيما سابقه نحو كوابيع وخواتيم وكل ما يجمع على مفاعل ومفاعيل في نحو اثعبة كل ما جاء من هذا النوع وواحده
مشدد ففي جمعه التشديد والتخفيف كاثافي قال الا فقيه هذا كما يقال في جمع مفتاح ومعالج مفاتيح وقال الخليل
الحذف في المعتل اكثر ومذهب البصريين ان زيادة الياء في نحو مفاعل وحذفها من مثال مفاعيل لا يجوز الا للضرورة **الثالثة**
قد ورد في جمع التكسير ما يشبه تصغير الترخيم واشار اليه في التسهيل بقوله وربما قدر تجريد المزيد فيه فعومل معاملة
المجرد ومثال ذلك قولهم في ظريف ظروف وضنين ضنون قال الجرمي والفارسي كسروه على حذف الزيادة وهو مذهب
المبرد وكان يقول فيه جمع الترخيم ومذهب الخليل وسيبويه انه مما جمع على غير واحده المستعمل كملامح واجاز
السيرافي ان يكون اسم جمع **الرابعة** قال في التسهيل ويكسر اسم الجمع وجمع التكسير غير الموازن مفاعل او مفاعيل
او فعلة او فعلة لما تثنيا له جمع شبيههما من الاحاد انتهى فمن جمع اسم الجمع قوم واقوام وظاهر كلام سيبويه
انه لا يقاس ومن جمع الجمع عقبان وعقابين كما يقال اسورة واساور ومعنى قوله لما يثنيان له اي للمعنى الذي يثنيان
له يعني ان الداعي الى جمعهما هو الداعي الى تثنيتهما وظاهر كلامه جواز ذلك في جمع الكثرة وجمع القلة
ونازع في ان جمع جمع الكثرة لا يقاس باتفاق واختلف في جمع القلة فقيل ينقاس جمعه وهو مذهب الاكثرين
وقيل لا ينقاس ولا يجمع من المجموع الا ما جمعوه وهو مذهب الجرمي واختيار ابن عصفور وبه فسر السيرافي كلام سيبويه
الخامسة اختلف في اصائل فقيل هو جمع جمع جمع لانه جمع آصال وآصال جمع اصل واصل جمع اصيل قاله ابن
الشجري ورده ابن الخشاب وهو جدير بالرد وقيل هو جمع الجمع لانه جمع آصال وآصال جمع اصل واصل مفرد لا جمع
وقيل ان آصال جمع اصيل كيمين وايمان واصائل جمع اصيلة كسفينة وسفائن ذكره ابن الباذش وقاله ايضا ابو الحسن
ابن فارس وقال ابن الخشاب اصائل جمع اصيل كافيل وافائل والافيل الصغير من اولاد الابل وعلى هذين القولين فليس بجمع
جمع **السادسة** في الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس وانما اخرته الى هذا الموضع لان معرفته متوقفة
على معرفة امثلة التكسير والفرق بين هذه الثلاثة من وجهين احدهما معنوي والاخر لفظي اما المعنوي فقال الشارح في صدر
الشرح الاسم الدال على اكثر من اثنين بشهادة التامل اما ان يكون موضوعا للاحاد المجتمعة دالا عليها دلالة تكرير
الواحد بالعطف واما ان يكون موضوعا لمجموع الاحاد دالا عليها دلالة المفرد على جملة اجزاء مسماه واما ان يكون موضوعا
للحقيقة ملغى فيها اعتبار الفردية الا ان الواحد ينتفي بنفيه فالموضوع للاحاد المجتمعة هو الجمع سواء كان له من لفظه

واحده كرمي وصحب اولم يكن كقوم ورهط والموضوع للحقيقة بالمعنى المذكور هو اسم الجنس وهو غالب فيما تفرق بينه وبين واحده
التاء كتمر وتمرة وعكسه كماة وكمء أي انتهى يعني ان الكمء والجبأ للواحد والكماة والجبأة للجنس وهو قليل وبعضهم
يقول للواحد كماة وللجنس كمء على القياس وقوله ويقوى الغالب فيما تفرق بينه وبين واحده التاء يشير الى ان اسم الجنس لا
ينحصر في ذلك لانه قد تفرق بينه وبين واحده ياء النسب نحو روم ورومي وزنج وزنجي واعلم ان فيما عرّف به اسم الجنس نظر لان
مقتضاه هذا اطلاقه ثم وعبرة على القليل والكثير كالعسل والماء لان الواحد انما يتبعه بنفسه اذا كان صادقا عليه وقد
صرح بذلك الشيخ ابو عمرو في شرح الكافية والمتبوع من كلام النحويين ان اسم الجنس الذي يفرق بينه وبين واحده تاء التانيث نحو
تمر وتمرة ونخل ونخلة لا يطلق على اقل من ثلاثة وانما يقال ذلك في نحو عمر المصادر فانه صالح للقليل والكثير والتاء للتفضيل على
الواحدة واما غير المصادر فلا يقال فيه ذلك وقد صرح المصنف بذلك قال في شرح التسهيل الكلم اسم جنس جمعي كالنبق
والنبق اقل ما يتناول ثلاث كلمات بل مقتضى قوله في التسهيل تكسير الواحد الممتاز بالتاء محمولا استغناء بتجريده
في الكثرة وتصحيحه في القلة ان هذا ونحوه يتناول العشرة فما دونها انما قد يكون لا فيه الا وقوا اللفظي فاعلم ان الاسم الدال على
الكثرة اشياء ان لم يكن له واحد من لفظه فاما ان يكون على وزن خاص بالجمع او غالب فيه او لا فان كان على وزن خاص بالجمع نحو
عبادي او غالب فيه نحو اعراب فهو جمع واحده مقدر والا فهو اسم جمع نحو رهط وابل وانما قلنا ان اعرابا على وزن
غالب لان افعالا قد ورد في المفردات كقولهم برمة اعشار ووصف المفرد بالجمع ولذلك لم يذكر في الكافية غير الخاص
بالجمع وليس الاعراب جمع عرب لان العرب يعم الحاضر والاعراب يخص البادين خلافا لمن زعم انه جمعه وان كان له واحد من
لفظه فاما ان يوافقه في اصل اللفظ دون الصفة او فيهما فان وافقه فيهما وتميز قبل جمع بغير تغيير نحو فلك وان لم يتميز فليس
بجمع نحو جنب والمصدر اذا وصف به وان وافقه في اصل اللفظ دون الهيئة فاما ان يمتاز من واحده بنزع ياء النسب نحو روم او
تاء التانيث ولم يلزم تانيثه نحو تمر او لا فان امتاز بالتذكير ولم يلتزم تانيثه فهو اسم جنس وان التزم فهو جمع نحو تخم
وتهم حكم سيبويه بجمعيتهما لان العرب التزمت تانيثهما فان الغالب على اسم الجنس الممتاز واحده بالتاء التذكير وقال
ابن سيدة التذكير والتانيث سواء في الاستعمال والكثرة وان لم يكن كذلك فاما ان يوافق اوزان الجموع الماضية او لا
فان وافقها فهو جمع ما لم يساو الواحد في التذكير والنسب اليه دون قبح فيكون اسم جمع فلذلك حكم على غزى بانه
اسم جمع لغاز لانه ساوى الواحد في التذكير بخلاف كليب فانه جمع لانه مؤنث وحكم ايضا على ركاب بانه اسم جمع
راكب لانهم نسبوا اليه فقالوا ركابي والجموع لا ينسب اليها الا اذا غلبت او اهمل واحدها وانما قلنا دون قبح لان الجمع
قد يساوي الواحد فيما ذكر بقبح فيقال الرجال قام وان خالف اوزان الجموع الماضية فهو اسم جمع نحو صحب وركب لان
فعلا ليس من ابنية الجموع فلا فائدة العسر والحاصل ان اسم الجنس هو ما يتميز واحده بالتاء او بالياء ولم يلزم تانيثه
واسم الجمع ما لا واحد له من لفظه وليس على وزن خاص بالجمع ولا غالب فيه او له واحد ولكنه مخالف للاوزان الجموع او
غير مخالف ولكنه مساو للواحد دون قبح في التذكير والنسب واذا عرفت الجمع فاعرف نحو فيتهما التصغير
انما ذكره بعد التكسير لانهما كما قال سيبويه من واد واحد ولنذكر فوائده وعلامته وشروط المصغر اما فوائده
عند البصريين فالتحقير والتقليل والتقريب فالتحقير اما لذات الشيء نحو رجيل في رجل صغير واما لشانه نحو رجيل
والتقليل لكمية الشيء نحو دريهمات والتقريب اما لزمان الشيء نحو بعيد العصر واما لمكانه نحو دوين السماء
واما لمنزلته نحو صديقي وزاد الكوفيون في فوائده التعظيم كقول لبيد وكل اناس سوف تدخل بينهم دويهية
تصفر منها الانامل يعني الموت واجيب بان التحقير هنا اذ كانت عظيمة كانت سريعة الوصول فالتصغير لتقليل المدة
او بان المراد ان اصغر الاشياء قد يفسد الامور العظام واما علامته فهي الياء وانما جعلوها ياء لان اولى الحروف بالزيادة
حروف اللين والالف قد استبد بها الجمع فعدلوا الى الياء لانها اقرب الى الالف وزعم بعض الكوفيين وصاحب العين ان الالف
قد تجعل علامة للتصغير واستدلوا بقول العرب في دابة وشابة دوابة وشوابة وفي الهدهد هداهد بعنوان التصغير
ورد بان الهداهد لغة في الهدهد وان دوابة وشوابة فالفصيح بل عوض يا التصغير الالف دويبة وشويبة لان
ياء التصغير قد تجعل الفا اذا وليها حرف مشدد واما شروط المصغر فاربعة الاول ان يكون اسما فلا يصغر الحرف ولا الفعل
لان التصغير وصف في المعنى وشذ تصغير فعل التعجب وفي كونه مقيسا خلاف تعرفه في بابه الثاني ان يكون غير متوغل
في شبه الحرف فلا تصغر المضمرات ومن وكيف ونحوها واما تصغير بعض اسماء الاشارة والموصولات فسيأتي الثالث
ان يكون قابلا للتصغير فلا يصغر نحو كبير وجسيم من الاسماء المعظمة شرعا وفي اسماء شهور السنة وايام الاسبوع
خلاف والمنع مذهب سيبويه والرابع ان يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها فلا يصغر نحو كميت ص فعيلا
اجعل الثلاثي اذا صغرته نحو قذي في قذا فعيعل مع فعيعيل لما فاق كجعل درهم دريهما ش ابنية التصغير ثلاثة
فعيل وفعيعل وفعيعيل ففعيل للثلاثي مطلقا نحو قذي في تصغير قذا وفليس في تصغير فلس وفعيعل لما زاد على الثلاثة
اما فعيعل فللرباعي نحو دريهم وجعيفر في درهم وجعفر وللخماسي المجرد اذا حذف خامسه ولم يعوض نحو فريزد في فرزدق
واما فعيعيل فللخماسي وما فوقه ايضا اذا كان قبل اخره حرف لين نحو عصيفير او حذف منه وعوض نحو فريزيد تنبيهات

الاول هذه الاوزان الثلاثة من وضع الخليل رحمه الله فقيل له لم بنيت المصغر على هذه الامثلة فقال وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار **الثاني** وزن المصغر بهذه الاوزان اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا وكراهة لتكثير الابنية وليس بجار على مصطلح التصريف الا ترى ان وزن أُحَيْمِر ومُكَيْرِم وسُفَيْرِج في التصغير فُعَيْعِل ووزنها في التصريف أُفَيْعِل ومُفَيْعِل وفُعَيْلِل **الثالث** فهم من قوله فُعَيْلا اجعل الثلاثي اذا صغرته ثلاثة اعمال ضم اوله وفتح ثانيه والحاق ياء ساكنة بعده وفهم من قوله فُعَيْعِل مع فُعَيْعِيل لما فاق ان ما فوق الثلاثة يشارك الثلاثي في الاعمال الثلاثة ويزيد رابعا وهو كسر ما بعد الياء الا فيما سيستثنيه **الرابع** هذه الكيفيات المذكورة انما هي في المتمكن واما غير المتمكن فانه يخالفه في بعضها وسيأتي في اخر الباب **الخامس** ذكر الضم اول المصغر على الاكثر [illegible] ظاهر المضعف منها انهم لما فتحوا في التكسير اول الرباعي والخماسي لم يبق الا الكسر والضم فكان الضم اولى لمكان الياء قال معناه السيرافي وفتحوا ثانيه لان ياء التصغير والف التكسير في نحو مفاعل متقابلان فحملوا ما قبل الياء على ما قبل الالف **السادس** قال بعضهم ضم اول المصغر وفتح ثانيه انما هو فيما ليس كذلك واما نحو [illegible] فيقدر الفتحة والضمة في المكبر غير ما في المصغر كما في فلك ونحوه وجمع ان لا يزاد بالثاني فقال لو كان اول المكبر مضموما نحو [illegible] وغلام ثم صغرته تحكم بان الضمة في المصغر غير ما في التكبير وقال بعضهم في نحو زبرج مما قبل اخره مكسور اذا صغر لا يتغير فلو قيل ان الكسر في التصغير غير ما في التكبير لكان وجها **السابع** لو كان المكبر على هيئة المصغر كـ[illegible] ومهيمن ونحوهما من اسماء الفاعلين فقال بعضهم ان تصغيرها يكون بالتقدير وظاهر التسهيل ان مثل هذه لا تصغر لانه شرط في المصغر خلوه من صيغ التصغير وشبهها

ص وما به لمنتهى الجمع وصل ... به الى امثلة التصغير صل

ش يعني انه يتوصل الى بناء فُعَيْعِل وفُعَيْعِيل مما زاد على اربعة احرف بما يتوصل به الى منتهى الجمع يعني بناء مفاعل ومفاعيل والحاذق [illegible] من ترجيح وتخيير ما له في التكسير فتقول في تصغير فرزدق وجحمرش الخماسي فُرَيْزِد وفُرَيْزِق بحذف الرابع لانه شبيه بالزائد [illegible] وتقول في منطلق مُطَيْلِق بحذف النون وابقاء الميم لان لها مزية كما تقدم وتقول في استخراج تُخَيْرِج بحذف السين والتاء اولى بالبقاء كما تقدم وتقول في حيزبون حُزَيْبِين بحذف الياء وابقاء الواو مقلوبة ياء كما مر وتقول في علندى عُلَيْنِد وعُلَيْد اذ لا مزية لاحد الزائدين على الاخر وقد تقدم بيان ذلك في التكسير فاغنى عن اعادته **تنبيه** يستثنى من ذلك هاء التانيث والف التانيث الممدودة وياء النسب والالف والنون بعد اربعة احرف فصاعدا فانها لا تحذف في التصغير ولا يعتد بها كما سيأتي

ص وجائز تعويض يا قبل الطرف ... ان كان بعض الاسم فيهما انحذف

ش يعني انه يجوز ان يعوض مما حذف في التكسير والتصغير ياء قبل الاخر وسواء في ذلك ما حذف منه اصل نحو سفرجل فتقول في جمعه سفارج وان عوضت قلت سفاريج وفي التصغير سُفَيْرِج وان عوضت قلت سُفَيْرِيج وما حذف منه زائد نحو منطلق فتقول في جمعه مطالق ومطاليق وفي تصغيره مُطَيْلِق ومُطَيْلِيق على الوجهين وعلم من قوله جائز ان التعويض ليس بلازم **تنبيه** قال في التسهيل وجاز ان يعوض مما حذف ياء ساكنة قبل الاخر ما لم يستحقها لغير تعويض واحترز بقوله لغير تعويض من نحو لغاغيز جمع لُغَيْزَى فانه حذفت الفه ولم يحتج الى تعويض لثبوت يائه التي كانت في المفرد

ص وحائد عن القياس كل ما ... خالف في البابين حكما رسما

ش مما خولف فيه القياس في التصغير قولهم في المغرب مُغَيْرِبان كانه تصغير مغربان وفي العشي عُشَيْشِيان كانه تصغير عشيان وفي عشية عُشَيْشِيَة كانه تصغير عشاة وفي انسان انيسيان كانه تصغير انسيان وفيه خلاف مذهب البصريين انه فعلان من الانس وقال الكوفيون انسان [illegible] هو فعلان ايضا لكن من النسيان [illegible] بمعنى الابصار وقال معظم الكوفيين انه إفعلان من النسيان فجمع على الاولين من هذا النوع وفي بنون أُبَيْنُون كانه تصغير ابنون وفي ليلة لُيَيْلِيَة كانه تصغير ليلاة وفي رجل رُوَيْجِل كانه تصغير راجل وفي صبية وغلمة صُبَيْبِيَة وأُغَيْلِمَة كانهما تصغير أَصْبِيَة وأَغْلِمَة فهذه كلها مما استغني فيه بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل وقد سمع في بعضها القياس ايضا قالوا في صبية صُبَيَّة على القياس انشد سيبويه صُبَيَّة على الدخان رُمْكا ما ان عدا اصغرهم ان زكا يقال زك زكيكا اذا دب والصواب ما ان عدا اكبرهم

ومما خولف فيه القياس من الجمع قولهم رهط واراهط وباطل واباطيل وحديث واحاديث وكراع واكارع وعروض واعاريض وقطيع واقاطيع فهذه جموع لواحد مهمل استغني به عن جمع مستعمل هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب بعض النحويين الى انها جموع للمنطوق به على غير قياس وزعم ابن جني ان اللفظ يتغير الى هيئة اخرى ثم يجمع فيرى في اباطيل ان الاسم تغير الى إبطيل او ابطال ثم جمع وذهب المبرد الى ان اراهط جمع ارهط واباطيل جمع ابطال مصدر ابطل واستغني به عن جمع الاسم واعاريض تكسير اعراض مصدر اعرض وذهب الفراء الى ان احاديث جمع احدوثة بمعنى حديث وقال ابن خروف ان احدوثة انما يستعمل في المصائب والدواهي لا في معنى الحديث الذي يتحدث به وعد بعضهم من هذا النوع قولهم اقاطيع في جمع قطيع وليالي جمع ليلة وليس كذلك بل مما استغني عنه بجمع واحد مستعمل قليل الاستعمال قالوا قطعان(؟) وليلات وان كان الاشهر قطيع وليلة **قلت** وكذا لا ينبغي ان يعد قولهم في التصغير لُيَيْلِيَة مما استغني عنه بتصغير مهمل

ص لتلو يا التصغير من قبل علم ... تانيث او مدته الفتح انحتم

ش اعلم ان ما بعد ياء التصغير ان كان حرف اعراب جرى بوجوه الاعراب على مقتضى العوامل نحو زُبَيْد وان لم يكن حرف اعراب وجب كسره كما يكسر ما بعد الف التكسير الا في خمسة اشياء الاول ما قبل علامة التانيث وهي التاء والالف نحو طلحة وسكرى فتقول طُلَيْحَة وسُكَيْرَى بالفتح لوجوب فتح ما قبل تاء التانيث ومحافظة على بقاء الالف ويعني بقوله من قبل علم تانيث ما كان متصلا كما مثل ولو انفصل بالتاء لكسر نحو [illegible] الثاني ما قبل مدة التانيث وهي الالف التي قبل الهمزة في حمراء ونحوها فانك تقول

علامة للتأنيث عند جمهور البصريين وإنما العلامة عندهم الألف التي انقلبت همزة وقد تقدم بيان ذلك في التصغير التذكير والتأنيث
فتقول في تصغير حمراء حميراء بالفتح محافظة على سلامة الألف فإن قلت لعله أراد بعلم التأنيث التاء وحدها وبالمدة الألف
المقصورة والممدودة قلت لا يصح ذلك لأن المقصورة علم تأنيث أيضا فتخصيصه بالتاء لا وجه له وإنما عطف المدة المذكورة على
علم التأنيث لعموم أنواعها فيه فهو كقوله في التسهيل أو ألف التأنيث أو الألف قبلها فإن قلت قوله في شرح الكافية فإن
اتصل بأولى الياء علامة تأنيث فتح كتيمة وحبيلى وحميراء يقتضي أن المدة في حمراء مندرجة في قوله علامة تأنيث ولذلك اقتصر
في الكافية على قوله لتأنيث علم قلت تجوز في ذلك والتحقيق ما تقدم والثالثة ما قبل ألف أفعال نحو أجمال فتقول فيه أجيمال
محافظة على بقاء ألف الجمع **تنبيه** أطلق المصنف أفعالا ولم يقيده بأن يكون جمعا فيشمل المفرد وفي بعض نسخ التسهيل
أو ألف أفعال جمعا أو مفردا احتمال الجمع ما ذكر وأما المفرد فلا يتصور تمثيله على قول الأكثرين إلا باسم به من الجمع لأن أفعالا
عندهم لم يثبت في المفردات قال سيبويه فإذا صغرت أفعالا اسم رجل قلت أفيعال كما تصغرها قبل أن يكون اسما فتح فيه
أفعال تحقير عطشان فرقا بينها وبين أفعال لأنه لا يكون إلا واحدا ولا يكون أفعال إلا جمعا انتهى وقد أثبت بعض النحويين
أفعالا في المفردات وجعل منه قولهم برمة أعشار وثوب أخلاق وأسمال وهذا عند الأكثرين من الوصف بالجمع وتصغير أفعال
أفيعال كما سبق فإن **قلت** إذا فرعنا على مذهب من أثبته في المفردات فهل يصغر على أفيعال أو أفيعيل **قلت** مقتضى
إطلاق الناظم وقوله في التسهيل جمعا أو مفردا أنه يصغر على أفيعال بالفتح ومقتضى قول من قال من النحويين وألف أفعال
جمعا كابن موهب وابن الحاجب أنه يصغر على أفيعيل بالكسر وقال بعض شراح تصريف ابن الحاجب فقيد بقوله جمعا احترازا
مما ليس بجمع نحو أعشار فإن تصغيره أعيشير انتهى قال الشارح أو ألف أفعال جمعا وعلى هذا نبه بقوله سبق انتهى فقيد
وحمل كلام الناظم على التقييد وكأنه جعل سبق قيدا لأفعال أي أفعال السابق في باب التكسير وهو الجمع وأما تقييده فتبع
فيه ابن موهب ومن وافقه وقال الشلوبين مشيرا إلى قول ابن موهب وهذا خطأ لأن سيبويه قال إذا حقرت أفعالا اسم رجل
قلت فيه أفيعال كما تحقرها قبل أن تكون اسما وأما حمل كلام الناظم على التقييد فبعيد لأن قوله سبق ليس حالا من أفعال
فيكون مقيدا به بل ما موصولة ومن مفعول لسبق فتقدم عليه والتقدير كذاك ما سبق من أفعال وأيضا فإن المصنف أطلق
في غير هذا الكتاب بل صرح بالتعميم في بعض نسخ التسهيل فعلى ذلك يحمل كلامه الرابع ما قبل ألف سكران ونحوه مما آخره ألف
ونون زائدتان لم يعلم جمعه على فعالين دون شذوذ ولهذا عدل الناظم عن سكران فتقول فيه سكيران لأنهم لم
يقولوا في جمعه سكارين وكذلك ما كان مثله نحو غضبان وعطشان فإن جمع على فعالين دون شذوذ صغر على فعيلين نحو سرحان
وسريحين فإنه جمع على سراحين وإن كان جمعه على فعالين شاذا لم يلتفت إليه بل يصغر على فعيلان مثال ذلك ظربان
وإنسان فإنهم قالوا في جمعهما ظرابين وأناسين على جهة الشذوذ فإذا صغر قيل فيهما ظريبان وأنيسيان وإذا أورد
ما آخره ألف ونون من نحو ندمان ولم يعرف هل تقلب العرب ألفه ياء أو لا حمل على باب سكران لأنه الأكثر الخامس ما كان
قبل اسم منزل منزلة تاء التأنيث والمراد به عجز المركب نحو بعلبك فتقول فيه بعيلبك ولم يذكر هنا
يعني أنه لا يعتد في التصغير بهذه الأشياء الثمانية لأنها تقدر منفصلة إذ تنزل منزلة كلمة مستقلة
ومعنى عدم الاعتداد بها أن ما قبلها يصغر كما يصغر غير متمم بها والألف التأنيث الممدودة نحو [illegible] الثاني تاء
التأنيث نحو حنظلة الثالث ياء النسب نحو عبقري الرابع عجز المضاف نحو عبد شمس الخامس عجز المركب يعني غير
المضاف المتقدم ذكره نحو بعلبك السادس الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعدا نحو زعفران وعبوثران
واحترز مما يكون بعد ثلاثة أحرف نحو سكران وسرحان فقد تقدم ذكرهما السابع علامة التثنية نحو مسلمين الثامن
علامة جمع التصحيح نحو مسلمين ومسلمات فجميع هذه لا يعتد بها فتقول في تصغيرها [illegible] وحنيظلة وعبيقري
وعبيد شمس وبعيلبك وزعيفران وعبيثران ومسيلمين ومسيلمين ومسيلمات فتقر بنية التصغير قبل الألف
والتاء وكذلك سائرها **تنبيهات** الأول هذا التقييد للإطلاق قوله وما به لمنتهى الجمع وصل وتقدم التنبيه
عليه **الثاني** ليست الألف الممدودة عند سيبويه كتاء التأنيث في عدم الاعتداد بها من كل وجه لأن مذهب سيبويه
في نحو جلولاء وبراكاء وقريثاء مما ثالثه حرف مد حذف الواو والألف والياء فتقول في تصغيرها جليلاء وبريكاء
وقريثاء بالتخفيف بخلاف نحو ترقوة فإنه يقول في تصغيرها تريقية بالتشديد ولا يحذف ففهم أن الألف عنده تعتد
بها من هذا الوجه بخلاف التاء وعند المبرد إبقاء الواو والألف والياء في جلولاء وأخويه ويقول في تصغيرها
جليلاء وبريكاء وقريثاء بالإدغام فسوى بين ألف التأنيث وتائه وحجة سيبويه أن للألف التأنيث الممدودة
شبهين بتاء التأنيث وشبها بالألف المقصورة واعتبار الشبهين أولى من إلغاء أحدهما وقد اعتبر الشبه بالتاء
من قبل مشاركة الألف الممدودة لها في عدم السقوط وتقديرها انفصال بوجه ما فاعتبر اعتبار المشبه بالألف
المقصورة في عدم ثبوت الواو وفي جلولاء ونحوها فإنها كألف حبارى الأولى وسقوطها في التصغير متعين عند بقاء ألف
التأنيث فلذلك تعين سقوط الواو المذكورة ونحوها في التصغير واعلم أن تسوية المصنف هنا بين ألف التأنيث الممدودة
وتائه يقتضي موافقة المبرد ولكنه تبع في غير هذا النظم مذهب سيبويه الثالث اختلف أيضا في نحو ثلاثين علما وغيره

على وجه نحو هذا رُوَيد وظُبَيّ فيمن يقول أعلاما فمذهب سيبويه الحذف فيقول ثليثون بالتخفيف لأن زيادته غير طارئة على الفك وجعل
معاملة جلولاء، وكذلك يفعل بما جعل علما مما فيه علامة التثنية وجمع التصحيح نص على جميع ذلك ومذهب المبرد إبقاء حرف المد
في ذلك والإدغام كما يفعل في جلولاء، وإن اتفقا في ظُبي وظبيون إذ لم يجعل علما على ما علم النشر ولم يذكر هنا هذا التفصيل
ص وألف التأنيث نحو القصر متى زاد على أربعة لن يثبتا ش ألف التأنيث المقصورة إن عرض تقرير الانفصال من
المصدرة لعدم إمكان استقلال المعطوفة ولذلك تحذف في التصغير خامسة فصاعدا فإن بقاءها يخرج البناء عن مثال فعيعل
وفعيعيل فتقول في قَرقرى ولُغَّيزى قُرَيقِر ولُغَيغِيز وإن كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة وإبقاء ألف التأنيث
وجاز عكسه وإلى هذا أشار بقوله ص وعند تصغير حبارى خيّر بين الحبيرى فادر والتخيير ش وإن حذفت المدة قلت
حُبيرى وإن حذفت ألف التأنيث قلت حُبيّر فقلبت المدة ياء ثم تدغم ياء التصغير فيها ص واردد لأصل ثانيا لينا قلب
فقيمة صيّر قويمة تصب ش اعلم أن الثاني يرد إلى أصله بشرطين الأول أن يكون لينا الثاني أن يكون بدلا من حرف صحيح
غير همزة تلي همزة فاندرج في ذلك ثلاثة أنواع أولها ما كان لينا منقلبا عن لين نحو باب وميزان وقيمة وناب وموقن فتقول
في تصغير باب بويب لأن الألف عن واو وفي ميزان مويزين لأن ياءه عن واو وكذلك تقول في قيمة وديمة قويمة ودويمة لأن الياء
فيهما عن واو وفي ناب وهو السن نييب لأن الألف عن ياء وفي موقن مييقن لأن واوه عن ياء والمراد بالثاني في ذلك الرد إلى أصله
لزوال سبب انقلابه وثانيها ما كان لينا مبدلا من حرف صحيح غير همزة نحو دينار وقيراط أصلهما دنّار وقرّاط والياء فيهما
مبدلة من أول المثلين فتقول في تصغيرهما دُنينير وقُريريط لزوال سبب الإبدال وثالثها ما كان لينا مبدلا من همزة لا تلي همزة
نحو ذيب لأن أصله همزة والياء فيه مبدل من الهمزة وإذا صغرته قلت ذؤيب بالهمزة رجوعا إلى أصله لأن قلب الهمزة
ياء إنما كان لانكسار ما قبلها فخرج بالشرط الأول ما ليس بلين فإنه لا يرد إلى أصله ولو كان مبدلا من لين فتقول في قائم
قويئم بالهمزة وفي مُتَّعِد مُتَيعِد خلافا للزجاج في متعد فإنه يرده إلى أصله فيقول مويعد والأول مذهب سيبويه
وهو الصحيح لأنه إذا قيل فيه مُوَيعِد أوهم أن مكبره مُوعِد أو مُوعَد أو مَوعِد ومتيعد لا إيهام فيه وخرج بالشرط
الثاني ما كان لينا بدلا من همزة تلي همزة كألف آدم وياء أيمة فإنهما لا يردان إلى أصلهما أما آدم فتقول فيه أُوَيدِم فتقلب
الألف واوا وأما أيمة فيصغر على لفظه **تنبيهات** الأول أفاد هذا الفصل أن ما أبدل لعلة لا تزول بالتصغير فإنه
لا يرد إلى أصله وما أبدل لعلة تزول بالتصغير رد إلى أصله **الثاني** ظاهر ما ذكر هنا أن قوله في شرح الكافية وهو يقتضي
أن الرد مشروط بكون المعوض لينا ليس بمحرر بل ينبغي أن يقول مبدلا من غير همزة تلي همزة كما ذكر في التسهيل
الثالث ظاهر قوله لينا قلب أن من شرطه أن ينقلب عن لين كما قال في الكافية وارددا لأصل ثانيا لينا قلب وذلك أن القلب
في اصطلاح أهل التصريف لا يطلق على إبدال حرف لين من حرف صحيح وعكسه بل على إبدال حرف علة من حرف علة أخرى وإذا كان كذلك
فمفهومه موهم اشتراط كونه بدلا من لين كما صرح به في شرح الكافية **فإن قلت** فلعل مراده بالقلب مطلق الإبدال
فيشمل ما كان مبدلا من لين وما كان مبدلا من غيره **قلت** إذا حمل على هذا ورد عليه ما كان بدلا من همزة تلي همزة فإنه لم يستثنه
الرابع أجاز الكوفيون في نحو ناب مما ألفه عن ياء نُوَيب بالواو وأجازوا أيضا إبدال الياء في نحو شيخ واوا ووافقهم في
التسهيل على جوازه فيهما جوازا مرجوحا ويونس أنه سمع في بيضة بُوَيضة وهو عند البصريين شاذ ص وشذ في
عيد عُيَيد وحتم ش وجه شذوذه أنهم صغروه على لفظه ولم يردوه إلى أصله وقياسه عُوَيد لأنه من عاد يعود فلم يردوا
الياء إلى الأصل قال الشارح حملا على قولهم في الجمع أعياد **قلت** وقاله غيره وفيه نظر لأنهم قالوا جمعوه على أعياد
فرقا بينه وبين عود فينبغي أن يقال وصغروه على عُيَيد فرقا بينه وبين تصغير عود ولا حاجة إلى جعل أحدهما محمولا على
الآخر ص وحتم للجمع من ذا ما لتصغير علم ش يعني يجب للجمع التكسير من رد الثاني إلى أصله ما وجب للتصغير كقولهم
في باب وناب وميزان أبواب وأنياب وموازين إلا ما شذ كأعياد وقوله **همزًا أيجل الرفع إبدًا بناو انسل**
الفوائد عصر المباني بن المواثيق ص والألف الثاني المزيد يجعل واوا كذا ما الأصل فيه يجهل ش الألف
إذا كانت ثانية فله خمسة أقسام الأول مبدل من ياء كناب والثاني مبدل من واو كباب والثالث مجهول الأصل كعاج وصاب
والرابع زائد كضارب والخامس مبدل من همزة كآدم فأما الأول والثاني فتقدم أنهما يردان إلى الأصل وأما الثالث والرابع
فيقلبان واوا وإليهما أشار بالبيت فتقول عُوَيج وضُوَيرِب وأما الخامس فيقلب واوا أيضا كما تقدم ولم ينبه عليه
واعلم أن حكم التكسير في إبدال الألف الثانية حكم التصغير فتقول ضوارب وأوادم ص وكمل المنقوص في التصغير ما
لم يحو غير التاء ثالثا كما ش المنقوص هنا هو العادم وهو ما حذف منه أصل لا الخاص وهو ما في آخره ياء لازمة قبلها
كسرة فإذا صغر المنقوص المذكور كمل برد ما حذف منه إن كان على حرفين نحو قد مسمى به ويد وسه فتقول فيها قُدَيد
وسُتَيه ويُدَيّ برد فاء الأول وعين الثاني ولام الثالث وإن كان على ثلاثة أحرف والثالث تاء التأنيث لم يعتد بها وكمل
أيضا كما يكمل الثنائي نحو عدة وسنة فتقول فيهما وُعَيدة وسُنَيهة أو سُنَيّة برد فاء الأول ولام الثاني فإن قلت
فهل ورد من هذا النوع محذوف العين **قلت** لا أعرف لذلك مثالا إلا لفظا واحدا فيه خلاف وهو ثبة ذهب الزجاج إلى
أنها محذوفة العين من ثاب يثوب وذهب غيره إلى أنه محذوفة اللام من ثبيت إذا جمع وهو الأولى وهذا الخلاف إنما

فهو في البنت التي هي مجتمع الماء وسط الحوض واما الثُّبة التي هي الجماعة من الناس فهي محذوفة اللام لا غير ففي ذلك خلاف . وان كان المنقوص
من الثلاثي التاء لم يرد اليه ما حذف منه لعدم الحاجة اليه لان بنية فعيل تتاتى دونه فتقول في هار وشاك ومَيْتٍ هُوَيْرٌ وشُوَيْكٌ
ومُيَيْتٌ والى هذا اشار بقوله ما لم يحو غير التا ثالثا فهم منه انه ان كان من الثلاثي التاء لم يرد اليه المحذوف . وان كان الثالث هو التاء
لم يعتد بها ورد اليه **تنبيهات** الاول شذ قول بعض العرب في هار هُوَيْئِر بالهمز برد المحذوف ولا يقاس عليه خلافا لابي عمرو ونقل ايضا
عن يونس والمازني الا ان ابا عمرو ويونس يردان الهمزة في جَيْئٍ وشَيْءٍ والمازني لا يردها فيه **الثاني** انما قال غير التا ولم يقل غير الهاء
ليشمل تاء بنت واخت لانه لا يعتد بها ايضا بل يقال بُنَيَّة واُخَيَّة برد المحذوف **الثالث** يعني بقوله ثنائيا ما زاد على الحرفين ولو
كان اولا او وسطا فالاول كقولك في تصغير يرى من البرى ... لاعتداد بحرف المضارعة واجاز ابو عمرو والمازني الرد فيقولان يُرَيْئِي ويُرَيّ
يردون ابنون على ان مذهبه في يعيل ونحوه وتقول مثال الوسط **فان قلت** كان ينبغي ان يقول ما لم يحو غير التا او همزة الوصل
لان همزة الوصل لا يعتد بها بل يرد المحذوف فيما هي فيه **قلت** لا يحتاج الى ذلك فان ما فيه همزة الوصل اذا صغر حذفت فبقي
على حرفين لا ثالث له نحو اسم وابن تقول في تصغيرهما سُمَيّ وبُنَيّ بحذف همزة الوصل استغناء عنها بتحرك الاول وقوله كما قد اشار
الى ان الثنائي وضعا يكمل ايضا في التصغير توصلا الى بناء فعيل الا ان هذا النوع لم يعلم له ثالث فيرد بخلاف النوع السابق واجاز
في الكافية والتسهيل في الثنائي وضعا وجهين احدهما ان يكمل بحرف علة فتقول في عن وهل مسمى بهما عُنَيّ وهُلَيّ والاخر ان
يجعل من قبيل المضاعف فتقول فيهما عُنَيْن وهُلَيْل وصحح في التسهيل ان الاول اولى وبه جزم بعضهم **فان قلت** اذا كمل بحرف علة
فهل يكمل بياء او بواو **قلت** فيه بعضهم فقال واو او ياء وظاهر كلام المصنف انه بياء لتشبيهه بحي ونص الابذي على انه بياء وهو
الاظهر **تنبيهان** الاول لا يختص تعيين الوجهين اثر لفظي في نحو ما الاسمية او الحرفية اذا سمي بها فانك تقول على التقريب
مُوَيّ وهذا واضح **الثاني** في قوله كما لكي لانه ان اراد التمثيل فليس بجيد لان ما ونحوه من الثنائي في الوضع ليس من قبيل المنقوص
وكيف يمثل به وان اراد التشبيه فليس بجيد لمخالفته المنقوص في محل التكميل لان المنقوص يرد اليه ما حذف منه وهذا لم يعلم له محذوف
فيه ... ذلك من كلامه الا ان نحو ما يكمل كما يكمل المنقوص ولا يدري الماذا يكمل ص ومن بترخيم يصغر اكتفى بالاصل
كالعطيف يعني المعطفا ش من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم وهو تصغير الاسم بتجريده من الزوائد فان كانت اصوله
ثلاثة صغر على فعيل وان كانت اصوله اربعة صغر على فعيعل فتقول في معطف عُطَيْف وفي ازهر زُهَيْر وفي حامد وحمدان وحمّاد
ومحمود واحمد حُمَيْد وتقول في قرطاس وعصفور قُرَيْطس وعُصَيْفِر **تنبيهات** الاول اذا كان المصغر تصغير الترخيم
ثلاثي الاصول ومسماه مؤنث لحقته التاء فتقول في غلاب وسعاد وحُبْلى غُلَيْبة وسُعَيْدة وحُبَيْلة **الثالث** اذا صغر نحو حائض
وطالق من الاوصاف الخاصة بالمؤنث تصغير الترخيم قلت حُيَيْض وطُلَيْق لانها في الاصل صفة لمذكر **الثالث** شذ في تصغير
ابراهيم واسماعيل بُرَيْه وسُمَيْع فحذف فيهما من كل منهما اصليين وزائدا لان الهمزة فيهما و اللام والميم اصول اما اللام والميم فباتفاق
واما الهمزة ففيها خلاف مذهب المبرد انها اصلية ومذهب سيبويه انها زائدة وينبني عليه تصغير الاسمين لغير ترخيم فقال المبرد
اُبَيْرِه واُسَيْمِع وقال سيبويه بُرَيْهِم وسُمَيْعِيل وهو القياس الذي سمعه ابو زيد وغيره من العرب وعلى هذا ينبغي جمعهما فقال
الخليل وسيبويه براهيم وسماعيل وعلى مذهب المبرد ابارية واساميع وحكى الكوفيون براهيم وسماعل بغير ياء
وبراهمة وسماعلة والهاء بدل من الياء وقال بعضهم ابارة واسامع بغير ياء واجاز ثعلب براه كما يقال في تصغيره
بُرَيْه والوجه ان يجمعا جمع سلامة فيقال ابراهيمون واسماعيلون **الرابع** لا يختص تصغير الترخيم بالاعلام خلافا للفراء
وثعلب وقيل للكوفيين بدليل قول العرب يجري بُلَيْق ويُدَيْم تصغير ابلق وادهم وكلاهما صفة ومن امثالهم عُرَيْف على اُرَيْق قال الاصمعي
تزعم العرب انه من قول رجل رأى الغول على جمل اورق وقلب في التصغير همزة واما قولهم في حُمْتُو جُمَيْلة فاجعة فيه للاحتمال ان يكون
تصغير حموة وقوله ص واختم بتا التانيث ما صغرت من مؤنث عار ثلاثي كسن ش تلحق تاء التانيث في تصغير الاسم المؤنث
بلا علامة اذا كان ثلاثيا في الاصل او في الحال فالاول نحو يد فانه ثلاثي في الاصل فتقول في تصغيرها يُدَيَّة والثاني نحو سن
ودار فتقول في تصغيرهما سُنَيْنة ودُوَيْرة والثالث نوعان احدهما ما كان رباعيا بمدة قبل لام معتلة فانه اذا صغر لحقته التاء
نحو سماء وسُمَيَّة وذلك لان الاصل فيه سُمَيِّيٌ بثلاث ياءات الاولى ياء التصغير والثانية بدل المدة والثالثة بدل لام الكلمة
فحذفت احدى الياءات على القياس المقرر في هذا الباب فبقي الاسم ثلاثيا فلحقته التاء كما لحقت الثلاثي المجرد والاخر ما صغر
تصغير الترخيم مما اصوله ثلاثة وقد تقدم بيانه ثم استثنى من هذا الضابط نوعين لا تلحقهما التاء اشار الى الاول منهما بقوله
ص ما لم يكن بالتا يرى ذا لبس كشجر وبقر وخمس ش يعني ان التاء لا تلحق اسم الجنس الذي يتميز من واحده بنزع التاء نحو
شجر وبقر تقول في تصغيرهما شُجَيْر وبُقَيْر اذ لو قلت في تصغيرهما شُجَيْرة وبُقَيْرة لالتبس بتصغير شجرة وبقرة ولا تلحق ايضا
بضعا وعشرا وما دونها من عدد المؤنث بل يقال بُضَيْع وعُشَيْر اذ لو قيل بُضَيْعة وعُشَيْرة لتوهم ان ذلك عدد مذكر ثم اشار
الى الثاني بقوله ص وشذ ترك دون لبس وندر لحاق تا فيما ثلاثيا كثر ش يعني شذ ترك التاء دون لبس في الفاظ محفوظة
لا يقاس عليها وهي ذَوْد وشَوْل ونَاب للمسن من الابل وحرب وقوس ودرع الحديد وعُرَيْب وعُرَيْس وضُحَيّ ونعل ونصف وبعض
العرب يذكر الحرب والدرع والعرس فلا تكون من هذا القبيل وبعضهم الحق التاء في عرس وقوس فقال قُوَيْسة وعُرَيْسة
تنبيهات الاول لم ينبه في الكافية والتسهيل على استثناء النوع الاول على نحو شجر وخمس الثاني قيل ينبغي ان

يستثنى نوعا - الخ ومن نحو حائض وطالق من أوصاف المؤنث إذا صغر تصغير الترخيم وفي نحو التثنية عليه **الثالث** لا اعتبار في العلم
بما نقل عنه من تأنيث وتذكير بل تقول في رمح علم امرأة رميحة وفي عين علم رجل عيين خلافا لابن الأنباري في اعتبار الأصل فيقول في الأول رميح
وفي الثاني عيينة واستدل بقوله عيينة بن حصن ونحوه وأجيب بأن ذلك مما نقل مصغرا **الرابع** إذا أسميت مؤنثا ببنت وأخت حذفت
هذه التاء ثم صغرت وألحقت تاء التأنيث فتقول بنية وأخية وإذا أسميت بهما مذكرا لم تلحق التاء فتقول بني وأخي وقوله **ص** (وندر لحاق تا فيما ثلاثيا كثر)
ش أي ندر لحاق التاء في تصغير ما زاد على ثلاثة وذلك قولهم في وراء وريئة بالهمز وفي أمام أميمة
وفي قدام قديديمة وقوله كثر يعني ما في الكثرة وثلاثيا مفعول له تفرع عليه **تنبيه** أجاز أبو عمرو أن يقال في تصغير حبارى
ولغيزى حبيرة ولغيغة فيجاء بالتاء عوضا من الألف المحذوفة وظاهر التسهيل موافقته فإنه قال ولا تلحق دون شذوذ غير ما ذكر
إلا ما حذف منه ألف التأنيث خامسة أو سادسة وقوله **ص** (وصغروا شذوذا الذي التي وذا مع الفروع منها تا وتي) **ش**
التصغير من جملة التصاريف في الاسم فحقه ألا يدخل غير المتمكن إلا أن أسماء الإشارة والموصول لما شابهت المتمكن في كونها توصف
ويوصف بها قبلت التصغير بعضها لكن على وجه خولف فيه تصغير المتمكن فترك أوله على ما كان عليه قبل التصغير
وعوض عن ضمه ألف زائدة في الآخر ووافقت المتمكن بزيادة ياء ثالثة ساكنة بعد فتحة فقالوا في الذي والتي اللذيا واللتيا وفي
تثنيتهما اللذيان واللتيان وأما الجمع فقال سيبويه في جمع الذي اللذيون رفعا واللذيين نصبا وجرا بضم ما قبل الواو وكسر ما قبل
الياء وقال الأخفش اللذيون واللذيين بالفتح كالمقصور ومنشأ الخلاف من التثنية فسيبويه يقول حذفت ألف اللذيا في التثنية
تخفيفا وفرقا بين المتمكن وغيره والأخفش يقول حذفت لالتقاء الساكنين قال بعضهم ولم ينقل عن العرب شيء يستند إليه في جمع الذي
وقالوا في جمع التي اللتيات وهو جمع اللتيا تصغير التي ولم يذكر سيبويه من الموصولات التي صغرت غير الذي والتي وتثنيتهما
وجمعهما وقال في التسهيل واللتيات واللويتا في اللاتي واللويا واللويون في اللائي واللاء بمن فزاد تصغير اللاتي
واللائي وظاهر كلامه أن اللتيات واللويتا كلاهما تصغير اللاتي أما اللويتا فصحيح ذكره الأخفش وأما اللتيات فإنما
هو جمع اللتيا كما سبق فتجوز في جعله تصغير اللاتي ومذهب سيبويه أن اللاتي لا تصغر استغناء بجمع اللتيا وأجاز الأخفش
أيضا اللويا في اللائي غير مهموز وأجاز غيره اللويا في اللاء وقال في اللاء بمن اللويون قيل والصحيح أنه لا يجوز تصغير اللاتي
ولا اللواتي وهو مذهب سيبويه وصغروا من أسماء الإشارة ذا وتا فقالوا ذيا وتيا وفي التثنية ذيان وتيان وقالوا في
أولا بالقصر أوليا وفي أولاء بالمد أولياء ولم يصغروا منها غير ذلك **تنبيهات الأول** الأسماء الإشارة في التصغير من التنبيه
والخطاب وغير ذلك من الأحكام ما لها في التكبير **الثاني** أصل ذيا وتيا ذييا وتييا بثلاث ياءات الأولى عين الكلمة والثانية
للتصغير والثالثة لام الكلمة واستثقلوا ذلك مع زيادة الألف آخرا فحذفت الياء الأولى لأن ياء التصغير لمعنى فلا تحذف
ولأن الثالثة لو حذفت لوقع ياء التصغير لأجل الألف **فإن قلت** ما الداعي إلى هذا التقدير **قلت** الداعي إليه الحمل
على ما استقر لياء التصغير من كونها لا تكون إلا ثالثة **الثالث** ما ذكر من التقدير إنما يستقيم على قول البصريين إن ذا ثلاثي الوضع
وأن ألفه عن ياء وعين الكلمة محذوفة وهي ياء أيضا وذهب بعض البصريين إلى أن عينه واو فيكون من باب طوية وقد قيل إن هذه الألف
هي العين واللام هي المحذوفة وأما على مذهب الكوفيين والسهيلي فلا يستقيم لأن الألف عندهم زائدة وهو مما وضع على حرف واحد
وذهب قوم منهم السيرافي إلى أن ذا ثنائي الوضع والتقدير السابق ممكن فيه لأنه يكمل في التصغير كما تفرع في ما **الرابع**
ذكروا أن الألف في آخر هذه الأسماء عوض من ضم أولها قيل ويرده ما حكي من ضم لام اللذيا واللتيا وذكر في التسهيل أن الضم فيهما
لغة **الخامس** زيادة الألف في اللتيا ظاهر لأن ألفه أبدلت ياء وأدغمت ياء التصغير فيها وأما أولياء بالمد فمذهب المبرد أن الألف
المزيدة ألحقت قبل الهمزة لئلا يلتبس الممدود بمقصور أوليا الأولى في أولياء للتصغير والثانية منقلبة عن ألف أولاء والألف التي قبل
الهمزة هي المزيدة ومذهب الزجاج أن الألف زيدت آخرا كما في أخواته لأن الأصل أولاء والهمزة ألف وزيدت الياء ثالثة وقلبت
الألف التي بعدها واعيدت الهمزة إلى أصلها وزيدت ألف العوض آخرا ثم اختلفوا في همزة أولاء ثلاثة مذاهب أحدها أنها عن ياء
وهو مذهب المبرد والثاني أن أصلها ألف وهو مذهب الزجاج والثالث أنها أصلية غير مبدلة من شيء فأولاء مما فاؤه همزة ولامه
همزة وهو مذهب الفارسي **فإن قلت** كيف زعموا أن الألف المزيدة في أوليا وأولياء للعوض وأولهما مضموم **قلت** الضمة فيهما
ليست مجتلبة للتصغير بل هي الموجودة في حال التكبير **السادس** اعلم أن قول الناظم وصغروا شذوذا البيت معترض من
ثلاثة أوجه أولها أنه لم يبين الكيفية بل ظاهره يوهم أن تصغيرها كتصغير المتمكن وثانيها أن قوله مع الفروع ليس على عمومه
لأنهم لم يصغروا جميع الفروع وثالثها أن قوله منها تا وتي يوهم أن تي صغر كما صغر تا وقد نقلوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ
المؤنث إلا تا وهو المفهوم من التسهيل فإنه قال فيه لا يصغر من غير المتمكن إلا ذا والذي وفروعهما التي ذكرت ولم يذكر من ألفاظ
المؤنث غير تا **النسب** هذا الاسم في ترجمته وقال سيبويه باب الإضافة ويحدث بالنسب ثلاث تغييرات
الأول لفظي وهو ثلاثة أشياء إلحاق ياء مشددة آخر المنسوب وكسر ما قبلها ونقل إعرابه إليها الثاني معنوي وهو صيرورته
اسما لما لم يكن له الثالث حكمي وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه الظاهر والمضمر باطراد وقد أشار إلى التغيير
اللفظي بقوله **ص** (ياء كيا الكرسي زادوا للنسب وكل ما تليه كسره وجب) **ش** يعني أنهم إذا قصدوا نسبة شيء إلى شيء
زادوا آخر المنسوب إليه ياء مشددة كياء الكرسي مكسورا ما قبلها كقولك في النسبة إلى زيد زيدي ولم ينبه على أن إعرابه

بتغيير الياء لو صودر ثم انه قد ينال المنسوب مع هذه التغييرات في بعض الاسماء تغيير اخر واكثر ذلك ما اشار اليه بقوله ص ومثله مما حواه احذف وتا تانيث او مدته لا تثبتا ش يعني انه يحذف لياء النسب كل ما ماثلها في كونه ياء مشددة بعد ثلاثة احرف فصاعدا وتجعل ياء النسب مكانه نحو قولك في شافعي ومرمي شافعيٌّ ومرميٌّ بتقدير حذف الياء وجعل ياء النسب في موضعها فإن قلت فما الذي يظهر لهذا التقدير اي قلت يظهر اثره في نحو بخاتي جمع بختي اذا سمي به ثم نسب اليه فانك تقول هذا بخاتيٌّ مصروفا وكان قبل النسب غير مصروف لشبهه بما هو في ذلك بين ما ياؤه زائدتان كشافعي وبين ما احدى يائيه اصلية كمرمي فهذا هو الافصح وفيه بعض العرب يقول في مرمي مرموي لان الثانية ياء اصلية وسياتي وقوله وتا تانيث البيت يعني انها تحذف ايضا لياء النسب فيقال في النسب الى مكة مكي لئلا يجتمع علامتا تانيث في نحو امراة مكية وقول العامة درهم خليفتي لحن وقوله او مدته يعني الف التانيث المقصورة وهي اما رابعة او خامسة فصاعدا فان كانت خامسة فصاعدا حذفت وجها واحدا كقولك في حبارى حباري وفي قبطوطا قبطوطي وان كانت رابعة في اسم ثانيه متحرك حذفت كالخامسة كقولك في جمزى جمزي والجمزى الدابة السريعة وان كان ثانيه ساكنا فوجهان قلبها واوا وحذفها وقد اشار اليهما بقوله ص وان تكن تربع ذا ثان سكن فقلبها واوا وحذفها حسن ش مثال ذلك حبلى فيقال على الاول حبلوي وعلى الثاني حبلي تنبيهات الاول يجوز مع القلب ان يفصل بينها وبين اللام بالف زائدة تشبيها بالممدودة الثاني ليس في كلام الناظم ترجيح احد الوجهين على الاخر وليسا على حد السواء بل الحذف هو المختار وقد صرح به في غير هذا النظم الثالث شمل قوله تربع الحبلى من الاسماء وقال الجبلي بفتح الباء ص لشبهها الملحق والاصلي ما لها وللاصلي قلب يعتمى ش يعني ان الالف الرابعة اذا كانت للالحاق نحو علقى او منقلبة عن اصل نحو ملهى فلها ما لالف التانيث في نحو حبلى من القلب والحذف فيقال علقوي وملهوي وعلقي وملهي واشار بقوله وللاصلي قلب يعتمى الى ترجيح القلب في المنقلبة عن اصل فملهوي افصح من ملهي ويقال اعتماه بمعنى اختاره واعتامه بمعناه ايضا قال طرفة

أرى الموت يعتام الكرام ويصطفي عقيلة مال الفاحش المتشدد

تنبيهات الاول اراد بالاصلي المنقلب عن اصل واو او ياء لان الالف لا تكون اصلا في متمكن الا في حرف وشبهه الثاني تخصيص الاصلي بترجيح القلب يوهم ان الف الالحاق ليست كذلك بل تكون كالف التانيث في ترجيح الحذف لانه مقتضى قوله ما لها وقد صرح في الكافية وشرحها بان القلب في الف الالحاق الرابعة اجود من الحذف كالاصلية لكن ذكر ان الحذف في الف الالحاق اشبه منه في الاصلية لان الف الالحاق شبيهة بالف حبلى في الزيادة الثالث لم يذكر سيبويه في الف الالحاق والمنقلبة عن اصل الا الوجهين المذكورين وزاد ابو زيد في الف الالحاق ثالثا وهو الفصل بالالف كما في حبلاوي وحكى ارطاوي واجازه السيرافي في الاصلية فيقال ملهاوي وقوله ص والالف الجائز اربعا ازل كذاك يا المنقوص خامسا عزل ش اذا كانت الف المقصور خامسة فصاعدا حذفت مطلقا سواء كانت اصلية او للتانيث او للتكثير نحو مستدعى وقرقرى وقبعثرى فيقال مستدعي وقرقري وقبعثري تنبيهات الاول اذا كانت الالف المنقلبة عن اصل خامسة بعد حرف مشدد نحو معلى فمذهب سيبويه والجمهور الحذف وهو مفهوم من اطلاق الناظم ومذهب يونس جعلها كملهى فيجيز فيها القلب وهو ضعيف وسببه ان المدغم بادغام في حكم حرف واحد فكانها رابعة الثاني قد ظهر بما تقدم ان قولهم مصطفوي خطا والصواب مصطفي ويقرب النسب الى المقصور ان تقول ان كانت الفه خامسة فصاعدا حذفت مطلقا خلافا ليونس في نحو معلى وان كانت رابعة ففيها ثلاثة اقسام الف التانيث والف الالحاق والاصلية فالف التانيث ان كان ثاني ما هي فيه متحركا حذفت وان كان ساكنا ففيها ثلاثة اوجه الحذف والقلب بلا فصل والقلب مع الفصل واجودها الاول ثم الثاني ثم الثالث والف الالحاق فيها الاوجه الثلاثة واجودها القلب والاصلية فيها وجهان وعلى راي السيرافي فيها ثلاثة اوجه اجودها القلب الا ان الحذف في الملحقة اشبه منه في الاصلية وان كانت ثالثة قلبت واوا مطلقا كقولك في فتى وعصا فتوي وعصوي فإن قلت لم يصرح في النظم بحكم الالف الثالثة قلت لما بين ما يحذف علم ان ما عداه لا يحذف بل يقلب وقوله كذاك يا المنقوص خامسا عزل يعني ان المنقوص اذا نسب اليه حذفت ياؤه ان كانت خامسة فصاعدا فيقال في معتد ومستعل معتدي ومستعلي تنبيه اذا نسب الى محيي اسم فاعل حيّا حذفت الياء الاخيرة لانها خامسة فيبقى محييٌّ باربع ياءات فيجوز فيه وجهان احدهما ان تعامله معاملة قصي فتقول محوي كما تقول قصوي وسياتي بيانه والاخر الا تغير وتغتفر اجتماع اربع ياءات فتقول محييٌّ وقول ابن الحاجب وباب محي جاء على محوي ومحيي كاموي واميي في الشذوذ لان امييا شاذ واما محيي فوجه قوي قال ابو بكر مبرمان وسالت ابا العباس المبرد هل يجوز ان يجمع في محيي اجتماع الياءات فقال لا لان محييا جاء على فعله واللام تعتل كما تعتل في الفعل قال والاختيار عندي محيي لانه اجتمع حذف بعد حذف ومن قال محوي يجب عليه مهيمي وهذا هو الذي ذكره سيبويه انتهى ص والحذف في اليا رابعا احق من قلب وحتم قلب ثالث يعن ش اذا نسب الى المنقوص فان كانت ياؤه خامسة فصاعدا حذفت كما تقدم وان كانت رابعة فالاجود حذفها ايضا فيقال في النسب الى قاض قاضي ومن العرب من يقلبها واوا بعد فتح ما قبلها فيقال قاضوي وعليه انشدوا

فكيف لنا بالشرب ان لم تكن لنا دراهم عند الحانوي ولا نقد

جعل اسم الموضع حانية ونسب اليه قال السيرافي والمعروف في اسم الموضع الذي يباع فيه الخمر حانة بلا ياء فإن قلت فهل يجري هذا الوجه قلت ظاهر كلام المصنف اطراده وذكر غيره ان القلب عند سيبويه من شواذ تغيير النسب فقيل لم يسمع الا في هذا البيت وان كانت ثالثة قلبت واوا مطلقا فتقول في عم وشج عموي وشجوي وانما قلبت واوا في عم وان كان اصله الياء لئلا يجتمع الكسرة والياءات وقوله ص واول ذا القلب انفتاحا وفعل وفعل عينهما افتح وفعل ش يعني ان ياء المنقوص اذا قلبت واوا فتح ما قبلها كما تقدم تمثيله واعلم ان فتح ما قبل الياء سابق على قلبها وذلك انه اذا اريد النسب الى شج ونحوه فتحت عينه كما تفتح عين نمر وسيأتي فاذا فتحت انقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيصير شجا

مثل

مثال نَمِر تقلب الفيه واوا كما قلبت الف فتى ومعز طي يعني ان الياء لم تبدل واوا الا بواسطة **فإن قلت** فما وجه فتح العين في فاء عنوس
قال فاضرب ونظيره من الصحيح لا تفتح عينه **قلت** هو تخفيف فتح لام تغلب عند بعض العرب قال ذلك بعض النحويين وقوله وفعل وفعل عينا منهما
افتح وفعل يعني ان المنسوب اليه اذا كان ثلاثيا مكسور العين فتحت عينه في النسب سواء كان مفتوح الاول كنمر او مكسوره كابل او
مضموم الاول كدئل فيقول في النسب اليها نمري وابلي ودؤلي **فإن قلت** هل الفتح في ذلك على سبيل الجواز او على سبيل الوجوب
قلت بل على سبيل الوجوب وقد نص على ذلك في شرح الكافية واما قوله في التسهيل وتفتح غالبا عين الثلاثي المكسورة فانما اشار بقوله
غالبا الى شذوذ قولهم في بني الصعق صِعِقي بكسر الفاء والعين وذلك انهم كسروا الفاء اتباعا للعين ثم استصحبوا ذلك بعد النسب شذوذا
قال الشيخ ابو حيان فتح العين في ذلك واجب لا نعلم فيه خلافا الا ما ذكره طاهر القزويني في مقدمة له من ان ذلك على سبيل الجواز **وفي عين**
الاول لو سميت بتغلب قال القياس في النسب اليه تغلبي بفتح العين **الثاني** لو سميت بيثرب وخيعل ابنزر بالنقل ففيه وجهان **تنبيه**
فيعل واقتصاره على الثلاثي ان ما زاد على الثلاثة مما قبل اخره كسرة لا يغير وانما نترجح في ذلك صور الاولى ما كان على خمسة احرف نحو جحمرش
الثانية ما كان على اربع متحركات نحو جندل الثالثة ما كان على اربع وثانيه ساكن نحو تغلب فهذا ولا لا يغيران واما الثالث ففيه وجهان
اعرفهما لا يغير والاخر انه يفتح وقد سمع الفتح مع الكسر في تغلبي ويحصبي ويثربي وفي القياس عليه خلاف ذهب المبرد وابن السراج
والرماني ومن وافقهم الى انه جائز مطرد وهو عند الخليل وسيبويه شاذ وفي شرح الصفار ما ملخصه ان الجمهور قالوا بجواز الوجهين وان ابا
عمر قال الفتح شاذ وظاهر كلام الخليل وسيبويه ما تقدم وقد ظهر بهذا ان قول الشارح وان كانت الكسرة مسبوقة باكثر من حرف جاز الوجهان
ليس بجيد لشموله الصور الثلاث وانما الوجهان في نحو تغلب **ص** *(red)* وقيل في المرمي مرموي واختير في استعمالهم مرمي **ش** قد
تقدم عند قوله ومثله مما حواه احذف انه الفرق عند اكثر العرب بين ما ياءاه زائدتان وبين ما احدى يائيه اصلية ونبه هنا على ان من العرب
من يفرق بين النوعين فيوافق في الاول على الحذف فيقول في النسب الى شافعي شافعي واما النوع الثاني فلا يحذف ياءيه بل يحذف الاولى
منهما ويقلب الاصلية واوا فيقول في النسب الى مرمي مرموي **فإن قلت** فهل يقاس على مرمي ما اشبهه **قلت** صرح الشارح بانه
لغة قال وهذه اللغة قليلة والمختار خلافها وهو ظاهر كلامه في شرح الكافية وفي الارتشاف وشذ في مرمي مرموي **فإن قلت** في
هذا البيت تعلق بقوله ومثله مما حواه احذف فهلا قدمه اليه كما فعل في الكافية **قلت** لعل سبب تأخيره هنا ارتباط الابيات السابقة
بكل منها اخذ بحجزة اخيه فلم يحل بينها بالتأخير ولم يذكر ذلك في الكافية **ص** *(red)* ونحو حي فتح ثانيه يجب واردده واوا ان يكن عنه قلب **ش**
اذا نسب الى ما اخره ياء مشددة فاما ان تكون مسبوقة بحرف واحد او بحرفين او ثلاثة فصاعدا فان كانت مسبوقة بحرف فلم يحذف من الاسم في النسب
اليه شيء ولكن يفتح ثانيه ويعامل معاملة المقصور الثلاثي فان كان ثانيه في الاصل ياء لم يزد على ذلك كقولك في حي حيوي بفتح ثانيه وقلب
الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبتها واوا والاخيرة ياء النسب وان كان ثانيه في الاصل واوا رددته الى اصله كقولك في طي
طووي لانه من طويت وان كانت مسبوقة بحرفين فسيأتي حكمها وان كانت مسبوقة بثلاثة فاكثر فقد تقدم حكمها وقوله **ص** *(red)* وعلم
(red) التثنية احذف للنسب ومثل ذا في جمع تصحيح وجب **ش** يحذف من المنسوب اليه ايضا ما فيه من علامة التثنية وجمع تصحيح كقولك
فيمن اسمه مسلمان او مسلمون او مسلمات مسلمي واثنان وعشرون ونحوهما من المشبه بالمثنى والمجموع كذلك فيقال فيهما اثني او ثنوي
وعشري فيقول في اولات إلي **تنبيه** هذا الحذف انما هو على لغة من يعرب المثنى والمجموع الذي هو علم بالحروف واما من اجرى
المثنى مجرى عمران والجمع مجرى غسلين فانه لا يحذف فيقول فيمن اسمه زيدان على الاول زيدي وعلى الثاني زيداني وفي نصيبين على الاول نصيبي
وعلى الثاني نصيبيني **ص** *(red)* وثالث من نحو طيب حذف وشذ طائي مقولا بالالف **ش** اذا وقع قبل الحرف المكسور لاجل ياء النسب
ياء مكسورة مدغم فيها اخرى حذفت المكسورة كقولك في طيب طيبي وفي ميت ميتي فان كانت الياء مفتوحة نحو مُغَيْل او مشددة مفتوحة
نحو هبيخ او مخففة وبين المكسور نحو مهيم تصغير مُهيام مفعال من هام لم تحذف بل يقال في النسب الى هذه مغيلي وهبيخي ومهيمي
لنقص الثقل بعدم الادغام بالفتح وبالفصل وقوله وشذ طائي مقولا بالالف يعني ان قياسه طيئي كطيبي ولكنهم كرهوا فيه القياس فقالوا
طائي بابدال الياء الفا **تنبيهات** الاول ذكروا ان المحذوف من طائي الياء الثانية وان الاولى قلبت الفا قال بعض المتاخرين وفيه
نظر لان هذا الانقلاب لا ينطلق بمقتضى الباب ويقتضي هذا الباب حذف الياء الثانية وقد حذفت فلا قال فوجه شذوذه ان يقال حذفت الياء
الاولى الساكنة وقلبت الثانية المتحركة الفا وجاء شاذا من حيث حذفت الاولى والقياس حذف الثانية واعترض بانه لو كان كذلك لم يكن القلب فيه
شاذا وقد ذكروا شذوذه في الاعلال فالوجه انهم حذفوا الثانية كما ذكر اولا ولكن لما كان هذا القلب مختصا بحال النسب ذكر شذوذه فيه
الثاني قال ابو سعيد في كتابه المستوفى وتقول في ابن أُسيد لانك اذا حذفت الياء المتحركة لم يجتمع ابدا علة قبل وليس تعليلا واضح
ولو علل بالقياس بانه لكان حسنا واطلق سيبويه والنحاة ترك الحذف اي لا فرق بين سيد وأُسيد **الثالث** لا فرق بين سيد ونحوه وبين
غزيل تصغير غزال في الحذف فيقول غزيلي نص على ذلك غير واحد وان كان سيبويه لم يمثل الا بغير المضعف **ص** *(red)* وفعلي في فعيلة التزم وفعلي في فعيلة حتم
ش مثال فعيلة حنيفة فاذا نسبت اليها حذفت ياءها وتاءها وفتحت عينها فيقال حنفي ومثال فعيلة جهينة واذا
نسبت اليها حذفت ياءها وتاءها ايضا فيقول جهني **تنبيهات** الاول قوله التزم وحتم يعني فيما لم يشذ وشذ في فعيلة سليقي
في سليقة وسليمي في سليمة الازد وعميري في عميرة كلب والسليقي الذي يتكلم باصل طبيعته معربا قال الشاعر **ولست بنحوي يلوك**
لسانه ولكن سليقي اقول فاعرب واستمر ذلك في قولهم عبدي وجذمي في بني عبيدة وجذيمة لان ما تقدم رجوع الى اصل مرفوض
واما الضم فلا وجه له وشذ في فعيلة ردينة رديني وفي خزينة وهي من اسماء البصرة **الثاني** لو سمي باسم شرع العرب في النسب

اليه لم ينسب اليه الا على ما يقتضيه القياس **الثالث** ما ذكر من انه يقال في فعيلة فَعَلِيّ وفي فُعَيلة فُعَليّ له شرطان الاول عدم التضعيف
والثاني الا تكون معتل العين واللام صحيحة وسيأتي التنبيه على هذين الشرطين **ص** وألحقوا معلّ لام عَرِيا من المثال بهما تا أوليا **ش** يعني ان المثالين
فَعِيلة وفُعَيلة فاذا عريا من التاء صار فعيل وفُعَيل وفصل النسب اليهما واما ان يكونا معتلي اللام او صحيحي اللام فان كانا معتلي اللام
الحقا بفَعِيلة وفُعَيلة في حذف الياء وفتح ما قبلها ان كان مكسورا فيقال في عَدِيّ وقُصَيّ عَدَوِيّ وقُصَوِيّ كما يقال في غَنِيّة واُميّة غَنَوِيّ
واُمَوِيّ **فان قلت** هل الحاق نحو عدي وقصي بما ختم بالتاء واجب ام جائز **قلت** صرح في الكافية بان ذلك واجب وصرح به الشارح
ايضا وقد ذكر بعضهم فيه الوجهين الحذف والاثبات ولم يذكر سيبويه في عدي الا الحذف وذكر فيه الفارسي وجهين قصي ونقل عن
يونس الاثبات في عدي فتقول فيه عديّي **تنبيه** استثنى بعضهم من فعيل ما كان نحو كسي تصغير كساء فان النسب اليه كسيي
بياءين مشددتين قال ولا يجوز غيره واجاز بعض النحويين كُسَوِيّ وان كانا صحيحي اللام فالمسموع فيهما عدم الحذف فتقول في عقيل وعُقَيل
عَقِيلي وعُقَيلي هذا مذهب سيبويه وهو مفهوم قوله والحقوا معل اللام عريا وذهب المبرد الى جواز الحذف فيهما والوجهان
عنده مطردان فيما سلم على ما سمع من ذلك وهو قولهم في ثقيف ثَقَفِيّ وفي قريش قُرَشِيّ وفي هذيل هُذَلِيّ وفي فقيم بني كنانة واما فقيم دارم
فلم يشذوا فيه وقُدَمي في قديم وسُلَمِيّ في سليم وقال ابو حيان ثقيف ثقفي وابو السيراقي والمبرد وقال الحذف في هذا خارج عن
الشذوذ وهو كثير جدا في لغة اهل الحجاز قيل وتسوية سيبويه والمبرد بين فعيل وفُعَيل ليس بجيد اذ سمع الحذف في فعيل
كثيرا ولم يسمع في فعيل الا في ثقيف فلو فرق بينهما لكان اسعد بالنقل **ص** وتمموا ما كان كالطويله وهكذا ما كان كالجليله
ش يعني ان ما كان من فَعِيلة وفُعَيلة معتل العين صحيح اللام نحو طويلة ونُوَيرة او مضاعفا نحو جليلة وقُدَيدة فانه ينسب اليه على لفظه
متمما فيقال الطويلي ونُوَيرِيّ وجليلي وقُدَيدي من اجل ثقل حرف العلة في المعتل العين ومن اجتماع المثلين في المضاعف **تنبيهات**
الاول من هنا يعرف الشرطان المشار اليهما فيما مضى **الثاني** الشرطان معتبران في فَعِيلة وفُعَيلة كليهما ولا اثر لخصوصية المثال
الثالث لم يذكر الشارح في فُعَيلة بضم الفاء الا شرطا واحدا وهو عدم التضعيف وقال في فعيلة بفتح الفاء الا يكن معتل العين ولا
مضاعفا فاخل في فُعَيلة بشرط واطلق في قوله الا يكن معتل العين وكان ينبغي ان يقول صحيح اللام لان الشرط عدم مجموع الامرين
ليتحرز بذلك من نحو طَوِيّة وحَيِيّة فانه يقال فيهما طَوَوِيّ وحَيَوِيّ **الرابع** لم يذكر الناظم هنا فعولة نحو شنوءة والنسب اليه
فَعَلِيّ كالنسب الى حنيفة فيقال شَنَئِيّ بالشرطين المذكورين هذا مذهب سيبويه ومذهب المبرد ان الا فعيلة في النسب في
ذلك على لفظه فيقال في حمولة حمولي وذهب ابن الطراوة الى انك تحذف الواو وتترك ما قبلها مضموما فيقال حُمُلي والصحيح
مذهب سيبويه لورود السماع به في شنوءة وفي الغرة نسبة هذا المذهب الى سيبويه والا خفش هو وهم **فان قلت** كيف
جعل سيبويه ذلك قياسا ولم يذكر غير هذه اللفظة **قلت** لانه لم يرد ما يخالفها وهذا معنى قول بعضهم لانه جميع ما سمع وان
اعتلت عين فعولة نحو قوولة او كان مضاعفا نحو مرورة لم تحذف منه الواو وفعولة المعتل اللام نحو عدوة كشنوءة في حذف
الواو فتقول عَدَوِيّ فلا يجتمع الامثال لانه يقول عدوي وعلى لغته وقد فرع ان مذهبه في شنوءة كذلك واما فعول بغير تاء فينسب
على لفظه باتفاق فتقول في سلول وعدو سلولي وعدوي **ص** وهمز ذي مد ينال في النسب ما كان في تثنية له انتسب **ش** يعني
همزة الممدود في النسب حكمها في التثنية فان كانت للتانيث قلبت واوا كقولك في حمراء حمراوي وان كانت اصلية سلمت
كقولك في قراء قرائي وان كانت بدلا من اصل او للالحاق فوجهان كقولك في كساء وعلباء كساوي وعلباوي وان شئت قلت
كسائي وعلبائي **تنبيهان الاول** مقتضى كلامه هنا ان الاصلية تتعين سلامتها وصرح بذلك الشارح وقال وان كانت
اصلية نحو قراء وابتداء تسلم وذكر في التسهيل فيها الوجهين وقال اجودهما التصحيح **الثاني** قال في شرح الكافية وما
شذ في التثنية نحو كساءين لا يقاس عليه في النسب **ص** وانسب لصدر جملة وصدر ما ركب مزجا **ش** المركب اربعة اقسام
اسنادي ومزجي واضافي اما الاسنادي والشبيه به فينسب الى صدره مثال الاسنادي تأبط شرا فيقال تأبطي
ومثال المشبه به لو وحيثما مسمى بهما فتقول فيهما لوي بالتخفيف وحيثي وقياس النسب الى كنت كوني برد الواو لان
سبب حذفها وقالوا كُنْتِيّ وكُنْتُنِيّ بزيادة نون وكلاهما شاذ واجاز الجرمي النسب الى الثاني فتقول شري وحيثي
في تأبط شرا وذرا حبا **تنبيه** قوله وانسب لصدر جملة انسب من قوله في التسهيل يحذف لها عجز المركب لانه لا يقتصر على العجز
بل يحذف ما زاد على الصدر فلو سميت بخرج اليوم زيد قلنا خرجي واما المزجي ففي النسب اليه خمسة اوجه الاول وهو المنقاس
وهو النسب الى صدره فتقول في بعلبك بعلي وكذا حكم خمسة عشر فتقول خمسي الثاني ان ينسب الى عجزه فتقول بكي وهذا الوجه
اجازه الجرمي ولا يجيزه غيره ولم يسمع النسب الى العجز فقد تم اعلمه الثالث ان ينسب اليهما معا من الا تركيبهما فتقول بعلي
بكي وهذا اجازه قوم منهم ابو حاتم قياسا على قول الشاعر **تزوجتها رامية هرمزية بفضل الذي اعطى الامير من**
النقد وظاهر كلام ابن عصفور الاوسط موافقته الرابع ان ينسب الى مجموع المركب قالوا بعلبكي الخامس ان يبنى من جزءي
المركب اسم على فعلل وينسب اليه قالوا في حضرموت حضرمي وهذان الوجهان شاذان يقتصر فيهما على ما سمع ولا يعلم
في ذلك خلافا واما الاضافي ففرق بينه عليه بقوله **ص** ولثان تمما اضافة مبدوءة بابن او اب او ما له التعريف بالثاني وجب
فيما سوى هذا انسبن للاول ما لم يخف لبس كعبد الاشهل **ش** وحاصله ان المركب تركيب اضافة ينسب الى عجزه في اربعة مواضع
الاول ما كان مبدوءا بابن نحو ابن الزبير فتقول زبيري الثاني ما كان كنية واليه الاشارة بالمبدوء باب فتقول في ابي بكر بكري

الثالث ما تعين فيه صدره بعجزه مثله الشارح بغلام زيد فيقولون زيدي الى آخر ما يخاف اللبس فيه وحذف عجزه كعبد الاشهل وعبد مناف فيقول
فيهما اشهلي ومنافي وما سوى هذه المواضع ينسب فيه الى الصدر كقولك في امرئ القيس امرئي ومرئي **تنبيهان** الاول
ظاهر كلامه في الكافية وشرحها ان المبدوء بابن قبيل ما تعين فيه الاول بالثاني قال في شرحها واذا كان الذي ينسب اليه مضافا
او كان مع ما صدره بعجزه او كان كنية حذف صدره ونسب الى عجزه كقولك في ابن الزبير زبيري وفي ابي بكر بكري انتهى وكذا قال
الشارح الا انه زاد في المثال غلام زيد وعلى هذا فقول الناظم او ماله التعريف بالثاني وجب من عطف العام على الخاص لا من راجح المقدر
بابن فيه وفي تمثيل الشارح بغلام زيد نظر لانهم يعنون بالمضاف هنا ما كان علما او غالبا الا مثل غلام زيد فانه ليس بمجموعه معهود
ينسب اليه بل يجوز ان ينسب الى غلام والى زيد ويكون ذلك من قبيل النسب الى المعدد لا الى المضاف وان اراد غلام زيد مجعولا علما
فليس من قبيل ما تعين فيه الاول بل هو من قبيل ما ينسب الى صدره ما لم يخف لبس والله اعلم **الثاني** شذ بناء فعلل
من جزئي المضاف منسوبا اليه كما شذ ذلك في المركب والمحكي فمن ذلك تيملي وعبدري ومرقسي وعبقسي وعبشمي
في تيم اللات وعبد الدار وامرئ القيس بن حجر الكندي وعبد القيس وعبد شمس **ص** واجبر برد اللام ما منه حذف جوازا
ان لم يك رده ألف في جمعي التصحيح او في التثنيه وحق مجبور بهذي توفيه **ش** اذا نسب الى الثلاثي المحذوف لم يخل من ان
يكون محذوف الفاء او العين او اللام فان كان محذوف الفاء او العين فسيأتي وان كان محذوف اللام فاما ان يجبر في التثنية
كأب واخ او في الجمع بالالف والتاء كعضة وسنة او لا فان جبر فيهما وجب جبره في النسب فيقول ابوي واخوي وعضوي
وسنوي او عضهي وسنهي على الخلاف في المحذوف بهذا ونحوه يجب جبره لانه جبر في التثنية والجمع بالالف والتاء كقولك
ابوان واخوان وعضوات وسنوات او عضهات وسنهات على الوجهين وان لم يجبر في التثنية ولا في الجمع بالالف والتاء
لم يجب جبره في النسب بل يجوز فيه الامران نحو حر وغد وشفة وثبة فيقول في النسب اليها حري وغدي وشفي وثبي بالحذف
وحرحي وغدوي وشفهي وثبوي بالرد والمحذوف من حر الحاء ومن غد الواو ومن شفة الهاء ومن ثبة الياء **تنبيهات** الاول
ما ذكرته واضح من كلام الناظم الا ان ذكره لجمع التصحيح فيه نظر اذ لا تصحيح فائدة لذكره جمع التصحيح المذكر وقد اقتصر في
التسهيل على الجمع بالالف والتاء **الثاني** اطلق في قوله جوازا ان لم يك رده ألف وهو مقيد بأن لا تكون العين معتلة فان
كانت عينه معتلة وجب جبره كما ذكر في الكافية والتسهيل وان لم يجبر في التثنية وجمع التصحيح احترازا من نحو شاة وذي
بمعنى صاحب فيقول في شاة شاهي هذا هو قول وعلى اصل الاخفش شوهي وقد حكي انه رجع عنه وسيأتي بيانه وفي ذي ذووي
اتفاقا لان وزنه عند الاخفش فعل كما هو مذهب سيبويه **الثالث** اذا نسب الى يد ودم جاز الوجهان عندهم فيقول يدي او يدوي ودمي
ودموي والرد عند من يقول في يد يديان ودموان **الرابع** اذا نسب الى ما حذفت لامه وعوض عنها همزة الوصل جاز ان يجبر وتحذف
الهمزة والا يجبر وتستصحب فيقول في ابن واسم بنوي وسموي وابني واسمي على الثاني **الخامس** مذهب سيبويه واكثر
النحويين ان المجبور تفتح عينه وان كان اصله السكون وذهب الاخفش الى تسكين ما اصله السكون فيقول في يد ودم وغد
وحر على مذهب الجمهور يدوي ودموي وغدوي وحرحي بالفتح وعلى مذهب الاخفش يديي ودمي وغدوي وحرحي بالسكون
لان اصل العين في هذه الكلمات السكون والصحيح مذهب سيبويه لانه ورد السماع قالوا في غد غدوي وحكي عن ابي الحسن انه رجع
فيه الى مذهب سيبويه وذكر سماعا عن العرب **ص** وباخ اختا وبابن بنتا الحق ويونس ابى حذف التا **ش** اذا
اختلف في النسب الى اخت وبنت فقال الخليل وسيبويه ينسب اليهما كما ينسب الى اخ وابن بحذف التاء ورد المحذوف
فيقولون اخوي وبنوي كما تقول في المذكر وقال يونس ينسب اليهما على لفظهما ولا تحذف التاء فيقولون اختي وبنتي لان
التاء فيهما للالحاق والزمه الخليل ان ينسب الى هنت ومنت باثبات التاء ولا يقول به وله ان يفرق بان التاء فيهما
لا تلزم بخلاف اخت وبنت لان التاء في هنت في الوصل فانه ومنت في الوقف خاصة **تنبيهات** الاول احكم
نظائرهما اخت وبنت كحكمهما وهي ثنتان وكلتا وذيت وكيت فالنسب اليها كالنسب الى مذكرها فيقول ثنوي وكلوي
وذيوي وكيوي وعلى مذهب يونس ثنتي وكلتي او كلتوي وذيتي وكيتي وذكر بعضهم في النسب الى كلتا على مذهب
يونس كلتي وكلتوي وكلتاوي كالنسب الى حبلى بالوجوه الثلاثة وذهب الاخفش في اخت وبنت وثنتان الى مذهب
ثالث وهو حذف التاء واقرار ما قبلها على سكونه وما قبل الساكن على حركته فيقول اختي وبنتي وكلوي
وثنوي وقياس مذهبه في كيت وذيت اذا رد المحذوف ان ينسب اليهما كما ينسب الى حي فيقول كيوي وذيوي **الثاني**
قد اتضح بما سبق ان بنتا واختا حذفت لامهما لان النحويين ذكروها فيما حذفت لامه والتاء فيهما اذا عوض من اللام
المحذوفة وانما حذفت في النسب على مذهب سيبويه لما فيها من الاشعار بالتأنيث وان لم تكن محضة للتأنيث وظاهر
مذهب سيبويه ان تاء كلتا كتاء اخت وبنت وان الالف للتأنيث وعلى هذا ينبني ما سبق وذهب الجرمي الى ان
التاء زائدة والالف لام الكلمة ووزنه فعتل وهو ضعيف لان تاء التأنيث لا تزاد وسطا واذا نسبت اليه على مذهبه
قلت كلتوي وقيل ان التاء بدل من الواو والاصل كلوا فاذا نسبت اليه على هذا القول قلت كلتي **قلت** كذا
ذكر بعضهم والمشهور في النقل عن جمهور البصريين ان التاء في كلتا بدل من الواو والالف للتأنيث ووزنها فعلى
وصرح ابن الحاجب في شرح المفصل بان كلتا عند سيبويه كلوا ووزنها فعلى ابدلت الواو تاء اشعارا بالتأنيث واذا

كان هكذا مذهب سيبويه والجمهور وقال الذي ينبغي أن يقال في النسب إليه كلتيّ كما تقول عن بعضهم وأيضا فلا ينبغي على هذا القول
أن يعدّ مما حذفت لامه لأن ما أبدلت لامه لا يقال فيه محذوف اللام في الاصطلاح والثاني أن يقال في نحو ماء محذوف اللام
والذي يظهر من مذهب سيبويه ومن وافقه أن لام كلتا محذوفة كلام أخت وبنت والتاء في الثلاثة عوض من اللام المحذوفة كما
قررت أولا ولا يمتنع أن يقال إنها بدل من الواو إذ المقصود هذا المعنى كما قال بعض النحويين في تاء أخت وبنت إنها بدل من
لام الكلمة. وأما ابن زيد البدل الآخر فقال لأن بدل البدل والتعويض وقد يذكر في موضعه الثالث النسب إلى
ابنة ابنيّ وبنويّ كالنسب إلى مذكره إذ التاء فيه ليست عوضا كتاء بنت **ص** وضاعف الثاني من ثنائي ثانيه ذو لين كلا ولائي
ش إذا نسبت إلى الثنائي وضعا فإن كان ثانيه حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف وعدمه فتقول في كم
كميّ وإن كان ثانيه حرف لين ضعّف بمثله إن كان واوا أو ياء فتقول في كي ولو كيويّ ولوويّ لأن كي لما ضعف صار مثل
حيّ ولو لما ضعف صار مثل دوّ وإن كان ألفا ضوعفت وأبدل ضعفها همزة فتقول فيمن اسمه لا لائيّ وإن شئت أبدلت
الهمزة واوا فقلت لاويّ **فرع** إذا نسبت إلى اللات اسم صنم قلت لائيّ ولاويّ كما نسبت إلى لا لأن تاءه
تحذف ولا ترد اللام لعدم معاملة لاه هذا مذهب سيبويه ومن زعم أن اللام هاء وأن أصله ليهة قال لاهيّ كما
تقول شاهيّ **ص** وإن يكن كشية ما الفا عدم فجبره وفتح عينه التزم **ش** تقدم الكلام على محذوف اللام وذكر
في هذا البيت محذوف الفاء ولا يخلو إما أن تكون لامه صحيحة كعدة أو معتلة كشية فإن كانت صحيحة لم يجبر
فتقول في النسب إلى عدة عديّ وإن كان معتل اللام جبر برد فائه فتقول في شية وشويّ على مذهب سيبويه لأنه
إذا رد الفاء إلى أصله من السكون بل يفتح العين مطلقا ويعامله معاملة المقصور وتقول على مذهب أبي الحسن وشييّ
برد العين إلى أصله وجه [illegible] على مذهب سيبويه **فإن قلت** من أين يؤخذ من كلامه اشتراط اعتلال اللام **قلت** من قوله كشية
تنبيه يفهم المحذوف قسم ثالث لم يبين حكمه وهو محذوف العين فيقول المحذوف العين إذا كانت لامه صحيحة لم
يجبر كقولك في سه [illegible] مسمى به سهيّ ومذ مذيّ كذا أطلق كثير من النحويين وليس كذلك بل هو مقيد بأن لا يكون من
المضاعف نحو رب المخففة ومحذوف الياء الأولى إذا اسمي به ونسب إليه فإنه يقال ربيّ برد المحذوف نص عليه سيبويه ولا
يعلم فيه خلاف وإن كانت لامه معتلة نحو المر ويرا مسمى به فتقول فيه المرئيّ ويرئيّ برد المحذوف **ص** والواحد
اذكر ناسبا للجمع إن لم يشابه واحدا بالوضع **ش** الجمع ثلاثة أقسام قسم أهمل واحده كعباديد وقسم له واحد
شاذ كمحاسن وملامح وقسم له واحد قياسي فالأول ينسب إليه بلفظه فتقول عباديديّ والثاني فيه خلاف
ذهب أبو زيد إلى أنه كالأول ينسب إلى لفظه فتقول ملامحيّ وحكى أن العرب قالت في المحاسن محاسنيّ وغيره ينسب
إلى واحده وإن كان شاذا فتقول في النسب إلى ملامح لمحيّ والثالث إن غلب نسب إلى لفظه فتقول في الأنصار والأبناء
وهم قوم من أبناء فارس أنصاريّ وأبناويّ وإن لم يغلب نسب إلى واحده فتقول في فرائض وكتب وقلانس فرضيّ وكتبيّ
وقلنسيّ وقول الناس في أبيض [illegible] وكتبي وقلانسي خطأ وقد أجاز ذلك قوم وذهبوا في قمريّ إلى أنه منسوب إلى الجمع
من قولهم طيور قمر وكذا دبسيّ منسوب عندهم إلى طيور دبس وهو عند غيرهم منسوب إلى القمرة وهو البياض
وإلى الدبسة ويحتمل أن يكون لما بني على بناء مشترك نحو كرسي هذا حكم الجمع الباقي على جمعيته فإن سمي به نسب إلى
لفظه لأنه صار واحدا كقولك في كلاب وأنمار ومدائن ومعافر كلابيّ وأنماريّ ومدائنيّ ومعافريّ وقوله **ص** والجمع
المسمى به إلى واحد أراد من اللبس ومثال ذلك الفراهيد علما على بطن من الأسد وإليه نسب الخليل بن أحمد فقال الفراهيديّ
على اللفظ والفرهوديّ نسب إلى واحده لأمن اللبس إذ ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود **فإن قلت** إن كلام الناظم لا يفي
بهذا التفصيل **قلت** قوله إن لم يشابه واحدا يحتمل أن يجعل شاملا للثلاثة أنواع أولها نحو أنصار مما جعل علما والثاني
أنصار مما غلب فصار كالعلم والثالث نحو عباديد مما أهمل واحده لأنه بسبب إهماله شابه ما لا واحد له
وإذا كان كلامه شاملا لهذه الثلاثة فهو واف بالمطلوب لكن حاصله حينئذ أن الجمع لا ينسب إلى لفظه بل إلى واحده
إلا في ثلاثة مواضع وهو صحيح **تنبيه** إذا نسب إلى نحو ثمرات وأرضين وسنين باقية على جمعها **قلت** ثمريّ وأرضيّ
وسنهيّ أو سنويّ على الخلاف في لامه وإذا نسب إليها أعلاما التزم فتح العين في الأولين وكسر الفاء في الثالث
ص ومع فاعل وفعّال فعل في نسب أغنى عن اليا فقبل **ش** قد يستغنى عن ياء النسب غالبا بصوغ فاعل قصد صاحب
الشيء كقولهم لابن وتامر أي صاحب لبن وتمر وبفعّال أن قصد الاحتراف كقولهم بزّاز وعطّار وقد يقوم أحدهما
مقام الآخر فمن قيام فاعل مقام فعّال قولهم حائك بمعنى حوّاك لأنه من الحرف ومن عكسه قول امرئ القيس **وليس بذي**
رمح فيطعنني به وليس بذي سيف وليس بنبّال أي وليس بذي نبل قال المصنف وعلى هذا حمل المحققون قوله تعالى
وما ربك بظلام للعبيد أي بذي ظلم وقد يؤتى بياء النسب في بعض ذلك فقالوا لبيّاع العسل وبيّاع البتوت وهي الأكسية عسّال
وعطريّ وبتّيّ وقد يستغنى عن ياء النسب بفعل بمعنى صاحب كذا كقولهم رجل طعم ولبس وعمل بمعنى ذي طعام
وذي لباس وذي عمل أنشد سيبويه **لست بليليّ ولكني نهر لا أدلج الليل ولكن أبتكر** أي عامل بالنهار **تنبيهان**
الأول قد يستغنى أيضا عن ياء النسب بمفعال كقولهم امرأة معطار أي ذات عطر أو مفعيل كقولهم ناقة محضير

إذ ذاك حضرمي وهو البحري **الثاني** هذه الابنية غير مقيسة وان كان بعضها كثيرا هذا مذهب سيبويه قال لا ابقال لصاحب الرقيق رقاق
ولا لصاحب الفاكهة فكاه ولا لصاحب البر براز ولا لصاحب الشعير شعار والمبرد يقيس هذا **ص** وغير ما أسلفته مقررا على الذي ينقل منه اقتصرا
ش يعني ان ما جاء من النسب مخالفا للابنية المتقدم ذكرها فهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه وبعضه اشهر من
بعض فمن ذلك قولهم في النسب الى البصرة بصري بكسر الباء والى الدهر دهري بضم الدال والى مرو مروزي والى الري رازي ومن ذلك
قولهم جيزي في جيزة بكلب وقد تقدم امثلة منه اثناء الباب **الوقف**
قطع النطق عند اخر الكلمة والمراد هنا الاختياري وهو غير الذي يكون استثباتا والانكار والتذكار والترنم وغالبا يلزمه
تغييرات وترجع الى سبعة اشياء السكون والروم والاشمام والابدال والزيادة والحذف والنقل وهي مختلفة
في الحسن والمحل وستاتي مفصلة ان شاء الله تعالى **ص** تنوينا اثر فتح اجعل الفا وقفا وتلو غير فتح احذفا **ش**
في الوقف على المنون ثلاث لغات الاولى وهي الفصحى ان يوقف عليه بابدال تنوينه الفا ان كان بعد فتحة ويحذف ان كان بعد ضمة
او كسرة كقولك رايت زيدا وهذا زيد ومررت بزيد الثانية ان يوقف عليه بحذف التنوين وسكون الاخر مطلقا ذكر
ذلك ابو الحسن وقطرب وابو عبيدة والكوفيون ونسبها المصنف الى ربيعة قال في الا فصاح والجماعة يرون ان هذا
مما جاء في الشعر ولا يجوز في الكلام الثالثة ان يوقف عليه بابدال التنوين الفا بعد الفتحة وواوا بعد الضمة وياء
بعد الكسرة ونسبها المصنف الى الازد وفي بعض النسخ بازد السراة وزعم ابو عثمان انها لغة قوم من اهل اليمن ليسوا فصحاء
واقتصر هنا على الفصحى **تنبيهات** الاول شمل قوله اثر فتح فتحة الاعراب نحو رايت زيدا وفتحة البناء نحو ايها وويها
وكلا النوعين يبدل تنوينه الفا على المشهور **الثاني** يستثنى من المنون المنصوب ما كان تنوينه بالتاء نحو رايت قائمة فان
تنوينه لا يبدل بل يحذف وهذه اللغة من يقف بالهاء وهو الشهير ولا من يقف بالتاء فبعضهم يجريها مجرى سائر الحروف
فيبدل التنوين الفا فيقول رايت قائمتا واكثر اهل هذه اللغة يسكن لا غير **الثالثة** المقصور المنون يوقف عليه
بالالف نحو رايت فتى وفي هذه اللغة ثلاثة مذاهب الاول انها بدل من التنوين في الاحوال الثلاثة وانه استصحب حذف الالف
المنقلبة وصلا ووقفا وهو مذهب ابي الحسن والفراء والمازني وهو المفهوم من كلام الناظم هنا لانه تنوين بعد فتح والثاني
انها الالف المنقلبة في الاحوال الثلاثة وان التنوين حذف فلما حذف عادت الالف وهو مروي عن ابي عمرو والكسائي والكوفيين
وسيبويه واليه ذهب المصنف في الكافية قال في شرحها ويقوي هذا المذهب ثبوت الرواية بامالة الالف وقفا والاعتداد
بها رويا وبدل التنوين غير صالح لذلك انتهى ومثال الاعتداد بها رويا قول الشاعر إِنَّكَ يَا ابْنَ جَعْفَرٍ نِعْمَ الفَتَى
الى قوله وَرُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الحَيَّ سُرى والثالث اعتبارها بالصحيح فالالف في النصب بدل التنوين وفي الرفع والجر
بدل من لام الكلمة وهو مذهب سيبويه فيما نقله اكثرهم قيل وهو مذهب معظم النحويين واليه ذهب ابو علي في غير التذكرة
وذهب في التذكرة الى موافقة المازني **ص** واحذف لوقف في سوى اضطرار صلة غير الفتح في الاضمار **ش** اذا وقف
على هاء الضمير الموصولة حذفت صلتها ان كانت مضمومة او مكسورة نحو له وبه فتحذف الياء والواو وتقف على الهاء ساكنة
وان كانت مفتوحة نحو رايتها وقف على الالف ولم تحذف واحترز بقوله في سوى اضطرار من وقوع ذلك في الشعر وانما
يكون ذلك في اواخر الابيات وذكر في التسهيل انه قد تحذف الف ضمير الغائبة منقولا فتحها الى ما قبلها اختيارا كقول
بعض طيئ وَالكَرَامَةُ ذَاتُ أَكْرَمَكُمُ اللهُ بِهْ يريد بها واستشكل قوله اختيارا فانه يقتضي جواز القياس عليه
وهو قليل **ص** واشبهت اذا منونا نصب فالفا في الوقف نونها قلب **ش** واختلف في الوقف على اذن فمذهب
الجمهور الى انه يوقف عليها بالالف لشبهها بالمنون المنصوب وذهب بعض النحويين الى انه يوقف عليها بالنون لانها بمنزلة
ان ونقل عن المازني والمبرد واختلف النحويون ايضا في رسمها على ثلاثة مذاهب احدها انها تكتب بالالف لانه يوقف
عليها بالالف قيل وهو الاكثر وكذلك رسمت في المصحف ونسب هذا القول الى المازني وهو مخالف لما نقل عنه اولا والثاني
انها تكتب بالنون قيل واليه ذهب المبرد والاكثرون عن المبرد انه قال اشتهي ان اكوي يد من يكتبها اذن بالالف لانها مثل ان
ولن ولا يدخل التنوين في الحروف والثالث التفصيل فان الغيت كتبت بالالف لضعفها وان اعملت كتبت بالنون
لقوتها قاله الفراء وقال ابن عصفور والصحيح كتبها بالنون للفرق بينها وبين اذا الظرفية ولا اشكال ان من يقف
عليها بالنون يكتبها بالنون وينبغي ان يكون الخلاف السابق مع علم ان من يقف بالالف **فان قلت** اذا اجري
على القول بالوقف بالالف فالقياس ان تكتب بالالف لان الاصل في كل كلمة ان تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها
والوقف عليها فلا وجه لقول من يكتبها بالنون ويقف بالالف **قلت** بل له وجه ظاهر وهو التفرقة بينها وبين اذا
الظرفية الا ترى ان نون التوكيد الخفيفة تبدل بعد الفتحة الفا بغير خلاف وقد فصلوا في رسمها فقالوا تكتب بالالف
ان لم تلتبس نحو لنسفعا وبالنون ان التبست نحو اضربن وانظرن اذ لو كتبت بالالف في مثل هذا لالتبست بالف الاثنين
ص وحذف يا المنقوص ذي التنوين ما لم ينصب أولى من ثبوت فاعلما **ش** اذا وقف على المنقوص المنون فان كان منصوبا
ابدل من تنوينه الف نحو رايت قاضيا وان كان غير منصوب فالمختار الوقف عليه بالحذف ويجوز الوقف برد الياء وبه قرأ ابن
كثير في بعض المواضع كقوله تعالى ولكل قوم هاد ومن دونه من وال وكان هذا ظاهر من البيت واما غير المنون فسياتي **تنبيهات**

الاول في هذا البيت الكلام غيره في الثالث الثاني فهم من قوله ما لم ينصب ان المنون المنصوب لا يحذف فيه الياء محققة بال
التنوين وحكى الابذي ان من العرب من يقف عليه بحذف التنوين وعلى ذلك بنى المتنبي قوله **الا اذن فما ذكرت ناسي ولا لينت
قلبا كان قاسي** الثالث لم يختلفوا في ان المحذوف من المنون غير المنصوب الياء وانما اختلفوا في الياء فقيل وقال الفارسي
المحذوف الياء فيبسر ان فيه عوض الاعتداد بالعارض وقال بعضهم الاثبات فيكا اسا على اثبات الف المقصور ص **وغير ذي التنوين
بالعكس وفي نحو مر لزوم رد اليا اقتفي** ش يعني ان المنقوص غير المنون يجوز فيه الوجهان ولكن المختار فيه
الاثبات بعكس المنون فالاجود ان يقال فيه هذا القاضي ومررت بالقاضي وقد يقال هذا القاض ومررت بالقاض هذا
مفهوم كلامه وهو غير محرر وتحريره ان يقال المنقوص غير المنون اربعة انواع الاول ما سقط تنوينه لاجل ال فهذا ان
كان منصوبا فهو كالصحيح نحو رايت القاضي فيوقف عليه باثبات الياء وجها واحدا وينبغي لمن قرأ بفتح الياء في
النصب ان يقف بالوجهين وان كان مرفوعا نحو هذا القاضي او مجرورا نحو مررت بالقاضي ففيه الوجهان والمختار الاثبات
كما ذكر وليس الحذف مخصوصا بالضرورة خلافا لبعضهم الثاني ما سقط تنوينه للنداء نحو يا قاضي فالخليل يختار فيه
الاثبات ويونس يختار فيه الحذف ورجح سيبويه مذهب يونس لان النداء محل حذف ورجح غيره مذهب الخليل لان الحذف مجاز
ولم يكثر فيرجح بالكثرة الثالث ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو رايت جواري نصبا فيوقف عليه باثبات الياء كما
تقرر في المنصوب الرابع ما سقط تنوينه للاضافة نحو قاضي مكة فاذا وقف عليه جاز فيه الوجهان الجائزان في المنون
قال والد لانه لما زال التنوين بالاضافة بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببه وهو التنوين مجاز فيه ما جاز في المنون وبنوا على
ذلك في عا وهوار ما سقطت نونه للاضافة اذا وقف عليه رد نونه نحو هؤلا قاضوا زيد فاذا وقفت قلت قاضون
لزوال سبب حذفها فاما وقف القراء على قوله تعالى غير محلي الصيد بحذف النون فاتباع للرسم **قلت** وفي هذا نظر وقد علم
بما تقرر ان كلام الناظم محتاج الى تقييد من وجهين احدهما ان عبارته شاملة لهذه الانواع الاربعة وليس حكمها واحدا
والاخر انه لم يستثن المنصوب وهو متعين الاثبات كما ذكر في الكافية وقوله وفي نحو مر لزوم رد اليا اقتفي يشير به
الى ما كان من المنقوص محذوف العين نحو مر اسم فاعل من ارى يري اصله مرئي فاعل اعلال قاض وحذفت عينه وهي الهمزة بعد
نقل حركتها فاذا وقف عليه لزم رد الياء جبرا للكلمة لانها لو حذفت لزم بقاء الاسم على حرف واحد وذلك اجحاف
بالكلمة **فان قلت** هذا لازم في حالة الوصل ايضا **قلت** لا يمكن اثباتها وصلا مع بقاء التنوين لما يلزم من
الجمع بين ساكنين بخلاف الوقف مع ان ابقاء التنوين وصلا جبر للكلمة **تنبيه** الموقوف عليه اما ساكن واما متحرك
فالساكن ان لم تكن له صورة في الخط حذف بصلة الضمير الا تنوين المنصوب كما سبق وان كان له صورة في الخط ترك على
حاله ولم يغير الا نون اذن وياء المنقوص وقد تقدم حكمهما واما نون التوكيد الخفيفة فقد تقدمت في بابها وقد يقع من هذا
ان المقصور غير المنون اذا وقف عليه لم تحذف الفه ولم يغير وشذ حذفها للضرورة في قول الشاعر **رهط مرجوم ورهط
ابن المعل** يريد ابن المعلى وبعض العرب يقلبون الالف الموقوف عليها ياء فيقولون هذه افعي وعصي وهي لغة فزارة
وناس من قيس وبعضهم يقلبها واوا فيقولون هذه افعو وعصو وهي لغة بعض طيئ وبعضهم يقلبها همزة فيقول
هذه افعأ وعصأ وليس من لغة هؤلاء التخفيف قال سيبويه وكذلك كل الف في اخر الاسم وقد توصل الف هنا والا
وكلا منهما اخر الف بهاء السكت واما قلب الالف هاء في قوله فقد وردت تامرا مكنه نحرها هنا ومن هنه فانه
شاذ ولما ذكر الناظم حكم الوقف على ما ينبغي ذكره من السواكن اخذ يذكر المتحرك فقال ص **وغير ها التانيث من
محرك سكنه او قف رايم التحرك** ش في الوقف على المتحرك خمسة اوجه الاسكان والروم والاشمام
والتضعيف والنقل ولكل منها علامة فعلامة السكون خاء فوق الحرف هكذا جعلها سيبويه والمراد خف او
خفيف وجعلها بعض الكتاب دائرة لان الدائرة صفر وهو الخالي فهو من العدد وجعلها بعضهم دالا وكانه
لما رآوها بغير تغريب كتبوها دالا وعلامة الروم خط بين يدي الحرف وهذه صورتها — وعلامة الاشمام
نقطة بين يدي الحرف وهذه صورتها . وعلامة التضعيف شين فوق الحرف وهذه صورتها شـ فان كان
المتحرك هاء التانيث لم يوقف عليه الا بالاسكان وليس لها نصيب في غيره وان كان غيرها جاز ان يوقف
عليه بالاسكان وهو الاصل وبالروم مطلقا اعني في الحركات الثلاث ويحتاج في الفتح الى رياضة لخفة
الفتحة ولذلك لم يجزه القراء في المفتوح ووافقهم ابو حاتم قال في شرح الكافية وهو عبارة عن اخفاء الصوت
بالحركات ويجوز الاشمام والتضعيف والنقل لكن بالشروط الاتية ثم اشار الى الاشمام بقوله ص **او اشمم
الضمة** ش الاشمام هو الاشارة بالشفتين الى الحركة دون صوت ولا يكون الا في الضمة لان الفتحة والكسرة
تشوبه لهيئة الشفة وقد روي الاشمام عن بعض القراء في الجر وهو محمول على الروم لان بعض الكوفيين يسمي الروم
اشماما ولا مشاحة في الاصطلاح ثم اشار الى التضعيف بقوله ص **او قف مضعفا ما ليس همزا او عليلا ان قفا
محركا** ش التضعيف تشديد الحرف الموقوف عليه كقولك هذا خالد بالتشديد بدون كراهة وشروطه ثلاثة اولها ان لا
يكون همزة اخطا ازام نحو نبأ فلا يجوز تضعيفه لان العرب اجتنبت ادغام الهمزة ما لم تكن عينا وثانيها الا يكون عليلا

نحو سرو وافى فلا يجوز تضعيفه وثالثها ان يكون بعد متحرك احترازا من نحو بكر فلا يجوز تضعيفه وزيد شرط رابع وهو الا
يكون منصوبا منونا في اشهر اللغات واما قوله لقد خشيت ان ارى جدبا في عامنا ذا بعد ما اخصبا فضرورة
قلت وقد لا يحتاج الى هذا الشرط لان المنصوب المنون اذا ابدل تنوينه الفا صار الحرف الذي قبل الالف موقوفا عليه حينئذ
بل الموقوف عليه انما هو الالف والكلام في احكام الموقوف عليه **تنبيه** لم يوثر الوقف بالتضعيف عن احد من القراء
الا عن عاصم فعنه انه وقف على قوله مستطرّ في القمر بالتشديد ثم اشار الى النقل بقوله **ص** ونقل حركات بغير الساكن
تحريكه لم يحظلا **ش** النقل تحويل حركة الحرف الى الساكن قبله وذكر له ثلاثة شروط الاول ان يكون الساكن لا يمتنع تحريكه
احترازا من ان يكون الفا نحو دار وباب لان الالف لا تقبل الحركة واعترض بان ذلك يقتضي نقل الحركة الى الياء والواو وليس كذلك
بل لا يجوز النقل اليهما وان كان ما قبلهما ساكنا لاستثقال الحركة عليهما فالاولى ان يقال شرطه الا يكون حرف علة **قلت** لا يرد هذا
عليه لان قوله لم يحظلا لا يختص بالمتعذر بل المراد الساكن الذي يمتنع تحريكه اما لتعذر كالالف واما لغير ذلك فيشمل الواو
والياء ويشمل الحرف المدغم نحو الجد فانه يمتنع تحريكه لان تحريكه يلزم منه فكه وهو ممتنع في غير الضرورة والثاني الا تكون
الحركة فتحة على غير همزة عند البصريين والى هذا اشار بقوله **ص** ونقل فتح من سوى المهموز لا يراه بصري وكوف نقله
ش لا يجوز عند البصريين نقل الفتحة من غير الهمزة فلا يقال رايت البكر لان المفتوح ان كان منونا لزم من النقل فيه حذف التنوين
وحمل عليه غير المنون وقيل لانهم لو نقلوا في الوقف وسكنوا في الوصل لكان ذلك كانه اسكان فعل المفتوح وهو لا يجوز
وليس بظاهر واجاز الكوفيون نقل الفتحة من غير الهمزة فيقولون رايت البكر ونقل عن الجرمي انه اجاز ذلك وعن الاخفش
انه اجاز ذلك في المنون على لغة من قال رايت عمرو واشار بقوله من سوى المهموز الى ان المهموز يجوز نقل حركته وان كانت فتحة
فيقولون رايت الخبَء والردَء والبطَء في رايت الخبْء والردْء والبطْء وانما امتنع ذلك في الهمزة لثقلها واذا سكن ما
قبل الهمزة الساكنة كان التخفيف اصعب والشرط الثالث الا يوجب عدم النظير في غير المهموز والى هذا اشار بقوله
ص والنقل ان يعدم نظير ممتنع وذاك في المهموز ليس يمتنع **ش** يعني بذلك انه لا يجوز نقل ضمة مسبوقة بكسرة ولا كسرة
مسبوقة بضمة فلا يجوز النقل في نحو هذا ابنِ لما يلزم من بناء فِعُل وهو مفقود ولا في نحو انتفعت بقُفل لما يلزم من بناء فُعِل
وهو مهمل في الاسماء او نادر وهذا في غير المهموز واما المهموز فيجوز فيه النقل وان ادى الى عدم النظير لما تقدم والتنبيه عليه
من استثقال الهمزة فيقولون هذا ردُءٌ ومررت بالكفِء **تنبيهات** الاول لجواز النقل شرط رابع وهو ان يكون المنقول
منه صحيحا فلا ينقل من نحو غزو والثاني اذا نقلت حركة الهمزة حذفها الحجازيون واقتصروا على اما حركتها كما يوقف عليه
مستبدا به فيقولون هذا الخب بالاسكان والروم والاشمام وغير ذلك بشروطه واما غير الحجازيين فلا يحذفونها بل منهم من
يثبتها ساكنة نحو هذا البطُءْ ورايت البطَءْ ومررت بالبطِءْ وبعض بني تميم يفر من هذا النقل الموقع في عدم النظير الى
الاتباع فيقولون هذا ردِءْ مع كفُؤْ وبعضهم يتبع ويبدل الهمزة بعد الاتباع فيقولون هذا ردِي مع كفُو ومن تبدل الهمزة مع
ما اشبه حركتها بعد سكون باق نحو هذا البطو ومررت بالبطي واما في النصب فيلزم فتح ما قبلها وقد يبدلونها كذلك
بعد حركة فيقولون هذا الكلو ومررت بالكلي واهل الحجاز يقولون الكلا في الاحوال كلها **الثالث** الذي يظهر في حركة
النقل انها الحركة التي في الحرف الاخير نقلت الى الساكن ونص على ذلك قوم من النحويين وقال ابو البقاء العكبري لا يرون انها
حركة اللام اي ثبتت على ما قبل الحرف اذ الاعراب لا يكون قبل الطرف انما يرون انها مثلها **الرابع** نقل في الكافية
وغيرها ان الوقف بالنقل الذي تقدم لغة لخمية وانشدوا **من يأتمر بالخير فيما قصدُهْ تحمد مساعيه ويعلم رشدُهْ**
نقل حركة الهاء الى الدال وهي متحركة قبل ويحتمل ان يكون اصله قصدُهُو بواو الجمع هما على معنى من ثم حذف الواو واكتفى
بالضمة كقوله **فلو ان الاطباء كان حولي** فان كان مستندا في نقل اللغة الى هذا البيت فلا حجة فيه **الخامس** لم يوثر
الوقف بالنقل عن احد من القراء الا ما روي عن ابي عمرو انه وقف على قوله تعالى وتواصوا بالصبر بكسر الباء **ص** في الوقف تا
تانيث الاسم ها جعل ان لم يك بساكن صح وصل **ش** اختص تاء التانيث في الاسم من تاء الفعل بانها تغير وشرف بعضهم وقد ناعها العراقي
وبالاسم من تاء الفعل نحو قامت فانها لا تغير وبتغيير الا تتصل بحرف ساكن صحيح من تاء بنت واخت ونحوهما فانها لا تغير ايضا ويشمل
كلامه ما قبله متحرك نحو رحمة وما قبله ساكن غير صحيح وذلك لا يكون الا الفا نحو الحياة فالاكثر في هذين ابدال التاء هاء في الوقف
وانما جعل حكم الالف كحكم المتحرك لانها منقلبة عن حرف متحرك **ص** وقل ذا في جمع تصحيح وما ضاهاه وغير ذي بالعكس
انتمى **ش** اي وقل جعل التاء هاء في جمع تصحيح المؤنث نحو الهندات وما ضاهاه اي ما يحمل عليه نحو البنات والاخوات فالاعرف
في ذلك سلامة التاء وقد سمع ابدالها في قول بعضهم **دفن البناه من المكرماه وكيف الاخوه والاخواه** قال في
شرح الكافية واشرت بقولي وما ضاهاه الى هيهات واولات فانهما يوقف عليهما بالتاء كثيرا وبالهاء انتهى **تنبيهان**
الاول نقل بعضهم ان الوقف على جمع التصحيح المكسور بالهاء لغة طيء وقال في الايضاح شاذ لا يقاس عليه **الثاني** اذا سمي
بهيهات على لغة من ابدل فهي كلمة تمنع الصرف للتانيث والعلمية واذا سمي بها على لغة من لم يبدل فهي كعرفات يجري فيها
وجوه جمع المؤنث السالم اذا سمي به وقوله وغير ذي بالعكس انتمى اشارة الى جمع التصحيح وما ضاهاه يعني ان غيرهما
نقل فيه سلامة التاء بعكسهما سواء كان مفردا كغرفة او جمع تكسير كغلمة ومن اجراه مجرى تاء نقل بعضهم يا اهل سورة

البغية فقال مجيب ما احدثت منه ولو ايتا واثني من يقف بالتاء يسكنها ولو كانت منونة منقوضة وتفرع هذا اول الباب وعلى
هذه اللغة رسمت مواضع من القرآن وقف بها وهي معروفة ص وقف بها السكت على الفعل المعل بحذف آخر كأعط من سأل
ش من عوارض الوقف زيادة هاء السكت واكثر ما تزاد في شيئين احدهما الفعل المعل المحذوف الآخر جزما نحو لم يعطه او وقفا
نحو اعطه الثاني ما الاستفهامية اذا جرت بحرف نحو على مه او باسم نحو اقتضاء مه والحاقها بكل من هذين النوعين واجب وجائز
اما الفعل المحذوف الآخر فقد نبه عليه بقوله ص وليس حتما في سوى ما كع او كيع مجزوما فراع ما رعوا ش يعني ان الوقف
بهاء السكت على الفعل المعل المحذوف الآخر ليس واجبا في غير ما بقي على حرف واحد او حرفين احدهما زائد فالاول نحو عه امرا من وعى
يعي ونحو ره امرا من رأى يرى والثاني نحو لم يعه ولم يره لان حرف المضارعة زائد فزيادة هاء السكت في ذلك واجبة لبقائه على
اصل واحد فان قلت مقتضى تمثيله ان ذلك انما يجب في المحذوف الفاء نحو ع ويع قلت محذوف العين كمحذوف الفاء في ذلك اذا بقي على
واحد وانما اراد بالتمثيل التنبيه على ما بقي على حرف واحد او حرفين احدهما زائد كما سبق فان قلت فهل تجب زيادة الهاء في قولهم
تقِ تقه في معنى اتق من تقى يتقي لانه محذوف الفاء اصله اوتقى يوتقي قلت ظاهر التسهيل الوجوب لانه جعل فيه الضابط ان تحذف
فاؤه او عينه وتبقى محذوف اللام وظاهر قوله في شرح الكافية ويجب ايضا لحاق هذه الهاء في الوقف على ما كان من الافعال على
حرف واحد او حرفين احدهما زائد انه لا يجب الى زيادة الهاء لانه في نحو لا تتق على ثلاثة احرف ولكن الامر يتبين من كلامه لانه على حرف
احدهما زائد قال الشيخ ابو حيان لم نجد نصا في الوقف على هذه الكلمة والذي يقتضيه النظر عندي ان يكون الوقف بالهاء واختيار الاجود
لانه وان حذفت فاؤه فان تاء الافتعال لازمة للفعل وهذا الحذف عارض شاذ وليس بمحتاج فلا يلتفت اليه ص وما في الاستفهام ان
جرت حذف الفها واولها الها ان تقف ش اذا جرت ما الاستفهامية حذف الفها فرقا بينها وبين الموصولة والشرطية نحو مررت بما مررت به وبما تفرح
افرح فانهما لا تحذف الفهما وزعم المبرد ان حذف الف ما الموصولة لغة ونقله ابو زيد ايضا قال ابو الحسن في الاوسط وزعم ابو
زيد ان كثيرا من العرب يقولون سل عم شئت كانهم حذفوا لكثرة استعمالهم اياه وشمل قوله ان جرت ان تجر بالحرف نحو عم
يتساءلون او باسم نحو قراءة م تقرأ وقوله حذف الفها يعني وجوبا وسبب الحذف ارادة الفرق بينها وبين الموصولة وا
الشرطية وكانت اولى بالحذف لاستقلالها بخلاف الشرطية فانها متعلقة بما بعدها وبخلاف الموصولة فانها مع الصلة
اسم واحد وقوله واولها الها ان تقف يعني جوازا ان جرت بحرف نحو عمه ووجوبا ان جرت باسم نحو قوله اقتضاء م اقتضى
والى هذا اشار بقوله ص وليس حتما في سوى ما انخفضا باسم كقولك اقتضاء م اقتضى ش اي وليس الحاقها الهاء
واجبا في سوى المجرورة بالاسم وقد مثله وعلة ذلك ان الجار الحرفي كالجزء لاتصاله بها لفظا وخطا بخلاف الاسم فوجب الحاق الهاء
للمجرورة بالاسم لبقائها على حرف واحد فان قلت قد علم ان اتصالها بالمجرورة بالحرف ليس بواجب فهل هو راجح ام مرجوح
قلت نقل النحويون انه راجح وقالوا هذا الافصح والاكثر وانما وقف اكثر القراء بغير هاء تبعا للرسم تنبيهات الاول فهم
من قوله ان جرت ان المرفوعة والمنصوبة لا تحذف الفها في غير ضرورة كقوله الام تقول الناعيات الام هي الا فاندبا اهل الندى
والكرامة الثاني اهمل المصنف من شروط حذف الالف الا تركب مع ذا فان ركبت معها لم تحذف الالف نحو على ماذا تلومني
وقد اشار اليه في التسهيل الثالث قد تثبت الالف ما الاستفهامية المجرورة غير المركبة في الضرورة كقول الشاعر على ما قام
يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رماد وحكاه الزمخشري في كتابه لغة وحمل عليه قوم من المفسرين قوله تعالى يا ليت قومي
يعلمون بما غفر لي ربي قالوا معناه باي شيء غفر لي ربي قال ابن هشام وهذا قول مرغوب عنه لان النحويين على خلافه الرابع
مرور دين تسكين ميمها في الضرورة مجرورة بحرف كقول الشاعر يا اسد بالم اكلته لمه ص ووصل ذي الهاء اجز بكل ما حرك تحريك بنا لزما ووصلها بغير تحريك بنا اديم
شذ في المدام استحسنا ش اعلم ان هاء السكت لا تتصل بحركة اعراب ولا شبيهة بها فلذلك لا تلحق اسم لا والمنادى المضموم
ولا ما بني لقطعه عن الاضافة كقبل وبعد ولا العدد المركب نحو خمسة عشر لان حركة هذه الاشياء مشابهة لحركة الاعراب في انها
عارضة الا ترى انها وجدت لوجود اسباب وانما تنتفي عند عدمها فبذلك شابهت حركة الاعراب واما الفعل الماضي فحركته
لازمة ليست كحركة هذه الاشياء وفي اتصال هاء السكت ثلاثة اقوال الاول المنع مطلقا وهو مذهب سيبويه والجمهور واختيار
المصنف والثاني الجواز مطلقا لانها لازمة والثالث انها تلحقه اذا لم يخف لبس نحو قعده لا اذا خيف نحو ضربه والصحيح الاول
لان حركته وان كانت لازمة فهي شبيهة بحركة الاعراب لان الماضي انما بني على حركة لشبهه بالمضارع المعرب في وجوه مذكورة
في موضعها وشذ اتصال الهاء بعل في قوله يا رب يوم لي لا اظلله ارمض من تحت واضحى من عله ووجه شذوذه ان حركته
حركة بناء عارضة لقطعه عن الاضافة فهي كحركة قبل وبعد والى هذا اشار بقوله ووصلها بغير تحريك بنا اديم شذ في المدام
استحسنا فحركة عل غير حركة بناء مدام بل حركة بناء غير مدام وقوله في المدام استحسنا يعني ان وصل هاء السكت بحركة البناء المدام
اي الملتزم جائز مستحسن كفتحة هو وهي فيقال في الوقف عليهما هوه وهيه وقد فهم من ذلك فان قلت هذا البيت معترض
من وجهين احدهما ان قوله ووصلها بغير تحريك بنا اديم شذ يقتضي ان وصلها بحركة اعراب قد شذ ايضا لان حركة الاعراب غير تحريك
بناء مدام فيشمل نوعين احدهما تحريك البناء غير المدام والثاني تحريك الاعراب والوجه الآخر ان قوله في المدام استحسنا يقتضي
موافقة من اجاز اتصالها بحركة الماضي لانها من التحريك المدام قلت اما الاول فليس بلازم واما الثاني فظاهر اللزوم وقد استدرك له
في الكافية ص ووصل ذي الهاء اجز بكل ما حرك تحريك بناء لزما ش ما لم يك المبني فعلا ماضيا ص وربما اعطي لفظ الوصل ما

للوقف تبعا وشبه منتظم شـ مثال اعطاء الوصل حكم الوقف نحو اقرأ آية غير همزة والقصار لم يتسنه وفبهداهم اقتده ومنه قول بعض
فيه فتبلو بافتبي وانما تثبت هذه الالف واو في الوقف فاجري فيه الوصل مجرى الوقف ومثال ذلك في النظم قول الراجز مثل الحريق وافق
القصبا بتشديد الباء مع وصله بحرف الاطلاق ومثله في الشعر كثير ومنه قوله أقوتنا وقلت صبور أننه وتقدم في الحكاية

الامالة امالة الالف ان ينحى بها نحو الياء ومن لازم ذلك ان ينحى بالفتحة نحو الكسرة والنظر في حقيقتها وحكمها ومحلها
واسبابها واصحابها اما حقيقتها فاعلم ان الغرض الاصلي من الامالة هو التناسب وقد ترد الامالة للتنبيه على اصل او غيره مما سياتي ذكره
واما حكمها فانه وجه جائز ولغة لبعض العرب وسببها مجوز لها لا موجب ولذلك يجوز فتح كل ممال ولا ينعكس واما محلها
فالاسماء المتمكنة والافعال وهذا هو الغالب وسياتي التنبيه على ما اميل من غير ذلك واما اصحابها فتميم وقيس واسد وعامة اهل
نجد واما الحجازيون فلغتهم الفتح الا في مواضع قليلة واما اسبابها فقد تنقسم لفظي ومعنوي فاللفظي الياء والكسرة والمعنوي
الدلالة على ياء او كسرة وجملة اسباب امالة الالف على ما ذكر المصنف ستة اسباب الاول انقلابها عن الياء والثاني مآلها الى
الياء والثالث كونها بدلا عن عين ما يقال فيه فلت الرابع ياء قبلها او بعدها الخامس كسرة قبلها او بعدها السادس
التناسب **تنبيه** هذه الاسباب كلها راجعة الى الياء والكسرة واختلف في ايها اقوى فذهب الاكثرون الى ان الكسرة اقوى
من الياء وادعى للامالة وهو ظاهر كلام سيبويه لانه قال في الياء لانها بمنزلة الكسرة فجعل الكسرة اصلا وذهب ابن السراج الى
ان الياء اقوى من الكسرة والاول اظهر لوجهين احدهما ان القياس يستعملها اكثر من تسعلة بالياء والثاني ان سيبويه ذكر
ان اهل الحجاز يميلون للكسرة وذكر ان اهل الحجاز وكثيرا من العرب لا يميلون للياء فمن هذا من وجه النقل ان الكسرة اقوى واعلم ان عبارات
المصنفين اختلفت في ذكر اسباب الامالة وليس بينهم في ذلك كبير اختلاف والغرض هنا شرح كلام الناظم ص الالف
المبدل من يا في طرف امل شـ هذا هو السبب الاول وهو ان يكون الالف بدلا من ياء وهو طرف في كلمة وسواء في ذلك الاسم نحو مرمى
والفعل نحو رمى وشمل قوله من يا المبدل من ياء اصلية كالمثال المذكور والمبدل من ياء منقلبة عن الواو نحو ملهى واعطى واحترز
بقوله في طرف من الكائنة عينا وسياتي حكمها ص كذا الواقع منه اليا خلف دون مزيد او شذوذ شـ هذا هو السبب
الثاني وهو ان تكون الالف صائرة الى الياء دون زيادة ولا شذوذ وذلك نحو معزى وحبلى وكل ما اخره الف التانيث مقصورة
فانها تمال لانها تؤول الى الياء في التثنية والجمع فاشبهت الالف المنقلبة عن الياء واحترز بقوله دون شذوذ من قلب الالف ياء
في الاضافة الى ياء المتكلم في لغة هذيل فانهم يقولون في نحو عصى وقفا عصي وقفي ومن قلب الالف ياء في الوقف عند بعض طيء
نحو عصي فلا تسوغ الامالة لاجل ذلك واحترز بقوله او مزيد من رجوع الالف الى الياء بسبب زيادة كقولهم في التصغير قفي وفي
التكسير قفي فلا يمال قفا لذلك **تنبيهات** الاول هذا السبب الثاني هو ايضا في الالف الواقع طرفا كالاول **الثاني**
قد علم بما ذكر ان قفا وعصا ونحوهما من الاسم الثلاثي لا يمال لان الفه عن واو ولا تؤول الى الياء الا في شذوذ او زيادة وقد سمعت امالة العشا
مصدر الاعشى وهو الذي لا يبصر ليلا ويبصر نهارا والمكا بالفتح هو جحر الارنب والثعلب والكبا بالكسر الكناسة وهذه من
ذوات الواو لقولهم امرأة عشواء ولقولهم في معنى المكا مكو فالكم بها من مكو وعشية ولقولهم في الكبا كبوة البيت
وهذه الالفاظ الثلاثة مقصورة **فان قلت** لعل امالة الكبا لاجل الكسرة فلا تكون شاذة **قلت** الكسرة لا تؤثر في
المنقلبة عن الواو **الثالث** تجوز امالة الالف في نحو دعا وغزا من الفعل الثلاثي وان كانت عن واو لانها تؤول الى الياء في نحو دعي
وغزي من المبني للمفعول وهذا ما ذهب اليه الكوفيون لا في الاسم الثلاثي والفعل الثلاثي اذا كانت الفه عن واو وما ذكرته نص عليه الفارسي
وغيره من النحويين وظاهر كلام سيبويه التسوية في الثلاثي بين بنات الواو وبنات الياء فيجيز الامالة في ذوات الواو من الاسماء
والافعال والمشهور ما تقدم ص ولما تليه ها التانيث ما الناعوما شـ يعني ان الالف التي قبل هاء التانيث في نحو رماة
وقناة تعطى الامالة لكونها منقلبة عن الياء ما للالف المتطرفة لان هاء التانيث في تقدير الانفصال فالالف قبلها متطرفة تقديرا
ص وهكذا بدل عين الفعل ان يؤل الى فلت كماضي خف ودن شـ هذا هو السبب الثالث وهو ان تكون الالف بدلا من عين فعل
تكسر فاؤه حين يسند الى تاء الضمير واويا كان او يائيا فالاول كخاف فانك تقول فيه خفت ودنت بحذف عين الكلمة فيبقى في
اللفظ على وزن فلت والاصل فعلت فحذفت العين وحركت الفاء بحركتها **فان قلت** اما خاف فعينه مكسورة لان اصله خوف
واما دان وطاب ونحوهما فاصل عينهما الفتح فكيف يقال حركت الفاء بحركتها **قلت** بعد تحويلهما الى فعل بكسر العين ثم تنقل
الحركة هذا مذهب كثير من النحويين وبعضهم يقول لما حذفت العين حركت الفاء بكسرة مجتلبة للدلالة على ان العين ياء ولبيان ذلك
موضع غير هذا واحترز بقوله ان يؤل الى فلت من نحو قال وطال فانه لا يؤول الى فلت بالكسر ولكن الى فلت بالضم كقولك قلت وطلت
والحاصل ان الالف التي هي عين الفعل تمال اذا كانت عن ياء نحو دان او عن واو مكسورة نحو خاف فان كانت عن واو مضمومة نحو طال
او مفتوحة نحو قال لم تمل **تنبيهات** الاول اختلف في سبب امالة نحو طاب وخاف فقال السيرافي وغيره انها للكسرة
العارضة في فاء الكلمة ولذلك جعل السيرافي من اسباب الامالة كسرة تعرض في بعض الاحوال وهذا ظاهر كلام الفارسي
قالوا امال الواقف وطاب مع المستعلي طلبا للكسرة في خفت وطبت وقال ابن هشام الخضراوي الاولى ان الامالة في طاب لان
الالف فيه منقلبة عن ياء وفي خاف لان العين مكسورة ارادوا الدلالة على الياء والكسرة **الثاني** نقل عن بعض اهل الحجاز امالة
نحو خاف وطاب وقال ابن ... تميم وعامتهم يفرقون بين ذوات الواو نحو خاف فلا يميلون وبين ذوات الياء نحو طاب فيميلون

الثالث مفهوم قوله وهكذا بدل غير الفعل: ان بدل غير الاسم لا تمال الا لكونها منقلبة عن الياء وصرح بعضهم بشذوذ امالة الالف
المنقلبة عن واو عينا في اسم ثلاثي كقولهم هذا عاب وناب بالامالة وهو ظاهر كلام سيبويه وقال صاحب المفصل والمتوسطة ان
كانت في فعل يقال فيه فعلت كطاب وخاف اميلت ولم ينظر الى ما انقلبت عنه وان كانت في اسم نظر الى ذلك يعني بالامالة
فيقال ناب وعاب ولم يقل باب انتهى وهذا يقتضي ان امالة نحو ناب مما عينه ياء جايزة الا انه ذكر بعد فيما شذ عن القياس
امالة عاب والعه عن واو قال ابن يعيش عاب بمعنى العيب ويقع في بعض النسخ غاب بالمعجمة والعد ايضا عن واو ص كذا
تالي الياء والفصل اغتفر بحرف او مع ها كجيبها ادر ش هذا هو السبب الرابع وهو وقوع الياء قبل الالف او بعدها
فان كانت قبل الالف فشرطها ان تكون متصلة بها كقولك سيال وهو شجر له شوك او منفصلة بحرف نحو شيبان او
بحرفين ثانيهما هاء كقوله ادر جيبها فلو كانت مفصولة بحرفين ليس احدهما هاء او باكثر من حرفين امتنعت الامالة
تنبيهات الاول انما اغتفر الفصل بالها لخفائها الثاني قال في التسهيل او حرفين ثانيهما هاء وقال هنا او
مع ها ولم يقيد بكون الهاء ثانية وكذا فعل في الكافية الثالث ظاهر قوله او مع ها وفيه عينه بلا ان تكون قبل
الهاء ضمة نحو هذا جيبها فانه لا يجوز الامالة الرابع الامالة للياء المشددة في نحو بياع اقوى منها في نحو سيال
والامالة للياء الساكنة في نحو شيبان اقوى منها في نحو حيوان الخامس قد سبق ان من اسباب الامالة وقوع الياء
قبل الالف او بعدها ولم يذكر هنا امالة الالف للياء بعدها وذكرها في الكافية والتسهيل وشرطها اذا وقعت بعد
الالف ان تكون متصلة نحو بايع ولم يذكر سيبويه امالة الالف للياء بعدها وذكرها ابن الدهان وغيره ص كذاك ما
يليه كسر او يلي تالي كسر او سكون قد ولي كسرا وفصل الها كلا فصل يعد فدرهماك من يمله لم يصد ش وهذا
هو السبب الخامس وهو وقوع كسرة قبل الالف او بعدها وشرطها ان كانت بعدها ان تليها نحو مساجد وان كانت
قبلها فشرطها ان تكون منفصلة بحرف نحو عماد او بحرفين اولهما ساكن نحو شملال او بحرفين متحركين ثانيهما هاء نحو
يريد ان يضربها او بحرف ساكن بعده متحركان احدهما هاء نحو درهماك فكل هذا تجوز امالته فلو فصل بغير ذلك لم تجز الامالة
فان قلت من اين تؤخذ امالة نحو يريد ان يضربها قلت من قوله وفصل الها كلا فصل يعد بل امالته اولى من امالة درهماك
تنبيهات الاول قوله او سكون معطوف على قوله كسر والمعنى او يلي تالي سكون قد ولي كسرا نحو شملال
الثاني لم يذكر في الكافية امالة نحو درهماك وذكر امالة نحو ان يضربها وذكر سيبويه امالة نحو ان يضربها عن ناس
كثير من العرب وقال صاحب المفصل واما قولهم يريد ان ينزعها او يضربها وهو لها عندها وله درهمان فشاذ والذي
يسوغه ان الهاء خفية فلم يعتد بها الثالث ظاهر قوله وفصل الها كلا فصل يعد وفيه عينه بلا ان لا تكون ما قبلها
ضمة احترازا من نحو هو يضربها فانه لا يمال ومن ثم تفرع نحو هذا في الياء ولما فرغ من ذكر الغالب من اسباب الامالة شرع في ذكر
ما يمنعها فقال ص وحرف الاستعلا يكف مظهرا من كسر او يا وكذا تكف را ش موانع الامالة ثمانية احرف سبعة
منها تسمى حروف الاستعلاء ويجمعها قولك قظ خص ضغط والثامن الراء غير المكسورة فهذه الثمانية تمنع
امالة الالف وتكف سببها اذا كان كسرة ظاهرة او ياء على تفصيل يأتي وعلة ذلك ان السبعة الاول تستعلي الى
الحنك فلم تمل الالف معها طلبا للمجانسة واما الراء فشبهت بالمستعلية لانها مكررة فان قلت الظاهر في قوله
وكذا تكف را ولم يقيد بغير المكسورة قلت قد علم التقييد بذلك من قوله بعد وكف مستعل ورا ينكف بكسر را
فان قلت ما المراد بقوله مظهرا قلت معمول يكف اي وحرف الاستعلاء يكف السبب المظهر من الكسرة والياء
لا المنوي فلا يمنع حرف الاستعلاء امالة الالف في نحو هذا ماض في الوقف واصله ماضي ولا امالة خاف وطاب وطغى
لان ما اميل لاجل الامالة على شيء لا يمنعه حرف الاستعلاء تنبيه قوله او يا تصريح بان حرف الاستعلاء والراء غير
المكسورة يمنع الامالة اذا كان سببها ياء كما هو ظاهر وقد صرح بذلك ايضا في الكافية والتسهيل ولم يمثله وقال
الزمخشري ان حرف الاستعلاء يمنع الامالة الا في باب رماه وباع كما هو في موافقته وقال الشيخ ابو حيان لم نجد ذلك
في الياء وانما يمنع مع الكسرة فقط ص ان كان ما يكف بعد متصل او بعد حرف او بحرفين فصل ش اعلم ان
المانع المشار اليه اعني حرف الاستعلاء والراء يمنع متأخرا عن الالف ومتقدما عليها فان تأخر فشرطه ان يكون
متصلا نحو باقر وباخل وعاطر او منفصلا بحرف نحو منافق ونافخ وباسط او بحرفين نحو مواثيق ومناشيط ومواعيظ
فهذه ثلاثة انواع تمنع الامالة اما المتصل مع المنفصل بحرف فقال سيبويه لا يميلها احد الا من لا يؤخذ بلغته
واما المنفصل بحرفين فنقل سيبويه الامالة عن قوم من العرب لم يعتد بالمانع قال سيبويه وهي قليلة وجزم المبرد
بالمنع في ذلك وهو محجوج بنقل سيبويه وفهم قوم انما يجوزون حرف الاستعلاء ان فصل باكثر من حرفين لم تمنع الامالة
وفي بعض نسخ التسهيل الموثوق بها وربما غلب المتأخر الراء ومثال ذلك اريد ان اضربها بسوط فيغلب العين
يغلب في ذلك حرف الاستعلاء وان يعدوا ان تفرع المانع على الالف فقد اشار اليه بقوله ص كذا اذا قدم ما لم
ينكسر او يسكن اثر الكسر كالمطواع مر ش يعني ان حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة اذا تقدما على
الالف منعا الامالة بشرط ان لا يكون المانع غير مكسور او ساكنا بعد كسرة فلا تجوز الامالة في نحو طالب وصالح

وخالف

وغالب بخلاف طلاب وغلاب ونحو اصطلاح ومصطاع فان ذلك تجوز امالته لان حرف الاستعلاء اذا كان مكسورا او ساكنا بعد كسرة لا يمنع الامالة **تنبيهان** الاول من اسباب الامالة ما يمنع الامالة في نحو مصطاع لاجل حرف الاستعلاء ذكره سيبويه ولم يذكر في المكسور خلافا **الثاني** ظاهر قوله كذا اذا قدم انه يمنع وان فصل عن الالف والذي ذكره سيبويه وغيره ان ذلك اذا كانت الالف تليه نحو قاعد وصاعد ص وكف مستعل ورا ينكف بكسر را كغارما لا اجفو **ش** اذا وقعت الراء المكسورة بعد الالف كفت مانع الامالة سواء كان حرف الاستعلاء نحو بقارهم اورا غير مكسورة نحو دار الغرار فجوزوا نحو تجوز امالته ولا تزيد لحرف الاستعلاء ولا للراء غير المكسورة لان الراء المكسورة غلبت المانع فلم يبق له اثر **تنبيه** من هنا علم ان شرط كون الراء ما نعا من الامالة ان تكون غير مكسورة فيفهم منه امالة نحو الى حمارك بكسر في الاولى لانه اذا اميل نحو بقارهم وغارم ودار الغرار مع وجود المقتضي لمنع الامالة فامالة نحو الى حمارك مما لا مقتضي فيه للمنع اولى وقوله ص ولا تمل لسبب لم يتصل والكف قد يوجبه ما ينفصل **ش** يعني ان سبب الامالة لا يوثر اذا لم يتصل يعني اذا كان في كلمة اخرى فلا تمال الالف من اتى زيد للياء قبلها في قولك يدي سابور لانه منفصلة وكذا الوقلت هاذا في عَمْرَةِ الأَنْتَرِ تَغْعَتْ فَإِن صَاحِبَهُ نُغَارِقُ النَّكِرَا لم تمل الالف من ها للكسرة لانها من كلمة اخرى والحاصل ان شرط تاثير سبب الامالة ان يكون في الكلمة التي فيها الالف **تنبيهان** الاول يستثنى من ذلك الالف التي بعد ضمير المونث في نحو لم يضربها واد رجيبها فانها قد اميلت لسبب منفصل اعني في كلمة اخرى **الثاني** ذكر غير المصنف ان الكسرة اذا كانت منفصلة عن الالف فانها قد تمال الالف لاجلها وان كانت اضعف من الكسرة التي معها في الكلمة قال سيبويه وسمعناهم يقولون لزيد مال فاما لوا للكسرة فشبهوه بالكلمة الواحدة فليس كلام المصنف على عمومه وقوله والكف قد يوجبه ما ينفصل يعني ان سبب المنع قد يوثر وهو منفصل كما لو كان في كلمة اخرى نحو بريد ان يضربها قبل فلا تمال الالف لان القاف بعدها فهي مانعة من الامالة ولو انفصلت **فان قلت** لم اثر المانع منفصلا ولم يوثر سبب الامالة منفصلا **قلت** لان الفتح اعني ترك الامالة اصل فيصار اليه بادنى سبب ولا يخرج عنه الا بسبب قوي **تنبيهان** الاول فهم من قوله قد يوجبه ان ذلك ليس عند كل العرب فان من العرب من لا يعتبر حرف الاستعلاء اذا وقع الالف في كلمة اخرى فيميل الالف الامالة في المنفصل نحو ماله ملق اقوا منهم في المتصل نحو ما اقل **الثاني** قال في شرح الكافية ثم بينت ان سبب الامالة لا يوثر الا متصلا وان سبب المنع قد يوثر منفصلا ويقال اتى احمد بالامالة واتى قاسم بترك الامالة وتبعه الشارح في هذه العبارة وفي التمثيل باتى قاسم نظر فان مقتضاه ان حرف الاستعلاء يمنع امالة الالف المنقلبة عن ياء وليس كذلك وقوله ص وقد امالوا لتناسب بلا داع سواه كعمادا وتلا **ش** هذا هو السبب السادس من اسباب الامالة وهو التناسب وعبر عنه بعضهم بقوله الامالة للامالة وعبر عنه اخرون بقولهم الامالة لمجاورة الممال وانما اخره لضعفه بالنسبة الى الاسباب المتقدمة ثم ان امالة الالف للتناسب لها صورتان احدهما ان تمال لمجاورة الالف كامالة ثاني الالفين من نحو رايت عمادا والاخرى ان تمال لكونها اخر مجاور ما اميل اخره كامالة الف تلا من قوله تعالى والقمر اذا تليها فانما اميلت الف تلاها ليشاكل اللفظ به اللفظ بما بعدها والى هذا اشار بقوله وتلا ومثل بهذا في شرح الكافية بامالة الف والضحى والليل اذا سجى وقال ليشاكل به اللفظ بما بعدها **فان قلت** في تمثيله بتلا وسجا نظر لان الفهما تجوز امالتهما لغير التناسب لانها تؤول الى الياء اذا بني الفعل للمفعول وقد تقدم بيانه وانما ينبغي تمثيل هذا النوع بما لا سبب لامالته غير التناسب **قلت** السبب المقتضي لامالة نحو دعا ضعيف واما العمل فلم يعتبره القراء ولذلك لم يميلوا هذا النوع حيث وقع وانما اما لوا منه ما جاور الممال فعلما اما لوا تلاها ونحوه وليس سوى عمادا نعلم امالة ذلك علم ان الداعي لامالته عندهم انما هو التناسب **تنبيه** استفيد من تمثيله فابوتان احداهما التنبيه على صورتي الامالة للتناسب كما سبق والاخرى ان الالف قد تمال لمناسبة الف قبلها نحو عمادا فان الف الثانية قد اميلت لمناسبة الاولى وقد تمال لمناسبة الف بعدها كامالة الف تلا لمناسبة ما بعده مما الف عن ياء اعني جاها و يغشاها **فان قلت** هلا جعلت امالة تلاها لمناسبة ما قبله اعني ضحاها **قلت** الف ضحاها عن واو وانما اميل لمناسبة ما بعده ايضا **فان قلت** هل يقاس على امالة الالف الثانية في نحو عمادا لمناسبة الاولى **قلت** ظاهر كلام سيبويه انه يقاس فانه قال وقالوا معزانا في قول من قال عمادا فاما لهما جميعا وذا قياس انتهى ص ولا تمل ما لم ينل تمكنا دون سماع غير ها وغير نا **ش** الامالة من خواص الافعال والاسماء المتمكنة ولذلك لا تطرد امالة غير المتمكن نحو اذا وما الا ها ونا نحو مر بها ونظر اليها ومر بنا ونظر الينا فهذان تطرد امالتهما لكثرة استعمالها اشار بقوله دون سماع الى ما سمعت امالته من الاسم غير المتمكن نحو ذا الاشارية ومتى واني وقد اميل في الحرف بلى ويا في النداء ولا في قولهم اما لا لان هذه الحروف نابت عن الجمل فصار لها بذلك مزية على غيرها وحكى قطرب امالة لا في الجواب لكونها مستقلة ومنع سيبويه ومن وافقه امالة حتى وحكى ابن مقسم الامالة فيها عن بعض اهل نجد واكثر اهل اليمن وحكيت امالتها عن حمزة والكسائي **تنبيهان** الاول لا تمنع الامالة فيما عرض بناؤه نحو يا فتى ويا حبلى

لان الاصل في ذلك الاعراب **الثاني** لا اشكال في جواز امالة الفعل الماضي وان كان مبنيا قال المبرد وامالة عسى جيدة فان
قلت يرد على كلام الناظم الفعل الماضي فانه يطلق عليه غير متمكن كما قيل **قلت** ان سلم انه يطلق عليه غير متمكن فلم يقصده
لم يذكره وايضا فقد تقدم اول الباب ذكر الامالة فيه **فان قلت** قول صاحب المفصل والاسماء غير المتمكنة يمال منها المستقل
بنفسه نحو ذا ومتى وانى ولا يمال ما لا يستقل نحو ما الاستفهامية والشرطية والموصولة ونحو اذ يقتضي ان امالة
ذا ومتى وانى غير شاذة **قلت** لا اشكال في ان الامالة في ذلك شاذة وان الالف في غير المتمكن اصلا غير منقلبة ولا سبب لامالتها
وكانه اراد الاشارة الى المعنى الذي تحققه وامالة لغة العرب وبهذا استقلالا وان كان ذلك مما لا يجعل سبب يقاس عليه **ص** والفتح
قبل كسر راء في طرف امل كللايسر مل تكف الكلف
ش اعلم ان الفتحة تمال كما تمال الالف لان الغرض في الامالة مشاكلة
الاصوات وتقريب بعضها من بعض وذلك موجود في الحركة كما انه موجود في الحرف وتمال الفتحة بسبب الراء وان تكون قبل راء
مكسورة نحو قوله تعالى ترمي بشرر كالقصر وغير اولي الضرر ومن للايسر فامال التي ذلك ونحوه ... **تنبيهات**
الاول فهم من قوله والفتح ان الممال في ذلك الفتح لا المفتوح وقول سيبويه امالوا المفتوح فيه تجوز **الثاني** لا فرق بين ان
تكون الفتحة في حرف الاستعلاء نحو من البقر او في راء نحو بشرر او في غيرهما من الكبر **الثالث** فهم من قوله قبل راء ان الفتحة لا تمال
لكسرة راء قبلها نحو رمم ونحوه وقد نص على ذلك **الرابع** شرط ان تكون الفتحة قبل راء وظاهره انه مراده ان تكون متصلة كما
مثل فعل هذا الوصل بينهما ان تمال وليس ذلك على الاطلاق بل فيه تفصيل وهو ان الفاصل بين الفتحة والراء ان كان مكسورا او
ساكنا غير ياء فهو مغتفر وان كان غير ذلك منع الامالة فتمال الفتحة في نحو اشر وفي نحو عمرو لا في نحو غير نص على ذلك سيبويه
ونص المصنف على ذلك في التحفة وشرح التسهيل وشرطه هنا ان تكون لاما لقوله في طرف وكذلك فعل في الكافية وليس
اشتراط ذلك بصحيح فان سيبويه قد ذكر امالة فتحة الطاء في قولهم رايت خبط رياح وذكر غيره انه تجوز امالة فتحة العين
في نحو الغرد والراء في ذلك ليست بلام ولعله انما قصد الطرف لكثرة ذلك فيه **الخامس** المطلوب في قوله امل فعلم ان الامالة في
ذلك جائزة وصلا ووقفا بخلاف امالة الفتحة للسبب الاتي فانها خاصة بالوقف **السادس** اهمل من شروط امالة الفتحة
لكسرة الراء شرطين غير ما ذكر احدهما الا تكون على ياء فلا تمال فتحة الياء في نحو من الغير نص على ذلك سيبويه وذكره في بعض
نسخ التسهيل والاخر ان لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو المشرق فانه مانع من الامالة نص عليه سيبويه ايضا **فان قلت**
فهل يشترط الا يتقدم على الفتح حرف استعلاء **قلت** لا لان الراء المكسورة تغلب المستعلي اذا وقع قبلها فيمال نحو من الضرر
السابع قد ظهر بما ذكرناه ان كلام الناظم في امالة الفتحة لكسرة الراء غير محرر وتحريره ان يقال امل كل فتحة في غير ياء قبل راء
مكسورة متصلة بها او مفصولة بمكسور او ساكن غير ياء وليس بعد الراء حرف استعلاء **الثامن** منع سيبويه امالة
الالف في نحو من الحذار اذا اميلت فتحة الراء قال ولا تقوى على امالة الالف لان الالف ... لا تقوى امالة الفتحة على امالة الالف لاجل
امالتها وزعم ابن خروف ان من امال الالف هنا لاجل امالة الالف قبلها امال هنا الالف الحذار لاجل امالة فتحة الراء وضعف
ما ذهب اليه ابن خروف بان الامالة للامالة من الاسباب الضعيفة فينبغي الا يقاس شيء منها الا المسموع وهو امالة الالف
لاجل امالة الالف قبلها او بعدها **ص** كذا الذي تليه ها التانيث في وقف اذا ما كان غير الف
ش هذا هو السبب الثاني
من سببي امالة الفتحة فتمال كل فتحة تليها هاء التانيث الا ان امالتها مخصوصة بالوقف وبذلك قرا الكسائي في احدى
الروايتين عنه والرواية الاخرى انه امال اذا كان قبل الهاء احد خمسة عشر حرفا يجمعها قولك **فجثت زينب لذود شمس**
ونصب في اربعة يجمعها **اكهر** فامال الفتحة اذا كان قبلها كسرة او ياء ساكنة على ما هو معروف في كتب القراءات **تنبيهات**
الاول قوله كذا الذي تليه ها التانيث يعني به ان الفتحة التي تليها هاء التانيث تمال لا الحرف الذي يليه هاء التانيث وقد تجوز من
عبر عن ذلك بامالة هاء التانيث **الثاني** انما قال هاء التانيث ولم يقل تاء التانيث لتخرج التاء اذا لم تقلب هاء فان الفتحة لا
تمال قبلها **الثالث** لا فرق في هاء التانيث ان تكون لمعنى التانيث او لغير ذلك كالمبالغة نحو علامة فان الامالة جائزة في
جميع ذلك لان هاء المبالغة هي هاء التانيث **الرابع** خرج بقوله هاء التانيث هاء السكت نحو كتابيه فلا تمال الفتحة قبلها
هذا هو الصحيح وذهب ثعلب وابن الانباري الى جواز الامالة فيما قبلها وقرا به ابو مزاحم الخاقاني في قراءة الكسائي **الخامس**
استثنى المصنف مما قبل هاء التانيث الالف فانها لا تمال نحو الحياة والصلاة **فان قلت** لم يحتج الى استثناء الالف هاهنا
لان كلامه في امالة الفتحة لا في امالة الحرف فلم يندرج الالف في قوله كذا الذي يليه ها التانيث لان مراده الفتحة فلم يشمل كلامه
الا ما كان مفتوحا **قلت** هو كذلك ولكن نبه على منع امالة الالف لئلا يتوهم ان هاء التانيث تسوغ امالة الالف كما سوغت
امالة الفتحة **فان قلت** ما وجه امالة الفتحة قبل هاء التانيث **قلت** ذكر سيبويه ان سبب ذلك شبه الهاء بالالف فاميل ما
قبلها كما اميل ما قبل الالف ولم يبين سيبويه باي الف شبهت والظاهر انها شبهت بالف التانيث **خاتمة**
لباب **الامالة** ذكر بعضهم لامالة الالف سببين غير ما ذكر احدهما الفرق بين الاسم والحرف وذلك في را وما اشبهها
من فواتح السور قال سيبويه وقالوا با وتا يعني بالامالة لانها اسماء ما يلفظ به فليست كالحروف وما وغيرها من الحروف
المبنية على السكون وحروف التهجي التي في اوائل السور كان في اخرها الف فمنهم من يفتح ومنهم من يميل وان كان وسطها
الف نحو كاف وصاد فلا خلاف في الفتح والاخر كثرة الاستعمال وذلك امالتهم الحجاج علما في الرفع والنصب وكذلك

في الرفع والنصب ايضا ذكره بعض النحويين وامالة الناس في الرفع والنصب قال ابن برهان في اخر شرح اللمع روى عبد الله بن داود عن ابي عمرو بن العلاء امالة الناس في جميع القرآن مرفوعا او منصوبا او مجرورا واعلم ان الامالة لغير السببين شاذة لا يقاس عليه بل يقتصر في ذلك على السماع والله اعلم

التصريف

اعلم ان علم النحو على نوعين احدهما علم الاعراب والاخر علم التصريف وذلك ان علم النحو مشتمل على علم احكام الكلم العربية وتلك الاحكام نوعان افرادية وتركيبية فالافرادية هي علم التصريف والتركيبية هي علم الاعراب ولذلك يقال في حد النحو علم تعرف به احكام الكلم العربية افرادا او تركيبا فان قلت احكام الكلم العربية نوعان اعرابي وغير اعرابي فكيف اطلق على جميعها علم الاعراب قلت اطلق على النوعين علم الاعراب تغليبا ثم ان المسمى بعلم التصريف وهي الاحكام الافرادية ينقسم قسمين احدهما جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول وهذا القسم جرت عادة كثير من المصنفين بذكره قبل التصريف كما فعل الناظم وهو في الحقيقة من التصريف والاخر تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها ولكن لغرض اخر وينحصر في الزيادة والحذف والابدال والقلب والادغام وهذا القسم هو المقصود هنا بقوله التصريف وقد عرفه المصنف في الكافية بقوله تغيير بنية لمعنى قصدا تصريفها كجعل جود اجودا فان قلت هذا التعريف لا يشمل قسمي التصريف وانما يشمل الاول اعني تغيير الكلمة لمعنى قلت المراد بقوله لمعنى ما ذكره في شرحها اذ قال التصريف تحويل الكلمة من بنية الى غيرها لغرض لفظي او معنوي فهو اذا شامل للنوعين وقال في التسهيل بقوله وهو علم يتعلق ببنية الكلمة وما لحروفها من اصالة وزيادة وصحة واعلال وشبه ذلك وقال بعض الشراح التصريف في الكلمة هو تغيير بنيتها بحسب ما يعرض لها من المعاني كتغيير المفرد الى التثنية والجمع وتغيير المصدر الى بناء الفعل واسمي الفاعل والمفعول ولهذا التغيير احكام كالصحة والاعلال ومعرفة تلك الاحكام وما يتعلق به يسمى علم التصريف فالتصريف اذا هو العلم باحكام بنية الكلمة بما لحروفها من اصالة وزيادة وصحة واعلال وشبه ذلك ص حرف وشبهه من الصرف بري وما سواهما بتصريف حري ش لاحظ في التصريف للحروف ولا للاسماء غير المتمكنة ولا للافعال غير المتصرفة وانما يدخل في الاسماء المتمكنة والافعال المتصرفة وهما المراد بقوله وما سواهما بتصريف حري اي حقيق فان قلت مقتضى قوله وما سواهما ان التصريف يدخل الافعال مطلقا اذ لم يستثن الجامد قلت يريد ادراجها في شبه الحرف فان ليس وعسى ونحوهما شابهت الحروف بالجمود فان قلت قد دخل التصريف في بعض الاسماء التي تشبه الحروف نحو ذا والذي فانهم قد صغروا وقد جاء الحذف في سوف وان ورب والابدال في لعل قلت هذا كله شاذ يوقف عند ما سمع منه فان قلت قد اتضح ان الذي يقبل التصريف من الكلم نوعان الاسماء المتمكنة والافعال المتصرفة فما يقبله الاصالة فيه قلت الافعال الكثيرة تغييرها والظهور الاشتقاق فيها ص وليس ادنى من ثلاثي يرى قابل تصريف سوى ما غيرا ش يعني ان ما كان على حرف واحد او حرفين فانه لا يقبل التصريف الا ان يكون ثلاثيا في الاصل وقد غير بالحذف فان ذلك لا يخرجه عن قبول التصريف وقد فهم من ذلك امران احدهما ان الاسم المتمكن والفعل لا ينقصان في اصل الوضع عن ثلاثة احرف لانهما يقبلان التصريف وما قبل التصريف لا يكون في اصل الوضع على حرف واحد او حرفين والاخر ان الاسم والفعل قد ينقصان عن الثلاثة بالحذف اما الاسم فانه قد يرد على حرفين بحذف لامه نحو يد او عينه نحو سه او فائه نحو عدة وقد يرد على حرف واحد نحو م الله عند من يجعله محذوفا من ايمن وكقول بعض العرب شربت ما بالقصر وذلك قليل واما الفعل فانه قد يرد على حرفين نحو قل وبع وسل وقد يرد على حرف واحد نحو ع كلامي وق نفسك وذلك فيما اعتلت فاؤه ولامه فيحذفان في الامر ص ومنتهى اسم خمس ان تجردا وان يزد فيه فما سبعا عدا ش الاسم ينقسم الى مجرد من الزوائد والى مزيد فيه فالمجرد ثلاثة انواع ثلاثي ورباعي وخماسي فلا ينقص عن الثلاثة لان الثلاثة اعدل الابنية لتوسطها بين الخفة والثقل ولا تعادلها الى المراتب الثلاث المبدا والمنتهى والوسط فالسوية وان المبدوء به لا يكون الا متحركا والموقوف عليه لا يكون الا ساكنا وقد لا يكون من حرف يفصل بينهما لتنافيهما في الصفة فان قلت ذلك الفاصل ان كان متحركا نافى الموقوف عليه وان كان ساكنا نافى المبدوء به قلت قد اجيب عن ذلك بانه لما جاز عليه الامران لم يتحقق التنافي ولا يزيد على الخمسة لامرين احدهما انهم جعلوا زيادته على قدر نقصانه والاخر انه لو وضع على ستة لتوهم انه كلمتان فان قلت قد تقرر ان الثلاثي اعدل الابنية فلم عدلوا عنه الى الرباعي والخماسي قلت للتوسع بتكثير الابنية واما المزيد فيبلغ بالزيادة سبعة احرف ولا يجاوزها الا بهاء التانيث او بزيادتي التثنية او التصحيح او النسب فان قلت فكيف قال فما عدا سبعا ولم يستثن هاء التانيث وما ذكر معها قلت هذه زوائد قد علم انها غير معتد بها لكونها مقدرة الانفصال تنبيهات الاول انما يبلغ المزيد بالزيادة سبعة احرف اذا كان ثلاثي الاصول نحو اشهيباب مصدر اشهاب او رباعي الاصول نحو احرنجام مصدر احرنجم بالزيادة اذا اجتمعت واما الخماسي الاصول فلا يزاد فيه غير حرف مد قبل الاخر او بعده مع هاء او مشفوعا بها فالاول نحو عضرفوط وهو دويبة والعطابة وقبعثرى وهو البعير المهزول ومثال المشفوع بها القبعثراة والثاني فبعثرات وندر قرعبلانة لانه زيد فيه حرفان احدهما نون وقيل انه لم يسمع الا من كتاب العين فلا يلتفت اليه والقرعبلانة دويبة عريضة البطن الثاني ذكر بعضهم انه زيد في الخماسي حرف مد قبل الاخر نحو مغناطيس فيلزم جعل عربيا كان ناقصا لغولهم انه لا يزاد فيه الا حرف واحد قبل الاخر قلت ان صح وكان عربيا فعل ناد ر كما تقدر زيادة حرف غير مد الاخر في قرعبلانة وحكاه ابن القطاع اعني مغناطيس الثالث اعلم ان حروف الهجاء تذكر وتؤنث فباعتبار تذكيرها تثبت التاء

وباعتبار ثانيتها تنعو التا من عددها ولذلك قال وجا سبعا عراص وعين اخي الثلاثي افتح وضم واكسر وزد تسكين ثانيه تعم نثر
فد تقدم ان المجرد ثلاثي ورباعي وخماسي فالثلاثي تقتضي القسمة العقلية ان تكون ابنيته اثنا عشر بنا، لان اوله يقبل الفتح والكسر
والضم ولا يقبل السكون اذ لا يمكن الابتدا بساكن وثانيه يقبل الحركات الثلاث والسكون ايضا والحاصل من ضرب ثلاثة في اربعة اثنا عشر
بنا، واما الاخر فلا عبرة به في وزن الكلمة لانه حرف الاعراب فلذلك قال وعين اخي الثلاثي يعني الرباعي اخي وهو اوله وثانيه الحركات
الثلاث بلا تغيير فعلم ان ذلك يكون فيه بتوافق وتخالف فالمتوافق ثلاثة اوزان وللمتخالف ستة اوزان ثم قال وزد تسكين ثانيه تعم
اي وزد على تلك الابنية التسعة ما سكن ثانيه اوله مفتوح او مكسور او مضموم تعم القسمة المتمكنة في الثلاثي وهي اثنا عشر بنا،
منها عشرة مستعملة وواحد مهمل وواحد نادر وقد اشار اليه بقوله ص وفعل اهمل والعكس يقل لقصدهم تخصيص فعل
بفعل نثر اهمل من ابنية الثلاثي فِعُل بكسر الفا وضم العين لا ستثقالهم الانتقال من كسر الى ضم فاما قراءة بعضهم والسماء ذات
الحبك بكسر الحا وضم البا فوجهت على تقدير صحتها بوجهين احدهما ان ذلك من تداخل اللغات في حرفي الكلمة يقال حُبُك بضم الحا
والبا وحِبِك بكسر الحا والبا فجرى هذا القارئ منهما هذه القراءة قال ابن جني لما اراد ان يقرا بكسر الحا والبا فبعد نطقه
بالحا مكسورة مال الى القراءة المشهورة فنطق بالبا مضمومة قال في شرح الكافية وهذا الوجه لو اعترف به من عزيت اليه
هذه القراءة لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة ومن هذا شانه لا يعتمد على ما سمع منه لامكان عروض ذلك له والاخر ان يكون
كسر الحا اتباعا لكسرة تاء ذات ولم يعتد باللام الساكنة لان الساكن حاجز غير حصين وهو احسن وقوله والعكس يقل يعني
به بناء فُعِل بضم الفا وكسر العين وهذا الوزن فيه خلاف ذهب قوم منهم الى انه مهمل لاستثقال الانتقال من ضم الى كسر والى ان
احفا من عكسه وذهب قوم الى انه مستعمل لكنه قليل وهو الذي هو وقد جا منه الدُئِل وهو اسم دويبة سميت به قبيلة من
كنانة وانشد الاخفش لكعب بن مالك جاءوا بجيش لو قيس معرسه ما كان الا كمعرس الدئل والدول اي اسم جنس الاسد
والوعل لغة في الوعل حكاه الخليل فثبت بهذه الالفاظ انه ليس بمهمل وقوله لقصدهم تخصيص فعل بفعل يعني ان بناء فُعِل
انما قل في الاسما لانهم قصدوا تخصيص الفعل به الا ترى انه على ما لم يسم فاعله ولو اهمل لثقله لم يستعمل في الافعال وقال
ابو الفتح ابن جني بن ابي الفتوح اما دئل ورئم فقد عدها قوم من النحويين قسما حادي عشر لاوزان الثلاثي وانما هي عند المحققين عشرة
انتهى وقد اجاب القائلون باهمال هذا الوزن عن الدئل والرئم بجوابين احدهما انهما من الشواذ فلا يثبت بهما وزن قلت
وفيه نظر لان سيبويه اثبت بناء فِعِل بابل وحده واعدد هو ابلا او سيلانا ذكره والاخر انهما منقولان من الفعل واعترض بان ذلك انما يكون
في الدئل لانه علم قبيلة بخلاف الرئم فانه اسم جنس والنقل لا يكون الا في الاعلام قلت ذهب الفسبري الى ان النقل
يجي في اسما الاجناس كما في الاعلام ومنه تنوط اسم لطاير يعلق عشه ويلصقه في بامر الاتصاف بديعا فسمي
بالفعل انتهى ولا وجه للتفرقة بين الدئل والرئم لان الدئل في الاصل اسم جنس له وتسمية ثم نقل الى القبيلة تنبيه
قد علم من هذا البيت ان ما عدا هذين الوزنين مستعمل غير مهمل ولا نادر وهي عشرة اوزان اولها فَعَل ويكون اسما نحو فلس
وصفة نحو سهل وثانيها فَعَل ويكون اسما نحو فرس وصفة نحو بطل وثالثها فَعِل ويكون اسما نحو كتف وصفة
نحو حذر ورابعها فَعُل ويكون اسما نحو عضد وصفة نحو يقظ وخامسها فِعْل نحو جبر وصفة نحو نكس وسادسها
فِعَل ويكون اسما نحو عنب قال سيبويه ولا نعلم جا صفة الا في حرف معتل يوصف به الجمع وهو قولهم عدى وقال الجيري لم يات
من الصفات على فِعَل الا زيم بمعنى متفرق وعدا اسم جمع وقال السيرافي استدرك على سيبويه قيما في قراءة من قرأ دينا قيما
ولعله يقول انه مقصور من قيام انتهى واستدرك بعض النحويين على سيبويه الفاظا اخر وهي سوى في قوله تعالى
مكانا سوى ورجل رضى وماء روى وماء صرى وسبي طيبة ومنهم من تاوله وسابعها فِعِل ويكون اسما نحو ابل وصفة نحو
اتان بلز وهي السمينة ولم يذكر سيبويه من هذا الوزن غير ابل واما بلز فحكاه الاخفش بتخفيف الزاي وحكاه سيبويه مشدد
الزاي فيحتمل ان يكون ما حكاه الاخفش مخففا من المشدد فلا يكون بنا اصليا قال بعضهم ولا ثالث لهما في اللغة قلت
وزاد بعضهم حبر ولا فعل ذلك ابد الابد وعبل اسم بلد وبلص ووتد واطل ومشط ودبس وابد لغة في الوتد والاطل والمشط
والدبس والابد وزاد غيره حبك لغة في الحبك وقوته وقتل وفحل من الصفات ايضا اتان ابد وامة ابد اي ولود وقال ثعلب
لم يات من الصفات على فعل الا حرفان امراة ابد اي ولود واتان بلز اي ضخمة واما قوله علمنا اخوالنا بنو عجل شرب النبيذ
واصطفاقا بالرجل ونحوه فمن النقل للوقف او للاتباع وليس باصل وقد قيل في اطل انه من الاتباع وثامنها فُعْل ويكون
اسما نحو قفل وصفة نحو حلو وتاسعها فُعُل ويكون اسما نحو عنق وصفة نحو جنب وعاشرها فُعَل ويكون اسما نحو صرد
وصفة وهو قليل والمحفوظ منه حطم ولبد ونافة سرح اي سريعة ص وافتح وضم واكسر الثاني من فعل ثلاثي وزد نحو
ضمن نثر الفعل ينقسم الى مجرد ومزيد فيه فالمجرد ثلاثي ورباعي ولا يكون خماسيا فالثلاثي ثلاثة ابنية لانه لا يكون الا مفتوح الاول
وثانيه يكون مكسورا او مفتوحا او مضموما ولا يكون ساكنا لئلا يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع الاول فَعَل ويكون
متعديا نحو ضرب ولازما نحو ذهب ويرد لمعان كثيرة وتختص بباب المغالبة وقد يجي فَعَل مكان فعل بالفتح فيهما قال العجاج
قد جبر الدين الاله فجبر الثاني فَعِل ويكون متعديا نحو شرب ولازما نحو فرح ولزومه اكثر من تعديه ولذلك غلب في
النعوت اللازمة والاعراض وقد يجاء فعل بالفتح نحو فزع مجزع الثالث فَعُل نحو ظرف ولا يكون متعديا الا بتضمين او تحويل

والتصغير نحو جُبَيْكم الواو وقول علي رضي الله عنه ان بشرا قد طلع اليمن وقضم الاول معنى وسع والثاني معنى بلغ وقيل الاصل حُبَيْث بكم
فحذف الخافض توسعا والتحويل نحو سُدْتُه فان اصله سَوَدْتُه بفتح العين ثم حول الى فَعُل بضم العين ونقلت الضمة الى فائه عند حذف
العين فان قلت ما فائدة التحويل قلت فائدته الاعلام بانه واوي العين اذ لو لم يحول الى فَعُل وحذفت عينه لالتقاء الساكنين
عند نقله الى الفاعل لالتبس الواوي باليائي وهذا مذهب قوم منهم الكسائي واليه ذهب في التسهيل وقال ابن الحاجب واما باب
سُدْتُه فالجميع ان الضم لبيان بنات الواو لا للنقل وان فَعُل المعنى مطبوع عليه من هو قائم به نحو كَرُم ولَؤُم او كمطبوع نحو
فَقُهَ وخَطُبَ ولشبهه نحو جَنُبَ لشبهه بمجتبر ولذلك كان لازما لخصوص معناه بالفاعل وقوله وزد نحو ضُم يعني ان بناء ما لم يسم
فاعله بناء اصلي من ابنية المجرد فعلى هذا يزيد مع الاصول فتكون ابنية الثلاثي المجرد اربعة والى كون صيغة ما لم يسم فاعله اصلا
ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والمازني وذهب اكثر البصريين الى انها فرع مغير عن
صيغة الفاعل ونقله غير المصنف عن سيبويه وهو ظاهر قول النحويين وقد ذهب اليه المصنف في باب الفاعل من الكافية وشرحها

تنبيهات الاول المالم يبق ضم لبيان حركة فاء الفعل على انها غير مختلفة وانها فتحة لان الفتح اخف من الكسر والضم
باعتبار اخف **الثاني** ما غير بناؤه فليس باصل بل هو مغير عن الاصل نحو شَهْد وشِهِد وشِهْد **الثالث** قال في شرح
الكافية جرت عادة النحويين ان يذكروا في ابنية الفعل المجرد فعل الامر ولا فعل ما لم يسم فاعله مع ان فعل الامر اصل في نفسه
اشتق من المصدر ابتداء كاشتقاق الماضي والمضارع منه ومذهب سيبويه والمازني ان فعل ما لم يسم فاعله اصل ايضا فكان ينبغي
على هذا اذا عدت صيغ الفعل المجرد من الزيادة ان يذكر للرباعي ثلاثة صيغ صيغة للماضي المصوغ للفاعل كدحرج وصيغة له
موضوعة للمفعول كدُحْرِج وصيغة للامر نحو دَحْرِج الا انهم استغنوا بالماضي المصوغ للفاعل عن الاخرين لانهما على سنن واحد
وايلي من ذلك انتقال اصالتهما كما تلي من استقرار على المصادر والعدة بافعالها انتفاء اصالتها **قلت** اما صيغة
المفعول فقد تقدم ذكر الخلاف فيها واما فعل الامر فمذهب البصريين انه اصل وان قسمة الفعل ثلاثية ومذهب الكوفيين
ان الامر مقتطع من المضارع فلا تكون القسمة عندهم ثنائية **ص** ومنتهاه اربع ان جردا وان يزد فيه فما ستا عدا

ش لما كان الفعل اكثر تصرفا من الاسم لم يحتمل من عدة الحروف ما احتمله الاسم فلهذا لم يجاوز المجرد منه اربعة ولا المزيد ستة احرف
والذي باعتبار المجرد بناء واحد وهو **فَعْلَل** ويكون متعديا نحو دحرج ولازما نحو دَرْبَخ بمعنى ذل قال الشارح وله ثلاثة ابنية واحد
للماضي المبني للفاعل نحو دحرج واحد للماضي المبني للمفعول نحو دُحْرِج واحد للامر نحو دَحْرِج **قلت** قد تقدم ان عادة النحويين
الاقتصار على بناء واحد وهو الماضي المبني للفاعل كما سبق ذكره واما المزيد فان كان ثلاثي الاصول فانه يبلغ بالزيادة اربعة
نحو اكرم وخمسة نحو انطلق وستة نحو استخرج وان كان رباعي الاصول فانه يبلغ بالزيادة خمسة نحو تدحرج وستة نحو
احرنجم **تنبيهات** الاول قال في التسهيل وان كان فعلا لم يتجاوز ستة الا بحرف التضعيف او بناء التانيث او نون
التوكيد ولو استغنى عن هذه الاستغناء كما فعل هنا لكان اجود **الثاني** لم يتعرض الناظم لذكر اوزان المزيد من الاسماء والافعال
لكثرتها وانه سيذكر ما ينبه على الزوائد من الاسماء وقد بلغت بالزيادة في قول سيبويه ثلاثمائة بناء وثمانية ابنية
وزاد ابن السراج عليها على التماثيل الا ان منها ما يصح ومنها ما لا يصح واما الافعال فالذي يدور ثلاثيها خمسة وعشرون بناء مشهورة
وابنية اخر غير مشهورة وفي بعضها خلاف والذي يدور رباعيها ثلاثة ابنية **تَفَعْلَل** مثل تدحرج **وافعنلل** مثل احرنجم
وافعلل نحو اقشعر وهو لازم واختلف في هذا الثالث فقيل هو بناء مقتضب وقيل هو ملحق باحرنجم زادوا فيه الهمزة
وادغموا الاخير فوزنه الان افعلّ ويدل على الحاقه باحرنجم مجيء مصدره كمصدره وزاد بعضهم في مزيد الرباعي بناء رابعا
وهو ما جاء على افعلّل نحو اجرمّز قاله في الارتشاف وبعضهم انه من مزيد الثلاثي يعني الملحق والحاق **ص** لاسم مجرد رباع فَعْلَلُ وفِعْلِلٌ وفِعْلَلٌ وفُعْلُلٌ

ش ذكر للاسم الرباعي المجرد ستة ابنية الاول **فَعْلَل** بفتح الاول والثالث ويكون اسما
نحو جعفر وهو النهر الصغير وصفة ومثلوه بسَلْهَب وشَجْعَم والسلهب الطويل والشجعم الجريء وقد قيل ان الهاء
في سلهب والميم في شجعم زائدتان وجاء بالتاء عجوز شَهْرَبَة وشَهْرَبَة للكبيرة وبعفكة للاحمق الخمسة الثاني
فِعْلِل بكسر الاول والثالث ويكون اسما نحو زِبْرِج وهو السحاب الرقيق وقيل السحاب الاحمر وهو من اسماء الذهب ايضا
وصفة نحو خِرْمِل قال الجوهري الخرمل المراة الحمقاء مثل الخذعل الثالث **فِعْلَل** بكسر الاول وفتح الثالث ويكون
اسما نحو دِرْهَم وصفة نحو هِبْلَع وهو الاكول والهبلع ايضا الاكول ويقال الهبلع من اسماء الكلاب السلوقية الرابع
فُعْلُل بضم الاول والثالث ويكون اسما نحو بُرْثُن وهو واحد براثن السباع وهو كالمخالب من الطير وصفة نحو جُرْشُع للعظيم
من الجمال او يقال الاحمر الخامس **فِعَلّ** بكسر الاول وفتح الثاني ويكون اسما نحو قِمَطْر وهو وعاء الكتب وفِطَحْل وهو اسم
لزمان خروج نوح عليه السلام من السفينة قال الجوهري الفِطَحْل على وزن الهِزَبْر زمان لم يخلق بعد قال الجوهري سالت ابا
عمرو عنه فقال الاعراب تقول هو زمن كانت فيه الحجارة رطبة وانشد العجاج وقد اتاه زمن الفطحل والصخر مبتل
كطين الوحل وصفة نحو سِبَطْر للطويل السادس **فُعْلَل** بضم الاول وفتح الثالث ويكون اسما نحو جُخْدَب لذكر الجراد
وصفة نحو جُرْشَع بمعنى جرشع بالضم **تنبيهات** الاول مذهب البصريين غير الاخفش ان هذا البناء السادس ليس
بناء اصليا بل هو فرع عن فُعْلُل بالضم فتح تخفيفا لان جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم نحو جُخْدُب وطُحْلُب وبُرْقُع

في الاسماء وجرشع في الصفات وقالوا المخلب برثن والشيء بالبادية عرفجا والكساء معطا جرو ولم يسمع فيها فعلل بالفتح وذهب الكوفيون
والاخفش الى انه بناء اصلي واستدل لهذا المذهب بوجهين احدهما ان الاخفش حكى جوذرا ولم يحك فيه ضم الذال فدل على انه غير مخفف
وهو من مرد وديار الضم منقولا في غير جوذر وزعم الفراء ان الفتح في جوذر اكثر وقال الزبيدي الا ان الضم في جميع ما ورد منه افصح والاخر
انهم الحقوا به فقالوا عندد فقالوا ما لي من ذلك عندد ادد وقالوا عاطت الناقة عوططا اذا اشتهت الفحل وقالوا سودد
فجاء وبهذه الامثلة مفكوكة وليست من امثلة الفعل استثنى فيها من المثلين لغير الالحاق نحو جندب وانما هو ان فعللا من الابنية
المختصة بالاسماء فقياسه الفك كما في جوذر وطلوان سلمنا انه للالحاق فلا نسلم انه لا يلحق الا بالاصول فانه قد الحق بالمزيد فقالوا
اقعنسس والحقوه باحرنجم فكما الحقوه بالفرع بالزيادة فكذلك يلحق بالفرع بالتفريع **الثاني** ظاهر كلام الناظم هنا موافقة
الاخفش والكوفيين على اثبات فعلل وقال في التسهيل وتفريع فعللا على فعلل الضم من اصالته **الثالث** قال بعضهم في ثبوت فعلل
بكسر الفاء وفتح الثالث بحث لان درهما معرب وهبلع فيه زيادة الهاء **قلت** انما يتم هذا اذا لم يكن لهذا الوزن مثال ينبني به
غير هذين المثلين وليس كذلك بل قد ذكروا له امثلة غيرهما منها هجرع ويحتمل ايضا زيادة الهاء وزئبر وقلعم للجبل بعينه وقال
الجوهري هو من اسماء الرجال وقال الزبيدي القلعم الشيخ المسن ويقال القلعم الطويل فجعله صفة وذكر الجوهري قلحما بالقاف
والحاء المهملة وقال القلحم المسن وقال وقد ذكرناه في باب الحاء لان الميم زائدة **فان قلت** قال الاصمعي ليس في الكلام فعلل الا
درهم وهجرع فجوابه **قلت** قد زاد غيره ما تقدم ذكره **فان قلت** فعلى تقدير ثبوت هذا الوزن فتمثيله بدرهم ليس بجيد اذ الوزن
لا يثبت بالمعرب **قلت** قد ذكر بعضهم ان الاسماء العجمية على ثلاثة اقسام قسم غيرته العرب والحقته بكلامها فحكم ابنيته
في اعتبار الاصلي والزائد والوزن حكم ابنية الاسماء العربية الوضع كدرهم وقسم غيرته ولم تلحقه بابنية كلامها فلا يعتبر فيه
ما يعتبر في الذي قبله نحو آجر وقسم تركوه غير مغير فما لم يلحقوه بابنية كلامهم عد منها وما الحقوه لم يعد منها نحو
خراسان ولا يثبت فعللا الا **الرابع** زاد قوم من النحويين في ابنية الرباعي ثلاثة اوزان وهي فعلل بكسر الاول وضم الثالث
حكى ابن جني انه يقال للعجوز القفعس العاسر خرفع ويقال ايضا لبس الثوب زئبر وللضئيل وهو من اسماء الداهية ضئبل
وفعلل بضم الاول وفتح الثالث نحو جخدب ودلمص وفعلل بفتح الاول وكسر الثالث نحو طحربة ولم يثبت الجمهور هذه الاوزان
وما نقله منها فهو عندهم شاذ وقد ذكر الاول من هذه الثلاثة في الكافية فقال وربما استثقل ايضا فعلل والمشهور في
الزئبر والضئبل كسر الاول والثالث قال في الصحاح وربما جاء بضم الباء فيهما قال ثعلب لا نعلم في الكلام فعلل وان كان هاذان
الحرفان مسموعين بضم الباء فهما من النوادر وقال ابن كيسان هذا اذا جاء على هذا المثال شعر للهمزة بانها زائدة واذا وقعت
هو واو الزيادة في الكلمة جاز ان تخرج عن بناء الاصول **الخامس** قد علم بالاستقراء ان الرباعي لا يكون اسكان ثانيه او ثالثه
ولا تتوالى الاربع حركات في كلمة فمن ثم لم يثبت فعللا بقولهم عرتن وهو نبت يصبغ به بل جعل فرعا على فعنلل لقولهم فيه
عرنتن فحذفت نونه وترك على حاله ولا فعلل بقولهم علبط بل جعل فرعا على فعالل لانه ما جاء على فعلل يجوز فيه فعالل
ولا فعلل بقولهم هدبد بل جعله البصريون فرعا على فعالل واصله هداد وجعله الفراء وابو علي فرعا على فعلل واصله
هدبد بل واختار المصنف لانه قيد للامر دفعة نية على النحو الاول وقد اورد بعضهم هذه الاوزان على انها من ابنية الاصول
وليست محذوفة وليس بصحيح لما سبق **ص** *وان علا فمع فعلل حوى فعللا كذا فعلل وفعلل* **شرح** يعني ان الاسم الخماسي
المجرد له اربع ابنية الاول فعلل بفتح الاول والثالث والرابع ويكون اسما نحو سفرجل وصفة نحو شمردل للطويل الثاني
فعلل بفتح الاول والثالث وكسر الرابع فالاول لم يجئ الا صفة نحو جحمرش للعظيمة من الافاعي وقال السيرافي هي العجوز
المسنة وقهبلس للمرأة العظيمة وقد قيل للحشفة الذكر ويكون اسما الثالث فعلل بضم الاول وفتح الثاني وكسر الرابع
ويكون اسما نحو قذعمل للاسروع والاسروع ... الاحاديث المستطرفة وصفة نحو قذعمل للبعير الضخم الرابع فعلل
ويكون اسما نحو قرطعب وهو الشيء الحقير وصفة نحو جردحل وهو الضخم من الابل **تنبيه** زاد ابن السراج في
اوزان الخماسي فعلل العرب يقولون هندلع وهو اسم بقلة ولم يثبته سيبويه والصحيح ان نونه زائدة لاوجه احدها انه
يلزم من تقديره اصلية عدم النظير الثاني انكر اعاهم في الهندلع كسر الهاء فلو كانت اصلية لم يكن الخماسي
على ستة امثلة فكان يفوت تفضيل الرباعي عليه وهو مطلوب الثالث انه يلزم على قوله اصالة نون كنهبل لان زيادتها
لم تثبت الا بالحكم بالاصالة موقع في وزن لا نظير له مع ان نون هندلع ساكنة ثانية فاشبهت نون عنبس
وحنظل ونحوهما ولا يكاد يوجد نظيره كنهبل في زيادة نون ثانية متحركة فالحكم على نون هندلع بالزيادة اولى وزاد
غيره للخماسي اوزانا اخر لم يثبتها الاكثرون لندورها واحتمال بعضها الزيادة فلا نطول بذكرها وقوله **ص** *وما غاير*
للزيد او النقص انتمى **شرح** يعني ان ما جاء من الاسماء المتمكنة على غير الامثلة المذكورة فهو منسوب الى الزيادة فيه نحو
خزعبيل وجميع ابنية المزيد او الى النقص منه وهو ضربان ضرب نقص منه اصل نحو يد ودم وضرب نقص منه زائد نحو جندل
وعلبط اصلهما جنادل وعلابط وقد سبق بيان ذلك **تنبيه** كان ينبغي ان يقول وما غاير فللزيد او النقص او الندور
انتمى لان مثل طحربة مغاير للاوزان المذكورة ولم ينتم الى الزيادة ولا الى النقص لانه نادر قال في التسهيل وما خرج عن
هذه المثل فشاذ او مزيد فيه او محذوف منه او شبه الحرف او مركب او اعجمي **ص** *والحرف ان يلزم فاصل والذي لا يلزم الزائد*

مثل احتمى ش لما ذكر ابنية الاسماء والافعال شرع في بيان ما به يتميز الاصلي من الزائد وذكر ان علامة
الاصل ان يلزم تصاريف الكلمة ولا يحذف في شيء منها وان علامة الزائد ان لا يلزم تصاريف الكلمة بل يحذف من بعض التصاريف
ومثل الزائد بتاء احتمى لانها تحذف من بعض التصاريف ولا تلزم نحو حمى يحمي فيعلم بسقوط التاء منه ان التاء في احتمى
زائدة فيقال احتمى ابه افتعل وبقي ايضا احتمى انتعل قال كل الحروف وغير الحاء في الوقوع والعداء النعل وان
قلت نعم يعني الاصل بانه ما يلزم تصاريف الكلمة غير جامع لخروج ما يسقط في بعض التصاريف وهو اصل كواو يعد
وغير مانع لدخول ما يلزم وهو زائد فلا يصح حدا ولا يصح علامة لان شرط العلامة الاطراد وبذلك يعني ان انتفاء
الزائد مما لا يلزم لا يصح قلت الاصل اذا سقط لعلة فهو مقدر الوجود بخلاف الزائد فهو مقدر السقوط
ولذلك يقال الزائد ما هو ساقط في اصل الوضع تحقيقا او تقديرا. وفرد عنه الحافظ هنا ثلاث مسائل الاولى في
ذكر حروف الزيادة اعلم ان الزائد نوعان احدهما ان يكون تكريرا لاصل للالحاق او غيره ولا يختص باحرف الزيادة وهو اما تكرير عين
نحو قطّع او لام نحو جلبب او فاء وعين مع مباينة اللام نحو مرمريس وهو قليل او عين ولام مع مباينة الفاء نحو صمحمح والاخر
ان يكون لغير تكرير اصل فهذا لا يكون الا احد الاحرف العشرة المجموعة في امان وتسهيل وقد جمعتها في تراكيب اخر
في النظم بل يذكرها ومعنى تسميتها حروف الزيادة انه ان زيد لغير تكرير فلا منها وليس المراد انها تكون زائدة ابدا لانها قد
تكون اصولا وذلك واضح واسقط المص من حروف الزيادة الهاء، وسيأتي الرد عليه الثانية في ذكر فوائد الزيادة وهي ستة
اولها الالحاق نحو شملل وثانيها بيان معنى كحروف المضارعة وثالثها المد نحو كتاب ورابعها الاسكان نحو همزة الوصل وخامسها
التعويض نحو عدة، زنادقة لانها عوض من الياء في زناديق وسادسها التكثير نحو الف قبعثرى الثالثة في ذكر ادلة الزيادة وهي
تسعة اولها سقوط الحرف من اصل كسقوط الف ضارب في اصله اعني المصدر وهذا الدليل هو الذي يسميه اهل التصريف
الاشتقاق والاشتقاق ضربان اكبر واصغر فالاكبر هو عقد تراكيب الكلمة كيف ما قلبتها على معنى واحد كعقد تراكيب
ق و ل على معنى الخفة والسرعة وعقد تراكيب ك ر ش م على معنى الشدة والقوة ولم يقل به الا ابو الفتح وكان ابو
علي يانس به في بعض المواضع والاصغر هو انشاء مركب من مادة يدل عليها وعلى معناها كاحمر والحمرة وهذا هو المعتبر في
التصريف ولا يقبل قول من انكره وثانيها سقوطه من فرع كسقوط الف كتاب في جمعه على كتب وهذا يسمى بالتصريف
وهو شبيه بالاشتقاق والفرق ان الاشتقاق استدلال بالاصل والتصريف استدلال بالفرع وثالثها سقوطه من نظير
كسقوط ياء ايطل في اطل والايطل الخاصرة وشرط الاستدلال بسقوط الحرف من اصل او فرع او نظير على زيادته سقوطه
لغير علة فان كان سقوطه لعلة كسقوط واو وعد في يعد وفي عدة لم يكن دليلا على الزيادة ورابعها كون الحرف مع عدم
الاشتقاق في موضع تلزم فيه زيادته مع الاشتقاق وذلك كالنون اذا وقعت ثالثة ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان
نحو عقنقل وغضنفر بالغين فان النون فيه محكوم بزيادتها مع انه لا يعرف له اشتقاق لان نونه في موضع لا تكون فيه مع الاشتقاق
الا زائدة نحو جحنفل من الجحفلة وهي لغة العظام كشفة الانسان والجحنفل العظيم الشفة وخامسها كونه مع عدم الاشتقاق
في موضع تكثر فيه زيادته مع الاشتقاق كالهمزة اذا وقعت اولا وبعدها ثلاثة احرف فانها يحكم عليها بالزيادة وان
لم يعلم الاشتقاق لانها قد كثرت زيادتها اذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه وذلك نحو افكل فيحكم بزيادة همزته حملا
على ما عرف اشتقاقه نحو احمر والافكل الرعدة وسادسها اختصاصه بموضع لا يقع فيه الا حرف من حروف الزيادة كالنون
في كنتأو ونحوه فانها زائدة اذ لا يقع موقعها ما لا يصلح للزيادة مثل سندأو وسابعها ما لزم عدم النظير بتقدير الاصالة
في تلك الكلمة نحو تتفل بفتح التاء وضم الفاء وهو ولد الثعلب فان تاءه زائدة اذ لو جعلت اصلا لكان وزنه فعلل وهو مفقود
وثامنها لزوم عدم النظير بتقدير الاصالة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها نحو تتفل على لغة من ضم التاء والفاء فان تاءه
ايضا زائدة على هذه اللغة وان لم يلزم من تقدير اصالتها عدم النظير فانه لو جعلت اصلا لكان وزنه فعلل نحو برثن وهو
موجود ولكن يلزم عدم النظير في نظيرها اعني لغة الفتح فلما ثبتت زيادة التاء في لغة الفتح حكم بزيادتها في لغة الضم
اذ الاصل اتحاد المادة وتاسعها دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة والف اسم الفاعل ونحو ذلك وزاد بعضهم في الدلايل
عاشرا وهو الدخول في الباب الاكثر نحو كنهبل بضم الباء فان وزنه على تقدير اصالة نونه فعللل وهو مفقود وعلى زيادتها فنعلل
وهو مفقود ايضا ولكن حكم بزيادتها دخولا في اوسع البابين لان باب المزيد اوسع **قلت** وهذا مندرج في السابع
لانه اذا عدم النظير على تقدير الاصالة حكم بالزيادة سواء وجد النظير على تقدير الزيادة او لم يوجد **ص** بضمن فعل قابل
الاصول في وزن وزائد بلفظه اكتفي **ش** اصطلح اهل التصريف على ان يزنوا بالفاء والعين واللام فيقابلوا الاول من الاصول
بالفاء وثانيها بالعين وثالثها باللام فيقال في وزن قرش فعل وفي ضرب فعل ويسوى بين الوزن والموزون في الحركة
والسكون واما الزائد فيعبر عنه بلفظه كقولك في وزن احمر افعل فيعبر عن الهمزة بلفظها لانها زائدة ويستثنى
نوعان لا يعبر عنهما بلفظهما احدهما المبدل من تاء الافتعال فانه يعبر عنه بالتاء التي هي اصله كقولك في وزن اصطبر
افتعل وذلك لان المقتضي للابدال في الموزون غير موجود في الوزن فجيء بالاصل وما قيل من ان ذلك من اجل الثقل ليس بشيء
والاخر المكرر للالحاق او غيره فانه يقابل به الاصل وسيأتي بيانه **ص** وضاعف اللام اذا اصل بقي كراء جعفر وقاف فستق

ش: إذا كان الموزون رباعيا أو خماسيا فقوبل الرابع بلام ثانية والخامس بلام ثالثة كقولك في وزن جعفر فعلل وفي وزن
فعلّل وكقولك في وزن سفرجل فعلّل وفي وزن قذعمل فعلّل ص وإن يك الزائد ضعف أصل فاجعل له في الوزن ما للأصل
ش: إذا كان الزائد ضعف أصل قوبل بما يقابل به ذلك الأصل فإن كان ضعف الفاء قوبل بالفاء وإن كان ضعف
العين قوبل بالعين وإن كان ضعف اللام قوبل باللام فتقول في وزن اغدودن افعوعل وفي وزن جلبب فعلل وهذا
تفسير لقوله وزائد بلفظه اكتفي وحاصل ما ذكر في الوزن أنه يعبر عن الأصول بالفاء وعن ثانيها بالعين وعن ثالثها
باللام وكذلك عن رابعها وخامسها باللام وعن الزائد بلفظه إلا المبدل من تاء الافتعال فإنه يعبر عنه بالتاء وإلا
المكرر فإنه يقابل بمثل ما يقابل به الأصل ثم اعلم أن الزائد يكون حروف أمان وتسهيل فهو تكرير وإلا اشكال كالباء من
جلبب وإن كان منها فقد يكون تكريرا وقد يكون غير تكرير بل تكون صورته صورة المكرر وكل إن دل دليل على أنه لم
يقصد به التكرير قوبل في الوزن بلفظه نحو سمنان وهو ما لبس ربيعة فوزنه فعلان لا فعلال لأن فعلال لا يناء للأرض
تنبيهات الأول فائدة هذا الوزن التوصل إلى الإعلام بالأصلي والزائد بالاختصار الا ترى أنك إذا سئلت عن
وزن أحمر فقلت أفعل علم من ذلك زيادة الهمزة وأصالة ما عداها الثاني المعتبر في الوزن ما استحقه الموزون
من الشكل قبل التغيير فلذلك يقال في وزن ردّ ومدّ فعل ومقعل لأن أصلهما ردد ومردد الثالث لما كان الغرض
من الوزن التنبيه على الأصول والزوائد على ترتيبها قلبت الزنة إذا وقع في الموزون قلب كقولك في أدؤر أعفل لأن
أصله أدؤر ثم قدمت العين على الفاء وكذلك لو كان في الموزون حذف وزن باعتبار ما صار إليه بعد الحذف كقولك
في قاض فاع وفي عدة علة إلا إذا أريد بيان الأصل في المقلوب والموزون فيقال أصله كذا الرابع حكى
بعضهم في تمثيل البدل في نحو كساء قولين قال منهم من يقابله بلفظه ومنهم من يقابله بأصله فمثال كساء فعال
أو فعاء الخامس ما ذكر من التعبير عن الرابع والخامس باللام هو مذهب البصريين وهو المعتمد عليه وللكوفيين
في ذلك خلاف ولا فائدة في الإطالة به السادس ما ذكر من أن الزائد إذا كان تكريرا يقابل بما
يقابل به الأصل هو الصحيح وبه قال الأكثرون وذهب بعضهم إلى أن الزائد يقابل بلفظه مطلقا ولو كان تكريرا
فيقول في وزن جلبب فعلب ص واحكم بتأصيل حروف سمسم ونحوه والخلف في كلملم ش: إذا تكرر حرفان
وأصل الكلمة غير ثلاثة فإن لم يصلح المعنى بسقوط الثالث فتحكم بالأصالة نحو سمسم فوزنه فعلل لا أصالة
اثنين منه متعينة وليس ثالث مكمل للأصول وليس أحد الباقيين بأولى من الآخر فحكم بأصالتهما وهذا معنى كلام المصنف
أن هذا القسم لا خلاف فيه وفي كلام بعضهم ما يوهم وقد حكي عن الخليل وعن بعض الكوفيين أن وزنه فعفل تكررت
فاؤه وهو بعيد وإن صلح المعنى بسقوط ثالث نحو لملم وهو أمر من لم بمعنى لمّ ففيه ثلاثة مذاهب الأول مذهب
البصريين إلا الزجاج أن حروفه كلها محكوم بأصالتها كالنوع الأول فوزن لملم فعلل وإنما عندهم بين ما يفهم
المعنى عند سقوط ثالثه وما لا يفهم الثاني مذهب الزجاج أن الصالح للسقوط زائد فتكون اللام الثانية من
لملم زائدة الثالث مذهب الكوفيين أن الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين فأصل لملم على قولهم لمّم فاستثقل
ثلاثة أمثال متواليات فأبدل من أحدها حرف يماثل الفاء ورد مذهب الكوفيين بأنهم قالوا في مصدره فعللة ولو
كان مضاعفا في الأصل لجاء على التفعيل واختار الشارح مذهب الكوفيين فإن تكرر حرفان للكلمة أصل غيرهما حكم فيه
بزيادة أحد الضعفين نحو حمحم ومرمريس وفي تعيين الزائد نحو ذلك خلاف وذكر في التسهيل أنه يحكم بزيادة ثاني
المتماثلات وثالثها في نحو صمحمح يعني الحاء الأولى والميم الثانية وبزيادة ثالثها وأول العين في نحو مرمريس يعني
الميم الثانية والراء التي تليها واستثنى بعضهم على زيادة الحاء الأولى في نحو صمحمح والميم الثانية في نحو مرمريس
بحذفها في التصغير حيث قالوا صميمح ومريريس ونقل عن الكوفيين في صمحمح أن وزنه فعلل وأن أصله صمحح أبدلوا
الوسطى ميما ص فألف أكثر من أصلين صاحب زائد بغير مين ش: شرع الناظم في بيان ما يحكم بزيادته من الحروف
العشرة فذكر أن الألف إذا صحب أكثر من أصلين فهو زائد كألف كتاب وسرداح وعلة ذلك أن أكثر ما وقع فيه الألف
كذلك دال الاشتقاق على زيادته فحمل عليه ما سواه وقد فهم من قوله أكثر من أصلين أنه إذا صحب أصلين فقط لم يكن
زائدا بل إن كان في فعل أو اسم متمكن فهو بدل من أصل إما ياء نحو رمى ونابا وإما واو نحو عصا وباب ولا تكون الألف أصلا إلا في
حرف أو شبهه وتحرير هذا الموضع بيانا فنقول للألف ثلاثة أحوال الأولى أن تكون مصاحبة للأصل فيتعين الحكم
بعدم زيادتها كما ذكر وتقدم بيانها أن تكون مصاحبة لأكثر من أصلين فيتعين الحكم بزيادتها كما تقدم إلا في نحو
عاعا وضوضا من مضاعف الرباعي فإنها فيه بدل من أصل لا زائدة والثالثة أن تكون مصاحبة لأصلين والثالث
يحتمل الأصالة والزيادة فإن قدرت أصالته فالألف غير زائدة وإن قدرت زيادته فالألف غير زائدة فإن قلت فما الحكم به
عند الاحتمال قلت إن كان ذلك المحتمل همزة مصدرة أو ميما مصدرة أو نونا ثالثة ساكنة في خماسي حكم عليه
بالزيادة وعلى الألف بأنها منقلبة عن أصل نحو أفعى وموسى وعقنقى أو نحو ذلك فحكم مالم يدل دليل على أصالة
هذه الأحرف وزيادة الألف نحو أرطى في قول من قال أديم مأروط وإن كان المحتمل غير هذه الثلاثة حكمت

بأصالته وزيادة الالف كذا قال الواو وقال في التسهيل تقضي بزيادة ما صحب من ياء او همزة او ميم على زيادة ما بعده وحرف لين
او تضعيف فسوى بين الياء والهمزة والميم في ذلك ثم اعلم ان الالف لا تزاد اولا لامتناع الابتداء بها وتزاد في الاسم
ثانية نحو ضارب وثالثة نحو كتاب ورابعة نحو حبلى وخامسة نحو انطلاق وسادسة نحو قبعثرى وسابعة نحو
اربعاوا وتزاد في الفعل ثانية نحو قاتل وثالثة نحو تغافل ورابعة نحو سلقى وخامسة نحو احرنبى وسادسة نحو
اغرنداء ص والياء كذا والواو ان لم يقعا كما هما في يؤيؤ ووعوعا ش يعني ان الياء والواو مثل الالف
في ان كلا منهما اذا صاحب اكثر من اصلين حكم بزيادته الا الثنائي المكرر نحو يؤيؤ لطائر ذي مخلب قال الجوهري يشبه الباشق
والجمع اليآيئ ووعوع اذا صوت فهذا النوع يحكم فيه باصالة حروفه كلها كما حكم باصالة حروف سمسم
والتقسيم السابق في الالف يأتي هنا فنقول الياء والواو لهما ثلاثة احوال فان صحبا اصلين فقط فهما اصلان وان صحبا
ثلاثة فصاعدا فمحكوم بزيادتهما الا في الثنائي المكرر كما تقدم وان صحبا اصلين وثالثا محتملا للاصالة كان
همزة او ميما مصدرتين حكم بزيادتهما واصالة الياء والواو نحو ايدع والامر كذلك الا ان يرد دليل على زيادة الياء والواو
وان كان غيرهما حكم باصالته وزيادة الياء والواو ما لم يرد دليل على اصالة الياء والواو ثم ان الياء تزاد في الاسم
اولا نحو يرمع وثانية نحو ضيغم وثالثة نحو قضيب ورابعة نحو حذرية وخامسة نحو سلحفية فيلو وسادسة نحو
الهيدبية وسابعة نحو قمزوانية وتزاد في الفعل اولا نحو يضرب وثانية نحو بيطر وثالثة نحو عثير واثبت فعيل
في ابنية الافعال نحو رهيا ورابعة نحو قلسيتا وخامسة نحو تقلسيت وسادسة نحو استلقيت والواو تزاد
في الاسم ثانية نحو كوثر وثالثة نحو عجوز ورابعة نحو عرقوة وخامسة نحو قلنسوة وسادسة نحو اربعاوا
وتزاد في الفعل ثانية نحو حوقل وثالثة نحو جهور ورابعة نحو اعدود ومذهب الجمهور ان الواو لا تزاد اولا قيل
لثقلها وقيل لانها ان زيدت مضمومة اطرد همزها او مكسورة فكذلك وان كان همز المكسورة اقل او مفتوحة فيه
فيسقط ويليها الضم لان الاسم يضم اوله في التصغير والفعل يضم اوله عند بنائه للمفعول فلما كانت زيادتها اولا
تؤدي الى قلبها همزة رفضوها لان قلبها همزة قريب فيقع في اللبس وزعم قوم ان الواو في ورنتل وهو الشر زائدة
على سبيل الندور وهو ضعيف اذ لا نظير لذلك ولانه يؤدي الى بناء وفنعلل وهو مفقود والصحيح ان الواو فيه اصلية
واختلف في لامه فقال الفارسي هي زائدة واليه ذهب المصنف وقال غيره اصلية ووزنه على هذين القولين فعنلل
الا ان اللام الاخيرة على القول الاول منهما زائدة وعلى الثاني اصلية تنبيهان الاول قد اتضح ان الواو
والياء بينهما فرق وهو ان الواو لا تزاد اولا بخلاف الياء الثاني اذا تصدرت الياء وبعدها ثلاثة اصول فهي
زائدة كما سبق نحو يرمع واذا تصدرت وبعدها اربعة اصول فهي اصل كالياء في يستعور وهو شجر تسوك بعيدانه
ووزنه فعللول كعضرفوط هذا هو الصحيح لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله الا في المضارع نحو يدحرج ولان
زيادتها فيه معلومة ص وهكذا همز وميم سبقا ثلاثة تأصيلها تحققا ش الهمزة والميم متساويان في ان
كلا منهما اذا تصدر وبعده ثلاثة احرف مقطوع باصالتها فهو زائد نحو احمر وافضل ومكرم لدلالة الاشتقاق
في اكثر الصور على الزيادة فحمل عليه ما سواه فان قلت فقد حكم سيبويه وكثير من النحويين على ميم معد انها
اصل مع ان بعدها ثلاثة اصول وكذا ميم منقعور بالعلا والتاء وهو ضرب من الكمأة وقد ذهب كثير الى ان ميم
مرعز اصل فلم يجر هذا القانون قلت هو مطرد ما لم يعارضه دليل على الاصالة من اشتقاق او غيره فيحكم بمقتضى
الدليل كما عارض في ميم معد ثبوت ميمه في التصريف كقولهم مرجل الحائك الثوب اذا نسجه موشيا وثم
يقال له المرجل قال الازهري والمرجل ثوب يعمل ببرارات كالمراجل وقد ذهب ابو العلاء المعري
الى زيادة ميم مرجل اعتمادا على ذلك الاصل وجعل ثبوتها في التصريف كثبوت ميم تمسكن من المسكنة وتمندل
من المنديل وتمدرع اذا لبس المدرعة والميم فيهما زائدة ولا حجة له في ذلك فان الاكثر في ذلك تسكن وتندل وتدرع
قال ابو عثمان هو كلام اكثر العرب واما مغفور فعن سيبويه فيه قولان احدهما ان الميم فيه زائدة والاخر انها
اصل لقولهم ذهبوا يتمغفرون اي يجنون المغفور وهو ضرب من الكمأة واما مرعز فمذهب سيبويه ان ميمه
زائدة وذهب قوم منهم الناظم الى انها اصل لقولهم كساء ممرعز والزم المصنف سيبويه ان يوافق على الاصالة
في مرعزى او يخالف في الجميع تنبيهات الاول فهم من قوله سبقا انه لا يحكم بزيادتهما متوسطتين
ولا متأخرتين الا بدليل واستثنى من ذلك الهمزة المتأخرة بعد الف وقبلها اكثر من اصلين فانها يحكم بزيادتها
وسيأتي ومثال ما حكم فيه بزيادة الميم وهي غير مصدرة دلامص وزرقم اما شمال فالدليل على زيادة
همزته سقوطها في بعض لغاته وفيها عشر لغات شمأل وشأمل بتقديم الهمزة على الميم وشمال على وزن
قذال وشمول بفتح الشين وشمل بفتح الميم وشمل باسكان الميم وشيمل على وزن فيعل وشمال على وزن كتاب
وشمل بفتح الشين وكسر الميم وشمال بتشديد اللام واستدل ابن عصفور وغيره على زيادة همزة شمال بقولهم
شملت الريح اذا هبت شمالا واعترض بانه يحتمل ان يكون اصله شمأل ثم نقل فلا يصح الاستدلال به واما ضهيأ

فالدليل على زيادة همزته سقوطها في الجمع والظاهر ان وزن احبنطا افعنلا وزعم بعضهم انه افعنلا كاشرنداء والهمزة فيه
بدل من الالف فالاول افعنلل لا لالحاق مقعود واما دلامص فالدليل على زيادة ميمها سقوطها في قولهم درع دلاص وبغال دلامص
ودمالص ودلمص ودملص ودلص وهو البراق والشيء البراق وذهب ابو عثمان المازني الى ان الميم في دلامص ونحوه اصل وان وافق
دلاص في المعنى فهو عنده كسبط وسبطر واما زرقم فالدليل على زيادة ميمه واضح لانه من الزرقة والزرقم هو الازرق الثاني
فيعلم من قوله ثلاثة انها ان سبقها اصلان فقط نحو امر ومنع او اربعة اصولا نحو اصطبل ومرزجوش فلا تحكم بزيادتهما
اما اذا سبقها اصلان فقط فتكميل لاقل الابنية واما اذا سبقها اربعة فان لا اشتقاق يدل على الزيادة في مثل ذلك الا في
نعال ونحوه عليه نحو ادحوج ومدحرج فوزن اصطبل فعلل ووزن مرزجوش فعللول ومنها سر ابراهيم واسماعيل ان تكون
همزتها اصلية لو كانا عربيين ولذلك رد ابو العباس على سيبويه قوله في تصغيرهما بريهيم وسميعيل وتقرر ذلك في باب
التصغير الثالث فيعلم من قوله تاصيلها تحققا انها اذا سبقها ثلاثة لم يتحقق تاصيل جميعها بل كان في احدها احتمال
لا يقوم على الحكم بزيادتها الا بدليل وهذا فيه نظر لان الهمزة والميم اذا سبقها ثلاثة احرف احدها محتمل الاصالة والزيادة
حكم بزيادة الهمزة والميم وباصالة ذلك المحتمل ولذلك حكم بزيادة افعى وايدع واجاج وميم موسى ومرود ومجن وفي
مجن عن سيبويه قولان والصحيح ان ميمه زائدة فان دل دليل على اصالة الهمزة والميم وزيادة ذلك المحتمل حكم بمقتضاه
كما حكم باصالة همزة ارطى فيمن قال اديم مارطوا وهمزة اولق وهو الجنون فيمن قال الق فهو مالوق وباصالة ميم مهدد
وزيادة احد المثلين اذ لو كانت ميمه زائدة لكان مفعلا فكان يجب ادغامه وكذلك ميم مأجج اصل لما ذكر واجاز السيرافي
في مأجج ومهدد ان تكون الميم زائدة ويكون فكهما شاذا وما ذكره الشارح من ان في قوله تاصيلها تحققا تنبيها على
اصالة همزة اولق وميم مهدد مبني على ذلك المجموع الرابع تزاد الهمزة في الاسم اولا كاحمر وثانية كشأمل وثالثة
كشمأل ورابعة كحطائط وخامسة كحمراء وسادسة كعقرباء وسابعة كعاشوراء وثامنة كبربيطياء والفعل
تزاد اولا كاكرم وثانية كرأمل وثالثة كولأم ورابعة كرزأم وخامسة كضبارع لانه من الضبر وهو شدة الخلق
وذهب ابن عصفور الى انها في ضبارع اصل قال في الصحاح الضبارع بالضم شدة الخلق من الاسد
كذلك همز اخر بعد
الف اكثر من حرفين لفظها رد
شرح كذلك يحكم باطراد زيادة الهمزة اذا وقعت اخرا بعد الالف وقبل تلك الالف
اكثر من حرفين نحو حمراء وعلباء وقرفصاء فلو كان قبل الالف حرفان فقط نحو كساء ورداء او حرف واحد نحو ماء وداء
فالهمزة بدل من اصل او اصل لا زائدة ولو وقعت الهمزة اخرا وليست بعد الالف حكم باصالتها الا بدليل كما تقدم في احبنطا
تنبيه مقتضى قوله اكثر من حرفين ان الهمزة يحكم بزيادتها في ذلك سواء قطع باصالة الحروف التي قبل الالف
كلها او باصالة حرفين واحتمل الثالث وليس كذلك لان ما اخره همزة بعد الف مسبوقة بحرف مشدد نحو سلاء
وحواء او حرفين احدهما لين نحو زيزاء وقوباء فانه محتمل لاصالة الهمزة وزيادة احد المثلين او اللين والعكس وان جعلت
الهمزة اصلية كانت سلاء فعالا وحواء فعالا من الحواية وان جعلت الهمزة زائدة كانت سلاء فعلاء وحواء فعلاء
من الحو فان تأيد احد الاحتمالين حكم به والغي الاخر ولذلك حكم على حواء بان همزته زائدة اذ لم يجيء فيه وبانها اصلية
في نحو خواء للنزيعة في الحيات والاولى في سلاء ان يكون همزته اصلا لان فعالا في الصفات اكثر من فعلاء ولو قال
الناظم اكثر من اصلين لكان اجود والنون في الاخير كالهمزة وفي نحو غضنفر اصالة كفي شرح اعلم ان النون يحكم بزيادتها
في خمسة مواضع الاول ان تقع اخرا بعد الف زائدة قبلها اكثر من اصلين كما تقدم في الهمزة ولذلك شبهها في الهمزة
نحو زعفران وسكران فان كان قبلها حرفان فقط نحو زمان ومكان فهي اصلية فان قلت الناظم قد جعل النون في الاخر
كالهمزة وتقدم ان كلامه في الهمزة ليس على اطلاقه بل يستثنى منه نحو سلاء وقوباء فان فيه احتمالا فهل يجيء
ذلك في النون قلت اما على مذهب اكثر النحويين فلا لانهم يحكمون بزيادة النون في امثال حسان وعفان الا بدليل
على اصالتها كدلالة منع صرف حسان على زيادة نونه كقول الشاعر الا من مبلغ حسان عني مغلغلة تدب الى
عكاظ واما ما ذهب اليه المصنف في التسهيل والكافية من ان النون في ذلك كالهمزة في تساوي الاحتمالين فلا يغلب
احدهما الا بدليل فينبغي ان يقيد اطلاقه هنا بذلك وهذا مذهب بعض المتقدمين وذهب الجمهور الى ان النون لا يبت
في الحكم بزيادتها الا بشرطين احدهما ان يكون قبل الالف اكثر من حرفين والثاني الا يكون مر باب جنجان فان قلت قد اغفل
الناظم بعض الشرط الثاني قلت قد ذكر قبل هذا ما يشير اليه وهو قوله واحكم بتاصيل حروف سمسم وزاد بعضهم
لزيادة النون شرطا اخر وهو ان لا تكون في اسم مجموع الاول مضعف الثاني من اسماء النبات نحو رمان فانها في ذلك
اصل لان فعالا في اسماء النبات اكثر من فعلان والى هذا ذهب في الكافية حيث قال فحمل فعال على الفعلان في النبت
للفعال كالسلاء ورد بان زيادة الالف والنون اخرا اكثر من مجيء الثالث على فعال ومذهب سيبويه والخليل
ان نون رمان زائدة قال سيبويه وسالته يعني الخليل عن الرمان اذا سمي به فقال لا اصرفه في المعرفة واحمله على
الاكثر اذا لم يكن له معنى يعرف به وقال الاخفش نونه اصلية مثل قراص وحماض وفعال اكثر من فعلان يعني في النبات
والصحيح انها اصلية لا لكونها اسم نبات بل لثبوتها في الاشتقاق قالوا ارض مرمنة للبقعة الكثيرة الرمان

فلو

ولو كانت النون زائدة لقال الوعرمة. الموضع الثالث ان تقع ثالثة ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان نحو غضنفر وهو الاسد
والنون في هذا ونحوه تعين زيادتها لثلاثة اوجه احدها ان كل ما عرف له اشتقاق وتصريف وجدنا فيه زائدة فحمل غيره
عليه وثانيها ان النون في ذلك واقعة موقع ما تيقنت زيادته كياء سَمَيْدَع وواو فَدَوْكَس وثالثها انها
تعاقب اللين غالبا كقولهم للغليظ الكثير شَرَنْبَث وشُرابِث وللضخم جَحَنْفَل وجُحافِل ولضرب من النبات عُقُنْقُطان
وعُقَيْقُطان. وقد اشتمل هذا الضابط على قيود ننبه عليها فقولنا ثالثة احترازا من ان تقع ثانية فانه لا يحكم بزيادتها متى
كانت او ساكنة في غير ما سيأتي الا بدليل كما حكم بزيادة نون كَنَهْبُل للزوم عدم النظير وبزيادة نون حنظل لقولهم
حظلت الابل. وقولنا ساكنة احترازا من المتحركة فانه لا يحكم بزيادتها الا بدليل وقد زيدت ثالثة متحركة في الفعل قليلة
منها عُرُنْتُن وقُعْنُب وخُنُبع على احتمال في بعضها. وقولنا غير مدغمة احترازا من نحو عَجَنّس تعارضت فيه زيادة النون مع
زيادة التضعيف فغلب التضعيف لانه اكثر وجعل وزنه فَعَلّل كعَدَبّس قال الشيخ ابو حيان والذي اذهب اليه ان النون
هي الزائدة ووزنه فَعَنّل والدليل على ذلك انا وجدنا النون مزيدة فيما عرف له اشتقاق نحو قَفَنّك وزَوَنّك الا ترى
انهما من انقفاكه والزَّوْك فيحمل ما لا يعرف له اشتقاق على ذلك. وقولنا وبعدها حرفان احترازا من ان يكون بعدها حرف واحد
او اكثر فلا يحكم عليها بالزيادة الا بدليل كما حكم بزيادة نون عُرُنْد للزوم عدم النظير وزاد ابن جني مع هذه
الشروط شرطا اخر وهو ان يكون مما لا يكثر فيه التضعيف احترازا من نحو عُتُرْز فان نونه عنده محتملة فلا يقضى
عليها بالاصالة ولا بالزيادة الا بدليل ورده ابن عصفور وقال الصحيح انها في ذلك زائدة وابسط الكلام على ذلك موضع
غير هذا. الموضع الثالث الانفعال وفروعه كالانطلاق. الموضع الرابع الافعنلال وفروعه كالاحرنجام. الموضع
الخامس المضارع نحو نضرب. **تنبيهات** الاول انما لم يذكر هذه المواضع الثلاثة هنا مع زيادة النون في هذه
هي لوضوح امرها. **الثاني** اعلم ان النون تزاد على وجهين احدهما ان تزاد في بنية الكلمة بحيث لو حذفت لاختل
معناها كما تقدم والاخر ان تزاد بعد تمام الكلمة كالتنوين ونون التثنية والجمع وعلامة الرفع في الامثلة الخمسة
ونون الوقاية ونون التوكيد والذي ينبغي ان يذكر في حروف الزيادة هو النوع الاول وقد يذكر الثاني تنبيها على
ان النون تزاد على الوجهين. **الثالث** اعلم ان النون تزاد اولا نحو نضرب وثانية نحو حنظل وثالثة نحو غضنفر ورابعة
نحو رَعْشَن وخامسة نحو سرحان وسادسة نحو زعفران وسابعة نحو عبوثران. والتاء في التانيث والمضارعه
ونحو الاستفعال والمطاوعه **شرح** ذكر ان التاء تطرد زيادتها في التانيث نحو قائمة وكذلك في الفعل نحو قامت
وفي المضارع نحو تقوم وفي الاستفعال وفروعه نحو الاستخراج واستخرج فهو مستخرج وفي المطاوعة للثلاثي نحو
تعلم تعلما والملحق بالرباعي نحو تدحرج تدحرجا. **قلت** قد اطردت زيادة التاء ايضا في التفاعل نحو التغافل
وفي الافتعال نحو الاقتدار وفروعهما وفي التفعيل والتفعال نحو الترديد والترداد دون فروعهما لا في وعوضا
تاء فيه ولم يذكر الناظم هذه الاربعة **قلت** يكون داخلا في قوله نحو الاستفعال ونحوه من المصادر التي زيدت
فيها ولا يختص بهذا النوع وزيادة التاء ايضا في انت وفروعه على المشهور ولا يقضى بزيادتها في غير ما ذكر الا بدليل
واعلم ان التاء قد تزاد اولا وحشوا واخرا فاما زيادتها اولا فقد تقدم ومنه مقصور على السماع كزيادتها
في تَنْضُب وتَنْفُل واما زيادتها اخرا فكذلك منه ما تقدم ومنه مقصور على السماع كالتاء في رَغَبُوت ورَحَمُوت
ومَلَكُوت وعَنْكَبُوت ومذهب سيبويه ان نون عنكبوت اصل ونحوه رباعي وذهب بعض النحويين الى انه ثلاثي ونونه زائدة
واما زيادتها حشوا فانحصر في الاستفعال والافتعال وفروعهما وقد زيدت حشوا في الافعال قليلة ولقلة زيادتها
حشوا ذهب الاكثرون الى اصالتها في يستعور والى كونها بدلا من الواو في كلتا. والهاء وقفا كلمه ولم
واللام في الاشارة المشتهر **شرح** لم تتعين زيادة الهاء الا في الوقف على ما الاستفهامية مجرورة نحو لمه وعلى الفعل
المحذوف اللام جزما او وقفا وعلى كل مبني على حركة لازمة من الفعل المحذوف اللام جزما او وقفا الا ما تقدم
استثناؤه في باب الوقف وهي واجبة في بعض ذلك وجائزة في بعضه وقد تقدم في بابه فلا حاجة لاعادته
تنبيه انكر المبرد زيادة الهاء ولم يعدها من حروف الزيادة واورد عليه زيادتها في الوقف واجيب
بانها حرف معنى كالتنوين وباء الجر فلا وجه لعدها في حروف الزيادة لانها انما تلحق لبيان الحركة ولو عدها لعد
الشين التي تلحق في الوقف لبيان الضمير عند بعض العرب نحو اكرمتكش والصحيح انها من حروف الزيادة وان
كانت زيادتها قليلة والدليل على ذلك قولهم امهات وقول بعضهم امهة قال الراجز **أُمَّهَتِي خِنْدِف
والياس ابي** فالهاء في امهة وامهات زائدة لسقوطها في قولهم ام بلينة الامومة واجيب بجواز ان تكون الهاء
وتكون امهة فُعَّلة نحو أُبَّهة وقد اجاز ذلك ابن السراج ويقويه حكاية صاحب العين تأمّهت اما بمعنى
اتخذت اما ثم حذفت فبقي ام وزنه فع او تكون امهة وام من باب سِبَط وسِبَطْر وضعف هذا الجواب بانه
على خلاف الظاهر وان حكاية صاحب العين تامهت لا يحتج بها لان في كتاب العين اشياء لا يحتج بها وكان الفارسي
يرجع عنه ويرد على المبرد ايضا قولهم اهراق فالهاء فيه زائدة لسقوطها في اراق واراقة فالجواب

له عنه الا دعوى الغلط ممن قاله لانه لما ابدل الهمزة في هرا توهم انها فاء فادخل الهمزة عليها وسكنت وقال الخليل هي
زائدة في هركولة وهي الضخمة لانها تركل في مشيها وقال ابو الحسن انها زائدة في هبلع وهو الاكول وهجرع وهو الطويل
لان الاول من البلع والثاني من الجرع وهو المكان السهل وما قاله في هبلع اقيس وزعم بعضهم انها زائدة في سلهب وذكروا
العلقا اخر انها هو ابو زكي بما العموم نشهد نها **تنبيه ثان** قد تبين بما تقدم ان ذكر هاء السكت في حروف الزيادة كما
فعل المصنف ليس بجيد وقوله واللام في الاشارة المشتهر لم يخص زيادة اللام الا في اسماء الاشارة نحو ذلك وتلك
وزيادة هذه اللام قيل للتوكيد الاشارة وقيل للدلالة على البعد **تنبيه** زيادة اللام على ضربين احدهما ان تزاد
والكلمة مبنية عليها كزيادتها في فيشلة وهو راس الذكر وفحجل وهو المتباعد الفخذين وهيقل وهو ذكر النعام
وعبدل المعني عبد لسقوطها في قولهم فيشة وافحج وهيق وعبد واجاز ابن جني في فيشلة وهيقل اصالة اللام وتكون
عين ما ذكره تفعل من ابن الحسن ان لام عبدل اصل وهو مركب من عبد الله كما قالوا عبشمي وقال في الاوسط واللام تزاد
في عبدل وعدل وجمعه عبادلة فقد يكون للاخفش فيه قولان الثاني ان تزاد لمعنى ولم تبن الكلمة عليها وهي لام
الاشارة وهذا الذي ينبغي ان يذكرها هنا لما تقدم في هاء السكت **تنبيه** ذكر في النظم تسعة من حروف الزيادة
ولم يذكر السين وهي تزاد باطراد مع التاء في الاستفعال وفروعه قيل وبعد كاف المؤنثة في نحو اكرمتكس وهي
الكسكسة وليس بجيد لانها لم تزد في بنية الكلمة ويلزم من عد سين الكسكسة ان يعد شين الكشكشة ولا
تعد زيادتها في سوى ذلك بل تحفظ كسين قدموس بمعنى قديم وسين اسطاع بقطع الهمزة وضم اول المضارع فان اصله
اطاع يطيع والسين زائدة هذا مذهب سيبويه والعذر للمصنف ان السين لا تطرد زيادتها الا في موضع واحد وقد مثل بها في
زيادة التاء اذ قال ونحو الاستفعال فكانه اكتفى بذلك ص وامنع زيادة بلا قيد ثبت ان لم تبين حجة كحظلت ش
يعني انه متى وقع شيء من هذه العشرة الحروف خاليا مما قيد به زيادته فهو اصل ولا تقبل دعوى زيادته الا بدليل
كسقوط نون حنظل في قولهم حظلت الابل اذا تاذت باكل الحنظل فلذلك حكم بزيادتها مع انها قد خلت من قيد الزيادة
اعني كونها ثالثة وقد تقدمت امثلة كثيرة مما حكم فيه بالزيادة مع خلوه من قيد الزيادة فليراجع والله اعلم

فصل في زيادة همزة الوصل

مناسبة هذا الفصل لما قبله انه من تتمة الكلام على
زيادة الهمزة وهو مشتمل على مقصدين الاول في تعيين همزة الوصل لتمتاز عن همزة القطع والثاني في بيان احكامها
اما تعيينها فعلم مما يذكر احدهما بالاسم والاخر بالحكم وقد اشار الى رسمها بقوله ص للوصل همز سابق لا يثبت
الا اذا ابتدي به كاستثبتوا ش وحاصله ان همزة الوصل هي كل همزة تسقط وصلا وتثبت ابتداء وهمزة القطع
هي كل همزة تثبت وصلا وابتداء وقد اشتمل كلامه على فوائد الاولى ان همزة الوصل وضعت اولا همزة لقوله للوصل
همز وهذا هو الصحيح وقيل يحتمل ان يكون اصلها الالف الا ان الذي ثبوتها الفا في نحو الرجل في الاستفهام لما لم يمكن
الابتداء بالساكن الثانية ان همزة الوصل لا تكون الا سابقة لانه انما جيء بها وصلة الى الابتداء بالساكن اذ الابتداء به
متعذر الثالثة ان اثبات همزة الوصل في الدرج لا يجوز الا في ضرورة شعر كقوله اذا جاوز الاثنين سر فانه
بنث وافشاء الحديث قمين وكثر ذلك في اول انصاف الابيات كقوله لا نسب اليوم ولا خلة اتسع
الخرق على الراقع **تنبيه** اختلف في تسميتها همزة وصل مع انها تسقط في الوصل فقال الخليل لان المتكلم
انتسل بها وقيل لانها تسقط في الدرج فيتصل ما بعدها بما قبلها بخلاف همزة القطع وقيل لانها يتوصل بها الى
النطق بالساكن ثم اشار الى مواضعها وهي ستة انواع الاول الفعل الخماسي والسداسي واليهما الاشارة
بقوله ص وهو لفعل ماض احتوى على اكثر من اربعة نحو انجلى ش وكل همزة افتتح بها فعل ماض زائد على اربعة احرف
فهي همزة وصل نحو انجلى واستخرج وانطلق والثاني فعل الامر من كل زائد على اربعة نحو انجل واستخرج وانطلق واليه الاشارة بقوله والامر
الثالث مصدر الفعل الزائد على اربعة احرف نحو الانجلاء والاستخراج واليه الاشارة بقوله والمصدر منه وقوله منه قيد للامر
والمصدر كليهما الرابع الامر من كل فعل ثلاثي يسكن ثاني مضارعه لفظا واليه الاشارة بقوله ص وكذا امر الثلاثي كاخش وامض
وانفذ ش وان تم بك ثاني مضارعه لفظا تحذف همزة الوصل وان لم يسكن تعذر اي كقولك في الامر من يقوم قم ومن يعد عد
ومن يرد رد فيستثنى من ذلك خذ وكل ومر فانه يسكن ثاني مضارعها لفظا والاكثر فيها حذف الفاء والاستغناء عن همزة
الوصل فان قلت اطلق في قوله امر الثلاثي قلت كانه اكتفى بتغيير الامثلة وقد مثل بما ساكن ثاني مضارعه واما مثل
ثلاثة افعال ليمثل لمفتوح العين ومكسورها ومضمومها الخامس عشرة اسماء غير مصادر وقد ذكرها في قوله ص
وفي اسم است ابن ابنم سمع واثنين وامرئ وتانيث تبع ش فهذه تسعة لان قوله وتانيث تبع يعني به ابنة واثنتين
وامراة والعاشر ايم المذكور اول البيت الاتي ونبه بقوله سمع على ان افتتاح هذه الاسماء العشرة بهمزة الوصل
غير مقيس وانما طريقه السماع وذلك لان الفعل لما كان الاصل في التصريف استأثر بامور منها بناء اوايل بعض امثلته على
السكون فاذا ابتدئ بها بتوا بهمزة وصل للامكان ثم حملت مصادر تلك الافعال على افعالها في اسكان اوايلها
واجتلاب الهمزة وهذه الاسماء العشرة ليست جارية على افعال فكان مقتضى القياس ان تبنى اوايلها على الحركة

وبعد

ويستغنى فيها عن همزة الوصل قال قلت فلما وجب اسكان اوائلها احتيج الى همزة الوصل قلت قال بعض النحويين انها اسماء
معتلة سكنت اواخرها للاعتلال وكثر استعمالها فسكنت اوائلها لتكون همزة الوصل عوضا مما سقط منها انتهى
ونورد عند الحاجة هنا الى الكلام على هذه الاسماء اما اسم فاصله سِمْوٌ كقِنْوٍ هكذا قال سيبويه وقيل اصله سمو كفعل
فحذفت لامه تخفيفا وسكن اوله على الامر وقيل نقل سكون الميم الى السين وهو عند البصريين مشتق من السمو وعند
الكوفيين من الوسم والاصل وسم فقلب فاؤه جاءت فجعلت بعد اللام وجاءت تصاريفه على ذلك والخلاف في هذه المسألة
شهير فلا نطول به واما است فاصله سَتَهٌ بفتح الفاء والعين ودليل تحريك العين جمعه على افعال ودليل فتحها ان مفتوح
العين اكثر فلا يعدل عنه لغير دليل ودليل فتح فائه قولهم سَهٌ بفتح الفاء حين حذفوا العين وفيه ثلاث لغات استٌ
وسَهٌ وسَتٌ واما ابن فاصله بنو ودليل فتح فائه قولهم في جمعه بنون وفي النسب بنوي بفتحها ودليل فتح عينه
جمعه على افعال قال قلنا ما الدليل على ان لامه واو قلنا ذكروا لذلك ثلاثة اوجه احدها ان الغالب على ما
حذفت لامه الواو دون الياء والثاني انهم قالوا البنوة واعترض بان البنوة لا دليل فيها لانهم قالوا الفتوة ولام
فتى ياء والثالث انهم قالوا في مؤنثه بنت فابدلوا التاء من لامه وابدال التاء من الواو اكثر من ابدالها من الياء وذهب
بعضهم الى ان اللام ياء واشتقه من بنا يبني واما ابنم فهو ابن زيدت فيه الميم للمبالغة كما زيدت في زرقم قال
الشاعر وهل لي ام غيرها ان ذكرتها ابى الله الا ان اكون لها ابنما واما اثنان فاصله ثنيان لانه من ثنيت
فحذفت لامه وسكن اوله وجيء بهمزة الوصل واما امرؤ فهو اسم تام لم يحذف منه شيء الا انه لما كان يجوز تخفيف همزته
بنقل حركتها الى الساكن قبلها مع الالف واللام نحو المَرُ اعلوه لذلك ولكثرة استعماله واما ابنة واثنتين
وامرأة فالكلام عليها كالكلام على مذكراتها والتاء في ابنة للتانيث وكذلك في اثنتين كالتاء في امرأة
بخلاف التاء في بنت وثنتين فالتاء فيهما بدل من لام الكلمة اذ لو كانت للتانيث لم يسكن ما قبلها ويؤيد ذلك
قول سيبويه لو سميت بها رجلا لصرفتها يعني بنتا واختا قال قلنا فانا نعلم ان الكلمة للتانيث قلت
اجاب ابن يعيش في شرح المفصل بان التانيث مستفاد من نفس الصيغة وتعلقها من بناء الى بناء اخر وذلك ان اصل
بنت بنو فنقلوه الى فِعْل الجِذْع فلحق بالتاء بجذع كما الحقوا اختا بالتاء بقفل فصارت الصيغة للتانيث اذ كان
هذا مما اختص بالمؤنث واما ايمن فهو اسم مشتق من اليمن وهو مخصوص بالقسم وهمزته همزة وصل عند مذهب
البصريين وذهب الكوفيون الى انها همزة قطع وهو عندهم جمع يمين وورد مذهبهم بثلاثة اوجه احدها انه لو
كان جمعا لم تكسر همزته وقد سمع كسرها والثاني قد سمع حذف همزته في قول عروة بن الزبير ليمنك
لئن ابتليت لقد عافيت والثالث انه لو كان جمعا لم يتصرف فيه بحذف بعضه لان ذلك في الجموع غير معروف وفيه
اثنتا عشرة لغة جمعها ابن مالك رحمه الله في بيتين وهما وهمز ايم وايمن فافتح واكسر او امُ قل او قل مُ او مُن
بالتثليث قد شكلا وايمن اختم به والله كلا اضف اليه في قسم تستوف ما نقلا السادس همزة حرف
التعريف وهي المشار اليها بقوله وهمز ال كذا وشمل قوله همز ال حرف التعريف والموصولة وال الزائدة ومذهب الخليل
ان همزة ال همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال وهو اختيار المصنف في غير هذا الموضع وهمزة ام التي هي بدل
من ال في لغة اهل اليمن همزة وصل وبهذا تمام المقصد الاول واما المقصد الثاني فيشتمل على مسائل الاولى اختلف في
همزة الوصل هل اصلها السكون او الحركة فقيل اجتلبت ساكنة ثم حركت بالكسر الذي يجب لالتقاء الساكنين
واليه ذهب الفارسي واختاره الشلوبين وقيل اجتلبت متحركة وهو قول سيبويه وهو الظاهر الثانية اعلم
ان همزة الوصل تفتح في موضعين في حرف التعريف وايمن وقد ورد كسرها في ايمن وتضم في غيرهما قبل ضمة اصلية
موجودة او مقدرة فالموجودة نحو اسكن والمقدرة نحو اغزي بالكسر فان اصله اغزوي وذكر الشارح في نحو اغزي
مما عرض ابدال ضمة ثالثة كسرة وجهين الضم والكسر قال والضم هو المختار وحكى ابن جني كسر الهمزة في نحو اخرج
مما ضمته لازمة وهي لغة رديئة وتشم الضمة قبل الضمة المشمة في نحو اختير وانقيد على لغة الاشمام وتكسر فيما
سوى ذلك الثالثة مذهب البصريين ان اصل حركة همزة الوصل ان تكون كسرة وانما فتحت في بعض المواضع تخفيفا
وضمت اتباعا وذهب الكوفيون الى انها كسرت في نحو اضرب تبعا لثالث الفعل وضمت في نحو اسكن تبعا لثالثه ايضا
فاورد عليهم انه كان ينبغي ان تفتح في نحو اعلم واجيب بانها لو فتحت فيما ثالثه مفتوح لالتبس الامر بالخبر
الرابعة فرع على ان همزة الوصل انما جيء بها ليتوصل الى الابتداء بالساكن فاذا تحرك ذلك الساكن استغني عنها نحو
اسل اذا قصد ادغام تاء الافتعال فيما بعدها نقلت حركتها الى الفاء وقيل سل الا ان لام التعريف اذا نقلت حركة
الهمزة اليها في نحو الاحمر فالارجح اثبات الهمزة فتقول الاحمر قال قلت فما الفرق بينه وبين سل قلنا النقل
للادغام اكثر من النقل لغير الادغام الخامسة اذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حذفت همزة الوصل للاستغناء
عنها ان كانت مكسورة او مضمومة فالمكسورة نحو اصطفى البنات اصله ااصطفى بهمزة وصل مكسورة فلما دخلت
همزة الاستفهام حذفت همزة الوصل والمضمومة نحو قولك اضطر الرجل اصله ااضطر بهمزة مضمومة فلما دخلت همزة

الاستفهام حذفت همزة الوصل ايضا وان كانت مفتوحة لم تحذف بل تبدل الفا او تسهل بين الهمزة والالف وقرئ بالوجهين في مواضع
من القرآن نحو آلذكرين ومن التسهيل قول الشاعر أألحق ان دار الرباب تباعدت او انبت حبلها ان قلبك طائر والابدال هو
ارجح الوجهين فان قلت لم ابدلت او سهلت وكان القياس ان تحذف كما تحذف المضمومة والمكسورة قلت انما ترك مقتضى
القياس في المفتوحة لان حذفها يوقع في التباس الاستفهام بالخبر لاتحاد حركتها وحركة همزة الاستفهام والى ذلك اشار
بقوله ص ويبدل مدا في الاستفهام او يسهل ش فان قلت فهل يجري الوجهان في همزة ايمن كقولك آيمن الله
يمينك قلت نعم لان العلة واحدة ونص ابو علي على ذلك الا ان قوله ويسهل يوهم اختصاصه بهمزة ال لان الظاهر ان الضمير في
يبدل يعود عليه وكذلك يوهم كلام الكافية بل هو كالنص في ذلك واعلم ان الكلام على هذه المسائل يستدعي بسطا
والاعراض عنه خشية الاطالة **الابدال** الغرض من هذا الباب بيان الحروف التي تبدل من غيرها ابدالا شائعا
لغير ادغام وان الابدال للادغام انما يذكر في باب الادغام ويحتاج هنا الى ثلاث مسائل الاولى في الفرق بين الابدال والتعويض
والفرق بينهما ان البدل لا يكون الا في موضع المبدل منه كهاء هرقت ونحوه والعوض يكون في غير موضع المعوض منه كتاء
عدة وهمزة ابن وربما سمي بدلا وقد يقال في همزة ابن الا عوضا مع قلته الثانية في الفرق بين الابدال والقلب والفرق بينهما ان
القلب يختص بحروف العلة والابدال يكون فيها وفي الحروف الصحيحة فالابدال اعم والقلب اخص وقال بعضهم البدل على ضربين
بدل هو اقامة حرف مقام حرف غيره نحو تاء تخمة وتكأة وبدل هو قلب الحرف نفسه الى لفظ غيره على معنى احالته عليه
وهذا انما يكون في حروف العلة وفي الهمزة ايضا لمقاربتها اياها وكثرة تغيرها وذلك نحو قام اصله قوم فالالف واو
في الاصل وموسر اصله الياء وراس اصل الالف الهمزة وانما لينت لضعفها فاستحالت الفا فكل قلب بدل وليس كل بدل
قلبا وقال بعضهم الفرق بين الابدال والقلب ان البدل وضع شيء مكان غيره على تقدير ازالة الاول والقلب هو تحويل الشيء
على غير الصورة التي كان عليها من غير ازالة ولذلك جعل مثل قال وباع قلبا لان حروف العلة يقارب بعضها بعضا اذ هي
من جنس واحد فسهل انقلاب بعضها الى بعض وجعل مثل اتعد ونحوه بدلا لتباين حروف الصحة من حروف العلة فيقدر على هذا
في اتعد وامثاله انه كان في الاصل اوتعد فحذفت الواو وابدل منها التاء لا ان الواو انقلبت تاء وامر قام وامثاله
فيقدر انه كان في الاصل قوم ثم استحالت الواو الفا لا انها حذفت وجعل مكانها الالف قلت وعلى هذا فليس بينهما
عموم وخصوص الثالثة في حصر حروف البدل اعلم ان الابدال للادغام يكون في جميع حروف المعجم الا الالف واما
الابدال لغير ادغام فيكون في اثنين وعشرين حرفا وقد جمعها في التسهيل فقال يجمع حروف البدل الشائع في غير
ادغام قولك لجد صرف شكس آمن طي ثوب عزته وباقي حروف المعجم لا يبدل وهي الحاء والخاء والذال والظاء
والضاد والعين والغين والقاف الا ان قوله الشائع يفهم ان البدل قد يكون في غيرها على سبيل الشذوذ ومن ذلك قراءة الاعمش
فشرذ بهم من خلفهم بالذال المعجمة وقد جعلها ابن جني على ان تكون الذال بدلا من الدال كما قالوا لحم خراذل وخرادل
والمعنى الجامع بينهما انهما مجهوران ومتقاربان وقد جعلها الزمخشري على القلب بتقديم اللام على العين من قولهم شذر
مذر وقد عد كثير من اهل التصريف حروف الابدال اثني عشر حرفا وجمعوها في تراكيب كثيرة منها طال يوم انجدته
واسقط بعضهم اللام وعدها احد عشر حرفا وجمعها في قوله اجد طويت منها وزاد بعضهم الصاد والزاي وعدها
اربعة عشر حرفا وجمعها في قوله انصت يوم زل طاه جد وعدها الزمخشري ثلاثة عشر وجمعها في قوله
استنجده يوم طال وقال ابن الحاجب هو وهم لانه اسقط الصاد والزاي وهما من حروف الابدال في قولهم صراط وزقر
في سراط وسقر وزاد السيرافي ليسنا من حروف الابدال وزاد الورد اسمع اورد اذكر والظلم لانه من باب الادغام لا من
باب الابدال المجرد قال ابن الخباز وتتبعتها في كتبهم فلم تتجاوز خمسة عشر وجمعها في قوله استنجده يوم طال
زط قلت لا ضير في الرجوع الى الاستقراء ونقول انها اثنان وعشرون حرفا وانما يذكر في هذا الباب ما هو ضروري
قال في التسهيل والضروري في التصريف هجاء طويت دائما وهي ثمانية احرف وقال هنا ص احرف الابدال هدأت
موطيا ش وزاد الهاء كما في الكافية وهدأت بمعنى سكنت وموطيا اسم فاعل من اوطأت الرحل اذا جعلته وطيئا
الا انه خفف همزته بابدالها ياء لانفتاحها وانكسار ما قبلها وانما اقتصر على هذه التسعة لانها التي لا يستغنى عنها
في التصريف وما عدا هذه التسعة فابداله اما شاذ كقولهم في اصيلان اصيلال واما لغة قليلة كابدال الجيم
من الياء المشددة في الوقف قال في شرح الكافية وهذا النوع من الابدال جدير بان يذكر في كتب اللغة لا في كتب التصريف
وانما ينبغي ان يعرف في ابدال التصريف ما لو لم يبدل اوقع في الغلط او مخالفة الاكثر كقولك في سقاية سقاءة **تنبيه**
يعرف الابدال بالرجوع في بعض التصاريف الى المبدل منه لزوما او غلبة فالاول نحو جدف وجدث ابدل من ثاء جدث فالواقع
الجمع اجداث بالثاء فقط والثاني نحو قولك ابدلت فان كان بدلا من التاء لان التاء اغلب في الاستعمال وان لم يثبت ذلك
في ذي استعمالين فهما اصلان نحو ارخ وورخ لا تقول الهمزة بدل من الواو لان جميع تصاريف الكلمة جاءت بالوجهين وقال
ابن الحاجب يعرف البدل بامثلة اشتقاقه كتراث اصله امثلة اشتقاقه ورث ووارث وموروث وبقلة استعماله كقولهم
الثعالي في الثعالب والاراني في الارانب انشد سيبويه لها اشارير من لحم تتمره من الثعالي ووخز من ارانيها

قال

قال ابن جني ويحتمل ان تكون الثعالي جمع ثعالة ثم قلب فيكون كقولهم شواع في شوايع قال والذي قاله سيبويه اولى ليكون
كالابنية وايضا فان ثعالة اسم جنس وجمع اسماء الاجناس ضعيف ويعني بقوله اسم جنس علم جنس ويكون في عا
والعرف زايد كصُوَيْرِب تصغير ضارب لانه لما علم الاصل علم ان هذه الواو مبدلة من الالف ويكون في عا وهذا الاصل كصُوَيْرِبة
فانه تصغير ما فلما صح على صُوَيْرِبة علم ان الهمزة مبدلة من هاء ويلي من بناء مجهول نحو نهراق يحكم بان اصالة الراء لانه لو لم
يكن كذلك لوجب ان يكون وزنه هَفْعَل وهو بناء مجهول فان قلت قد علم ان حروف البدل هي التي تبدل من غيرها فما
الحروف التي تبدل هذه منها قلت ستعرف بالتفصيل الذي يذكره الناظم بقوله ص فابدل الهمزة من واو ويا
اخرا اثر الف زيد ش شروع في ذلك التفصيل فالهمزة تبدل كثيرا من الواو والياء والالف وقليلا من الهاء
والعين ولم يذكرهما في هذا النظم لقلتهما فمثال ابدالها من الهاء ماء اصله ماه كقولهم في الجمع امواه وفي التصغير
مُوَيْه ومثال ابدالها من العين قولهم اباب في عُباب وذهب بعضهم الى ان الهمزة في هذا اصل من اب بمعنى تهيأ
لان البحر يتهيأ بما يزخر به والى هذا ذهب ابن جني واما ابدالها من حروف اللين فمنه جايز ومنه واجب ومنه
شاذ فمن الواجب ابدال الهمزة من كل واو وياء تطرفت بعد الف زايدة نحو كساء ورداء فان اصلهما كساوٌ ورداي
فابدلت الواو في الاول والياء في الثاني لما ذكر وقد فهم من اشتراط التطرف انهما اذا لم يتطرفا لم يبدلا همزة نحو
تعاون وتباين ومن اشتراط زيادة الالف انهما لو تطرفا بعد الف غير زايدة لم يبدلا لكانت الالف علة لان نحو آي
وواي **تنبيهات** الاول هذا الابدال مستصحب مع هاء التانيث العارضة نحو بناءة وبناءة فلو كانت
هاء التانيث غير عارضة امتنع الابدال نحو هداية وسقاية وعلاوة وعداوة لان الكلمة بنيت على التاء والمعنى
انها لم تبن على مذكر قال في التسهيل وربما صح مع العارضة وابدل مع اللازمة انتهى فالاول كقولهم في المثل
اسق فاشر وانها سقاية فانه لما كان مثلا والامثال لا تغير اشبه ما بني على هاء التانيث ومنهم من يقول ابها
سقاءة بالهمزة كما له في غير المثل والثاني كقولهم صلاءة في صلاية **الثاني** حكم علامة التثنية حكم هاء التانيث
في استصحاب هذا الابدال ما لم تبن الكلمة على التثنية وذلك قولهم عقلته بثنايين وهما طرفا العقال **الثالث**
قد اعترض قائل هذا الابدال المذكور بانه يرد عليه مثل غاوي في النسب اذ ارضيته على لغة من يقول فانك تقول
غاوي بضم الواو وغير ابدال مع اندراجه في الضابط المذكور وانما لم يبدل لوجهين احدهما انه قد اغتفر لانه قبل
يجمع فيه بين اعلالين والثاني انه لم اجرى على هذه اللغة شابه ما لا يعل نحو واو فاصلاح الضابط ان يقال من واو ويا
لم تلا ولم تحرسا **الرابع** اختلف في كيفية الابدال فقيل ابدلت الواو والياء همزة وهو ظاهر كلام المصنف
وقال جمهور اهل التصريف ابدل من الواو والياء الف ثم ابدلت الالف همزة وذلك انه لما قيل كساو وردا ي
تحركت الواو والياء بعد فتحة وما حاجز بينهما الا الالف الزايدة وليست بحاجز حصين لسكونها وزيادتها
وانضم الى ذلك انهما في محل التغيير وهو الطرف فقلبا الفا حملا على باب عصى ورحى فالتقى ساكنان فقلبت
الالف الثانية همزة لانها من مخرج الالف **الخامس** ليس هذا الابدال خاصا بالواو والياء فان الالف تشاركهما
فيه فاذا تطرفت الالف بعد الف زايدة وجب قلبها همزة نحو حمراء فان الفه للتانيث فان الهمزة في هذا
النوع بدل من الف منقلبة للتانيث كالتي في سكرى الا ان الف سكرى غير مسبوقة بالف فسلمت والف
حمراء مسبوقة بالف فحركت فرارا من التقاء الساكنين فانقلبت همزة لانها من مخرجها فقوله في الكافية ومن حرف
لين داخل بعد الف مزيد ابدل همزة وذا الف اعم لشموله الاحرف الثلاث وقوله ص في فاعل ما اعل عينا
ذا اقتفي ش اشارة الى ابدال الواو والياء همزة وهو كل واو او ياء وقعت عينا لاسم فاعل اعلت في فعله
نحو قايل وبايع اصلهما قاول وبايع ولكنهم اعلوه حملا على فعله قال في شرح الكافية فابدلت الهمزة من الواو
والياء في اسم الفاعل كما ابدلت الالف منهما في الفعل حيث قالوا قال وباع. واحترز بقوله اعل عينا من نحو
عور وصيد فاسم الفاعل منهما عاور وصايد بالواو والياء ولا يبدلان همزة لصحتهما في الفعل جريا في التصحيح
مجرا واحدا كما جريا في الاعلال مجرا واحدا **تنبيهات** الاول هذا الابدال جار فيما كان على فاعل او
فاعلة وان لم يكن اسم فاعل كقولهم جايز وهو البستان قال صُغرته نابتة في حاير انما الذي تسميها تمل
وكقولهم جايزة وهي خشبة تجعل وسط السقف وكلام الناظم هنا وفي الكافية لا يشعر بذلك وقد
نبه عليه في التسهيل **الثاني** اختلف في هذا الابدال ايضا فقيل ابدلت الياء والواو همزة كما قال المصنف
وقيل بل قلبتا الفا ثم ابدلت الالف همزة كما تقدم في نحو كساء ورداء وكسرت الهمزة على اصل التقاء الساكنين
وبهذا قال الاكثر منهم وقال المبرد دخلت الف فاعل قبل الالف المنقلبة في قال وباع واشبا بعدها فالتقى الفان
وهما ساكنان فحركت العين لان اصلها الحركة والالف اذا تحركت صارت همزة **الثالث** تكتب نحو قايل وبايع
بالياء على حكم التخفيف لان قياس تخفيف الهمزة في ذلك ان تسهل بين الهمزة والياء ولذلك كتبت ياء واما ابدال
الهمزة في ذلك ياء محضة فنصوا على انه لحن وكذا تصحيح الياء في بايع ولو جاز تصحيح الياء في بايع لجاز تصحيح

الواو في عقايل. قال ابن الخباز وقد اولعت بذلك العامة والجهال من القراء، وكذلك قالوا في همزة الجمع نحو رسايل وكتايب وحلايب
جمع رسالة وكتيبة وحلوبة اللاتي في اكثر النسخ ما نصه عجايز وقبايل بالهمزة ولا تحرك الياء لانه لا اصل لها في الحركة وقد
يجوز تخفيف الهمزة في هذا كله وقلبها اجازه ابو اسحاق الزجاج وتخفيف الهمزة قياس مطرد في هذا وشبهه انتهى
فان **قلت** فقد نقل عن حمزة انه يقف في مثل ذلك بالياء **قلت** لان حمزة يأخذ باتباع رسم المصحف الذي يعتبر في تخفيف
الهمزة على ان المختار عنه ان يوقف نحو ذلك بالتسهيل بين بين فان الرسم لا يخالفه **فان قلت** فهل يجوز نقط الياء
التي هي صورة الهمزة في قايل وبايع **قلت** لا وجه لنقطها لان صورة الهمزة لا تنقط الا حيث يكون قياس تخفيفها
البدل كما اذا انفتحت وانكسر ما قبلها نحو مير فانها اذا كتبت على نية الابدال نقطت وقال المطرزي نقط الياء في نحو
قايل وبايع عامي قال ومر بي في بعض تعاليق ابي الفتح ابن جني ان ابا علي الفارسي دخل على واحد من المتسمين بالعلم
فاذا بين يديه جزء مكتوب فيه قايل بنقطتين من تحت فقال ابو علي لذلك الشيخ هذا خط من فقال خطي فالتفت الى
صاحبه فقال قد اضعنا خطواتنا في زيارة مثله وخرج من ساعته **ص** والمد زيد ثالثا في الواحد همزا يرى في مثل
كالقلايد **ش** هذا موضع ثالث يجب فيه ابدال حرف المد همزة وهو كل مدة ثالثة زائدة فانها تبدل همزة اذا جمع ما
هي فيه على مثال مفاعل نحو قلايد وصحايف وعجايز فالهمزة فيهن بدل من الالف في قلادة والياء في صحيفة والواو في عجوز وشمل قوله المد
الالف والواو والياء واحترز بالمد من نحو قسورة وقساور فان الواو فيه ليست مدة واحترز بقوله زيد من ان تكون المدة غير
زائدة فان الابدال لا يجوز في ذلك نحو مفازة ومفاوز ومسيرة ومساير ومثوبة ومثاوب فان سمع الابدال في شيء منه
لم يقس عليه كمصايب ومناير الاصل فيهما مصاوب ومناور وقد نطق بهذا الاصل فيهما وشذ الهمز ايضا في معايش
روي عن نافع والمشهور عنه الياء وقوله في نحو كالقلايد في كل جمع على مثال قلايد في الحركات والسكنات
وعدد الحروف **ص** كذاك ثاني لينين اكتنفا مد مفاعل كجمع نيفا **ش** هذا موضع رابع يجب فيه ابدال الياء والواو
همزة وهو اذا وقعت الف التكسير بين حرفي علة فانه يجب ابدال ثانيهما همزة بشرط الا يفصل من الطرف فدخل
في هذا الضابط ثلاث صور احداها ان يكونا واوين نحو اول فتقول في جمعه اوايل بابدال الواو الثانية همزة وهذا
باتفاق والثانية ان يكونا ياءين نحو نيف فتقول في جمعه نيايف بالهمزة والثالثة ان يكون احدهما واوا والاخر
ياء نحو صايد وسيد فتقول في جمعهما صوايد وسيايد بالهمزة والاصل صوايد وسياود وهذا مذهب سيبويه والخليل
ومن وافقهما وذهب الاخفش الى ان الهمز في الواوين انما كان لثقلهما وان ذلك ثقيل وهو اجتماع الواوين اول الكلمة
واما اذا اجتمعت الياءان او الياء والواو فلا ابدال لانه اذا التقت الياءان او الياء والواو اول كلمة فلا همز نحو
يين اسم موضع ويوم واحتج ايضا بقول العرب في جمع ضيون وهو ذكر السنانير ضياون من غير همز والصحيح مذهب
سيبويه للقياس والسماع اما القياس فلان الابدال في نحو اوايل انما هو بالحمل على كساء ورداء لشبهه به
من جهة قربه من الطرف وفي نحو كساء ورداء لا فرق بين الياء والواو فكذلك هنا واما السماع فحكى ابو زيد في سيقة
سيايق بالهمز وهو فيعلة من ساق يسوق وحكى الجوهري في تاج اللغة جيد وجيايد وحكى ابو عثمان عن الاصمعي
في جمع عيل عيايل بالهمز واما ضياون فشاذ مع انه لما صح واحده صح في الجمع فقالوا ضياون كما قالوا
ضيون وكان قياسه ضين **فان قلت** فهل يقاس على ضياون ما اشبهه في صحة واحده اذا ورد **قلت** قد ذهب
الى ذلك اناس والصحيح انه لا يقاس عليه **تنبيهات** الاول شمل قوله لينين الواوين والياءين والواو والياء
فعلم انه موافق لسيبويه **الثاني** فهم من قوله مد مفاعل اشتراط اتصال المبدل بالطرف فلو فصل بمدة ظاهرة
نحو طواويس او مقدرة كقول الراجز **وكحل العينين بالعواور** يريد العواوير لانه جمع عوار وهو الرمد فحذف
الياء ضرورة فهذا مفصول عن الطرف فلا يغير ابدالا ولو اضطر شاعر فيفصل بمدة زائدة في مثال مفاعل لم يعتد بها ووجب
الهمز كقول الشاعر **فيها عيايل اسود ونمر** وهذا عكس عواور **الثالث** لا يختص هذا الابدال
بالف الجمع بل لو بنيت من القول مثل عوارض قلت قوايل بالهمز هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالف الاخفش
والزجاج فذهبا الى منع الابدال في المفرد لخفته بخلاف الجمع **فان قلت** فكان ينبغي للناظم ان ينبه على هذا
قلت قوله مد مفاعل يشمل مثاله فانه لم يقيد بالجمعية **الرابع** زاد في التسهيل لابدال ثاني اللينين في ذلك
شرطا اخر وهو الا يكون بدلا من همزة احترازا من مثل زوايا وذلك ان ثاني اللينين فيه كان همزة ثم ابدل ياء وقد
بين ذلك بقوله **ص** وافتح ورد الهمز يا فيما اعل لاما وفي مثل هراوة جعل واوا **ش** الالف واللام في الهمز
للعهد والمراد الهمزة المبدلة مما بعد الف الجمع المشاكل مفاعل في التعبير اعني ما استحق الهمز لكونه مدا
مزيدا في الواحد وما استحق الهمز لكونه ثاني لينين اكتنفا مد مفاعل فيجب في هذين النوعين اذا اعلت لامهما
ان يخففا بجعل كسرة الهمزة فتحة ثم بابدالها ياء فيما لامه ياء او واو ولم تسلم في الواحد او همزة فمثال ما لامه
ياء هدية وهدايا ومثال ما لامه واو ولم تسلم في الواحد مطية ومطايا ومثال ما لامه همزة خطيئة وخطايا والاصل
في جميع ذلك ان يجمع على فعايل نحو صحيفة وصحايف فالاصل في هدايا هدايي بابدال مدة الواحد همزة مكسورة فاستثقلت

لك فخفف بإبدال الكسرة فتحة فصار هراءى ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هراءا فاستثقل وقوع
همزة عارضة في جمع بين ألفين وهي من مخرج الألف فكان ذلك كتوالي ثلاث ألفات فأبدلت الهمزة ياء فصار هرايا
والعمل في مطايا كالعمل في هرايا وأما خطايا ونحوه مما لامه همزة فأصله خطايئ بهمزتين الأولى مبدلة من مدة الواحد
والثانية لام الكلمة فوجب إبدال الثانية ياء لاجتماع همزتين ثم فتحت الأولى ثم قلبت الثانية ألفا ثم أبدلت الأولى ياء كما
سبق في هرايا هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين وذهب الخليل إلى أن مدة الواحد لا تبدل في هذا همزة لئلا يلزم اجتماع
همزتين بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء فيصير خطائي ثم يعمل كما تقدم واعترض بأن القياس قلب الياء همزة وإذا اجتمع
همزتان عمل فيهما على ما تقتضيه الأصول ويدل على صحة مذهب سيبويه قول بعض العرب اللهم اغفر لي خطائئ بهمزتين
على الأصل وهو شاذ وهذه الأمثلة من النوع الأول أعني باب فعائل ومثال ذلك من باب [illegible] زاوية وزوايا أصله زوائي
بإبدال الواو همزة لكونه [illegible] اكتفاء من مفاعل ثم خفف بالفتح فصار زواءى ثم قلبت الياء ألفا فصار زواءا ثم قلبت
الهمزة ياء على نحو ما تقدم في هرايا **فإن قلت** لم يشمل كلام الناظم نحو خطيئة مما لامه همزة فإنه فيه ذلك بالأعل
قلت قال الشارح حروف العلة الواو والياء والألف والهمزة فأدرجها بكلامه وحكى النحويون في الهمزة ثلاثة
أقوال أحدها أنها صحيحة والثاني أنها حرف علة وإليه ذهب الفارسي والثالث أنها شبيهة بحرف العلة وقوله
وفي نحو هراوة جعلا واوا يعني أن الجمع على مثال مفاعل إذا كانت لامه واوا لم تعل في الواحد بل سلمت فيه كواو هراوة
جعل موضع الهمزة المذكورة في جمعه واوا فيقال هراوا والأصل هرائو فقلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسرة ثم خففت بالفتح فصار هراءى
وقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هراءا فكثر هروا الفين بينهما همزة كما سبق فأبدلت الهمزة واوا
طلبا للتشاكل لأن الواو ظهرت في واحده رابعة بعد ألف فقصد مشاكلة الجمع لواحده **تنبيهات** شذ
إقرار الهمزة فيما لامه [illegible] إجراء للمعتل مجرى الصحيح في قوله **فما برحت أقدامنا في مقامنا ثلاثتنا حتى أزيرنا**
المنايا بإقرار [illegible] وشذ إقرارها فيما لامه همزة وقد تقدم **الثاني** شذ إبدال الهمزة واوا في قولهم هراوى [illegible]
وفي مطاوا [illegible] وأعلت في الواحد وأجاز الأخفش القياس على هراوا وهو ضعيف إذ لم ينقل منه إلا هذه اللفظة
الثالث مذهب الكوفيين أن هذه الجموع كلها على وزن فعالى وأنها صحت في هراوى وأعلت في المفرد وأعلت في خطايا
لما أعلت في الجمع وهو إنما أعلت في الأصل وأما فعالى فجاء على خطيئة بلا إبدال ولا إعلال وإنما ذهب البصريون إلى أنها
فعائل حملا للمعتل على الصحيح ويدل على صحة مذهب البصريين قولهم حتى أزيرنا المنايا ونقل بعضهم عن الخليل [illegible]
فعالى للكوفيين وليس موافقا لهم [illegible] أن الألف عندهم للتأنيث وعنده بدل من المدة الموجودة **قلت**
وتقدم بيان مذهبه وقوله **ص** وهمزا أول الواوين رد في بدء غير شبه ووفي الأشد **ش** يعني أن كل كلمة اجتمع
في أولها واوان فإن أولاهما يجب إبدالها همزة بشرطين الأول ألا تكون الثانية بدلا من ألف فاعل نحو ووفي ووري
والثاني ألا تكون مدة [illegible] مخففة [illegible] ومثال ما يجب إبداله لوجود الشرطين قولك
في جمع واصلة أواصل والأصل وواصل بواوين [illegible] الكلمة والثانية بدل من ألف واصلة لأنها كألف ضاربة
فإبدال [illegible] فاجتمع واوان في أول فأبدلت الأولى همزة وكذلك أويصل تصغير واصل وأصله وويصل والأول
جمع أولى أصله ووول [illegible] من الوعد مثل كوكب قلت أوعد [illegible] الثانية بدلا من ألف فاعل ومن همزة
لم يجب الإبدال ولكنه جائز **تنبيهات** الأول لم يذكر هنا الشرط الثاني وذكره في الكافية الأول عبارته
في الشرط الأول غير وافية بالمراد لأنه شرط ألا تكون الثانية بدلا من ألف فاعل وذلك يوهم أنها لو كانت مدة
زائدة وليست بدلا من ألف فاعل وجب الإعلال وليس كذلك فتحرير العبارة أن يقال ألا تكون الثانية مدة غير
أصلية كما في التسهيل ليندرج في ذلك ثلاث صور الأولى مسألة ووري فإنها مبدلة من زائد والثانية أن تبني
من الوعد مثل فوعل ثم تردد [illegible] والثالثة أن تبني من الوعد مثل كوثر فتقول ووعد وهذه الصور
الثلاث لا يجب فيها الإبدال بل يجوز [illegible] في الثالثة فأوجب فيها الإبدال لاجتماع الواوين وكون الثانية
غير مبدلة من زائد وأن الضمة التي قبلها غير عارضة وإلى هذا ذهب ابن عصفور واختار المصنف القول الأول والوجهين
لأن الثانية وإن كانت مدة غير متجردة لكنها مدة زائدة [illegible] **الثاني** زاد في التسهيل
لوجوب الإبدال شرطا آخر وهو ألا يكون اتصال الواوين عارضا [illegible] مثال ذلك أن تبني أفعل [illegible]
فتقول [illegible] وأصله [illegible] فقلبت الواو الأولى ياء لسكونها بعد كسرة وقلبت الياء الأخيرة ألفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فإذا نقلت حركة الهمزة الأولى إلى الياء الساكنة حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها ورجعت
الياء إلى أصلها وهو الواو لزوال موجب قلبها فتصير الكلمة ووأى فقد اجتمع واوان أول الكلمة ولا يجوز الإبدال
ولكن يجوز الوجهان وكذلك لو نقلت حركة الهمزة إلى الواو [illegible] وأجاز الوجهان [illegible] للفارسي [illegible] وذهب
غير [illegible] إلى وجوب الإبدال في ذلك سواء نقلت الثانية أو لم تنقل **ص** ومدا ابدل ثاني الهمزين من كلمة إن يسكن كآثر وائتمن
ش الهمزة حرف مستثقل في النطق به عسر فإذا اجتمعت مع أخرى في كلمة كان النطق بها أعسر

فيجب اذ ذاك التخفيف في غير نحو .. واذا اجتمع الهمزتان في كلمة فلهما ثلاثة احوال الاولى ان تتحرك الاولى وتسكن الثانية
والثاني عكسه والثالث ان تتحركا معا واما الرابع وهو ان يسكنا معا فممتنع فاذا تحركت الاولى وسكنت الثانية وجب
في غير نحو ابدال الثانية حرفا مجانسا لحركة ما قبلها فتبدل الفا بعد الفتحة نحو آثر وواوا بعد الضمة نحو أوثر وياء
بعد الكسرة نحو ايثار واما قراءة من قرا أإيلافهم بتحقيق الهمزتين فشاذة واما نحو أأمن زيد فلا يجب فيه
الابدال لان الاولى للاستفهام والثانية فاء الفعل فليستا من كلمة واحدة فاذا سكنت الاولى وتحركت الثانية ابدلت
الثانية ياء ان كانت في موضع اللام وعينا ان كانت في موضع العين فالاول كبناء قمطر من قرا فانك تقول قرأي والاصل
قرأأ فالتقى همزتان فوجب ابدال الثانية ياء لكونها في موضع اللام والثاني نحو سأّال وكذا اعطت الهمزة لانها في
موضع العين وادغمت الاولى [illegible] في هذه الثانية [illegible] واما نحو قمطر من همزتان في موضعي لام الكلمة فيؤخذ
من قوله ما لم يكن لفظا اتم فذاك ياء مطلقا جا. وسيأتي. وقد اشار الشارح الى ذلك فان قلت فان وقعت الهمزتان
في موضعي لام الكلمة ولم تكن الثانية طرفا فهل تصحح ثانيتهما ام تبدل ياء قلت بل تبدل ياء لانها لو صححت لزم الادغام
وقد اجتمعت العرب على عدم ادغام الهمزتين في كلمة الا اذا كانتا عينين نحو سأّال فاذا بنيت من قرا مثل سفرجل
قلت قرأيأ واصله قرأأأ فتلاث همزات فابدلت الثانية ياء لانها في موضع اللام وصححت الاولى والثالثة
وان كانت الهمزتان متحركتين فاما ان يكون ثانيتهما في موضع اللام او لا فهذان ضربان فاما الاول فسيأتي
بيانه واما الثاني فله تسعة انواع لان الثانية اما ان تكسر او تفتح او تضم وعلى كل من هذه الاحوال فالاولى
اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة فهذه تسعة منها اربعة تبدل ياء وهي المفتوحة بعد كسرة او المكسورة
بعد فتحة او كسرة او ضمة وخمسة تبدل واوا وهي المفتوحة بعد فتحة او ضمة والمضمومة بعد فتحة او كسرة او ضمة وسيعرف
ذلك بالتفصيل ويتضح بالتمثيل وقد بين حكم المفتوحة بقوله **ص** ان يفتح اثر ضم او فتح قلب واوا وياء اثر
كسر ينقلب **شر** يعلم من هذا البيت حكم ثلاثة انواع الاول المفتوحة بعد ضم نحو أُوَيدم تصغير آدم اصله أُأَيدم
بهمزتين فابدلت الثانية واوا لانضمام ما قبلها **فان قلت** لعل الواو في أُويدم بدل من الالف في آدم لا من الهمزة
فتكون كالواو في ضويرب تصغير ضارب فلا يصح التمثيل به **قلت** هذا وجه وقع في كلام بعضهم قال صاحب الكشاف
اذا صغرت آدم او جمعته ابدلت الالف واوا فقلت أويدم وأوادم كما تقول في ضارب ضويرب وضوارب انتهى والراجح
ما تقدم من ان الواو بدل من الهمزة لان المقتضي لابدالها الفا في آدم زال في التصغير وفي الجمع والثاني المفتوحة
بعد فتحة نحو أوادم جمع آدم واصله أأادم بهمزتين فابدلت الثانية واوا لكونها مفتوحة بعد فتح **فان قلت**
ولم كانت الواو اولى بها من الياء **قلت** لمساواتها في الخفة والثقل بخلاف الياء **تنبيه** ذهب المازني الى
ابدال الهمزة في هذا النوع ياء فيقول في افعل التفضيل من أمّ أيمّ وعلى مذهب الجمهور تقول أومّ من عمرو
فان قلت فكيف يصح التمثيل بأوادم جمع آدم **قلت** جعل الواو فيه بدلا من الالف المبدلة من الهمزة في آدم لانه صار
بمنزلة [illegible] الثالث المفتوحة بعد كسر نحو إيَمّ وهو مثال إصبَع بكسر الهمزة وفتح الباء من أمّ اصله إأْمَم
فنقلت فتحة الميم الى الهمزة توصلا الى الادغام فصار إأَمّ فابدلت الهمزة الثانية ياء لانكسار ما قبلها ثم بين
حكم الكسرة بقوله **ص** ذو الكسر مطلقا كذا **شر** يعني ان المكسورة تبدل ياء مطلقا فيشمل ثلاثة انواع
الاول المكسورة بعد فتحة نحو أيمة جمع امام اصله أأْمِمة على وزن افعلة فنقلت كسرة الميم الى الهمزة توصلا
الى الادغام فصار أإمّة ثم ابدلت الهمزة الثانية ياء لانكسارها والثاني المكسورة بعد كسرة نحو إيمّ وهو مثال
اثمد من أمّ اصله إأمِم فنقل وادغم فصار إإمّ فابدلت الثانية ياء لانكسارها وانكسار ما قبلها الثالث
المكسورة بعد ضم نحو أُينّ مضارع أننته اذا جعلته يئن اصله أُأْنِن فنقلت كسرة النون الى الهمزة فادغم ثم
ابدلت الثانية ياء لانها [illegible] ثم بين حكم المضمومة بقوله **ص** وما يضم واوا اصر **شر** يعني ان المضمومة
تبدل واوا مطلقا فيشمل ثلاثة انواع ايضا الاول المضمومة بعد فتح نحو أوُبّ جمع أبّ وهو المرعى اصله أأْبُب
على وزن افعُل فنقلت حركة عينه الى فائه توصلا الى الادغام فصار أأُبّ ثم خففت بابدال الثانية واوا لانضمامها والثاني
المضمومة بعد كسر نحو إوُمّ وهو مثال إصبُع بكسر الهمزة وضم الباء من أمّ اصله إأْمُم
فنقلت ضمة الميم الى الهمزة فادغم ثم ابدلت واوا لانضمامها الثالث المضمومة بعد ضم نحو أُوُمّ وهو مثال
أُصبُع بضم الهمزة والباء من أمّ اصله أُأْمُم فنقلت ضمة الميم وادغم كما تقدم ثم ابدلت الثانية واوا لانضمامها
وانضمام ما قبلها **تنبيه** خالف الاخفش في نوعين من هذه التسعة احدهما المكسورة بعد ضم فابدلها
واوا والآخر المضمومة بعد كسر فابدلها ياء فيقول في مضارع أننته أُونّ وفي مثال إصبُع من أمّ إيمّ فيعتبر
الهمزة في هذين النوعين بحركة ما قبلها وغيره يعتبرها بحركتها وهو الصحيح واما الضرب الثاني وهو ما اجتمع
فيه همزتان وثانيتهما في موضع اللام فقد اشار اليه بقوله **ص** ما لم يكن لفظا اتم فذاك ياء مطلقا
جا **شر** يعني ان ثاني الهمزتين اذا كان متطرفا وجب ابداله ياء مطلقا سواء كان قبله فتح او كسر او ضم [illegible]

ابراهيم

ابدلت واوا الا الواو والياء فانهما لو كانت اصلية ووليتا كسرة او ضمة لقلبتا ياء ثالثة كقاعد او كذلك تقلب رابعة كقاعد بعد الفتحة
ولو ابدلت الهمزة الاخيرة واوا فيما نحن بصدده لابدلت بعد ذلك ياء فتعينت الياء وقوله ص واوم ونحوه وجهين في ثانيه ام ش
يشير به الى انه لا يجب ابدال الهمزة الثانية فيما اول همزتيه للمضارعة نحو أؤم مضارع ام بل يجوز فيه وجهان الابدال والتحقيق فان
شئت قلت أوم مثلا بالابدال وان شئت قلت أؤم بالتحقيق وكذلك تقول في مضارع أن أين بالابدال ياء لانكسارها وان شئت
قلت أئن بالتحقيق لكون الاول للمضارعة وعلة ذلك شبه همزة المضارعة لهمزة الاستفهام لمعاقبتها النون والتاء والياء
تنبيه فهم من هذا ان الابدال فيما اول همزتيه لغير المضارعة واجب في غير النون كما سبق قال في الكافية وما اتى
على خلاف ما مضى فاحفظه وكن عن القياس معرضا وقال في شرحها اشرت بقولي وما اتى على خلاف ما مضى الى أئمة بالتحقيق
وهي قراءة ابن عامر والكوفيين والى قول بعض العرب اللهم اغفر لي خطائي بهمزتين محققتين ونحو ذلك وقال في التسهيل وتحقيق
غير الساكنة مع الاتصال لغة وهو مخالف لما في الكافية وقال في ايجاز التعريف ما لم يشذ وذلك موافقة الكافية وقوله
ص وياء اقلب الفا كسرا تلا او ياء تصغير ش يعني ان الالف يجب قلبها في موضعين احدهما ان يكسر ما قبلها للجمع او
التصغير فلم يمكن سلامتها لتعذر النطق بالالف بعد غير فتحة ورد الى الحرف يجانس حركة ما قبلها فصارت ياء والثاني ان تقع
قبلها ياء التصغير كقولك في تصغير غزال غزيل لان ياء التصغير لا تكون الا ساكنة فلم يمكن النطق بالالف بعدها فقلبت ياء
مكسورة ثم ادغمت ياء التصغير فيها وقوله ص بواو ذا افعلا في اثر ش يعني انه يفعل بالواو الواقعة اخرا ما يفعل
بالالف من ابدالها ياء لانكسار ما قبلها او لوقوعها بعد ياء التصغير فالاول نحو رضي وغزي اصلهما رضو وغزو لانهما من
الرضوان والغزو فقلبت الواو ياء لكسر ما قبلها ولكونها اخرا لانها بالتاخير تتعرض للسكون الوقفي واذا سكنت تعذرت
سلامتها فعوملت بما يقتضيه السكون من وجوب ابدالها ياء توصلا الى الخفة وتناسب اللفظ ومن ثم لم تتاثر الواو
بالكسر وهي غير متطرفة كعوض وعوج الا اذا كان مع الكسرة ما يعضدها كحياض وسياط والثاني كقولك في تصغير
جرو جري واصله جريو فاجتمعت الياء والواو وسبق احدهما بالسكون وفقد المانع من الاعلال فقلبت الواو ياء فصار جري
قال الشارح وليس هذا النوع بمقصود له من قوله بواو ذا افعلا في اثر انما مقصوده التنبيه على النوع الاول لان قلب
الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احدهما بالسكون لا يختص بالواو المتطرفة ولا بما سابقها ياء التصغير على ما سياتي
ذكره ان شاء الله تعالى **قلت** هذا صحيح ولهذا قال في التسهيل تبدل الالف ياء لوقوعها اثر كسرة او ياء التصغير وكذلك
الواو الواقعة اثر كسرة متطرفة او قبل تاء التانيث وقوله ص او قبل تا التانيث ش مثاله شجية
اصله شجوة لانه من الشجو فيفعل بالواو قبل تاء التانيث ما يفعل بها متطرفة لان تاء التانيث في حكم الانفصال وقوله ص
او زيادتي فعلان ش مثاله شجيان وهو مثال ظربان من الشجو اصله شجوان فقلبت الواو ياء لان الالف والنون في حكم
الانفصال ايضا مثل تاء التانيث وقوله ص ذا ايضا رووا في مصدر المعتل عينا ش يعني ان الاعلال المذكور يجب للواو
الواقعة عينا لمصدر فعل معتل العين بشرط ان يكون بعدها الف نحو صام صياما اصله صواما لانه لما اعتلت عينه في
الفعل استثقل بقاؤها في المصدر بعد كسرة وقبل حرف يشبه الياء فاعلت بقلبها ياء حملا للمصدر على فعله واحترز بالمعتل
عينا من الصحيح نحو لاوذ لواذا فان مصدره لا يعل والاولى ان يقال في مصدر المعل عينا لان نحو لاوذ ينطلق عليه معتل اذ كل ما عينه
حرف علة فهو معتل العين وان لم يعل فان **قلت** من اين يوخذ اشتراط الالف **قلت** من قوله والفعل منه صحيح غالبا
نحو الحول ش يعني ان ما كان على وزن فعل من مصدر الفعل المعتل العين فالغالب فيه التصحيح نحو حال حولا وعاد المريض
عودا قال في شرح الكافية ونبهت بتصحيح ما وزنه فعل على ان الاعلال المصدر المذكور مشروط بوجود الالف فيه حتى يكون على
فعال **قلت** في تخصيصه بفعال نظر فان الاعلال المذكور لا يختص به وقد مثل الشارح بانقاد انقيادا والاصل انقوادا
واعل لما سبق ذكره **تنبيهان** الاول ندر التصحيح في فعال مطلقا قالوا نار نوارا اذا نفر وكان حقه الاعلال قال في
شرح الكافية ولا نظير له **الثاني** قال في التسهيل وقد يصح ما حقه الاعلال من فعال مصدرا او جمعا وفعل مصدرا او جمعا
بين فعل وفعال في ان حقهما الاعلال وهو مخالف لما تقدم من ان الغالب في فعل التصحيح ص وجمع ذي عين اعل او سكن
فاحكم بذا الاعلال فيه حيث عن ش اذا وقعت الواو مكسورا ما قبلها وهي عين جمع اعلت في واحده او سكنت وجب
قلبها ياء بشرط وقوع الالف بعد الواو في الاول نحو ديار اصله دوار لكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع وكانت في المفرد
معلة بقلبها الفا ضعفت فتسلطت عليها الكسرة وقوى تسلطها وجود الالف والثاني نحو ثياب اصله ثواب ولكن لما
انكسر ما قبل الواو في الجمع وكانت قبل اللام الف وهي ساكنة في المفرد ضعفت ايضا فتسلطت الكسرة عليها وقوى
تسلطها وجود الالف فان **قلت** من اين يوخذ اشتراط الالف **قلت** من قوله ص وصححوا فعلة وفي فعل وجهان
والاعلال اولى كالحيل ش بيان ذلك ان كل واو مكسور ما قبلها هي عين لجمع اعلت في واحده او سكنت لا تخلو من ان تكون
الالف بعدها او لا فان لم تكن بعدها الف لم تقع الا في وزنين احدهما فعلة والاخر فعل وقد بين حكمهما في هذا البيت فعلم ان
وجوب الاعلال انما هو في غيرهما وهو فعال والحاصل ان الجمع المذكور ثلاثة اقسام قسم يجب اعلاله وهو فعال نحو ديار
وثياب وقسم يتعين تصحيحه وهو فعلة نحو عود وعودة وكوز وكوزة وقسم فيه الوجهان والاعلال فيه اولى وهو فعل

نحو حاجة وحوج وحيلة وحيل والناوحي تصحيح فعلة لانها لما عدمت الالف قل عمل اللسان فخف المنطوق بالواو بعد الكسرة وبعد
ولم يجز اعلالها لانه انتفى الموجب الالف تمحض الواو وبعدها عن الطرف بسبب هاء التانيث واما فعل فيجوز فيه التصحيح
نظرا الى عدم الالف والاعلال نظرا الى انها لقربها من الطرف قد ضعفت وثقل فيها التصحيح فاعلت **تنبيهات**
الاول فهم من قوله وجمع ذي عين ان المفرد لا يعل نحو قوام الا المصدر فقد تقدم ذكره وشذ قولهم في الصوان والصوار
صيان وصيار **الثاني** احترز بقوله اعل او سكن من نحو طويل وطوال فان الواو لم تعل فيه ولم تسكن وندر قوله **تبين**
لي ان القماءة ذلة وان اعزاء الرجال طيالها واما جواد وجياد فيحتمل ان يكون من الاستغناء بجمع جيد **الثالث**
زاد في التسهيل لوجوب الاعلال شرطا اخر وهو صحة اللام احترز من نحو جواء في جمع جو ورواء في جمع ريان فانه
يصح لئلا يجتمع اعلالان ابدال العين ياء واللام همزة **الرابع** مقتضى التسهيل في اشتراط الالف في وجوب الاعلال
مخصوصا بما سكنت الواو في واحده فعال او فعيل جمع لواحد معتل العين معلها او ساكنها او وليها في الجمع
الف وصحت اللام انتهى ومقتضاه ان الاعلال يجب في فعلة وفعل اذا اعلت عين واحدهما نحو تارة وتير وقيمة وقيم
وديمة وديم وفيه هناو عموا فعلة وفي فعل وجهان مخصوصا بما سكنت عين واحده نحو زوج وزوجة ويكون نحو حاجة
وحوج نادرا ويدل على ذلك قوله فيه وقد يصح ما حقه الاعلال من فعل مصدرا او جمعا **الخامس** شذ اعلال فعلة
في قولهم ثور وثيرة والقياس ثورة كما قالوا عود وعودة وعن المبرد قالوا ذلك للفرق بين ثور الحيوان وثور
قطعة من الاقط فقالوا في ذلك ثيرة وقالوا في هذا ثورة وقيل جمعوه على فعلة بسكون العين فقلبت الواو ياء
لسكونها ثم حركت وبقيت الواو وقيل قالت العرب ثور وثيران فقلبوا الواو فيها واجروا الجمع مجرى واحد
وذهب ابن السراج والمبرد فيما حكى عنه المصنف ان ثيرة مقصور من فعالة واصله ثيارة نحو حجارة فقلبت الواو
ياء لاجل الالف فلما قصروه بقيت الواو منبهة على الاصل وقوله **ص** والواو لاما بعد فتح يا انقلب كالمعطيان يرضيان
ش يجب ابدال الواو ياء اذا وقعت بعد فتحة رابعة فصاعدا لان ما هي فيه اذ ذاك
لا يعدم نظيرا يستحق الاعلال وسواء كانت في اسم كقولك المعطيان فان اصله المعطوان فقلبت الواو ياء
حملا لبناء المفعول على بناء الفاعل وكذلك حملوا الماضي على المضارع فقالوا اعطيت واصله اعطوت حملا على يعطي
تنبيه هذا الاعلال مستحق مع هاء التانيث نحو المعطاة فان قوله والواو لاما يشمله وقوله
ص ووجب ابدال واو بعد ضم من الف **ش** يعني انه يجب ابدال الالف واوا اذا انضم ما قبلها مثاله ضويرب
تصغير ضارب وبويع في بايع مبنيا للمفعول وقوله **ص** ويا كموقن بذا لها اعترف **ش** يعني انه يجب ابدال الياء
الساكنة المفردة في غير جمع واوا اذا انضم ما قبلها نحو موقن فاصله ميقن لانه من ايقن فقلبت الياء واوا للانضمام ما قبلها
واحترز بالساكنة من المتحركة نحو هيام فانها تحصنت بحركتها ولا تقلب الا فيما سيأتي بيانه واحترز بالمفردة من المدغمة
فانها لا تقلب لانها تحصنت بالادغام واحترز بغير جمع من ان تكون في جمع فانها لا تقلب واوا بل تبدل الضمة قبلها كسرة فتصح الياء
والى هذا اشار بقوله **ص** ويكسر المضموم في جمع كما يقال هيم عند جمع اهيما **ش** اصل هيم هيم بضم الهاء لانه جمع اهيم
وهو نظير حمر جمع احمر فخفف بابدال الضمة فيه كسرة لتصح الياء والا لزم تبديلها واوا كما هو في المفرد لان الجمع اثقل من المفرد
فكان احق بمزيد التخفيف فعدل عن ابدال العين واوا لانها انقلام الياء **تنبيهات** الاول سمع في جمع عائط عيط
على القياس وعوط باقرار الضمة وقلب الياء واوا وهو شاذ حكاه ابو عبيدة **الثاني** كان ينبغي ان يستثني ايضا فعلى
صفة نحو كيسى انثى الاكيس فانها اذا اتت وجهين عنده وقد تقدم هذا اخر الفصل **الثالث** ما ذكره المصنف ان الياء
الساكنة المفردة اذا انضم ما قبلها: فاما ان تكون في جمع او في فعلى صفة او في مفرد غير فعلى الصفة فان كانت في جمع ابدلت
الضمة كسرة وصحت الياء... وان كانت فعلى جاز الوجهان وسيأتي الكلام عليها وان كانت في مفرد غير فعلى الصفة قلبت الياء
واوا وهذا يشمل نوعين احدهما ما الياء فيه فاء الكلمة نحو موقن فلا اشكال في ابدال يائه واوا والاخر ما الياء فيه عين الكلمة وهذا
فيه خلاف.. فمذهب سيبويه والخليل ابدال الضمة فيه كسرة كما فعل في الجمع ومذهب الاخفش اقرار الضمة وقلب الياء واوا
وكلام المصنف يوافقه فاذا ابنيت من البياض نحو برد قلت على مذهبهما بيض وعلى مذهب الاخفش بوض ولذلك كان ديك
محتملا عندهما ان يكون فُعْلا وان يكون فِعْلا ويتعين عنده ان يكون فِعْلا بالكسر واذا ابنيت مفعلة من العيش قلت على مذهبهما
معيشة وعلى مذهبه معوشة ولذلك كانت معيشة عندهما محتملة ان تكون مفعُلة ومفعِلة وعنده يتعين ان تكون مفعلة
واستدل لسيبويه باوجه احدها ان قول العرب اعيس من العيسة والعيسة مصدر كالحمرة الثاني قولهم مبيع اصله مبيوع
فنقلت الضمة الى الباء ثم كسرت لتصح الياء وسيأتي بيان ذلك الثالث ان العين حكم لها بحكم اللام فابدلت الضمة لاجلها كما ابدلت
لاجل اللام واستدل للاخفش باوجه احدها ان قول العرب مضوفة لما يحذر منه وهو من ضاف يضيف اذا اشفق وحذر قال الشاعر
وكنت اذا جاري دعا لمضوفة اشمر حتى ينصف الساق مئزري والثاني ان المفرد لا يقاس على الجمع لانا وجدنا
الجمع يقلب فيه ما لا يقلب في المفرد الا ترى ان الواو [illegible] المتطرف [illegible] يقلبان ياء في الجمع نحو جثي جمع جاث ولا يقلبان في المفرد
نحو عتو مصدر عتا الثالث ان الجمع اثقل من المفرد فجواد عن التخفيف وصح الكثير هو مذهب سيبويه واجابوا عن الاول [illegible]

الاخفش وجهين احدهما ان مضوفة شاذ كما نص عليه الفارسي وعن الاخوان ابا بكر الزبيدي ذكر في مختصر العين من ذوات الواو وذكر
اضاف اذا اشفق وباعتبار من روى اضاف يضيف فهو قليل وعلى الثاني والثالث بانه قياس معارض للنقل فلا يلتفت اليه **ص**
وواو اثر الضم رد اليا متى الفي لام فعل او من قبل تا كتبان من رمى كمقدرة كذا اذا كسبعان صح **ش** تبدل اليا
المتحركة بعد الضمة واوا ان كانت لاما لفعل نحو قضو الرجل ورمو وهذا مختص بفعل في التعجب ولم يجئ مثل هذا في فعل متصرف
الا ما ندر من قولهم نهو الرجل فهو نهي اذا كامل النهية وهو العقل او كانت لاما لاسم مبني على التانيث بالتا كمرموة مثال
مقدرة من رمى فلو كانت التا عارضة بان يغير بناء الكلمة على التذكير ثم يعرض لحاق التا وجب ابدال الضمة كسرة وتصحيح
اليا كما يجب ذلك مع التجريد نحو توان الاصل فيه توانيٌ فابدلت الضمة كسرة فصار توانيا ولكنه خفف بابدال ضمته كسرة
لانه ليس من الاسماء المتمكنة ما اخره واو قبلها ضمة لازمة فاذا الحقته التا قلت توانية لان التا عارضة ولا اعتداد بها
فان **قلت** من اين يعلم ان مراده بغير العارضة **قلت** من تقريره بنحو مقدرة وقوله كذا اذا كسبعان صح يعني انه يجب
ابدال اليا بعد الضمة واوا اذا قبل زيادتي فعلان كبناء مثل سبعان من الرمي وهو اسم موضع فتقول رموان واصله رميان فقلبت
اليا واوا وسلمت الضمة لان الالف والنون لا تكون اضعف حالا من التا اللازمة في التحصن من الحذف **ص** وان تكن عينا
لفعلى وصفا فذاك بالوجهين عنهم يلفى **ش** اي وان تكن اليا المضموم ما قبلها عينا لفعلى وصفا جاز فيها الوجهان
احدهما ابدال الضمة كسرة فتصح اليا والاخر ابقاء الضمة فتنقلب اليا واوا فتقول في انثى الاكيس والاضيق الكيسى والضيقى
على الاول والكوسى والضوقى على الثاني قال الشارح ثم ابين جمله على مذكر تارة ويبين على الزنة اخرى **تنبيهان**
الاول فهم من قوله وصفا ان فعلى اذا كانت اسما تقلب ياؤها واوا نحو طوبى وهو اسم مصدر وقد فسر كتيسير لهم وهو
قليل **الثاني** كلام الناظم هنا مخالف لكلام سيبويه ومن تبعه من اهل التصريف من وجهين احدهما انه اجاز في فعلى وصفا
وجهين وهم جزموا بامر واحد فقالوا تنقلب ياء فعلى اسما كالكوسى والكوسا وهما من الطيب والكيس ولا تقلب في الصفة
لكن يكسر ما قبلها فتسلم اليا نحو مشية حيكى يقال حاك في مشيته يحيك حيكانا اذا حرك منكبيه وقسمة ضيزى اي جائرة
من قولهم ضازه حقه يضيزه اذا نقصه وجاز عليه والاصل حيكى وضيزى بالضم فانه ليس في الصفات فعلى بالكسر وفيها فعلى
بالضم فابدلوا الضم كسرة لتصح اليا على حد فعلهم في بيض فرقا بين الاسم والصفة قال بعضهم ولم يات من الصفات غير هذين
يعني حيكى وضيزى والاخر انهم ذكروا انثى الافعل في باب الاسماء فحكموا لها بحكم الاسماء اعني اقرار الضمة وقلب اليا واوا
فظاهر كلام سيبويه انه لا يجوز فيها غير ذلك وذكرها المصنف في باب الصفات واجاز فيها الوجهين ونص على ان الوجهين
في ذلك مسموعان من العرب وقال الشلوبين لم يجئ من ذلك مقلوبا الا فعلى انثى الافعل ولم يجئ اسما ولا صفة دونها وهذا كله
فيما سمى النحويون فعلى ونحن نقول وهو عكسه انتهى وكانه لم يعتد بحيكى وبما اورده تانيثا للاطيب **فصل**
من لام فعلى اسما اتى الواو بدل يا كتقوى غالبا جاذا البدل **ش** اذا اعتلت لام فعلى بفتح الفا فتارة تكون لامها
واوا وتارة تكون ياء فان كانت واوا سلمت في الاسم كالدعوى وفي الصفة نحو نشوى ولم يفرق في ذوات الواو بين الاسم
والصفة وان كانت ياء سلمت في الصفة نحو خزيا وصديا وقلبت واوا في الاسم كالتقوى والبقوى والشروى والفتوى فرقا
بين الاسم والصفة واوثر الاسم بهذا الاعلال لانه اخف فكان احمل واكثر النحويين يجعلون هذا مطردا وقال بعضهم شذ من ذلك لفظة
واحدة وهي قولهم طغيا لولد البقرة فجاءت باليا وكان قياسها طغوى بالواو وزاد في شرح الكافية لفظتين قال وانما
قلت غالبا احترازا من الريا بمعنى الرائحة والطغيا وهو ولد البقرة الوحشية وسعيا اسم موضع انتهى والذي ذكره سيبويه
وغيره من النحويين ان الريا صفة وليس بشاذ والاصل رائحة ريا اي مملوءة طيبا **تنبيه** ما ذكره الناظم هنا وفي شرح
الكافية موافق لمذهب سيبويه واكثر النحويين اعني في كون ابدال اليا واوا في فعلى اسما مطردا واقرار اليا فيها شاذ
وعكس في التسهيل فقال وشذ ابدال الواو من اليا لاما لفعلى اسما وقال ايضا في بعض تصانيفه من شواذ الاعلال ابدال الواو من
اليا في فعلى اسما كالغشوى والتقوى والبقوى والاصل فيهن اليا ثم قال واكثر النحويين يجعلون هذا مطردا في الاربعة
المذكورة والشروى والطغوى والعغوى والرعوى زاعمين ان اصلهن اليا والاولى عندي جعلهن الا واحدا من الواو وسد الباب التكثير
من الشذوذ ثم قال ومما يبين ان ابدال اليا فيها واوا شاذ تصحيح الريا وهي الرائحة والطغيا ولد البقرة الوحشية بفتح طائه وضم
وسعيا اسما فبهذه الثلاثة الجارية على الاصل والتجنب للشذوذ اولى بالقياس عليها انتهى وتعقب احتجاجه بهذه الثلاثة
اما ريا فقد جعلها سيبويه صفة ولو كانت اسما لقلت روى واما طغيا فلا دليل فيه لانه قد نقل فيه ضم الطا فجر فتح اخي اليا
استعمالا للغة الضم واما سعيا فهو علم ويحتمل ان يكون منقولا من صفة كخزيا وصديا **ص** بالعكس جاء لام فعلى وصفا وكون
قصوى نادرا لا يخفى **ش** اذا اعتلت لام فعلى بضم الفا فتارة تكون لامها يا وتارة تكون واوا فان كانت يا سلمت في الاسم
نحو الفتيا وفي الصفة نحو القصيا تانيث الاقصى فلم يفرق في فعلى من ذوات اليا بين الاسم والصفة كما لم يفرق في فعلى بالفتح
من ذوات الواو بين الاسم والصفة كما مر وان كانت واوا سلمت في الاسم نحو حزوى وهو اسم موضع وقلبت يا في الصفة نحو الدنيا
والعليا فهذا معنى قوله بالعكس وشذ من ذلك القصوى في لغة غير تميم واما تميم فيقولون القصيا على القياس وشذ ايضا الحلوا
عند الجميع **تنبيه** ما ذكره المصنف من ان لام فعلى اذا كانت واوا تبدل ياء في الصفة وتسلم في الاسم مخالف لقول

أهل التصريف فإنهم يقولون إن فُعلى إذا كانت لامها واوا تقلب في الاسم دون الصفة ويجعلون حُزوى شاذا وقال المصنف في بعض
كتبه النحويون يقولون هذا الإعلال مخصوص بالاسم ثم لا يمثلون إلا بصفة محضة أو بالدنيا والاسمية فيها عارضة ويرون أن تصحيح
حُزوى شاذ كتصحيح حيوة وهذا قول لا دليل على صحته وما قلته مؤيد بالدليل وموافق لقول أئمة اللغة حكى الأزهري عن الفراء وعن
ابن السكيت أنهما قالا ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا فإنه بالياء فإنهم يستثقلون الواو مع ضم أوله وليس فيه اختلاف
إلا أن أهل الحجاز قالوا القصوى فأظهروا الواو في القصوى وبنو تميم قالوا القصيا انتهى وما قاله ابن الحاجب بخلاف الصفة كالغزوى تأنيث
الأغزى فقال ابن المصنف هو تمثيل من عنده وليس معه نقل والقياس أن يقال الغزيا كما يقال العليا

فصل

إن يسكن السابق من واو ويا واتصلا ومن عروض عريا فياء الواو اقلبن مدغما

ش ما تضمنه هذا الفصل أن الواو والياء إذا
اجتمعا وسكن سابقهما وجب إبدال الواو ياء ثم الإدغام وذلك مشروط بشروط الأول أن يتصلا يعني أن يكونا من كلمة واحدة
فلو كانا من كلمتين نحو يدعو يوسف ويعطي وعدا لم يجز الإبدال والإدغام الثاني أن يكون سكون السابق أصليا فلو كان عارضا نحو
قوْي مخفف قوِي لم يجز الإبدال ولم يدغم الثالث ألا يكون الساكن بدلا غير لازم نحو رويا مخفف رؤيا فلا يبدل لعروضه وحكى الكسائي
الإدغام في رويا إذا خفف وسمع من يقرأ إن كنتم للريا تعبرون فإن كان بدلا لازما نحو أُيّم وهو مثال إِيلَم من الأيم أصله أُأْيُم
فأبدلت الهمزة الثانية واوا لانضمام التي قبلها فصار أُوْيُم وهذا البدل لازم فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء فصار أُيُّم وهذان
الشرطان مأخوذان من قوله ومن عروض عريا لأنه من عروض عريا أو عروض سكون فمثال ما اجتمعت فيه الشروط سيد أصله سيود
لأنه فيعل من ساد يسود ومرمي أصله مرموي لأنه مفعول من رمى يرمي فأبدلت الواو فيهما ياء ثم أدغمت في الياء في الآخر
تنبيه لوجوب الإبدال في هذا النوع شرط رابع لم ينبه عليه هنا ونبه عليه في غيره ألا يكون الثاني والأول كلمة في إفراد أو
تكسير غير لازم بعد ياء التصغير نحو جدول فلك في تصغيره وجهان أجودهما جديّل بالإبدال والإدغام على القياس ويجوز
والآخر جديول بالتصحيح وقوله ص وشذ معطى غير ما قد رسما ش يشمل ثلاثة أنواع أحدها ما أبدل وأدغم ولم يستوف
الشروط كقولهم في الرؤيا ريّا وقد قرأ بعضهم إن كنتم للريا تعبرون وحكى الفراء في رؤية مخففة روية رية بالإدغام قال
في شرح الكافية وحكى بعضهم اطراد ذلك على لغة وقاس بعضهم عارض السكون على عارض البدلية فقال في قوي مخفف قوي قي
بالإدغام وهو ضعيف الثاني ما صحح مع استيفاء الشروط كقولهم للسنور ضيون وعوى الكلب عوية الثالث ما شذ بإبدال
الياء فيه واوا وإدغام الواو في الواو كقولهم عوى الكلب عوة ونهو عن المنكر وقوله ص من واو أو ياء بتحريك أصل ألفا
ابدل بعد فتح متصل
ش يعني أبدل كلا من الواو والياء ألفا إذا تحركت بعد فتح الفاء بشروط الأول أن يكون التحريك أصليا احترازا من أن يكون
عارضا نحو توم وجيل مخفف توأم وجيأل الثاني أن يكون الفتح متصلا احترازا من أن يكون منفصلا في نحو زاي أو واو وقبله
الألف فاصلة أو يكون من كلمة أخرى نحو إن يزيد ومنه أنه لا يؤثر الثالث أن يكون اتصاله أصليا احترازا من نحو غلبا من
الرمي والغزو فإنك تقول فيه رمى وغزو منقوصا ولا تقلب الياء والواو والعلة أن اتصال الفتحة بها عارض بسبب حذف الألف
إذ الأصل رماي وغزاو ولأن غلبا أصله غلابا **فإن قلت** من أين يؤخذ هذا الشرط من النظم **قلت** من قوله متصل فإن
هذا منفصل تقديرا واتصاله عارض فيكون المعنى بعد فتح متصل لفظا وتقديرا فهذه الشروط لابد من اعتبارها في الإعلال
المذكور ولا يشترط معها في إعلال اللام إلا شرط واحد وهو ألا يتصل بها ألف ولا ياء مشددة وأما العين فيشترط في إعلالها
مع هذه الثلاثة شروط أخر أولها ألا يسكن ما بعدها وثانيها ألا يكون ما هي فيه فعلا على فعل ذا أفعل أو مصدر أو منه
وثالثها ألا يكون ما هي فيه فعلا واويا على افتعل بمعنى تفاعل ومصدره ورابعها ألا يعل ما وليها وخامسها ألا يكون ما هي
فيه اسما مختوما بزيادة تخص الأسماء وسادسها ألا تكون هي بدلا من حرف لا يعل وسيأتي الكلام على هذه الشروط مفصلا إن شاء
الله تعالى فمثال ما أعل لاستيفائه الشروط وهو لام رمى ودعا أصلهما رمي ودعو فقلبت الياء والواو ألفا لما تقدم ومثال
ذلك وهو عين باع وقال أصلهما بيع وقول فقلبت الواو والياء كذلك وقد أشار إلى أول هذه الشروط الستة بقوله ص
إن حرك التال وإن سكن كف إعلال غير اللام وهي لا يكف إعلالها بساكن غير ألف أو ياء التشديد فيها قد ألف
ش يعني أن إعلال الياء والواو بالإعلال المذكور إذا كانا غير لام مشروط بأن يتحرك ثانيهما كما مثلنا به فإن سكن ثانيهما
منع الإعلال فيه مطلقا نحو بيان وعيور وطويل وغيور وأما اللام فقد بين حكمها بقوله وهي لا يكف إعلالها بساكن غير
ألف أو ياء التشديد فيها قد ألف لما كانت اللام محل التغيير لم يكف إعلالها الساكن كما كف إعلال العين ما لم يكن ألفا أو ياء
مشددة فإنهما يكفان إعلالها دون غيرهما من السواكن فالألف نحو رميا وغزوا والياء المشددة نحو علوي لأنهم لو أعلوا
قبل الألف لاجتمع ساكنان فيحذف أحدهما فيلتبس اللفظ رما وغزا فلا يدرى أللمثنى هو أم للمفرد وأما حبارى وعصوان فمحمول
عليه لأنه من بابه وأما نحو علوي فلم تبدل واوه ألفا لأنه موضع تبدل فيه الألف واوا فإن قلت اللام غير الألف والياء المشددة من
السواكن أعلت نحو يخشون أصله يخشيون فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الألف لالتقاء
الساكنين وكذلك نحو في جمع عصا مسمى به عصون والأصل عصوون فيفعل به ما ذكر في يخشون وعلى هذا لو بنيت من الرمي
مثل عنكبوت قلت رميوت والأصل رمييوت ثم قلبت وحذفت لالتقاء الساكنين وسيأتي في ذلك من اللبس في الكلام وذهب
بعضهم إلى تصحيح هذا لكون ما هي فيه واحدا ثم أشار إلى ثانيها بقوله ص وصح عين فعل وفعلا ذا أفعل كأغيد وأحولا ش

ما كان من الافعال على فَعِلَ وعينه واو او ياء، واسم فاعله على افعل لزم تصحيحه حملا على افعل الموافق له في المعنى لان فعل من هذا النوع
مختص بالالوان والخلق نحو غَيِدَ فهو اغيد وعَوِرَ فهو اعور وهو احول وهو اصور ففعل محمول على افعل محمول عليه في التصحيح ايضا نحو غيِدَ غيدا وعَوِل
عوَلا واحترز بقوله ذا افعل من نحو خاف وغيره فان وزنه فعِل ولكن اسم فاعله فاعل ثم اشار الى الثالث بقوله ص وان يبن
تفاعل من افتعل والعين واو سلمت ولم تعل ش اذا كان افتعل واوي العين وكان بمعنى تفاعل صح حملا على تفاعل لكونه بمعناه
نحو اجتوروا وازدوجوا بمعنى تجاوروا وتزاوجوا واحترز بقوله وان يبن تفاعل من افتعل مما لا يدل على التفاعل وهو الاشتراك
في الفاعلية فانه يجب اعلاله مطلقا نحو اختان بمعنى خان واجتاز بمعنى جاز واحترز بقوله والعين واو من ان تكون عينه ياء
فانه يجب اعلاله ولو كان دالا على التفاعل نحو امتازوا وابتاعوا واستافوا اذا تضاربوا بالسيوف لان الياء اشبه بالالف
من الواو فكانت اولى بالاعلال منها ثم اشار الى الرابع بقوله ص وان لحرفين ذا الاعلال استحق صحح اول وعكس قد يحق ش
اذا اجتمع في الكلمة حرفان قابلان للاعلال بان كانا واوين او ياءين او واوا وياء وكل منهما متحرك مفتوح ما قبله فلا
بد من تصحيح احدهما لئلا يجتمع اعلالان والاخير اولى بالاعلال فاجتماع الواوين كالحوا مصدر حوي اذا اسود ويدل على ان الف الحوا
منقلبة عن واو قولهم في معناه حُوّة وفي جمع احوى حُوٌّ وفي مؤنثه حوّاء فاصل الحوا حوو فكل واحدة من الواوين يستحق
الاعلال ولو قلبنا معا التقى الفان فيجب حذف احدهما لالتقاء الساكنين ثم حذف الاخر لملاقاة التنوين فيبقى اسم متمكن على حرف
واحد وذلك ممتنع وما افضى الى الممتنع ممتنع فلما امتنع اعلالهما معا وجب اعلال احدهما وكان الثاني اولى بذلك لان الطرف
محل التغيير والعين محصنة لوقوعها حشوا واجتماع الياءين كالحيا للغيث واصله حيي فاعلت الياء الثانية لما تقدم واجتماع
الياء والواو كالهوى اصله هوي فاعلت الياء على ما ذكر في الحيا وهكذا تفعل في كل ما جاء من هذا النوع الا ما شذ من نحو غاية اصلها
غيية فاعلت الياء الاولى وصحت الثانية وسهل ذلك كون الثانية لم تقع طرفا ومثل غاية في ذلك ثاية وهي حجارة صغار يجعلها
الراعي عند متاعه فيثوي عندها وطاية وهي السطح والدكان ايضا وكذلك اية عند الخليل اصلها ايية فاعلت العين شذوذا
وفي اية خمسة مذاهب غير مذهب الخليل ذكرتها في غير هذا الموضع والى غاية واخواتها اشار بقوله وعكس قد يحق ثم اشار الى
خامسها بقوله ص وعين ما اخره قد زيد ما يخص الاسم واجب ان يسلما ش لما كان الاعلال فرعا والفعل فرعا كان اولى
به من الاسم ولهذا اذا كان اخر الاسم زيادة تختص بالاسماء وجبت سلامة عينه اذا كانت واوا او ياء تحركتا وانفتح ما قبلهما
لانه بتلك الزيادة بعد من شبهه بالفعل الذي هو الاصل في الاعلال وذلك جولان وسيلان فانهما قد ختما بزيادة تختص بالاسماء وهي الالف
والنون فصحت عينهما لذلك وما جاء من هذا النوع معلا عد شاذا نحو داران وماهان وقياسهما دوران وموهان وشذ
الميم في هذا مع ان الاعلال هو القياس وعليه جاء داران وماهان والتصحيح اولا وهو مذهب سيبويه **تنبيهات الاول**
زيادة تاء التانيث غير معتبرة في التصحيح لانها لا تخرج عن صورة معلا وان تاء التانيث تلحق الماضي فكانت للحاقها مباينة في
نحو قالة وباعة واما الحوكة فتصحيحه شاذ بالاتفاق **الثاني** اختلف في الف التانيث المقصورة في نحو صورى وحيدى فذهب
المازني الى انها ما تمنع من الاعلال لاختصاصها بالاسم وذهب الاخفش الى انها لا تمنع الاعلال لانها لم تخرج عن شبه الفعل لكونها في
اللفظ بمنزلة الف فعلا فتصحيح صورى عند المازني مقيس وعند الاخفش شاذ لا يقاس عليه ولو بني مثلها من القول لقيل على راي
المازني قولى وعلى راي الاخفش قالى وفي بعض كتبه مذهب المازني وجرى به الشارح هنا واعلم ان ما ذهب اليه المازني هو مذهب
سيبويه **الثالث** لم ينبه الناظم هنا على الشرط السادس وهو الا تكون العين بدلا من حرف لا يعل وقد ذكره في التسهيل
واحترز به من قولهم في شجرة شيرة فلم يعلوه لان الياء بدل من الجيم قال الشاعر **اذا لم يكن فيكن ظل ولا جنى فابعدكن الله
من شيرات** **الرابع** قال في الكافية وقد يكف سبب الاعلال ان يناب عن حرف تصحيح قد لزم هذا شامل لنوعين احدهما ما تقدم
بدلا من حرف لا يعل نحو شيرة في شجرة وقد تقدم والثاني ما يعود الى حرف لا يعل وان لم يكن بدلا نحو ابيض بمعنى ابيض فيقول
العين موضع الياء والياء موضع العين ويصححون الياء وان تحركت وانفتح ما قبلها لانها وقعت موقع الهمزة والهمزة لو
كانت في موضعها لم تقلب فعوملت الياء معاملتها لوقوعها موقعها كذا قال في شرح الكافية وهذا النوع الثاني لم
يخرج بشيء من هذه الشروط الستة المتقدمة فيكون شرطا سابعا وذكر بعضهم ان ابن مالك يعل العروض اتصال الفتحة
فيه لان الياء فاء الكلمة فهي في نية التقديم والهمزة قبلها في نية التاخير وعلى هذا يستغنى عن هذا الشرط بما سبق من
اشتراط اصالة اتصال الفتحة **الخامس** ذكر ابن بابشاذ لهذا الاعلال شرطا اخر وهو الا يخرج منبهة على الاصل فان
احتراز من نحو القوَدة والحوكة والقود انتهى وهو غير محتاج اليه لان هذا مما شذ مع استيفائه الشروط ونحو ذلك في الشذوذ
قولهم رَوَح وغيب جمع رائح وغائب وعفوة جمع عفو وهو الجحش قال الشارح لان تاء التانيث غير مختصة بالاسماء
يعني في نحو عفوة ص وقبل با اقلب ميما النون اذا كان مسكنا كمن بت انبذا ش في النطق بالنون الساكنة قبل الباء عسر
لاختلاف مخرجيهما مع منافرة لين النون وغنتها لشدة الباء فلذلك وجب ابدالها قبل الباء ميما لانها من مخرج الباء ومثل
النون في الغنة ولا فرق في ذلك بين المنفصلة والمتصلة وقد جمعهما في قوله من بت انبذا من فعل فاعلا بالغة من بذلك والحاصل
والف انبذا بدل من نون التوكيد الخفيفة **تنبيهات الاول** عبر بعضهم عن ابدال النون ميما بالقلب كما فعل الناظم
والاولى ان يعبر بالابدال لان القلب في الاصطلاح انما يكون في حروف العلة على الباب وتقدم بيان ذلك **الثاني** نقل ابو علي ان ابد

الاصح احد قولي ابي الشلوبين عن الفراء ان النون الساكنة تخفى عند الباء ولا ينبغي ان يحمل على ظاهره فان ذلك شيء لم ينقله احد من
النحويين عن العرب وانما يحمل على انه تجوز فسمى الابدال اخفاء **الثالث** قد تبين ان النون فيهما ساكنة ومتحركة دون تاء وذلك شاذ
في الساكنة كقولهم حمظل في حنظل وامغت الشاة في انعت والمتحركة بنام في بنان فاروبت **بالانقال ذا اللين الاتي المتحرك التما**
وكيف المختلف البنام **فصل** لساكن صح انقل التحريك من ذي لين آت عين فعل كابن **شر** اذا اتى حرف
عين الفعل واوا او ياء او قبله ساكن صحيح وجب نقل حركة العين اليه على حرف العلة نحو يقوم ويبين والاصل يقوُم ويبيِن بضم الواو وبين
بكسر الياء فنقلت حركة الواو والياء الى الساكن قبلهما اعني القاف في يقوم والباء في يبين فسكنت الواو والياء ثم اعلم انه اذا
نقلت حركة العين الى الساكن قبلها فتارة تكون العين مجانسة للحركة المنقولة وتارة تكون غير مجانسة فان كانت مجانسة لها
لم تغير بأكثر من تسكينها بعد النقل وذلك ان تكون الحركة ضمة والعين واوا او كسرة والعين ياء وتقدم تمثيلها بيقوم ويبين وان
كانت غير مجانسة لها ابدلت حرفا يجانس الحركة فاذا كانت الحركة فتحة والعين واوا او ياء ابدلت العين الفا نحو اقام وابان
اصلهما اقوَم وابيَن فلما نقلت الفتحة الى الساكن بقيت غير مجانسة لها فقلبت الفا واذا كان الحركة كسرة والعين واوا ونقلت
الكسرة ثم قلبت الواو ياء لتجانس الكسرة نحو يقيم اصله يقوِم فيفعل به ما ذكر ولمعنى النقل شروط الا ان يكون الساكن
المنقول اليه صحيحا فان كان حرف علة لم ينقل اليه نحو قاول وبايع وعوّر وبيّن وكذلك الهمزة لا ينقل اليها نحو يأيس مضارع أيس
انها معرضة للاعلال بقلبها الفا ونحو ذلك في التسهيل **فان قلت** لم يستثن الهمزة هنا **قلت** العين هو عين الفعل
وحروف العلة فخرج بقوله عين الثاني الا يكون الفعل فعل تعجب نحو ما ابين الشيء واقومه وابين به واقوم حملوا على نظيره من
الاسماء في الوزن والدلالة على المزية وهو افعل التفضيل الثالث الا يكون من المضاعف اللام نحو ابيض واسود والا لم يعلق هذا
النوع لئلا يلتبس مثال بمثال وذلك ان ابيض لو اعلت عينه بالاعلال المذكور لقيل اباض فكان يظن انه فاعل من البضاضة وهي نعومة
البشرة وذلك خلاف المراد فوجب صون اللفظ مما يؤدي اليه الرابع الا يكون من المعتل اللام نحو اهوى فلا يدخله النقل لئلا
يتوالى اعلالان والى هذه الشروط الثلاثة اشار بقوله **ص** ما لم يكن فعل تعجب ولا كابيض او اهوى بلام عللا **شر** زاد في
التسهيل شرطا آخر وهو الا يكون موافقا للفعل الذي بمعنى افعل نحو يعور ويصيد مضارع عور وصيد وكذا ما تصرف منه نحو اعوره
الله فكأنه استغنى عن ذكره هنا بذكره في الفصل السابق في قوله وصح عين فعل وفعل ذا افعل وان العلة واحدة **ص** ومثل فعل
في ذا الاعلال اسم ضاهى مضارعا وفيه وسم **شر** يعني ان الاسم المضاهي للمضارعة وهو الموافق له في عدد الحروف والحركات
يشارك الفعل في وجوب الاعلال بالنقل المذكور وشرطه ان يكون فيه وسم يمتاز به عن الفعل فاندرج في ذلك نوعان احدهما ما
وافق المضارع في وزنه دون زيادته كمقام فانه موافق للفعل في وزنه وفيه زيادة تمنع انه ليس من قبيل الافعال وهي
الميم فاعل وكذلك نحو مقيم ولو بنيت من البيع مفعلة بالفتح قلت مباعة او مفعلة بالكسر قلت مبيعة او مفعلة بالضم
قلت على مذهب سيبويه مبيعة ايضا وعلى مذهب الاخفش قلت مبوعة وسيذكر مذهبيهما والاخر ما وافق المضارع في
زيادته دون وزنه كمثل تحلئ من البيع فانك تقول فيه تبيع بالاعلال المذكور لكونه موافقا للفعل في عدد حروفه وحركاته
وزيادته لا في وزنه لان تفعلا بكسر التاء من الابنية المخصوصة بالاسماء فاذا بنيت من البيع مثل تُرْتُب قلت تبيع على مذهب
سيبويه وتبوع على مذهب الاخفش لان تفعلا بضم التاء ليس من اوزان الافعال بل هو من الاوزان المخصوصة بالاسماء ايضا كتفعل
بكسر التاء واما ما يشابه المضارع في وزنه وزيادته معا فيجب تصحيحه نحو ابيض واسود واطول منه وابين ولو بنيت من البيع
مثل تضرب او تفعل قلت تبيع وتبيع بالتصحيح لموافقته للفعل في الامرين معا والحاصل انه لا يعل الاسم المشابه للفعل في حركة
وسكون الا اذا خالفه بحركة نحو تبيع في مثال تحلئ من البيع او بزيادة في اوله نحو مقام **فان قلت** ولم كان كذلك **قلت** لانه
اذا شابه الفعل من كل وجه واعل توهم كونه فعلا فوجب تصحيحه لئلا يلتبس بالفعل **فان قلت** يلتبس هذا بنحو تزيد
ويزيد علمين فانهما اعلا مع موافقة الفعل في الامرين **قلت** هذان ونحوهما مما نقل من الفعل بعد الاعلال لانه اعل بعد
تقريره اسما ومن ذلك ابان عند من يجعله وزنه افعل اعل في حال الفعلية ثم سمي به واما من صرفه فهو عنده فعال وليس
من هذا الباب وبهذا يعلم ان استدلال بعضهم على انه فعال لو كان افعل لم يعل لانه من قبيل الاسماء ليس بشيء لانه يجري ونحوه
مما نقل بعد الاعلال **تنبيه** ما تقدم من الاعلال في تبيع مثال تحلئ لكونه خالف المضارع بكسر اوله هو مذهب
النحويين كافة الا المبرد فانه يصحح ذلك ونحوه لانه ليس مبنيا على فعل فيقول تبيع بالتصحيح ويقول في مثل ترتب من القول
تقول بالتصحيح ايضا وكذلك يشترط في اعلال نحو مقام مناسبة الفعل ويقول ان مقاما ومباعا مما خالف الفعل بزيادته
انما اعتلت لانها مصادر لفعل او اسماء مكان لا لانها على وزن الفعل ومريم ومدين ومكوزة عنده وارد على القياس اذ
لا فعل لها فيحمل عليه ونقل عنه غيره مما شذ من الاعلام والصحيح مذهب الجمهور وبرد عليه بفساد ما ذهب اليه اعلال عيب
معيشة ومثوبة وليسا بمصدرين ولا اسمي مكان وانما هما اسمان لما يعاش به ويثاب به من جني ونحوه **ص** ومفعل صحح
كالمفعال **شر** كان حق مفعل ان يعل لانه على وزن تعلم وزيادته خاصة بالاسماء اعني الميم فكان فيه موافقة الفعل من وجه
ومخالفته من وجه وذلك يقتضي اعلاله لكنه صحح لشبهه لفظا ومعنى بما استحق التصحيح وهو مفعال لانه غير موازن
للفعل لاجل الالف التي قبل لامه اما شبهه به لفظا فواضح واما شبهه به معنى فلان كلا منهما يكون آلة كمخيط ومخياط

او صفة مقصود ابها المبالغة كمِقْوَل ومِعْطار فسوّوا بينهما في التصحيح والى سبب تصحيح مفعال اشار بقوله كالمفعال وفُعْلة تصحيح عنوة
شبهه بمِفْعال وقد صرح بذلك في غير هذا النظم وذكر كثير من اهل التصريف ان علة تصحيحه كونه مقصورا من مفعال فهو هو [illegible]
فصل وآلة الافعال واستفعال أزل لذا الإعلال والتا الزم عوض وحذفها بالنقل نادر اعرض ش اذا كان المصدر على
افعال او استفعال مما اعتلت عينه حملا على فعله في الاعلال فتنقل حركة عينه الى فائه ثم تقلب الفا لتجانس الفتحة فتلتقي الفان
فتحذف احداهما لالتقاء الساكنين ويعوض عنها تاء التانيث وذلك نحو اقامة واستقامة اصلهما اقوام واستقوام فنقلت فتحة
الواو الى القاف ثم قلبت الواو الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها في الحال فالتقى الفان الاولى بدل العين والثانية الف افعال و
واستفعال فوجب حذف احداهما واختلف النحويون اي المحذوفة فذهب الخليل وسيبويه الى ان المحذوفة الف افعال لانها
الزائدة والاقرب من الطرف وان الاستثقال بها حصل واليه ذهب الناظم ولذلك قال والف الافعال واستفعال ازل وذهب الاخفش
والفراء الى ان المحذوفة بدل عين الكلمة وان الظاهر هو الف الافعال ولما حذفت الالف عوض عنها تاء التانيث فقيل اقامة واستقامة واشار بقوله
وحذفها بالنقل نادر اعرض الى ان هذه التاء التي جعلت عوضا قد تحذف ويقتصر في ذلك على ما سمع ولا يقاس عليه كقولهم اراه اراء
واستجابه استجابا قال الشراح ويكثر ذلك مع الاضافة كقوله تعالى واقام الصلاة فهذا على هو قوله ان الخليط اجدّ البين
فانجردوا واخلفوك عد الامر الذي وعدوا وقال في شرح الكافية ولا يمتنع حذفها الا بسماع كقوله تعالى واقام الصلاة
قلت ويتقرر مذهب الفراء في باب الاضافة فقد حسن حذف التاء في الاية مقارنة لقوله وايتاء الزكاة **تنبيه** قد ورد
تصحيح افعال واستفعال وفروعهما في الفاظ منها اغول اغوالا واغيمت السماء اغياما واستحوذ استحواذا واستغيل الصبي
استغيالا وهذا عند جمهور البصريين شاذ يحفظ ولا يقاس عليه وذهب ابو زيد الى ان ذلك لغة يقاس عليها وحكى الجوهري عنه انه
حكى عن العرب تصحيح افعل واستفعل تصحيحا مطردا في الباب كله وقال الجوهري في موضع اخر تصحيح هذه الاشياء لغة فصيحة
صحيحة وذهب في التسهيل الى مذهب ثالث وهو ان التصحيح مطرد فيما اهمل ثلاثيه كاستنوق واستتيس [illegible] فيما له ثلاثي نحو استقال
ص وما لإفعال من النقل ومن حذف فمفعول به ايضا قمن نحو مبيع ومصون وندر تصحيح ذي الواو وفي ذي اليا اشتهر ش
اذا بني مفعول من ثلاثي معتل العين فعل به ما فعل بافعال واستفعال من نقل حركة عينه وحذف مدته فاذا بني مفعول من قال وباع
قيل مقول ومبيع والاصل مقوول ومبيوع فنقلت حركة الواو والياء الى الساكن قبلهما فالتقى ساكنان الاول عين الكلمة والثاني
واو مفعول الزائدة فوجب حذف احدهما واختلف في ايهما حذف فذهب الخليل وسيبويه الى ان المحذوف واو مفعول لانها زائدة
ولقربها من الطرف وذهب الاخفش الى ان المحذوف عين الكلمة لان واو مفعول لمعنى وان الساكنين اذا التقيا في كلمة حذف الاول فاما
ذوات الواو نحو مقول فليس فيها عمل غير ذلك لانه لما حذفت منه احدى الواوين بقي مقول على لفظه واما ذوات الياء نحو مبيع
فانه لما حذفت واوه على راي سيبويه بقي مَبُيْع بياء ساكنة بعد ضمة فجعلت الضمة المنقولة كسرة لتصح الياء واما على راي
الاخفش فانه لما حذفت ياؤه كسرت الفاء فقلبت الواو ياء فرقا بين ذوات الواو وذوات الياء قيل وقد خالف الاخفش في هذا
اصله فان اصله ان الفاء اذا ضمت وبعدها ياء اصلية باقية قلبت واوا لانضمام ما قبلها الا في الجمع نحو بيض وقد قلب هنا الضمة
كسرة مراعاة للعين التي هي ياء مع حذفها ومراعاتها موجودة اجدر **فان قلت** هل لخلاف الشيخين في المحذوف
ثمرة لفظية **قلت** نعم قال ابو الفتح سالني ابو علي عن تخفيف مسوء فقلت اما على قول ابي الحسن فاقول رأيت مسوا
كما تقول في مقروء مقرو لانه عنده واو مفعول واما على مذهب سيبويه فاقول مسو كما تقول في خبء خب فتحرك
الواو لانه في مذهبه العين فقال لي ابو علي كذلك هو وقوله وندر تصحيح ذي الواو وفي ذي اليا اشتهر واشار به الى قول بعض
العرب ثوب مصوون ومسك مدووف وفي القياس على ذلك خلاف منعه الجمهور واجازه المبرد في احد قوليه وذكر
الجوهري ان بعض النحويين يقيس التمام في الواوي وانه لغة لبعض العرب قال الاستاذ ابو علي وحكى ذلك الكسائي وقاس
عليه وقوله وفي ذي اليا اشتهر يعني ان التصحيح في ذوات الياء كثير مشتهر بخلاف الواو وذلك لثقل الواو وخفة
الياء ومثال ذلك في الياء قولهم تمرة مطيوبة بدل مطيبة وقال الشاعر **وكانها تفاحة مطيوبة** وتصحيح ذوات
الياء لغة تميمية حكاه المازني وغيره وقال علقمة وهو تميمي **حتى تذكر بيضات وهيجه يوم رذاذ عليه الدجن**
مغيوم وقال سيبويه وبعض العرب يخرجه على الاصل فيقول مخيوط ومبيوع ولا نعلمهم اتموا في الواو لانه اثقل وخالف
ابو العباس في تصريفه فقال انما اجاز ورد مبيوع الراحلة في الضرورة ولم يجعله لغة ص وصحح المفعول من نحو عدا واعلل
ان لم تتحر الاجود ش اذا بني المفعول من فعل معتل اللام لم يخل من ان يكون لامه ياء او واوا فان كانت ياء وجب اعلاله بالابدال والادغام
وتحويل الضمة كسرة نحو مرمي من الرمي اصله مرموي فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون وادغمت في لام
الكلمة وكسرت الميم لتصح الياء وان كانت واوا فهو على ثلاثة اقسام قسم يجب اعلاله وقسم يختار اعلاله وقسم يختار تصحيحه
فالذي يجب اعلاله هو ما عينه واو فاذا بنيت اسم المفعول من نحو قوي قلت مقويّ والاصل فيه مقوُوْو فاستثقل اجتماع ثلاث
واوات في الطرف مع الضمة فقلبت الاخيرة ياء ثم قلبت المتوسطة ياء لانه قد اجتمع ياء وواو وسبقت احداهما بالسكون ثم
قلبت الضمة كسرة لاجل الياء وادغمت الياء في الياء فقيل مقوي والذي يختار اعلاله هو ما كان فعله على فَعِل بكسر العين كرضي
فهذا فيه الاعلال والتصحيح والاعلال اولى لان فعله قد قلبت فيه الواو ياء في حالة بنائه للفاعل وفي حالة بنائه للمفعول

في المسودة [illegible]

وكذا اجراء اسم المفعول على الفعل في الاعلال اولى ومن الفقه له ولهذا جاء الاعلال في القران دون التصحيح قال الله تعالى ارجعي الى ربك
راضية مرضية ولم يقل مرضوة مع كونه من الرضوان وقال بعضهم مرضوة وهو قليل هذا معنى ما ذكره المصنف اعني ترجيح الاعلال
على التصحيح في نحو مرضي وذكر غيره ان التصحيح في ذلك هو القياس وان الاعلال فيه شاذ وصرح بعض المغاربة بعدم اطراد الاعلال
فيه والذي يختار تصحيحه هو ما كان من فعل ليست عينه واوا واواو هو على فعل بكسر العين كالمفعول من نحو عدا فيجوز فيه التصحيح
حملا على فعل الفاعل فيقال فيه معدو وتصحيحه كما صح فعل الفاعل ويجوز فيه الاعلال حملا على فعل المفعول وهو اولى وقد روي
بالوجهين قول الشاعر **وقد علمت عرسي مليكة انني انا الليث معدوا عليه وعاديا** انشده المازني معدوا بالتصحيح
وانشده غيره بالاعلال **تنبيهات** الاول يؤخذ من كلام الناظم في هذا البيت ان هذا القسم الاخير اعني ما يترجح فيه التصحيح
واما على المثال فخرج بقوله من نحو عدا ما عينه واو نحو قوي فان المفعول منه يجب اعلاله وما هو على فعل نحو رضي فان المفعول منه
يترجح اعلاله عند المصنف **فان قلت** لم لا ذكر هنا ذكر المفعول مما لامه يا نحو مرمي **قلت** لان حكمه قد تقدم بيانه **الثاني**
ظاهر كلامه ان الاعلال مرجح في نحو معدي وان كان التصحيح اجود وذكر بعض النحويين ان الاعلال فيه شاذ لا يجوز **الثالث**
اختلف في تعليل اعلال الواو في هذا النوع فقيل انه اعل على فعل المفعول وهو قول الفراء وتبعه المصنف وقيل انما اعل تشبيها
بباب ادل وذلك ان الواو الاولى ساكنة زائدة خفية بالادغام فلم يعتد بها فصارت الواو التي هي لام الكلمة كانها
وليت الضمة فقلبت يا على حد قلبها في ادل قال الزمخشري كما فعلوا في الكساء نحو قولهم في العصا واعترض تعليل الفراء
بوجود القلب في المصدر نحو عتا عتيا والمصدر ليس مبنيا على فعل المفعول **ص** كذاك ذا وجهين جا الفعول من ذي الواو لام

ش اذا كان الفعول مما لامه واو ولم يحتمل ان يكون جمعا او مفردا فان كان جمعا فرجح فيه الاعلال والتصحيح اكثر [جمع او فرد يعن]
نحو عصي ودلي جمع عصا ودلو لواصلهما عصوو ودلوو فابدلت الواو الاخيرة يا حملا على باب ادل ثم اعلت الواو التي قبلها
ما استحق مثلها من ابدال وادغام وقد وردت بالتصحيح الفاظ وهي ابو جمع اب واخو جمع اخ ونحو جمع نحو حكي عن بعضهم
انكم لتنظرون في نحو كثيرة وبهو جمع بهو بالجيم وبهو السحاب الذي هو اي ماؤه قال ابن سيدة ولم يسمع فيه الاعلال وبهو جمع
بهو وذكر ذلك بنو جمع ابن وبنو جمع ثني على فعلان في الامهات ومذهب سيبويه انه يا وقال ابن عصفور شذ من هذا
الجمع لفظان وهما نحو جمع نحو وبنو جمع فتى يوهم انهم يشذونهما وليس كذلك وان كان مفردا فرجح فيه ايضا الاعلال
والتصحيح اللا ان التصحيح اكثر نحو علا علوا وعتا عتوا وقد جاء بالاعلال قولهم عتا الشيخ عتيا اذا كبر وقسا قسيا اذا قسا
فان قلت ظاهر كلام الناظم التسوية بين نحو المفرد ونحو الجمع في الوجهين وليسا بسواء لان الاعلال في الجمع
اكثر والتصحيح في المفرد اكثر **قلت** انما سوى بينهما في مجيء الوجهين في كل منهما ولم يسو بين الوجهين في الكثرة
وقد صرح بتفاوتهما في غير هذا الكتاب قال في الكافية ورجح الاعلال في جمع وفي مفرد التصحيح اولى ما قفي **فان**
قلت لم كان الاعلال في الجمع ارجح والتصحيح في المفرد ارجح **قلت** لثقل الجمع وخفة المفرد **تنبيهان** الاول
لا اشكال في اطراد الاعلال في الجمع والتصحيح في المفرد واما تصحيح الجمع فمذهب الجمهور انه لا يقاس عليه والى هذا
ذهب في التسهيل قال ولا يقاس عليه خلافا للفراء انتهى وضعف مذهبه لقلة ما ورد من ذلك واما اعلال المفرد
فظاهر التسهيل اطراده والذي ذكره غيره انه شاذ لا يقاس **الثاني** ما تقدم في نحو من التصحيح مشروط بان لا يكون
من باب قوي فلو بني من القوة نحو الدنو ان يعل به ما اعل بمفعول من القوة وقد تقدم **ص** وشاع نحو نيم في نوم ونحو نيام شذوذه نمي

ش يعني انه قد كثر في فعل جمع فاعل الذي عينه واو الاعلال بقلب الواو يا نحو جمع نايم نيم وفي
صوم جمع صايم صيم وفي جوع جمع جايع جيع قال **فخلت صبحة لقوم جيع** ووجه ذلك ان العين شبهت
باللام لقربها من الطرف فاعلت كما تعل اللام فقلبت الواو التي هي عين يا وادغمت الياء في الياء والتصحيح في ذلك
هو الاصل واما فعال فالمعروف فيه التصحيح نحو صوام وقوام فالتصحيح فيه متعين لبعد عينه من الطرف بسبب زيادة الالف وقد شذ الاعلال
في لفظ واحد لا يقاس عليه وهو نيام جمع نايم قال الشاعر **الا طرقتنا مية ابنة منذر فما ارق النيام**
الا كلامها وانشد [illegible] **الا خيلت مي وقد نام صحبتي فما ارق النيام الا سلامها** [illegible]
عوم الاول **تنبيهان** الاول قوله شاع يفيد الكثرة وليس بنص على اطراده وقد نص غيره من النحويين على انه مطرد
واطراده شرط لم يذكره المصنف وهو الا يكون معتل اللام نحو شاو وشوى فهذا لا يجوز اعلاله كراهة لتوالي
الاعلال **الثاني** يجوز في فعل المعتل العين الضم والكسر والضم هو الوجه الاول [illegible]

فصل

ذو اللين فاتا في افتعال ابدلا وشذ في ذي الهمز نحو ائتكلا **ش** اذا كان فاء الافتعال حرف لين اعني واوا او ياء
ابدل في اللغة الفصحى ابدالا تاء في الافتعال وفروعه اعني الفعل واسم الفاعل والمفعول مثال ذلك في الواو اتعد
يتعد اتعادا فهو متعد ومثاله في الياء اتسر يتسر اتسارا فهو متسر وانما ابدلوا الفاء في ذلك تاء لانهم لو
اقروها لتلاعبت بها حركة ما قبلها فكانت تكون بعد الكسرة ياء وبعد الفتحة الفا وبعد الضمة واوا فابدلوا منها
التي تغييرها لتغير احوال ما قبلها ابدلوا منها حرفا جلدا لا يتغير لما قبله وهو التاء وهو اقرب الزوائد مخرجا الى
الواو والياء [illegible] **تنبيهات** الاول قال بعض النحويين البدل في اتعد انما هو من الياء لان الواو

مية معنى ارق [illegible]

لا تثبت مع الكسرة في اتعاد وفي اتعر وحمل المضارع واسم الفاعل واسم المفعول منه على الماضي والمصدر **الثاني** قوله
ذو اللين يشمل الواو والياء كما تقدم واما الالف فلا مدخل لها في ذلك لانها لا تتكون فاء ولا عينا ولا لاما **الثالث** من
اهل الحجاز قوم يتركون هذا الابدال ويجعلون فاء الكلمة على حسب الحركة التي قبلها فيقولون ايتعد يا تعد فهو موتعد
وايتسر ياتسر فهو موتسر **الرابع** حكى الجرمي ان من العرب من يقول ايتسر واتعد بالهمز وهو غريب وقوله
وشذ في ذي الهمز نحو ائتكلا ... وشذ ابدال الفاء الاصلية تاء فيما اصله الهمز والقياس فيه الابدال نحو ايتكل يا تكل
ايتكالا لانه افتعل من الاكل فعاء الفعل همزة واكنها خففت بابدالها حرف لين لاجتماعها مع الهمزة التي قبلها
فاذا فرت على ما يقتضيه التصريف ولم تبدل لانها ليست باصل وانما هي بدل من همزة والهمزة لا تدغم فينبغي ان يكون بدلها
كذلك وايضا فان ابدالها وهم بدل من الفاء يوذن بالتنزل اعا ليس وقد شذ ابدال الياء والواو في هذا تاء كقول
بعضهم اتزر البس الازار فالتاء في هذا بدلت من الياء المبدلة من الهمزة واللغة الفصيحة في ذلك عدم الابدال
تنبيهان الاول قوله وشذ يقتضي ان الابدال في ذي الهمز ليس بلغة فلا يقاس عليه وهذا هو المعروف
وحكى عن البغداديين انهم اجازوا الابدال في ذي الهمز وحكوا من ذلك العاظا وهي اتزر واتمن من الازار والامانة واتهل
من الاهل ومنه عندهم اتخذ من الاخذ وقال بعضهم هي لغة ردية متنازع في صحة نقلها قال ابو علي هذا خطأ في الرواية
فان كنت قد سمعت من قوم غير فصحاء لا ينبغي ان يوخذ بلغتهم ولم يحك هذا سيبويه ولا الايمة المتقدمون العارفون
بالصنعة وتمييز النقل **قلت** وفي الحديث وان كان قصيرا فليتزر به كذا لجميع رواة الموطا بالابدال والادغام
وفي حديث عايشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامرني اذا حضت ان اتزر بالادغام وهل **قلت**
مما يضعف ابو علي بقولهم اتخذ وهو من الاخذ **قلت** خرجه على ان تاء الاولى اصلية لان العرب قالت تخذ بمعنى
اخذ قال تعالى لتخذت عليه اجرا وانشد وقد تخذت رجلي لدى جنب غرزها **نسيفا** كافحوص القطاة
المطرق ونازع الزجاج في وجود مادة تخذ وزعم ان اصله اتخذ وحذف وهم ما ذهب اليه الفارسي لما حكاه
ابو زيد من قولهم تخذ يتخذ تخذا وذهب بعض المتاخرين الى ان اتخذ مما ابدلت فاوه تاء على اللغة الفصحى لان فيه لغة
وقد بالواو وهذه اللغة وان كانت قليلة الا ان بناءه عليها احسن لانهم نصوا على ان اتزر لغة ردية **الثاني** ظاهر
تمثيله بايتكل انه مما سمع فيه الابدال شذوذا ويحتمل ان يريد ان الابدال سمع فيما هو من جنسه وان كان لم يسمع فيه
ونص الشارح على ان هذا مقال ولا يريد انه يقال في افتعل من الاكل اتكل **قلت** وفي كلام بعضهم ما يدل على انه مسموع
وقوله **ص** طا تا افتعال رد اثر مطبق **ش** يعني انه اذا بني الافتعال او فروعه مما فاوه احد الحروف المطبقة
وهي الطاء والظاء والصاد والضاد وجب ابدال تائه طاء كقولك في بناء افتعل من طعن وظلم وصبر
وضرب اطعنوا واظلموا واصطبروا واضطربوا والاصل في ذلك اطتعنوا واظتلموا واصتبروا واضترموا ولكن
استثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من تفاوت المخرج وتباين الصفة اذ التاء مهموسة منسفلة والمطبق
مجهور مستعل فابدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء **تنبيه** اذا ابدلت التاء طاء بعد الظاء
وجب الادغام لاجتماع المثلين واذا ابدلت بعد الظاء في نحو اظلم ففيه ثلاثة اوجه احدها البيان فيقال اظطلم والثاني
ادغام الظاء في الطاء فيقال اطلم بطاء مهملة مشددة والثالث ان يجعل موضع طاء ظاء معجمة ثم تدغم فيقال اظلم
ويروى بالاوجه الثلاثة قول زهير هو الجواد الذي يعطيك نائله **عفوا ويظلم احيانا فيظلم** واذا ابدلت
بعد الصاد ففيه وجهان البيان فيقال اصطبروا والادغام بقلب الثاني الى الاول فيقال اصبر بصاد مشددة قال سيبويه
وحدثنا هارون ان بعضهم قرا ان يصالحا بينهما صلحا واذا ابدلت بعد الضاد ففيه ثلاثة اوجه البيان
والادغام بوجهيه فيقال اضطجع واضجع وهذا الثالث قاله ابن هشام الخضراوي وهو نادر شاذ وقد استثقل
بعضهم اجتماع الضاد والطاء لما بينهما من التقارب فقلب الضاد لاما فقال الطجع وبالاوجه الاربعة ينشد قوله
مال الى ارطاة حقف فالطجع وقوله **ص** في ادان وازدد وادكر دالا بقي **ش** يعني انه اذا بني الافتعال
مما فاوه دال نحو دان او زاي نحو زاد او ذال نحو ذكر وجب ابدال تائه دالا فيقال ادان وازداد وادكر والاصل اذتان
وازتاد واذتكر فاستثقل مجيء التاء بعد هذه الاحرف فابدلت دالا **تنبيهان** الاول اذا ابدلت تاء الافتعال
دالا بعد الدال وجب الادغام لاجتماع المثلين فليس في ادان الا وجه واحد واذا ابدلت دالا بعد الزاي فوجهان
الاظهار والادغام بقلب التاء الى الدال فيقال ازدهى ولا يجوز العكس لان الزاي لا تدغم فيما ليس من مخرجها
واذا ابدلت دالا بعد الذال فثلاثة اوجه الاظهار والادغام بوجهيه فيقال اذدكر وادكر بدال **معجمة** **الثاني**
مقتضى اقتصار الناظم على ابدال تاء الافتعال طاء بعد الاحرف الاربعة ودالا بعد الثلاثة انها تقر بعد ساير
الحروف ولا تبدل وقد ذكر في التسهيل انها تبدل ثاء بعد الثاء فيقال اثرد بثاء مثلثة وهو افتعل من ثرد اذ
تدغم فيها الثاء فيقال اثرد بثاء مثلثة وقال سيبويه والبيان عندي جيد يعني الاظهار فيقال اثترد ولم يذكر
المصنف هذا الوجه وذكر في التسهيل ايضا انها قد تبدل دالا بعد الجيم كقولهم في اجتمعوا اجدمعوا وفي

اختير اجوز قال الشاعر فقلت لصاحبي لا تحبسانا بنزع اصوله واجتز شيحا وهذا لا يقاس عليه وظاهر
كلام المصنف في بعض كتبه انها لغة لبعض العرب فان صح انه لغة جاز القياس عليه وهذا اخر ما ذكره الناظم من
باب الابدال وما تعلق به من اوجه الاعلال وقد علم بما ذكره ان الهمزة تبدل من ثلاثة احرف وهي الياء والالف والواو
وان الواو تبدل من ثلاثة احرف وهي الهمزة والالف والياء وان الميم تبدل من النون وان التاء تبدل من حرفين وهما الواو
والياء وان الطاء تبدل من التاء وان الدال تبدل من التاء على ما سبق ذكره من التفصيل وقد تبدل بعض هذه الحروف من غير
ما ذكر وانما قصر هنا على ذكر الضروري ولذلك لم يتكلم على ابدال الهاء مع انه ذكرها في حروف الابدال لان ذكر الهاء
ليس بضروري ولعله اخل في التسهيل والضروري في التصريف بجمع هجاء طويت دائما فاسقط الهاء وقد تقدم في اول
الباب الاعلام بان حروف الابدال الشايع اثنان وعشرون حرفا وهي المجموعة في قوله لجد صرف شكس امن
طي ثوب عزته وان الابدال قد وقع في غيرها ايضا ولكنه ليس بشايع وقد رايت ان اذيل ذكر ما سبق باستيفاء
الكلام على ابدال جميع الحروف على سبيل الايجاز مرتبا للحروف على ترتيبها في المخارج فاقول وبالله التوفيق الهمزة
ابدلت من سبعة احرف وهي الالف والياء والواو والهاء والعين والخاء والغين اما ابدالها من حروف اللين فمنه مطرد
كابدال الهمزة من الالف في حمراء ومن الواو في كساء ومن الياء في رداء وقد تقدم بيانه مستوفيا ومنه غير مطرد كابدال
الهمزة من الالف في الخاتم والعالم ومن الواو في اشاح واجرى هذا المازني في اشاح فان ابدال الهمزة من الواو فيه مطرد
عنده ومن الياء في قولهم قطع الله اديه وفي اسنانه ألل اي يلل وهو قصر الاسنان العليا وقيل العطف الى داخل
الفم واما ابدالها من الهاء وما بعدها فمقصور على السماع فمثال ابدالها من الهاء ماء واصله ماه ومن العين قولهم اباب
بحر والاصل عباب بحر ومن الخاء قولهم صأ بمعنى صخ حكاه الاخفش عن الخليل ومن الغين قولهم زأنه بمعنى زغنه
حكاه النضر بن شميل عن الخليل ايضا وابدالها من هذه الحروف غريب جدا الالف ابدلت من اربعة احرف وهي الياء
نحو باع والواو نحو قال والهمزة نحو كاس في كأس والنون الخفيفة نحو لنسفعا الهاء ابدلت من خمسة احرف
وهي الهمزة نحو هياك في اياك وهو كثير والالف كقولهم مهما وهنا وهنه ان لم اروها جمة ان ومن هنا
في هنيهة تصغير هنة اصله هنيوة ويحتمل ان تكون الهاء فيه مبدلة من الياء والواو
المبدلة من الواو والياء قولهم يا هناه عند ابي الفتح وفيه اقوال مشهورة والياء في هذه وهيهنة على احد الوجهين
والتاء في نحو طلحة في الوقف على مذهب البصريين وابدال الهاء في جميع ذلك غير مطرد الا في نحو طلحة العين ابدلت
من حرفين من الحاء في قولهم صبع بمعنى صبح ومن الهمزة في نحو عن زيدا قائم بمعنى ان زيدا قائم وهي عنعنة تميم الغين
ابدلت من حرفين من الخاء كقولهم غطر يغطر بمعنى خطر يخطر حكاه ابن جني ومن العين كقولهم لغن في لعن الحاء
ابدلت من العين قالوا ربح في ربع وهو قليل الخاء ابدلت من حرف واحد وهو الغين في قولهم الاخر بريرون به الاغر
يعني وقع التكافؤ بينهما وذلك في غاية القلة القاف ابدلت من حرف واحد وهو الكاف في قولهم عربي قح وكح
الطاير وهو ما ويه من الجبل حكاه الخليل الكاف ابدلت من حرف واحد وهو القاف في قولهم عربي كح اي قح وكشط
بمعنى قشط فقالوا في الكشط القشط واللوم وابدال الكاف من القاف اكثر من عكسه ومن التاء في قول الراجز يا ابن الزبير
طالما عصيك انه ما عصيتا اشتوه الجيم ابدلت من الياء مشددة ومخففة والاكثر في الياء المبدل منها
الجيم مشددة موقوفا عليها او مسبوقة بعين وهي عجعجة قضاعة الشين ابدلت من ثلاثة احرف من كاف المؤنث
في نحو اكرمتك فالوا اكرمتش ومن الجيم قالوا مدمش في مدمج قال اذ ذاك اذ حبل الوصال مدمش
المدمج ومن السين فالوا مفعشوش في مفعسوس وهو القصير الذليل ويجمع بالمهملة دون المعجمة وبذلك الياء
على الابدال وهي اوسع حروف الابدال ذكروا انها ابدلت من ثمانية عشر حرفا وهي الالف نحو دنينير في
تصغير دينار والواو نحو اغزيت ومالتم وقد ضمه والهمزة نحو بير في بئر والهاء نحو دهديت في دهدهت
والسين في سادي وخامي ودساها واصلها سادس وخامس ودسسها والباء في الارانب والثعالب والاصل
الارانب والثعالب والراء في قيراط وشيراز عند بعضهم والنون في اناسي ومن ابر جمع انسان ومن ظربان وفي
تظنيت وهو من الظن والصاد في قصيت اظفاري والضاد في قولهم تقضي البازي اذا البازي كسر واللام في امليت
واصله امللت والميم في التميت واصله التممت والعين في ضفادي اي ضفادع والراء في تسري والتاء في
ايتصلت والثاء في الثالي اي الثالث والجيم في ديابي وشيري في شجرة والكاف في مكاكي اللام ابدلت
من حرفين من النون في اصيلال والضاد في الطجع بمعنى اضطجع الراء ابدلت من اللام في قولهم نثرة بمعنى نثلة
ودرع اي بمعنى لعل النون ابدلت من ثلاثة احرف وهي اللام كقولهم لعن في لعل ونا من فعلت كرامي ابل فعلت كرا
والميم كقولهم للحية ايم وايم بالميم والنون حكاه الاصمعي وقالوا اسود قاتم وقاتن والهمزة كقولهم في
النسب الى صنعاء وبهراء صنعاني وبهراني وهكذا البراء هنا في حناء وهو الذي يختضب به الطاء ابدلت من
حرفين التاء في الافتعال بعد حروف الاطباق وقد ذكرناه والدال حكي يعقوب عن الاصمعي فحط العروق ومد

والاتعاط في اتعاد **الدال** ابدلت من اربعة احرف وهي التاء في الافتعال بعد الدال والذال والزاي والجيم في نحو اجدمعوا
والطاء كقولهم المرد في المرط وهو حيث تمرط الشعر من الجسد ومن الذال كقولهم ذكر في ذكر جمع ذكرة **التاء**
ابدلت من ستة احرف وهي الطاء في فسطاط والسين في فسطاس لقولهم فساطيط دون فساتيت والدال كقولهم ناقة
تربوت والاصل ربوت اي مذللة لانه من الدربة والواو في تراث وتجاه ونحوهما والياء في ثنتين وكيت وذيت والصاد
في لصت والسين في ست قال في التسهيل وربما ابدلت من الهاء مثاله ما انشده بعضهم في قوله **العاطفونة حين**
ما من عاطف والمطعمون زمان اذا ما من مطعم اراد العاطفونه بهاء الوقف ثم ابدلها تاء وحركها للضرورة
ومثله بعضهم بنحو جفنة ونعمت لانه جعل الهاء اصلا **الصاد** ابدلت من السين في نحو صراط **الزاي** ابدلت من حرفين
من السين نحو يزدل في يسدل والصاد نحو يزدق في يصدق **السين** ابدلت من ثلاثة احرف التاء في استخذ على احد
الوجهين واصله اتخذ والشين في مشدود قالوا مسدود واللام في استنقضه اي انتقضه وهو في غاية الشذوذ
الهاء لم اجد في ابدالها شيئا **الذال** ابدلت من الدال في قراءة من قرا فشرذ بهم بالذال المعجمة وفيه احتمال ومن التاء
في قولهم تلغذم الرجل اذا تلغتم اي ابطا في الجواب **الثاء** ابدلت من الفاء في مغثور اصله مغفور ومن الذال في قولهم
في الجذوة جثوة **الفاء** ابدلت من الثاء في قولهم قام زيد فم عمرو اي ثم عمرو حكاها يعقوب وقولهم فوم بمعنى ثوم
ومن الباء في قولهم هذه بافاته اي باباته **الباء** ابدلت من الميم في قولهم باسمك ما اسمك وهي لغة بني
مازن ومن الفاء في قولهم البشكل بمعنى الفشكل **الميم** ابدلت من اربعة احرف وهي الواو في فم عند اكثرهم والنون
في نحو عمبر والبنام في عنبر والبنان ومن الباء في قولهم ما زلت راتما على كذا وراتبا اي مقيما ويرى عليه البدل لانهم قالوا
رتب ولم يقولوا رتم واللام التي للتعريف في لغة حمير **الواو** ابدلت من ثلاثة احرف الالف في نحو ضويرب تصغير
ضارب والياء في نحو موقن والهمزة في نحو مومن والله سبحانه اعلم

فصل **ص** فا امر او مضارع من كوعد احذف وفي كعدة ذاك اطرد

ش اعلم ان الحذف وجه من وجوه الاعلال وهو ضربان مقيس وشاذ فالمقيس
يعود التزم ضرب ذكره في هذا الفصل وهو ثلاثة انواع الاول حذف الواو من مضارع ثلاثي فاؤه واو اشترط الواو فوقوعها
ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة كقولك في مضارع وعد يعد واصله يوعد فحذفت الواو لما ذكر وحمل على ذي
الياء اخواته نحو اعد ونعد وتعد والامر نحو عد والمصدر الكائن على فعلة بكسر الفاء وسكون العين نحو عدة فان اصله
وعد على وزن فعل فحذفت فاؤه حملا على المضارع وحركت عينه بحركة الفاء وهي الكسرة ليكون بقاء كسرة الفاء
دليلا عليها وعوضوا منها تاء التانيث ولذلك لا يجتمعان وجاء العوض هنا في الاخر والمحذوف من اوله كعكس اسم وابن
وتعويض الهاء هنا لازم وقد اجاز بعض النحويين حذفها للاضافة مستدلا بقول الشاعر **واخلفوك عد الامر**
الذي وعدوا بمعنى عدة الامر وهو مذهب الفراء وخرجه بعضهم على ان عدا جمع عدوة اي ناحية اي واخلفوك
نواحي الامر الذي وعدوا **تنبيهات** الاول فهم من قوله كوعد ان حذف الواو المذكورة مشروط بشروط اولها
ان تكون الياء محذوفة مفتوحة فلا تحذف من يوعد مضارع اوعد ولا من يوعد مبنيا للمفعول الا ما شذ من قولهم يدع
ويذر في لغة وثانيها ان تكون عين الفعل مكسورة فلو كانت مفتوحة نحو يوجل او مضمومة نحو يوضؤ لم تحذف
الواو الا ما شذ من قول بعضهم يجد قال الشاعر **لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة تدع الصوادي لا يجدن**
غليلا وهي لغة عامرية **فان قلت** فقد جاء الحذف فيما عينه مفتوحة كيقع ويسع **قلت** اما يقع فلان
ماضيه وقع بالفتح وقياس مضارعه يفعل بالكسر فجعل من ذلك القياس فتحت عينه لاجل حرف الحلق وكان الكسر فيه
مقدرة فحذفت الواو منه لذلك واما يسع فماضيه وسع بالكسر وقياس مضارعه الفتح فيفعل نحو يسع لكنه لما
حذفت الواو منه دل ذلك على انه كان مما يجيء على فعل يفعل بالكسر نحو ومق يمق ونحوه والى هذا اشار في التسهيل
بقوله لوقوعها في فعل بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كيعد او مقدرة كيقع ويسع الا ان في جعلها مقدرة تجوزا
وثالثها ان يكون ذلك في فعل فلو كان في اسم لم تحذف الواو ولان الحذف في الفعل انما كان لاستثقال ذلك في فعل ثقل
الاسم فعلى هذا تقول في مثال يقطين من وعد يوعيد وعلم من قوله كعدة ان حذف هذه الواو من فعلة المشار اليها
مشروط بشرطين احدهما ان تكون مصدرا كعدة فلو كانت غير مصدر لم تحذف واوها الا ما شذ وذلك قولهم
رقة للفضة وحشة للارض الوحشية ولدة وفيهما احتمال وهو ان تكون مصدرا وصف به ذكره الشلوبين وقوله
في التسهيل وربما اعل بذا الاعلال اسماء كرقة وصفات كلدة فيه نظر لان مقتضاه وجود اقل الجمع من النوعين
اما الاسماء فرقة وحشة وجهة عند من جعلها اسما واما الصفات فلا يحفظ غير لدة وقد انكر سيبويه
مجيء صفة على فعل وثانيهما ان لا يكون لبيان الهيئة نحو الوعدة والوقفة المقصود بهما الهيئة فانهما لا يحذف منهما
وهذا احترز عنه في الكافية بقوله • وفعلة مصدر محذوف الفا • كعدة مستوجب ذا الحذف فا • الثالث قد ورد
تصحيح فعلة المصدر المذكور وهو شاذ قالوا وترة وترا ووترة بكسر الواو وحكاه ابو علي في اماليه قال الجرمي ومن
العرب من يخرجه على الاصل فيقول وعدة ووثبة ووجهة **قلت** اما وجهة فمذهب المازني والمبرد والفارسي

الى انه اسم للمكان المتوجه اليه فعلى هذا لا شذوذ في اثبات واوه لانه ليس بمصدر وذهب قوم الى انه مصدر وهو الذي يُفهم
من كلام سيبويه ونسب الى المازني ايضا فعلى هذا فاثبات الواو فيه شاذ قال بعضهم والمسوغ لاثباتها فيه دون غيره
من المصادر انه مصدر جار على غير فعله اذ لا يُعرف وجه يجه فلما فُقد مضارعه لم يحذف منه اذ لا موجب لحذفها منه الا حمله
على مضارعه ولا مضارع والفعل المستعمل منه توجه واتجه والمصدر الجاري عليه التوجه فحذفت زوائده وقيل وجهة
ورجح الشلوبين القول بانه مصدر قال لانه وجهة وجهة بمعنى واحد ولا يمكن ان يقال في جهة انها اسم مكان اذ لا ينبغي
للمحذوف وجه الرابع فيعلم من تحصيل هذا الحذف بما قبله وكان ما قبله يا لا محل له في هذا الحذف الا ما شذ من قول
بعضهم ييسر مضارع يسر واصله ييئس فحذفت اليا وشذ ايضا يئس مضارع يئس ثم انتقل الى النوع الثالث
فقال ص وحذف همز افعل استمر في مضارع وبنيي متصف ش يعني انه اطّرد حذف همزة افعل من مضارعه واسمي
فاعله ومفعوله والية الاشارة بقوله وبنيي متصف فتقول اكرم يكرم فهو مكرِم ومكرَم وكان حق افعل ان
يجي مضارعه على يؤفعل بزيادة حرف المضارعة على اول الماضي كما فعل في غيره من الامثلة نحو ضارب يضارب وتعلم
يتعلم الا انه لما كان من حروف المضارعة همزة المتكلم حذفت همزة افعل معها لئلا يجتمع همزتان في كلمة واحدة وحمل على
ذي الهمزة اخواته واسما الفاعل والمفعول تنبيهان الاول لا يجوز اثبات هذه الهمزة على الاصل الا في ضرورة
او كلمة مستندرة فمن اثباتها في الضرورة قوله **فانه اهل لان يؤكرما** وانشد سيبويه **وصاليات ككما**
يؤثفين ووزن افعيت على هذا افعلت والهمزة زائدة وقال التبريزي لا حجة فيه لاحتمال اصالة الهمزة فيكون اثفيت
فعليت كسلقيت وقد اجاز سيبويه في همزة اثفية الاصالة والزيادة والكلمة المستندرة قولهم ارض مؤرنبة
بكسر النون اي كثيرة الارانب وقولهم كساء مؤرنب اذا خلط صوفه بوبر الارانب هذا على القول بزيادة همزة ارنب
وهو الظاهر **الثالث** لو ابدلت همزة افعل هاء كقولهم في اراق هراق او عينا كقولهم في ابهل الابل عبهل لم تحذف
لعدم مقتضى الحذف فتقول هراق يهريق فهو مهريق ومهراق وعبهل الابل يعبهلها فهو معبهل وهي معبهلة
اي مهملة ثم انتقل الى النوع الثالث فقال ص ظلت وظلت في ظللت استعملا وقرن في اقررن وقرن نقلا
ش قال في شرح الكافية كل فعل مضاعف على وزن فعل فان اسند الى تاء الضمير او نونه يستعمل على ثلاثة اوجه
تاما نحو ظللت ومحذوف اللام مفتوح الفاء نحو ظلت ومحذوف اللام مكسور الفاء نحو ظلت انتهى وقد يفهم
منه جواز ما ولي ان هذا الحذف مطرد في كل فعل مضاعف على فعل والى هذا ذهب الشلوبين وصرح سيبويه بانه
شاذ وانه لم يطرد الا في لفظين من الثلاثي وهما ظلت ومست في ظللت ومسست وفي لفظ ثالث من زائد على الثلاثة
وهو احست في احسست وممن ذهب الى عدم اطراده ابن عصفور وحكى في التسهيل انه لغة بني سليم وبذلك رد على
ابن عصفور الثانية مقتضى قوله على فعل اختصاص هذا الحذف بمكسور العين وقد عمم في التسهيل فشمل المفتوح والمكسور
وقد حكى ابن الانباري الحذف في لفظ من المفتوح وهو همت في هممت الثالثة مقتضى قوله على فعل ايضا اختصاص ذلك
بالثلاثي وكلامه في التسهيل يشمل الزائد على الثلاثة وتقدم تمثيله بحست الرابعة صرح بان المحذوف في ظلت
وظلت لام الكلمة وصرح في التسهيل بان المحذوف العين وهو ظاهر كلام سيبويه **فان قلت** ما وجه فتح الفاء
وكسرها **قلت** وجه فتحها ابقاء حركتها لانها مفتوحة في الاصل ووجه كسرها انتقال حركة العين اليها وذكر
ابو الفتح ان كسر الظاء من ظلت لغة اهل الحجاز وفتحها لغة بني تميم وقوله وقرن في اقررن يعني ان هذا الحذف قد
جاء في الامر ايضا بشرط ان تكون العين مكسورة وقرا اكثر القراء وقرن في بيوتكن وهو من قررت بالمكان اقر به
بالفتح في الماضي والكسر في المستقبل فلما امر اجتمع مثلان احدهما مكسور فحذف الحذف كما فعل في الماضي فان
قلت فمحل هذا في الامر **قلت** قال في الكافية ظلت وظلت في ظللت اطرد وقرن في اقررن وقس معتضدا
وذكر غيره ان ذلك لا يجي دون نحو ضابط التسهيل بانه قال وربما فعل ذلك بالامر والمضارع فزاد المضارع ومثاله يقرن
في يقررن وذكر ذلك في شرح الكافية فقال وكذلك يستعمل في نحو يقررن واقررن فيقال فيهما يقرن وقرن ولا
فتح الفاء في هذا وشبهه عند من قال انتهى وقال الشارح الضابط في هذا النوع ان المضارع على يفعل اذا كان
مضاعفا يسكن لامه لاتصاله بنون الاناث فيجوز تخفيفه بحذف عينه ونقل حركتها الى الفاء وكذلك الامر منه كقولك في
يقررن يقرن وفي اقررن قرن وقوله وقرن نقلا يعني بفتح القاف وهي قراءة نافع وعاصم وهو امر من قررت بالمكان اقر به
بكسر الماضي وفتح المضارع وهي لغة فصيحة ثابتة لا يغتفر قول من انكرها فلما امر منه اجتمع مثلان واولهما مفتوح
ففعل به من حذف عينه ونقل حركتها ما فعل باحسست وهذا نادر لا يقاس عليه لان هذا الحذف انما هو المكسور تشبيها
الاول وذهب بعضهم الى ان قرن على قراءة الكسر من الوقار يقال وقر يقر فيكون قرن محذوف الفاء مثل عدن ورجح
الاول لتوافق القراءتان وذهب بعضهم الى ان قرن على قراءة الفتح امر من قار يقار **الثالث** اجاز في الكافية وشرحها
الحاق المضموم العين بمكسورها فاجاز في اغضضن ان يقال غضن واحتج بان فك المضموم اثقل من فك المكسور واذا كان فك
المفتوح فقد جاز منه الى الحذف في قرن المفتوح اتفاقا فبعد ذلك بالمضموم احق بالجواز قال ولم ار له منقولا

الإدغام يعني الإدغام اللائق بالتصريف كما فسره في الكافية والإدغام لغة الإدخال والإدغام بالتشديد
افتعال منه وهي عبارة سيبويه قال ابن يعيش الإدغام بالتشديد من ألفاظ البصريين والإدغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين
وهو اصطلاحا الإتيان بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل يكون في المثلين والمتقاربين في كلمة وفي كلمتين وهو
باب متسع واقتصر الناظم في هذا الفصل على ذكر إدغام المثلين المتحركين في كلمة ولا بد من تتميم الفائدة باستيفاء
الكلام على إدغام المثلين وأقول إذا التقى المثلان فالتقاؤهما على ثلاثة أضرب الضرب الأول أن يسكن أولهما ويتحرك
آخرهما نحو اضرب بكرا فهذا يجب إدغامه بثلاثة شروط أولها ألا يكون أول المثلين هاء سكت فإنه لا يدغم لأن الوقف
على الهاء منوي وقد روي عن ورش إدغام ماليه هلك وهو ضعيف من جهة القياس وثانيها ألا يكون همزة منفصلة
عن الفاء نحو اقرأ آية فلا إدغام في ذلك بل يجب تخفيف إحداهما فلو كانت الهمزة متصلة بالفاء وجب الإدغام نحو
سأّال وثالثها ألا يكون مدة في آخر وآخر مبدلة من غير همزة دون لزوم فإن كان مدة في آخر لم يدغم نحو يعطي بكر
ويغزو وافد لئلا يذهب المد بالإدغام فإن لم يكن في آخر وجب الإدغام نحو مغزوّ وأصله مغزوو على وزن مفعول واغتفر
ذهاب المد فيه هنا لقوة الإدغام فيه وإن كانت مبدلة من غير همزة دون لزوم لم يجب الإدغام بل يجوز إن لم يلتبس نحو
اتّاتاور ريّا في وقف حمزة ومنع ابن البصير نحو قوول ابتناء ما لم يسم فاعله من قاول لأنه لو أدغم لالتبس بفعّل فإن
كانت المدة مبدلة من غير همزة إبدالا لازما وجب الإدغام نحو أوّب وهو مثال أفعل من أوب أصله أأوب فقلبت
ثانية الهمزتين واوا لسكونها بعد ضمة ثم أدغم للزوم الوجوب الضرب الثاني أن يتحرك أولهما ويسكن ثانيهما
فهذا لا يجوز فيه إدغام لأن شرط الإدغام تحرك المدغم فيه ومثال ذلك في كلمة ظللت وفي كلمتين رسول الحسن
والضرب الثالث أن يتحركا فإن كانا من كلمتين جاز الإدغام بشرطين أحدهما ألا يكونا همزتين نحو قرأ آية فإن الإدغام
فيه لغة رديئة والآخر ألا يكون الحرف الذي قبلهما ساكنا غير لين نحو شهر رمضان فإن هذا لا يجوز إدغامه عند
جمهور البصريين وقد روي عن أبي عمرو إدغام ذلك وتأولوه على إخفاء الحركة وأجاز الفراء إدغامه وإن كانا من كلمة
واحدة فهذا الذي تعرض لبيانه بقوله **ص** أول مثلين محركين في كلمة ادغم **ش** فأمر بإدغام أول المثلين المتحركين
في كلمة فيشمل ذلك الأفعال نحو ردّ وضنّ ولبّ وأصلها ردد وضنن ولبب والأسماء نحو طبّ وطبّ أصلهما أفعل
فالكسر والإدغام في ذلك واجب بستة شروط الأول ألا يتصدرا نحو ددن فإن ذلك لا يجوز إدغامه لتعذر الابتداء
بالساكن قال المصنف في بعض كتبه إلا أن يكون أولهما حرف المضارعة فقد يدغم بعد متحرك أو حرف لين نحو ولا تيمموا
وتكاد تميز أو تتعى ويجوز أيضا الإدغام في الفعل الماضي إذا اجتمع فيه تاءان والثانية أصلية نحو تتابع ويؤتى
بهمزة الوصل فيقال اتّابع ولم يذكر هنا هذا الشرط وقد ذكره في الكافية وغيرها الثاني ألا يكونا في وزن ما هو اسم
على فعل نحو صفف أو فعل نحو ذلل جمع ذلول وفعل نحو كلل جمع كلة أو فعل نحو لبب فكل ذلك لا يجوز إدغامه وإلى
ذلك أشار بقوله **ص** لا كمثل صفف وذلل وكلل ولبب **ش** ما علة منع إدغام هذه الثلاثة الأمثلة **قلت** أما
الثلاثة الأول فلأنها مخالفة للأفعال في الوزن والإدغام فرع عن الإظهار فخص بالفعل لفرعيته وتبع الفعل فيه
ما وازنه من الأسماء دون ما لم يوازنه وأما الرابع فإنه موازن للفعل لكنه لم يدغم لخفته وليكون منبهة على فرعية
الإدغام في الأسماء حيث أدغم موازنه من الفعل نحو رد ليعلم ضعف سبب الإدغام فيه وقوته في الفعل واعلم أنه يمتنع الإدغام
أيضا فيما وازن أحد هذه الأمثلة بصدره لا بجملته نحو قششاء لعظم قلقال الأذن فإنه موازن بصدره لفعل نحو صفف
ونحو دداد وهو مثال اسلغار من الرد فإنه موازن بصدره لفعل نحو ذلل ونحو حببة جمع حب فإنه موازن بصدره لفعل
نحو كلل ونحو الأجار مصدر دح بمعنى دب فإنه موازن بصدره لفعل نحو لبب ولو بنيت من الرد نحو عطعان قلت رددان
بالفك هذا مذهب الخليل وسيبويه وخالف الأخفش فقال ردّان بالإدغام ووجهه أن الألف والنون زيادتان تختص بالأسماء
الأوزان التي تليها فيتقوا توالي الفتحتين فأدغم تخفيفا فصار في ذلك نظير الفعل في الثقل نحو رد بل هو أولى بالإدغام من
الفعل لأن حركة الدال الأولى في الفعل ليست بلازمة والصحيح ما ذهب إليه الخليل وسيبويه لأنه هو الذي ورد به السماع
أنشد أبو علي القالي يدعو ابن الدحجار الدار جار فإن قلت كان ينبغي أن يستثنى مثالا خامسا يمتنع فيه الإدغام
وهو نحو إبل لكونه مخالفا لأوزان الأفعال فلو بنيت من الرد نحو إبل قلت ردد بالفك **قلت** العذر له في عدم استثنائه
أنه بناء لم يكثر في الكلام ولم يسمع في المضاعف وقد استثناه في بعض نسخ التسهيل واعلم أن أوزان الثلاثي التي يمكن فيها
اجتماع مثلين متحركين أكثر تسعة وقد سبق ذكر خمسة منها وبقي أربعة واحد منها مهمل فلا كلام فيه وهو
فِعُل بكسر الفاء وضم العين وثلاثة مستعملة وهي فَعِل نحو كتف وفَعُل نحو عضد وفُعِل نحو دئل فإذا بنيتها من الرد نحو
كتف وعضد قلت ردّ بالإدغام لأنها من أمثلة لوزن الفعل وليست في خفة نحو لبب هذا مذهب الجمهور وخالف ابن كيسان
فقال رددٌ وردُدٌ بالفك وإذا بنيتها من الرد نحو دئل قلت رُدِد بالفك ومن رأى أن فُعِلا أصل في الفعل فينبغي له أن يدغم أولهما
وقياس مذهب ابن كيسان الإظهار بل هو في هذا أولى الثالث ألا يتصل بأول المثلين مدغم فيه وإليه أشار بقوله **ص** ولا كجسر
ش وهو جمع جاسر فإن فيه مثلين متحركين ولم يدغم أولهما في الثاني لأن قبلهما مثلا أدغم في أول المتحركين فلا أدغم

وإن قلت

المدغم فيه الفك ساكنان ويبطل الادغام السابع والرابع لا يعرض تحريك ثانيهما واليه اشار بقوله ص ولا كاخصص ابي ش
فهذا فيه مثلان متحركان ولم يدغم لان حركة الثاني عارضة وهي حركة النقل والاصل اخصص بالاسكان فنقلت حركة الهمزة الى
الساكن فلم يعتد بها لعروضها الخامس الا يكون ما هما فيه ملحقا بغيره واليه اشار بقوله ص ولا كهيلل ش وذلك نوعان
احدهما ما حصل فيه الالحاق بزائد قبل المثلين نحو هيلل اذا اكثر من قول لا اله الا الله فان لام هيلل متحرك في كلمة ولا سبيل الى ادغام
اولهما في الثاني لان قبلهما مزيدا للالحاق بدحرج وهو الياء فامتنع الادغام لئلا تفوت المماثلة والاخر ما حصل فيه الالحاق
باحد المثلين نحو جلبب فان احدى بائيه مزيدة للالحاق بدحرج فامتنع الادغام لاستلزامه فوات ما قصد من الالحاق
السادس الا يكون مما شذت العرب فيه فكه اختيارا وهو الفاظ محفوظة لا يقاس عليها والى هذا اشار بقوله ص وشذ
في ألل ونحوه فك بنقل فقبل ش وهي هذه الالفاظ الى السبعة اذ تغيرت رائحته والاسنان اذا فسدت والاذن اذا رقت
ودبب الانسان اذا نبت الشعر في جبينه وصكك الفرس اذا اصطك عرقوباه وضببت الارض اذا كثر ضبابها وقطط
الشعر اذا اشتدت جعودته ولححت العين اذا التصقت ومششت الدابة اذا شخص في وظيفها حجم دون صلابة العظم
وعززت الناقة اذا ضاق احليلها وهو مجرى اللبن فشذوذ ترك الادغام في هذه كشذوذ ترك الاعلال في القود ونحوه وقد
شذ الفك ايضا في كلمات من الاسماء نحو قولهم رجل ضفف الحال ومحبب وهكذا يوزن بطعام قضض اذا كان فيه يبس ولا
يجوز القياس على شيء من هذه المذكورات وما ورد من ذلك في الشعر عد من الضرورات كقول ابي النجم: الحمد لله العلي الاجلل:
ص وحيي افكك وادغم دون حذر كذاك نحو تتجلى واستتر ش يعني ان الفك والادغام جائزان في هذه المواضع الثلاثة
الاول ما عينه ولامه ياءان متحركتان نحو حيي وعيي فمن ادغم نظر الى انهما مثلان في كلمة وحركة ثانيهما لازمة ومن فك
الادغام انه راعى في الغالب التغير ومن اظهر نظر الى ان اجتماع المثلين في باب حيي كالعارض لكونه مختصا بالماضي دون المضارع
والامر والعارض لا يعتد به غالبا فان قلت اي الوجهين اكثر في كلامهم قلت الفك نص النحويون على ذلك وكلاهما
صحيح وقد قرئ بهما في المتواتر لعل النافع قرئ الفك لكثرته قلت ولو كانت حركة الياء الثانية عارضة نحو لن يحيي ورأيت
محييا لم يجز الادغام فاما قوله وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيتها فتعي فشاذ لا يقاس عليه
واجاز الفراء الثاني نحو تتجلى قال الشارح كل ما فيه تاءان مثل تاء تتجلى فهذا قياسه الفك لتصدر المثلين ومنهم من
يدغم فيسكن اوله ويدخل عليه همزة الوصل فيقول اتجلى وقال في شرح الكافية اذا ادغمت فيما اجتمع في اوله تاءان زدت
همزة الوصل ليتوصل بها الى النطق بالتاء المسكنة للادغام فقلت في تتجلى اتجلى وفي تتهم اتهم وفي هذا نظر لان تتجلى فعل
مضارع واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع والذي ذكره غيره من النحويين ان الفعل المفتتح بتاءين ان كان ماضيا نحو
تتبع وتتابع قلت اتبع واتابع وان كان مضارعا نحو تتذكر لم يجز الادغام ان ابتدئ به لما يلزم من اجتلاب الهمزة وهي
لا تكون في المضارع بل يجوز تخفيفه بحذف احدى التاءين وسياتي وان وصل بما قبله جاز ادغامه بعد متحرك او لين نحو تكاد
تميز ولا تيمموا الخبيث فلا احتياج في ذلك الى اجتلاب همزة الوصل والله اعلم الثالث نحو استتر وقوله افتعل افتعل
اجتمع فيه تاءان فهذا ايضا يجوز فيه الفك وهو قياسه لبقاء ما قبل المثلين على السكون ويجوز فيه الادغام بعد نقل حركة
اول المثلين الى الساكن فيقول ستر يستر ستارا تنبيهات الاول اعلم ان الادغام في استتر ونحوه يوجب طرح همزة
الوصل من اوله لتحرك الساكن بحركة النقل ولذلك قيل فيه ستر الثاني اذا اوثر الادغام في استتر صار اللفظ به كاللفظ
بستر الذي وزنه فعل بتضعيف العين ولكن يمتازان بالمضارع والمصدر لانك تقول في الذي وزنه في مضارع الذي اصله افتعل
يستر بفتح اوله لان اصله يستتر فنقل وادغم وتقول في مضارع الذي وزنه فعل يستر بضم اوله وتقول في مصدر الذي اصله افتعل ستارا
واصله استتارا فلما اريد الادغام نقلت الحركة وطرحت الهمزة وتقول في مصدر الذي وزنه فعل تستيرا على وزن تفعيل
الثالث يجوز في استتر ونحوه اذا ادغم وجه اخر وهو ان يقال ستر بكسر فائه على النقل الساكنين بكسر اولهما على
اصل التقاء الساكنين ويجوز على هذه اللغة كسر التاء اتباعا لفاء الكلمة فيقول قتل والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول
ستر على ذلك الا اسم الفاعل يشبه بلفظ اسم المفعول على لغة من يكسر التاء اتباعا فيصير مشتركا كالمختار ونحوه
على فرقة الرابع ما ذكر في هذا البيت كالمستثنى من الضابط المتقدم فان حيي متصف فيه بما يقتضي الادغام على سبيل
اللزوم ولا استثناه ليعلم انه ذو وجهين وكذلك استتر واما نحو تتجلى فلم يندرج في الضابط المتقدم لتصدر المثلين والساع
ص وما بتاءين ابتدي قد يقتصر فيه على تا كتبين العبر ش اذا اجتمع في اول المضارع تاءان جاز حذف احدهما نحو
تبين العبر واصله تتبين الاولى تاء المضارعة والثانية تاء تفعل وعلة الحذف انه لما ثقل عليهم اجتماع المثلين ولم يكن سبيل الى
الادغام لما يؤدي اليه من اجتلاب همزة الوصل وهي لا تكون في المضارع عدلوا الى التخفيف بحذف احدى التاءين تنبيهات
الاول هذا الحذف كثير جدا وهو في القرآن كثير نحو لا تكلم نفس الا باذنه وتنزل الملائكة الثاني ابهم في قوله
على تا فذهب سيبويه والبصريين الى ان التاء الثانية هي المحذوفة لان الاستثقال بها حصل ولان الاولى دالة على المضارعة
وقد صرح بذلك في التسهيل في نسخة مقروءة عليه فقال والمحذوفة هي الثانية لا الاولى خلافا لهشام يعني ان مذهب
هشام ان المحذوفة هي الاولى ونقله غيره عن الكوفيين الثالث الظاهر في قوله وما بتاءين ابتدي وهذا انما هو في المضارع

الذي تعذر فيه الادغام واما الماضي نحو تتابع فانه يتعذر فيه ادغام **الرابع** ما ذكرته من تعذر الادغام في المضارع انما هو في
الابتداء لاجل همزة الوصل كما سيبينه في الكلام على نحو تجلى **الخامس** قوله في شرح الكافية قد يقال في تتعلم تعلم استثقالا
لتوالي المثلين المتحركين وللادغام المحوج الى زيادة همزة الوصل فربما يتوهم ان الادغام في ذلك جائز وان كان مستثقلا كما يجوز
ابقاء المثلين متحركين في ذلك وكذلك قول الشارح هربا امام توالي متحركين وامام ادغام محوج الى زيادة همزة الوصل
وهو صحيح في التسهيل بما يدفع هذا التوهم فقال وقد يحذف تخفيف المتعذر ادغامه لسكون الثاني كما يستغنى عن الاظهار
لاستثقاله بتصيير المدغم كتنزل وتنزل الملائكة **السادس** قد يفعل هذا التخفيف بالحذف فيما تصدر فيه نونان
ومن ذلك ما حكاه ابو الفتح من قراءة بعضهم ونزل الملائكة تنزيلا قال في شرح الكافية وفي هذه القراءة دليل على ان
المحذوفة من تتنزل التاء الثانية لان المحذوفة من نون ننزل الملائكة في القراءة المذكورة انما هي الثانية وكان المثلين
اذا انفصل انما يحصل الاستثقال عند النطق بثانيهما فكان هو الاولى بالحذف قال الشارح ومنه على الاظهر قوله تعالى
في قراءة ابن عامر وعاصم نجي المومنين اصله ننجي المومنين **ص** وفك حيث مدغم فيه سكن لكونه بمضمر الرفع اقترن
ش اذا سكن آخر الفعل المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع وجب الفك لان ثاني المثلين قد سكن فتعذر الادغام فيه والمراد
بضمير الرفع: تاء ونون الاناث . وتاء الضمير نحو رددت ورددن ورددنا فقد مثل ذلك بقوله **ص** نحو حللت ما حللته
ش ونحو الادغام في ذلك واجب عند جمهور العرب قال في التسهيل والادغام قبل الضمير لغية قال سيبويه زعم الخليل
ان اناسا من بكر بن وائل يقولون ردّن ومدّن وردّت وهي لغة ضعيفة كانهم قدروا الادغام قبل النون والتاء وابقوا
اللفظ على حاله وحكى بعض الكوفيين في رددن ردّن يزيد نونا ساكنة قبل نون الاناث وبعد عمها فيها لان نون
الاناث لا يكون ما قبلها الا ساكنا وحكى بعضهم في ردّت ردات وهي في غاية الشذوذ ووجهه ان هذه التاء لا
يكون ما قبلها الا ساكنا ايضا وما اوجد على بقاء الادغام زاد الالف قبلها وقوله **ص** وفي جزم وشبه الجزم تخيير
قفي **ش** يعني ان المدغم فيه اذا سكن جزما او وقفا وهو المراد بشبه الجزم جاز فيه الفك والادغام نحو لم يحلل ولم
يحل واحلل وحل والفك لغة اهل الحجاز والادغام لغة تميم وقيل لغة غير اهل الحجاز وانما ادغم بنو تميم اذ قد يتحرك
الساكن في بعض الاحوال نحو اردد القوم ولم يردد القوم **تنبيهات** الاول انما جعل سكون الامر في نحو احلل
شبه الجزم لان الامر يعامل ما اخره معاملة المضارع المجزوم **الثاني** يعني بالتخيير استواء الوجهين في الجواز وفي التكلم
بهما في اتباع ايهما شاء وليس المراد استواءهما في الفصاحة لان الفك لغة اهل الحجاز وبها جاء القرآن غالبا كقوله
تعالى ان تمسسكم حسنة تسوءهم ومن يحلل عليه غضبي ولا تمنن واغضض من صوتك وجاء على لغة بني تميم قراءة ابن كثير وابي عمرو
والكوفيين ومن يرتد في المائدة وقرأ السبعة ومن يشاق الله في الحشر **الثالث** اذا ادغم اللام على لغة بني تميم وجب
طرح همزة الوصل ولم يحك الاختيار اليها وحكى الكسائي انه سمع من عبد القيس أُردّ واغضّ وامرّ بهمزة الوصل ولم يحك ذلك
احد من البصريين **الرابع** اذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع نحو ردّوا او ياء مخاطبة نحو ردّي او نون توكيد نحو ردّن ادغم
الحجازيون وغيرهم من العرب كذا قالوا والعلة ان الفعل حينئذ مبني على هذه العلامات فليس ثم تحريك بعارض
الخامس التزم اكثرهم فتح المدغم فيه قبل ها غائبة نحو ردّها ولم يردّها والتزموا ضمه قبل هاء غائب نحو ردّه
ولم يردّه قالوا لان الهاء خفية فلم يعتد بوجودها فكان الدال قد وليها الالف والواو نحو ردّا وردّوا وحكى الكوفيون ردّها بالضم
والكسر وردّه بالفتح والكسر وذلك في المضموم الفاء وذكر ثعلب الاوجه الثلاثة قبل ها الغائب وغلّط في نحو ردّه
الفتح واما الكسر فالصحيح انه لغة سمع الاخفش من ناس من بني عقيل مدّه وعضّه بالكسر والتزم اكثرهم الكسر قبل
ساكن فقالوا ردّ القوم بالكسر لانه حركة التقاء الساكنين في الاصل ومنهم من يفتح وهم بنو اسد قال بعض العرب
فغضّ الطرف انك من نمير فلا كعبا بلغت ولا كلابا واما الضم فقال في التسهيل ولم يضم قبل ساكن بل
يكسر وقد يفتح انتهى وحكى ابن جني الضم ايضا وهو قليل فان لم يتصل بالفعل ها الغائبة ولا ها الغائب
ولا الساكن ففيه ثلاث لغات الفتح مطلقا نحو ردّ وفرّ وعضّ وهي لغة كعب ونمير والكسر والاتباع لحركة الفاء
نحو ردُّ وفرِّ وعَضَّ وهذا اكثر كلامهم **ص** وفك افعل في التعجب التزم والتزم الادغام ايضا في هلم **ش** لما ذكر
جواز الفك والادغام في المجزوم ونحوه وهو الامر استدرك بيان افعل في التعجب وانه قد التزم الجميع فكه قال
في شرح الكافية بالاجماع **قلت** كانه يعني اجماع العرب فان ادغامه غير مسموع في كلامهم وانما
المسموع الفك كقوله **وقال نبي المسلمين تقدموا واحبب الينا ان يكون المقدما** وان اراد اجماع النحويين
فليس كذلك لان بعض النحويين حكى عن الكسائي اجازة ادغامه . واما هلم فادغامه لازم باجماع **تنبيهات**
الاول اختلفت العرب في هلم فهي عند الحجازيين اسم فعل بمعنى احضر او اقبل وعند بني تميم فعل امر لا يتصرف ولزم ادغامه
وانما ذكرها هنا باعتبار فعليتها وقد استعمل لها مضارع من قيل له هلم فقال لا اهلم **الثاني** التزموا ايضا فتح
هلم وحكى الجرمي فيه الفتح والكسر عن بني تميم واذا اتصل بها ها غائب نحو هلمه لم تضم بل تفتح وكذلك تفتح ايضا
اذا اتصل بها ساكن نحو هلم الرجل **الثالث** تكون هلم عند بني تميم فعلا اتصل بها الضمائر المرفوعة البارزة واكدت

بنون التوكيد فيقال هلمن وتعلموا وهلمي بضم الميم قبل الواو وبكسرها قبل الياء وبفتحها قبل الالف واذا اتصلت بها نون الاناث قيل
هلممن وزعم الفراء ان الصواب هلمن بفتح الميم وزيادة نون ساكنة بعدها تفتح الميم ثم تدغم النون الساكنة في نون الاناث وحكى
ابو عمرو انه سمع من العرب هلمين يا نسوة بكسر الميم مشددة وزيادة ياء ساكنة بعدها قبل نون الاناث وحكي عن بعضهم هلمي
بضم الميم وهو شاذ وعلى لغة بني تميم بنا ابو الطيب قوله فقصرناه فهم الحبيب لغادة الينا وقلنا للسيوف هلمنا
باكثر بالنون الشريفة **الرابع** ذهب بعض النحويين الى ان هلم في لغة بني تميم اسم غلب فيه جانب الفعلية واستدل بالتزامهم
فتح ميمها والادغام ولو كانت فعلا لجاز فيها مجرد رد في جواز الضم والكسر والاظهار واجيب بان التزام احد الجائزين لا يخرجه
عن الفعلية والتزام احد الجائزين كثير في كلامهم **الخامس** نقل بعض النحويين الاجماع على ان هلم مركبة وفي التنبيه ومنهم
من يقول ليست مركبة وفي كيفية التركيب خلاف قال البصريون هي مركبة من هاء التنبيه ومن لم التي هي فعل امر من قولهم
لم الله شعثه اي جمعه كانه قيل اجمع نفسك الينا فحذفت الالف تخفيفا ونقل الى ان الاصل لام بفتح السكون وقال الخليل ربما
قبل الادغام فحذفت الهمزة للدرج اذا كانت همزة وصل وحذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الاولى الى اللام
وادغمت وقال الفراء هي مركبة من هل التي للزجر وام بمعنى اقصد فخففت الهمزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها فصار هلم ونسب
بعضهم هذا القول الى الكوفيين وقول البصريين اقرب الى الصواب والله سبحانه وتعالى اعلم ولما انتهى الكلام على ما قصد ذكره
في فصل الادغام وهو اخر ما يذكر في فصل التصريف فالعلم بسبيل التصريف قال **ص** وما جمعه عنيت قد كمل نظما على جل
المهمات اشتمل **ش** اي باعتناء ما قصد جمعه في هذا النظم واشتماله على اعظم المهمات من هذا العلم يقال عني بكذا اي اهتم به
والجمع بناوه على المفعول او بناوه على الفاعل الفته حكاها في المواقيت واشار عليه على باخراته هو بل التشغل
ثم ختم الكتاب بحمد الله تعالى والصلاة على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم فقال **ص** فاحمد الله مصليا على محمد خير
نبي ارسلا واله الغر الكرام البررة وصحبه المنتخبين الخيرة **ش** صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم تسليما كمل الكتاب
المسمى بالمراد شارح الفية ابن مالك والحمد لله دايما والشكر له وصلاته على سيدنا ومولانا محمد خير نبي ارسله
على يد المعترف بذنبه الراجي عفو ربه [illegible] بن محمد [illegible] العلمي غفر الله له ولوالديه ولمن كتب اليه ولجميع المسلمين امين
ضحوة يوم الاثنين الموفي ثلاثين يوما من شوال عام احد وتسعين وماية والف

الحمد لله وللامام سيدي محمد بن غازي رحمه الله تعالى قال وجوت نخبة الفقيه ابن المجراد ابياتا في مدح الالفية
خلاصة النحو التي [illegible] مستقر [illegible] فقد جمعت لب علم النحو مختصرا • نظما بديعا حوى جل المهمات
فالابن مالك [illegible] لم يات مثلها [illegible] • وها انا سائل الرحمان [illegible] له تبوؤه في خير جنات

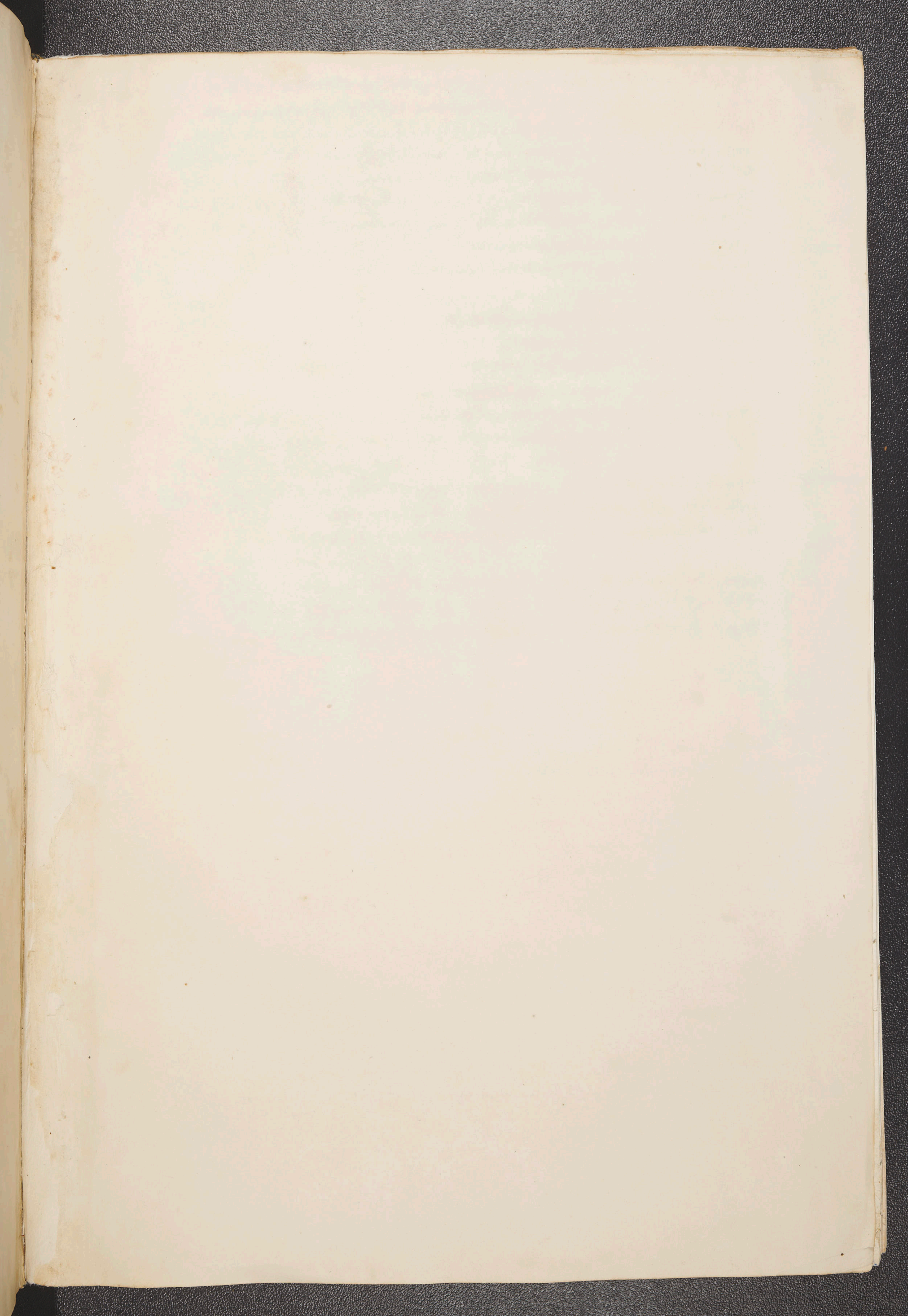
فان رزقتمونا [illegible] بفضلكم • وان نحن [illegible] ففضلكم [illegible]
وان [illegible] • وان نحن [illegible]

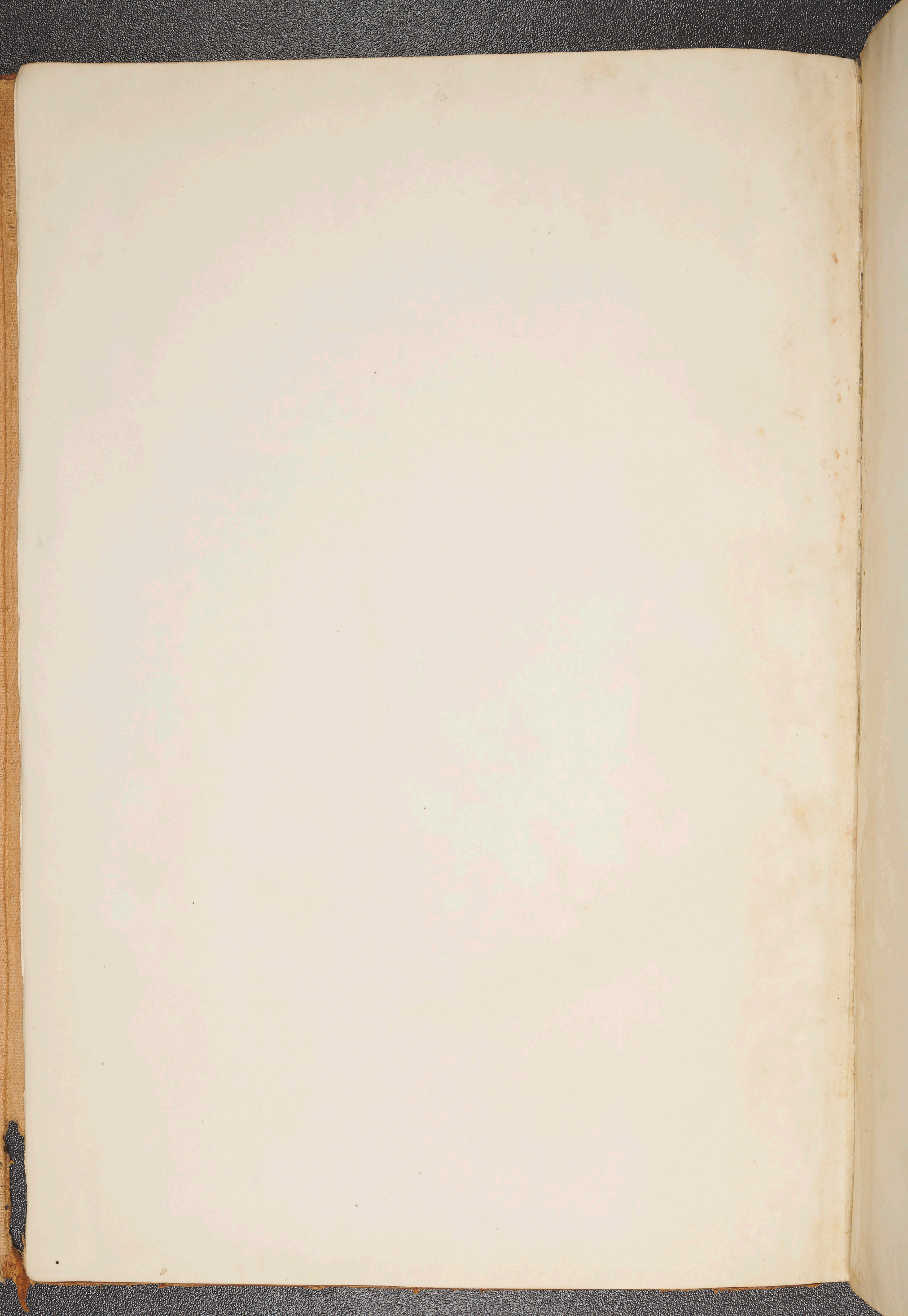
الحمد لله ومما ينبغي لطالب العلم ان يكون عارفا بزمانه مقبلا على شانه
حافظا للسانه متحرزا من اخوانه [illegible]
والتغرر [illegible] انتهى من القلشاني

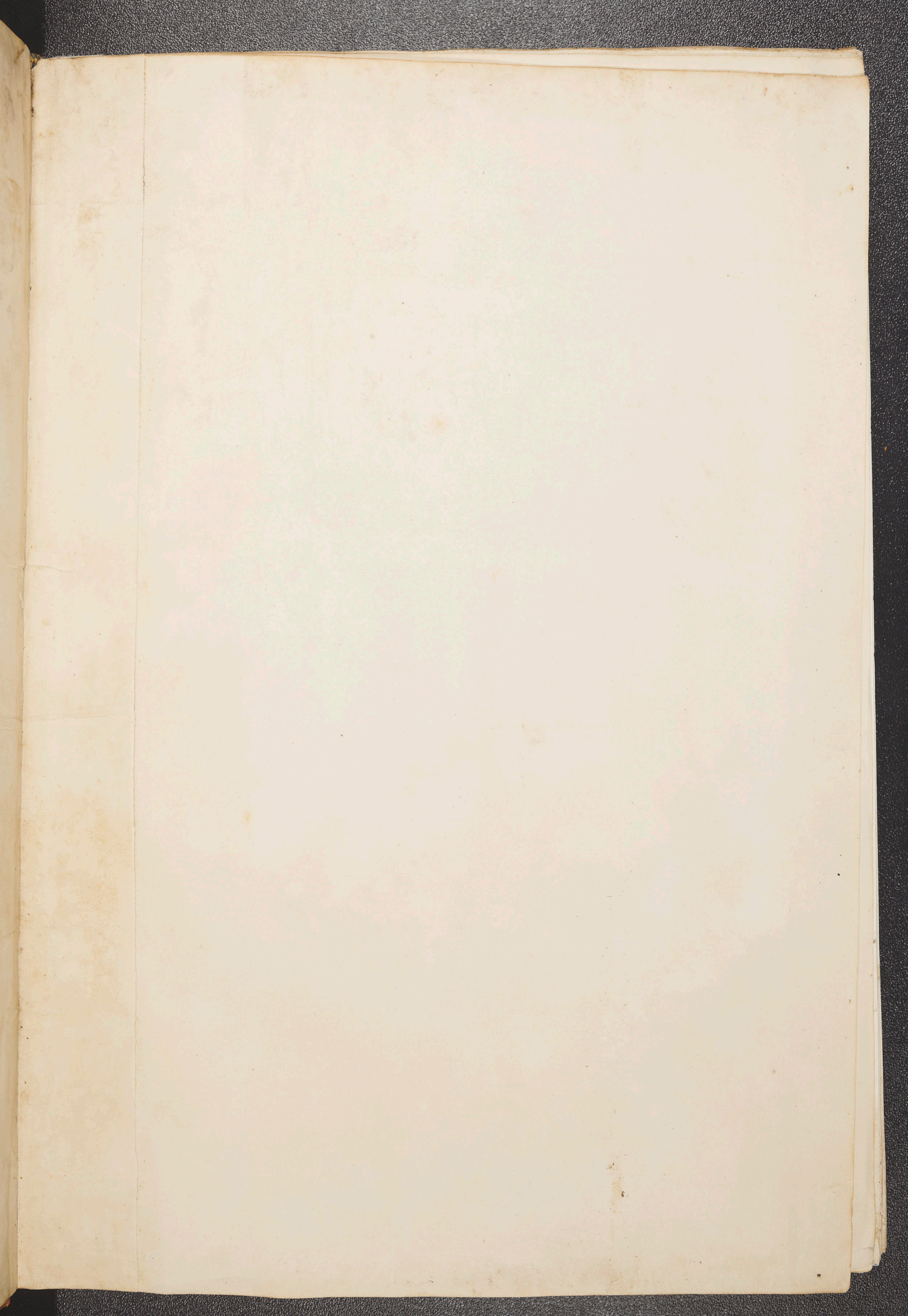
اللهم اجعل عملنا لوجهك الكريم يا ارحم
الراحمين ورب العالمين

وعن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اثنتي عشرة ركعة تصليهن من ليل او نهار وتتشهد بين كل ركعتين فاذا تشهدت في اخر صلاتك
فاثن على الله عز وجل وصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم كبر واسجد واقرا وانت ساجد فاتحة الكتاب سبع مرات واية الكرسي سبع مرات وقل هو الله احد سبع
مرات ولا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير عشر مرات ثم قل اللهم اني اسالك بمعاقد العز من عرشك ومنتهى الرحمة
من كتابك واسمك الاعظم وجدك الاعلى وكلماتك التامات ثم سل حاجتك ثم ارفع راسك ثم سلم يمينا وشمالا ولا تعلموها السفهاء
فانهم يدعون بها فيستجابون رواه الحاكم وقال قال احمد بن حرب قد جربته فوجدته حقا وقال الحاكم قال لنا ابو زكرياء قد جربته فوجدته حقا
تفرد به عامر بن خداش وهو ثقة مامون انتهى ••• وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءني جبريل عليه السلام
بدعوات فقال اذا نزل بك امر من امر دنياك فقدمهن ثم سل حاجتك يا بديع السموات والارض يا ذا الجلال والاكرام يا صريخ المستصرخين
يا غياث المستغيثين يا كاشف السوء يا ارحم الراحمين يا مجيب دعوة المضطرين يا اله العالمين بك انزل حاجتي وانت اعلم بها فاقضها رواه
الاصبهاني وفي اسناده اسماعيل بن عياش وله شواهد كثيرة انتهى من المنذري وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اشراف امتي حملة القران واصحاب الليل رواه ابن ابي الدنيا والبيهقي انتهى من المنذري ومن اسماء الحمد سورة الملك وتسمى الواقية والمانعة لانها تقي وتنجي
قارئها من عذاب القبر وورد في الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرا هذه السورة كل ليلة اذا اخذ مضجعه وانه عليه الصلاة والسلام قال انها تنجي
من عذاب القبر وانها ثلاثون اية والله الموفق والسلام انتهى من ابن جزي والبيضاوي على التعميم والسلام اللهم وفقنا للخير واعنا عليه واجعلنا من المقبولين

والمرحوم [illegible]
بقلم [illegible] العلمي












رقم الاستدعاء ٤١٥ مر - ت
مجمع اللغة العربية
www.arabicacademy.org.eg


مجمع اللغة العربية
www.arabicacademy.org.eg
رقم الاستدعاء
٤١٥ مر - ت





مجمع اللغة العربية
www.arabicacademy.org.eg
رقم الاستدعاء ٤١٥ مر - ت

